مجموعة مؤلفين

الثورة اليمنية

الخلفية والآفاق

تحرير فؤاد عبد الجليل الصلاحي

جمعة الحسم

GET OUT ارحل



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الثـورة اليمنيـة

الخلفيـة والآفاق

الثورة اليمنية

الخلفية والآفاق

فؤاد عبد الجليل الصلاحي

عبد الله العاضي

قادري أحمد حيدر

علي الوافي

عبد السلام يحيى المحطوري

محمد الأفندي

عبد الباري الطاهر

عبد الكريم غانم

عيدروس النقيب

يحيى الريوي

فضل الربيعي

ماجد المذحجي

تحرير: فؤاد عبد الجليل الصلاحي

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الثورة اليمنية: الخلفية والآفاق/ فؤاد عبد الجليل الصلاحي... [وآخ.]؛
تحرير فؤاد عبد الجليل الصلاحي.

٤٩٤ ص. : ايض. ؛ ٢٤ سم.
يشتمل على فهرس عام.
ISBN 978-9953-0-2532-2

١. ثورة الشباب اليمنية (٢٠١١). ٢. الإصلاحات السياسية - اليمن. ٣. الأحزاب السياسية - اليمن. ٤. اليمن - أحوال سياسية. ٥. اليمن - أحوال اقتصادية. ٦. اليمن - أحوال اجتماعية. ٧. اليمن - تاريخ. أ. الصلاحي، فؤاد عبد الجليل. ب. ندوة الثورة اليمنية: الخلفية التاريخية - الخصوصية - الآفاق (٢٠١٢: الدوحة - قطر).
322.4409533

العنوان بالإنكليزية

The Yemeni Revolution: Background and Prospects

(A Group of Researchers)

Edited by Fouad Al-Salahy

الناشر



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

شارع رقم: ٨٢٦ - منطقة ٦٦
المنطقة الدبلوماسية - الدفنة، ص. ب: ١٠٢٧٧ - الدوحة - قطر
هاتف: ٠٠٩٧٤ - ٤٤١٩٩٧٧٧ فاكس: ٠٠٩٧٤ - ٤٤٨٣١٦٥١

جادة الجنرال فؤاد شهاب - شارع سليم تقلا - بناية الصيفي ١٧٤
ص. ب: ٤٩٦٥ - ١١ - رياض الصلح - بيروت ٢١٨٠ ١١٠٧ - لبنان
هاتف: ٩ - ٨ - ٩٩١٨٣٧ ١ - ٠٠٩٦١
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢

المحتويـات

قائمة الجداول والأشكال ١١

المـاهمون ١٣

مُقدمـة ١٩

القسم الأول
المسار التاريخي

الفصل الأول : نشوء الدولة الحديثة في اليمن
ومسار تشكّلها .... فؤاد عبد الجليل الصالحي ٢٧

أولًا : مسار تشكّل الدولة في اليمن ٣٣

ثانيًا : الحركة الوطنية وخطاب الدولة ٣٥

ثالثًا : الثورة والاستقلال مسار غير مكتمل في بناء الدولة ... ٣٧

رابعًا : لماذا الإشكالية في العبور إلى الدولة الحديثة؟ ... ٤٠

خامسًا : التعويم التاريخي للدولة وللمجتمع ٤١

سادسًا : دور البُنية الاجتماعية التقليدية
في إعاقة بناء الدولة ٤٥

سابعًا : تناقض البُنية الاجتماعية التقليدية
مع الدولة ولوازمها التحديثية ٤٨

ثامنًا : الدولة الحديثة في خطاب شباب الثورة ٥٠

الفصل الثاني : الحضور التاريخي وخصوصيته
في اليمن .... قادري أحمد حيدر ٥٣

أولًا : قراءة في العنوان:
الحضور التاريخي وخصوصيته في اليمن ٥٧

ثانيًا : ثنائية الإمامة والقبيلة ٦٣

ثالثًا : الأحزاب السياسية الديمقراطية ٧٩

رابعًا : الثورة اليمنية خطوة ثانية لإزاحة الحضور التاريخي
في خصوصيته ٨٦

خامسًا : الثورة الشبابية الشعبية اليمنية ٩٩

الفصل الثالث : المسارات التاريخية للتدخّلات الإقليمية والدولية
في اليمن .... عبد السلام يحيى المحطوري ١٢١

أولًا : مفهوم التدخّل في شؤون الدول وأنواعه ١٢٢

ثانيًا : أهمية اليمن الاستراتيجية بالنسبة إلى الإقليم
والعالم ١٢٦

ثالثًا : التدخّلات العسكرية الإقليمية والدولية في اليمن ١٣١

رابعًا : مسار التدخّلات السعودية في اليمن ١٣٧

خامسًا : الربيع اليمني بين قوى الداخل وأجندات الخارج ١٥٢

القسم الثاني
المسار السياسي

الفصل الرابع : المجتمع المدني ودوره في الثورة: «الإصلاح» نموذجًا .... عبد الباري الطاهر ١٦٧

أولًا : اللقاء المشترك ١٧٧

ثانيًا : بداية الثورة الشعبية ١٨٢

ثالثًا : «الإصلاح» والدولة المدنية الديمقراطية ١٨٥

رابعًا : المبادرة الخليجية وأفق المستقبل ١٩١

الفصل الخامس : التحديات التي تُواجه الوحدة اليمنية .... عيدروس النقيب ١٩٥

أولًا : القضية الجنوبية وثُنائية الوحدة والانفصال ٢٠٠

ثانيًا : انقسام المؤسسة العسكرية ٢١٦

ثالثًا : الحركة الحوثية ٢٢٢

رابعًا : مقترحات وممكنات ٢٢٥

الفصل السادس : القضية الجنوبية والحِراك الجنوبي... الخلفية والأسباب .... فضل الربيعي ٢٣٣

أولًا : الحراك الجنوبي. . . حامل القضية الجنوبية ٢٣٦

ثانيًا : الأسباب الرئيسة للقضية الجنوبية ٢٥١

القسم الثالث
المسار الاقتصادي

الفصل السابع : **بُنية الاقتصاد اليمني والتحديات التي تعترض مسار تطوّره** .. عبد الله العاضي ٢٦٣

أولًا : البُنيَة الاقتصادية والخصائص الرئيسة للاقتصاد اليمني ٢٦٤

ثانيًا : التحديات المستقبلية التي تُواجه الاقتصاد اليمني ٢٧٣

ثالثًا : وسائل التغلّب على التحديات المستقبلية ٢٨٥

الفصل الثامن : **دور القطاع الخاص في عملية التطور الاقتصادي في المرحلة المقبلة** ....علي الوافي ٢٩٣

أولًا : الوضع الراهن للقطاع الخاص ٢٩٥

ثانيًا : التحدّيات والصعوبات التي يُواجهها القطاع الخاص ٢٩٨

ثالثًا : الدور التنموي المتوقع للقطاع الخاص في المرحلة القادمة ٣٠٧

الفصل التاسع : **شركاء اليمن في التنمية (الشركاء الإقليميون والدوليون)** ....محمد الأفندي ٣٢٣

أولًا : مفهوم الشراكة في التنمية وطبيعتها ٣٢٤

ثانيًا : تقويم الشراكة في التنمية ٣٤١

القسم الرابع
المسار الاجتماعي

الفصل العاشر : القبيلة اليمنية: دورها وموقعها في الثورة والتغيير السياسي .... عبد الكريم غانم ٣٧١

أولًا : التحديد الاجتماعي لموقف القبيلة من التغيير السياسي ٣٧٥

ثانيًا : المحدِّدات الاقتصادية لمستوى التحوُّل في بنية القبيلة ومنظومتها القيمية ٣٨٠

ثالثًا : المحدِّدات السياسية لموقف القبيلة من التغيير ٣٨٢

رابعًا : القبيلة وموقعها في الثورة الشعبية ٣٨٥

خامسًا : موقف القبيلة من التغيير السياسي ٣٨٩

سادسًا : أهمّ المكوّنات الثورية في ساحة التغيير ٣٩٦

الفصل الحادي عشر : الثورة اليمنية ووسائل التواصل الاجتماعي .... يحيى الريوي ٤٠١

أولًا : أهمّية وسائل التواصل الاجتماعي ومميزاتها المختلفة ٤٠٢

ثانيًا : الملامح الرئيسة لوسائل التواصل الاجتماعي في سياق الثورة الشبابية اليمنية ٤٠٩

ثالثًا : وضعية الإعلام الفضائي وحقّ الحصول على المعلومة في اليمن عشية الثورة الشبابية ٤١٦

رابعًا : الملامح الرئيسة لوسائل التواصل الاجتماعي في سياق الثورة الشبابية اليمنية ٤١٨

الفصل الثاني عشر : ثورة الشباب...
محدداتها وآفاقها المستقبلية .... ماجد المذحجي ٤٢٩

أولًا : الخريطة السياسية للثورة خلال عام ٤٣٠

ثانيًا : مكوّنات ثورية ٤٣٦

ثالثًا : ملامح انقسامات الحركة الاحتجاجية خلال الثورة .. ٤٤١

رابعًا : عام على الثورة: مواقف متضاربة ٤٤٦

خامسًا : موقع الشباب من الفاعلين السياسيين ٤٤٨

سادسًا : المبادرة الخليجية واستجابة الثوّار الشباب ٤٥٠

سابعًا : مسيرة الحياة / ثورة المؤسسات:
هل هناك موجات في ثورة الشباب؟ ٤٥٢

ثامنًا : هل ساهمت الثورة في بلورة الشباب
بصفتهم فاعلًا حقيقيًا؟ ٤٥٦

تاسعًا : ما بعد المبادرة. . . خيارات ثورة الشباب ٤٥٩

فهـرس عـام ٤٦٧

قائمة الجداول والأشكال

الجداول

٧ ـ ١ توزيع القوى العاملة بحسب المؤهل الدراسي للأعوام ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٤ وفقًا للمسوحات الرسمية ٢٦٧

٧ ـ ٢ تطورات المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدّة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠ .... ٢٦٨

٧ ـ ٣ تطورات معدّل نموّ الناتج المحلي الحقيقي خلال المدّة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠ .... ٢٧٠

٧ ـ ٤ تطوّرات معدّل نموّ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠ .... ٢٧٠

٧ ـ ٥ تطوّر إيرادات النفط ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والنفقات الإجمالية خلال الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠ .... ٢٧١

٧ ـ ٦ تطورات بعض المؤشرات المرتبطة بالخصائص الرئيسة للاقتصاد خلال الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠ .... ٢٧٢

٧ ـ ٧ قياس التكامل العمودي للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩ .... ٢٧٥

٧ ـ ٨ توزيع القوى العاملة بحسب مجموعات النشاط الاقتصادي للأعوام ١٩٩٩ و٢٠٠٤ و٢٠٠٦ وفقًا للمسوحات الرسمية ٢٧٦

٧ ـ ٩ تطوّر النفقات الإجمالية والمساهمة النسبية للنفقات الرأسمالية والجارية إلى النفقات الإجمالية خلال الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠ ..... ٢٧٨

٧ ـ ١٠ تطوّرات اتجاه بعض المؤشرات المرتبطة بالإنفاق العام خلال الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠ .... ٢٧٩
٧ ـ ١١ توزيع القوى العاملة بحسب القطاعات الاقتصادية وَفقًا لمسح عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٤ .... ٢٨٢
٩ ـ ١ المؤشرات الاقتصادية الأساسية ٣٣٠
٩ ـ ٢ تعهدات الدول المانحة (بملايين الدولارات) ٣٥١
٩ ـ ٣ التعهدات بحسب الدول والمؤسسات ٣٥٢
٩ ـ ٤ فاعلية الشراكة ٣٥٥
٩ ـ ٥ مؤشرات الشراكة بحسب مجالات التعاون ٣٥٧
٩ ـ ٦ مؤشر كفاية التمويل ٣٥٩
١١ ـ ١ تطور انتشار أهم مؤشرات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لأعوام ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠ في الجمهورية اليمنية ٤٠٧
١١ ـ ٢ معدّل انتشار أهمّ مؤشرات تكنولوجيا المعلومات لعام ٢٠١٠/ ٢٠١١ في الدول العربية وعالميًا ٤٠٨
١١ ـ ٣ معدّلات انتشار مستخدمي فيسبوك بالنسبة إلى السكّان في الدول العربية لعام ٢٠١٠/ ٢٠١١ .... ٤١٠
١١ ـ ٤ تطوّر معدّلات انتشار تويتر وعدد مستخدميه في الدول العربية لعام ٢٠١١ .... ٤١٤
١١ ـ ٥ القنوات الفضائية التي كانت تبثّ براجها عشية الثورة الشبابية في أواخر عام ٢٠١٠ .... ٤١٦

الأشكال

٧ ـ ١ تطوّر الأهمية النسبية لإيرادات النفط في الناتج المحلي الإجمالي ٢٨٠
٧ ـ ٢ تطوّر الأهمية النسبية لإيرادات النفط في النفقات الإجمالية ٢٨١
٧ ـ ٣ تطوّرات معدّل نموّ الناتج المحلّي الحقيقي خلال الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠ .... ٢٨١

المساهمون(*)

عبد الله العاضي

دكتوراه في علم الاقتصاد ـ جامعة دمشق (٢٠٠٧). ماجستير في علم الاقتصاد ـ جامعة اليرموك ـ الأردن (١٩٩٨). بكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة صنعاء (١٩٩٠). أستاذ الاقتصاد المساعد في كلية التجارة والاقتصاد ـ جامعة صنعاء (٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨). أستاذ الاقتصاد المساعد في كلية العلوم الإدارية ـ جامعة العلوم والتكنولوجيا ـ اليمن (٢٠٠٧). نائب عميد كلية التجارة والاقتصاد للشؤون الأكاديمية ـ جامعة عمران ـ اليمن (٢٠٠٧).

عبد الباري الطاهر

من مواليد ٨ آذار/ مارس ١٩٤١ في المراوعة ـ محافظة الحديدة. يحمل بكالوريوس آداب في اللغة العربية من جامعة صنعاء. عمل مدرسًا وموجهًا تربويًا بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٧. عضو مؤسس في نقابة الصحفيين ونقيب لأكثر من دورة (١٩٧٦ ـ ١٩٩٨). عضو مؤسس في اتحاد الأدباء والكتاب، عضو مجلس تنفيذي. رئيس تحرير مجلة **الحكمة** الناطقة بلسان اتحاد الأدباء والكتاب (١٩٧٣ ـ ٢٠٠٦). رئيس تحرير صحيفة **الثورة** (١٩٧٥ ـ ١٩٧٧). رئيس تحرير سابق صحيفة **الثوري** ـ لسان حال الحزب الاشتراكي (١٩٩٠ ـ ١٩٩٦). من مؤسسي الحزب الاشتراكي، عضو لجنة مركزية. عضو الأمانة

(*) اعتمد الترتيب الألفبائي في تسلسل أسماء المساهمين.

العامة لاتحاد الصحفيين العرب. نائب رئيس منظمة الصحفيين العالمية (١٩٧٩ ـ ١٩٩٨).

عبد السلام يحيى المحطوري

حاصل على البكالوريوس في العلوم السياسية والاقتصاد من كلية التجارة والاقتصاد ـ جامعة صنعاء (١٩٩٠). يعمل في البرلمان اليمني منذ عام ١٩٨٦. كُلِّف بكثير من المهمات، كان آخرها تعيينه في عام ٢٠١٠ مديرًا عامًا للجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية. شارك بصفة سكرتير وباحث ومستشار مع لجان برلمانية كُلِّفت مهمّات تشريعية ورقابية، وساهم في إعداد كثير من الدراسات والتقارير والآراء للّجان البرلمانية في القضايا السياسية الاقتصادية والمالية والدستورية والقانونية، كما ترأس عددًا من اللجان الفنية المساعدة للّجان البرلمانية. عضو لجنة التدريب في البرلمان اليمني (مجلس النواب). نفّذ عددًا من الدورات التدريبية لأعضاء البرلمان وموظفيه. شارك في تأليف كتاب **المجالس البرلمانية في اليمن ١٩٦٩ ـ ١٩٩٧**(صدر عام ١٩٩٨)، أعدّ كتاب **عشرون عامًا من التنمية والتحديث**، لوزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠١٠).

عبد الكريم غانم

باحث في علم الاجتماع السياسي. يحمل الماجستير في علم الاجتماع السياسي، ويحضّر لنيل الدكتوراه في الاختصاص نفسه. شارك في الملتقى السادس عشر لأجيال علماء الاجتماع العرب في بيروت (٢٠٠٦)؛ كما شارك في ندوة الأحزاب العربية ـ حالة اليمن ـ صنعاء (٢٠٠٧). كاتب في صحيفة **الجمهورية** التي تصدر من مدينة تعز.

علي الوافي

حاصل على ماجستير اقتصاد من جامعة كراتشي (١٩٨٦). عضو سابق في مجلس النواب. عمل في وظائف حكومية عدة، وفي القطاع الخاص.

باحث اقتصادي وناشط سياسي. عضو ائتلاف القيادات الإدارية والدبلوماسية في ساحة التغيير (صنعاء).

عيدروس النقيب

رئيس الكتلة البرلمانية، وعضو الأمانة العامة والمكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني. عضو اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين. يحمل شهادة الدكتوراه في الفلسفة العربية الإسلامية. عمل أستاذًا في كلية التربية يافع ـ جامعة عدن، ورئيس قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٣.

صدر له: **ابن سينا: من فلسفة الطبيعة إلى الفلسفة السياسية، دراسة وتحليل، ومن الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة العربية الإسلامية.** بالإضافة إلى نشر العديد من الدراسات الفلسفية والفكرية والمقالات النقدية وعدد من القصائد الشعرية والقصص القصيرة في الصحف والمجلات والدوريات المحلية والعربية.

فضل الربيعي

من مواليد عام ١٩٦٥، في اليمن (محافظة لحج/ يافع). أستاذ مشارك في علم الاجتماع ـ جامعة عدن، ورئيس مركز «مدار» للدراسات والبحوث الاجتماعية. حاصل على الدكتوراه في علم الاجتماع الحضري والعائلي، من كلية الآداب في جامعة بغداد ـ العراق (٢٠٠٤). صدر له عدد من المؤلفات منها: **الهجرة والتغير الاجتماعي في البناء الأسري**، الصادر عن مركز عبادي للدراسات والنشر في صنعاء (٢٠١٠)، **والبناء الاجتماعي في المجتمع اليمني** (تموز/ يوليو ٢٠٠٧)، **والأسرة والتغير الاجتماعي** (٢٠٠٦)، الصادران عن مركز مدار للدراسات والبحوث الاجتماعية في عدن. له عشرات الدراسات والأبحاث المنشورة، شارك في كثير من المؤتمرات والندوات العلمية، وعضو في عدد من المؤسسات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية.

فؤاد عبد الجليل الصلاحي

من مواليد عام ١٩٦٢ في محافظة تعز ـ اليمن، حاصل على الدكتوراه في علم الاجتماع السياسي من جامعة عين شمس ـ القاهرة (١٩٩٧). يعمل حاليًا أستاذًا لعلم الاجتماع السياسي في جامعة صنعاء وخبيرًا استشاريًا في مجال المجتمع المدني وحقوق الإنسان وعضوًا مشاركًا في عدد من منظمات المجتمع المدني والمراكز البحثية في اليمن. نشر عشرات الدراسات والأبحاث في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، وفي قضايا السكان والتنمية، والدولة والنظام السياسي، وله عدد من الدراسات والأبحاث عن المرأة، والنوع الاجتماعي. عضو في عدد من المنظمات المدنية في اليمن، شارك في كثير من الندوات والمؤتمرات وورش العمل في اليمن وخارجه. وله مقالات متعددة في مختلف الصحف اليمنية (باللغتين العربية والإنكليزية) في عدد من القضايا مثل المجتمع المدني، الديمقراطية، الدولة الحديثة، حقوق الإنسان، العولمة. . . من مؤلفاته: **سيسيولوجيا الظاهرة الحزبية في اليمن** (المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ـ دمشق، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، **قضايا المرأة الريفية من منظور النوع الاجتماعي** (ملتقى المرأة للدراسات ـ تعز، آذار/ مارس ٢٠٠٤)، **الدور السياسي للمرأة اليمنية من منظور النوع الاجتماعي** (فريدريش إيبرت، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥).

قادري أحمد حيدر

من مواليد عام ١٩٥٢. حاصل على ماجستير فلسفة في عام ١٩٨٧ من إحدى جامعات الاتحاد السوفياتي سابقًا. يعمل مديرًا لتحرير مجلة **دراسات يمنية**، تصدر عن مركز الدراسات والبحوث اليمني. عضو اتحاد الأدباء والكتاب العرب، وعضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني. مشارك في عدد من المؤتمرات والندوات داخل اليمن وخارجه. صدرت له مجموعة من الملفات منها: ثورة ٢٦ سبتمبر المؤتمرات السياسية المعارضة الأولى ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧، الريشة والصولجان موضوعات عن الثقافة والمثقفين في اليمن، البردوني: المثقف المؤسسة ساخرًا، قراءات نقدية في العولمة

والتأسلم السياسي، ثورة ٢٦ سبتمبر بين كتابة التاريخ وتحولات السلطة والثورة ١٩٦٢ ـ ١٩٧٠؛ المثقفون وحركة الأحرار الدستوريين: عبد الله علي الحكيمي نموذجًا، الأحزاب القومية في اليمن النشأة، التطور، المصائر ـ دراسة سوسيو ـ سياسية، نقدية، تاريخية، اليمن في تحولات السياسة والواقع (قراءة نقدية في علاقة الدين، بالسياسة، والسلطة، بالمجتمع).

ماجد المذحجي

من مواليد عام ١٩٨١. حاصل على البكالوريوس في الحقوق من جامعة دمشق. يعمل حاليًا رئيسًا للمركز المدني للحقوق والديمقراطية ـ صنعاء، كما عمل رئيسًا لقسم الشكاوى وخدمات الدعم القانوني والحملات والمناصرة في منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان (٢٠٠٩ ـ ٢٠١١)، ومسؤولًا إعلاميًا في المنتدى منذ عام ٢٠٠٧، وفي حملة مناهضة العنف الجسدي ضد النساء والأطفال التي ينفّذها المنتدى منذ عام ٢٠٠٨؛ إضافة إلى كونه مقرر اللجنة الوطنية لمتابعة قضايا الاختفاء القسري في اليمن (تحالف من عدد من منظمات المجتمع المدني) منذ عام ٢٠٠٩.

محمد الأفندي

حاصل على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة كلورادو (بولدر) ـ الولايات المتحدة الأميركية (١٩٩١)، وعلى الماجستير في الاقتصاد من الجامعة نفسها بتقدير ممتاز (١٩٨٨). حصل على البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة صنعاء بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى والأول على الدفعة (١٩٨١). عمل معيدًا في قسم الاقتصاد ـ جامعة صنعاء في الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥. رُقّي إلى درجة أستاذ مشارك عام ١٩٩٧، ثم إلى درجة أستاذ (Proffessor) في الاقتصاد عام ٢٠٠٢. نشر نحو أربعين بحثًا أو دراسة في مجالات الاقتصاد المالي والنقدي وسعر الصرف والتنمية الاقتصادية والسياسات الاجتماعية وسياسات الاستقرار الاقتصادي والسياسي وبرامج الإصلاح الاقتصادي، وشارك في عشرات المؤتمرات المحلية

والعالمية. تبوأ سابقًا منصب وزير التموين والتجارة، وعضو مجلس النواب ومقرر اللجنة الاقتصادية في المجلس.

يحيى الريوي

أستاذ جامعي حائز الدكتوراه في مجال المعلوماتية، وحاصل على الدرجة العلمية «أستاذ مشارك». تولى منصب نائب عميد كلية العلوم الإدارية في جامعة عدن، وأقيل منها مؤخرًا على خلفية آرائه السياسية المناصرة للثورة الشبابية. معتمد بصفة مستشار وطني للجنة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا ـ الإسكوا، إضافة إلى كونه مؤسسًا ومديرًا عامًا لحاضنة عدن لتقنية المعلومات والاتصالات، وهي إحدى الحاضنات التكنولوجية العربية الخمس شريكة الإسكوا في مشروع تطوير المحتوى الرقمي العربي. عضو التحالف الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية لغرب آسيا (Global Alliance for ICT and Development).

مُقدّمــة

عندما عرضتُ فكرة إقامة ندوة مُتخصصة عن «الثورة اليمنية» من خلال «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، تشجع ولم يتردد مديره العام، عزمي بشارة، بل رحب بالفكرة وقال: ضع مخططًا أوليًا للندوة ومحاورها وضيوفها وزمنها. وجرى ذلك بالتنسيق مع باحثين في المركز، وكان الهدف الأساس ولا يزال هو تقديم قراءة موضوعية ممنهجة لمسار الثورة في اليمن بكل تعقيداته المسحوبة من التاريخ والممارسة حاليًا من أطراف عدة محلية وخارجية.

ارتبط هدف الندوة بمسار بحثي للمركز، ففي إطار ثورات الربيع العربي وما تعكسه من فاعلية المجتمعات العربية، وخصوصًا الفئات الشابة، اعتمد «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» منظورًا محدَّدًا في دراسة وتحليل طبيعة هذه الثورات ومكوّناتها ومفاعيلها وآفاقها المستقبلية.

تمثّل الثورة اليمنية ظاهرة بارزة في الربيع العربي، ما يجعل دراستها وتحليلها والتعرف إلى تداعياتها المستقبلية أمرًا مهمًا على صعيد البحث العلمي، بهدف استنباط الدروس والعِبَر الفاعلة في واقع اليمن ومستقبله اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا وقانونيًا. بخاصة أن الثورة أفرزت وجوهًا جديدة على الساحة، وظهر فاعلون غير رسميين لهم أدوارهم في الفعل السياسي، إلى جانب الوجوه التقليدية في الداخل والخارج.

لأن الواقع اليمني بمكوّناته الحداثية لم يترسخ بعد، حيث مفاعيل البُنى التقليدية لا تزال حاضرة في الدولة والمجتمع، ولأن إمكانات اليمن المادية أُهدرت من خلال نظام شكّل وجودُه عدوانًا على المجتمع، يتطلب

البناء السياسي والاقتصادي المقبل رؤية استراتيجية لترتيب النظام الحاكم وفلسفته السياسية في إطار بناء دولة مدنية ديمقراطية. من هنا كان هدفنا من هذه الندوة التحليل الموضوعي للمسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي المحدد لمستقبل اليمن وفق معرفة فاحصة لمكوّنات المجتمع ومدى فاعلية القوى الرسمية والأهلية، وتقديم رؤية معمّقة إلى طبيعة مسار اليمن السياسي بعد التغيير، من خلال التركيز على ممكنات التحوّل السياسي وبناء الدولة. يواجه اليمن تحديات متعددة، وهنا لا بد من رؤية ثاقبة في العمل السياسي تستند إلى نتائج الدراسات العلمية لتُخرج اليمن من أزماته، وهنا تكون الاستفادة مما ورد في ندوتنا وأوراقها العلمية في إطار الإشارات إلى ما توصلت إليه من استنتاجات واستخلاصات.

تناولت الندوة أربعة محاور أساسية. تطرّق **المحور الأول** إلى المسار التاريخي في قيام الدولة اليمنية وتعقيدات العبور إلى هذه الدولة وفق عبء الحمولة التاريخية لمفاهيم السُلطة والقبيلة والإمامة التي أعاقت تبلور فكرة الدولة وتطبيقاتها، مع العلم أن اليمنيين عرفوا شكلًا من أشكال الدولة في إطار الحضارات السابقة (سبأ، معين، حمير، قتبان)، وفي العصر الوسيط أيضًا، لكن التعقيدات الكبيرة رافقت مسار بناء الجمهورية الأولى منذ عام ١٩٦٢، وتدخلت في هذا المسار عوامل كثيرة أعاقت بناء الدولة، حيث ظهرت ملامحها العامة وشكلانية مؤسساتها ومظاهرها، من هنا جاءت ثورة الشباب لإعادة الاعتبار إلى الدولة بصفتها فكرةً وعمليةً في آن واحد، والعبور إلى مسار الجمهورية الثانية، فكانت التدخّلات المناهضة محليًا وخارجيًا بحجم التدخلات السابقة نفسه، وربما أكبر قليلًا، بخاصة أن اليمن تعرّض، ولا يزال، لتدخّلات إقليمية ودولية متعددة ومتنوعة وفقًا لجغرافيته المتميزة، ولقربه من مواقع النفط المهمة للاقتصاد العالمي.

تضمّن **المحور الثاني**، السياسي، طبيعة النظام الحاكم المنتظَر في اليمن والتحديات التي تواجهه، بخاصة من ناحية انقسام المؤسسة العسكرية ومخاطر نزعات الانفصال والحركة الحوثية ذات الارتباط الديني وفق إطار مذهبي، مع بروز فاعلية الحراك الجنوبي السلمي ومطالبه المُعلنة بفك الارتباط. تضمّنت الأوراق قراءة أولية لهذين المسارين ونزعاتهما وفق إعادة صوغ هادئة للموضوعين بطبيعتهما الإشكالية، حيث تدخّل المحرر في ضبط

ورقتي العمل وفقًا للمنهجية المحددة لهدف الندوة، ووفقًا لمضمون الورقتين العلمي والموضوعي، بعيدًا من التعبيرات الانفعالية.

أما **المحور الثالث** الخاص بالمسار الاقتصادي فتضمّن إشكالات المسألة الاقتصادية وما تفرزه من مشكلات اجتماعية متمثلة بتزايد معدلات الفقر والبطالة في إطار تحديات موضوعية لهذه المسألة من خلال طرفي المعادلة المتمثلة بشح الموارد، وزيادة معدل النمو السكاني، علاوة على قضايا الفساد وإهدار المال العام المرتبطين بضعف مؤسسات الدولة وآلياتها القانونية التي تعكس غياب الإدارة الرشيدة في الدولة والحكومة. لُمست في الأوراق المقدّمة في الندوة نزعة تفاؤلية في إطار الاهتمام الدولي والإقليمي بدعم مسار التحول الاقتصادي وفق رؤية جديدة تعتمد منهجية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مع مراقبة فاعلة للمانحين وتشديد على أهمية تلازم المسارين السياسي والاقتصادي، باعتبار أن كلًّا منهما يدعم الآخر. إذ يتطلب الاستقرار السياسي تحسنًا للظروف المعيشية وحضور الخدمات الأساسية، وهذه الأخيرة تتطلّب قدرًا من حضور الدولة وآلياتها في فرض الأمن والاستقرار وإعادة خلق بيئة استثمارية مُلائمة توسع قاعدة اليمن الاقتصادية، ولا تعتمد على النفط مصدرًا أحاديًا للدخل، بل تستثمر إمكانات البلاد بشريًا وجغرافيًا، ومواردها المُتعددة، إضافة إلى إقرار أصدقاء اليمن بالدعم المالي وفق حضورهم الفاعل في ترتيبات الحل السياسي من خلال المبادرة الخليجية.

أخيرًا يتناول **المحور الرابع** المسار الاجتماعي الذي يتضمن التعريف بالقبيلة باعتبارها مكوّنًا رئيسًا في المجتمع، تتداخل، بل وتتناقض مواقفها ومواقعها من ثورة الشباب، حيث الترحيب بدورها الداعم للثورة والمؤيد مع الهواجس من أدوار شيوخ القبائل ومطامحهم السياسية وفق تحالفات متعددة محلية وخارجية. جرى الحديث هنا أيضًا عن فاعلية الشباب في تفجير الثورة وفق حسابات لم يستوعبها النظام الذي فوجئ بقوة الشباب وممكنات فعلهم السياسي والثوري، بخاصة مع تزايد استخدام وسائط التواصل الاجتماعي وفاعليتها في التعريف بالثورة وحركية الشباب لخلق رؤية ساعدت في دعم المسار الثوري.

تناقش هذه الندوة عمومًا ماجريات الثورة اليمنية، وهي أول ندوة تتناولها، بموضوعية وبروح المسؤولية من الباحثين لا بسبب انتمائهم إلى اليمن فحسب، بل لأنهم صُنّاع الكلمة المسؤولة التي تعبّر عن واقع بلادهم ومسار تحوّلها. اعترف الباحثون بالتباين في أطروحاتهم ـ وهذا أمر طبيعي ومطلوب ـ وخلصوا إلى ضرورة إنجاز التغيير السياسي وفق مسار الثورة وإعادة الاعتبار إلى الدولة وبنائها وفق أسس وآليات جديدة تُمكّن اليمنيين من العبور نحو القرن الحادي والعشرين بتجلّياته المعرفية والحضارية كلها.

إن الدولة اليمنية المنتظرة محل إجماع بين المثقفين والسياسيين والعامة، لكن الاختلاف قائم حول الترتيبات السياسية الخاصة بالنظام السياسي، وهنا تظهر أطروحات الفيدرالية بين إقليمين أو أقاليم عدة، مع أهمية الإشارة إلى التغيير في مركز الرئاسة بالتحوّل نحو نظام برلماني وفق نظام الغرفتين، مع التركيز على أن الجميع أقروا بفاعلية الشباب ومحورية وجودهم السياسي في المشهد الراهن، بل وتصدّرهم المشهد ذاته. اليمن في مفترق طرق لامجال فيه إلا لإكمال مسار التغيير مهما كانت التضحيات والتحديات؛ فاليمنيون توّاقون للخروج من أَسر القبيلة والطائفة والمذهب، وتجاوز محدداتها العصبوية نحو رحابة الدولة المدنية القائمة على مبدأ المواطَنة والقانون الناظم للحقوق والحريات، واعتماد هندسة سياسية ذات تصميم إبداعي لتجاوز الانفصال وضمان عدم العودة إلى نظام غير ديمقراطي في إطار منح المحليات قدرًا من الفاعلية التنظيمية والإدارية، مقابل توازن مع المركز السياسي.

يمُرّ اليمن بمرحلة حساسة ومنعطف خطير تفاقمت فيهما الأزمات وتعقّدت في تراكمها وتداعياتها، ولا بد من التعامل معها بمنطق عقلاني يُساهم في إكمال مسار التغييرات وتجاوز الأزمات، لا إدارتها، للوصول إلى اليمن الجديد وفق ترتيبات سياسية واقتصادية تضعه في إطار الدول المستقرة والسائرة في مسار البناء والتجديد. هنا لا بد من فك الارتباط بين الدولة بطابعها المدني الديمقراطي والقبيلة بمنظومتها العصبوية التي شكّلت عاملًا مناهضًا لاستقرار الدولة طوال أربعة عقود، بل وشكلت عاملًا للتدخل الإقليمي وحاضنًا للتيار الأصولي والتكفيري مقابل انتشار الثقافة المدنية. وهنا

حان الوقت لولوج اليمن في الحداثة السياسية بتجلياتها في المواطَنة وحكم القانون والمُمارسة الديمقراطية وتمكين المرأة، وهو مسار ثار اليمنيون للوصول إليه وفرض تحقيقه، ودُفِع ثمنه غاليًا من دماء الشباب الثائر.

نأمل أن يُشكّل هذا الكتاب اعترافًا من المشاركين في إعداده بفاعلية الشباب وتضحياتهم وتقديرًا لها، وأن تكون الرؤى والاستنتاجات علاجًا لأزمات اليمن بُغية تحقيق ما أعلنه الشباب في ساحات الحرية والتغيير، ولا مناص أمامنا في اليمن سوى التطوّر والنهوض والتنمية، وإلّا، البديل هو خروج اليمن من التاريخ.

يقدم هذا العمل الفكري مدخلًا مهمًا للكتابة الموسعة عن تاريخ الثورة اليمنية ومسارها، بل وعن الدولة والمجتمع في اليمن، آملين أن يستفيد الباحثون وصنّاع القرار في بلادنا من مضمون هذا الكتاب واستخلاصاته لتعبيد درب التنمية والديمقراطية في بلاد «اليمن السعيد»، في إطار دولة اتحادية تعتمد ترتيبًا جديدًا للنظام السياسي، ونمطًا جديدًا لعلاقة المركز بالمحليات، مع رؤية استراتيجية في علاقة اليمن بمحيطه الإقليمي والدولي، بشكل يستفيد منه في دعم برامجه الإنمائية. هنا تُعالَج المشكلات السياسية والاجتماعية كلها وفق رؤية وطنية تدعم الاندماج الاجتماعي وتحقق السلم الأهلي.

فؤاد الصلاحي

الدوحة، حزيران/ يونيو ٢٠١٢

القسم الأول

المسار التاريخي

الفصل الأول

نشوء الدولة الحديثة في اليمن ومسار تشكّلها

فؤاد عبد الجليل الصلاحي

على سبيل التقديم

لليمن مسارٌ طويلٌ في إطار بحثه عن الدولة وتقعيد مرتكزاتها في واقع تبرز فيه مؤسسات تقليدية تنتمي إلى مرحلة ما قبل الدولة، لا تسمح للبناء الحداثي بالتشكّل السياسي الناظم للمجتمع، بل تُزاحمه في وظيفته ورمزيته، وهنا تضطلع النخب السياسية والاجتماعية بدور مهمّ في إعادة إنتاج البُنى القبلية في إطار صراعها السياسي من أجل الوصول إلى سلطة الدولة، الأمر الذي يُبنى عليه مسار تغِيب معه تدريجيًا مقوّمات الدولة وآلياتها في إطار تداخل وتجاورٍ بين بُنية الدولة وبنية القبيلة. وفي إطار تزايد حالات الصراع وعدم الاستقرار، يبحث اليمنيون عن آلية مؤسسية تتعالى على تكويناتهم القبلية ليَعبُروا من خلالها إلى مرحلة الاستقرار، وكانت الدولة في إطار ترتيبٍ توافقي تارةً، وفي إطار غلبة القبيلة وأحادية المذهب والمرجعية، وأخيرًا مع انقلابات العسكر وهيمنة الحزب الواحد. . . وكلها تعكس مسارات في قيام الدولة منذ المجتمع اليمني القديم، مرورًا بالعصور الوسيطة، وحتى اللحظة الراهنة. عرف اليمنيون شكلًا من التنظيمات السياسية وفق حاجة المجتمع إلى مشاريعَ مائية كبيرة وخبرات إدارية وفنية ومصادر تمويل تطلّبت بالضرورة وجود جهازٍ سياسي

قوي ليقوم بمهمّات إدارية وعسكرية تتجاوز قوّة القبيلة وخبراتها وتنظيمها، فنشأت الدولة السبئية والحميرية والقتبانية قبل الميلاد ثمّ انهارت بفعل عوامل الاحتراب المستمرّة والغزو الخارجي وانهيار مقوّماتها من الداخل، مرورًا باعتبار اليمن جزءًا من دولة الخلافة، وحضور دويلات متعدّدة في الجغرافية اليمنية، وصولًا إلى الدولة الحديثة التي ظهرت في الربع الأول من القرن العشرين عقب الاستقلال من الاحتلال العثماني على الرغم من سِماتها التقليدية واتضاح الشكل الحداثي للدولة مع الاستقلال من الاستعمار البريطاني وثورة أيلول/ سبتمبر على حكم الإمامة في ستينيات القرن العشرين، هنا قامت دولة بمظاهر حداثية... ومع استمرار حالات عدم الاستقرار السياسي، حيث الانقلابات المتكرّرة والاحتراب القبلي المتكرّر علاوة على الاحتراب بين شطري اليمن في مرحلة ما قبل تسعينيات القرن الماضي وما أعقبها أيضًا، كان المخرج يتّجه نحو الدعوة إلى بناء الدولة الحديثة الناظمة للشأن العامّ وفق آليات مؤسسية وقانونية تعتمد المساواة بين أبناء المجتمع...وهذا يعني وجود خبرات تاريخية في التشكّل الدولتي من دون ترسخ مقوّماته ومنظومته الثقافية والقانونية، ويعني أيضًا بروز وعي سياسي لدى قطاع كبير في المجتمع يربط بين حضور الدولة والاستقرار السياسي والاجتماعي، ويعني أيضًا بروز وعي سياسي ومجتمعي بالخروج من أَسر القبيلة وحمولتها التاريخية نحو فضاء التشكّل المدني وتنظيماته السياسية. لكن يظلّ السؤال قائمًا: لماذا أخفق اليمنيون في مسارهم التاريخي من بناء الدولة؟ ولماذا تنتكس تجاربهم في هذا الصدد؟ وما ممكنات بناء الدولة وفق العوامل المتغيرة والثابتة في سياقٍ مجتمعي تبرز فيه الخصوصية التاريخية عاملًا تقلّ معه مجالات استيعاب التراكم الحضاري وخبراته في الهندسة السياسية الناظمة للدولة الحديثة؟

إيضاح في شأن مفهوم الدولة

تعدّدت التصوّرات النظرية والمنهجية، بل والأيديولوجية، في شأن مفهوم الدولة، انطلاقًا من اختصاصات متنوّعة مثل الاقتصاد والسياسة والاجتماع والقانون والفلسفة، وأغلبيتها ركّزت أساسًا على وظيفة الدولة وأركانها ومجالاتها، أي إنّها لم تنظر إلى الدولة بحدّ ذاتها (ماهيتها

وجوهرها)، وغالبًا ما كان يُهمَل السياق المجتمعي وتأثيره في قيام الدولة ومسارها. وللعلم، يثير مفهوم الدولة على الصعيد السوسيولوجي تساؤلاتٍ عدّة ترتبط بمصادر قوّة الدولة وطبيعة تنظيماتها وعلاقة هذه التنظيمات بالقوى المجتمعية المختلفة. هنا تبرز ثلاثة منظورات للدولة: **الأوّل** يميل إلى اعتبار الدولة أداة سياسية تستخدمها طبقة أو جماعة مسيطرة من أجل التحكّم في المجتمع؛ **والثاني** يعدّ الدولة نظامًا قانونيًا تترابط به أجزاء المجتمع المختلفة ترابطًا سياسيًا، **والثالث** يتناول الدولة كما لو كانت هيئة أو تنظيمًا يستعين به المجتمع القائم على المساواة في تحقيق الأهداف العامّة وإنجازها. تأسيسًا على ذلك، ننظر إلى الدولة باعتبارها كيانًا سياسيًا قانونيًا ذا سلطة معترف بها في رقعة جغرافية محدّدة. وإذا كانت الدولة بالمعنى القانوني «الدستوري» ظاهرة حديثة في التاريخ البشري، فإنّ إرهاصاتها تعود إلى قرون سحيقة، حيث إنّ كلّ مجتمعٍ بشري مهما كانت درجة تطوّره عرف شكلًا أو آخرَ من أشكال التنظيم السياسي والسلطة السياسية. إذ إنه لا توجد جماعة بشرية بلا نظام للسلطة السياسية، ولمّا كانت الدولة تنظيمًا سياسيًا اجتماعيًا فهي «اصطناعية»، أي إنّها لم تُفرض على المجتمع من خارجه، بل انبثقت منه، أي عندما بلغت درجة تطوّره مرحلة معينة احتاج أفراد المجتمع إلى جهاز ما يحدّد أنماط العلاقات داخل إطار المجتمع. في هذا السياق يرى إرنست كاسيرر (Ernst Cassirer) في كتابه **أسطورة الدولة** أنّ التفكير بالمنطق في مسألة الدولة هو الاعتماد على الفرد الحرّ والنظر إلى الدولة باعتبارها كيانًا اصطناعيًا أبدعه الفرد ليبقى دائمًا في خدمته(١).

الدولة لا تُعدّ غاية في حدّ ذاتها، وهي لذلك لا تنشد الاستقلال التامّ عن المجتمع، بل إنّ الدولة تنشأ مرتبطةً بدرجة تطوّر المجتمع، إذ كلّما تطوّرت الدولة تصبح وظائفها أكثر تنوّعًا وتعقّدًا، لذلك يتزايد تغلغلها في المجتمع. من هنا يُنظر إلى الدولة باعتبارها عضوًا عقلانيًا في المجتمع، بل

---

(١) وفقًا للفكر السوسيولوجي والسياسي هناك ثلاثة منظورات تنظر إلى ماهية الدولة ودلالاتها. لمزيد من الاطلاع، انظر: فؤاد عبد الجليل الصلاحي، **الدولة والمجتمع المدني في اليمن** (تعز: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، ٢٠٠١)، ص ٩ ـ ١٥. وللمزيد حول مفهوم إرنست كاسيرر عن الدولة، انظر: عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، ط ٣ (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٤)، ص ١٦.

يُنظر إليها باعتبارها عاملًا من عوامل النظام، أي مبدأ تنظيميًا للتكوين الاجتماعي القائم. الدولة في هذا السياق تتقرّر من خلال الكيفية التي تدير بها السلطة السياسية شؤون الناس المشمولين بترتيباتها التنظيمية.

يرى بعض الباحثين الغربيين أنّ هناك مصطلحين لتفسير الرؤية الحديثة للدولة، هما الوظيفية والعملياتية. في المفهوم **الأوّل** ينصبّ التأكيد على الوظائف التي تحقّقها الدولة لمواطنيها؛ وفي المفهوم **الثاني** يقع التأكيد على العمليات التي يمكن أن تنفّذها الدولة لتحقيق الوظائف التي تلتزمها أمام مواطنيها[٢].

في هذا السياق يمكن الإشارة إلى أنّ مفهوم الدولة يرتبط بمفهوم السيادة، كما يرتبط بمفهوم الشرعية، والسيادة تعني القدرة الكاملة على فرض حماية الدولة على أراضيها والقدرة على وضع القرارات الأساسية الملزمة لجميع الأفراد وتنفيذها، أي إنّ إحدى وظائف الشرعية الأساسية أن تعطي سببًا، أو توفّر التبرير لوجود الدولة، وهنا يبرز القانون باعتباره أحد أقوى مظاهر تعبير الدولة عن سيادتها، وهناك أيضًا ترابط وثيق بين مفهوم الدولة ومفهوم القانون. ينبثق ذلك من أنّ توحّد المجتمعات كلّها واندماجها يكونان بحكم القانون الذي يحدّد واجبات وحقوقًا متساوية لجميع أعضاء المجتمع، ويجب أن يكون القانون تعبيرًا عن حاجات المجتمع وتنظيم ممارسات الأفراد في إطاره، أي إنّ «القانون لا يوجد لذاته فقط حتى لا يصبح أسطورةً، وينتهي الأمر بجعل الدولة فوق الجميع».

يقول جورج بوردو (Georges Burdeau) (أكثر الفقهاء القانونيين الفرنسيين تخصصًا في الكتابة عن الدولة): «مع أنّ أحدًا لم يرَ الدولة أبدًا فمن يستطيع مع ذلك أن ينكر كونها حقيقة، فالمكان الذي تحتلّه في حياتنا اليومية مهمّ إلى درجة أنّها إذا أزيلت تعرّضت إمكاناتنا للعيش للتدهور». ويرى أنّ الدولة بمعناها الكلّي هي «فكرة»، وهي بذلك ليست موجودة، إلا لأنّها تُدرَك بالفكر، وهي أيضًا شيء مصطنَع إلا أنّ أهمّ تحديد لمعنى الدولة لدى بوردو

---

(٢) انظر في ذلك: برتران بادي وبيار بيرنبوم، **سوسيولوجيا الدولة**، ترجمة جوزف عبد الله وجورج أبي صالح (بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٨٦).

ذلك التعريف الذي يرى الدولة باعتبارها «السلطة المُمأسَسَة في المجتمع»، أي إنّ الدولة هي المؤسسة نفسها التي تستقرّ فيها السلطة، والمؤسسة هي مشروع في خدمة فكرة، والسلطة في تحوّلها إلى مؤسسة لا تكفّ عن كونها متضامنة مع فكرة الحقّ، وبالتالي تستند إلى فكرة المشروع الجاري تحقيقه، وهذه الفكرة تتجاوز في الزمن مخططات الحكّام الذين يأتون بالتوالي لخدمتها، فمنذ اللحظة التي يقرّ فيها مبدأ الشرعية لا يحقّ للحكّام أن يحصلوا على السلطة، أو أن يبقوا فيها بقدرتهم وحدهم، ذلك أنّ استمرارية السلطة ليست موجودة في أشخاصهم، وإنّما مركزها المؤسسة[٣].

في هذه السياق يمكن القول إنّ مفهوم الدولة استُعمل على مرّ التاريخ السياسي بقصد التعبير عن وحدة سياسية اتخذت مضمونًا مختلفًا في الفكر الفلسفي، وصورًا متباينة في الواقع السياسي. تمثَّل ذلك في مفهوم الدولة باعتبارها فكرةً فلسفية، أي الدولة كما يجب أن تكون، وهنا يجب أن نلفت إلى أنّ التصوّر الفلسفي لمفهوم الدولة قام بدور مهمّ وأساسي في محاولة تأصيل كيفية نشأة الدولة وطبائعها ومجالاتها، إلا أنّ مضمون الدولة في الصور المختلفة التي اتخذتها في الواقع السياسي تغير من صورةٍ إلى أخرى، ابتداءً من دولة المدينة اليونانية وحتى اليوم.

عمومًا، لا تزال فكرة الدولة تمثّل نقطة الارتكاز في بناء الفكر السياسي والقانوني والاقتصادي والاجتماعي في العالم. إذ رآها ماركس سلطة الطبقة الاجتماعية السائدة اقتصاديًا، وعالجها ماكس فيبر باعتبارها مؤسسة لاحتكار السلطة في المجتمع، وانشغل أنطونيو غرامشي بمعالجة الدولة والنظر إليها باعتبارها مشروعًا للهيمنة الأيديولوجية للطبقة البرجوازية، وجاءت إسهامات لوي ألتوسير لترى الأجهزة الإدارية والتربوية والتشريعية والأمنية أجهزة دولتية تكرّس السلطة ونشر الهيمنة، الأمر الذي جعل من الدولة كائنًا يستغرق المجتمع كلّه، وحاول نيكوس بولانتزاس دراسة الدولة باعتبارها بُنيةً مستقلّة تخترقها وتؤسسها صراعات طبقية، حيث لم تعد الدولة قوّة بذاتها، بل فضاءً لتوازن القوى كافّة. ويرى رالف مليبان

---

(٣) جورج بوردو، **الدولة**، ترجمة سليم حداد (بيروت: المؤسسة الجامعية، ١٩٨٧)، ص ٩.

أنّ الدول هي الحَكَم بين المصالح المتنافسة في المجتمع، وأداة محايدة للصراعات فيه. وهذا أمرٌ مردود عليه، إذ الأهمّ في بناء الدولة الليبرالية هو الترابط الوثيق بين السياسي والاقتصادي والأيديولوجي، وذلك ينفي كلّية احتمال أن تكون الدولة حيادية في المجتمع المدني كما يرى بولانتزاس، حيث تدعو الدولة إلى تمثيل «المصلحة العامّة»، وهي تخفي بانتظام الطبيعة السياسية والطبقية لمؤسساتها السياسية[٤].

صاغ ابن خلدون نظريته في الدولة مستندًا إلى مفهوم العصبية وفقًا لخبراته في المجتمع العربي، ولا تزال العصبية مكوّنًا رئيسًا في بناء النظم السياسية العربية لأنّه يُعاد إنتاجها باستمرار وفق تحالفات جهوية ومذهبية في إطار صراعٍ مستمرّ على مؤسسات السلطة في إطار غياب الممارسة الديمقراطية وضعفٍ في مؤسسات الدولة وآلياتها الدستورية والقانونية. ينظر الباحث إلى مفهوم الدولة باعتبارها ««سلطة مُمأسَسة» تعتمد القانون والتنظيم في أجهزتها البيروقراطية، وتحظى بقبولٍ من أفراد المجتمع ـ الشعب، وتمارس وظائفها التحديثية في إطار الإقليم المحدّد لها». . . يركّز هذا التعريف على أهمّ صور الدولة الحديثة، وهي الجانب المؤسسي والقانوني والتنظيم، ثمّ الشرعية التي يجب توافرها من جانب الشعب، علاوة على دورها التحديثي.

هذه الدولة التي قدّمنا صورة موجزة عن معناها ودلالاتها هي الغائبة في مجتمعنا اليمني، وكلّ مسار تشكّلها التاريخي لم يفلح في ترسيخ مكوّناتها وأسسها، فضلًا عن إطارها الرمزي في وعي الأفراد والمجتمع. مع العلم أنّ وجود دولة مؤسسية بلوازمها الدستورية والقانونية أصبح ضرورةً موضوعية لليمنيين لإخراجهم من أَسر القبيلة وبَداوتها، ومن نفق الصراعات الجهوية والعصبوية إلى فضاء المواطَنة ودولة القانون. والسائد في اليمن إطار مظهري وشكلاني لمؤسسات دولة، لكنّها في حقيقة الأمر سلطة قبلية وعائلية تستند إلى مرجعية ما قبل وطنية، لا تنظر إلى المجتمع وفق مفهوم المواطَنة، بل تعتمد عقلية الغنيمة انطلاقًا من رؤيتها استملاك السلطة والتفرّد بها، وهنا قُوّضت أُسسها المجتمعية ومشروعيتها الشعبية، وأصبحنا

---

(٤) الصلاحي، الدولة والمجتمع المدني، ص ١٢ ـ ١٩.

أمام سلطةٍ بالتغلُّب تعتمد قهر المواطنين وقمعهم وإهدار حقوقهم، الأمر الذي ظهر معه تزايد في معدّلات الفقر والبطالة وتقييد الحرّيات، وهنا كان السياق الموضوعي لثورة الشباب وتفجّرها مستهدفةً تغيير النظام برمّته.

أولًا: مسار تشكّل الدولة في اليمن

إنّ البحث في تاريخ الدولة وتطوّرها في أي مجتمع، إنّما يعني البحث في عملية التطوّر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي عبر مختلف مراحله، ذلك أنّ الدولة بما هي تجسيد مجرّد لتنظيم المجتمع لم تأتِ دفعةً واحدة، ولم تُفرض من خارج المجتمع، بل هي مرتبطة بسياق مجتمعي تطوري تقوم فيه العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل والجغرافية بدور مهمّ في تحديد مسار تطوّر المجتمع، وطبيعة النُظم السائدة فيه. ولعلّ أهمّية البحث عن نشأة الدولة وتطوّرها إنّما ترجع إلى الدور المهمّ الذي تقوم به باعتبارها جهازًا سياسيًا قانونيًا في تنظيم المجتمع وتحديد مسارات توجّهه الاقتصادي والسياسي، علاوة على أنّ الدولة هي مجال الصراع السياسي بين القوى الاجتماعية المختلفة، بخاصّةٍ أنّها بما تمثّله من مجالٍ للسلطة والقوّة تُعدّ أحد ثلاثة أطراف أساسية في المجتمع (الأرض والإنسان والدولة ـ السلطة). تكمن معرفة تاريخ أي مجتمع وديناميّة تطوّره في فهم جدلية العلاقة بين الأطراف الثلاثة. وفي تاريخ الدولة في المجتمع اليمني، حتى يومنا هذا، يمثل الصراع السياسي عليها أبرز سمات عملية التطوّر السياسي، ذلك أنّه من يصل إلى السلطة، كيفما كانت وسيلته، يستطيع أن يتحكّم في الأرض والإنسان معًا، لهذا أصبحت عملية الوصول إلى السلطة تعني التحكّم في قدرٍ كبير من الثروة والقوّة وتسيير المجتمع وفقًا لمصلحة الجماعات المسيطرة.

يؤكّد الباحثون في مجالِ علمَي التاريخ والآثار أنّ حضارة سبأ لا بدّ أنّها نشأت في الألف الأولى قبل الميلاد[٥]، ومرّ اليمن بثلاث مراحل، أو

---

(٥) حول التاريخ القديم لليمن انظر: يوسف محمد عبد الله، **أوراق في تاريخ اليمن وآثاره، بحوث ومقالات** (صنعاء: وزارة الإعلام، ١٩٨٥)، ج ٢، ص ٢٣؛ توفيق علي برو، **تاريخ العرب القديم** (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٢)، ص ٦٥؛ محمد عبد القادر بافقيه، **تاريخ اليمن القديم** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢)، ص ١٩ ـ ٢٠، وسعيد أحمد الجناحي، **الحركة الوطنية اليمنية، من الثورة إلى الوحدة** (صنعاء: مركز الأمل للدراسات والنشر، ١٩٩٢).

حقب، تاريخية تشكّلت فيها الدولة اليمنية الكبرى (معين، سبأ، حمير)، وما عدا ذلك كانت تنشأ دويلات وإمارات صغيرة تتصارع في ما بينها. يؤرَّخ أنّ دولة سبأ من أهمّ الدول اليمنية القديمة التي استطاعت أن تحكم اليمن موحّدًا، وأن تبرز شكلًا سياسيًا ونظامًا اقتصاديًا يحدّدان شكل الدولة وطبيعتها، ولعلّ نشأة الدولة في اليمن القديم ارتبط بدورها الفاعل داخل المجتمع من حيث بناء المدن والمعابد وبناء السدود والصهاريج (مشروعات الري الصناعية الكبرى)، حيث لا يمكن للجماعات الصغيرة أن تقوم بمثل هذه الأعمال التي تتطلّب جهازًا إداريًا يُشرف وينفّذ وينظّم، علاوة على وجود جيش قوي يحمي البلاد من الأخطار الخارجية. ومثّلت القبيلة القوية أو القبيلة «الزعيمة»، بمفهوم رودو كناكيس، أساسًا لبناء الدولة، وكانت العصبية القبلية محدّدًا أساسيًا لقوّة القبيلة التي تحالفت مع رجال الدين، حيث كانت لهم هيمنة وسلطة كبيرة، انطلاقًا من أنّ هؤلاء كانوا قد جمعوا في أيديهم السلطتين الدينية والسياسية (نشأ تحالف بين رجال الدين وشيوخ القبائل عمل على توسيع سلطتهم ونفوذهم)[٦].

لا يزال هذا المسار التاريخي يحمل صفاته إلى يومنا هذا، حيث التحالف القوي بين رموز القبيلة والجماعات والأحزاب الدينية، يضاف إليهم رموز قطاع الأعمال وقيادات المؤسسة العسكرية.

نشأ هذا التحالف على أساس الرغبة في استملاك الدولة (السلطة)، ثمّ فرض وجوده السياسي ومشاريعه الاقتصادية وفق آليات إقصاء الآخرين والاحتكار المعلن للشأن السياسي والاقتصادي، بل والاجتماعي أيضًا. هنا يُظهر التطوّر الاجتماعي والاقتصادي نموّ شرائح اجتماعية جديدة تحاول أن تجد لها دورًا في الشأن العامّ، بخاصّة مع ظهور متغيرات داعمة لفاعلية المجموعات الجديدة.

هنا ظهرت فاعلية المجتمع المدني بتنظيماته كلها، وظهرت مجموعات منافسة للزعامات القبلية وللمجموعات التجارية، بل حتى داخل المؤسسة

(٦) رودو كناكيس، **الحياة العامة للدولة العربية الجنوبية في تاريخ العرب القديم** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨)، ص ١٢٢.

العسكرية ظهرت قيادات شابّة تُطالب بدورها بعيدًا من منطق الاستملاك الذي يعتمده ذلك التحالف. لكن الأمر المهمّ أنّ الدولة بما مثّلت من مجالٍ للصراع على آلياتها المؤسسية والسياسية، فإنّها لم تكتمل في نموّها التنظيمي والقانوني، بل حتى إنّها لم تستطع فرض وجودها الرمزي داخل المجتمع. وعلى الرغم من المحاولات الجادّة في شطري اليمن شمالًا وجنوبًا، لم نلمس حضور الدولة باعتبارها كيانًا قانونيًا وتنظيميًا يقوم بوظائفَ إنمائية داخل المجتمع على هذا النحو في اليمن إلّا في بعض الفترات القصيرة، إذ شهد اليمن حالات من عدم الاستقرار ضمن دورات عنف ترتبط بانقلاباتٍ عسكرية نظرًا إلى غياب الديمقراطية باعتبارها آليةً لتنظيم ممارسة السلطة والولوج إليها. وللأمانة لا بدّ من الإشادة بتجربة الجنوب في مرحلة ما قبل الوحدة، حيث قامت النخبة السياسية وإطارها التنظيمي (الحزب الاشتراكي) بدور مهمّ في التأسيس في الوعي الجمعي لدور الدولة ومفهومها وخلق تقبّل مجتمعي للدولة والارتباط بها في عامّة المجتمع، الأمر الذي لم تنجح فيه النخب في الشمال، حيث القبيلة كانت ولا تزال تنازع الدولة وظائفها وأدوارها، بل وجودها.

ثانيًا: الحركة الوطنية وخطاب الدولة

منذ الاستقلال الأول عن الاحتلال التركي، أُسست المملكة المتوكلية باعتبارها نمطًا لدولةٍ مستقلّة في عام ١٩١٧. واعتقد اليمنيون من النخب الاجتماعية والسياسية أنهم ذاهبون إلى بغيتهم في بناء الدولة وفق أهداف كانت محلّ اتفاق في الحرّية والعدالة والاستقرار، لكنهم بعد مرور بعض الوقت وجدوا شيئًا مختلفًا، حيث ذهب الإمام الحاكم إلى الانفراد بقرارات الدولة وبدا أنه متجه نحو التوريث. هنا ظهرت حركة وطنية معارضة بدأت بالنصح وتقديم العرائض، ثمّ تطوّر الأمر إلى كتابات صحفية وتأسيس جمعيات أدبية في ظاهرها، وسياسية في الأصل، ثمّ انتقلت الحركة إلى طور أرقى في العمل السياسي والحزبي المعارض علنًا من خلال تأسيس أحزاب في عدن والقاهرة، وتأسيس صحفٍ تنتقد الإمام وحكمه مباشرةً، وتبلورت مجموعات من أبناء الطبقة الوسطى والطلبة (الحاصلين على تعليم عصري)، وكانت حركة ١٩٤٨ الانقلابية أوّل خطوة في إعادة تأسيس الدولة

اليمنية، تبرز ملامح ذلك من خلال دستورها المعلن وخطاب الحركة عبر عددٍ من أعضائها. وكان أوّل مشروعٍ لدستورٍ عصري يؤسس لدولةٍ حديثة من خلال وجود دستورٍ ينظّم مؤسساتِ الدولة ويفصل بين السلطات، يمنح الأفراد حقوقًا وحرّياتٍ ويضع أولوية في تحقيق العدالة من خلال رفع المظالم عن المواطنين[٧].

على الرغم من أهمّية هذه الحركة ودستورها المعلن واعتباره خطوة متقدّمة في سبيل التأسيس للدولة الحديثة، كانت (الحركة وخطابها ودستورها) محكومة بعقلية سياسية نخبوية لامجالَ فيها للمواطن الفرد بعيدًا من مرجعياته الجهوية والمذهبية، إذ اعتمد الإمام يحيى وابنه أحمد ما خُط سابقًا عند مؤسس الدولة الزيدية الهادوية من صفاتٍ واشتراطات للحاكم، متعدّدة في مجالاتها معرفيًا واجتهاديًا، فضلًا عن صفات الذكورة والشجاعة، إلا أنّ الأهمّ فيها أن يكون الحاكم (الإمام) علويًا فاطميًا[٨]. بهذا أُخرِجت أغلبية الشعب من دائرة الاهتمام بالسياسة والتفكير في المشاركة وصنع القرارات، أي إنّ دوائر صنع القرار باتت مغلقة وفق احتكارٍ عصبوي في مذهبيته، ولم تكن حركة ١٩٤٨ لتخطو إلا خطوات قليلة لتتجاوز هذا الأمر، لذلك نهضت حركة سياسية متجدّدة في أهدافها وخطابها تتجاوز ما عُبّر عنه في ١٩٤٨. ظهرت بذاك مجموعات شبابية ذات تعليم عصري ارتبطت بالتنظيمات الحزبية خارج اليمن قوميًا (الحركة الناصرية مع زخم ظهور عبد الناصر؛والبعث. . . وغيرهما)، ثمّ الحركة اليسارية حين أُسست مجموعات حزبية من طلاب كانوا في مقرّ بعثاتهم الدراسية وعادوا إلى اليمن ليحملوا رؤيةً عصرية من خلال تنظيماتهم الحزبية. كما كان للإخوان دورٌ وحضور في مسار الحركات السياسية، وإن

---

(٧) حول حركة ٤٨ وأهدافها ودستورها، انظر: أحمد الصائدي، **حركة المعارضة اليمنية وثورة ٤٨** (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٨٦).

(٨) من السائد في الفكر الزيدي السياسي والفقهي اعتماد جملة من الاشتراطات في صفات الحاكم/ الإمام منها أن يكون ذكرًا، فلا مجال للمرأة في السلطة؛ وأن يكون عاقلًا بالغًا مجتهدًا سليم الحواس، وصولًا إلى اشتراط أن يكون علويًا فاطميًا (من البطنين)، الأمر الذي يحرم عامة الشعب من التنافس السياسي على رئاسة الدولة. تتضمن هذه الاشتراطات الفقهية أيضًا فكرة الخروج على الحاكم إذا ما رأى آخر أنه أفضل منه.

كانوا في مرحلة ما قبل عام ١٩٦٢ من دونه، والفاعلية هي للتنظيم في مصر، ووفق أجنداته في التوسع عربيًا وإسلاميًا[٩].

ثالثًا: الثورة والاستقلال مسار غير مكتمل في بناء الدولة

في مسار قيام الدولة في اليمن خلال النصف الثاني من القرن العشرين أُسست ما نسمّيها الجمهورية الأولى التي أعقبت ثورة أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ في الشمال، وثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣ في الجنوب. جاءت هذه الجمهورية عقب مسارٍ تاريخي للحركة الوطنية كانت من أهمّ أولوياتها وأجنداتها الدعوة إلى بناء دولة حديثة تعتمد الدستور والقانون وتحقّق المواطَنة المتساوية، ومع انتصار الثورتين في شمال اليمن وجنوبه، تنفّس اليمنيون الصعداء ظنًّا منهم أنّ بُغيتهم المنشودة ستتحقّق في إطار بناء نظام سياسي جديد يشكّل إطارًا للدولة التي طالما حلم بها اليمنيون.

لكنّ مسار قيام الدولة ونظامِها السياسي تعثّر بعد الدخول في حربٍ أهلية استمرّت ثماني سنوات في الشمال، وما رافقها من تدخّلاتٍ أجنبية وإقليمية جعلت اليمن مسرحًا للصراع الخارجي وساحةً لتصفية الحسابات بين معسكرين كلّ منهما أراد وضع يده على النظام الجديد. في الجنوب، لم يستقرّ الوضع إلّا لمامًا، إذ شهد دورات عنف عدّة بين أجنحة السلطة الحاكمة، وإن برز شكلٌ جديد لنظامٍ سياسي تجاوز التكوينات ما قبل الوطنية بأيديولوجيا متقدّمة، وأعاد ترتيب الجغرافيا وفق استراتيجية سياسية اعتمدت وحدةً اندماجية لـ ٢٢ سلطنة ومشيخة في ستّ محافظات، كانت قوام الدولة في الجنوب.

اعتمد نظام الجنوب خيارًا سياسيًا تجاوز فيه النظام الإقليمي المجاور، فوضع نفسه موضع اتهام وعداء لدول الجوار الغنية بالنفط والمرتبطة بتحالفٍ مع الغرب عمومًا وأميركا خصوصًا. وتعدد الرؤساء في الشمال بدءًا من الرئيس السلال (١٩٦٢ ـ ١٩٦٧)، ثمّ الرئيس الأرياني (١٩٦٧ ـ

---

(٩) انظر في ذلك: فؤاد عبد الجليل الصلاحي، سوسيولوجيا الظاهرة الحزبية في اليمن (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٩).

١٩٧٤)، فالرئيس الحمدي (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧)، والرئيس الغشمي (١٩٧٧ ـ ١٩٧٨)، وصولًا إلى الرئيس صالح (١٩٧٨ ـ ١٩٩٠، مع استمراره رئيسًا لدولة الوحدة ١٩٩٠ ـ ٢٠١٢) الذي كانت له أطول فترة حكم غُيبت فيها مرتكزات الدولة وآلياتها القانونية لمصلحة نزوات شخص الحاكم وتحالفاته مع مجموعاتٍ قبلية ودينية، استنادًا إلى أجهزة الأمن المتعدّدة والمتنوّعة، إضافةً إلى الوحدات العسكرية التي أصبحت خاضعة كلّيةً لشخص الرئيس وأقربائه، فغابت الدولة وأصبحنا أمام سلطةٍ سياسية تستملك الدولة والثروة وتعتمد مشروعًا في توريث هذا النهج.

تعدّد الرؤساء في الجنوب أيضًا بدءًا من قحطان الشعبي (١٩٦٧ ـ ١٩٦٩)، ثمّ الرئيس سالم ربيع علي (١٩٦٩ ـ ١٩٧٨)، ثمّ الرئيس عبد الفتاح إسماعيل (١٩٧٨ ـ ١٩٨٠)، ثمّ الرئيس علي ناصر محمد (١٩٨٠ ـ ١٩٨٦)، ثمّ الرئيس علي سالم البيض (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠). إلى ذلك، شهد الجنوب دورات عنف بعد الاستقلال عام ١٩٦٧: حركة رجعية في عام ١٩٦٨، وحركة تصحيحية في عام ١٩٧٤، وتوحيد الفصائل كلها تحت مسمّى التنظيم السياسي الموحّد (الجبهة القومية) في عام ١٩٨٥، وتأسيس الحزب الاشتراكي ليكون قائد الدولة والمجتمع في عام ١٩٧٨، وطرد مؤسس الحزب والدولة في عام ١٩٨٠ بسبب صراعات سياسية خلفيتها اجتماعية. أما أقسى دورات العنف فكانت في عام ١٩٨٦ بين رفاق الحزب ذاته[١٠].

هكذا كان المسار التاريخي لتشكّل الدولة محفوفًا بالمخاطر الداخلية والخارجية، وأهمّها تلك التي نشأت في الداخل من خلال صراع سياسي في ظاهره وبخلفيات اجتماعية (قبلية، مذهبية، طائفية)، ثمّ أخيرًا بخلفية أيديولوجية بين مكوّنات العمل الحزبي من اليسار الاشتراكي والقوميين الناصريين والبعثيين، حيث كانوا جميعًا في اشتباكٍ سياسي وميداني غير منقطع ووفق تحالفات مع مختلف التكوينات ما قبل الوطنية، الأمر الذي ترتّبت عليه إعادة إنتاج القبيلة والطائفية والمذهبية في إطار الصراعات السياسية لتشكّل داعمًا وحماية للأطراف المتصارعة، وهنا أُضعفت الدولة

(١٠) حول هذه المراحل السياسية في اليمن، انظر: الجناحي، **الحركة الوطنية اليمنية**.

ومقوّماتها، بل وغُيِّبت أسسها الدستورية والقانونية لمصلحة المجموعات المتحالفة التي فرضت منطقها وأسلوبها في إدارة الدولة مركزيًا ومحلّيًا.

معنى ذلك أنّ المسار التاريخي في قيام الدولة لم يكن متبلورًا في التحقّق التنظيمي والهيكلي في جهاز الدولة ونظامها السياسي، ولم يكن واضحًا في وعي النخب السياسية والحزبية بما في ذلك النخب الحاكمة. كما أنّ القوى الحداثية صاحبة المشروع بالدولة المدنية وبالتحوّل الديمقراطي لم تكن جاهزة ومنظّمة بحيث تدفع بمسار بناء الدولة، بل كانت ضعيفة التنظيم غير موحّدة في مجموعها، اعتمدت تحالفاتٍ مع قوى تقليدية ضمن لعبة الصراع السياسي، فتمكّنت القوى التقليدية منهم ومن المشروع السياسي الذي جرت السيطرة على ممكناته المؤسسية والقانونية، بل والثقافية.

في هذا السياق يمكن القول إنه على الرغم من أنّ اليمنيين أنجزوا خلال المئة عام الأخيرة أربع ثورات شكّلت ملمحًا لقدرة الأفراد في فعلهم الجماعي على إضعاف مرتكزات التسلّط والحكم الشمولي إلا أنّ الثقافة السياسية لا تزال محكومة بمنظومة من العادات والتقاليد السابقة لثقافة الدولة والمسحوبة من مرحلة الضرورة وعصبوياتها[١١].

وفقًا لذلك تلاقت الأفكار التقليدية السياسية المصحوبة من خارج اليمن مع تقاليد القبيلة وعاداتها لتُعيق معًا الوعي الفردي والجماعي من العبور إلى الدولة المدنية بزعم أنّ هذه الأخيرة مفارقة لأصلانية المجتمع ومناهضة لطبائعه. هنا كانت العقبة الأولى في مسار العبور، تلتها عقبات أخرى اصطنعتها النخب الحاكمة، ولم تكن، في مجملها، ترغب في هذا المسار، لأنّ واقعها السائد هو ما يمنحها استملاكًا للسلطة والثروة وفق مرجعيات جهوية مفارقة لمنطق الدولة وآلياتها المؤسسية والقانونية.

---

(١١) الإشارة هنا إلى أن اليمن شهد أربع ثورات خلال المئة عام الأخيرة، بدءًا من عام ١٩١٧، الثورة على الأتراك وتأسيس المملكة المتوكلية؛ ثم ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ في شمال اليمن وتأسيس الجمهورية العربية اليمنية؛ ثم ثورة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣ وتأسيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية؛ ثم أخيرًا ثورة الشباب في شباط/فبراير ٢٠١١. وبينها كلها شهد اليمن عددًا من الحركات الانقلابية والحركات الاجتماعية.

رابعًا: لماذا الإشكالية في العبور إلى الدولة الحديثة؟

تأسيسًا على ما سبق، شهد اليمن صراعًا في تحديد مسار العبور بين مشروعين سياسيين: **أحدهما** يريد السلطة والثروة وفق منطق الغنيمة والاستقواء بالغلبة[١٢]؛ **والآخر** يريد دولة مدنية وفق منطق الدستور والقانون. كان المشروع الثاني ذا قاعدة عريضة في شمال اليمن وجنوبه، لكنها غير منظّمة تعاني تأرجح قناعات الأفراد ويقينيتهم في غايات العبور وحوامله البنيوية، الأمر الذي تمكّن معه أصحاب مشروع الغنيمة من إحكام سيطرتهم على ممكنات البناء السياسي على الرغم من حداثة نشأته، وذهبت تصطنع لها مشروعية شعبوية حينًا وقانونية حينًا آخر حتى جاءت ثورات الربيع العربي فألهمت الشبان والمجتمع بمسارٍ جديد للعبور نحو الدولة المدنية.

معنى ذلك أنه في اليمن لا خيارات متاحة للعبور نحو الدولة المدنية إلّا وفقًا لمنطق الثورة وفلسفتها، وإلا فالعقبات كثيرة من الداخل والخارج. في الداخل انتصرت القبيلة على الوطن بقدرتها على استملاك الدولة ومواردها في الثروة الوطنية مع إقصاء المجتمع من شراكته في العملية الإنتاجية والسياسية، وذهب الحاكم ومجموعاته المتحالف معها إلى تعميم ثقافة القبيلة بزعم أصلانيتها وشموليتها في المجتمع، وأفرز ذلك مناخًا ملائمًا لمشروعٍ سلفي مضادّ للدولة المدنية وثقافتها، وهنا كان التحالف بين مختلف القوىً التي تلتقي عند منطق الغنيمة والاستملاك السياسي للدولة وعند تعظيم القبيلة وجعلها أصل المجتمع، وهنا ظهرت برجوازية طفيلية من هذا التحالف تعمل في إطار مشروعه السياسي والثقافي لأنّها تقود مؤسساته الاقتصادية وتديرها برأسمالٍ منزوع عنوةً من المال العامّ مع تمويلٍ إقليمي يُعزّز الوجود الاجتماعي والسياسي لهذا التحالف... هكذا أُعيقَ العبور إلى الدولة منذ ستينيات القرن الماضي، حينها كنّا وكان اليمن في أعتاب مرحلة العبور ضمن مسارٍ ثوري في شطري اليمن، فكانت الشطرية إعلانًا عن

---

(١٢) وفقًا للفكر (الفقه) السني المحمول تاريخيًا، بخاصة مع اجتهادات ابن تيمية، وجبت طاعة الحاكم الذي قويت شوكته وأخذ الإمارة بالتغلب (من قويت شوكته وجبت طاعته)، وهو هنا ينظر إلى الاستبداد ويجعله مقبولًا ما دام هذا الحاكم سيحفظ الاستقرار (ستون عامًا مع حاكم ظالم خير من ليلة بلا سلطان).

توقيف مسار العبور، بخاصّة أنّها ارتبطت بالشمولية وغياب الديمقراطية على الرغم من حداثوية الخطاب والنهج السياسي في الجنوب والشمال.

خامسًا: التعويم التاريخي للدولة وللمجتمع

للمزيد من تعقّد إشكالية العبور إلى الدولة الحديثة اعتمدت النخب الحاكمة على مفهوم التعويم التاريخي للدولة والمجتمع، ونقصد بهذا المفهوم اعتماد النخب الحاكمة في خطابها السياسي لغة وممارسة تجعل من اليمن، الدولة والمجتمع، أسيرًا للماضي في بُنيته ومنظومته الثقافية، الأمر الذي تستثمره جيدًا في اللعبة السياسية من أجل صرف الأنظار عن العمليات التحديثية التي يُطالب بها المجتمع، والالتفاف على هذه المطالب[١٣]، تقول إنّ الديمقراطية لا تلائم اليمن، وإنّ كثيرًا من التحديث السياسي والاجتماعي والاقتصادي سيؤدّي إلى تناقضٍ وإقصاء للتقاليد والقيم. هنا يرى النظام السياسي بوضوح أنّ الحداثة السياسية هي مطلب غربي، وقال أحد أهمّ أركان النظام السياسي والقبلي إنّ الديمقراطية إذا تعارضت مع القبيلة فسيختار القبيلة حيث الأولوية لها[١٤].

لتغييب وعي المجتمع بأهمّية معرفته لأسس الدولة الحديثة، وأقصد بذلك أنّها دولة القانون والمساواة، يعمل النظام الحاكم جاهدًا على إعادة إنتاج البُنى التقليدية وتعميق الارتباط بها حتى لا يقع تحت طائلة المساءلة المجتمعية، ويبرّر قصور فعل الدولة الإنمائي بالمعارك الوهمية مع أعداء الوطن، كما أنّه يتحدّث عن التنمية والتطوّر باعتبارهما تعبيرًا شكلانيًا

---

(١٣) للمزيد حول مفهوم التعويم التاريخي للدولة والمجتمع ـ وكنت من أوائل من تحدث به واستخدمه في تحليل الوضع السياسي في اليمن.. انظر: فؤاد عبد الجليل الصلاحي: «التحديات الاجتماعية التي تواجه اليمن في الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٥ (١ من ٢)»، **القدس العربي**، ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٦، و«التحديات الاجتماعية التي تواجه اليمن في الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٥ (٢ من ٢)»، **القدس العربي**، ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٦.

(١٤) في إطار الصراع السياسي في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤، تحدث الشيخ الأحمر قائلًا إنه إذا تعارضت الديمقراطية مع القبيلة فسوف يختار القبيلة، كأن كلامه كان تهديدًا للقائلين بأهمية تفعيل مؤسسة الدولة وفرض آلياتها القانونية وإلغاء السجون الخاصة التي يعتمدها المشايخ، وشعر بأن هذه الأمور ستسلبه كثيرًا من محددات القوة والعادات التي اعتمد عليها في فرض وجوده السياسي والاجتماعي.

مظهريًا مقابل واقع يزداد فقرًا وحرمانًا، وتتسع فيه اللامساواة، ويتزايد الاستقطاب بين أقليةٍ حاكمة وثرية وأغلبية محكومة وفقيرة. ولتكثيف التحليل لمفهوم التعويم التاريخي للدولة والمجتمع في اليمن نعرض بإيجاز طبيعة البُنية الاجتماعية وتشكّلاتها في إطار المتغيرات السياسية والاقتصادية.

يتصف اليمن بتعدّد التكوينات الاجتماعية التقليدية وببنيةٍ جغرافية متنوّعة (مناطق جبلية، ساحلية، هضاب)، تتباين فيها طبيعة المناخ بين مناطق حارّة وأخرى باردة. ويتّصف التركيب السكّاني بالتشتّت، حيث يعيش كثير من السكّان في قمم الجبال ضمن جماعاتٍ صغيرة العدد، وفقًا لاعتبارات اجتماعية واقتصادية وتاريخية موروثة، ولضعف عملية التحديث والتنمية حيث المراكز الحضرية صغيرة الحجم مقارنةً بأغلبية السكّان الذين يعيشون في الريف. يمكننا القول عمومًا إنّ التركيب العامّ للسكّان يشمل أربعة مستويات (سكّان الحضر، سكّان الريف، سكّان الجزر، البدو الرحّل)، ويتّصف المجتمع اليمني بأنّه مجتمع فتي، أغلبية سكّانه من الأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن ١٥ سنة، إذ مع تحسن الأوضاع الصحية والزواج المبكر وتعدّد الزوجات وكثرة الإنجاب، أصبح هناك تحوّلٌ ديمغرافي، أهمّ ملامحه زيادة معدّلات النموّ الطبيعية السريعة للسكّان (الأمر الذي يعمّق من أزمات الدولة الراهنة، فالهيكل السكّاني الشبابي يجعل الدولة تحت ضغطٍ شديد لتخصيص المزيد من مواردها لتقديم الخدمات الصحّية والتعليمية والاجتماعية).

يبلغ إجمالي سكّان اليمن ٢١ مليون نسمة. نسبة السكّان في الحضر ٣٠ في المئة، ونسبة السكان في الريف ٧٠ في المئة، ونسبة السكّان أقلّ من ١٥ سنة ٤٦,٢٩. يبلغ متوسط حجم الأسرة ٦,٤ ومعدّل النموّ السنوي للسكّان ٣,٣ في المئة، ونسبة الأمّية ٤٧ في المئة... يصنَّف اليمن مذهبيًا في عددٍ من الدراسات الاجتماعية العربية والأجنبية في مجموعة الأقطار العربية الأكثر تنوّعًا مثل سورية، ولبنان، وموريتانيا، والسودان، وجيبوتي، والمغرب. في هذا السياق يرى بعض الباحثين أنّ سكّان اليمن ينقسمون إلى جماعتين رئيستين: الشيعة الزيدية والسنّة الشافعية، تتباين من حيث الحجم السكّاني مع وجود جماعاتٍ صغيرة من الإباضية واليهود. الجماعة **الأولى** لا

تزيد على ٣٠ في المئة من حجم السكّان، في حين يصل حجم الجماعة الثانية إلى ٧٠ في المئة. ويتركّز معظم أفراد الجماعة الأولى في المناطق الجبلية والشمالية، ولا يزالون ينتظمون في تشكيلاتٍ قبلية. أمّا الجماعة الثانية فتتركّز في السهول والسواحل، وهي أكثر استقرارًا في المدن وأقلّ انتظامًا في تشكيلاتٍ قبلية. هذا يعني أنّ الانقسام المذهبي في اليمن يتطابق مع الاستقطاب الجغرافي والإيكولوجي والاجتماعي والاقتصادي. ومع أنّ السنّة الشافعية يمثّلون أكثر من نصف السكّان، فإن السلطة السياسية بيد الجماعة الزيدية.

تُعدّ الأسرة الممتدّة القاعدةَ العريضة التي تتكوّن منها القبيلة. وتُعدّ الرابطة القبلية العامل الرئيس والأكثر أهمية في البناء القبلي، بخاصّة في مناطق الشمال والشمال الشرقي من البلاد. في حين تتّسم العلاقات الاجتماعية بالطابع الفلاحي والفردي المعتمد على أساس الارتباط بالأراضي الزراعية والاندماج في إطار السلطة الإدارية والسياسية للدولة المركزية في كلٍّ من تهامة، تعز، أب، وعدن (مناطق الجنوب، والوسط، والساحل)، إذ يرتكز البناء الاجتماعي في هذه المناطق على عامل الارتباط والاشتراك في المكان أكثر من عامل النسب، أي يرتكز على التنظيم الإداري والإقامة وما يرتبط بها من عمليات الاتصال وتنمية المصالح المشتركة. ويقوم الأساس الاقتصادي بدور مهمّ في تحديد العلاقات الاجتماعية داخل القبيلة. فلمّا كان الأساس الاقتصادي الذي تستند إليه القبيلة أساسًا غير مستقرّ ومعرّضًا للأزمات المتلاحقة، يحتّم ذلك عليها السعي إلى الحفاظ دائمًا على أعلى درجات التضامن في ما بينها. معنى ذلك أنّ تضامن أعضاء القبيلة شرطٌ ضروري للبقاء، ولا يقتصر التضامن على العمليات الإنتاجية، بل يتعدّى ذلك إلى درء خطرٍ داهم. إذن يفترض التضامن أعلى درجات التلاحم وأقواها كما تبلورها العصبية، وكما يتجسد في منظومة القيم والعادات والتقاليد المشتركة التي تدفع بالتضامن إلى أعلى مستوياته[١٥].

---

(١٥) انظر بهذا الصدد دراستنا الموسومة: فؤاد عبد الجليل الصلاحي، **ثلاثية الدولة والقبيلة ومنظمات المجتمع المدني في اليمن** (تعز: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان في اليمن، ٢٠٠٢).

في هذا السياق بإمكاننا القول إنّ المسار السياسي والاقتصادي من منظور الفئات الحاكمة عمل على تشويه ملامح البنية الاجتماعية، وأثّر سلبًا في مبدأ المواطنة المتساوية، إذ إن الفئات المهيمنة في قمّة السلّم الاجتماعي الاقتصادي والسياسي هي امتداد حديث لتكوينه القائم على التحالف القبلي التقليدي نفسه، علاوة على ظهور تحالفٍ بين القوى التقليدية والقوى الحديثة. في هذا السياق ظهرت إعادة تحالف بين العناصر المتبقّية من القوى التقليدية، والسلطة السياسية في الدولة، وبعض كبار القطاع الخاصّ، وهنا ظلّت الدولة متحكّمة في المجتمع، من خلال تحكّمها المنفرد في الاقتصاد مع تغييرٍفي الممارسات والتحالفات.

أما المشايخ فهُم قوّةٌ تقليدية دُعِمَ نفوذها القبلي والاجتماعي بالنفوذ السياسي في مؤسسات الدولة الرسمية، ودعمت الدولة نفوذها الاقتصادي من خلال العطاء الماديّ الكبير (دعم عملهم في شركات وتوكيلات تجارية). هنا يمكن القول إنّ الاستفادة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا من الدولة تكون عن طريق التنظيمات التقليدية العصبوية والعلاقات الشخصية والقرابية والمصالح المتبادلة، بخاصّة أنّ ما تملكه الدولة من الريع النفطي وغيره يجعلها القوّة الرئيسة في توزيع الثروة والمنح والامتيازات والأراضي والخدمات والوظائف الكبيرة في جهازها الإداري[١٦].

تزايدت عملية التداخل والترابط بين النخب الاجتماعية التقليدية والنخب الحديثة (السياسية، العسكرية، رجال الأعمال)، حيث تعتمد العائلات التجارية (القطاع الخاص) على الدولة من حيث حصولها على عقود التوريد وبناء المنشآت والمقاولات والتوكيلات التجارية (أي إنّه من خلال الدولة والارتباط بها ظهرت مجموعات تجارية كبيرة). هنا يظهر بوضوح الخلل الكبير في توزيع الثروة والدخل وما يولّده من مشكلات اجتماعية عميقة ومتعدّدة، أهمّها ظهور تمييز معلن بين المواطنين (من خلال الوظائف المدنية والعسكرية والأمنية والدعم الاقتصادي والسياسي

---

(١٦) خلال سنوات حكم نظام الرئيس صالح عمل على إعادة إنتاج القبيلة، انظر في ذلك: فؤاد عبد الجليل الصلاحي، «القبيلة اليمنية: إعادة إنتاج اجتماعي وتموضع سياسي،» (ورقة قدمت إلى المؤتمر الإقليمي حول الدور السياسي للعشيرة في الوطن العربي، عمان ـ الأردن ٢٠٠٩).

والخدمي)، يجري الحديث عنه علنًا، بل وأصبح مجالًا للحديث العامّ في مختلف الصحف، وخصوصًا الحزبية. في هذا السياق تتفوّق المعايير التقليدية على المعايير الحديثة في تحديد مكانة الفرد اجتماعيًا، وتحديد دوره السياسي والاقتصادي.

سادسًا: دور البُنية الاجتماعية التقليدية في إعاقة بناء الدولة

لعلّ أهمّ دلالات التباين في ولادة الدولة الحديثة في اليمن (شمال اليمن عام ١٩٦٢/ جنوب اليمن عام ١٩٦٧) يكمن في تباين القوى الاجتماعية والسياسية التي تسلّمت السلطة (نوعيتها وأيديولوجيتها وتحالفاتها ومشروعها السياسي). حاولت الدولة الحديثة (في مرحلتي التشطير والوحدة) إجراء تغييرات وتحوّلات بنيوية ومؤسسية مستمدّة من حداثة الغرب، منها بناء مؤسساتٍ جديدة (حكومة، نظام سياسي مقنّن، بيروقراطية، جيش)، ثمّ حاولت إحداث تنمية اقتصادية اجتماعية لإشباع الحاجات الأساسية وتلبية طموحات المجتمع والحفاظ على الاستقلال وتكريس الهوية الوطنية (تضمّن الخطاب السياسي الدعوة إلى إدماج كلّ أفراد المجتمع وتكويناتهم المختلفة في بوتقةٍ واحدة وخلق هوية مشتركة). حيث تبنّت سياسات التعليم الإلزامي والمجاني، وتوسعت في إنشاء المدارس ثمّ الجامعات، وهنا تزايد الطلب من المواطنين على الخدمة التعليمية لأبنائهم باعتبارها وسيلةً للحراك الاجتماعي الصاعد (الواقع أنّ الدولة اهتمّت كثيرًا ببناء وتطوير مؤسساتها العسكرية والأمنية مع إهمالٍ كبير لعملية التنمية التي هي أهمّ وسيلة للإدماج الوطني)، وكان اهتمامها بالتعليم من أجل بثّ مفاهيمها وأيديولوجيتها وتعميقها في المجتمع، ثمّ من أجل خلق كوادر بشرية مدرّبة هي بحاجة إليها من أجل تسيير الأجهزة والمؤسسات الجديدة. مارست الدولة سياسات التدخّل الكثيف في شؤون الاقتصاد والتعليم والصحّة، وروّجت لأيديولوجية سلطوية شمولية ينتفي معها التعدّد الفكري والاجتماعي والسياسي والحزبي، وكان تغيير النخب الحاكمة يأتي فقط من خلال الانقلابات العسكرية.

لمّا كان المجتمع اليمني يتّصف بتعدّد البُنى القبلية والعصبوية التي تناقض نظام الدولة وضوابطها، فإنّ ذلك يستلزم ضرورة بناء الدولة الحديثة

(دولة تعبّر عن كلّ فئات المجتمع، تتّسع فيها قاعدة التمثيل السياسي، ومن ثمّ عدم احتكار السلطة)، وذلك يتطلّب أن تتحوّل الولاءات القبلية إلى ولاءات وطنية عامّة نحو الدولة المركزية التي يجب أن تشكّل الإطار المرجعي والرمزي لكلّ مواطن. بمعنى آخر يمكن القول إن على الدولة أن تعمل على مركزة الولاء العامّ وطنيًا، وأن تعقلن أداءَها ونشاطها الإنمائي، إذ المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه الدولة الحديثة هو المواطنة المدنية المتساوية، ووفقًا لهذا المبدأ تؤسس أهمّ مقوّمات الدولة الحديثة وأركانها.

كانت الدولة اليمنية في سعيها إلى التحديث والتنمية ـ ولا تزال ـ تعتمد آليات تقليدية، بل وتعيد إنتاج البُنى والثقافة التقليدية، وهي في ذلك تزاحم عمليات التحديث أو تُشوّهها. هنا تبرز أهمّ معوّقات بناء الدولة اليمنية الحديثة، وأهمّ إشكالات الاندماج الاجتماعي. حيث تكمن دلالات الاحتكار العصبوي للسلطة والثروة في التعبير عن غياب دولة العموم التي تسمح بتداول المواقع والمراتب والمنافع بشكلٍ قانوني، هنا يغيب التوازن الاجتماعي ويضعف الاندماج الوطني. وهذا الأخير يصبح مشكلة اجتماعية وسياسية في آنٍ واحد تبرز بوضوح عندما يصبح للتمايز الاجتماعي والعصبوي وجود سياسي واقتصادي مميز، إذ يصبح التمايز السياسي وسيلة لتحقيق المصالح الاقتصادية والاجتماعية لبعض المواطنين ضدّ مصالح بعضهم الآخر، أو على حسابها، أو بالانتقاص منها.

ينعكس هذا التمايز في سلوك الدولة اليمنية الراهنة حيث تتدخّل بشكلٍ مباشر وغير مباشر في المسار الاقتصادي بهدف إعادة تشكيل علاقات القوّة والضبط الاجتماعي السياسي وخلق توازنات بين الجماعات التجارية والاقتصادية الناشئة وفقًا لأصولها الاجتماعية والمذهبية. إضافةً إلى ذلك، يتولّد عن عدم تكافؤ الفرص واستمرار الرشوة والفساد، وبالتالي انسداد فرص العمل وزيادة معدّلات العاطلين والفقراء وتزايد حجم الحرمان البشري لأغلبية أفراد المجتمع، تزايد الوعي تدريجيًا بغياب المواطَنة المتساوية وضعف الاندماج الاجتماعي، وصولًا إلى الشعور بالاغتراب عن النظام السياسي (عن الدولة)، حيث يشعر الأفراد والجماعات بأنّ النظام السياسي الحاكم يعمل ضدّ مصالحهم، ومن ثمّ فهو لا يمثّلهم ولا يعبّر عن أهدافهم.

إنّ ضعف التنمية في اليمن سبب رئيس في جمود البناء الاجتماعي وضعف الحراك الاجتماعي الصاعد. في هذا السياق تبرز إشكالات مجتمعية تولّد أزمات متعدّدة تتفاقم خطورتها عندما تعجز طبقة اجتماعية واسعة، أو عدد كبير من أفراد المجتمع عن تحقيق مواطَنتها. ولمّا كانت مؤسسات المجتمع المدني تتّسم بالضعف الشديد، فإن الأفراد يرغبون في إعادة إحياء المؤسسات التقليدية وتفعيلها من أجل دعم مصالحهم وطموحاتهم. الجدير بالذكر أنّ تزايد اندماج اليمن في السوق العالمية في إطار حركة العولمة واعتماده على الريع النفطي ساعدا النخبة الحاكمة على التحكّم في البُنى الاجتماعية التقليدية وضبط تمرّداتها نسبيًا؛ إذ لم تتمكن الدولة خلال أكثر من ثلاثة عقود، من تجميع انتماءات القبائل وولاءاتها ومركزَتها وضبط ممارساتها الخارجة على القانون، في حين تمكّنت من ضبط علاقات المؤسسات المدنية الحديثة وممارساتها (أحزاب، نقابات. . .).

في هذا السياق، يمكن القول إنّ تعميق الاندماج الاجتماعي والوطني يتطلّب على الصعيد السياسي آليةً تقوم بتسوية التناقضات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة من غياب تكافؤ الفرص، ومن التمييز وعدم المساواة، وتحقيق نوعٍ من الاجتماع السياسي، ومركزَة الولاء الوطني وتحقيق مطابقة بين الانتماء الوطني والشعور بالهوية المشتركة، وفرص المشاركة في بناء الشأن العامّ وتطويره. حيث تعمل المشاركة في العمليات السياسية ـ الإنمائية على تعميق الاندماج الاجتماعي والوطني من خلال تفعيل دور كلّ مواطن في المجال العامّ. هنا تبرز أهمّية الديمقراطية في بناء الدولة الوطنية الحديثة، ذلك أنّ سلطة الدولة تكون ذات مضمون وطني عندما تتجاوز الانتماءات العصبوية وتخلق صيغة جديدة لتوزيع السلطة والثروة (خلْق فرصٍ للتعايش السلمي داخل المجتمع)، إذ تُعدّ الدولة العاملَ الذي يحقّق تماسك التكوين الاجتماعي (الدولة محور لتكامل العناصر التي يتألف منها النظام الاجتماعي)، فالعمل السياسي إمّا أن يؤدّي إلى الحفاظ على وحدة التكوين الاجتماعي في مرحلةٍ معينة وتجميده، أو أن يؤدّي إلى تحويله وتغييره، أي خلق حركية الصعود والهبوط في مختلف هياكله وأبنيته.

سابعًا: تناقض البُنية الاجتماعية التقليدية مع الدولة ولوازمها التحديثية

تؤكّد القراءة السوسيولوجية لتطوّر النظام السياسي والحزبي في اليمن حقيقة بالغة الأهمّية هي أنّ القوى المضادّة للتحديث وعصرنة المجتمع (المقصود هنا التيار التقليدي ـ القبلي ـ الأصولي) رأت التحديث والديمقراطية خطرًا يتهدّد مقوّمات الأمّة ومرتكزاتها الأساسية، فالديمقراطية كما يراها أكبر الأحزاب الدينية في اليمن «تُعَدّ مفهومًا أقلّ أهمية في بناء الدولة من مفهوم الشورى الذي يُعدّ قيمةً سياسية وقانونية لازمة تحدّد طبيعة نظام الحكم، وهو نظام عامّ يصبغ مختلف جوانب الحياة». من هنا قال رئيس مجلس النوّاب وشيخ قبيلة حاشد ورئيس حزب الإصلاح عبد الله الأحمر إنّه إذا تعارضت الديمقراطية مع القبيلة فإنّه يفضّل القبيلة. في هذا الصدد يرى بعض الباحثين اليمنيين أنّ صنّاع القرار اليمني ثابروا على اتّخاذ قراراتٍ تهدف إلى الترويج لقيمهم، وبالتالي لمصالحهم ونزواتهم الشخصية، هذا يعني أنّ الدولة لا تزال ضعيفة وغير قادرة على نشر مشروعها الحداثي وفرضه بمحدّداته كلّها، وأنّ ضعف الدولة في فرض وجودها القانوني والمؤسسي، وبالتالي وجودها الثقافي والرمزي أدّى بالأفراد إلى الارتباط بالعصبويات التقليدية من أجل تحقيق متطلّباتهم وتحقيق مصالحهم، وأدّى بهم إلى البحث عن وسائل تحكيم وضبط اجتماعي غير رسمي بدلًا من وسائل الضبط الرسمية القانونية التي يجب أن تكون أهمّ آليات الدولة الحديثة[17].

حوّلت النخب الحاكمة مشروعية بناء الدولة الحديثة من كونها منبعًا لقيم الحرّية والمساواة إلى دولةٍ رديفة للقيم القهرية وأداة استلاب تحكمها عقلية القبيلة والغنيمة[18]. هنا يمكن التصريح بصعوبة البناء الديمقراطي

---

(١٧) الإشارة هنا إلى تعدد العوامل التي تدفع نحو إعادة إنتاج الثقافة القبلية وتعميمها واستخدام التقاليد القبلية في التحكيم نتيجة ضعف القضاء الرسمي وطول مدة التقاضي. هنا يؤدي المشايخ دورًا أساسيًا في خلق أولوية في التطبيق للعرف القبلي بدلًا من الاتجاه نحو القضاء الرسمي والقانوني.

(١٨) برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).

(ترسيخ الحداثة السياسية) في إطار مجتمع تقليدي، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن مدى استجابة البُنى الاجتماعية التقليدية للتعدّدية الحزبية. معنى ذلك، كما يرى برهان غليون، أنّ بناء الديمقراطية والمجتمع المدني يستلزم بالضرورة إحداث تحوّلات بنائية وهيكلية شاملة في الدولة والمجتمع، بل وفي سيكولوجية الفرد والجماعة.

في مجال بناء الدولة الحديثة والديمقراطية، الذي رُفع شعارًا سياسيًا لا يكاد يخلو أي خطاب حزبي أو رسمي من إشارة إلى أهمّيته، لا نجد اتساقًا بين مضمون هذا الخطاب ووسائل تنفيذه التي تعتمد آلياتٍ تقليدية في بناء دولة حديثة من أهمّها: تغييب الأطر القانونية لهذه الدولة مقابل تدعيم العلاقات القبلية ومنظومتها في الضبط الاجتماعي، إضافةً إلى اتّجاه النخب الحاكمة نحو إعادة إنتاج (Reproduction) القبيلة ومنظومة القيم المرتبطة بها (وفق مصالح خاصّة بالنخبة الحاكمة، أو متبادلة مع المشايخ).

إنّ استمرار البُنى التقليدية في اليمن المعاصر لا باعتبارها مظاهر ماضوية، بل باعتبارها بُنًى فاعلة ومقرّرة في مختلف جوانب المجال العامّ، يخلق في واقع المجتمع ممانعة قوية تكبح تطوّر مأسسة الدولة. مع ذلك لا بدّ من الإقرار بأنّ ملامح التحديث السياسي والاقتصادي تنتشر ببطءٍ ووفقَ عملية مزدوجة تأخذ طابع التوفيق/التلفيق بين التقليد والحداثة، ما يُعطي طبيعة الدولة وآليات عملها شكلًا مشوَّهًا. هذه الازدواجية ترجع إلى ازدواجية مماثلة في نمط الإنتاج ومنظومة العلاقات الاجتماعية، حيث إنّ تغلغل النمط الرأسمالي للإنتاج لم يستطع إزاحة النمط التقليدي السابق، بل تتمفصل علاقاتهما بحيث تبدو مظاهر التحديث متجاورة ومتشابكة مع المظاهر التقليدية في صورة تشوّه البناء الاجتماعي والنظام السياسي العامّ في الدولة والمجتمع.

يرى مايكل هدسون (Michael Hudson) أنّ المؤسسات السياسية الحديثة في اليمن قامت على البُنى التقليدية التي عملت بدورها على إعاقة التقدّم السياسي والاجتماعي. ويشير بول دريش (Paul Dreish) إلى أنّ القبائل اليمنية التي تعبّر عن البنية الاجتماعية التقليدية استطاعت أن تبسط نفوذها على الحكومة، وأن تردّد مصطلحاتٍ وقيمًا حديثة كانت حكرًا على

الدولة[١٩]، وذلك يعني في دلالته أنّ القبيلة باعتبارها مؤسسة اجتماعية تقليدية تسمح بالتحوّلات السياسية الحديثة، لكنّها لا تتيح لهذه التحوّلات أن تتجذّر وتتمأسس في الواقع وفق شروطها الخاصّة. معنى ذلك أنّ زعماء القبائل يشكّلون باستمرار جماعات ضغط تقليدية تتناقض مصالحها مع المصالح العامّة للمجتمع، فهي ذات عقلية براغماتية، ترتبط بجهاز الدولة ما دامت تستفيد منه ماديًا ومعنويًا، وتنفصل عنه بل وتدمّره إذا ما حاول تقليص مصالحها أو تحجيم نفوذها (قوّة القبيلة تطغى على سلطة الدولة وآلياتها القانونية في كثير من الأحيان).

ثامنًا: الدولة الحديثة في خطاب شباب الثورة

أول مرة يتبلور في اليمن خطابٌ سياسي واضح تجاه مفهوم الدولة ودلالاتها من خلال ثورة الشباب، حيث أعلنوا بوضوح جملة من أهداف الثورة، منها بناء دولةٍ مدنية تعتمد القانون والدستور، دولة تعتمد مبدأ المواطَنة وتتّسع فيها فضاءات الحرّية واحترام حقوق الإنسان.

يأتي هذا الوعي بمفهوم الدولة في إطار متغيرات داخلية وخارجية بلورت وعيهم بضرورة الحاجة إلى دولة تشكّل رافعة سياسية وقانونية ومؤسسية للمجتمع وناظمة لأنماط العلاقات والتفاعلات وفقًا لمحدّدات موضوعية.

لم يكتفِ الشبّان بالحديث عن بناء الدولة، لكنّهم وصفوها بأنّها دولة مدنية ديمقراطية، كانت شعارًا وهدفًا معلنًا في عموم ساحات التغيير والحرية. وتعبير الشبّان عن مفهوم الدولة يعكس واقعهم الاجتماعي السياسي الاقتصادي، حيث غاب تكافؤ الفرص وتوضّح الإقصاء وفق مرجعيات قبلية ومناطقية، وأصبح كلّ منهم يدرك حجم الفرص التي يسعى إليها. هنا تزايدت المعاناة مع تزايد معدّلات الفقر والبطالة وانسداد الأفق السياسي

---

(١٩) الإشارة هنا إلى دراسات أميركية حول القبيلة في اليمن أهمها: مايكل هدسون، «مأساة اليمن (مشاهدة الانزلاق نحو حرب أهلية)،» وبول دريش، «اقتراع شعبي يومي، الأمة والدولة في اليمن،» في: التحولات السياسية في اليمن: بحوث ودراسات غربية ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ (صنعاء: المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، ١٩٩٥)، ص ١٩٥ ـ ١٩٦ وص ١٢٧ ـ ١٤٠ على التوالي.

في التغيير، كما برزت عشرات الاحتجاجات والتظاهرات في أكثر من مدينة بخاصّة في العاصمة. ومع تزايد الارتباط بحركات سياسية واحتجاجية في العالم وزيادة الارتباط بشبكات تواصل اجتماعي تخلق وعيًا سياسيًا يتجاوز حالة الجمود الفكري والحزبي، بدأت تتبلور مجموعات وحركات احتجاج جزئية ومطلبية سرعان ما أصبحت حركات سياسية عامّة. ولم يكن وعي الشبّان بتغيير رأس النظام يكفي، فاعتمدوا مطالب بتغيير النظام السياسي برمّته وبناء الدولة المدنية التي تمثّل هدفًا رئيسًا تتحقّق معه المواطَنة المتساوية؛ لذا كان الاصطفاف الجماعي وراء هذا الشعار، واعتمدته كلّ المكوّنات السياسية والحزبية والقبلية والشبابية، عدا بعض المجموعات السلفية والوهابية التي تراه مضادًّا للدين كما تفهمه وكما عبّرت عن ذلك من خلال صحفها وإعلامها.

أوّل مرّة منذ خمسين عامًا، يتّضح مفهوم الدولة لدى الحركات السياسية والاحتجاجية، وتتحدّد دلالاتها البنيوية ومنظومتها الثقافية، لكن يبقى مسار التحقّق العملي لهذه الدولة، وهذا مرهون بقوّة الضغط الشعبي لإنجاز مسار التغيير الثوري وبعدم التفاف الأحزاب والنخب السياسية، كعادتها، اتجاهًا لإعادة إنتاج النظام الأسبق. بكلمةٍ واحدة، جاء مسار بناء الدولة المدنية، وعلى الشبّان إبراز فاعليتهم سياسيًا واجتماعيًا لإنجاز هذا المشروع الذي يُعدّ رافعةً للنهوض بالمجتمع وفق عمليةٍ إنمائية مستديمة يستفيد منها كلّ أفراد المجتمع.

خاتمة

وفقًا لواقع اليمن المتردّي منذ ٣٣ سنة، وتشوُّه ملامح الدولة والمجتمع، يمثّل المسار الثوري القائم حاليًا الفرصة الذهبية لإعادة الاعتبار إلى اليمن دولةً ومجتمعًا في الولوج إلى مرحلةٍ حضارية في إطار متغيرات العصر ولوازمه الدستورية والقانونية والثقافية والخروج من أسر التاريخ وحمولته في القبيلة والتمذهب تأسيسًا لدولةٍ وطنية تنتمي إلى مرحلة الأمّة وفكرها السياسي وفق مشروعٍ حديث تتأسس معه الدولة الوطنية الناظمة لمختلف التكوينات الاجتماعية وإدماجها في مسارٍ سياسي ومجتمعي ينتمي إلى الزمن الراهن بكلّ دلالاته ومؤشراته.

هنا يمكن القول إنّه لا متّسعَ من الوقت أمام اليمن لتجاوز أزماته وتعقيداتها، إمّا البناء السياسي والإنمائي في إطار دولةٍ مدنية حديثة، وإلا فالانهيار الكامل للدولة والمجتمع. حتى الوضع القائم بكلّ تشوّهه لن نستطيع الحفاظ عليه، حيث تموج الساحة بحركاتٍ ومجموعات سياسية ذات ارتباطات متعدّدة إقليميًا، والأخطر فيها نزوعها نحو التأطير الخاصّ ضمن مرجعياتها مذهبيًا ومناطقيًا، ما يجعل من وحدة اليمن الأرض والإنسان أمرًا مشكوكًا فيه.

لتجاوز هذا المسار المضادّ للدولة، لا بدّ من إبراز الرشد السياسي لدى مختلف مكوّنات الثورة ومكوّنات المجتمع السياسي وتعظيم المصلحة الوطنية، ذلك أنّ مفتاح الاستقرار والتطوّر في بلادنا مرهون ببناء الدولة واعتماد نظام سياسي متغير على قاعدة فدرالية تعمّق الاتحاد العامّ وتمنح المحلّيات حقّها في الإدارة الذاتية ضمن سيادة الدولة ومشروعيتها الوطنية.

الفصل الثاني

الحضور التاريخي وخصوصيته في اليمن

قادري أحمد حيدر

رؤية: خلفية الموضوع

يعَدُّ اليمن من أكثر الأقطار العربية ارتباطًا بالتاريخ وارتباطًا معه، وهذا إلى حد ما صحيح، فكلّما ذُكر اليمن تتبادر إلى الذهن مسألة التاريخ ومعناه، حتى صار مقترنًا شرطيًا به. ربما يكون هذا الارتباط أو التصوّر عائدًا إلى ارتباط اليمنيين كشعب بالدولة في حضورها ودلالاتِها القديمة، السبئية، المعينية، الحميرية، القتبانية، لكنّنا لا نجد ذلك سببًا كافيًا لذلك الاقتران الشرطي بين اليمن والتاريخ، فهناك دول عربية وإسلامية لها المكانة نفسها والعلاقة القديمة في التاريخ، ومع ذلك لا يحضر معها ذلك الارتباط الشَرطيّ بالتاريخ. والسؤال هو: لماذا يحدث ذلك تحديدًا مع اليمن؟ هل يعود ذلك إلى عدم التراكم التاريخي: تاريخ القطع وعدم التواصل والاتصال في بُنية السياسة والمجتمع والدولة؟ أم أنّ ذلك عائد إلى تاريخ السجال الحربي المستدام، بخاصة في المرحلة الإمامية الممتدّة إلى أكثر من عشرة قرون، مع بداية تأسيس الإمامة الزيدية القبلية في اليمن على يد الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحسين القاسم الرسي. وما صحب تاريخ الإمامة من ركود اقتصادي، وجمود سياسي تاريخي، وسجال حربي لم يتوقّف إلّا ليبدأ؟ هل يعود إلى حضور فكرة الخروج المذهبية الزيدية على الحاكم، الكامنة في

أصل المذهب الزيدي في دثاره الاجتماعي التاريخي القَبَلِي، الذي أُسس في الواقع لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي؟ أسئلة أطرحها للبحث أمام الجميع، ولا أدّعي أنّني أمتلك إجابة شافية عنها.

إنّ الحديث عن الحضور التاريخي، وخصوصيته في أي بلد، يعني أنّنا أمام مجتمع سياسي يتحرّك ببطء نحو المستقبل، أو لا يمتلك مشروعًا للمستقبل، كما قد يعني أنّنا أمام مجتمع يتميز بحركية اجتماعية بطيئة، وبأنّ العلاقة بين أبعاد الزمن المختلفة (الماضي، والحاضر، والمستقبل) تتحرّك وتدور لمصلحة الزمن الماضي، وأنّ نسبة حضور الماضي في الحاضر على ذلك؛ هي الأعلى. والسبب تقديريًا أنّ علاقتنا بالتاريخ استلابية، لذلك لم نتمثّله بوعي نقدي، وبعقل تنويري مستقبلي. من هنا، يتجلّى ذلك التوحّد السلبي بالتاريخ، ما أدّى في واقع الممارسة إلى إضعاف علاقتنا بالحاضر، والمستقبل، ومن هنا أيضًا، تنطلق بعض الدعوات الأيديولوجية لكتابة التاريخ، أو ـ بالأصح ـ لترسيم كتابة تاريخ أحادي وواحدي لتاريخ اليمن، أي: ترسيم كتابة معينة على حساب الكتابات والقراءات الأخرى. وهو ـ عمليًا ـ السائد في تسمية الحضور التاريخي، والخصوصية اليمنية، في إطارهما العامّ والمُجرّد.

إنّ سؤال الحضور التاريخي، يعني أنّنا في كثير من تفاصيل حياتنا اليوم لا نزال نتحرّك في إطار الماضي، أو أنّ ذلك الماضي/ التاريخ هو الذي يحدّد بمسار حركتنا وحياتنا ويتحكم به، بهذه الدرجة أو تلك، كما أنّ حديث الحضور التاريخي يعني أنّ علاقتنا بالزمن سلبية، وأن لا قيمة للزمن في جدول أعمالنا اليومية، والواقعية، ولذلك يحتمي بعضنا ـ ولا أقول جميعنا ـ بالتاريخ، من مواجهة الحاضر والإقدام بجرأة على تحدّي مصاعب المستقبل.

إنّ الحضور التاريخي، وخصوصيته في اليمن، كما هو في عنوان البحث، يعني أنّنا لم نجب عن كثير من أسئلة الواقع (الحاضر) والتاريخ، أو أنّنا مستمرون في الإجابة عن أسئلة الواقع بتلك الإجابات التاريخية الكلاسيكية نفسها، لذلك نجد أنفسنا نُعيد إنتاج طرحها باستمرار، فأين نحن ـ على الأقلّ طيلة العُقود الخمسة المُنصَرِمة ـ من سؤال: الحرّية، المواطنة، الديمقراطية، التعددية، التداول السلمي للسلطة؟ وأين نحن كذلك من سؤال التنوير، والعقلانية، والحداثة، وقبول الآخر، والتسامُح؟

بل أين نحن من سؤال: التنمية الإنتاجية الوطنية المُستقلّة، في زمن العولمة الرأسمالية الوحشية؟ والأهمّ: أين نحن من هذه الأسئلة كلها؟ التي تُلخَّص بسؤال الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة.

إنّ عدم الإجابة الموضوعية العقلانية النقدية التاريخية عن هذه الأسئلة كلها يجعلنا نكرّر الإجابات السابقة نفسها. من هنا نجد كثيرًا من النُخب الثقافية، والسياسية (ليبراليين وتقليديين وقوميين وحتى يساريين) مهجوسين بكتابة التاريخ، ومهمومين به حدّ العبث، مع أنّها ـ قطعًا ـ مهمّة نبيلة وجليلة لمن يُدرك صلة ذلك بالمستقبل. لا بدّ، في تقديري، من أجل تأسيس علاقة صحيحة بين البشر والتاريخ، من طرح مثل هذا العنوان «الحضور التاريخي... وخصوصيته في اليمن». ولا بأس أن تتعدّد القراءات حوله، والمهمّ هو التعاطي معه بروح موضوعية، علمية، عقلانية نقدية، مستقبلية، وليست ماضوية ـ تُعيد إنتاج الإجابات القديمة نفسها ـ وهو ما ينقص علاقة كتابتنا بالتاريخ مع الأسف.

علينا أن نتّعظ من تاريخنا القديم والوسيط والحديث؛ حتى نستطيع تجديد، من خلال القراءة، تاريخنا الوطني المعاصر، ومعه نجدّد مستقبلنا الفكري والمعرفي، ولا ندع الآخرين يصوغون تاريخنا وفق نمطهم الأيديولوجي العولمي، أقصد المستشرقين الذين يسعون اليوم إلى احتكار التاريخ العالمي على طريقة الأباطرة والسلاطين في العصور الغابرة. هل نستوعب الدرس؟

هل نستطيع أنّ نقف على حالة من الإدراك تجعلنا مؤهّلين لاستيعاب وفهم ما يُراد لنا من مجموع وحصيلة ما يراكمونه لنا ـ وعلى طريقتهم ـ كيف ندخل التاريخ وبأي طريقة؟ وهو ما يجب أن ندركه ونقف عليه بمسؤولية وطنية، وقومية، وعلمية، تؤهّلنا لتحديد معنى رؤيتنا التاريخ في أفقه المستقبلي الذي نريده لأنفسنا، لا ما يريده لنا المستشرقون والمستعمرون الجدد باسم «التمدين الديمقراطي»[1]، والبُعد الآخر الأكثر

---

(١) قادري أحمد حيدر، ثورة ٢٦ سبتمبر بين كتابة التاريخ وتحولات السلطة والثورة ١٩٦٢ ـ ١٩٧٠ (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ٢٠٠١)، ص ١٦ ـ ١٧.

حساسية وخطورة في التعاطي مع التاريخ وكتابته، هو التعاطي معه كأنه مُسلّمات، وأقانيم ثابتة وخصوصيات قاتلة، وحضور تاريخي أزلي خالد لا يتزعزع، غير قابل للحوار والتعديل والإضافة، فضلًا عن النقد الذي يتحوّل التاريخ بغيابه إلى تابوهات وطوطم سحري، كما هو في عقل بعض كتَبَة التاريخ الذين يُصادرون الحاضر والمستقبل بالماضي (فردوسهم المفقود)، أو صورة نماذج كتابات المستشرقين الذين يحتفظون بكتابة نمطية للتاريخ في اليمن... كتابة أصولية ثابتة عن اليمن كلّه، بوضعه ضمن سلة خصوصية نمطية قائمة في أذهانهم وعقولهم، لا صلة لها بالواقع والتاريخ، مثل قول بعضهم: إنّ المجتمع اليمني «مجتمع قبلي»، وإنّ «المجتمع اليمني كلّه مسلّح»، وهو خطأ واقعي، وسياسي تاريخي، فرضته قوّة الوقائع السياسية القائمة في قمة السلطة؛ انتقل ـ مع الأسف ـ إلى حقل الفكر، والفكر السياسي خصوصًا، ثمّ إلى الفضاء السوسيولوجي (الأكاديمي)؛ حتى بدا كأنّه حقيقة تاريخية ثابتة، مع أنّه خطأ سياسي وأيديولوجي شائع يجب أن يصححه الباحثون الجادون، وهو ما لا ندّعيه في هذه الدراسة، بمفرداتها المختلفة الموزّعة على صفحات البحث، إلّا لمامًا وبقدر ما يسمح به الوقت للمرور على هذه المفردات، بهدف تصحيح علاقتنا بالتاريخ الاجتماعي والسياسي اليمني كما هو، لا على طريقة التفكير بالتمني مع حقائق ووقائع التاريخ... ما يهمّنا اليوم؛ هو أن لا نقبل بالتساكن مع السرد التاريخي، وعلينا أن نُساهم من مواقع التفكير الموضوعي والعلمي حول التاريخ في كسر هذه السردية التاريخية، من خلال تقديم علاقة سليمة وصحيحة بين التاريخي، والمنطقي الغائب في الكثير من كتاباتنا عن التاريخ الاجتماعي والسياسي اليمني. وعلى هذه القاعدة المنهجية أفهم سؤال البحث.

ختامًا لهذه الرؤية والخلفية أؤكّد أنّ ثورة الشباب والشعب التي تفجرت في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تمكّنت من كسر حاجز الخوف من الحرية، وحرّرت الإرادة السياسية والشعبية من حالة وثقافة اللّامبالاة والتواكل والركون، ووسعت فضاءات المجال السياسي، والأهمّ هو أنّ الثورة بإمكاناتها التاريخية الكامنة واللامحدودة، وطاقاتها الحية الدينامية الثورية في ساحات وميادين الحرّية والتغيير، استطاعت ـ إلى حدٍّ ما ـ تفكيك عُرى البُنى التقليدية (الاجتماعية والثقافية والمذهبية الدينية) وأواصرها، ورفعت

دور المرأة إلى مصاف المشاركة السياسية والجماهيرية، بما تحمله الثورة من طاقات وممكنات، خرج في خلالها الناس إلى الشارع، وتحول معها الشارع إلى شعب، وإلى شعب حي وفاعل وقادر ـ بالضرورة ـ على إعادة صوغ علاقتنا بالتاريخ بصورة إبداعية ونقدية خلّاقة، لتضع الشعب أوّل مرّة في صدارة الفعل التاريخي، وتنقله من الهامش إلى المتن، معلنةً دور المجتمع في المشاركة بعملية التغيير الاجتماعي والسياسي، ولترسيم بداية علاقة جديدة بالسياسة والمجتمع والتاريخ.

أولًا: قراءة في العنوان
الحضور التاريخي وخصوصيته في اليمن

١ ـ في معنى الحضور التاريخي

ما يستطيع في التاريخ ومن التاريخ أن يفرض حضوره في الوقائع وماجريات الحقائق الراهنة ـ باعتبارها مفاهيم، وتصوّرات، وأفكارًا، وقيمًا نظرية، وسلوكية، بالقوّة أو بالفعل بحسب التعبير الأرُسطي ـ هو، قطعًا، حضور للتاريخ مستمر في الواقع اليوم بهذه الصورة أو تلك. ونجد تجسيداته وتمثّلاته في بعض تعاملاتنا وعلاقاتنا الجارية في ما بيننا اليوم، بوصفنا بشرًا ومجتمعًا، مثل مفردات ومفاهيم الولاء والانتماء التقليدية، وبعض المفاهيم والسلوكيات الراسية في التاريخ، والمستمرّة حتى اليوم، مثل مفردات الإمامة، والقبيلة، وأعراف القبيلة في بعض المناطق اليمنية، واستمرار أحكامها أو أعرافها بحكم العصبية، والتغلّب، والشوكة (تغليب العرف والتقاليد على الشرع) ـ بقوّة السلطة، لا بقوّة الواقع الموضوعي ـ وتصوراتنا حول الدولة والسلطة، التي لا تزال تفرض نفسها على منطق تفكيرنا اليوم، على اختلاف مشاريعنا الأيديولوجية والسياسية. وفي ذلك تتجلّى خصوصيات علاقاتنا بالتاريخ الذي لا يزال يفرض حضوره علينا بقوّة في كثير من المسائل والقضايا الحياتية العامّة، وإن كان هذا الفرض يتحقّق في الواقع بأشكال متباينة، وبدرجات مختلفة، وفقًا لمستويات التطوّر السياسي الاجتماعي المتفاوت نسبيًا بين المناطق المختلفة للمجتمع اليمني، لا بالنوعية والدرجة نفسيهما، والحضور الواحد على مناطق البلاد كلها.

هي كذلك خصوصية «يمنية»، وإذا صحّ أنّ التاريخ هو ما يحتاج الناس إلى تذكّره من أحداث الماضي، فإنّه يصحّ بدلالة الاتصال والانفصال في حركته، فكلّ واقع ينطوي على نقاط مساره، نجدها حاضرة في كيانه. من هذا المنطلق لا تكون الصلة بالماضي عدمية، حيث يتعذّر فهم بعض ملامح الحاضر وتعقيداته البنائية. كما أنّها لا تكون تماثلًا واستمرارًا جوهريًا له في الزمان، فيستحيل فهم الجديد الذي يتراكم ويتبلور عبر الزمن، وكلّما قلّت دينامية مجتمع ما، كان نصيب الماضي ورواسبه فيه قويًا. فأكثر المجتمعات قدرة على الحركة وتحقيق وتيرة عالية من الحراك الاجتماعي، إنما هي تلك التي لا يثقل كاهلَها ميراثٌ باهظ يشلّ حركتها، أو يفرض عليها البطء عندما تكون السرعة واجبة»[٢].

في هذا المعنى يتحدّد ويتجلّى أصدق تعريف وتوصيف لمعنى «الحضور التاريخي»، بخاصة في تاريخنا السياسي الاجتماعي والثقافي في المرحلة الإمامية الذي ترك ظله الكئيب على اليمن كله (شمالًا وجنوبًا)، وهو تاريخ مُثقل بميراث تخلّفٍ جسّد في الواقع معنى الركود التاريخي (الاقتصادي والاجتماعي)، والجمود السياسي لاستبداد ثيوقراطي وأوتوقراطي لا مثيل لهما، سيطر قرونًا على التاريخ السياسي اليمني العام.

إنّ الحضور التاريخي وخصوصيته في اليمن لا يمكن فهمهما هنا بصورة مطلقة وآلية، وتعميمها على كل التاريخ اليمني في تعدّده وتنوّعه وخصوصياته المحلية والوطنية في اليمن كله، إذ ليس هناك مستوى واحد للحضور، ولا مستوى معين ثابت للخصوصية يمكن إطلاقه وإسقاطه، وتعميمه على اليمن كله، فذلك قول أيديولوجي يفتقد الموضوعية والمصداقية التاريخية في قراءة الواقع والتاريخ، فإذا أردنا أن نجدّد حضورنا التاريخي، وأن نُغني خصوصياته، فعلينا أن نعيه باعتباره صيرورة، «فإنّ التاريخ لن ينتهي، وعلينا أن نخوض غماره، وأن نعي حركته واتّجاهه»[٣]، إذ هناك قواسم مشتركة

---

(٢) محمد عبد السلام، **الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن الشمالي** (القاهرة: شركة الأمل للطباعة والنشر، ١٩٨٨)، ص ٥.

(٣) سعد الله ونوس، «الثقافة الوطنية والوعي التاريخي،» **قضايا وشهادات**، العدد ٤ (خريف ١٩٩١)، ص ٥.

عامة تجمع اليمنيين جميعهم. . . قواسمُ حدّدها مسار التاريخ في تشعُّباته وتعقيداته وتحوُّلاته السياسية والاجتماعية والتاريخية منذ اليمن القديم وحتّى اليوم، وهو أنّ اليمن شعب واحد، وأنّ الانتماء إلى هذه الهُوِية الجامعة هو أعظم قاسم مشترك. تحدّدت هذه الهُوِية وتجلّت على قاعدة جغرافية امتدّت وضاقت في صور تبدُّلات الأنظمة السياسية المختلفة، كما أنّ هناك مستويات متعدّدة للخصوصية حكمتها تباينات السياسة والاجتماع والجغرافيا (جبال، هضاب، سهول، تهائم، قبائل مسلّحة اندمجت في الحكم، قبائل فلاحية تعمل في الأرض، مشايخ حرب، مشايخ أرض، مناطق ارتبطت بالعمل والإنتاج، وأخرى بالحرب)، أو وفقَ تعبير ابن خلدون «أرزاقهم على أسنّة رماحهم». وعلى هذه القاعدة من الفهم والإدراك لمعنى الحضور التاريخي وخصوصيته في اليمن رأيت أن أقسم خصوصية الحضور التاريخي إلى مفرداته الأولى، أو حقائقه الموضوعية والذاتية في صورة الجدلية الثلاثية التالية:

- خصوصية المناطق الشمالية القبلية الزيدية المسلحة (قليلة العمل، والإنتاج).

- خصوصية المناطق الجنوبية الفلاحية والتجارية والبدوية الشافعية التي سُميت لاحقًا «المحميات»، ومعها مدينة عدن وحضرموت ولحج.

- خصوصية المناطق الجنوبية الشمالية ومناطق التهائم، فلّاحين، ومشائخ أرض، وتجّار، وعمال مهاجرين. . . إلى جانب نسبة صغيرة من قبائل الزرانيق، والشعابية. هذا وفي إطار كلّ خصوصية من الثلاثية المذكورة، هناك خصوصيات محلية داخل كلٍّ منها، تميز بعضها من بعض.

أؤكد هذا التقسيم المدرسي (السيكولائي) لتقديم قراءةٍ موضوعيةٍ وواقعيةٍ ذات مصداقية تاريخية في تشريحها الواقع، وفي علاقة هذا الواقع بالتاريخ السياسي الاجتماعي كما هو لا كما تريده أيديولوجية العصبية الوطنية اليمنية بمفهومها الذاتي المجرّد، أي إنّني هنا أحاول أن أقترب من مفهوم الوحدة في التنوّع والتعدّد، وبهدف إدراك حقيقة الخصوصيات التي تقود إلى الوحدة، لا إلى الوحدة المعتمة القاتلة التي تلغي التعدّد والتنوّع والخصوصية والحقّ في الاختلاف، لأنّنا بذلك فقط نفهم ونعرف الوطن أكثر، ونقترب منه بصورة أعمق، ونتوحّد فيه حقًّا وفعلًا لا قولًا. . . وحدة

تدوم وتتقدّم في الصيرورة التاريخية للشعب في تحوّلاته اللّانهائية في المجتمع والتاريخ.

٢ ـ مُقاربةٌ لمعنى الخصوصية

دائمًا يبرز سؤال الخصوصية والهُوِية في مراحل الانكسارات (السياسية والوطنية والقومية)، وحين يثار سؤال الهُوِية ويتحوّل إلى تحدٍّ سياسي واجتماعي وثقافي، يعني ذلك أنّ هذا الشعب أو المجتمع أو هذه الدولة، بدأ يدبّ في أوصالها العَطَبُ، وينخر في الكيان العامّ ما يُهدّد وحدتها وتماسكها. ففي فترات الصعود والتحوّل الكبرى لا يُثار سؤال الهُوِية والخصوصية، ذلك أنّ الخصوصية موضوعيًا تتعمّق، والهُوِيةُ تكبُر وتتّسع؛ وفي ظنّي ـ كما سبقت الإشارة ـ «أنّ كلّ سؤال عن الهُوِية هو حامل لأزمة، فلا تسأل أمّة نفسها من أنا، إلّا إذا كانت تُواجه مأزِقًا [مثل حالنا اليوم في اليمن] كبيرًا، ويصبح المأزق أشدّ تعقيدًا، إذا ما قادتها الإجابة عن سؤالها إلى الماضي الذي تفزع إليه بحثًا عن مستقبل»(٤). فالخاصّ والخصوصية يقابله العامّ والعمومية. وحين تكون العلامة صحيحة وصحية ومتينة ومبنية على التكامل والتفاعل الحي، تكون الوحدة بين الخصوصية والكُلّية «الخاصّ والعامّ» على أتمّ ما يكون، وهناك خصوصية متحرّكة أبدًا. والعلاقة بين الخصوصية والكُلّية [العام] هي علاقة اتّصال وانقطاع، لكنّ هذه الخصوصية تبقى نسبية وتاريخية (مجتمعية وتاريخية). إذ ليست هناك خصوصية مطلقة يمكن إسقاطها على التاريخ كلّه، أو على الحضور التاريخي بأكمله وأجمعه، حتى نتحدّث أو يتحدث بعضنا عن الحضور التاريخي للخصوصية في اليمن(!) فأي خصوصية لهذا الحضور التاريخي نعني في هذا السياق؟ هل هي خصوصية الحضور التاريخي لليمن في التاريخ القديم (الجاهلي، تاريخ الحضارات اليمنية القديمة سبأ، حضرموت، معين، حمير، قتبان)، أم نقصد الحضور التاريخي وخصوصيته في الإسلام وما بعده، بخاصة أنّ هناك من يرى في الفضاء الحضاري الإسلامي خصوصيةً جامعةً لتاريخ اليمن كلّه، بل ولتاريخ الأمّة العربية كلّها، من بداية الإسلام وحتّى اليوم.

---

(٤) «الافتتاحية،» أدب ونقد، العدد ١٦١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٩)، ص ٥.

يجب منذ البدء الإقرار والاعتراف بأنّ مفهوم الخصوصية نسبي وتاريخي، ومن الخطأ قراءةُ معنى الخصوصية ومفهومها «في إطار خطاب أيديولوجي، أو سياسي إطلاقي، يحمل في داخله شيئًا من التقديس لمعنى الهُوِية»[5] أو الخصوصية، سواءً خصوصية الدين أم اللّغة أم التراث أم خصوصية القبيلة أو السلالة (الإثنية)، أم خصوصية الوطنية أم القومية، بعد رفعهما (الوطنية والقومية) إلى مصاف الخصوصية المطلقة المُحَدِّدَة لمعنى الحضور التاريخي في كل مكان وزمان. من هنا طغت حالة التعميم والإطلاقية التي تكتنف عنوان البحث والموضوع المطروح للنقاش. هل نستطيع أن نقول إنّ هناك خصوصية ثقافية واجتماعية تاريخية ثابتة مطلقة لأي شعب من الشعوب، يمكننا أن نجدها مجسدة وحاضرة وبالمعنى والمقدار نفسيهما في العصور كلّها؟ في تقديري أنّ ذلك غير قائم، ولا يتحقّق في التاريخ السياسي والثقافي والاجتماعي، بل في العقل الأيديولوجي والأنثروبولوجي (العِرقي)، في قراءة الإنسان والتاريخ؛ فالخصوصية حالة نسبية وتاريخية، وهي لذلك متحرّكة ومتغيرة، وفي حالة حراك وصيرورة دائمة.

الخصوصية لا تعني الثبات والجمود، أو الانعزال والانكفاء والتقوقع، بل تعني تشكّلًا دائمًا ومستمرًّا في الحياة والتاريخ. لذلك يُعلّمنا العلم الاجتماعي وسوسيولوجيا المعرفة أنّ «لكلّ مرحلة مجتمعية وتاريخية هُوِيتها المُعَبِّرة عن مكتساباتها، ومنجزاتها وممارساتها، وأفكارها وعقائدها وقيمها وأعرافها السائدة، لكن ليست ثمة استمرارية لهُوِيةٍ ثابتة جامدة محدّدة طَوَالَ التاريخ، فهذه رؤية أرسطية شكلية للهُوِية وللخصوصية، تغلب عليها الطبيعة لا التاريخ الذي هو جوهر إنسانية الإنسان»[6]. لكلّ مرحلة محدّدة هُوِيتُها وخصوصيتها، ولا يمكن قراءة الحضور التاريخي بخصوصية أو خصوصيات ثابتة مستمرّة عبر التاريخ.

إنّ خصوصية الحضور التاريخي في اليمن القديم، غيرها في العصر

---

(٥) قادري أحمد حيدر، **قراءات نقدية في العولمة والتأسلم السياسي** (صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية، ٢٠٠٤)، ص ٣٨.

(٦) محمود أمين العالم، **الفكر العربي بين الخصوصية والكونية** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٦)، ص ١٦ ـ ١٧.

الإسلامي، أو الوسيط والحديث، أو المعاصر. فالخصوصية هي الإنسان في صيرورة تحوّله وتقدّمه لصنع حالة كلية وكونية، وبهذا المعنى أفهم الخصوصية بوصفها حذفًا وإضافةً وتعديلًا، اتّصالًا وانفصالًا، تواصلًا وانقطاعًا، في التاريخ السياسي والاجتماعي. على سبيل المثال، هل القبيلة خصوصية يمنية مستمرّة الحضورِ في التاريخ منذ القِدم حتى اليوم؟ وبالمعنى (المُستوى) نفسه، وبالمكانة نفسها والدور والوظيفة؟ ثمّ، هل القبيلة اليوم، باعتبارها خصوصية يمنية، كما يُقال، حاضرة وفاعلة ومؤثّرة ومقرّرة في المجتمع اليمني بالقوّة والحضور نفسيهما في مناطق البلاد كلها (شَمال الشمال القَبَلِي، والجنوب، وجنوب الشمال) وَفقًا للتقسيم والتوصيف الذي اعتُمد في هذا البحث، لقراءة ظاهرة الخصوصية ومستوياتها في اليمن؟

في تقديري المبني على حقائق ووقائعِ اجتماعية وسياسية تاريخية أنّ نسبة حضور البنية القبلية ديمغرافيًا لعدد السكّان في اليمن، قد لا يتجاوز في أحسن الأحوال الـ ٢٥ في المئة من مجموع سكّان اليمن كلّه، على أنّ أهمية دور القبيلة ومكانتها في اليمن المعاصر (الجمهورية، والوحدة) آتٍ؛ لا من حجم وجودهم العددي في الواقع، بل من الدور السياسي المركزي المناط بهم، خصوصًا خلال أكثر من نيف وأربعة عقود ـ باستثناء تاريخ الإمامة ـ والتعداد السكاني يطرح ويكشف هذه الحقيقة الاجتماعية الديمغرافية. ومع ذلك لا تتوقّف الكتابات الاستشراقية القائلة: إنّ اليمن بخصوصيته تلك يُصنّفُ مجتمعًا قبليًا... ويشارك كتاباتِ المستشرقين بعضُ الكتابات السوسيولوجية اليمنية والعربية، وهو خطأ أيديولوجي وسياسي انتقل تدريجيًا إلى حقل المعرفة السياسية والبحث الأكاديمي السوسيولوجي بالقول إنّ الشعب اليمني قَبلي وكلُّه مُسلّح، وإنّ المجتمع اليمني يتميز بالخصوصية القبلية، علمًا أنّ أغلبية السلاح مكدّس في منطقة واحدة من اليمن، وهي المنطقة القبلية الزيدية المحيطة بالعاصمة صنعاء، ومن هنا جاءت أهمية القراءة التأويلية لمفهوم الحضور التاريخي للخصوصية في اليمن.

من هنا كذلك تجيء خطورة القول بـ «الحضور التاريخي وخصوصيته» على إطلاقه! لكن الواقعي هو القول إنّ القبيلة حاضرة بقوّة في المناطق الشمالية ـ شَمال الشمال، وشَمال الشرق ـ وهي المناطق القبلية المُسلّحة،

ذات الأغلبية العُظمى من الزيدية. وهي القبائل المحيطة بالعاصمة صنعاء إحاطة السوار بالمعصم، التي كانت أحد العوامل الرئيسة في حصار صنعاء وضرب الثورة واحتواء الجمهورية، وكذلك في ضرب قضية الوحدة اليمنية في حرب عام ١٩٩٤؛ الأمر الذي ترك آثاره السلبية في التطوّر الاجتماعي والسياسي للعاصمة صنعاء باعتبارها مدينة، وعلى بُنيتها الثقافية والاجتماعية التي لا تزال محافظة على تقليديتها ورجعيتها في السلوك الاجتماعي العام. ولا يزال قطاع واسع من سكانها غير قادر على تَقَبُّل حضور الآخر الاجتماعي والوطني، وهذه واحدة، أو وجه من وجوه أزمة البُنية السياسية الوطنية داخل العاصمة صنعاء وما حولها من قرى وقبائل، التي بدأت بالتفكّك والانفتاح، وإن كان ذلك ببطء شديد نسبيًا، مع ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر من عام ١٩٦٢، وكذا مع وحدة ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠، لكنّها عادت ـ مع الأسف ـ إبّانَ حرب الفيد على السلطة والثروة بعد حرب ١٩٩٤، لتنتكس سياسيًا ووطنيًا ووحدويًا، حيث لا يزال ينظر بعض سكّانها والوافدون إليها من أبناء الحزام القَبَلِي المحيط بها إلى القادمين إليها من خارج الحزام نظرة فيها كثير من عدم الودّ والتقَبُّل! كما في تعبيرات اللهجة الصنعانية المتحيزة ضدّ الوافد والقادم إلى صنعاء من مناطق اليمن المختلفة، بخاصة من المناطق الجنوبية، والوسطى وجنوب الشمال والتهائم. لذلك بقيت العاصمة صنعاء والحزام القَبَلِي المسلّح المحيط بها مغلقةً على الداخل، ومغلقةً على الخارج، من هنا جاءت صعوبة استيعاب وهضم العاصمة صنعاء للحداثة بسهولة وصعوبة قبولها الآخر، على عكس مدن اليمن المختلفة. من هنا تأتي أهمية تفكيكنا معنى ومفهوم الخصوصية في واقع الممارسة العملية، لإعادة قراءة مفهومنا لمعنى الحضور التاريخي وخصوصياته في اليمن.

ثانيًا: ثنائية الإمامة والقبيلة

١ ـ الشكل السياسي الاجتماعي التاريخي لظهور دولة الإمامة

وصل الداعية الإمام الهادي إلى الحقّ، يحيى بن الحسين القاسم الرسي إلى اليمن/صعدة، في عام ٢٨٤هـ ـ ٨٩٧م، وهي الفترة التاريخية التي دخل فيها إلى اليمن الفكر المعتزلي والمذهب الزيدي في تحويراته الهادوية. وبوصول الإمام الهادي للمرّة الثانية بدعوة من قبائل صعدة

وأعيانها، قادمًا من منطقة الرس في الحجاز، لتسوية صراعات داخلية «حَكَمًا» أو «مُحكَّمًا»، على غرار من كانوا يأتون من خارج المنطقة أو القبيلة[٧]؛ تحوّلت الشيعة الزيدية الهادوية إلى سلطة، بعد أن استوى لها الأمر واستقرت عبر جولات صراع وحروب وتحالفات متعارضة مع شيوخ القبائل (بين كرٍّ وفرٍّ). من هذه البداية التاريخية أسس الإمام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحسين سلطته أو دولته المعروفة في اليمن، وهي التي استمرّت في صراع مع الحركات السياسية الدينية الموجودة آنذاك في البلاد، مثل القرامطة الإسماعيليين بقيادة علي بن الفضل، والإسماعيلية الرسمية بقيادة منصور اليمن، وكذلك مع الدويلات التي كانت قد أسستها الزعامات القبلية والإقطاعية المحلية، مثل بني زياد الذين استمرّت دولتهم بين عامي ٢٠٥هـ - ٨٢٠م و٤٠٣هـ - ١٠١٢م، وآل يعفر الذين استمرّت بين عامي ٢٢٥هـ - ٨٣٩م و٣٩٣ هـ - ١٠٠٣م. علاوة على الزعامات القبلية الإقطاعية التي كانت تتمتّع في مناطقها باستقلال ذاتي، يزيد أو يقل، وفقًا للظروف السياسية المحيطة بالمنطقة»[٨]. إنّه دخولٌ حربي؛ وإن جاء عبر الدعوة والطلب من القبائل اليمنية. واستمرارٌ كان يتحقّق تاريخيًا عبر السجال العسكري المتكرّر، بإعادة مراكمة شروط الحرب والقوّة والقتال.

إمامةٌ قامت وأُسست على مبدأ الخروج على الإمام، وسمحت عمليًا بوجود إمامين وأكثر في وقت واحد، كما هي في الشيعة الزيدية عند الإمام زيد بن علي، وكذا عند الزيدية الهادوية بصورة أكبر وأوسع. منطقٌ يرتكز في الواقع العملي على حكم التغلّب والعصبية والشوكة والقوّة. ومع دخول الإمام الهادي إلى اليمن/ صعدة، تحوّلت الزيدية في جلبابها الهادوي إلى سلطة

---

(٧) وحول استدعاء حَكَم، أو مُحَكَّم من خارج مناطق القبائل المتصارعة، يقول عزمي بشارة: «لا تخضع قبيلة لأخرى عند العرب، ولذلك من الأسهل أنّ يتقبّل هؤلاء سيادة دولة أجنبية من أن تسود عليهم دولة أو قبيلة منهم، ولهذا النّمط من التفكير والسلوك آثار عميقة حتّى عصرنا في الدول التي يجري فيها التنافس بين عشائر وطوائف، إذ تعتبر التحالف مع دولة أجنبية أيسر قبولاً على النّفس من حكم المنافس المحلّي». عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ١١٨.

(٨) علي محمد زيد، **تيارات معتزلة اليمن في القرن السادس الهجري** (صنعاء: المركز الفرنسي للدراسات اليمنية، ١٩٩٧)، ص ١٥.

سياسية، وإلى دولة سلالية/ مذهبية، تجمع بين الديني والسياسي، والمذهب الديني القائم على السلالة وأحقية المذهب في الإمامة والسلطة والحكم، الذي ترسخ تدريجيًا في قلب الوسط الاجتماعي القَبَلي. على أنّ هذه الحقيقة السياسية التاريخية لم تكن لتترسخ وتؤسس وجودها في الواقع والبيئة اليمنية الشمالية القبلية، إلّا بالتحالف مع القبائل، وشيوخ القبائل بخاصة، والقوى الإقطاعية النافذة في مناطقها، ولا سيما أنّ الإمامة، باعتبارها مشروع سلطة ودولة، لم تأتِ إلى اليمن من فراغ سياسي مطلق؛ بل على خلفية وجود دويلات صراعية محلية مختلفة. كان حلم الإمام الهادي كبيرًا، فهو يمتدّ إلى خلافة إسلامية تصارع المركز أو تضارعه، لكنّه «مات وهو يحارب للمحافظة على سلطته في صعدة عاصمة دولته، حيث قضى الفترة التي أقامها في اليمن منذ قدومه إليها حتى مماته عام ٢٩٨ هـ ـ ٩١١م في قتال متواصل، توسعت خلاله دولته نحو الجنوب، ثم انكمشت مرات، حتى تقلصت منطقة نفوذه عند مماته إلى حدٍّ لم يتجاوز مدينة صعدة وجوارها»(٩).

هرب الهادي يحيى بن الحسين الرسي بمذهبه إلى اليمن، ليس للحفاظ عليه من قمع مركز الخلافة العباسية في بغداد، بل وليؤسس مركزًا بديلًا للسلطة. وكما يرى محمد علي الشهاري «ليست دولة الزيدية التي أرسى الهادي يحيى بن الحسين قاعدتها في صعدة ـ في القرن العاشر ـ بعد استدعائه من قبل الزعامات القبلية المتصارعة، سوى التعبير القوي، والتجسيد الحي لهذا المجتمع الانتقالي بملامحه القبلية والإقطاعية، والمتطلّع إلى استكمال ذاتيته وهويته الاجتماعية، كانت دولة صعدة الإمامية مرسومة بدقّة، ومفصلة بعناية على مقاس وحجم هذا المجتمع، كانت صدى مركزًا لصوته، واستجابة عملية للضرورة الاجتماعية في هذا الجزء من اليمن [. . .] وكانت حدودها الفكرية المُقفلة، هي حدود هذا الواقع الاجتماعي المُقفل، وكانت اندفاعاتها صوب المناطق الزراعية من البلاد هي اندفاعات هذا المجتمع للخلاص من شرنقته القبلية الخانقة، واكتساب وضعٍ طبقي محدّد»(١٠). وليست ظاهرة

---

(٩) زيد، ص ١٦.

(١٠) محمد علي الشهاري، **اليمن، الثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٢)، ص ٢٣.

«النقائل» التي انتشرت إلى المناطق الجنوبية، والتهائم سوى واحدة من وسائل تفريغ الكبت الاقتصادي والمالي عن طريق العيش بالانتقال للسكن في المناطق الجنوبية والتهائم، بعد إقطاع الإمام بعضهم مساحات واسعة في هذه المناطق، وانتشار بعضهم الآخر بحثًا عن الرزق، أي إنّ الإمامة والقبلية المشيخية كثنائية وجدا كلٌّ منهما في الآخر اسمه وذاته الموضوعية الناقصة التي لا تكتمل إلّا بالآخر، وما وحّد دورهما ونسق وظيفتهما في الواقع هو الطبيعة الجيوفيزيقية المعقّدة للمنطقة الشمالية الشرقية القبلية، وقلة الأرض الزراعية، والمدرجات الزراعية المحدودة الإنتاج وصعبة المراس إلى جانب التشتت السكاني، فضلًا عن الصراعات القبلية، ودورات الحرب السجالية بحكم الحاجة الاقتصادية، وبحكم الحاجة والضرورة للتغلّب على الآخر داخل الحدود الجغرافية القبلية للاستئثار بهذا الإنتاج الاقتصادي القليل، ومن هنا امتداد حروب القبيلة إلى المناطق الجنوبية والتهائم، ومناطق الوسط أحيانًا التي كانت تاريخيًا المنفذ الاقتصادي الوحيد لحل مشاكل الإمامة والقبيلة معًا، إذ لم يأتِ الإمام الهادي إلى الحقّ، يحيى بن الحسين، إلى صعدة باليمن فرارًا بمذهبه الديني/ الشيعي، بل ليؤسس نقطة انطلاق لسلطة سياسية، ومكّنته الطبيعة الجيوفيزيقية المعقّدة لهذه المنطقة والبعيدة كذلك من مركز الخلافة العباسية، علاوة على دعوة القبائل اليمنية المتصارعة، من تحقيق ذلك الهدف.

إذًا، فكرة السلطة والدولة مكينةٌ وحاضرةٌ في العقل السياسي للإمام الهادي إلى الحقّ، وجميع أبنائه وأتباعه لاستعادة حكم مسلوب بالقوّة، كما هي عند الشيعة جميعًا من دون استثناء، وهو ما اشتغل عليه طيلة الفترة بين عامي ٢٨٤هـ و٢٩٨هـ، في سجال حربي لم يتوقّف حتى بعد موته، واستمر حتى قيام ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢.

استمرت وحدة الثنائية بين الإمامة والقبيلة طيلة القرون الماضية كلّها في صورة وحدة تاريخية وصراعات موقّتة، مرتبطة بقوة الإمامة وضعفها، وصراعات الأئمة الداخلية، حتى تأسيس دولة أسرة حميد الدين في عام ١٩١٨، الذي وجد نفسه بعد التخلّص من أعوانه وحلفائه القُدامى بحاجة إلى تأسيس جيشه في أواسط الثلاثينيات، لكن بما يعكس وحدة هذه الثنائية «فلم

يكتف ابن حميد الدين بتشكيل جيشه النظامي من «أفراد الطائفة» ـ يقصد السلالة لا المذهب ـ [الباحث]، وإنما جنّد إلى جانبه جيشًا قبليًا غير مدرّب أسماه «البرّاني»، جمعه من مختلف قبائل الشمال الزيدية [. . .]، وكان تجسيدًا حيًا للتركيب الاجتماعي الذي انحدرا منه، ودرعًا لحماية الوضع شبه القَبَلِي ـ شبه الإقطاعي، الذي كان الإمام أبرز رموزه وأقوى علاماته»[11]. لا يزال الحضور التاريخي لفكرة استعادة الحكم في خصوصيته الإمامية التاريخية قائمًا عند بعض الباحثين، وفي بعض المناطق، وليس حرب صعدة ٢٠٠٤ ـ ٢٠١٠ من أحد وجوهها، سوى تعبير دقيق عن خصوصيات ذلك التداعي والتجلّي لذلك الحضور التاريخي الذي يحاول أنّ يستعيد مكانته ـ على الأقلّ ـ باعتباره الأحق شرعيًا ودينيًا في وراثة الإمامة الجدد «القَبَلِيين»، وكلّ ذلك سببه عجز الدولة الوطنية اليمنية المعاصرة وفشلها في إنجاز مشروع الحرية والعدالة والمواطنة.

ما كان للإمامة الزيدية الهادوية أن تؤسس وجودها من دون التفاعل السياسي والأيديولوجي مع البُنية القبلية المشيخية السائدة في البلاد حينذاك، ضمن معادلة ثنائية الإمامة والقبيلة في صورة دعم ومعاضدة ومساندة مشائخ القبائل (قبائل آل الضحاك وقبائل آل الدعام، بكيل) الزعامات القبلية في خولان، وآنس، والأهنوم، وغيرها من القوى الإقطاعية النافذة، فالأنصار القَبَلِيون وشبه الإقطاعيين المتصارعين هم العماد العسكري والقتالي للإمامة، وليس أبناء طبرستان (الذين قدموا إلى اليمن لدعم الإمامة «من بحر قزوين»)، ولا يجيدون اللّغة واللّهجة، ولا يعرفون في الأغلب تضاريس البلاد، ولا يفهمون خصوصياتها المجتمعية ونظام وأساليب حياتها المعيشية (القتالية) والإنتاجية. ولا معنى لحقيقة الإمامة الزيدية في اليمن تاريخيًا من دون الدعم الشعبي المسلّح، ومن دون المساندة المالية، «ويلاحظ المؤرخون أنّ القبائل انشغلت بالحرب على الزراعة»[12]، ولذلك فإنّ قيم العمل والإنتاج، والنشاط الزراعي والعمل الحرفي واليدوي ضعيف الحضور في الواقع الاجتماعي الاقتصادي، وكذا في الوعي الاجتماعي العامّ

---

(١١) الشهاري، ص ٢٨.

(١٢) زيد، ص ١٩.

لدى معظم أبناء المناطق القبلية الشمالية الشرقية، وشمال الشمال.

من قاعدة هذه العلاقة التاريخية تشكلت ثنائية الإمامة والقبيلة، وحدّدت الإطار النظري (الأيديولوجي)، والأساس الاجتماعي السياسي التاريخي لحكم الإمامة في اليمن ـ الذي بقيت مناطق اليمن كلها خارجه باعتبارها سياسةً وسلطةً ـ الأمر الذي قاد فعليًا ونظريًا إلى إلغاء أو تهميش الواقع الموضوعي التاريخي، لمجتمعات جنوب الشمال الزراعي الفلاحي التجاري، لحساب بعض الخصوصيات، أو الظواهر الاجتماعية، مثل القبيلة والقبلية التي يجري إسقاطها على المجتمع اليمني، باعتبارها خصوصية وهُوية اجتماعية محدّدة له، وهو خطأ سياسي وأيديولوجي وتاريخي شائع ـ كما هو الحال مع الحديث عن خصوصية القبيلة في اليمن اليوم، واعتبار القبيلة السمة العامّة للمجتمع اليمني كلّه ـ من هنا كان حرصنا الشديد على تجاوز التفكير بالتمني في ما يتعلّق بمفهوم «الحضور التاريخي» وخصوصيته في اليمن من دون تحدّيد مضمون هذه الخصوصية.

إنّ هذه الخلفية الذهنية والأيديولوجية (الثنائية التاريخية للقبيلة والإمامة) حدّدت نظر الإمامة إلى معنى الشعب ووحدته ومقومات هذه الوحدة وأُسسها التي لا تنفصل عن المذهب، حيث وحّد بعض مثقّفي المذهب الزيدي وفقهائه اليمنيين، بصفتهم شعبًا، بالمذهب، كما في نظرة زيد بن علي الوزير في كتابه **محاولة لفهم المشكلة اليمنية**[١٣]، وحُكِمَ على اليمنيين جميعهم (زيودًا، وشوافع) على أساس هذه القاعدة. وهي خصوصية يمنية إمامية شمالية (زيدية قبلية) نجد حضورها السلبي في التاريخ الفكري والثقافي، والسياسي والاجتماعي (شمالًا وجنوبًا). فالوحدة والشعب في عقل الإمامة الزيدية الهادوية لا يعنيان أكثر من استغراق الجزء في الكلّ استغراقًا كاملًا، بحسب تعبير المناطقة، على قاعدة الضمّ والإلحاق، أو عودة الفرع إلى الأصل، أو عودة الابن الضال إلى حظيرة الأب، أي: ثقافة إلحاقٍ وضمٍّ للآخر الاجتماعي والمذهبي. أستطيع القول إنّ هذه السردية التاريخية هي التي حكمت وتحكّمت بالعلاقة في ما بين الخصوصيات

---

(١٣) عبد السلام، ص ١٨ و٣٠.

الثلاث: الخصوصية المركزية للمنطقة الشمالية القبلية الإمامية، وخصوصية المنطقة الجنوبية الفلاحية، وخصوصية جنوب الشمال. وضاعف من ذلك أنّ العلاقة بين المركز الإمامي في فترات قوّته وتمدّده، كانت تتّسم بالعصبية المذهبية القبلية وبالقوة والعسف على مناطق جنوب الشمال، التي ترافقت مع ظاهرة الحروب الداخلية في قلب بُنية مجتمع الإمامة وعلى الآخرين، لفرض منطق سلطة الجباية بالعسف والقهر، وكأنّنا في دولة خراجية، أو أمام «ذمّيين»، وليس من معنى آخر للدولة والسلطة في عقل الإمامة سوى الجباية والخراج، بخاصة على المناطق الجنوبية (الشافعية) التي ترسمت فيها المظاهر الوحشية والبشعة لما كان يُسمّى في العهد الإمامي «خطاط» وتنافيذ وصبرة «وبقاء»[١٤].

ربما من أسباب نجاح الإمامة الزيدية مناسبتها لمنطقة البيئة القبلية في الشمال التي استقر المذهب فيها منذ الإمام الهادي. ومبدأ الخروج على الحاكم الذي سمح بوجود إمامين في وقت واحد، ما هو إلّا الوجه الإيماني المذهبي لصراع مشائخ القبائل الذين لا يعترفون بالآخرين إلا أقرانًا، ولا تعرف علاقاتهم نظامًا هرميًا مستقرًّا، وتقوم على ضرب من التوازي وتكرار جولات الصراع العقيم الذي يتنافر مع كل حركة اجتماعية تنزع نحو خلق إطار يسمح بتراكم التجارب والخبرات الاجتماعية، وبنوع من التقدّم في تكوين اجتماعي متّحدٍ متماسك»[١٥]. ومن المهمّ هنا التأكيد أنّ الدين والمذهب لم يكونا الأساس في إنتاج معادلة ثنائية الإمامة والقبيلة، بقدر ما هي المصلحة المادية والسياسية والسعي إلى احتكار الحكم والسلطة، إذ وجد كلٌّ من الأئمّة وشيوخ القبيلة مبتغاهم وغايتهم عند الآخر.

استخدمت الإمامة الدين باعتباره بُعدًا روحيًا عقديًا، لخلق آصرة روحية ومعنوية جديدة في مجتمع القبيلة الخالي من المعنى الروحي والعقدي... مجتمع العصبية والحرب والقتل، على قاعدة «إمام المذهب، وإمام الذهب». ووظّفت القبيلة وشيوخها قدراتهم العسكرية ومهاراتهم الحربية القتالية،

---

(١٤) في كتاب أحمد محمد نعمان **الأنة الأولى** عرض مسهب وواقعي لإشكال الجبايه المتعسفة لأبناء مناطق جنوب الشمال ومناطق التهائم والوسط بدرجة أساسية.

(١٥) عبد السلام، ص ٧.

وكذلك الطبيعة الجيوفيزيقية المعقّدة للمنطقة القبلية الشمالية، من أجل ابتزاز الإمامة (معها وضدها)... معها؛ في مراحل صعودها وقوّتها وضدّها؛ في حالات ضعفها وتفكّكها. كما أنّ مبدأ الخروج على الحاكم، جاء ليُناسب الوضع القَبَلي والتركيبة الجيوفيزيقية المعقّدة في هذه المناطق صعبة المراس والترويض، وكأنّ مبدأ الخروج صناعة مذهبية أيديولوجية يمنية خاصة، جاءت لتخدم معادلة ثنائية الإمامة والقبلية. ولذلك «بقيت القبيلة قوّة رسمية معترفًا بها في إدارة الدولة [المقصود اليوم]، وشكل بنائها وتحالفاتها وتوازناتها، كما في حالة اتّحادات قبائل حاشد وبكيل مثلًا»[١٦].

نستطيع القول إنّ بداية حضور فكرة تأسيس دولة الإمامة المتوكلية في عام ١٩١٨ إنّما أُسست على محاولة استعادة الحضور التاريخي في خصوصيته الإمامية، الأصلية الهادوية/ القاسمية (خطاب كفّار التأويل)، وبخاصة مع إسراع الإمام يحيى بن محمد في الموافقة على توقيع صلح أو معاهدة دعان في عام ١٩١١ مع العثمانيين، الذي «أكّد بنصوصه فرقًا مذهبيًا قائمًا داخل المجتمع اليمني، فقد أصبح الإمام بمقتضاه مسؤولًا عن تطبيق المذهب الزيدي في المناطق الزيدية، على أن تطبّق القوانين العثمانية في المناطق الشافعية»[١٧]، وبذلك أسست الإمامة الزيدية المتوكلية بداية مشروعها السياسي الجديد بين عامي ١٩١٨ و١٩٦٢، بتحويل التعدّد المذهبي الطبيعي تاريخيًا إلى انقسام مذهبي/ طائفي سياسي أيديولوجي، الذي تجسد في قسمة المناطق الشمالية القبلية الزيدية له، وتحت إمرة قيادته مذهبيًا وإداريًا، والاعتراف القانوني والرسمي بحقّ العثمانيين السُنّة/ الحنفية في حكم جنوب يمن الشمال الشافعي، وهو ليس إقرارًا واعترافًا بالخصوصيات المذهبية فحسب، بل وبالخصوصيات الاجتماعية بين هذه المناطق الواقعة داخل الوطن الواحد ذي الشعب الواحد، وهي نقطة فارقة تعكس العقلية الإمامية في نظرتها إلى شعبها (الشوافع)، وبالنتيجة رؤية الإمامة إلى معنى الشعب والوحدة والدولة. ولولا هزيمة العثمانيين في الحرب العالمية الأولى، لاستمرّ هذا الواقع في التقسيم للسكّان بين الإمامة والعثمانيين على القاعدة المذهبية،

---

(١٦) بشارة، ص ١١٦.

(١٧) عبد السلام، ص ٩، وكذلك أبو بكر السقاف، في: **اليمن المعاصر**، ص ١٥٩.

وهي حقيقة تعكس نظرة أيديولوجية مذهبية إمامية إلى أبناء الجنوب، وجنوب الشمال باعتبارهم أغيارًا وآخرين مذهبيًا واجتماعيًا، ومن هنا عدم حضور فكرة الشعب والوطن والوحدة والدولة الجامعة في العقل المذهبي/ السياسي، الطائفي الإمامي، وهو ما يتجلّى بوضوح صارخ بعد خروج العثمانيين من اليمن، وتحقيق الاستقلال الشكلي الزائف في عام ١٩١٨. وحتّى اليوم لا يزال بعض تجلّيات ذلك الحضور التاريخي في خصوصيته الإمامية اليمنية يداهمنا في هذا الموقف والآخر. من أحداث ٢١ آذار/ مارس ١٩٦٨ في الحديدة، إلى أحداث ٢٣ ـ ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٦٨، حتى حرب عام ١٩٩٤.

تكمن المأساة في أنّ الاستقلال الشكلي الزائف للإمامة عن العثمانيين لم ينتج مواطنة، ولا وحدة، ولا اندماجًا اجتماعيًا وطنيًا، ولا دولة، بل العكس من كلّ ذلك هو ما تحقّق... فما أن استقرّ الحكم للإمام يحيى بن محمد حتى بدأت مظالمه تتعاظم وتتسع، بدءًا من تصفية حلفائه وأعوانه قبل الاستقلال، إلى نهبه ممتلكات السلطة العثمانية وكلّ ما عمّرته وشيدته، إلى حروبه الداخلية في عشرينيات القرن العشرين ضدّ قبائل الزرانيق ١٩٢٢ ـ ١٩٢٤، حتى حروبه المذهبية/ الدينية على مناطق تَعِز/ الحجرية ـ حرب المقاطرة ـ بقيادة بيت الوزير، من أجل الوحدة كما هي في عقل زيد بن علي الوزير ووالده وعمه عبد الله، وهي الحرب التي أطلق عليها كذلك «حرب الفتح» و«حرب التوحيد»، كما هي حاضرة في عقل بعض غُلاة الزيدية، على ما تحمله دلالة «حرب الفتح» من إيحاءات ومعانٍ دينية تكفيرية، حيث جرى التعامل مع هذه المناطق في جنوب الشمال وقاطنيها من الشافعية باعتبارهم «كفّارَ تأويل»، ومناطقهم مناطق فتح، مطلوبٌ عودتها إلى الإسلام، وهي استمرار لفتوى جدّهم الأكبر الإمام المتوكّل على الله إسماعيل بن القاسم بن محمد ١٦٤٤ ـ ١٦٧٦[18] الذي رأى في «مناطق اليمن الأسفل، والشرقية

---

(١٨) «صدرت فتوى الإمام المتوكل على الله إسماعيل في عام ١٠٥٨هـ ـ ١٦٤٨م، التي تقضي بتحويل أراضي مناطق اليمن الأسفل من أراضي عشرية إلى خراجية، خصوصًا أن هذه الفتوى صدرت في الفترة نفسها التي كانت فيها مناطق اليمن الأسفل لا تزال تخضع لولاية محمد بن الحسن، في عهد الإمام المتوكل إسماعيل، واستمرت سياسته المالية تسير فيها كما كانت عليه في السابق، من دون أن يطرأ عليها تعديل أو تحسن في ظل الصلاحيات الواسعة التي منحه إياها الإمام إسماعيل، وغضه الطرف عن ممارساته السلبية، وعن غيره من الولاة المقربين منه [...] وفي الواقع تُجمع =

بعامّة [جنوب اليمن] أهمية كبيرة في حسابات أئمّة الدولة القاسمية السياسية والاقتصادية، وذلك لما تمتاز به من وفرة ورخاء في عائداتها الاقتصادية والمالية، من الزكاة والضرائب والمكوس المختلفة المفروضة على الموانئ الواقعة على السواحل الجنوبية والشرقية مثل المخاء، وعدن، والشحر، فضلًا عن المناطق الداخلية التي كانت تغذّي خزانة الدولة، وتغطي جانبًا كبيرًا من نفقاتها»[19]، وهي ـ عمليًا ـ السياسة ذاتها التي كان يتّبعها الإمام يحيى بن حميد الدين، حفيد الهادوية والقاسمية في طبعتها الجديدة التي يؤسس لها، بعد أن خرج جنوب اليمن من معادلة الفيد وسلطة الغنيمة التي كانت محتكرة بيد الإمامة القاسمية في مرحلة حكمها التي اتسمت بالقسوة، بعد تحويل مناطق اليمن الأسفل والمناطق الشرقية إلى أراضي جباية وأراضٍ

= العديد من المصادر على أن الإمام المتوكل إسماعيل خص مناطق اليمن الأسفل، والمشرق (يافع وغيرها من الأقاليم المجاورة) بجملة من المطالب المالية الخارجة عن الشرع والزائدة عن مقادير الزكاة الشرعية، وهي على النحو الآتي: مطلبه الصلاة لمن يصلي بغير إمام، مطلبه الرياح، مطلبه الرصاص والبارود، مطلبه سفرة الوالي، مطلبه التبن لمن شرم أو لم يشرم». هذه الفتوى المتعلقة بالجانب المالي والاقتصادي، أمّا جزء من الفتوى المتعلقة بفكر أبناء مناطق اليمن الأسفل فتبدأ بالقول: «بيان مذهب أهل العدل الزيدية، أنّ المجبرة والمشبهة كفار، وأن الكفار إذا استولوا على الأرض ملكوها ولو كانت من أراضي المسلمين وأهل العدل، وأنّه يدخل في حكمهم من والاهم واعتزى إليهم، ولو كان معتقده يخالف معتقدهم وأنّ البلد الذي تظهر فيه كلمة الكفر بغير جوار كفرية، ولو سكنها من لا يعتقد الكفر، ولا يقول بمقاله أهله [...] إلى أنّ يقال «فإذا استفتح الإمام شيئًا من البلاد التي تحت أيديهم، فله أن يضع عليها ما يشاء، سواء كان أهلها ممن هو باقٍ على المذهب أم لا». رياض الصفواني، من مشروع رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة صنعاء، تحت عنوان «موقف العلماء اليمنيين من سياسة أئمة الدّولة القاسمية ١٦١٥ ـ ١٨٧٢».

ـ وفي السياق نفسه يقول محمود قاسم الشعبي إنّ المتوكّل على الله إسماعيل، كان «يميل إلى التكفير بالإلزام، فترتّب على ذلك أحكام جائرة في أهل اليمن الأسفل [...] وكان يقول: «أخشى أن يسألني الله عما أبقيت في أيديهم». وأنّ صاحب المواهب من بعد المتوكل على الله، ردّ على الوفد الذي ذهب إليه يطالبه بتخفيف الجور والظلم الاقتصادي الواقع على أهل تَعِز قائلًا: «إنّ الله سوف يحاسبه على ما تركه لهم، وليس على ما يأخذه منهم». انظر: **تعز (عاصمة اليمن الثقافية) على مر العصور: المؤتمر العلمي الأول لكلية الآداب جامعة تعز ومؤسسة السعيد للعلوم والثقافة في الفترة ٢٥ ـ ٢٧ مايو ٢٠٠٩م** ([صنعاء]: مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، ٢٠٠٩)، مج ٣، ص ٩٩٥. انظر كذلك: عبد العزيز قائد المسعودي، «فتوى الإمام المتوكل على الله إسماعيل، والفتوى المضادّة للإمام المجتهد الحسن بن أحمد الجلال،» **الإكليل**، العدد ٢٩ ـ ٣٠ (كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ٢٠٠٦).

(١٩) الصفواني، «موقف العلماء اليمنيين...».

خراجية، وذهاب الإمام يحيى للسير على سياسة الإمام المتوكّل على الله إسماعيل نفسها، هو الذي سارع بمراكمة حركة الاحتجاج ضدّه.

كانت بواعث معارضة الإمامة مختلفة في المنطقتين، نظام الجباية وإن كانت أُسُسه واحدةً في المناطق كلها، إلّا أنّ تطبيقه في المنطقة الشافعية كان يتّخذ طابع الجباية العسكرية. حيث غدت الخطاط والتنافيذ قاعدة لأساليب ثابتة، بينما كان ذلك استثناءً في المناطق الزيدية، يُلجأ إليه عند العصيان، لأن الشيخ في المنطقة الزيدية كان حلقة الوصل بين الإمام والرعية. أما الرعية في المناطق الشافعية، فكانوا ضحايا جنوده وقُضاته وعمّاله بصورة مباشرة. وكاد الجهاز الإداري يكون خاليًا من الشوافع. وأمّا الجيش فكان حكرًا على أبناء المنطقة الزيدية، وكذلك المناصب الأساسية في الدولة»[٢٠]. وبقيت مناطق الجنوب اليمني تاريخيًا ـ باستثناء فترات معينة ـ تحت حكم أبنائها، بهذا الشكل أو ذاك، وتحت حكم السلاطين والأمراء والمشائخ ـ قبل تشكيل المحميات وبعدها ـ حيث حكمت هذه المناطق بعقلية مختلفة، سواءً كان من خلال حضور الحكم العثماني أم بعد الاحتلال الاستعماري لعدن، وبعده على المحميات، وهي أشكال حكم وإدارة، تختلف عن مضمون الحكم والإدارة الإمامية لمناطق الشمال، مع أنّ الاختلاف المذهبي/ الديني ليس عميقًا بين المذهبين الزيدي/ والشافعي، فالاختلاف ينحصر عمومًا في الفروع لا في الأصول العقيدية، باستثناء فكرة الإمامة، والأحقية فيها لآل البيت من أولاد فاطمة، وفقًا للمذهب الزيدي الهادوي.

في هذا السياق نودّ الإشارة إلى أنّه ليس صحيحًا ما يقوله بعض المستشرقين والباحثين الغربيين (ر. و. ستوكي) من أنّ الإمامة كانت تسمح للقبائل أو شيوخها بالمشاركة السياسية مع السلطة الإمامية المركزية.

---

(٢٠) عبد السلام، ص ١٢. وهناك تعليل وتفسير طبقي واقتصادي آخر مكمل لواقع ومعنى الاضطهاد المضاعف والمركب لأبناء المناطق الجنوبية الشمالية في المرحلة الإمامية، يقدمه محمد علي الشهاري حيث يرى أن «الأوضاع الطبقية، وعلاقات الإنتاج الإقطاعية، والعلاقات الاجتماعية النّاجمة عنها تختلف ـ من حيث الدّرجة والمدى ـ من منطقة إلى منطقة، وفقًا للظروف التاريخية والاقتصادية، والجغرافية، والسكّانية المعيشية، ما نشأ عنها اختلاف في درجة ومدى الاضطهاد والصراع الطبقي في هذه المناطق». الشهاري، اليمن، ص ١٦.

وللحقيقة كانت السلطة المركزية في يد الإمام وحده، وكان أي خلاف بين الإمام والقبائل يُحَلّ حلًّا حاسمًا يحقّق المصلحة الشخصية للإمام، وليس مصلحة المؤسسة [المقصود ثنائية الإمامة والقبيلة ـ كما يتصوّر الباحث]، وكان على مشائخ القبائل أن يؤدوا دور الوسيط بينه وبين رعاياه، لكن لم يُسمح لأيٍ من هؤلاء المشائخ، بممارسة سلطة إدارية أبعد ممّا يعطيهم العرف القَبَلِي التقليدي، ولهذا أدّى سقوط سلطة الإمام المركزية في عام ١٩٦٢ إلى فتح الباب على مصراعيه أمام المشايخ وأمام النظام القَبَلِي للمنافسة على ما كان سلطة مقصورة على الإمام؛ وبذلك ورثوا الإمامة وحلّوا محلّها»[٢١]. وهي واحدة من المشكلات الواقعية والسياسية، التي واجهت القوى الحديثة بعد قيام ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر من عام ١٩٦٢، حيث تحوّل الحضور التاريخي في خصوصيته القديمة/الإمامية، إلى حالة جديدة تعيد إنتاج نفسها في صورة ورثة الإمامة (مشائخ القبائل والعسكر)، في صورة (ثنائية القبيلة والدولة)، حيث شيوخ القبيلة (الارستقراطية المشيخية القبلية) هم العصب المركزي في هذه الدولة، وهو ما يفسر انتشار وتعميم قيم ومفاهيم القبيلة على كل المجتمع، حيث صارت معها القبيلة هي الملاذ والحضن والأمن في غياب الدولة المدنية الوطنية الحديثة. ومن هنا؛ كان احتماء بعض المثقّفين غير القَبَلِيين بالقبيلة، بالعودة إلى البحث عن مشجر أنسابهم التاريخية الأنثروبولوجية العائدة إلى القبيلة ـ قبل مئات السنين ـ وغالبًا ما تكون هذه العودة إلى جناحي القبيلة في المنطقة الشمالية (حاشد وبكيل). وفي هذا السياق من القراءة والتحليل، أفهم معنى الحضور التاريخي في خصوصيته في اليمن.

٢ ـ الوحدة والدولة في عقل الإمام والسلاطين

هنا نتبين رؤية الإمام حول الوحدة، والدولة: «كما جاءت في الوثيقة (وثيقة الإمام لسلاطين وأمراء، ومشايخ الجنوب)التي كتبها عبد العزيز الثعالبي، أحد مثقفي وأحرار تونس القوميين، عام ١٩٢٤ في كتابه **الرحلة اليمنية**. . . وتضمنت البنود التالية»:

(٢١) أبو بكر السقّاف، في: **اليمن المعاصر**، ص ١٦٢.

أولًا: قبل كلّ شيء الاعتراف والتصديق أنّ بلاد اليمن واحدة، وغير قابلة للتجزئة بحدودها الطبيعية التي كانت لها قبل الإسلام وبعده، وليس فيها مناطق نفوذ لأي دولة من الدول، مهما كان جنسها وشكلها ونوعها.

ثانيًا: الاعتراف بالسيادة الإمامية على كل جزءٍ من أجزاء بلاد اليمن، ويجب أن تكون الإمامة الرمز الأعلى لقوات البلاد الدينية والسياسية والعسكرية، بيدها إعلان الحرب وإبرام الصلح وعقد الاتفاقات التجارية والاقتصادية والبريدية، والمواصلات، وغير ذلك مما يدعو إلى إيجاد صلة بين اليمن وغيره.

ثالثًا: تعترف السيادة الإمامية باحترام الشكل الإداري الممتاز لكل قطعة من البلاد اليمنية، مثل لحج والمكلا والشحر وحضرموت. . .وأن تكون الولاية موروثة في نصابها المقرر [لاحظوا أن تكون الولاية موروثها في نصابها المقرر ـ الباحث]، وأن تتكفّل بحماية الأمراء، من كلّ اعتداء بشرط أن يكون القضاء واحدًا، وأن لا يقع تعيين القضاة إلّا من طرف الإمامة.

رابعًا: تأسيس لجنة دائمة مؤلفة من أعضاء يختارهم أمراء البلاد الممتازة، وأعضاء يختارهم الإمام للنظر في حقوق ومطالب ومصالح الجهات الممتازة [باعتبار المناطق الخاضعة للإمام لا مطالب ولا حقوق لها ـ الباحث]، وإذا حصل خلاف نظر فيه[٢٢].

إلى هنا تنتهي رؤية الإمام التي على أساسها يعقد المؤتمر اليمني العام للحوار حول الوحدة وبناء الدولة. وحقيقةً نجد أنفسنا وكأنّنا أمام اتّفاق إذعان وليس وحدة بين طرفين أو شطرين ندّين. . أمام طرف يملي على الآخر ما يجب أن يقوله ويقوم به، علمًا أنّ هذه الرؤية تدخّل في تعديلها والإضافة إليها وإعادة صياغتها أكثر من مرة عبد العزيز الثعالبي الذي خاض حوارات ومشاورات صعبة مع الإمام حتى تخرج بهذه الصيغة، ومع كل ذلك فإنّها لا تخلو من أنها اتّفاق إذعان، وهي نصوص أيديولوجية (عقدية/ مذهبية) تريد

---

(٢٢) وهذه البنود هي رؤية الإمام لوحدته مع السلاطين وأمراء ومشائخ الجنوب، التي يجب أن يقوم عليها المؤتمر اليمني العام بين الطرفين: الإمام، وسلاطين وأمراء ومشائخ الجنوب، وهي عمليًا شروط إذعان وضمٍّ وإلحاق.

الإمامة إطارًا سياسيًا ومرجعيًا جامعًا وعلى قاعدة المذهب وحكم السلالة والقبيلة والمنطقة، وأن تكون الولاية ـ كما جاء في نص المادة الثالثة ـ موروثة في نصابها المقرّر، وهي ـ حقًّا ـ ليست دعوة إلى الحوار، ولا لعقد مؤتمر يمني عام، ولا تنطوي على أي فكرة أو رؤية حول مسألة الوحدة أو بناء الدولة. هي رؤية إمامية مذهبية قبلية مناطقية لتوحيد الشعب اليمني كلّه بالمذهب، وهي الفكرة الأصلية والعميقة الغور في الوجدان والثقافة الإمامية. هي ـ في أحسن الأحوال ـ دعوة إلى الضمّ والإلحاق وعودة الجنوب وسلاطين وأمراء الجنوب إلى الأصل الشمالي المذهبي الزيدي. هذا ما تقوله الوثيقة، وليس هناك أي رؤية للوحدة، ولا لبناء الدولة.

٣ ـ رؤية سلاطين الجنوب وأمرائه للوحدة والدولة

قبل الدخول في عرض رؤية السلاطين والأمراء في جنوب اليمن الوحدة وقضية بناء الدولة؛ من المفيد أن أورد لكم عدم الثقة وحالة الاسترابة والشكّ في نوايا الإمام تجاه الجنوب وسلاطينه. يقول السلطان عبد الكريم؛ سلطان لحج، بعد لقائه بالثعالبي: «لا أكتمك سرًّا وأنت واحد منّا، أنّ الإمام أصبح خطرًا يتهدّد بلادنا، خصوصًا في الأيام الأخيرة، بعد استيلائه على البيضاء، وهجومه على الضالع، وإجلاء سلطانها عنها. ولست وحدي في هذا الاعتقاد، فإنّ الأمراء القحطانيين كلهم يشاطرونني فيه [لاحظوا هنا مفهوم ومعنى القحطانيين (الإثني) مقابل العدنانيين الهاشميين الحاكمين في شمال البلاد]، وربما اكتشفوا مؤامرة سرّية دائرة ضدّنا، بينه وبين الإنكليز، بواسطة السيد علي الوزير. فالإنكليز يريدون جعلنا قربانًا لمطامعهم في اليمن، والإمام يطلب إماراتنا لإبرام المعاهدة التي يقترحونها عليه، وهي إن تمّت؛ فإنّنا سننتقل من طور الحماية الصورية التي ضمنت لنا «الاستقلال» المطلوب في ما مضى، إلى طور الاستيلاء الفعلي بواسطة حكومة اليمن. والإمام لا يفقه من هذه المغاميز السياسية شيئًا، غير ما يبدو له في الظّواهر الخادعة في توحيد البلاد وجمعها في قبضته، وجعلها تعترف بإمامته، وتخطب باسمه، وتجبي الضرائب»[٢٣].

---

(٢٣) حديث السلطان عبد الكريم مع الثعالبي يطول حول المشروع الإنكليزي لعمل مشروع سكة حديدية مع الإمام، على أساس الاعتراف له بالاستقلال، على أن تؤدي الإمارات القحطانية له =

عودة إلى رؤية السلاطين والأمراء في الجنوب الوحدةَ، وبناء الدولة يمكننا عرضها كما وردت وبالنص: تحت عنوان «الصفة التي يتحقّق بها وجود الدولة»، جاء التالي:

«إنَّ الصكوك والمعاهدات والالتزامات السياسية من أي نوع، سواء أكانت من قبيل الاتفاقات الداخلية التي تلحم العناصر المتجانسة ببعضها، أو التي توجب حقًّا من الحقوق العامة المعروفة اليوم بين الدول والأمم، لا يمكن عقدها مع الأفراد الذين لا يمثلون إلّا أنفسهم [يقصدون الإمام يحيى - الباحث] مهما كانت ألقابهم ونعوتهم وصفاتهم ومراكزهم، بل إنّها لا تُعقد ولا تُبرم إلّا مع أفراد يمثّلون في أشخاصهم هيئة رسمية معترف بها ينوبون عنها، وهي المُعبّر عنها بالدولة.

وصفة الدولة لا تتحقّق إلّا بوجود شعب له مميزات تخصّه، ومملكة ذات حدود، ونظام تتعين به صفة الدولة وشكلها، وهذا النظام هو الذي يكون قوة الدولة وقدرتها على تنفيذ أحكامها والتزاماتها من دون إخلال بها على مر الدهور والعصور. أمّا مملكة اليمن في عهد حكومتها الإمامية الحاضرة، فإنها ليست من النوع الذي تبرم معه العهود والاتفاقات، فكلّ اتّفاق أو التزام نُبرمه مع الحضرة الإمامية والحكومة على ما هي عليه في شكلها المطلق المستند إلى محض إرادة المتولي لأمرها، لا إلى نظام أساس يرجع إليه، ولا إلى رغبة الشعب، يكون بمنزلة الرقم على الماء، خصوصًا من الجانب الضعيف، وفي هذه الصورة يكون الحقّ والفوائد التي تنجز من عقد هذا الصك للجانب الأقوى، وبناءً عليه فالثمرة الطبيعية التي نجنيها من وراء عقد هذا المؤتمر هي فتح بلادنا للحملات والغارات عليها من قبل الأئمة الذين سيتعاقبون على الحكومة. لذلك فمن الواجب علينا [...] أن نقرر القواعد الأساسية لتأليف حكومة شعبية لليمن، تكون قوية وقادرة في آن واحد، على تنفيذ مقرراتها كافة والتزاماتها، ومكفولة بإرادة واسم الشعب.

يجب بدايةً: «أن يُبنى نظام للإمامة وحقوقها بشرط إخلاء جانبها من

= الزكاة وتخطب باسمه في المنابر، ولذلك سعى السلاطين والأمراء إلى توحيد صفوفهم وعقد اتفاقات ضد كل ما يحاك ضدهم.

المسؤولية عن أعمال الحكومة، وإناطتها بمجلس الوزراء الذي يقوم مقام الإمام، في تسيير دفة السياسة اليمنية في الداخل والخارج، ويتولى السهر على مصلحة الأمن العام وتقوية الجيش وصيانة البلاد في الداخل والخارج، وإيجاد الوسائط الكفيلة للتنقل والمواصلات [...]».

تكشف الوثيقتان أنّنا أمام رؤيتين مختلفتين بل متناقضتين (ذهنيًا وفكريًا وسياسيًا) ليس حول مفهوم الشعب والوحدة والنظام السياسي والدولة، بل حول كثير من المسائل والقضايا، بدءًا من العلاقة بالحياة والعصر، حتى الحرية والمواطنة والمشاركة والدستور. ومن هنا؛ يأتي حديثنا عن الفارق النوعي بين الإمامة باعتبارها قيادة سياسية ورؤية، وسلاطين السلطنات والإمارات والمشيخات في جنوب اليمن، حيث الشعب والوحدة والدولة، كلها مفردات لا تُدرَك، ولا تُفهم إلّا بعلاقتها بالمذهب والقبيلة. حيث الدولة لا تزال هي الإمامة الدينية في المذهب الشيعي الزيدي؛ وبهذا المعنى، إمام المذهب في صنعاء لا يفهم معنى الشعب والوحدة والدولة بعيدًا من ذلك الوعي الأيديولوجي العميق في وجدانه وروحه، فالدولة كما يقول فاروق أباظة: «وظائفها أن تحقق القيم والمُثل التي تقررت سلفًا، وكل الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للدولة الزيدية تدور حول هذه الأهداف الدينية، وليست فكرة الدولة ذات طبيعة مقدسة فحسب، بل إنّ أي إجراءات لإقامة تنظيم سياسي، وتسيير دفة الحكم يتضمّنها الدين، وقد صيغ المذهب الزيدي على هذه الأسس، وصُمم بحيث يناسب الحقّ الإلهي، المدّعي النسل النبوي في الحكم»[(٢٤)]. وهي واحدة من عوامل وأسباب تعويق حضور الدولة وبنائها، وهو ما يفسر تعثّر مشروعي الوحدة وبناء الدولة الحديثة في التاريخ الحديث والمعاصر، بل وحتى راهنًا، ومن هنا تبرز أهمية الوثيقتين اللتين أوردهما عبد العزيز الثعالبي حول موقف الإمامة والسلاطين من الوحدة والدولة، إذ «كان الإمام يحيى متّسقًا مع تفكيره وطموحه وحدّ حكمه بالمذهب، وسوف يوحد المركز والدولة بشخصه بعد الاستقلال، وإعلان المملكة المتوكلية اليمنية، وهذه الشخصية لا ترقى إلى تلك الوحدة التي

---

(٢٤) فاروق عثمان أباظة، **الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢ ـ ١٩١٨**، تقديم محمد محمود السروجي، المكتبة العربية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦)، ص ٦٤.

قصدها لويس الرابع عشر، ملك فرنسا، عندما قال: «أنا الدولة»، وعلى العكس من ذلك؛ كانت شخصية الإمام عائقًا أمام الوحدة، فهي تريد إخضاع المجتمع لحكمها، وتخشى توحيده في آن واحد! إنّها تمثل جزءًا منه، وتريد حكمه كلّه. وهذه هي بعض تناقضاتها»[٢٥]. وفي مشروع الإمام وردّ السلاطين وأمراء الجنوب عليه؛ خلاصة عميقة وحقيقية، وهي أنّنا أمام رؤيتين يمنيتين لمفهوم الشعب والوحدة والدولة. وهي الخصوصية التاريخية التي نحاول الاقتراب منها، أو استخلاصها في هذا المقام، لإدراك الحضور التاريخي وخصوصيته في اليمن.

ثالثًا: الأحزاب السياسية الديمقراطية

ـ خطوة أولى لإزاحة الحضور التاريخي في خصوصيته القديمة

ظهرت حركة الأحرار اليمنيين باعتبارها معارضة تقليدية إصلاحية ضدّ الإمامة المتوكلية الحميدية مع النصف الثاني في ثلاثينيات القرن الماضي (العشرين) على شكل معارضة فكرية عامة، وبقيت تشتغل في داخل بُنية النظام الإمامي باعتبارها معارضة إصلاحية وظّفت الأدب والشعر والمديح والتاريخ، لإصلاح أوضاع الإمامة، ضمن ثقافة الشكوى والمراجعة والمراسلة مع الإمام، رغبة في إصلاح نظام متحجر، لكن من دون جدوى. كان حصيلة ذلك سجن بعضهم، وتهديد حياة بعضهم الآخر، وسدّ الآفاق أمام إحداث أي إصلاح ولو جزئي ومحدود، ما أدّى إلى مغادرة بعضهم الشمال إلى المدينة عدن. ومع أوائل النصف الأول من الأربعينيات توسعت حالة فرار رموز النخبة الفكرية والثقافية والأدبية والسياسية إلى مدينة عدن. وهناك توفّر لهم المجال لتأسيس أوّل تنظيم سياسي (أو شبه تنظيم يجمع بين السياسي، والاجتماعي)، تحت اسم «حزب الأحرار اليمنيين» ١٩٤٤، حيث كانت مدينة عدن حاضرة حضارية ومدينة لليمن كله، وجاهزة لاستقبال كل جديد، أو وافد من الداخل ومن المحميات ومن داخل اليمن الإمامي، أو من الخارج بحكم طبيعتها الكسموبوليتية، وفي عدن بدأ الأحرار اليمنيون

(٢٥) عبد السلام، ص ٩.

نشاطهم السياسي والتنظيمي والصحافي، بإصدار صحيفة **صوت اليمن**، برئاسة الزبيري والنعمان، توأم الوحدة الوطنية اليمنية في ذلك الوقت (أي: الوحدة الوطنية لأبناء الشمال)[٢٦].

من هنا تحوّلت معارضة حركة الأحرار من معارضة فكرية عامة إلى معارضة سياسية حزبية مباشرة، وجّهت نقدًا شديدًا إلى بُنية الحضور التاريخي في خصوصيته الإمامية. وفي عام ١٩٤٦ شكّلت المعارضة الجمعية اليمانية الكبرى على الطريقة نفسها. وكلها أشكال تنظيمية وسياسية وصحافية، بدأت تعلن حضورًا سياسيًا وثقافيًا وفكريًا معارضًا وإصلاحيًا يتجاوز سقف الخطاب الأيديولوجي السياسي الإمامي (الميثاق الوطني المقدّس) صيغ قبل انقلاب ١٩٤٨ «مطالب الشعب» ١٩٥٦ وعشرات الأدبيات الفكرية. بعد أن صار الحضور التاريخي في خصوصيته الإمامية ضاغطًا على الوعي الجديد والأفكار الحديثة التي بدأت تظهر وتتشكل في قلب المجتمع الإمامي على استحياء، آتيةً من قلب مدينة عدن. وهذا هو أول اختراق فكري ثقافي سياسي لبُنية الحضور التاريخي في خصوصيته الإمامية، وقبل ذلك كانت البداية الحقيقية لأوليات التنوير الفكري، الثقافي والأدبي، والصحافي في جنوب الوطن ـ أواخر العشرينيات وبداية الثلاثينيات ـ على يد الرعيل الأول من إنتلجنسيا عدن والمحميات (حضرموت ولحج تحديدًا). وكان من أعلام هذا المرحلة التنويرية التي فككت جدار الحضور التاريخي في خصوصيته اليمنية الجنوبية، محمد علي لقمان «الذي اقترن التنوير بالتحدّيث في ريادته الوطنية والإبداعية»[٢٧]، وبحق يمكن اعتبار لقمان رائدًا لحركة التنوير الفكري والأدبي والصحافي في اليمن المعاصر، إذ له دور كبير وبارز «في تأسيس نادي الأدب العربي، ثم نوادي الإصلاح العربية الإسلامية [. . .] وهو أوّل من أصدر صحيفة في عدن هي أسبوعية **فتاة الجزيرة** ١٩٤٠، وكذلك هو أوّل من أصدر صحيفة باللّغة الإنكليزية

---

(٢٦) حيث فكرة وقضية الوحدة اليمنية بمفهومها المعاصر لم تكن قائمة في فكر الأحرار، إلا بصورة ضبابية عامة وتاريخية مجردة، كما لم تكن قائمة في العقل والفكر السياسي الإماميين مطلقًا.

(٢٧) أحمد علي الهمداني، **محمد علي لقمان المحامي: رائد حركة التنوير في اليمن** ([د. م.]: [د. ن.]، ٢٠١٠)، ص ٦.

Aden Journal في عام ١٩٥٣»[٢٨]، حيث اهتمت صحيفة **فتاة الجزيرة** بالشأن السياسي في شمال اليمن، وفتحت صفحاتها للأحرار ليُساهموا في الكتابة فيها ضدّ الإمامة. ولقمان؛ إلى جانب أحمد سعيد الأصنج، صاحب كتيب **نصيب عدن من الحركة الفكرية الحديثة في عام ١٩٣٤**، إلى جانب كتابات محمد علي لقمان المختلفة **بماذا تقدّم الغربيون؟** وكتابه **انتصار الفكر في الثورة الفرنسية الكبرى ١٩٤٧**، إلى جانب إسهام الشيخ أحمد عوض العبادي، ومكي، وكلها إسهامات خلخلت وزعزعت بُنية الحضور التاريخي في خصوصيته القديمة في جنوب الوطن، وأكّدت حضور أفكار ومفاهيم التنوير الفكري والحداثة الاجتماعية والسياسية في البلاد كلها. وبعد فترة حزب الأحرار اليمنيين بحوالى خمس سنوات، ظهرت الجمعية الإسلامية في مدينة عدن عام ١٩٤٩، المنادية بالوحدة الإسلامية لجميع عرب جنوب الجزيرة العربية. وردًّا على ذلك أعلنت الجماعة السياسية الليبرالية المرتبطة بالمصالح السياسية والاقتصادية لعدن الجديدة في قلب الكومنولث، في تحالفها الداخلي والخارجي (الاستعمار)، بتشكيل «الجمعية العَدَنية» ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠، المُطالِبة بالحكم الذاتي لعَدَن، والداعية إلى فصل عدن عن كلّ ما يحيط بها من جغرافيا وديمغرافيا، بما فيها المحميات، واعتبارها دولة ذاتية (حكم ذاتي مستقل) لأبناء عدن من الجنسيات كلها، عدا قطاعًا واسعًا من أبناء اليمن في المحميات وفي شمال اليمن. في هذا المُناخ السياسي والاجتماعي والوطني ظهرت رابطة أبناء الجنوب العربي في عام ١٩٥٠، وصدر دستورها في عام ١٩٥١، وهي لحظة مواجهة سياسية، وتجاوز إبداعي سياسي وطني لمشروع الهُوِية العدنية، حيث اتسع نطاق الهُوِية السياسية للرابطة الداعي إلى وحدة أبناء الجنوب تحت شعار تشكيل دولة واحدة لجميع أبناء الجنوب (جنوب الجزيرة العربية بما فيها مسقط وعُمان)[٢٩]، وكان لرابطة أبناء الجنوب باعتبارها هُويةً سياسيةً جديدةً علاقات جيدة وقوية مع قيادة حركة الأحرار

---

(٢٨) الهمداني، ص ٨ ـ ٩ و١٧.

(٢٩) انظر حول رابطة أبناء الجنوب العربي، فصل كامل في كتاب: قادري أحمد حيدر، **الأحزاب القومية في اليمن: النشأة، التطور، المصائر: دراسة سوسيو ـ سياسية، تاريخية، تحليلية، نقدية** (صنعاء: الآفاق للطباعة والنشر، ٢٠١٠)، ص ٢١ ـ ١٠٢.

اليمنيين وحزب الأحرار. وغدا دورهم في مساندة الأحرار كبيرًا، وهو الدور البارز نفسه للأستاذ محمد علي لقمان في دعم حركة الأحرار إعلاميًا وصحافيًا. ومن مِعطف رابطة أبناء الجنوب خرجت وتشكلت الحركة السياسية الوطنية الديمقراطية المعاصرة بمختلف أسمائها وتلاوينها الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية، و«وجد الجنوب اليمني نفسه في حالة احتشاد واحتدام لصراع هُويات سياسية وفكرية واجتماعية، أنتجت في ما بعد حالة يمنية جديدة»[30]. هي الوطنية اليمنية المعاصرة، وقضية الوحدة اليمنية بآفاقها السياسية والتحررية الديمقراطية. أقصد حالة سياسية وأيديولوجية؛ هي: تجاوز معرفي/ نظري للحضور التاريخي في خصوصياته القديمة شمالًا وجنوبًا. ما يعني ميلاد وتشكّل عملية اجتماعية سياسية تاريخية جديدة في قلب المجتمع القديم.

إنّ الحياة السياسية الحزبية باعتبارها منظومة وممارسة، هي قطعًا حالة انفصال وانقطاع مع البُنى الاجتماعية القديمة وتعبيراتها الفكرية والثقافية والسياسية. وينطبق هذا التجاوز بدرجات متفاوتة على الحالة المجتمعية والسياسية في الشمال والجنوب. وإن كان الجنوب (عدن) هو مصدر هذا التكوين والتأثير، نظرًا إلى خصوصياته التكوينية السياسية والاجتماعية، ولكونه الأكثر قابلية واستعدادًا للتغير، مفتوحًا ومنفتحًا على الداخل، والخارج معًا، أي إنّ الأحزاب بدأت تدخل طرفًا في معادلة التحويل السياسي والاجتماعي والديمقراطي على المدى الأبعد، باعتبار الأحزاب عنصرًا بديلًا/ حديثًا، يأتي ليحل محلّ العشيرة والقبيلة والطائفة والمذهب، وهو دخول أو حضور أثّر قطعًا في بُنية الحضور التاريخي في خصوصيته اليمنية التقليدية التي تكونت وتشكّلت تاريخيًا، ورسبت عند شكل ومحتوى معين، وكأنّه حضور تاريخي وخصوصية خالدة لا تتغير. وبهذا المعنى؛ تعتبر الأحزاب عاملًا وعنصرًا جديدًا لتفكيك بُنية الحضور التاريخي القديم. حيث نجد أنفسنا هنا أمام «حالة سياسية مدنية حديثة، هي ليست حالة قبلية عشائرية مذهبية طائفية، وأمام تعددية سياسية

---

(30) قادري أحمد حيدر، **اليمن في تحولات السياسة والواقع: قراءة نقدية في علاقة الدين بالسياسة والسلطة بالمجتمع** ([د. م.]: [د. ن.]، 2011)، ص 193.

حزبية، عوضًا من تعددية عشائرية أو قبلية أو طائفية»[٣١] ـ بهذه الدرجة أو تلك ـ ويمكننا القول إنّ الحزبية والتعددية السياسية الحزبية التي عرفها مجتمع الجنوب منذ أربعينيات القرن المنصرم وخمسينياته، هي التي أفرزت معها النتيجة التعدّدية الفكرية، بدلًا من الأحادية الفكرية التي احتكرت في صورة ومضمون الحضور التاريخي في خصوصيته اليمنية السائدة (شمالًا، وجنوبًا).

إنّ الأحزاب السياسية الوطنية والديمقراطية (رابطة أبناء الجنوب، البعث، حركة القوميين العرب، الماركسيين) كانت موضوعيًا الحامل التنظيمي والسياسي للقُوى الاجتماعية والفكرية الجديدة الصاعدة التي وُجدت وأُسست أولًا في الجنوب، وفي الشمال، من خلال أبناء الشمال الموجودين في مدينة عدن، الذين اشتركوا معًا في وضع اللّبنات الأولى لنشأة الأحزاب السياسية الديمقراطية المُعاصرة. . . وهي التي بدأنا مع ظهورها ونشاطها وحركتها في أوساط المجتمع نقرأ ونشهد ملامح رؤية جديدة، وحضورًا تاريخيًا بخصوصيات مختلفة أو مفارقة للحضور التاريخي التقليدي (الإمامي والسلاطيني والاستعماري). وهي موضوعيًا وعمليًا وسياسيًا وفكريًا البدايات الأولى لتفكيك وتراجع الحضور التاريخي في خصوصياته القديمة بهذه الدرجة أو تلك.

بهذا يمكننا التعبير عن مضمون تحول جديد في بُنية السياسة والفكر والمجتمع. حيث بدأت مفاهيم وأفكار وتصورات جديدة تدخل الفضاء السياسي والفكري والثقافي ـ بقوة ـ إلى جنوب الوطن، وتمتدّ منه إلى الشمال عن طريق مدينة «تَعِز» وكذا عن طريق الهجرة الواسعة لأبناء الشمال في ظل الإمامة إلى جنوب الوطن، ومنه إلى الخارج، سواءً بحثًا عن فرص للدراسة والتعليم، أم بحثًا عن فرص العمل في عدن أو الخارج، وبخاصة بعد تحوّل مدينة عدن إلى قاعدة اقتصادية وتجارية بعد ازدهار الميناء نتيجة تطويره وإنشاء مصافي عدن في عام ١٩٥٤، تحت اسم «مصفاة الزيت». ونشأت ـ تبعًا لذلك ـ الحركة الثقافية والنقابية الفاعلة، وتوسعت القاعدة

---

(٣١) انظر حول ذلك: بشارة، في المسألة العربية، «الثقافة كماتن،» ص ٩٦ ـ ٩٧.

التعليمية في عدن، وتحوّلت عدن، إلى قاعدة للإرساليات التعليمية إلى الخارج من أطراف سياسية واجتماعية وأهلية مختلفة.

أستطيع القول: إنّ «المشروع السياسي الوطني الديمقراطي الوحدوي الذي تبلور ونضج في قلب الحالة السياسية الجنوبية، لم يكن امتدادًا لمشاريع الوحدات والاتحادات القبلية والعسكرية والدينية القديمة. تلكم الوحدات والاتحادات التي قامت وتأسست على قاعدة السلب والنهب والعصبية والشوكة. وَوَفقًا لقاعدة الحرب والتوحيد السبئية «الحرق من الأساس»، لا على منطق الوحدة الحميرية، أو على قاعدة التوحّد الديني/ المذهبي، كما ظهرت على يد المتوكل على الله إسماعيل، في القرن السادس عشر ١٦٤٤ ـ ١٦٧٦، أو ما بعدها من أشكال التوحيد على يد بيت الوزير في عشرينيات القرن الماضي، في مناطق الحجرية/ تعز، [...] التي تؤكّد تاريخ الوحدة والتوحيد بالحرب والقتل. وهنا تظهر قيمة الخطاب السياسي الوطني الديمقراطي، الذي بدأ يتشكّل في الجنوب، حول مفهوم الوحدة اليمنية، ومن قلب مدينة عدن، باعتباره خطوة نوعية جديدة في الفكر، والتفكير السياسي»[٣٢]، نقل اليمن من مرحلة إلى أخرى، هي بداية قطيعة نقدية إبداعية، مع ذلك الحضور التاريخي، في الفكر والسياسة والثقافة ـ أقصد على مستوى الخطاب النظري ـ وإن لم تكن قطيعة أبستمولوجية كاملة، تقطع مع كل الحضور التاريخي في خصوصياته السالبة، لكنها بالقطع قطيعة ثورية ديمقراطية، تركت آثارها الإيجابية مع بعض الاتجاهات العامّة لذلك الحضور التاريخي في خصوصياته القديمة (الماضوية).

في تقديري لم يكن سهلًا دخول الحياة الحزبية والتنظيمية، بأفكارها وتصوراتها ومفاهيمها الحداثية إلى شمال اليمن في الخمسينيات، وخصوصًا إلى مدينة صنعاء، القلعة المحاصرة بالقبيلة المسلّحة وبالثيوقراطية المغلقة على الداخل والخارج، وهي المناطق التي سعت الإمامة إلى إغلاقها وعزلها عن العالم كله، ونجحت في ذلك جزئيًا. والغريب أنّ «تنظيم الضبّاط الأحرار» الذي شُكّل في كانون الأوّل/ ديسمبر ١٩٦١، قبل عام من الثورة،

---

(٣٢) حيدر، **اليمن في تحولات السياسة**، ص ١٩٤.

كانت في قيادة رأسه التنظيمي، وفي خلاياه الأساسية، نسبة كبيرة جدًّا من الحزبيين، أغلبهم محسوبون على تنظيم «حزب البعث»، والقلة الباقية محسوبة على الأحزاب الأخرى (حركة قوميين عرب وماركسيون)، ما يعني أنّ الجديد والحديث كان يجد طرائقه ووسائله للتسلل إلى قلب القلعة المحاصرة في مملكة الأئمة، ويبحث له عن مكان في قلب ذلك الحضور التاريخي، وخصوصياته التي استمرت محافظة على بُنيتها وهُويتها التقليدية زمنًا طويلًا. ويمكنني هنا القول إنّ الأحزاب السياسية الديمقراطية المعاصرة وجدت نفسها في قلب معركة سياسية فكرية ثقافية، مع حضور تاريخي ضاغط على الوعي الاجتماعي العام، وعلى المجتمع، وعلى السياسة والثقافة، من أن تتحرّك خارج نطاق ما هو تاريخي، وما هو خصوصي في التاريخ. كما تراه القُوى الماضوية والتقليدية عمومًا. وجميعنا اليوم ندرك ونعلم أنّ فكرة الوحدة اليمنية هي النقيض الجذري للوحدة العسكرية والدينية/ المذهبية (نتاج الحضور التاريخي في خصوصياته القديمة)، خرجت من الأدب السياسي للأحزاب الوحدوية العربية القومية، ومن الأحزاب التقدمية الاشتراكية في بداية النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي، وتحديدًا من قلب المدينة عدن، وأنّ الوطنية اليمنية المعاصرة هي نتاج ووليد شرعي لخطاب هذه الأحزاب. كما أنّ الدور الحقيقي والبارز للمرأة يبدأ تدريجيًا مع خطاب هذه الأحزاب ومواقفها... وأنّه كلّما اقتربنا من التاريخ السياسي الحديث أكثر كلّما تقلّصت المسافة بين الشمال والجنوب، وبين الزيدية والشافعية، وضعف أثر الطائفية السياسية في واقع الممارسة. وفي تقديري أنّ العامل الجذري والحاسم في ذلك، هو حضور المشاريع السياسية الوطنية والقومية والإنسانية الكبرى، على قاعدة دولة مدنية ديمقراطية حديثة.

لا نستطيع اليوم أن نقرأ حدث الثورة اليمنية (أيلول/سبتمبر وتشرين الأوّل/أكتوبر) بعيدًا من الأثر السياسي الثوري التاريخي الذي أحدثته الأحزاب الوطنية والقومية والتقدمية، في بُنية المجتمع والسياسة والثقافة والفكر. كما أنّنا لا يمكننا أن نقرأ ونفهم الثورة الشبابية الشعبية القائمة في اليمن اليوم، إلّا بوصفها إضافةً ثورية تقدميةً إبداعيةً شعبية تجاوزيةً للواقع القائم، (الحضور التاريخي وخصوصياته)، وباعتبارها كذلك إضافةً نقديةً موضوعيةً تجاوزيةً للمسار السياسي الذي قامت به الأحزاب السياسية طيلة

المرحلة الماضية منذ مطلع الخمسينيات وحتّى اليوم. مع ذلك تبقى الأحزاب السياسية الديمقراطية والتحررية الثورية، إلى جانب صعود دور النقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني طور التكوين، هي كلها مهّدت وساهمت تاريخيًا في قيام الانقلابات والثورات والتحولات السياسية الكبرى في المنطقة: هزيمة المواقع الاستعمارية، ودحر أنظمة الاستبداد في صورتها التي كانت عليها. وبذلك عملت الأحزاب السياسية الديمقراطية على إزاحة موضوعية تاريخية لمساحة الحضور التاريخي في خصوصيته، أو صورته القديمة. تتناول الفقرة التالية الثورة اليمنية في خصوصية حول علاقتها بالحضور التاريخي... فهي رحلة بحث عن الذات الوطنية والإنسانية، بحث عن الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، وبذلك؛ نحن اليوم وغدًا أمام تأسيس لحضور تاريخي تقدّمي جديد، وبخصوصيات جديدة، على أنقاض الحضور التاريخي القديم.

رابعًا: الثورة اليمنية خطوة ثانية لإزاحة الحضور التاريخي في خصوصيته

١ ـ جدلية السياسي والتاريخي في الثورة اليمنية

توصلتُ إلى قناعة راسخة من خلال قراءتي التاريخ السياسي والاجتماعي اليمني، إلى أنّ اليمن الإمامي (شمال اليمن) بحاجة إلى أكثر من ثورة واحدة، وأنّ ثورة واحدة لا تكفي بعد قرون سالبة من الركود السياسي والاجتماعي والتخلف الاقتصادي المديد. وهو ما ظهر بعد قيام ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، في كثافة حضور التاريخ في أسوأ تجلياته الماضوية تخلّفًا (ثيوقراطية وأوتوقراطية) ولا مثيل لهما، وكأنّنا أمام تاريخ مُشبَع بجنون العظمة ويدافع عن حقه المقدّس في الاستمرار بعد أنّ توقف التاريخ الاجتماعي السياسي الإمامي والحركة الاجتماعية للمجتمع والسياسة عند لحظة رسوبية بدائية هي أقرب إلى التاريخ القديم، أو الوسيط القروسطي (الكهنوتي)، حيث ركدت علاقات الإنتاج وتجمّدت وتحجّرت قُوى الإنتاج لقرون طويلة، وكأنّ التاريخ لم يتحرّك خلالها خطوة واحدة إلى الأمام ـ باستثناءات تاريخية محدودة، الدولة الصليحية، والرسولية، والطاهرية ـ وهي

سنوات منتزعة قسرًا من تاريخ الإمامة، إضافةً إلى جمود سياسي تاريخي (وحدة الإمامة بالدين والمذهب والقبيلة)، فضلًا عن الحروب المتكرّرة في تاريخ الإمامة السياسي والاجتماعي، ما ساهم أكثر في تعويق أي إمكانية لحدوث أي تطوّر في بُنية المجتمع الفوقية والتحتية بالضرورة، أصبح معها الحديث عن خصوصية استقلال الإمامة باعتبارها دولة عن الامبراطورية العثمانية في عام ١٩١٨ ضربًا من السخرية والهَذَيان الأيديولوجي الذي لا معنى له على صعيد الواقع السياسي العملي، بخاصّة أنّ الاستقلال الشكلي الزائف عن العثمانيين، لم يُحدث أي أثر إيجابي ولو محدود لصالح تجديد بُنية المجتمع، بقدر ما أعاد إنتاج أسوأ لحظات الحضور التاريخي في أبشع صوره الخاصة (الخصوصية)، الثيوقراطية والاستبدادية[٣٣]، نقول ونؤكّد ذلك، من دون أي استهانة أو تقليل من كفاح الشعب اليمني تاريخيًا ضدّ الغزو الاستعماري الخارجي، بما فيه مقاومة الاحتلال العثماني لليمن، وهذا الحال استمر بتفاصيله كلها حتى قيام ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ وتأسيس الجمهورية، وفي جنوب اليمن حقّقت ثورة ١٤ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٦٣ الاستقلال الوطني الكامل والناجز بعد طرد الاستعمار البريطاني في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، وإقامة دولة نظام وقانون تحت سلطة حكم الحزب الواحد (الشمولي) بعد أن حُرّمت التعددية الحزبية والسياسية بدستور غير مكتوب. كما قامت في الواقع بإجراءات سياسية اجتماعية واقتصادية لصالح الفئات والطبقات الفقيرة، ولصالح قُوى الجديد السياسي والاجتماعي، بعد أن قلّصت دور ومكانة رموز البُنى الاجتماعية والسياسية التقليدية (السلاطين والأمراء والمشايخ)، وأضعفت دور القبيلة في الحياة السياسية والاجتماعية، إذ أصدرت قانونًا يمنع ظاهرة الثأر وحلّها بصورة

---

(٣٣) يرى بعض الباحثين في خروج العثمانيين من اليمن بعد هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ نكبة حاقت باليمنيين «فقد ادعت الإمامة عقب زوال حكم العثمانيين، أنّ جميع منشآت الأتراك في اليمن، ومخلفاتهم ومعداتهم الضخمة، ملك لها تتصرف بها كيف تشاء، ما لم يحدث مثله في ولاية من الولايات التركية. وإنّ الأوضاع الاجتماعية والسياسية والتعليمية وطرق إدارة الحكم والمستشفيات والصحة، كانت أفضل حالًا مما آلت إليه الأمور في المرحلة الإمامية الاستقلالية». انظر حول ذلك كتاب: **اليمن المنهوبة المنكوبة**، ص ١٣، وأباظة، ص ٤٣٠ ـ ٤٣٣، نقلًا عن: قادري أحمد حيدر، **دراسات فكرية وثقافية** (صنعاء: اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، ٢٠٠٩)، ص ١٤٣.

قانونية ضمن آليات جديدة يفرضها النظام السياسي والإداري والقانوني، ومنع حمل السلاح بقانون، وفرضت سلطة حكم الحزب الواحد، ضمن دولة حزبية علاقتها بالتاريخ محسوبة بنظام وبدقة، وبما يحافظ على النظام من تدخلات التاريخ وضغوطاته على أيديولوجية الحزب الذي أقام قطيعة جدية مع الماضي والتاريخ الثيوقراطي، ولذلك بقي حضور التاريخ في قلب التجربة السياسية والتعليمية ممنهجًا ومدروسًا، على عكس الحالة في شمال اليمن، وبخاصةٍ بعد وراثة القبيلة للإمامة والجمهورية، «إنّ قرونًا من الركود لن تنجلي في لحظه. الماضي الذي تكدّس لن يزول بدون مقاومة [بدون أكثر من ثورة] إنّها أعراف وتقاليد وتركة ثقيلة وأساليب وردود وتصورات وعادات متأرّثة، عداك عن فساد غير محدود، ودول ناقصة، ومجتمعات ملوّثة حتى الّلب. كل ذلك لن ينتهي بالأمل، لا بالتمني ولا بالشعارات»[٣٤]، وهو ما جعلني أقول إنّ ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ وحدها لم تكن كافية، وإنّ الثورة على يمن الإمامة بحاجة إلى أكثر من ثورة. هذا إذا أدركنا أنّ البُنية السياسية الذاتية للثورة كانت بسيطة وهشة ودون مستوى التحدّيات الداخلية والخارجية (الإقليمية والدولية)، حيث ورثت ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ ميراث تاريخ مثقل بأكثر من عشرة قرون من التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفي واقع غياب الحد الأدنى مما يمكن تسميته اقتصادًا أو بُنية اقتصادية، ومن دون أي مقومات لمعنى الدولة المادي والذهني الفكري والمؤسسي في واقع الممارسة، حيث الدولة كانت مركّزة ومُختزلة في شخص الإمام واسمه «أنا الدولة والدولة أنا»: كل شيء بيده: المال، القضاء، الحكومة، التجارة، حتى أمر دخول أي فرد أو خروجه من اليمن وإليه، مرتبط بأمره الشخصي المباشر، أو كما يقول فاروق عثمان أباظة: «هو رئيس القضاء، ورئيس الإدارة، وقائد الجيش، ويُعين كل الموظفين في مختلف الرتب. وخزانة الدولة تحت سيطرته الشخصية، ويعتمد كل المصاريف بندًا بندًا، والجهاز الإداري المحدود معد فقط لتنفيذ أوامره»[٣٥].

(٣٤) عباس بيضون، «لا دولة، لا مجتمع،» السفير، ٣٠/١٢/٢٠١١.

(٣٥) أباظة، ص ٦٤.

بهذا المعنى كان الحضور التاريخي حاضرًا ومتجسدًا وقائمًا في خصوصية أوضاع ما بعد ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، وهي قطعًا خصوصية يمنية لا نجدها ماثلة وحاضرة في مصر والعراق والشام (سورية ولبنان)، بل هي خصوصية يمنية شمالية إمامية، لا نجدها في أنظمة حكم السلاطين والأمراء في مجتمعات تلك المنطقة، أي في جنوب الوطن، قبل السيطرة البريطانية، ولا بعد الاحتلال الاستعماري لجنوب اليمن. ولذلك ترى بعض الكتابات والأبحاث ـ وأتّفق معها ـ أنّ القبيلة من خلال شيوخ القبائل حضرت بقوّة في المشهد السياسي اليمني، بل وفي قمة السلطة السياسية عوضًا من الإمامة، أو في مكانها، بعد قيام الجمهورية، وأصبحت حاضرة بأكثر ممّا كان عليه الوضع في ظلّ الإمامة، كأنّ القبيلة، وشيوخ القبائل تحديدًا، تمكّنوا من وراثة الإمامة في كل امتيازاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وارتفع مقامها إلى الدرجة الأولى في سلّم التراتبية الاجتماعية، «وأنّ الجمهورية التي أُعلنت في أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ استمرارٌ بأكثر من معنى للمملكة المتوكّلية [بخاصة بعد انقلاب ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧] بل إنّ حضورها الموضوعي في واقع اليوم هو بفعل الميراث الثقافي والاجتماعي وفي أسلوب الحكم وآلياته، ولا سيما من حيث علاقته بالقبيلة»[٣٦]، وفي تقديري أنّ هذا هو أسوأ حضور تاريخي لِما يمكننا تسميته بالخصوصية اليمنية وتكرار حضورها في الواقع[٣٧].

---

(٣٦) عبد السلام، ص ١٠٥.

(٣٧) لم يكن هناك أي استعداد أو مصلحة سياسية لدى الإقطاع السياسي وزعماء المشائخ، ولا عند بقايا الأحرار والعسكريين الكبار، إضافة إلى القيادة المصرية (العسكرية، والسياسية) أن يكون للضباط الأحرار وتنظيمهم أي دور في قيادة الثورة، وهو ما اتضح من خلال الأسبوع الأول للثورة وتحويل مجلس قيادة الثورة، إلى مجلس رئاسة، وتعبئته بزعماء المشائخ والقوى السياسية التقليدية بأكثر من ١٢ شيخًا، فضلًا عن رفضهم جميعًا وبخاصة القيادة المصرية في اليمن أنّ يكون أي دور للأحزاب السياسية الديمقراطية في تسيير الثورة أو قيادتها، حتى إنه أصدر قانون في عام ١٩٦٤ يُحرّم الحزبية ويُجرّمها، والأسماء العشرة من القيادات الطلابية الحزبيين الذين وصلوا من القاهرة للدفاع عن الثورة جرى تهميشهم، ولم يُسمح لهم بأي دور سياسي حقيقي في قيادة الثورة. وكما يقول عبد الملك المقرمي: «لم تكن الناصرية [المقصود القيادة المصرية في اليمن ـ الباحث] تسعى إلى دعم الوجود السياسي المُنظّم لحركة سياسية مستقلة بذاتها، حتّى لو كانت دائرة في فلكها». عبد الملك المقرمي، **التاريخ الاجتماعي للثورة اليمنية: رؤية سوسيولوجية لتحول بناء القوة** (بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩١)، ص ٣٥١. وهي مقدّمات كانت مدروسة سياسيًا وأيديولوجيا لتمظيم الدّور =

إنّ ذلك الحضور التاريخي للخصوصية اليمنية في صورتها الإمامية والقبلية، في نظام الجمهورية العربية اليمنية، وفي نظام ما بعد الوحدة ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠، وخصوصًا في نظام ما بعد الحرب ١٩٩٤. هو الذي يفسر غياب المجتمع المدني، وهو الذي يؤبّد ويخلّد استمرار حضور ثقافة الرعية، وليس المواطن، والمواطنة، والوطن، وبالنتيجة هو الذي يفسر تأجيل وترحيل حضور وقيام الدولة الوطنية والمدنية الحديثة، وعلى الرغم من كل ذلك لا نستطيع فهم الثورة اليمنية بعيدًا من أنّها نقد ثوري موضوعي تاريخي لاستمرار كثافة الحضور التاريخي للخصوصية اليمنية الإمامية والقبلية على وجه الخصوص في وقائع السجال الحربي الدائر تاريخيًا وراهنًا في اليمن. وفي تقديري الشخصي أنّ الثورة اليمنية، ومع ما واجهته من تحدّيات، مهّدت الطريق لتفكيك بُنية ذلك الحضور التاريخي للخصوصية في الواقع، وكانت الثورة مؤهّلة وكفيلة بتقليص مساحة حضور التاريخ في خصوصياته القاتلة والمدمّرة، بعد أن بدأنا نشهد في جنوب الوطن خصوصًا خطوات

= السياسي لزعماء مشائخ القبائل، وموقع القبيلة في العملية السياسية الجارية آنذاك، «ففي مطلع تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٦٢ أعلن ما سُمّي بمجلس الدّفاع الأعلى المكوّن مما سُمّي بشيوخ الضمان [...] أمّا مهمة هذا المجلس فهي «حماية الحدود»، أي الدّفاع عن أمن البلاد، وبموجب هذا القرار فإن أعضاء المجلس [وجميعهم من كبار شيوخ القبائل ـ الباحث] سيكونون برتبة وزراء، لهم مرتبات الوزراء [...] وكان هذا القرار ثبت في المادة ١٠ من الإعلان الدستوري الذي أعلن في ٣١ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٦٢ [...] والتفنن في إيجاد المجالس الخاصة بهم، والممثلة لمصالحهم الطبقية المحدودة، وإشراكهم في هيئات الدّولة المركزية والمحلية [...] مصحوبًا بالانصراف عن القوى الجديدة، وعن الجماهير الشعبية ذات المصلحة في الثورة». محمد علي الشهاري، **في مجرى الصراع بين القوى الثورية والقوى اليمينية منذ قيام ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ حتى قيام حركة يونيو/ حزيران ١٩٧٤** ([د. م.]: [د. ن.]، ١٩٩٠)، ص ٦٣ ـ ٦٤. كما حصل كثيرون من كبار زعماء المشائخ، والإقطاع السياسي على مواقع مهمة في الحكومة وغيرها، وجرى تشكيل وزارة لشؤون القبائل، وهي اليوم تحت مسمى «مصلحة شؤون القبائل»، بميزانية تقدر بأكثر من أربعة مليار ريال، وبذلك انتقلنا من حالة «ثنائية الإمامة والقبيلة» في المرحلة الإمامية، إلى «ثنائية القبيلة والدّولة» في المرحلة الجمهورية، وهي أحد أسباب قيام ثورة الشباب والشعب الجارية. وهي قطعًا واحدة من مصاعب تحوّلات الثورة اليوم. ولذلك لم يطرح سؤال شرعية النّظام سياسيًا واجتماعيًا ووطنيًا وحتى ديمقراطيًا، طوال ما يقارب الأربعة عقود المنصرمة بسبب اندماج البُنية الاجتماعية التقليدية (زعماء المشائخ والقبيلة) بالدّولة، فهما معًا اشتركا في قمع المجتمع ومصادرة الدولة الوطنية الحديثة. ولا يمكن فهم كل ما سبق إلّا باعتباره حضورًا للتاريخ في أسوأ ما فيه من خصوصيات. لا نزال نعانيها على صعيد الممارسة في قمة السلطة، وفي الواقع (عدم الاندماج الاجتماعي والوطني)، إشكاليات لا بدّ من حلّها وطنيًا، وثوريًا، بصورة ديمقراطية.

جدية في تفكيك البُنية الأيديولوجية التقليدية التاريخية (سياسيًا واجتماعيًا)، حيث بدأت الضربات تطال العمق الأيديولوجي التاريخي للبُنية التقليدية وللجهاز المفاهيمي والقيمي للثقافة التقليدية، وخصوصًا ثقافة «الفتوى» و«الفيد» والفساد، التي هيمنت على البلاد لعقود طويلة ـ شمالًا وجنوبًا ـ إن لم تكن لقرون سحيقة كما في الحالة الإمامية والجمهورية القبلية بعد ثورة أيلول/سبتمبر ١٩٦٢. نستطيع أن نلمس ونتتبع ذلك الحضور التاريخي بخصوصيته في اليمن، في تمكن ذلك الحضور من هزيمة الوحدة السلمية بالوحدة بالحرب. كما تمكّن تحت الذرائع المختلفة من تهميش وقمع فكرة التعددية والديمقراطية، وتحويل التداول السلمي للسلطة إلى احتكار بيد القائد الفرد، وذلك خطوة جدية على طريق توريث الجمهورية والانقلاب على النظام الجمهوري، وكأنّنا نعود من جديد إلى الملكية الإمامية الوراثية، وهو أعمق تجسيد للحضور التاريخي في خصوصية إمامية، ملكية ـ دامت أكثر من عشرة قرون ـ في شروط عصر مغاير، وهو ما تجلّى وتجسد بوضوح بعد حرب ١٩٩٤، باعتباره استحقاقات سياسية للمنتصر في الحرب، أعاد البلاد معها إلى المربع الأول ـ شمالًا وجنوبًا ـ أي إلى مربع الإمامية والقبلية السياسية والاستبداد والشمولية في حضورها التاريخي، وكأنّها خصوصية يمنية سرمدية خالدة، غير قابلة للتعديل والإضافة، أو إلى الإصلاح والتغيير، إلى الدرجة التي يمكننا معها القول: إنّ القُوى الاجتماعية السياسية التقليدية، القبلية العسكرية والدينية، تمكّنت من بعد ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ ـ وصولًا إلى حرب ١٩٩٤ ـ وحتى اليوم، من استيعاب وتوظيف أشكال ومضامين الحداثة السياسية والاجتماعية النسبية التي تحققت بعد الثورة اليمنية شمالًا وجنوبًا، لخدمة التقليد، ولصالح تكريس البُنى التقليدية، مُفرِغةً النظام الجمهوري من محتواه السياسي والوطني والاجتماعي والديمقراطي لصالح الاستبداد وحكم الفرد، ولم يبق من النظام الجمهوري سوى الشكل والاسم، بخاصّة أنّ رموز دولة القبيلة الجمهورية القديمة/ الجديدة من بعد حرب ١٩٩٤ (الجمهوريون المعتدلون) استحضروا إلى جمهورية الوحدة بالحرب، كلّ البُنى التقليدية: نظام الرهائن القديم/ الجديد، نظام السجون وإدارتها البشعة (القيود الحديدية المختلفة الأسماء على الأرجل)، كما أبقوا على موروث الحكم الإمامي في الريف، ووسعوا

حضوره إلى معظم مناطق الجنوب، وبعد حرب ١٩٩٤ أعيد إنتاج البُنى الاجتماعية التقليدية (الثأر والسلاح) بشكل مدروس ومقصود في بعض المحافظات الجنوبية (شبوة، أبين تحديدًا، وحتّى حضرموت) ففي محافظة شبوة، يُعاد اليوم إنتاج أحكام قبلية عمرها أكثر من مئة سنة، ويتم التنقيب عنها ونبشها وإحياؤها بعد أن كانت ميتة ولا يذكرها أحد، وإعادة التحكيم فيها على قاعدة الأعراف القديمة، بهدف تمزيق وحدة المجتمع وإنعاش بُنىً تقليدية انقسامية شقاقية صراعية، تقوم على قاعدة الحرب في ما بينها، بما فيه تعيين شيخ لمشائخ مدينة عدن، وهو قمة السُخرية والاحتقار للمدينة والمدنية، ومن هنا جاءت حالة إعادة إنتاج القبيلة في مدينة عدن، في مرحلة ما بعد حرب ١٩٩٤، وهذا يعني تعميم نموذج القبيلة الشمالية على مدن الجنوب بنقل نظام الجمهورية العربية اليمينة بعد حرب ١٩٩٤ إلى الجنوب كله، أي محاولة استعادة التاريخ الإمامي والقَبَلِي[٣٨]، إلى

---

(٣٨) إنّ محاولة إعادة إنتاج البنية القبلية (المفاهيمية والأيديولوجية والسياسية، وحتّى الذهنية) لم تتوقف طيلة حكم علي عبد الله صالح تحديدًا، وهي عملية كانت تجري بصورة منهجية وواعية، يعززها الخطاب السياسي والإعلامي والصحافي الرسمي، بما فيه خطاب رموز الدولة العليا، بالحديث عن «كلنا قبائل»، و«الشعب اليمني كله قبلي وكله مع الوحدة»، و«القبيلة هي أصل اليمن»، و«الذي ليس بقبيلي لا أصل له»، ولذلك فإنّ كل من يرتدي «سروالًا» [بنطلون] حتّى منتصف التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، بل وحتّى اليوم، ليس يمنيًا أصيلًا، وليس قبليًا حقيقيًا. صارت القبيلة مقياس الرجولة والشرف والعزة والوطنية والكرامة «واليمنية». بل إنّ القبيلة هي الشعب، وأعظم تجسيد سياسي واقعي لمعادلة القبيلة/الوطن، والقبيلي/ المواطن والقبيلة الجمهورية، والآخر الرعوي، نجدها ممثلة في صورة ثنائية شيخ الرئيس، ورئيس الشيخ (علي عبد الله صالح، وعبد الله بن حسين الأحمر) التي استمرت طيلة حكم علي عبد الله صالح، وحجبت عمليا، وسياسيًا، إمكانية ظهور فكرة الوطن والمواطنة والدّولة الوطنية الحديثة. فالعسكري والضابط في الجيش يتبع وينتمي إلى قبيلته وليس إلى المؤسسة العسكرية أو الأمنية، وفي حالة حرب الدّولة على القبيلة يقف في صف قبيلته، والوزير في السلطة يُعين في منصبه، ويُقدّر ويُحترم لنسبته إلى القبيلة أو المنطقة، وليس لمكانته العلمية ودوره وخبرته وكفاءته، ولا تزال الذاكرة السياسية والاجتماعية والوطنية تختزن حادثة محاولة الاغتيال المسلّح التي قام بها الشيخ الشائف ضد رئيس الوزراء بالنيابة الدّكتور حسن مكي (المدني التهامي) في عام ١٩٩٤، في قلب العاصمة صنعاء، ليؤدّبه أو يجلبه إلى رئيس الجمهورية ـ كما جاء في بيانه الذي نشرته صحيفة **الحياة** اللندنية في حينه ـ والمخجل المؤسف معًا أن نجد الشيخ القاتل بعد أسبوع بالضبط، جالسًا في منصة احتفال رسمي، وفي الصفّ الأوّل الذي يجلس فيه رئيس الجمهورية وأعيان القبيلة والحكم. وهو خير دليل على انتقالنا من ثنائية «الإمامة والقبيلة» إلى ثنائية «الدّولة والقبيلة». وهي الحادثة التي قامت في إثرها قيادة الدّولة وزعامة القبيلة بتهجير رئيس الوزراء «بالأثوار» وفقًا للأعراف القبلية. ومن المفارقات العجيبة، أن تجد رئيس الجمهورية نفسه =

كلّ الجنوب بأثر رجعي، مع تثبيت جمهورية الوحدة بالحرب.

على الرغم من هذا الجدل العنيف بين السياسي والتاريخي، وبين الأيديولوجي والديني، وبين الدين والسلطة، أو الفتوى والسلطة التي ظهرت بقوة بعد حرب ١٩٩٤، حاول إعلان الوحدة في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠ رفضَ التشطير وتجاوزَه، ورفضَ الوحدة بالحرب، بإعلان ربط الوحدة بالسلمية وبالتعددية وبالديمقراطية، التي مثّلت نقلة نوعية في الفكر السياسي اليمني، بل وحتى العربي، خطوةً أولى باتّجاه تجاوز الثقافة الشمولية الأحادية، ثقافة القبيلة وثقافة الحزب الواحد. وفي هذا المناخ التعدّدي والسلمي والديمقراطي نسبيًا، الذي فتح فضاء السياسة على الجميع، مؤكّدًا فكرة المواطنة والقبول بالآخر، تحركت نخبة أيديولوجية مذهبية (هاشمية) بإعلان انتهاء خطاب الإمامة وسقوطه، بعد أن أعلنت مجموعة من علماء الدين الزيدية أنّ الإمامة وحصرها في البطنيين انقرضت، واعتبروها جزءًا من صراعات الماضي[٣٩]. وهي واحدة من أبجديات الحضور التاريخي في خصوصياته اليمنية في العهد الإمامي. انتظر اليمنيون من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٩٠، حتى يُعلن علماء كبار في الزيدية سقوطها أيديولوجيًا وسياسيًا ووطنيًا، وهو انتصار فكري ثوري على بعض خصوصيات الحضور الأيديولوجي التاريخي في أسوأ مظاهره تعبيرًا عن عدم المواطنة.

لولا حرب الفتوى الدينية والعسكرية والقبلية، التي شُنّت على الشريك الأساسي في الوحدة في عام ١٩٩٤، وسُمّيت بحرب الردّة والانفصال بما تحمله التسمية من إيحاءات ودلالات دينية، والتي فرضت شمولية عسكرية وأيديولوجية دينية على السياسة والثقافة والمجتمع، وحاولت إعادة إنتاج

= يحكّم قبيلة «الكبس» على الدّولة في خلاف بين القبيلة والدّولة، وهو غيض من فيض حوادث مماثلة، هي القاعدة وليس الاستثناء. ومن هنا جاءت أهمية ثورة الشباب والشعب الراهنة، ومطلبهم المركزي بدولة مدنية حديثة طال انتظارها.

حكم علي عبد الله صالح اليمن قبل الوحدة وبعدها بالمحاصصة المناطقية والمذهبية والطائفية. المحاصصة التي يحدّدها الرئيس نفسه، حتّى وصل هذا التوازن الوهمي في قلب النّظام السياسي إلى نهايته بإعلان قيام الثورة الشبابية الشعبية الراهنة التي بدأت الخطوة الأولى باتجاه إسقاط النّظام ليس إلّا.

(٣٩) انظر: **الوحدة**، ٢٨/ ١١/ ١٩٩٠.

السياسة والتاريخ والثورة، على قاعدة الأحادية والشمولية، لكان مسار التاريخ اليمني اليوم مختلفًا، ولما سمعنا خطاب واحدية الثورة اليمنية، الذي حول تاريخ الجنوب كله إلى فيد أيديولوجي. بل وحوّل التاريخ السياسي الوطني اليمني كله، إلى لحظة محشورة في جب الحاكم القائد بالضرورة.

٢ ـ واحدية الثورة اليمنية وضرورة الانتصار لقيمة الثورة اليمنية المفتوحة

من المهمّ في البدء التمييز بين مفهومَي أو فكرتَي الانتماء والولاء، في صلب عنوان هذه الفقرة، فالانتماء نعني به هنا الانتماء إلى الهُوِية اليمنية الكلية الكبرى الجامعة (الشعب واليمن) على اعتبار أنّ الوطن والدولة/ السلطة تعرّضتا إلى التقسيم والتجزيء والتشطير إلى أكثر من قسم سياسي في مراحل التاريخ المختلفة، أمّا الولاء فيحمل هنا دلالة ومعنى أصغر وأقل من مسألة الانتماء، وغالبًا ما يعني ويقصد بالولاء: الولاء للحزب، أو للنظام السياسي، أو للحاكم، أو للقبيلة، أو للمنطقة. ونجد في بعض المسائل والوقائع تداخلًا بين مفهومَي الانتماء والولاء، مثل الانتماء إلى المذهب أو الدين أو القبيلة، كما هو في بعض مراحل التاريخ، كما سبقت إليه الإشارة، بخاصّة في مراحل التاريخ المأزومة التي لم يحسم فيها سؤال ومسألة الهُوِية الوطنية للشعب، حيث يتغلّب الانتماء المذهبي أو الديني أو حتى القَبَلِي على غيره من الانتماءات، لكننا وجدنا من المناسب هنا اعتماد هذا التوصيف المفهومي والتحليلي للتفريق بين بُعدَي أو مفهومَي الانتماء والولاء، ولذلك وجب التنويه. إذ بقي، عبر التاريخ، الانتماء إلى اليمن والشعب (التاريخ والجغرافيا) واحدًا، بصرف النظر عن مراحل تخثُّر الجغرافيا وانقسامها على بعضها بعضًا سياسيًا في هذه المرحلة، أو تلك، كما حدث في تاريخ اليمن القديم والإسلامي والوسيط والحديث من تشطير وتجزّؤ بين الأتراك في الاحتلالين الأول بين عامي ١٥٣٨ و١٦٣٥؛ والثاني بين عامي ١٨٧٢ و١٩١٨، وبين الإمامة والسلاطين والدويلات المختلفة والإنكليز في عام ١٨٣٩. ففي حضور هذا الانتماء التاريخي، وفي خصوصياته، هو الأصل العظيم والكبير الجامع الذي يوحّدنا جميعًا (اليمن)، حيث توزّعنا سياسيًا وتاريخيًا إلى عشرات الدويلات القبلية والمذهبية (الزيدية والشافعية والإسماعيلية والفاطمية والأيوبية السُنية والحنفية

العثمانية)، وإلى دويلات العائلات (القعيطي والكثيري والعبدلي والفضلي، وقبلها جميعًا الرسولي والصليحي، وغيرها)، وبقي اسم اليمن والانتماء إليه الجامع المشترك لنا جميعًا، على عكس بعض الدول التي تحللت أو انقسمت على ذاتها وانتمائها، بعد أن صنعت وأوجدت لها تسميات انتمائية جديدة مثل بلاد الشام التي توزّعتها انتماءات وطنية وشعوبية مختلفة، كما يشير إلى ذلك عبد العزيز المقالح[٤٠]، إذ علينا أنْ نتفق في هذه الفقرة على هذا المبدأ، وعلى هذا التوصيف المفهومي الذي اعتمدته في التفريق بين الانتماء والولاء، حتى لا ندخل في جدل عقيم حول المفهوم. المهمّ هو أنّ اليمن هي الحاضرة في قلب التاريخ، فحضورها هو الطاغي والمستبد بغيرها من الهُويات والانتماءات الصغيرة، وهو المجسد والمعبّر عن هُوية جميع أبناء هذه المنطقة، المحدّدة جغرافيًا بجنوب الجزيرة العربية.

تُعرَف الحضارات اليمنية القديمة الملوكية (سبأ وحمير ومعين وغيرها) في كتب التاريخ بالحضارات اليمنية القديمة، وهنا تتجلّى وتحضر القيمة والخصوصية الإيجابية للحضور التاريخي الذي جعل من كلمة ومفردة اليمن حضورًا مستمرًّا في التاريخ، كما يُحكى اليوم عن حضارة العراق القديمة (الرافدين وجلجامش وبابل)، وكذا عن حضارة مصر القديمة، ويمكن أن يكون الحضور التاريخي لاسم اليمن هو الأكثر بروزًا وسطوعًا وتداولًا في

---

(٤٠) انظر: عبد العزيز المقالح، من مقدمته لكتاب: سمير محمد أحمد العبدلي، **الوحدة اليمنية والنّظام الإقليمي العربي**، تقديم عبد العزيز المقالح (صنعاء: مركز الدّراسات والبحوث، ٢٠١١)، ص ٨، حيث يقول: «إن «اليمن» قد ظل هو الاسم الواحد، والرمز التاريخي الذي لن يتغير أو يتبدل، وإن كلَ مواطن على امتداد هذه الساحة يرى نفسه مواطنًا يمنيًا ينتمي إلى قطر عربي واحد اسمه «اليمن». ولم يحدث له ما حدث لبعض الأقطار العربية التي تفتت، فأصبح لكل جزء اسمه الإقليمي الذي ينتمي إليه مواطنوه، كما هو الحال على سبيل المثال في بلاد الشام». حيث لم يقتصر الأمر مع اتفاقية سايكس - بيكو (١٩١٦) حد تفتيت الدّولة، والأمة، بل ووصل الأمر، كما يرى عزمي بشارة، إلى تمزيق العائلات «سورية ولبنانية وفلسطينية على حدود تقسيم سايكس - بيكو، إذ «فُرض على عائلات كاملة أن تتمزق ليس بين دولٍ فحسب، بل بين انتماءات وطنية تفرض عليهم من دون مبرر سوى التقسيم الاستعماري [...] هويات صنعت أمام أعين النّاس»، انظر: بشارة، ص ١٨٤. واليوم نشهد المرحلة الثانية من سايكس - بيكو، لكن على أساس تقسيم اقتصادي - سياسي جديد - كما يقول هيكل - وهو ما بدأ مع احتلال العراق في عام ٢٠٠٣، وتقسيمه إلى مذاهب وطوائف ضمن فدرالية طائفية، ولا ندري إلى أين ستصل؟

التاريخ ـ إلى جانب ما سبقت الإشارة إليه ـ من غيرها من الدول القديمة.

أنا هنا لا أدّعي أنّ الواقع والممارسة السياسية تقولان إنّ الهُوِية اليمنية، أو الانتماء إلى المعنى اليمني العام باعتباره هُوية سياسية اجتماعية تاريخية تجمع وتُوحّد أبناء هذا البلد، تمكّنت من أن تشكّل الإطار السياسي الوطني العام الجامع على مستوى الدولة/ السلطة، وفي المجتمع، بما يتجاوز نهائيًا سقف الهويات والمشاريع الصغيرة ـ قبل الوطنية ـ (القبلية والقبيلة والعشائرية والمذهبية والطائفية والسلالية المناطقية)، لكنّي أزعُم وأدّعي أنّ الوعي التاريخي وشعور الإنسان في هذه المساحة الجغرافية لا يفكر حتى في خياله أنّه غير يمني، بصرف النظر عن خطاب المكايدات السياسية التي يحكمها منطق رد الفعل، لأسباب سياسية آنية. وبهذا المعنى فإنّ موقفنا من التاريخ موضوعي وعقلاني نقدي وتاريخي «لا يمكن اعتبار حضور التاريخ في حياة الشعوب عائقًا لتطوّرها وأخذها بأحدث الأساليب في السياسة، والتصنيع. . . ولكن تراكم التخلّف، هو الذي يجعل من حضور التاريخ ضاغطًا ومانعًا للتغيير والتطور، والشواهد على ذلك كثيرة، عن شعوب نجحت في المواءمة بين حضور التاريخ وتجاوز التخلّف، ويكفي النظر فقط إلى الصين واليابان والهند، حيث لا يزال التاريخ حاضرًا بخرافاته ولغاته ودياناته، ومع ذلك لم يشكل التاريخ أدنى عائق»[٤١]. وذلك يعني أنّ المشكلة ليست في التاريخ، ولا في الحضور التاريخي، لكن في السياسات التي حوّلت التاريخ إلى أيديولوجيا وملك شخصي، وفي أنظمة استبدادية حوّلت بعض ما في حياة الناس والتاريخ مثل: الدين والمذهب والطائفة والقبيلة والمنطقة إلى ركيزة سياسية وأيديولوجية للحفاظ على أنظمتها، بعد أن سعت إلى نمذجة وتنميط التاريخ وفقًا لمصالحها الضيقة، وهي مشكلتنا اليوم مع التوجه الأيديولوجي الرسمي لتوظيف التاريخ والحضور التاريخي لترسيم كتابة أيديولوجية سياسية للتاريخ تخدم مصالح التوجه السياسي القائم. فالعتب هنا ليس على التاريخ بل على النظام السياسي القَبَلِي الطائفي، والعائلي الوراثي، الذي يحاول توظيف الجمهورية والثورة والتاريخ لضرب فكرة الثورة وقضيتها في العمق، بالحديث

---

(٤١) عبد العزيز المقالح، بحث له لم ينشر بعد أحتفظ بنسخة منه، سمح المقالح بالاستشهاد به.

الرومانسي عن «واحدية الثورة اليمنية» وَفقَ توجهه لنمذجة وتنميط مسار الثورة اليمنية بمستوياتها المتعدّدة والمختلفة ضمن قالب أيديولوجي سياسي تاريخي واحد، وتحت شعار «واحدية الثورة اليمنية»، وكأنّ تاريخ السياسة والمجتمعات والثورة تحرّكوا وساروا في اتجاه واحد، وفي خط مستقيم. إنّ هدف القول بواحدية الثورة هو طمس الوجه السياسي الثوري الواقعي للثورة اليمنية في تجلّياتها الموضوعية والسياسية التاريخية المتنوعة والمختلفة، لمنع إدراك طبيعة ومضمون وخصوصية كلّ ثورة، حيث قامت ثورة ١٤ تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٦٣ لمقاومة الاستعمار البريطاني المحتل لجزء من وطننا اليمني في الجنوب، ومن خلال الكفاح المسلّح الذي شارك فيه جميع أبناء اليمن في الجنوب والشمال، وكانت الجبهة القومية هي رائدة الكفاح الوطني المسلح، مع غيرها من القوى الثورية المقاومة. وفي شمال اليمن كانت الثورة ضد الاستبداد الداخلي الإمامي من أجل إزالة حكم ثيوقراطي حكم البلاد تاريخيًا باسم الدين والمذهب والحق السلالي والمهمات الموضوعية والسياسية والبرنامجية والمرحلية التاريخية، قطعًا تخلتف بين الوضعين والتجربتين، مع أنّ هدفهما النهائي واحد (الحرّية والعدالة والكرامة الإنسانية) على طريق خلق اليمن الديمقراطي الموحّد، كما رفعته شعارًا التجربتان، لكن على قواعد وشروط كفاح ونضال مختلفة، وأشكال مقاومة متباينة، وبرامج سياسية متعارضة، وتحالفات واصطفافات مختلفة محليًا ووطنيًا وقوميًا (إقليميًا ودوليًا)، حضور التاريخ في كل منهما مختلف، وتعبيره عن نفسه تجاه الثورة يختلف، إذ كان حضور التاريخ في مقاومة الاستعمار يقف إلى صف الثورة ويخدمها، ويحفّز الشعب أكثر على الكفاح، حيث كانت القبيلة، وكان الدين والمعنى الوطني العام كله حاضرًا في صف الثورة ولخدمتها، بينما في مواجهة الاستبداد الداخلي الإمامي انقسمت القبيلة، وانقسم الموقف السياسي الديني في ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، كما كان هناك انقسام سياسي طبقي حول مضمون الثورة ومستقبلها، وكان الحضور التاريخي في خصوصيته في ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر وتجاهها أكثر محافظةً أو على الأقل حياديًا، وغير منحازٍ جذريًا لصفِّ الثورة. . . ومن هنا أجد نفسي لست مع الترسيم الأيديولوجي لكتابة التاريخ، ولا مع التوجّه السياسي الرسمي في الحديث عن شعار «واحدية الثورة اليمنية»، لأنّ الهدف هنا ليس وحدة اليمن، لكن وحدة النظام

السياسي في شخص «القائد الرمز»، و«القائد الضرورة» الذي وحّد السياسة والشعب والتاريخ في اسمه، بعد أن غابت اليمن وضاعت الوحدة، وتحوّلت الجمهورية إلى ملكية وراثية ـ لولا ثورة الشباب والشعب القائمة في كل اليمن ـ إنّ الكتبة الرسميين وغمّاظ السلاطين هم من يهندسون الكتابة الرسمية الأيديولوجية للتاريخ، وهم من يقفون خلف شعار «واحدية الثورة اليمنية»، ولذلك يتدخل رئيس الدولة شخصيًا لرعاية ندوة كتاب التاريخ التي من أهدافها تمرير شعار «واحدية الثورة اليمنية» التي أصدرت منها حتى الآن خمسة مجلدات، هدفها النهائي تمرير كتابة واحدية للتاريخ اليمني على قاعدة الثورة الأصل، والثورة الأم، والثورة البنت، والثورة الفرع، التي وقف على رأسها كلها صانع الثورة وقائدها، القائدة الضرورة، والقائد الرمز، كما يقول الكتبة الرسميون، وهي في العمق والجوهر ثقافة إمامية استبدادية لا تعترف بالنقد والتنوّع، ولا تقر بالاختلاف، وتنظر إلى التعدّد والتنوّع نظرة ازدرائية، لأنّها في الأصل لا تقبل بالآخر إلّا تابعًا، ومذعنًا وملحقًا، وليس ندًّا أو شريكًا وطرفًا فاعلًا في معادلة بناء الوطن. والاختلاف مع شعار واحدية الثورة اليمنية هنا لا علاقة له بثقافة الانفصال والتشطير والتجزئة، أو المناطقية، ولا يعني رفض هذا الشعار الواحدي والآحادي في نظرته إلى السياسة والثورة والشعب والجمهورية والتاريخ، اتّفاقًا مع أيديولوجية استعمارية، أو إمامية ملكية، كما يقول الخطاب الرسمي. ففي كلمة إفتتاح ندوة «الثورة اليمنية تحت شعار «واحدية الثورة، مقاومة الاحتلال، ونيل الاستقلال»» يقول علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية: «إنّ على الرعيل الباقي من رجال الثورة أن يستغلّ هذا الوقت لكتابة تاريخ الثورة اليمنية الواحدة، سبتمبر وأكتوبر، وهي ثورة واحدة في الحقيقة، وذلك يعني أنّها ليست كما يدّعي نفر من الناس، بأنهما ثورتان تشطيريتان، أولئك عناصر من مخلّفات الإمامة والاستعمار، ولا زالت رواسب الماضي في رؤوسهم، والحقيقة أن هناك ترابطًا كاملًا لثورة سبتمبر وأكتوبر»[٤٢]، وفي رأيي أنّهم لا يوثّقون لتاريخ الثورة كما يزعمون، وإنّما

---

(٤٢) مداخلة علي عبد الله صالح، الجلسة الافتتاحية للجزء الثالث من: ندوة «الثورة اليمنية. ـ الانطلاق، التطور، آفاق المستقبل،» دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة، تعز، ٩ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠٠٣، ص ١٧.

يكتبون تاريخًا ذاتيًا خاصًا بهم داخل صفحات متن الثورة وتاريخها، ويبرزون أدوارًا لا أساس للقائد الرمز في قلب تاريخ الثورتين اليمنيتين في واحديتها التي يتوهّمونها، ومن خلال الأيديولوجية السياسية التي يكتبون بها تاريخًا أحاديًا وواحديًا للثورتين اليمنيتين يقف في صدارته الزعيم الذي لا حضور تاريخيًا له لا في ثورة الشمال، ولا في ثورة الجنوب، وهدف هذا الدمج القسري لتاريخ الثورتين اليمنيتين في صورته الواحدية المباشر ـ ومن أحد الوجوه ـ هو البحث عن موقع ودور ومكانة للقائد بالضرورة في قلب ما يُسمّيه العقل السياسي الرسمي «واحدية الثورة اليمنية»، لأنّه في حالة الإقرار بتعدّد وتنوّع وخصوصيات الثورتين كما هي في الواقع والتاريخ، فإنّه لا مكان لمن يبحثون له عن مكان.

لا يستطيع أحد أن ينكر واحدية الشعب اليمني في تعدّده وتنوّعه وخصوصياته الاجتماعية والسياسية والوطنية، وعلينا هنا الانتصار لقيمة الثورة اليمنية في تعدّدها وتنوّعها، بعيدًا من عقلية واحدية التاريخ وواحدية الثورة وواحدية القائد، وكأنّ التنوّع والتعدّد في مسارات التاريخ شر محض، ولا تفسير لذلك سوى هيمنة ثقافة النظر إلى التاريخ بوصفه مسارًا خطيًا مستقيمًا، ثقافة الكلّ في واحد. . إنّ علينا الانتصار لقيمة الثورة اليمنية الوطنية الديمقراطية في آفاقها الإنسانية المفتوحة، الانتصار للتاريخ الذي يحقق الحضور التاريخي لجهات اليمن قاطبة، في تعدّدها وتنوّعها وخصوصياتها، بعيدًا من الأيديولوجية السياسية التي هناك من يحاول استجلابها إلى منطق كتابة التاريخ اليمني اليوم، تحت شعار واحدية الثورة اليمنية.

خامسًا: الثورة الشبابية الشعبية اليمنية

١ ـ الثورة اليمنية ظاهرة سياسية اجتماعية تاريخية أم حالة عابرة؟

لن أدخل في نقاش نظري قاموسي حول ما يجري في اليمن هل هي ثورة أم انتفاضة، هل هو احتجاج جماهيري سلمي أم هي انتفاضة ثورية شعبية سلمية، أم أنّها بدأت انتفاضةً وهي اليوم في سياق اكتمالها لشروط حالة الثورة؟

شخصيًا أجد نفسي قريبًا من وصفها بأنّها ثورة حقيقية، بل وثورة كاملة

وشاملة، حتى وإن لم تحقق أهدافها كاملة حتى الآن، وهي في تقديري ثورة، لا قياسًا إلى المعاني والمفاهيم الإصطلاحية القاموسية والتاريخية للثورة، بل هي ثورة في صورة مفردات ومعطيات ووقائع وحقائق التحولات الثورية الكبيرة التي بدأت تحدثها وتمارسها في الواقع. على الصعد كافة، الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية والثقافية، أحدثت الثورة خلخلة عميقة وجذرية في بُنية منظومة الجهاز المفاهيمي القديم كله، زعزعت الراسخ والثابت، والأصيل في بُنية المفاهيم والأفكار والقيم التقليدية. يكفي أن نعود فقط بالذاكرة إلى ما قبل سنة لنقرأ صورة بانورامية عن واقع حالة اليمن قبل الثورة وبعدها على الصعد كافة، هذا والثورة لم تستكمل بعدُ الكثير من أهدافها الاجتماعية والسياسية والديمقراطية.

إنّ جوهر الخطأ الماثل في العقل السياسي عند بعض الناشطين هو في التعاطي مع الثورة اليمنية والعربية والديمقراطية، وَفقَ شروط مفاهيم الثورة العنفية والمسلحة القديمة ومطالبتها بإنجاز أهدافها دفعة واحدة، وتحقيق الثورة السلمية بضربة واحدة، متجاهلين أنّنا اليوم لسنا أمام حالة انقلابية عسكرية، ولا في حالة انقلاب سياسي إصلاحي فوقي من داخل النظام، كما أنّنا لسنا في وضع ثورة شعبية جماهيرية مسلحة، بل أمام ثورة شبابية شعبية جديدة في شكلها ومضمونها، ثورة سياسية اجتماعية وطنية ديمقراطية في طراز جديد، ثورة لم تكن خلفها أيديولوجية مسبقة، ولا حزب قائد، ولا زعيم أوحد، زعيمها هو الشعب كله. هي إضافة نوعية تاريخية لمعنى الثورة، ومن هنا تأتي أهميتها وقيمتها السياسية الوطنية والقومية والإنسانية، ومن هنا كذلك تجيء ضخامة الثورة المضادة وخطورتها، التي تواجهها هذه الثورات داخليًا وخارجيًا، أي في صورة كثافة حجم المؤامرات التي تُحاك ضد الثورة محليًا وإقليميًا ودوليًا، بخاصة ثورة الشباب والشعب في اليمن، حيث اعترف الإقليم والعالم، بل ودعم معظم الثورات العربية في تونس ومصر وليبيا وسورية باستثناء اليمن والبحرين، وبخاصة ثورة اليمن التي لا يزال يتعامل معها الإقليم والعالم باعتبارها أزمة سياسية بين طرفي سلطة ومعارضة، في تجاهل كامل لثورة الشباب والشعب التي خرجت ولا تزال تخرج وبأعداد مضاعفة إلى الميادين والساحات، ولا تزال اعتصاماتها تُغطي أكثر من ثماني عشرة محافظة من اثنتين وعشرين محافظة.

إنّ الثورة اليمنية لحظة فارقة ليس في التاريخ السياسي اليمني، بل وفي التاريخ السياسي العربي كلّه، إذ لم يكن أحد يتوقّع ولا يتصوّر إمكانية قيام ثورة في اليمن. فالعقل السياسي الاستراتيجي التحليلي العالمي تنبّأ بكل شيء، واحتمل حدوث أي شيء شعبي في المنطقة العربية باستثناء اليمن، إذ لم تكن حاضرة في جدول أعماله التحليلي، على الرغم من أنّها حاضرة في استراتيجيته الأمنية العالمية تحت شعار مكافحة الإرهاب العالمي (القاعدة). وأنا شخصيًا؛ لم أكن بصفتي باحثًا وقارئًا ومتابعًا يمنيًا، أتصوّر وأتوقّع أن يأخذ الاحتجاج الثوري هذا المدى، ويتقدم في فعله الثوري على الوضع الثوري في كثير من الأقطار العربية، التي شهدت بلدانها ثورات أسقطت رؤوس النظام، ولا تزال العملية الثورية فيها جارية في حالة صراعية ثورية مستمرة (مصر).

إنّ القول السابق لا يعني إطلاقًا أنّ شروط وعوامل الثورة ومقدّماتها لم تكن جاهزة وقائمة في بنية الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي اليمني، بل هي حقيقة قائمة منذ أكثر من عقد ونيف من الزمن، لكنّ الشروط الذاتية والسياسية الموضوعية، هي التي حدث اختمارها وإنجازها بصورة سريعة مع شرارة ثورة محمد البوعزيزي في تونس، وقبلها شرارة خالد سعيد في مصر، وإلى أن انفجرت في صورة ثورة الشعب كلّه في تونس أواخر كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠١٠، وفي ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ في مصر، ثمّ انتقال شرارة الثورة إلى اليمن وليبيا، فإنّ مستعظم النار من مستصغر الشرر.

لعلّه من المهم الاعتراف - بدءًا - بأنّ مسألة الخروج في تظاهرات جماهيرية حاشدة، واعتصامات موقتة في المحافظات الشمالية، وبخاصة صنعاء، لم يكن ممكنًا، بل هو أمر لا يمكن تخيل حدوثه إلّا إذا كان ضمن توجُّهٍ سياسي رسمي. وجاءت الانتخابات الرئاسية والمحلية في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦، لتفتح هذا الباب ولو مُوارَبةً، وبحذر وقلق، بعد أن قرّر رئيس الجمهورية علي عبد الله صالح العدول عن عدم ترشيح نفسه، ودخول الانتخابات تحت ضغط الشارع، كما كان الخطاب الرسمي يسوِّق لذلك، أي الذي رفض قراره بعدم الترشح لرئاسة الجمهورية، وبدأ النظام في التحشيد الجماهيري لانتخابه رئيسًا للجمهورية، وبالمقابل رشحت المعارضة وأوّل مرة

في مقابله، فيصل بن شملان مرشحًا رئاسيًا لها وباسمها، وهي الخطوة الأولى التي بدأ معها المجتمع في الشمال - بخاصة صنعاء والمناطق القبلية - ينطلق ويدخل إلى ممارسة التظاهرات التحشيدية السلمية الكبيرة، لدعم ومساندة ترشيح فيصل بن شملان، التي جرى بعضها في قلعة القبيلة الحاشدية عمران، وكذا في أمانة العاصمة صنعاء، وفي بعض مدن الجنوب (حضرموت وعدن ولحج وغيرها)، حيث فاقت العملية التحشيدية للجماهير التي قامت بها المعارضة كل التوقّعات، وهي البروفة السياسية والجماهيرية الأولى في ممارسة الناس الحقّ في التظاهر والاعتصام الموقت، الذي جرى تحت ضغط العملية الانتخابية التنافسية التي أُعدّ لها النظام، وخرجت عن قواعد لعبته الخاصة التي أرادها منها، ولا تزال أخبار نتائج هذه العملية الانتخابية في علم الغيب! والأمر المهمّ، هو أنّ الناس بدأت تتعلّم لُعبة السياسة، ولُعبة الحشد الجماهيري بالنزول إلى الشارع مرتبطًا بالعملية الانتخابية، وليس بصورة عفوية وتلقائية، وتعبيرًا عن أهداف سياسية ووطنية عامّة. على أنّ المقدّمات الواقعية والفعلية للحِرَاك الاجتماعي الجماهيري السلمي الواسع، إنّما بدأت خطواته الأولى مع بداية تبلور ظاهرة القضية الجنوبية وبداية تعبيرها عن نفسها، مع الاحتجاجات المدنية السلمية الواسعة في العديد من محافظات الجنوب، انطلاقًا من محافظة الضالع (الحبيلين)، ثمّ توسعها وانتشارها باعتبارها ظاهرة احتجاجية مدنية جماهيرية سلمية إلى محافظات ومديريات الجنوب كلّها، حتى وصلت إلى مدينة عدن المحاصرة بالمعسكرات، وهي الاحتجاجات السلمية الجماهيرية الواسعة التي وُوجِهَتْ بالمعالجات الأمنية القاسية والوحشية، وتضامنت مع صداها بعض المحافظات الشمالية داعمةً ومؤيدةً لهذه الاحتجاجات ولمطالبها السياسية والحقوقية والوطنية.

يجب أن نقرّ ونعترف بأنّ هذه التظاهرات والاحتجاجات والمسيرات الكبرى بقيت ظاهرة جنوبية ولم تصل إلى مناطق الشمال، إلّا باعتبارها حالاتٍ سياسيةً شعبيةً تضامنيةً مع ما جرى وما يجري، ولا يزال يجري في الجنوب حتى اللحظة. وهي بداية أولى لتفكيك القبضة الأمنية والعسكرية على الجنوب والشمال معًا، وعبّرت الحركة الاحتجاجية السلمية الجنوبية، عن أنّ الوضع في اليمن كلّه وصل إلى نهاياته، أو خواتيمه، وأنّ الكيل

فاض بالناس عن القدرة على احتماله أو الصبر عليه، بعد أن تعدّدت مصادر القهر والعنف على المجتمع كله، من القهر الاقتصادي والاجتماعي، إلى ظاهرة احتكار السلطة والثروة بصورة لا سابق لها في التاريخ السياسي اليمني كلّه، وصولًا إلى قضية توريث الجمهورية للأبناء، بعد أن أصبحت المؤسسات العسكرية والأمنية ـ كلها ـ أجهزةً عائليةً بيد الأبناء وأبناء الأخ والإخوة حصرًا، ولا يتّسع المقام والمجال لبحث هذا الموضوع، إذ صار فاضحًا ومعلومًا ولا يستحقّ توضيحًا أو بيانًا تفصيليًا.

إنّ ما جرى في اليمن اليوم ثورةٌ سياسيةٌ اجتماعيةٌ شعبيةٌ ووطنيةٌ حقيقيةٌ، وهي ظاهرة سياسية اجتماعية تاريخية وليست حالة عابرة أو خاصّة. وها هي الثورة تدخل عامها الثاني وتظلّ مستمرّة بالوتيرة المتصاعدة نفسها، وبالقوّة والزخْم ومضاعفة الحشد الشعبي والجماهيري في طابعه الوطني العام. وبدلًا من أن يتحوّل طول فترة بقاء الشباب في الساحات وميادين الحرّية والتغيير، في أكثر من ثماني عشرة محافظة ومدينة، وأكثر من خمس وثلاثين ساحة، في تَعِز وحدها؛ يصل عدد الساحات إلى اثنتي عشرة ساحة. إذ على الرغم من طول البقاء في الساحات والميادين، يزداد إصرار الشباب والشعب كلّه على الاستمرار، ويقوى ويتوسع، على الرغم من كلّ المحاولات الأمنية لشقّ صفّ قُوى الثورة، وما صحبها من بعض التعارضات والاختلافات في قلب العملية الثورية، وهي أمور طبيعية ومتوقّعة. ذلك أنّ زخْم الثورة في تصاعد، ويقين الشباب بضرورة التغيير لا يتبدل أو يتحوّل؛ بل يتعزز ويترسخ، ما أسقط الرهانات كلها على تفكيك الثورة من داخلها ومن خارجها. وما يجري في قلب ساحات وميادين الثورة من فاعليات سياسية وفكرية وثقافية وفنية وأدبية ومسرحية، كلها تؤكد أنّنا أمام حالة ثورية حقيقية، وأمام ثورة سياسية اجتماعية فكرية تاريخية سواء حققت كامل أهدافها السياسية والوطنية التاريخية، أم توقفت عند بعضٍ منها، فالثورة في تقديرنا ستبقى مستمرة ومفتوحة على كل احتمالات التحول والتغيير، حوّلها شباب الثورة طول فترة البقاء في الساحات إلى عملية تربية مدنية وجمالية وفنية، وإلى عملية كفاحية مدنية تجري في شروط تحوّل معقدة وصعبة لا يمكن تصوّر تحدّياتها الداخلية ـ خطاب التكفير والتطرف الديني ـ والخارجية ـ محاولة تحويل الثورة إلى نصف

ثورة. ففي قلب ساحات الحرّية والتغيير تجري محاولات جنينية لتشكل صورة مجتمع جديد بكل تعارضاته وتناقضاته، لكنها تجري على قاعدة الحلم بمجتمع جديد مدني ديمقراطي تعددي حداثي يكون المقدمة الفعلية لمشروع الدولة المدنية الدستورية الحديثة، التي صلى الشباب والشعب جميعًا من أجلها في «جمعة من أجل الدولة المدنية الديمقراطية»، بتاريخ ٢٠١١/٧/١٥، حيث صلى اليمنيون في ساحات التغيير والحرّية كلها تحت هذا الشعار، وهو دليل على أنّه شعار الجماهير جميعهم باستثناء قلة قليلة لا تزال مشدودة إلى الدولة التقليدية، ودولة الخلافة، وهو حقهم السياسي وليس الديني، في أن يقولوا ما يشاءون حول صورة الدولة المنتظرة، باعتباره خيارهم السياسي؛ فهم ليسوا حراسًا للدين.

وإذ علمنا حجم التآمر الداخلي والإقليمي والدولي على هذه الثورة، لأدركنا أنّنا حقيقةً أمام ثورة سياسية اجتماعية تاريخية كبيرة، فاقت بمشاهدها السياسية والعملية الواقعية كل التوقّعات، بقدر ما أسقطت الرهانات كلها على خذلانها وإحداث الانقسام والفرقة في قلب الثورة. ويكفي دليلًا أنها ثورة، وثورة مستمرة، قراءة معنى وحقيقة بداية «ثورة المؤسسات»، أو الثورة على المؤسسات الفاسدة في قلب النظام القديم الآيل إلى السقوط، حيث تحرّكت الجماهير بعفوية وتلقائية نحو بؤر الفساد، في الجيش والأمن، والمؤسسات الإدارية والاقتصادية، والتعليمية والقضائية، المختلفة بحركة انتفاضات واحتجاجات جماهيرية واسعة طالت العشرات من المؤسسات، من شركة الطيران «اليمنية» التي يقف على رأسها أحد أقارب الرئيس، إلى المؤسسة الاقتصادية التي تحوي معظم أصول أموال الدولة اليمنية وخزانتها المالية، والتي يترأسها صهر الرئيس، إلى التوجيه المعنوي وهي واحدة من المعاقل العسكرية والسياسية، والإعلامية، والاقتصادية والمالية المرتبطة برئاسة الجمهورية مباشرة، بدأت الاحتجاجات ضد التوجيه المعنوي في طابور الصباح، ثم سيطر المحتجون على كامل مباني الإدارة، ومكتب لرئيس الجمهورية [...] وتشكيل حراسة من بين المتفضين لحماية ممتلكات الإدارة من النهب [...] إلى جانب حصار جنود وضباط أمن صنعاء لمديرهم العميد طريق قائد أمن صنعاء، وحصار ثلاثمئة جندي من شرطة النجدة يتظاهرون ويحرقون

الإطارات في «شارع تَعِز» بصنعاء للمطالبة بإقالة القوسي، ومسلحون بلاطجة يُهاجمونهم بالرصاص الحي [...] جنود وضباط مرور صنعاء منتفضون ويطردونه من الإدارة العامة [...] اعتصامات في مستشفى الثورة، والجمهوري [...] موظفو صندوق المعاقين، ووزارة التعليم الفني يطالبون بإقالة المدير، ونائب الوزير، والوكلاء [...] جنود القاعدة البحريّة بعدن يحاصرون مكتب القائد [...] واحتجاجات عمالية تجتاح عددًا من المؤسسات والمرافق الحكومية»[٤٣]، ضباط وجنود القاعدة الجوية، والدفاع الجوي يغلقون المطار المدني والعسكري، ويعتصمون بداخله مطالبين بإقالة شقيق الرئيس محمد صالح الأحمر من قيادة القوة الجوية، بعد أن نقلوا اعتصامهم إلى الساحة المواجهة لمنزل نائب رئيس الجمهورية لتحقيق مطلبهم. إنّ ميزة «ثورة المؤسسات» هي أنّها من داخل المؤسسات نفسها، ومن العاملين فيها والعارفين بدهاليز الفساد والنهب فيها وليس من خارجها، وهو ما يعني استكمالًا للعملية الثورية الجارية في البلد، ويوضح حجم الفساد والظلم والنهب الجاري لمؤسسات الدولة المختلفة، ومن أنّ الفساد حالة بنيوية هيكلية، وليست أزمة، أو أخطاء عابرة يمكن معالجتها بالترقيع وبحلول جزئية هنا وهناك، وهو ما يعطي الثورة اليمنية شرعية سياسية واجتماعية، ووطنية مضاعفة، ويضعنا أمام ثورة سياسية وطنية تاريخية وليس حالة عابرة.

يمكنني في ختام هذه الفقرة الإشارة إلى أنّ الثورة الشبابية الشعبية تجاوزت التحدّيات والمصاعب التي تصنعها الثورة المضادة من خلال النظام السياسي الرسمي، على أنّ أخطر التحدّيات والمعوقات الحقيقية التي تواجه مكوّنات الثورة الشبابية والشعبية هي التالي؛ **أولًا**: ضعف الأحزاب السياسية التقليدية (قوميون وليبراليون ويساريون)، وغلبة الطابع الحركي السياسي الإسلامي على المعارضة في صورة اللقاء المشترك، أو المجلس الوطني، والحضور السياسي التاريخي للقوى السياسية التقليدية في قلب المعارضة في صورة الجماعة السياسية الدينية (القسم المتشدد من حزب الإصلاح) الذي طغى حضوره على البرنامج السياسي العملي للمعارضة

---

(٤٣) الشارع، ٣١/١٢/٢٠٠١.

التقليدية، وهو ما نلمسه في غلبة البُعد السياسي التفاوضي[٤٤] الآحادي الجانب، مع إهمال مقصود وواعٍ ومنهجي للعملية الثورية الكفاحية في ميادين الحرّية وساحاتها، التي ارتفع سقفها السياسي الثوري فوق سقف المعارضة التقليدية ـ أقصد اللقاء المشترك بمكوّناته كلها ـ حيث نشهد السعي الحثيث للمعارضة السياسية التقليدية لإحتواء الثورة أو تحجيمها وموضعتها على مقاس المعارضة السياسية التفاوضية (المبادرة، والآلية التنفيذية لمجلس الأمن).

الخطر الآخر أو الثاني: متمثل بالقوى السياسية التقليدية كذلك التي التحقت بالثورة وساندتها: الألوية العسكرية، والمجاميع المشيخية القبلية، والجماعات الدينية وتحديدًا (رجال فتوى التكفير، الزنداني وجماعته) وهي اليوم بحكم أفقها السياسي ما دون الإصلاحي في أحسن الأحوال ليست مع التغيير الثوري، ولا مع إسقاط النظام بكامل مفرداته، وهو ما يسبب إرباكات جدية وحقيقية للقوى الأساسية المحركة للثورة، صاحبة المصلحة الأولى في الثورة والتغيير، على قاعدة إسقاط النظام، وبناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، كما نصّت عليه مبادئ وأهداف وثيقة الأزهر الشريف، في بنودها كافة التي تضمّنتها الوثيقة، وهو ما نلمس مؤشراته في بعض ما تشهده ساحة صنعاء ـ المنصة، اللجنة التنظيمية، اللجنة الأمنية ـ على وجه الخصوص، وطريقة التعامل مع «مسيرة الحياة» القادمة من تَعِز، والشروط التي هناك من يحاول من داخل ساحة التغيير في صنعاء فرضها على مسيرة الكرامة القادمة من الحديدة. وكذا الموقف السياسي السلبي في مسيرة الشباب من تَعِز إلى عدن، تحت ذرائع سياسية متخلفة، وهي إشكالية

---

(٤٤) ليس في الإشارة التوصيفية السياسية لحزب التجمع اليمني للإصلاح في متن هذه الصفحة أي غمط لدوره في السياسة والمجتمع، ولا تقليل لدوره ومكانته المايزة في الثورة، كما لا تنطوي الإشارة على أي تجاهل للتحوّلات السياسية الكبيرة في داخله (سياسيًا وأيديولوجيًا وتنظيميًا) باتجاه العمل السياسي المدني، وإلى الديمقراطية باعتبارها خيارًا سياسيًا، ومغادرة حمولة الماضي تدريجيًا، وإلى ثقافة العمل المشترك مع الآخرين، على قاعدة السياسة، لا الدين. على أنّ الإشارة هنا فقط لدوره المركزي في اللقاء المشترك، وباعتبار علاقاته وحساباته الإقليمية والدّولية، وهذا من حقه باعتباره حزبًا سياسيًا، وفي هذه النقطة تحديدًا قد يكون هناك توجه سياسي عام لدى قيادات المشترك بتغليب العمل السياسي التفاوضي، على تصعيد العمل الثوري في الساحات، الذي جرى فرضه على الساحات بهذا الشكل أو ذاك.

حقيقية ستواجهها قوى التغيير الثورية في قلب الثورة. ومن هنا تأتي أهمية توحُّد كل مكوّنات الثورة الشبابية الشعبية - حزبيين ومستقلين - بمختلف أطيافها وألوانها، وتحشيد نفسها في إطار سياسي تنظيمي تعلدي «تجمع سياسي ثوري» يستوعب المكونات والتشكيلات واللجان والمنظمات والتيارات كلها. وهي البداية السياسية والعملية للحفاظ على مستقبل الثورة بأقل الخسائر، وبأقصر وقت ممكن، وفي كل الأحوال نحن أمام ثورة سياسية اجتماعية وطنية تاريخية، وليست حالة عابرة.

إنّ التعبير عن ثورة الشباب والشعب بأنها أزمة بين السلطة والمعارضة وتصويرها باعتبارها حالة عابرة، هي محاولة مراوغة للالتفاف على أسئلة الواقع الحية والمصادرة منذ قرون. إنّ الثورة السياسية الشعبية اليمنية هي إجابة سياسية واقعية على فشل السياسات الاقتصادية الاجتماعية، وعلى الانسداد السياسي، وعلى سقوط المعالجات الأمنية للنظام في حل مشاكل البلاد (صعدة والجنوب). وجاءت ثورة الشباب والشعب لتؤكد فشل حيل الحكم كلها في فرض بقائه بالقوة والعنف، ومن هنا كانت الثورة التي هي أول بروفة سياسية تاريخية لإعادة الشعب إلى قلب التاريخ، وإلى قمة الحضور التاريخي في خصوصيته اليمنية الثورية الديمقراطية.

٢ ـ الثورة اليمنية بين السياسي والتاريخي

أ ـ في معنى السياسي والتاريخي

في البدء أحب أن أوضح ماذا أقصد بالسياسي، وماذا أقصد بالتاريخي. إنّ معنى السياسي هنا غير مقصود به الممارسة السياسية أو الحِراك السياسي للأفراد أو الجماعات أو الأحزاب، أو الكلام السياسي العام بالمعنى المتداول فحسب، وإنّما مقصود به إضافةً إلى كل ذلك البنية السياسة الرسمية للدولة[٤٥]، وسياساتها وتوجّهاتها تجاه نفسها وتجاه الآخر المعارض، وكيف يوجّه السياسي الرسمي (الدولة/ السلطة) وأجهزتها القمعية تجاه المجتمع

---

(٤٥) محمود أمين العالم، **مفاهيم وقضايا إشكالية** (القاهرة: دار الثقافة الجديد، ١٩٨٩)، وقادري أحمد حيدر، **الريشة والصولجان موضوعات عن الثقافة والمثقفين في اليمن** (صنعاء: اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين، ٢٠٠٤)، ص ٢١.

والأحزاب القائمة، كما هي في صورة الثورات المضادة التي يوجّهها النظام اليوم ضد ثورة الشباب والشعب الراهنة. بمعنى أنّ «السياسة هي فن ممارسة القيادة والحكم وعلم السلطة أو الدولة»[٤٦]. وفي **الموسوعة الفلسفية العربية** نقرأ: إنّه «عبر السياسة يتم الكلام على السلطة بعامة والسلطة السياسية بخاصة»[٤٧]. إذ ارتبطت مفردة وكلمة السياسة في الحياة العربية السياسية والثقافية بالذم والقدح والاجتناب؛ بل وحتّى اللعن والتحقير لمن يشتغل بها مثل قولهم «كلام سياسة»، و«خليك من السياسة»، أو «ليس لي دخل بالسياسة»، أو «السياسة لعبة قذرة»، أو «لا تدخلنا في السياسة»، حيث السياسة ترادف معنى السلطة، أو الرغبة في الوصول إلى السلطة، أو قلب نظام الحكم بحسب الترويسة الاتهامية في قاموس عريضة الاتهام ضد المعارضين. وهي ترويسة اتهامية لا تزال قائمة في العقل السياسي الرسمي ضد الآخر السياسي، ولها جذور وأصول أيديولوجية وسياسية تاريخية عميقة الغور في البُنية السياسية والثقافية للدولة والسلطة العربية. هي قيمة اتهامية ضد المجتمع والأحزاب والناس، ما داموا يخرجون عن الصراط المستقيم للنظام. وهي تنطبق على الجميع مهما كانت مشاربهم وانتماءاتهم وهُويتهم الفكرية والمذهبية والدينية والعرقية والمناطقية، التي تصل حتى داخل الأسرة الحاكمة الواحد، فالسياسة والسياسي تُقابل في الذهن العربي التقليدي وحتّى الحديث، وفي التفكير السياسي الشائع، بالحذر والخوف والاحتراس.. ممنوع الكلام.. ممنوع الاقتراب من السياسة وخطوطها الحمراء، كونها رديف لمعنى معارضة الإمام والسلطان والحاكم. فمعاوية بن أبي سفيان يقول لمعارضيه «أمسكوا عليكم ألسنتكم نمسك علينا سيوفنا»، والتاريخ السياسي العربي الرسمي مليء بتاريخ قمع المعارض السياسي، باعتباره يعارض الخليفة والإمام وصاحب الحقّ والسلطان، بل هو يعارض الدين نفسه، ووقائع التاريخ السياسي مشحونة بالوقائع المأساوية والوحشية، من سعيد بن جبير إلى عبد الله بن المقفع، حتى الحسين بن علي بن أبي طالب، وكتابات

---

(٤٦) **الموسوعة السياسية**، رئيس التحرير عبد الوهاب الكيالي، شارك في التحرير ماجد نعمة [وآخ.]، ٦ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣)، ج ٣، ص ٣٦٢.

(٤٧) **الموسوعة الفلسفية العربية**، رئيس التحرير معن زيادة، ٣ مج (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦)، مج ١، **الاصطلاحات والمفاهيم**، ص ٤٩٦.

الأدب السلطاني (الماوردي وابن رضوان وابن الأزرق) مليئة بتاريخ التنظير لذم السياسة وقدحها، ومنازعة السلطان في حقه أو ملكة العضوض، ضمن أيديولوجية وثقافة «طاعة ولي الأمر» في الفقه السياسي الأشعري السُني، وفي النص الأيديولوجي الشيعي الإثني عشري، بخاصة مع ظهور فكرة عصمة الإمام، والإمام الغائب، وولي الزمان، وليس بعيدًا من كل ذلك قول الإمام الأستاذ محمد عبده عن السياسة: أعوذ بالله من السياسة، ومن لفظ السياسة، ومن معنى السياسة، ومن كل حرف يلفظ من كلمة السياسة، ومن كل خيال خطر ببالي من السياسة، ومن كل أرض تذكر فيها السياسة، ومن كل شخص يتكلم أو يتعلم أو يجن أو يعقل في السياسة، ومن ساس، ويسوس، وسائس، ومسوس[48]. الذي صار قولًا شائعًا ومأثورًا، بعد أن وجّه الإمام محمد عبده كل همه إلى التربية والتهذيب والإصلاح، فهو يقول: «إني لأعجب لجعل نبهاء المسلمين وجرائدهم كل همهم في السياسة، وإهمال أمور التربية[49]. وهي تجربة مريرة عاشها الإمام، تكونت بعد علاقة قاسية بالخديوي توفيق ومعارضته.

لا نعني هنا بالتاريخي: الخبر، ولا الإخبار، ولا سير الحوادث التاريخية، ولا كيف تغلب في التاريخ فلان على علان، ولا كيف حكمت هذه الدولة أو تلك، أو كيف انتصرت، ولماذا انهزمت. وإنّما نقصد بالتاريخي هنا، العملية السياسية الاجتماعية التاريخية في كليتها الموضوعية العقلانية وغير العقلانية، التي أنتجت في سياق العملية التاريخية الطويلة هذا الحضور التاريخي وخصوصيته في اليمن، وكيفية التعاطي معه، وكيف وظف تاريخيًا، وكيف يجب التعامل معه، وتحويله من أداة وحضور يخدم إعادة إنتاج الاستبداد والتخلف، إلى قوة جبارة واعية لتنمية الحياة والإنسان، وإلى وسيلة لقهر الطغاة والاستبداد والفساد. فالحضور التاريخي وخصوصيته في أي بلد، ليس ذا بعد أو وجه واحد، بل مشروع متنوع متعدد الأبعاد؛ ومصادره

---

(٤٨) الإمام محمد عبده نقلًا عن نصوص له في مجلة أدب ونقد، العدد ٢٢٨ (يونيو ٢٠٠٥)، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(٤٩) محمد عبده، **الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده**، جمعها وحققها وقدم لها محمد عمارة، ٦ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢)، ج ١، **الكتابات السياسية**، ص ٦٨٢.

الأيديولوجية السياسية مختلفة، بل ومتناقضة. ويحمل في داخله تناقضات السياسة والتاريخ، تناقضات السياسي والمصالحي في تعرّجات المسار التاريخي الطويل لهذا الشعب أو ذاك، ومن المهم بالنسبة إلينا بصفتنا ثورةً شبابيةً شعبية اليوم، أن نحول التاريخ والحضور التاريخي إلى قوة دافعة لنا لتقليص حضور المأساوي والماضوي الاستبدادي في التاريخ، ولإزاحة لحظات الجمود، والركود، من بُنية الحضور التاريخي، لخدمة مسار الثورة في اليمن، التي تعيش اليوم فصولها الأخيرة.

إنّ التعامل مع التاريخ وكأنه ملك للسلطات والأنظمة، هو الذي يقود إلى حالة اللامبالاة بالتاريخ، والإزدراء بالحضور التاريخي، وبالنتيجة تحوّله إلى أداة سياسة وأيديولوجية بيد السياسي. فالحضور التاريخي والتاريخ ملك لنا جميعًا، هو «تراثنا التاريخي». ومن هنا جاءت ضرورة التعاطي معه بجدية ومسؤولية وطنية وتاريخية، وبعقل نقدي إبداعي خلّاق، ومحاولة مواءمته من أجل تحصين الحاضر من الانتكاس، وللانتصار للمستقبل من خلاله، وعدم تركه أداة تستخدم ضد الثورة. علينا أن نجعل من الحضور التاريخي وخصوصيته قوة إضافية إلى قوة الثورة، تضيف شيئًا قيميًا ورمزيًا ومعنويًا، يحفّز الثورة ويُساعدها على التقدم. فالتاريخ والتاريخي يجب أن نفهمه ونقرأه بعيون وعقول تاريخية، أي قراءته وتأطيره في زمنيته وتاريخيته. إذ يحوي الحضور التاريخي في خصوصياته تناقضات مراحل الصراعات المختلفة، مع التقدم وضده، مع الحياة وضدها، مع الطغاة وضد الاستبداد. فالحضور التاريخي في خصوصيته هو سيف بن ذي يزن، وذو نواس، والمكاربة. وهو الشاعر الجاهلي امرؤ القيس. وهو الأنصار (الأوس والخزرج)، والشوكاني والمقبلي والجلال والأمير وعبد الله بن حمزة ويحيى بن الحمزة. وهو الإمام المتوكل على الله إسماعيل، صاحب فتوى التكفير ضد الشوافع وأبناء الجنوب، وهو كذلك ابن أخيه يحيى بن الحسين، العلّامة الذي رفض فتوى عمّه وفنّدها شرعيًا، وهو ما عمله أيضًا الحسن بن أحمد الجلال. والحضور التاريخي هو صاحب **شمس العلوم**، نشوان بن سعيد الحميري، وقبلهم جميعًا، وهب بن منبه، صاحب **التيجان**، الذي أرّخ للإخباريات اليمنية وللثقافة والفكر التاريخي الأسطوري، وهو كذلك مئات الأسماء من المفكرين والأبطال.

إنّ القراءة الموضوعية العقلانية النقدية التاريخية هي التي تقرّبنا من هذه الأسماء كلها، ومن فهم أعمق لمفهوم الحضور التاريخي في خصوصيته في اليمن، بما يخدم السياسة، وبما يُضيف إلى التاريخ وإلى الحضور التاريخي، وإلى الثورة الشبابية الشعبية الراهنة، الكثير من القيم والحوافز المعنوية والدلالات الرمزية والأمثلة الأخلاقية التي تحصّن الثورة وتُحفّزها إلى الأمام. فالثورة الشبابية الشعبية منتدبة لا لصوغ علاقة جديدة ثورية إبداعية بين السياسي والتاريخي، بل هي في ما تفعله اليوم في الواقع، مندوبٌ إليها صوغ مشروع سياسي وطني تاريخي جديد، بما يحقق فاعلية مُنتجة ومُتّجهة صوب المستقبل - بعيدًا من ثقافة الصراع المذهبي الطائفي، الحوثي الوهابي السلفي الإصلاحي - تلك هي الإشكالية التي نقصدها في علاقة ثورة الشباب والشعب بالسياسي والتاريخي، التي يجب أن تكون حاضرة لابتداع سياستها الثورية لبناء يمنٍ جديدٍ، ودولة مدنية عصرية حديثة.

ب - الثورة خطوة على طريق التغيير الجذري

اليوم نحن في المحطة السياسية التاريخية الثالثة - بعد نشأة الأحزاب، وقيام ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر، وثورة ١٤ تشرين الأوّل/أكتوبر - وهي من دون شك استمرار شعبي ثوري لمسيرة كفاح الشعب اليمني من أجل الحرّية والاستقلال والعدالة، على أنّ هذه اللحظة السياسية الفارقة تاريخيًا تتميز عن غيرها بأنّها لحظة ثورية جماهيرية حقيقية، زعيمها الأعظم هو الشعب، ومن دون قيادة حزبية، أو أيديولوجيا مسبقة تؤطر فعلها الثوري. هي أول ثورة يدخل فيها الشعب كله المسرح السياسي الثوري، ويتحول معها الشارع إلى شعب. لحظة يضيق فيها المجال الاجتماعي التقليدي لصالح الفضاء السياسي الحديث. ثورة تتحرّك فيها الأغلبية العُظمى من الشعب بأهداف ومطالب سياسية ديمقراطية جذرية، يُلخّصها شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» و«ارحل» سقطت وأسقطت معها محاذير الخطاب التقليدي كلها من كلمة ومفردة «السّياسة»، ومن كلمة «الثورة»، وعبارة «التغيير الثوري» التي كانت مرذولة ومذمومة، وتحولت اليوم إلى «تميمة» و«تعويذة» تعني الحياة الجديدة، ودور الإنسان في التاريخ. حيث لا معنى للتاريخ من دون دور الإنسان فيه. فالتاريخ مرتبط بالدور السياسي التحويلي للإنسان، وهو ما

تقوم به ثورة الشباب والشعب اليوم في اليمن، إذ لم يكن أحد يتوقّع مشاركة الإنسان اليمني في صنع الثورة، وبهذه الطريقة المذهلة والمحيرة، حتى لمن يعيشون في قلب هذا الفعل السياسي الثوري. وهذه هي الإضافة النوعية الفارقة للشعب اليمني. وهي اللحظة الثورية الثالثة في زمن العولمة الرأسمالية الوحشية، بعد جمود سياسي تاريخي طويل.

في الماضي القريب كانت العلاقة بين السياسي والتاريخي والاجتماعي اليمني في أسوأ حالاتها. حيث بقي خلالها الدين والتراث التاريخي أدوات ووسائل أيديولوجية وسياسية لخدمة (الدولة/ السلطة) وتاريخ الفتاوى الأيديولوجية الدينية من قبل قدوم المتوكل على الله إسماعيل، وحتّى قدومه، وصولًا إلى الفتاوى المعاصرة التي رفعت ضد الحزب الاشتراكي والجنوب، في حرب ١٩٩٤ وما بعد ذلك من فتاوى مستمرة لم تتوقف ضد المعارضين(٥٠). هذا كله تاريخ يكشف كيف وظّف السياسي الرسمي الأيديولوجيا السياسية الدينية والحضور التاريخي لثقافة الفتوى ضد المغايرين والمختلفين، ما أدى إلى اغتيالهم باسم الدين (جار الله عمر نموذجًا) ومئات المُكفَّرين من المفكرين والمثقفين والمبدعين، وهي سياسة رسمية انتهجها النظام والحاكم الذي حوّل الوطن والتاريخ إلى مفردة مُلحقة باسمه. حقًّا «لقد استغرق الحاكم العربي في اسمه الوطن والتاريخ والدولة والسلطة والثروة استغراقًا عجيبًا ومفجعًا، ولذلك فإنّه ما إن يغيب عن المشهد السياسي حتى تحلّ الكارثة بهذه البلدان»(٥١)؛ حيث يرتبط السياسي والتاريخي بالحاكم والسلطة والسلطان، ولم تسلم الثورة الشبابية الشعبية من استهداف الفتاوى الأيديولوجية الدينية، تحت غطاء شعار «طاعة ولي

---

(٥٠) من تكفير عشرات المفكرين والمبدعين، بداية من عبد العزيز المقالح، والشاعر عبد الكريم الرازحي، وحمود العودي، إلى تكفير جار الله عمر حتّى اغتياله المشهدي في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، حتّى تكفير الناشطة السياسية المدنية في قلب الثورة الشبابية في تَعِز بشرى المقطري والتحريض عليها في المساجد العامة، وبالفتاوى السياسية الدينية، وهي بروفات أيديولوجية دينية تريد ضرب العمق المدني والديمقراطي التحرري للثورة الشبابية الشعبية، بحجة خروجها على الثوابت، وهي فتاوى تأتي ممن يدعون أنهم يناهضون نظام علي عبد الله صالح، لكن من قاعدته السياسية والأيديولوجية المتخلفة نفسها، وهم نتاج أصيل لذلك النّظام، وهم حماته بالفتوى تاريخيًا.

(٥١) قادري أحمد حيدر، **دراسات فكرية وثقافية** ([صنعاء]: اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، ٢٠٠٩)، ص ١٧٧.

الأمر». إذ أصدر وعّاظ السلاطين ـ بحسب تعبير علي الوردي ـ فتاوى تُحرّم الثورة، وتُكفّر من يقوم بها، أو يدعو إليها، أو يُشارك فيها. . من مخزن أيديولوجيا الفتوى في السعودية، إلى رجال الفتوى الرسميين في اليمن. لكنها وصلت متأخرة بعد أن شهد الواقع اليمني حالة انقسام كلية عمودية وأفقية، جرى معها اصطفاف واسع لصالح الثورة، تمكّنت معه الثورة من تفكيك أجزاء من البُنية السياسية والأيديولوجية الرسمية التي تعيش حالة اضطراب وانهيار وشيك، ومن إحداث شرخ عميق في بنية الحضور التاريخي لصالح التغيير والثورة.

لم تعد السياسة جريمة، ولا الحزبية خيانة، كما في المادة «٣٧» من دستور ١٩٧٠ في ج. ع. ي.، التي استمرت حتى قيام دولة الوحدة، ولا تزال مفاعيلها وآثارها السلبية قائمة في بُنية الوعي السياسي والاجتماعي العام. لقد عادت بفعل الثورة والسياسة والأحزاب والمجتمع إلى ميدان الفعل السياسي الثوري، بعد طرد السياسة من المجال العام لقرون طويلة. فاليوم تصنع الثورة تاريخًا وسياسةً جديدين. تاريخ يُصنع ويُهندس في ساحات وميادين الحرية والتغيير، بعد أن تحول الشارع إلى مجتمع، والمجتمع إلى مواطنين أحرار، أو على طريق أن يكونوا مواطنين أحرارًا. إنّنا أمام ثورة تعيد إلى السياسي والتاريخي اعتبارهما. الدين وهو أعمق شكل ومعنى مؤثر من أشكال الحضور التاريخي في اليمن، وفي كل المنطقة العربية، يحدث فيه تطور خطير وعميق، لصالح تحريره من السياسة والسلطة، ومن هيمنة الأيديولوجيا، وتخليصه من براثن الاستبداد والتخلف التي حاول السياسي إلصاقها به.

إنّ من يقرأ خريطة القوى المكوّنة للثورة الاجتماعية السياسية يجدها ممثلة في القوى التالية:

- شباب الثورة من الطلاب والمتعلمين المرتبطين بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والإنترنت، و«الفيسبوك»، و«التويتر» و«اليوتيوب» والبريد الإلكتروني. هذا إلى جانب الطبقة الوسطى وقطاعات واسعة من الشباب العاطلين عن العمل والفقراء والمهمشين.

ـ الأحزاب السياسية المعارضة التقليدية بمستوياتها كلها (قوميين،

إسلاميين (سُنّة، وشيعة زيدية) ويساريين اشتراكيين، وليبراليين) ممن وقفوا مع الثورة بعد قيامها على مراحل.

ـ منظمات مجتمع مدني وحقوقيون ونقابات مهنية إبداعية (أدباء، كتّاب، وصحفيين) ونقابات مهنية حركية (مهندسين، أطباء، صيادلة، محامين، وعمال).

ـ المرأة وحضورها اللافت والكبير في قلب الثورة، التي دفعت ضريبة الدم على طريق الثورة. وفي هذا المكوّن الأول والأساسي نقرأ صورة الحياة والثورة. . نقرأ صورة الجديد الذي يرهص بالمستقبل، على قاعدة الشعب يريد إسقاط النظام.

ـ قوى التحقت بالثورة بعد مجزرة (جمعة الكرامة ١٨ آذار/ مارس ٢٠١١)، وهي المكوّن الثاني والثانوي، وخرجت من قلب النظام نفسه، بعد أن أدركت أنّه زائل، وأعلنت حمايتها للثورة. وهناك من يرى أنّها احتمت بالثورة، مكتفية بإسقاط رأس النظام مع بقائه نظامًا، وهي تشكل جدلية الثورة الراهنة، ويتكوّن من المكوّنات التالية:

ـ الجيش المنظم إلى الثورة بألويته العسكرية المختلفة.

ـ برلمانيون وحزبيون من أعضاء الحزب الحاكم.

ـ مشائخ قبائل مع مناطقهم.

ـ التجار الذين انضموا بصورة علنية ومباشرة وغير علنية، داعمين الثورة ماليًا وسياسيًا.

ـ رجال الدين.

إذًا نحن أمام مشهد سياسي تاريخي جديد فيه تغيير في صورة الخارطة السياسية التاريخية اليمنية، هي إضافة ثورية شعبية ووطنية تحسب لثورة الشباب والشعب، ما يعني أنّ اليمن المعاصر يشهد صوغ علاقة جديدة في ما بين السياسي والتاريخي، لا نستطيع أن نتنبأ بمآلاتها السياسية بعد إسقاط النظام، أو الوصول إلى تسوية سياسية تاريخية معه، ما نستطيع أنّ نقوله ونُعلنه بوضوح، أنّ ثورة الشباب والشعب أخرجت السياسي من وصاية

العسكر والقبيلة والدين السياسي، أو هي في طريقها إلى ذلك. كما أفرجت عن الحضور التاريخي من قبضة سجن السياسي الاستبدادي. وبالنتيجة فككت ثورة الشباب والشعب البُنى الذاتية السياسية القديمة، كما ضربت بهذه الدرجة أو تلك البنية الأيديولوجية التاريخية في أكثر من موضع. وزعزعت القيم الثابتة المستقرة في العقل الباطن عند قطاع واسع من سكان المجتمع، وأهمها إسقاط قيمة «ثقافة طاعة ولي الأمر» السُنّية، وتحويلها مفهوم «الخروج» الشيعية الزيدية إلى فكرة الثورة المشروعة بعد أن أعطتها بُعدًا ثوريًا ووطنيًا وديمقراطيًا تحرريًا. واليوم يعلن «حزب الأمة» تحت التأسيس، الحزب السياسي للحوثيين في صعدة، إسقاطه فكرة حصر الإمامة أو الرئاسة في «البطنين» من أولاد علي بن أبي طالب من فاطمة بنت النبي محمد (ﷺ)، وجاء في مشروع النظام الأساسي والمنطلقات للحزب، «بناء الدولة المدنية الحديثة القائمة على النظام الجمهوري التعدّدي، ووفق صيغة النظام البرلماني الشوري الخاضع لمبدأ التداول السلمي للسلطة، وأنّ الحزب يرفض المناطقية والعنصرية والمذهبية والقبلية... ومع المواطنة المتساوية»، كما جاء في كلمة رئيس اللجنة التحضيرية، وهذا تقدم فكري وسياسي جديد، يتساوق وينتظم في سياق خطاب ثورة الشباب والشعب[٥٢]. واليوم تطرح الثورة علاقة حية وجديدة بالمرأة، على الرغم من وجود بعض المعوّقات الآتية من خطاب بعض الجماعات السياسية والدينية المتشددة وممارساتهم. المهمّ هو أنّ المرأة كسرت حاجز العادات والتقاليد المريضة والبالية التي لا صلة لها بالإسلام والدين، وخرجت إلى الشارع مُشارِكة وفاعلة بكل قوة وكثافة في الفعل السياسي الثوري، ما يعني استعادة المرأة لاسمها وصورتها باعتبارها كائنًا إنسانيًا مؤثّرًا وفاعلًا في التاريخ السياسي والوطني. ومن المفارقات أن نرى المرأة المحجبة، والمنقبة خصوصًا، وهي تحمل صورة الثوري الأممي الاشتراكي غيفارا بعد أن حاول بعض المتشددين السلفيين التكفيريين تحريم حمل صورة هذا القائد الثوري الإنساني الكبير بحجة أنّه غير مسلم. فالمرأة اليوم تؤكد حقها في العمل السياسي، وفي الولاية العامة (الرئاسة)، وهي حاضرة مُناقشة ومُحاورة

(٥٢) من وثائق الحزب وبيان إعلانه التي وزعت في المؤتمر تحت التأسيس لحزب الأمة.

ومُحاضرة في الساحات وميادين الحرية والتغيير في قلب الاعتصامات كلها. فأكثر من ثلاثمئة امرأة تحرّكن راجلات في «مسيرة الحياة» من تَعِز إلى صنعاء، قاطعات مسافة أكثر من مئتين وخمسين كيلومترًا، ولأكثر من خمسة أيام متواصلة، وفي صدارتهن الناشطة بشرى المقطري، وهي في تقديري خطوة عظيمة تحسب لثورة الشباب والشعب، ما يستدعي إعادة صوغ جديدة لعلاقة المرأة بنفسها وبالرجل وبالسياسة وبالتاريخ وبالمجتمع. هي قطعًا علاقة جديدة تتشكل بين السياسي والتاريخي والاجتماعي، يعود الفضل فيها إلى ثورة الشباب والشعب.

أخرجت الثورة اليوم منظمات المجتمع المدني من حيز تقوقعها في الجلسات والغرف المغلقة، إلى فضاء تشكُّل مجتمع مدني حقيقي وواقعي، لم تكن تحلم به، وحوّلها من منظمات مجتمع مدني إلى مجتمع مدني، أو قوة فاعلة من قوى المجتمع المدني، لأنّ هناك فارقًا بين منظمات المجتمع المدني والمجتمع المدني. يتجاوز فعل الثورة وأثرها الحيز السياسي والتاريخي الراهن، إلى صوغ مشروع سياسي اجتماعي تاريخي بديل. هذا على الأقل ما يطرحه خطاب شباب الثورة المعلن في مواقع الاعتصام المختلفة من خلال صحافتهم الصادرة عن الساحات التي تربو على أكثر من عشر صحف[٥٣]. ويمكننا اليوم القول: إنّ الفجوة بدأت تكبر وتتسع بين السياسي المعارض الذي دخل التسوية السياسية بعد التوقيع على المبادرة في ٢٣/ ١١/ ٢٠١١ ومشاركته في حكومة الوفاق الوطني، وقوى العملية الثورية الشبابية - حزبيين ومستقلين - حيث بدأنا نشهد في واقع الممارسة فجوة بين السياسي والثوري، بإصرار شباب الثورة على تصعيد مسيرات ثورية دائمة، وثورة على مؤسسات الفساد من داخلها، والإصرار على رفع شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، بدلًا من شعار الشعب يريد محاكمة الرئيس وأعوانه. وهو ما بدأ ينعكس سلبًا على ساحات وميادين الاعتصام المختلفة، وتحديدًا

---

(٥٣) من أسماء الصحف الصادرة عن الساحة، ويصدرها شباب الثورة أنفسهم: (صحيفة التغيير، صحيفة الساحة، صحيفة المرابطون، صحيفة التحديث، الحرّية، شباب الثورة، ساحة التغيير، صوت الثورة، المنسقية، الوعي الثوري، التيار، التوعية الثورية، إرادة شعب، التحالف المدني.. وغيرها).

ساحة التغيير في صنعاء، الذي نتمنى أن يحل بطريقة تخدم الثورة، ولا تدخل قوى ومكوّنات الثورة في معركة جانبية مفتعلة لن تخدم السياسي ولا الثوري. خلقت الثورة «حالة من الحِرَاك الإيجابي والحيوية الفاعلة داخل منظومة الكيانات الحزبية والمدنية برمّتها، ولا نستغرب إذا ما رأيتم عما قريب انتفاضات وتمرّدات قواعد الأحزاب السياسية وكوادرها ضد قياداتها العليا التي شاخت وهرمت»[٥٤]. أو على الأقل أنّ هناك أقسامًا عديدة منها لم تعد قادرة على الاستجابة الحية لتحدّيات الواقع والمرحلة.

إنّ الباحث والمتابع الحصيف لما يجري في الثورات العربية لا يلتفت كثيرًا إلى فزّاعة الإسلاميين، ويقرأ ذلك الحضور بشكل سياسي وواقعي وبأفق ديمقراطي تاريخي، ويرى أنّ أفق الثورة العربية واليمنية سيظل مفتوحًا، ولن تحكمه عملية انتخابية وصندوق اقتراع لمرحلة، فالمرحلة الانتقالية هي مرحلة مفتوحة بعد الثورة على التاريخ السياسي الآتي كله. المهم هو أن لا يغيب عن أطراف المعادلة السياسية جميعهم (إسلاميين وقوميين واشتراكيين وليبراليين) موقع الشباب في أي معادلة سياسية قادمة، لأنّهم هم الذين فجّروا الثورة، وهم قادتها الحقيقيون، إذ لم يعد اليوم بيد النظام القديم الكثير من الأوراق ليشتغل عليها ضد الثورة، بخاصة إذا تمكّنت الثورة والعملية السياسية من الوصول بسلام إلى يوم ٢١ شباط/ فبراير ٢٠١٢، فقَد النظام القدرة على القمع بالطريقة السابقة، وتراجعت دوافعه السياسية والأمنية لذلك، وهي مكلفة أمام الداخل والخارج، بخاصة بعد توقيع رأس النظام على المبادرة الخليجية الدولية، يوم ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، وبخاصة أيضًا بعد أن سقطت العديد من المحافظات سلميًا (شبوة، مأرب، الجوف، صعدة) ـ لولا الصراع المذهبي الإسلامي، السلفي/ الإصلاحي/ الحوثي ـ وأكثر من نصف أمانة العاصمة، والباقي منها لم يعد النظام قادرًا على التحكم بإدارتها، مع استمرار الاعتصام والاحتجاج المدني السلمي في أكثر من ثماني عشرة محافظة، وفي أكثر من خمسة وثلاثين ساحة. ففي مدينة تَعِز ـ وحدها ـ اثنتا عشرة ساحة، «ولم تفشل مرة

---

(٥٤) مقابلة مع عبد الله سلام الحكيمي في صحيفة الوسط، ٢٨/ ١٢/ ٢٠١١، أجرى الحوار جمال عامر.

واحدة أي دعوة وجهها الثوار إلى مسيرة مليونية»[55]، ما يعني أنّ إزاحة السياسي القديم تتم بصورة تدريجية، وأنّ قدرته على استدعاء الحضور التاريخي في خصوصياته السالبة لم يعد كما كان.

اليوم تحوّلت ساحات الاعتصام وميادينه إلى فاعليات فكرية وسياسية وفنية (معارض فن تشكيلي، معارض صور فوتوغرافية) حفلات فنية مسرحية وخطابية، حضور جاد للأغنية السياسية الجديدة، وندوات ومحاضرات متنوعة، وكتابة شعرية حداثية معبّرة عن روح الثورة، دواوين شعرية جديدة خرجت من ساحات الاعتصام وميادينه، وصحافة شبابية إعلامية. حقًّا نحن أمام ثورة في طريقها إلى التغيير، علاقة السياسي بالتاريخي، علاقة الحاكم بالمحكوم، لتحديد شكل ومضمون جديد لصورة الحاكم، ولدوره ومكانته في قلب المنظومة السياسية لتضع علاقة الحاكم بالمؤسسة في سياق تاريخي جديد، يتبع الحاكم فيها المؤسسة، ويشغل موقعه فيها لمدة محدّدة دستوريًا، حاكم يحكم من خلال المؤسسة ولا يمتلكها، وهو أحد أهداف ثورة الشباب الداعي إلى قيام دولة مدنية ديمقراطية حديثة ـ على أنقاض مفاهيم وممارسات دولة الخلافة المزعومة ـ كما تُعلنها برامج الشباب وصحافتهم الصادرة عنهم، حتى تخصيصهم جمعة سمّوها «جمعة الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة»، على الرغم من اعتراضات بعض الإسلاميين المتشددين.

حقًّا يكتشف «اليمنيون اليوم من خلال ثورتهم أنفسهم، ويكتشفون بعضهم بعضًا، يبحثون عن ذواتهم وهويتهم السياسية والوطنية المصادرة. . . اليمنيون اليوم يكتبون تاريخهم الذاتي الخاص، كأفراد وكشعب، وليس تاريخ الطغاة والأنظمة والسلطات. . . يكتبون بالقول وبالفعل وبأنفسهم ما يعتقدونه وما هم مقتنعون به، ولمصلحتهم»[56]. يعيد اليمنيون اليوم وعبر ثورتهم الجبارة صوغ علاقتهم بالسياسي والتاريخي على قاعدة الدولة المدنية الدستورية الديمقراطية، طال الزمن أم قصر. هو حلمهم وهدفهم القريب والبعيد. . . وما عليهم سوى متابعة الخطى صوبه، على الرغم من

---

(٥٥) انظر: علاء اللامي، في: الثورة، ١٥/ ١٢/ ٢٠١١.

(٥٦) انظر: قادري أحمد حيدر، في: الوسط، ٢٦/ ١١/ ٢٠١١، ص ٥، وهي الحلقة الثانية من موضوع عن توكل كرمان، الحائزة على جائزة نوبل للسلام ٢٠١١.

المصاعب والتحدّيات التي ستواجههم. فلن تكون مصاعب أقسى وأعنف مما واجهته الثورة منذ اللحظات الأولى لانطلاقتها، ولا أستطيع أن أكون في ختام هذه الدراسة إلّا مع التعبير المجازي الواقعي الذي قاله المبدع عباس بيضون عن الثورة العربية: «نحن الآن في المستقبل». منذ أكثر من عام بدأ في تونس وفي مصر وليبيا واليمن وسورية. تغيرت منذ ذلك الحين وجهة الزمن[٥٧]، زمن جديد يتكوّر بين أعطاف تاريخنا الحاضر، ويرهص ويؤشر بقوة إلى المستقبل... هل سنصل؟ كيف سنصل؟ متى سنصل؟ بأي كلفة تاريخية وإنسانية سنصل؟ لا أدري، المهم أنّنا بدأنا رحلتنا مع الثورة العربية إلى المستقبل... على الرغم من خطاب التكفير باسم الدين، وخطاب نظرية المؤامرة المشكك في كل شيء من دون سند سوى سند الحضور التاريخي الماضي بكل عفنه وروائحه الكريهة التي تُطاردنا في كل مكان، وسند حالة الإحباط والانكسار التي يعيشها بعضنا، والأنكى أنّه من دون بديل سوى الماضي وحضوره التاريخي بكل خصوصياته السالبة والعفنة... نحن الآن في المستقبل!

---

(٥٧) بيضون، «لا دولة، لا مجتمع».

الفصل الثالث

المسارات التاريخية للتدخّلات الإقليمية والدولية في اليمن

عبد السلام يحيى المحطوري

مُقدّمة

تتمثّل طبيعة المشكلة التي تتناولها هذه الدراسة في أنّ اليمن وعلى الدوام عانى، ولا يزال، يعاني التدخلات الخارجية في شؤونه، وذلك بهدف إضعافه والسيطرة على موارده الطبيعية والبشرية والتحكّم بموقعه الجغرافي الذي يطلّ من خلاله على واحدة من أهمّ طرق التجارة الدولية. وزادت حدّة التدخّلات في شؤون اليمن الداخلية مع تزايد اهتمام العالم بدول الجوار وحاجته المتعاظمة إلى الموارد الطبيعية من النفط والغاز الموجود في أراضيها بوفرة، وتموضع قيادة تنظيم القاعدة لشبه الجزيرة والخليج في اليمن، وبروز ظاهرة القرصنة في البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي باعتبارها واحدة من أخطر الظواهر التي تُهدّد حركة التجارة الدولية، إضافةً إلى احتدام الصراع الدولي بين إيران والعالم وتهديدها بإغلاق مضيق هرمز أمام صادرات النفط القادم من العراق ودول مجلس التعاون الخليجي.

لأغراض هذه الدراسة وضعنا ثلاث فرضيات، **الأوّلى** أنّ موقع اليمن الاستراتيجي ووجود تنظيم القاعدة وزيادة أعمال القرصنة البحرية في المياه

الإقليمية والدولية تُعدّ أسبابًا رئيسة للتدخّلات الخارجية في الشأن اليمني؛ والثانية أنّ التدخّل الخارجي أسهم في تعميق حالة الانقسام السياسي والاجتماعي والمذهبي وتسبّب بحروبٍ واقتتالٍ داخلي؛ والثالثة أنّ قوى إقليمية تسعى على الدوام إلى أن يبقى اليمن منطقة نفوذٍ خاصّة بها، ولن تسمح بأي تغيير يصبح معه اليمن قويًا ينعم بالديمقراطية والاستقرار.

أولًا: مفهوم التدخّل في شؤون الدول وأنواعه

لم يتوصّل فقهاء القانون الدولي إلى تعريف جامع مانع لمفهوم التدخّل، لكن بعضهم عرّفه بأنّه «ضغط يُمارسه شخص دولي على إحدى الدول بقصد إرغامها على اتّباع سلوكٍ معين يتعلّق باختصاصها الداخلي، أو الامتناع عنه، بغضّ النظر عن كيفية التدخّل ونوعه»[1].

لكن الأمر المتّفق عليه هو أنّ التدخّل في الشؤون الداخلية للدول لا تقرّه المواثيق والشرائع الدولية، إذ اعتُبر عدم التدخّل في شؤون الدول أحد أهمّ المبادئ التي نصَّ عليها ميثاق الأمم المتّحدة الذي جاء فيه: «ليس في الميثاق ما يسوّغ للأمم المتّحدة أن تتدخّل في الشؤون التي تكون من صميم الاختصاص الداخلي لدولةٍ ما... على أنّ هذا المبدأ لا يُخلّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع»[2].

لأنّ نصّ هذه الفقرة من الميثاق تناول علاقة هيئة الأمم المتّحدة بالدول من دون أن يُعالج النصّ علاقة الدول ببعضها بعضًا، والنصّ على عدم جواز تدخّل الدول في شؤون بعضها بعضًا، أصدرت الجمعية العامّة للأمم المتّحدة ما سُمّي بإعلان عدم جواز التدخّل بكل أنواعه في الشؤون الداخلية للدول، الذي نصّت الفقرة (١) منه على: أنّه «لا يحقّ لأي دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخّل، بصورةٍ مباشرة أو غير مباشرة، لأي سببٍ كان في الشؤون الداخلية والخارجية للدول الأخرى»[3].

---

(١) ياسر خضر الحويش، «عدم التدخل (مبدأ)»، الموسوعة العربية، <http://www.arab-ency.com/index.php?m>.

(٢) ميثاق الأمم المتحدة، المادة ٢، الفقرة ٧.

(٣) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٦/١٠٣)، المؤرخ في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١.

على الرغم من سموّ تلك المبادئ التي تضمَّنها ميثاق هيئة الأمم المتّحدة وقرار الجمعية العامّة المشار إليهما، إلا أنّ التدخّل في شؤون الدول الداخلية والخارجية ظلّ سمةً من سِمات العلاقات الدولية، وأخذ التدخّل صورًا وأشكالًا متعدّدة مباشرًا وغير مباشر، عسكريًا وغير عسكري، نشير إلى بعض صور التدخّل في ما يلي:

١ ـ التدخّل باستخدام القوّة العسكرية (الغزو العسكري).

٢ ـ التدخّل عبر التهديد باستخدام القوّة.

٣ ـ التدخّل الاقتصادي والمالي في الشؤون الداخلية للدول.

٤ ـ فرض عقوباتٍ وحظر اقتصادي (مثال ذلك حصار العراق الذي فرضه مجلس الأمن الدولي بموجب القرار رقم ٦٦١ في السادس من آب/ أغسطس ١٩٩٠).

٥ ـ الحصار الجائر على قطاع غزّة من إسرائيل (يقطن غزة مليون ونصف المليون نسمة) منذ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧.

٦ ـ هيمنة الشركات النفطية والشركات متعدّدة الجنسيات والعابرة للقارّات على الأنشطة الاقتصادية وتدخّلها في الشؤون الداخلية للبلدان التي تعمل فيها. ومن آليات عملها التحالف مع قوى الفساد والتآمر ضدّ الحكومات الوطنية المنتخَبة ودعم حركات التمرد.

٧ ـ التدخّل عبر المساعدات والمِنَح المشروطة التي تتلقّاها الدول من الدول والمنظّمات الدولية (الضغط الذي تتعرّض له الدول الصغيرة حيث تُربط المساعدات والمنح المالية التي تقدّم إليها بمدى تعاونها في مجال مكافحة الإرهاب).

٨ ـ التدخّل عبر الوصفات الاقتصادية وبرامج الإصلاح التي قبلت بها كثير من الدول، والتي لم ينتج منها سوى المزيد من الفقر والبطالة والمعاناة والتدهور الاقتصادي والاجتماعي.

٩ ـ التدخّل عبر سياسات الإغراق التجاري التي تُمارسها الدول المتقدّمة على أسواق البلدان الناشئة واقتصاداتها، والتي ينجم عنها إلحاق الضرر بالمنتجات الوطنية والأنشطة الاقتصادية الوليدة، والتي لا تقوى على

منافسة مثيلاتها في الدول الأكثر تقدّمًا منها التي تُمارس سياسة الإغراق.

١٠ ـ التدخّل عبر شراء وبيع العملة الوطنية لدولة أخرى والتحكّم بالمعروض منها بهدف إضعاف قوّتها الشرائية، وإحداث مضاعفات وهزّات اقتصادية وزيادة معاناة السكّان بسبب ارتفاع الأسعار، ومن ثمّ تشكيل ضغوط سياسية على الحكومات.

١١ ـ التدخّل بدفع أموالٍ ومخصّصات شهرية لزعماء العشائر والقيادات العسكرية والسياسية، وذلك بهدف كسب ولائهم واتّخاذ المواقف عند الضرورة بما يتّفق وتوجّهات البلدان التي تتولّى دفع الأموال. . .وعُرف هذا الأمر في اليمن عبر الأموال والمنح الدراسية التي كان يقدّمها العراق أيام حزب البعث، وكذلك الأموال التي ضخّتها ليبيا القذافي لتنفيذ أجندات خاصّة من داخل اليمن، وكذلك ما يعرفه اليمنيون عن الأموال التي تقدّمها المملكة العربية السعودية عبر اللجنة الخاصّة التي تشكّلت في ستينيات القرن الماضي عقب قيام ثورة أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، وظلّت تدفع إلى الملكيين والجمهوريين وميزانيتها أكثر من ٣٠٠ مليون دولار سنويًا، تخصّص لشراء ذمم اليمنيين ودعم معارضة الخارج[٤].

١٢ ـ التدخّل عبر تصدير العقائد والأيديولوجيات السياسية والثقافية والمذهبية. واستخدام وسائل وتقنيات الإعلام المختلفة من قنوات فضائية تلفزيونية وإذاعية وصحف ومجلّات، ومواقع التواصل الاجتماعي عبر الشبكة العنكبوتية، وتلك الأدوات أصبحت تفوق القوّة العسكرية في آثارها وقدرتها على إحداث التغيير في سياسات ومواقف الدول والمجتمعات الموجّهة نحوها.

١٣ ـ التدخّل من خلال استخدام التقارير المتعلّقة بوضع الحرّيات العامّة وحقوق الإنسان باعتبارها إحدى الأدوات والوسائل التي تستخدمها الدول والمنظّمات الدولية للتدخّل في شؤون البلدان.

١٤ ـ التدخّل الإنساني الذي شاع استخدامه خلال القرن التاسع عشر

---

(٤) «انزعاج يمني من بقاء اللجنة الخاصة السعودية وتساءل عن دواعيها بعد اغلاق ملف الحدود،» الوحدوي نت، ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٥، <http://www.alwahdawi.net/news_details.php?sid=223>.

مع قيام البلدان الأوروبية بالتدخّل في بعض الأقاليم التابعة للامبراطورية العثمانية بكلّ من اليونان، ولبنان، والبلقان تحت زعم حماية الأقلّيات الدينية من الاضطهاد.

اختلفت وجهات نظر فقهاء القانون الدولي بشأن مشروعية التدخّل لأغراضٍ إنسانية، كما تنوّعت أهداف التدخّل العسكري لأغراضٍ إنسانية، وذلك لحماية الأقلّيات من عمليات الإبادة والتطهير العرقي والقتل الجماعي ومواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، والتدخّل الإنساني في أثناء الكوارث الطبيعية، وغيرها من الأهداف والغايات، وعلى الرغم من بعض القبول الذي لقيه التدخّل العسكري لأغراضٍ إنسانية إلا أنّ المفترض ألا يجري اللّجوء إليه إلا باعتباره حلًّا أخيرًا وبعد استنفاد كلّ الوسائل الدبلوماسية وغير الدبلوماسية، وألا يتمّ التدخّل إلا بعد موافقة الأمم المتّحدة، حتى لا يُصبح التدخّل الإنساني بمنزلة غطاء لتنفيذ أجندات خاصّة للدولة أو للدول المتدخّلة، وألا يترتّب على التدخّل العسكري لأغراض إنسانية أضرارٌ تفوق الأضرار التي من أجلها جرى التدخّل. وتجدر الإشارة في ختام هذا المحور إلى أنه وعلى الرغم من شيوع مبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول، واعتباره أحد أهمّ ركائز وقواعد القانون الدولي إلّا أنّه جرى الالتفاف عليه، وذلك من خلال ظهور ما يُسمّى بنظرية التدخّل العسكري لأجل الديمقراطية، التي «أثارت مشكلات قانونية متعدّدة حول قيام المنظمات الإقليمية والتحالفات العسكرية بتقنين أحكام التدخل العسكري لأجل الديمقراطية».

تتلخّص أهمّ تلك المشكلات في مشروعية التدخّل في شؤون الدول لأجل الديمقراطية، وأثر ذلك في حقّ الدول بالسيادة غير المنتقصة، ومدى صحّة تركيز نظام الأمن الجماعي بيد الأمم المتّحدة، وحكم الانقلابات العسكرية على الديمقراطية، وقيام الحاكم بإلغاء نتائج الانتخابات، وأخيرًا إلى أي مدى يتلاءم «التدخّل العسكري لأجل الديمقراطية وأحوال دول العالم الثالث التي معظمها دول غير ديمقراطية حتى الساعة»[٥]. وتجدر الإشارة إلى

---

(٥) محمد محمد سعيد الشعيبي، «التدخل العسكري لأجل الديمقراطية ومشروعيته،» ١١/ ٥/ ٢٠١٠، <http://dralshuiby.blogspot.com/2010/05/blog-post.html>.

أنّ «التدخّل العسكري لأجل الديمقراطية يُعدّ في نظر غالبية الفقهاء صورة من صور التدخّل الإنساني، ويرى البعض أنّه يعتبر الجيل الثاني للتدخّل الإنساني، ويتمّ إمّا بغرض فرض الديمقراطية أو حمايتها، وقد مورس من قبل منظّمة الأمم المتّحدة والمنظّمات الإقليمية والدول، استنادًا إلى نظريتي حفظ السلم الدولي، والانتهاكات السافرة، في حين تتذرّع الدول بحفظ السلم الإقليمي»[٦].

ثانيًا: أهمية اليمن الاستراتيجية بالنسبة إلى الإقليم والعالم

١ ـ في ما يخصّ الإقليم

يُعدّ اليمن، ذلك البلد القابع في جنوب شبه الجزيرة العربية، ثاني أكبر دولة في شبه الجزيرة من حيث المساحة بعد المملكة العربية السعودية... حيث تبلغ مساحته نحو ٥٤٩,٤١٩ كلم[٧]. ولديه شواطئ على البحر العربي وخليج عدن من الحدود مع سلطنة عُمان في الشرق، وانتهاء بحدوده الشمالية الغربية مع المملكة العربية السعودية على البحر الأحمر، حيث يبلغ طول شواطئه نحو ٢٥٠٠ كلم[٨]، تحوي أجود الأنواع من الأسماك والأحياء البحرية، كما يتمتّع بتضاريسَ تتوزّع بين سهولٍ ووديان وهضاب ومرتفعات جبلية تُزرع فيها مختلف المحاصيل الزراعية طوال فصول السنة بسبب فرادة مناخه وتنوّعه، وكلّ ذلك يُعطي اليمن أهمّية خاصّةً على صعيد تحقيق جانبٍ مهمّ من الأمن الغذائي لدول الخليج العربية.

كما يمتلك اليمن ثروات طبيعية غير مستغلّة، يمكن أن يوفّر من خلالها مجالات وفرص استثمارية جيدة للمدخرات والفوائض المالية الكبيرة المتراكمة لدى المستثمرين في دول الخليج، تدعمها أيادٍ عاملة متدنّية الأجر مقارنةً ببلدانٍ أخرى، إذ يمتلك اليمن أهمّ عنصرٍ ترتكز عليه أي تنمية

---

(٦) الشعيبي، «التدخل العسكري».

(٧) «حصاد عشرين عام من التنمية والتحديث ١٩٩٠ ـ ٢٠١٠،» (تقرير، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء)، ص ١٥.

(٨) «حصاد عشرين عام من التنمية والتحديث ١٩٩٠ ـ ٢٠١٠،» ص ١٦.

اقتصادية، أي الثروة البشرية، وفي جانبٍ آخرَ مهمّ لدول المنطقة، يُعدّ اليمن سوقًا كبيرة لمنتجات هذه الدول، إذ يبلغ عدد سكّان اليمن المقيمين بحسب تقديرات عام ٢٠٠٩ نحو ٢٢,٨ مليون نسمة(٩).

تعدّ الثروة البشرية أهمّ الموارد التي يمتلكها اليمن، وتتطلّب فقط التدريب والتأهيل لتتمكّن من مواكبة احتياجات سوق العمل المحلّية والخليجية، وذلك من منظور أنّ لدى اليمن ودول الخليج حضارة ودينًا ولغة وجغرافيا واحدة، وروابط اجتماعية واقتصادية وعيشًا ومصيرًا واحدًا، وتحدّيات مشتركة، وبذلك تُعدّ العمالة اليمنية بديلًا ملائمًا لدول الخليج التي تعاني مشكلة العمالة الوافدة من خارج المنطقة العربية. حيث قُدّرت العمالة الآسيوية في دول الخليج العربية في عام ٢٠٠٧ بما يزيد على ١٤ مليون شخص(١٠). وبالنسبة إلى العمالة اليمنية في الخليج لا توجد إحصاءات رسمية بشأنها، إلا أنّه ووفقًا لتصريح وزير المغتربين اليمني في عام ٢٠٠٥ تضمّ دول الخليج نحو مليون و٧٣٥ ألف مغترب يمني، منهم ٨٠٠ ألف مغترب في السعودية(١١).

في جانبٍ آخر تبرز أهمّية اليمن باعتباره عمقًا استراتيجيًا أمنيًا لدول الخليج بمواجهة العديد من التحدّيات، منها تحدّي تنظيم القاعدة الذي أعلن عن ضمّ فرعي القاعدة في اليمن والسعودية تحت مسمّى «تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية»، ومقرّ قيادة التنظيم اليمن. يُضاف إلى ذلك التهديدات التي تشكّلها حالة عدم الاستقرار التي يشهدها القرن الأفريقي من تسرّبٍ للّاجئين الصوماليين إلى المملكة العربية السعودية عبر اليمن التي تربطها مع المملكة حدودٌ طويلة، ومن ثمّ انتقالهم عبر أراضي المملكة إلى بقية دول الخليج، وكذلك الحال في ما يخصّ تهريب الأسلحة والمخدّرات، وقبل ذلك التحدّي الأخطر الذي تمثّله عمليات القرصنة في

(٩) «حصاد عشرين عام من التنمية والتحديث ١٩٩٠ - ٢٠١٠،» ص ١٨.

(١٠) سيدي أحمد ولد أحمد سالم، «العمالة الآسيوية إحصاءات وأرقام،» الجزيرة نت، ٢١/٢/٢٠٠٨.

(١١) مقابلة مع وزير شؤون المغتربين اليمني عبده علي القباطي في صحيفة الوسط ٢/٧/٢٠٠٥. أجرت الحوار بتول السيد. <http://www.alwasatnews.com/1030/news/read/476884/1.html>.

البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي والمنطلقة من الصومال التي هدّدت وتهدّد حركة الملاحة وتدفّق النفط من دول المنطقة، إلى العالم في الشرق والغرب، ما يعطي اليمن أهمّية وأدوارًا مهمّةً يمكن القيام بها لمواجهة هذا التهديد الذي يمس دول المنطقة، ويمس دول العالم بأسره. ووجود القوى الكبرى وتنافسها المحموم للسيطرة على منطقة البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب يشكّل تهديدًا أمنيًا مشتركًا لليمن ودول المنطقة، سيكون لليمن الدور الأهمّ فيه بالتنسيق مع دول المنطقة.

كما تبرز بقوّة الأهمّية الاستراتيجية لليمن في ضوء التهديدات التي أطلقتها إيران لإغلاق مضيق هرمز أمام تدفّق النفط عبر موانئ الدول المطلّة على الخليج العربي، هذا من جانب، ومن جانبٍ آخر، يشكل اليمن عمقًا أمنيًا استراتيجيًا لدول الخليج بموارده البشرية ومساحته الكبيرة، حيث له حدود برية طويلة مع السعودية وعُمان، وله ٢٩ منفذًا ما بين برّي وبحري وجوّي[١٢]، يستطيع من خلالها أن يُسهّل تواصل دول الخليج مع العالم الخارجي وتقديم ما قد يلزم من دعم لوجستي في حال تعرّضت لأي عدوانٍ خارجي، وبهذه الإمكانات التي يمتلكها اليمن فإنّه يُعدّ عاملَ توازن مهمًّا في علاقة دول الخليج العربية مع غيرها من الدول. لذلك جاءت القمّة التاسعة والعشرون لقادة مجلس التعاون الخليجي المنعقدة في العاصمة العُمانية «مسقط» لتعبّر بشكلٍ واضحٍ عن عمق العلاقة بين اليمن ودول المجلس، والأهمية التي يمثّلها اليمن في إطار محيطه الإقليمي، حيث كانت مسقط، كما عبّر عن ذلك أمين مجلس التعاون الخليجي، «بوّابة انضمام اليمن إلى منظّمات التربية والتعليم والصحّة والشؤون الاجتماعية والعمل وكأس الخليج لكرة القدم، فها هي اليوم بوّابة انضمامها إلى أربع منظّمات جديدة، وهي منظّمة الخليج للاستشارات الصناعية وهيئة المحاسبة والمراجعة وجهاز الإذاعة والتلفزيون وهيئة التقييس في دول المجلس»[١٣].

---

(١٢) «لمحة تاريخية عن اليمن،» موقع الرئيس علي عبد الله صالح، <http://www.presidentsaleh.gov.ye/shownews.php?lng=ar_&newsctgry=8>.

(١٣) موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية، ٨/٢/٢٠٠٩، <http://www.yemen.gov.ye/portal/mpic>.

٢ ـ اليمن والعالم

أ ـ أهمّية اليمن بمواجهة أعمال القرصنة

تكمن أهمّية اليمن الاستراتيجية في أنّه يطلّ على أهمّ ممرّات وخطوط الملاحة الدولية في المحيط الهندي والبحر العربي وخليج عدن والبحر الأحمر، ويتحكّم بالبوّابة الجنوبية للبحر الأحمر، المتمثّلة بمضيق باب المندب الذي يربط الشرق مع الغرب، إضافةً إلى عددٍ كبير من الجزر والمضايق المائية المهمّة التي يملكها اليمن وتمرّ من مياهها السفن المحمّلة بالبضائع والنفط والغاز.

تزايد دور اليمن ونشاطه الإقليمي وتحرّكه الدولي مع بروز ظاهرة القرصنة في مضيق باب المندب وخليج عدن والمحيط الهندي باعتبارها انعكاسًا لحالة الفوضى التي يشهدها الصومال، وتنافس القوى الإقليمية والدولية للسيطرة على البحر الأحمر، وتغذية الصراع في الصومال، ومحاولات تدويل مشكلة القرصنة بعيدًا من الدول المطلّة على البحر الأحمر، بخاصّةٍ في ظلّ المهارات والإمكانات المادّية والتقنية التي توافرت للقراصنة، التي جعلت من يذهب إلى القول إنّ هناك قوًى إقليمية ودولية تقف وراء دعم أعمال القرصنة، وعدم قدرة البلدان المطلّة على البحر الأحمر والمحيط الهندي على التصدّي لعمليات القرصنة المنطلقة من الصومال، واتّساع رقعة المياه التي يتحرّك فيها القراصنة في خليج عدن لتصل إلى أكثر من مليون كيلو متر مربّع. وممّا لا شكّ فيه أنّ توسع أعمال القرصنة البحرية وتوجّه أنظار العالم نحو منطقة القرن الأفريقي وخليج عدن سيؤدّي إلى التأثير السلبي في اليمن، وإلى جلب المزيد من التدخّلات الخارجية في الشأن اليمني، إذ الصراع المحموم بين القوى الإقليمية والدولية في البحار والممرّات المائية التي يطلّ عليها اليمن سيجعل من اليمن محط تنافس وأطماع القوى الكبرى التي ستعمل على الوجود في مياهه الإقليمية بذريعة مكافحة أعمال القرصنة، وفي حال احتدم الصراع بين القوى المتنافسة فلن يكون اليمن بعيدًا من آثار ذلك ونتائجه، حيث سيسعى كلّ طرف إلى أن يكون له موطئ قدمٍ في الأرض اليمنية ذات الأهمية الاستراتيجية في المنطقة.

ب ـ اليمن ومكافحة الإرهاب

تبرز أهمّية اليمن الاستراتيجية بالنسبة إلى العالم من خلال الدور الذي يضطلع به في إطار الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، بخاصةٍ مع تأسيس ما يُسمَّى بـ «تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية» في اليمن، كما أصبح التنظيم ينشط في اليمن بشكلٍ ملحوظ، بخاصّةٍ بعد أن تمّ تضييق الخناق عليه في أفغانستان وباكستان والسعودية، حيث وجد جغرافيته وتركيبته الاجتماعية (اليمن) ملائمة لتحرّكاته وعملياته سواء تلك التي ينفّذها في اليمن ودول الخليج، أو تلك التي يخطط لتنفيذها خارج منطقة الجزيرة العربية، وأظهر تبنّيه عمليات نوعية على مستوى العالم، مثل محاولة تفجير طائرة أميركية بين أمستردام وديترويت التي نفّذها «عمر الفاروق»، وعمليات الطرود المفخّخة، ومهاجمة جنود في قاعدة فورت هود بولاية تكساس الأميركية، التي قُتل وأُصيب فيها عددٌ من الجنود الأميركيين، وبذل اليمن جهدًا كبيرًا مع دول المنطقة والعالم لملاحقة وتعقّب نشاط تنظيم القاعدة، أسفر عن قتل العديد من قياداته واعتقالهم، وخاض الجيش والأمن اليمنيان عمليات نوعية بمواجهة تنظيم القاعدة.

لكن مساعي اليمن لمكافحة الإرهاب لم تقابل من العالم بجهدٍ ملموس وجادّ لمساعدة اليمن على تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية تكفل معالجة مشاكل الفقر والبطالة التي تستغلّها القاعدة، حيث تركّز الدعم الدولي بدرجةٍ كبيرة على الجانب الأمني والعسكري.

بل إنّ التدخّل العسكري من خلال الضربات الجوية التي تنفّذها الطائرات الأميركية تسبَّب بسخطٍ اجتماعي وسياسي، بخاصّةٍ عندما تعرّض المدنيون الأبرياء للقتل بطائراتٍ أجنبية في أبين وشبوة ومأرب، وأدّى ذلك إلى ردود أفعال اجتماعية أضرّت بالحياة الاقتصادية والمعيشية لليمنيين، لعلّ من أبرزها قطع خطوط الكهرباء وإمدادات النفط من أفراد قبيلة جابر الشبواني الذي قُتل بطائرة أميركية على وجه الخطأ.

أثار التدخّل العسكري الخارجي لمواجهة القاعدة في اليمن نقاشًا في ما يخصّ مبدأ السيادة الذي من المفترض أن تتمتّع به الدول على أرضها وشعبها، بما في ذلك حقّ الدولة ـ دون غيرها من الدول الأخرى ـ باتّخاذ

الإجراءات العقابية تجاه مواطنيها وفقًا للقوانين النافذة، وما نتج من تلك العمليات العسكرية الأجنبية من تعدٍّ وتفريطٍ في السيادة الوطنية، التي من المفترض أن تكون حكرًا على الدولة وحدها.

ثالثًا: التدخّلات العسكرية الإقليمية والدولية في اليمن

كان اليمن عبر تاريخه القديم والحديث، ولا يزال، محط أطماع الغُزاة والمستعمرين بموقعه الجغرافي الذي يتفرّد به عن بقية دول ومناطق العالم، أقام دولًا مركزية وممالكَ قوية ومتحضّرة، تتحكم بحركة وخط سير التجارة بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، وتتمتّع بالثراء والرخاء الاقتصادي في عصوره القديمة، الأمر الذي حرّك شهية الدول الكبرى وأطماعها لغزوه واحتلاله والسيطرة على موارده البشرية والاقتصادية.

- **الغزو الروماني في عام ٢٤ ق. م**: كانت البداية في التدخّل باليمن على يد الامبراطورية الرومانية التي بلغت شأنًا عظيمًا سيطرت فيه على العالم ولم يكن متبقّيًا أمامها سوى اليمن، فأرسل قيصرها المسمّى بالإسكندر الأكبر (أغسطوس) في عام ٢٤ قبل الميلاد جيشًا جرّارًا، يقوده ايلوس جالوس، لغزو اليمن وإخضاعه عسكريًا، مستهدفًا مأرب، لكنّه ما إن بلغ نجران حتى كانت نهاية الجيش الروماني، ومن انضمّ إليه[١٤]. ظلّ الصراع العسكري والسياسي والعقائدي بين الدولتين الآريتين (الفارسية والرومانية)، واليمن المنتصر في عام ٢٤ قبل الميلاد على أعظم امبراطورية كانت تسود العالم كلّه، وذلك لأكثر من ستّة قرون[١٥].

- **الغزو الحبشي في عام ٥٢٥**: حاول الجيش الحبشي غزو اليمن ستّ مرّات، «وقد كان القياصرة الرومانيون وراء الغزوات الأربع الأخيرة، نشرت النصرانية في الثلاث غزواتٍ الأخيرة... سيما في نجران والشمال وفي عدن»[١٦]. كان الملك ذو نواس الحميري شديد التمسك باليهودية،

---

(١٤) عبد الله عبد الوهاب الشماحي، **اليمن الحضارة والإنسان** (صنعاء: إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، ٢٠٠٤)، ص ٦٤.

(١٥) الشماحي، ص ٦٧.

(١٦) الشماحي، ص ٧٩.

وبلغه انتشار النصرانية في نجران، كما قوّى عزيمته أحبار اليهود الطارئون، فغزاهم كي يُعيدهم إلى اليهودية، لكنه لاقى صلابةً في إيمانٍ وإصرار في يقين، الأمر الذي دفعه إلى حفر أخدودٍ وجمع فيه الحطب وأضرم فيه النار، وكان يُخيّرهم بين الرجوع عن النصرانية أو قذفهم بالأخدود، فاختاروا القتل والإحراق بنار الأخدود، «وبعد أن علم قيصر الروم بما حدث للنصارى على يد الملك ذي نواس أمر النجاشي ملك الحبشة بغزو اليمن وإنقاذ النصرانية من اضطهاد اليهود، فجهّز النجاشي جيشًا كثيفًا كامل العدّة»[١٧].

كان «الغزو الحبشي هو الضربة الأولى القاضية التي في إثرها انهارت الحضارة اليمنية القديمة، إذ إنّها بعد ذلك وقعت فريسةً بين دولتي الرومان وفارس، كما أنّ طرق التجارة وقعت تحت إشراف الدولتين في حالة الاحتلالين، والذي تعاقب من الأحباش على ملك اليمن أربعة، ثانيهم أبرهة بن الصباح الملقَّب بالأشرم وهو صاحب قصّة الفيل»[١٨].

لم يمض ٤٧ عامًا إلا وضيق اليمنيون على الحبشة الرقعة والسلطة وأخرجوها من صنعاء ومعظم الشمال، ولم يبق لها وجودٌ إلّا في عدن والسواحل الجنوبية الشرقية وحضرموت حتى قضى عليهم التبّع (سيف بن ذي يزن) في عام ٥٩٥، «ولم يتمكّن الأحباش من بسْط نفوذهم على جميع اليمن»[١٩].

ـ **استدعاء الفرس إلى اليمن**: ضاقت أحوال اليمنيين من الاحتلال الحبشي، فاستنجد زعيمهم سيف بن ذي يزن بكسرى ملك الفرس، وكانت تجمعهما الديانة اليهودية، فأرسل معه جيشًا قاتَل مع اليمنيين الأحباش، حتى أجلوهم عن اليمن، حيث دان اليمن بعد ذلك لكسرى، ولم «تتمكّن فارس من حكم اليمن على إثر مصرع التبّع سيف بن ذي يزن، بل بقيت لها

---

(١٧) محمد الأكوع الحوالي، **اليمن الخضراء مهد الحضارة** (صنعاء: إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، ٢٠٠٤)، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

(١٨) الحوالي، ص ٣٥٥.

(١٩) الشماحي، ص ٧٩.

مقاطعة في صنعاء ومخلافها، استمرّ فيها الفارسيون في نزاعٍ مع الهمدانيين إلى أن جاء الإسلام»[٢٠].

- **الغزو البرتغالي لليمن**: في عام ١٥٠٧ قامت قوّاتٌ من البرتغاليين بالاستيلاء على جزيرة سقطرى، كما حاول البرتغاليون في عام ١٥١٣ الاستيلاء على عدن، حيث «لم يقضِ الفشل الذي لاقاه البرتغاليون في عدن سنة ١٥١٣ على خططهم لمحاولة السيطرة عليها مرةً أخرى، ففي ٨ شباط/ فبراير ١٥١٧ وصلت حملة برتغالية جديدة بهدف السيطرة على البحر الأحمر، ورسَا هذا الأسطول أمام عدن في آذار/ مارس ١٥١٧، وبعد الانكسارات التي تعرّض لها الأسطول البرتغالي في البحر الأحمر، وفي جدّة بالتحديد، أمام الأتراك والتي انتهت بعودة الأسطول البرتغالي إلى الهند، إلّا أنّ البرتغاليين لم ييأسوا من السيطرة على عدن ولا سيما بعد ازدياد النفوذ العثماني في البحر الأحمر، وتخوّفهم من وصوله إلى اليمن ومقارعة الأسطول البرتغالي في البحار الشرقية، فأعادوا هجماتهم على عدن أكثر من مرّة. فقد شهدت المرحلة الممتدّة من ١٥٢٠ حتى ١٥٢٩ سلسلة من الحملات العسكرية كان الهدف منها تحطيم دفاعات عدن، ولكنّها فشلت. وفي عام ١٥٣٠ تعرّضت عدن لحملةٍ برتغالية كبرى تمكّن بها البرتغاليون من إجبار حاكمها الذي تولّى الحكم بعد مرجان الظافري عام ١٥٢١ وسقوط الدولة الطاهرية على قبول توقيع معاهدة اعترف بموجبها بالسيادة البرتغالية على عدن مقابل اعتراف البرتغاليين بحقّ العدنيين في الملاحة في المحيط الهندي باستثناء البحر الأحمر وجدّة، كما وافق أيضًا على مرابطة سفينة برتغالية واحدة في ميناء عدن»[٢١].

- **دولة الجراكسة المماليك في اليمن (٩٢٣ ـ ٩٤٥هـ)**: تُعدّ دولة الجراكسة مزيجًا من الجراكسة والعثمانيين، وتمكّنت من دخول اليمن بسبب تفرّدها بالأسلحة النارية من بنادقَ ومدافع، ومؤازرة الإمام شرف الدين وأشراف جازان، وكان الأمير حسين الكردي أوّل أمراء الجراكسة،

---

(٢٠) الشماحي، ص ٨٠.

(٢١) أنيس القيسي، «صفحات من تاريخ الغزو البرتغالي للخليج العربي والبحر الأحمر في مطلع القرن السادس عشر،» موقع جامعة قطر، <http://www.qataru.com/vb/showthread.php?t=102258>.

قَدِم من كمران واستولى على تهامة وأخذ زبيد[٢٢]. وانحصر الجراكسة في جانبٍ من تُهامة زبيد وما حولها، وكانوا ينفذون أحيانًا إلى تعز، وكان حكمهم بين عامي ٩٢٣ و٩٤٥هـ، مزيجًا بالحكم التركي، وهو حكم مضطرب، أمّا في الشمال وما عدا زبيد وخلافها فلم يقم لهم حكمٌ ثابت ولا لمدّة سنة واحدة، إذ بعد أن قُتل عامر بن عبد الوهاب في صنعاء انقلب الإمام شرف الدين وابنه المطهر ضدّهم وأجلوهم عن البلاد وحاصروهم في زبيد[٢٣]. وبلغت فترة حكم الجراكسة في اليمن نحو ٢٢ عامًا، بلغ عدد الأمراء الذين تناوبوا عليها أربعة عشر أميرًا، اتّسمت فترة حكمهم بكثرة الاضطرابات، وكذلك التآمر والقتل في ما بينهم.

ـ **الحملة التركية الأولى على اليمن (١٥٣٨ ـ ١٦٣٥)**: في عام ١٥٣٨ أرسل السلطان سليمان بن سليم بن بايزيد قوّة بحرية كبيرة يقودها الباشا سليمان، مملوك السلطان سليم، نزلت في عَدن، وقتلت غدرًا السلطان عامر بن داود بن عامر بن طاهر، ومن عدن زحف الباشا سليمان إلى زبيد، وقتل أمير الجراكسة غدرًا، كما تمّ الاستيلاء على تعز، وأقام عليها أزدمر باشا، وعاد هو إلى زبيد وقُتل فيها، وبعد ذلك استقلّ أزدمر بولاية اليمن، وتعلّقت معظم أحداث اليمن بأزدمر مع الباشا سنان، علاوةً على أنّهما سَلبا من اليمن معظم ذخائره ومعظم نفائسه الأثرية، وكان النزاع بينهما وبين الإمام شرف الدين شديدًا، وتمكّن (أزدمر) من أخذ صنعاء، كما أخذ معظم اليمن، وانحصر الإمام المطهر في ثلا، وفي عام ٩٢٦ عزل أزدمر بمصطفى نشار، ثمّ تعاقب الولاة العثمانيون إلى عام ٩٧٦، وفيها خرج الوزير سنان باشا إلى اليمن، ودخلت اليمن في صراعٍ لا هوادة فيه مع الأتراك استمرّ مئة عام بقيادة الأئمّة الزيدية الذين من أبطالهم في هذا الصراع المطهر بن شرف الدين الذي ضرب في صراعه وصموده وقيادته الحربية المثل الأعلى، وأرغم أعظم قائد عثماني (سنان) على الاستسلام للحقيقة، وعقد صلح المهيض مع القوي، وانتهى ذلك الصراع بانتصار اليمنيين انتصارًا حاسمًا في عام ١٠٤٤هـ[٢٤].

---

(٢٢) الشماحي، ص ١٤٧.

(٢٣) الشماحي، ص ١٥٠.

(٢٤) الشماحي، ص ١٥١ ـ ١٥٢.

ـ **الحملة التركية الثانية (١٨٧٢ ـ ١٩١٨)**: يمكن تقسيم تاريخ اليمن خلال الحملة الثانية إلى أربع فترات متميزة:

● الفترة **الأولى**: هي الفترة التي عملت فيها الدولة العثمانية على استعادة سيطرتها الفعلية على اليمن، بعد محاولاتٍ مريرة بدأت من عام ١٨٤٩ وحتّى عام ١٨٧٢.

● الفترة **الثانية**: تميزت بمحاولة تشديد قبضة الدولة العثمانية على البلدان العربية التي بقيت في حوزتها، ومن ضمنها اليمن، حيث انتهج السلطان عبد الحميد سياسة الشدّة والبطش في إخضاع اليمنيين للحكم التركي، واستمرّت تلك الفترة أكثر من ثلاثين عامًا.

● الفترة **الثالثة**: قيام ثورة الاتحاديين في عام ١٩٠٨ وعزل السلطان عبد الحميد وتشكيل حكومة الاتحاديين، حيث رفض اليمنيون سياسة الحكومة الجديدة المتمثّلة بالمركزية الشديدة، والعمل على إذابة القوميات كافّة الخاضعة لحكمهم في القومية التركية، وبدأت حركات مواجهة الأتراك والتصدّي لهم، قامت إثرها الحكومة التركية بسحب جزءٍ كبير من قوّاتها في ليبيا لتضرب الثورة في اليمن.

● الفترة **الرابعة**: تشمل فترة المهادنة بين اليمنيين والأتراك منذ عام ١٩١١ إلى جلائهم عن اليمن مع مطلع عام ١٩١٩، وبخروج الأتراك العثمانيين يظهر اليمن إلى حيز الوجود دولة عربيةً مستقلّةً في ظلّ حكم الإمام يحيى حميد الدين[٢٥].

ـ **الاحتلال الإنكليزي لجنوب اليمن (١٨٣٩ ـ ١٩٦٧)**: منذ إنشاء الإنكليز شركة الهند الشرقية في عام ١٦٠٠ والمحاولات جارية لاحتلال اليمن، حيث «تمكّن الإنكليز من احتلال مدينة عدن في التاسع عشر من كانون الثاني/يناير ١٨٣٩ وما لحقه من احتلالٍ وسيطرةٍ على بقية مناطق الجنوب اليمني، ولم تتوقّف أشكال المقاومة اليمنية الرافضة للخضوع والاستكانة في ظلّ الاحتلال الأجنبي، وشملت تلك المقاومة كلّ مناطق

---

(٢٥) فاروق عثمان أباظة، **الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢ ـ ١٩١٨**، تقديم محمد محمود السروجي، المكتبة العربية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦)، ص ٦ ـ ٨.

الجنوب على الرغم من أنّ بريطانيا عمدت إلى عقد الاتفاقيات والمعاهدات مع السلطات التركية المسيطرة على الجزء الشمالي من الوطن، ومن ثمّ مع دولة المملكة المتوكّلية، ومع سلاطين ومشائخ المناطق الجنوبية. وعلى الرغم من السياسات والمداهنات وشراء الذمم والمغالطات التي عمدت إليها سلطات الاحتلال البريطاني بهدف تأمين بقائها وتمكين سيطرتها وضمان سلامة قوّاتها، فإنّ روح المقاومة لم تنكسر ولم تضعف، حيث شهدت مناطق الجنوب العديد من الانتفاضات الغاضبة والرافضة في مختلف أرياف الجنوب اليمني المحتلّ»[٢٦].

ـ احتلال الإنكليز تُهامة والحديدة: على الرغم من وقوف الإمام يحيى حميد الدين على الحياد في أثناء الحرب العالمية الأولى، وعدم مهاجمة الأتراك المحتلّين لمناطق الشمال، كما لم يُهاجم الإنكليز المحتلّين للجنوب، وعلى الرغم من انتهاء الحرب العالمية الأولى واستعداد الأتراك لمغادرة اليمن، إلا أنّ الإنكليز بمكرهم المعهود قاموا بالاستيلاء على تُهامة حتى الحديدة لكي تكون مناطق مقايضة مع الإمام، وجريًا على سياستهم المشهورة فرّق تسُدْ، قاموا في عام ١٩٢١ بتسليم ما احتلّوه من المناطق التُهامية إلى حليفهم الإدريسي الذي وقف إلى جانبهم في الحرب بموجب معاهدة صداقة وقّعت بينه وبينهم في عام ١٩١٥. وبمواجهة الإنكليز في جنوب اليمن كان الإمام يحاول توحيد البلاد اليمنية بتحرير المحميات الجنوبية، فدخلت قوّاته الضالع للضغط على بريطانيا كي تسلّمه الحديدة، وليُعلن عدم اعترافه بخط الحدود الذي رسمته اتفاقية بين قوّتين غازيتين (بريطانيا وتركيا) على أرضٍ ليست لهما، واستعان الإمام بإيطاليا، ووقّع معها اتفاقية صداقة في عام ١٩٢٦، ولم يفت الإنكليز مغزى هذه الاتفاقية التي شجّعت الإمام على دخول العواذل العليا والسفلى إلى جانب تدعيم قوّاته في الضالع والبيضاء، كما عقد معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٢٨، فكان ردّ فعل الإنكليز على تحرّكات الإمام هذه

---

(٢٦) علي راوح ثابت، «خمس سنوات من الكفاح المسلّح قطفته الجبهة القومية: خفايا المفاوضات السرية مع الإنجليز،» الجمهورية، ٢٠٠٦/١١/٣٠، <http://www.algomhoriah.net/newsweekarticle.php?sid=30817>.

هو الحرب التي اشتعلت بين الطرفين في عام ١٩٢٨، استخدم فيها الإنكليز الطائرات الحربية التي ألقت على الناس منشورات تهديد وقنابل دمار ألحقت الضرر بجيش الإمام، وفي المدن الآمنة التي أُلقيت عليها، وانتهت الحرب والدخول في مفاوضات باتفاقيةٍ لحُسن الجوار عُقدت بين الطرفين، ومع أنّ الإمام رفض الاعتراف بخط الحدود الذي رسمته اتفاقية بريطانيا وتركيا، إلا أنّه اضطرّ إلى التسليم بالوجود البريطاني في عدن لمدّة أربعين عامًا قادمة، على أن يجري بحث موضوع الحدود قبل انتهاء مدّة هذه الاتفاقية»[٢٧].

رابعًا: مسار التدخّلات السعودية في اليمن

إنّ المتتبّع لمسار العلاقات السعودية ـ اليمنية لما يزيد على سبعة عقودٍ من الزمن لا يجدها متّسقةً مع ما يجمع البلدين والشعبين الشقيقين من أواصر الأخوّة والجوار واللغة والدين والثقافة والمصير والتحدّيات المشتركة، ويمكن رصد أبرز المحطات في العلاقة السعودية اليمنية كما يلي:

ـ حرب عام ١٩٣٤: كانت أوّل محطة يُمكن رصدها في إطار أي دراسةٍ لتحديد طبيعة العلاقة بين البلدين، «ففي ٢٢ آذار/ مارس ١٩٣٤ أعلنت المملكة العربية السعودية الحرب على المملكة اليمنية وزحفت قوّاتها البحرية لتصل إلى الحديدة، ووصلت قوّاتها البرّية إلى مشارف صعدة»[٢٨]، مستغلّةً انشغال الإمام يحيى حميد الدين في حربه التي أنهكته مع الأدارسة، حيث خسر اليمن الحرب، إذ «كان آل سعود أكثر قوّةً، ولديهم جيشٌ حديث ومنظّم ومزوّد بأسلحة حديثة»[٢٩]. وترتّب على تلك الحرب عددٌ من النتائج أهمّها:

● حدوث تعديلٍ كبير في حدود اليمن الطبيعية، حيث أصبحت عسير بكاملها السراة والتهائم الشمالية ونجران وجيزان وبعض الموانئ والجزر

---

(٢٧) «الحرب السعودية اليمنية،» موقع المعرفة، <http://www.marefa.org/index.php/>.

(٢٨) صالح باصرة، «حدود اليمن عبر التاريخ،» (ورقة قدمت إلى: ندوة اليمن وجيرانه من النزاع على الحدود إلى الاتفاق والشراكة التي أقامها المجلس الاستشاري عام ٢٠٠٠)، ص ٤٩.

(٢٩) باصرة، ص ٤٨.

المقابلة على البحر الأحمر خارج نطاق حدود اليمن وتابعة للمملكة العربية السعودية[٣٠].

● ظهور المملكة العربية السعودية باعتبارها أكبر دولة في الجزيرة العربية[٣١].

● إبرام معاهدة الطائف في عام ١٩٣٤، التي تمّ بموجبها إنهاء حالة الحرب بين الطرفين، ونصّت المادّة الأولى من المعاهدة على أن تنشأ فورًا بين جلالة الملكين وبلديهما وشعبيهما حالة سلمٍ دائمة وصداقة وطيدة وأخوّة إسلامية عربية دائمة. . . إلخ[٣٢]، كما حدَّدت المادّة الرابعة من المعاهدة خط الحدود الذي يفصل بين البلدين.

● أدّت هزيمة ١٩٣٤ إلى حدوث تذمّرٍ كبير لدى اليمنيين، وبروز معارضة داخلية للإمام يحيى حميد الدين الذي اغتيل في عام ١٩٤٨، وكان من بين أسباب التذمّر أنّه «قبل صلح الطائف واستسلم وأمر ابنه أحمد أن يوقف الحرب ويتراجع، بل وينسحب عن نجران»[٣٣].

بينما كان ولي العهد أحمد ابن الإمام يحيى في معركةٍ أشرفت على النهاية، بل انتهت بانتصار الجيش اليمني واقتحامه الحدود السعودية وفرار ولي العهد السعودي تاركًا مخيمه نهبًا للجيش اليمني المنتصر الذي بدأ ولي العهد أحمد يوجّهه لمتابعة الجيش السعودي المتقهقر، وإلى احتلال جيزان ليقطع عن الأمير فيصل والجيش السعودي خط الرجعة البري، وكان مقدّرًا لأحمد أن ينفّذ مخططه ويواصل انتصاره لو تركه أبوه الإمام يحيى يدير المعركة[٣٤].

على الرغم من توقيع معاهدة الطائف في عام ١٩٣٤، وإنهاء حالة الحرب رسميًا، إلّا أنّ العلاقة بين البلدين لم تتحسن، كما لم تنه تلك

---

(٣٠) باصرة، ص ٥٠.

(٣١) باصرة، ص ٤٩.

(٣٢) معاهدة الطائف لسنة ١٩٣٤، المادة الأولى.

(٣٣) الشماحي، ص ١٩٣.

(٣٤) الشماحي، ص ١٩٢ ـ ١٩٣.

المعاهدة حالة التوجّس بشأن الحدود بين البلدين. حيث ورد في المادّة الثانية والعشرين من المعاهدة عبارة: «وتظلّ سارية المفعول مدّة عشرين عامًا قمرية تامّة، ويمكن تجديدها أو تعديلها خلال الستّة أشهر التي تسبق تاريخ انتهاء مفعولها، فإذا لم تجدّد أو تعدّل في ذلك التاريخ تظلّ سارية المفعول إلى بعد ستّة أشهر من إعلان أحد الفريقين المتعاقدين للفريق الآخر رغبته في التعديل»[٣٥]. كما أنّ معاهدة الطائف لم تتناول إلّا جانبَ الحدود التي تقع تحت سلطة الإمام، وتبقى أمام السعودية واليمن بقية الحدود التي كانت تحت حكم الإنكليز (عدن ومحمياتها الشرقية والغربية) وهو المصطلح السياسي الجغرافي الذي أطلقه الإنكليز على الخارطة السياسية لجنوب اليمن[٣٦].

ـ **ثورة سبتمبر ١٩٦٢ ومحاولات إجهاض النظام الجمهوري**: بعد قيام الثورة اليمنية في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، ووصول القوّات المصرية إلى اليمن لدعم الثورة استشعرت المملكة العربية السعودية خطر الثورة وقيام نظام جمهوري، إذ كان وجود القوّات المصرية في اليمن تهديدًا للمملكة، باعتبار أنّ المصريين بقيادة محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا هم من سبق لهم أن قضوْا على الدولة السعودية الأولى ـ التي أُسست في عام ١٧٤٤ بقيادة محمد بن سعود، وانتهت بإسقاط عاصمتها الدرعية بيد القوّات المصرية في عام ١٨١٨ ـ وتوجّس المملكة من نوايا الرئيس المصري جمال عبد الناصر العازم على دعم الثورات، ورؤيته أنّ الصراع مع إسرائيل إنّما يبدأ بالتخلّص من الأنظمة الملَكية الرجعية وإقامة أنظمة جمهورية بديلًا منها. لذلك وقفت المملكة بوضوحٍ تامّ ضدّ الثورة والنظام الجمهوري في اليمن، وضدّ الوجود المصري بالقرب من حدودها، وقدّمت إلى الملكيين كلّ الدعم المالي والعسكري، وحفّزتهم على القتال.

في عام ١٩٦٣ وحده أنفق السعوديون ١٥ مليون دولار لتجهيز القبائل اليمنية الموالية للملكيين بالسلاح، تأجير المئات من المرتزقة الأوروبيين

---

(٣٥) معاهدة الطائف ١٩٣٤، المادة ٢٢.

(٣٦) باصرة، ص ٣٦.

وإنشاء محطة إذاعية خاصّة بهم. وقامت باكستان ببيع بنادق للملكيين، وكانت قد رأت فيها فرصة للتكسب من الحرب. وكان يوجد بعض عناصر الحرس الوطني السعودي تقاتل في جيش الإمام. وقامت إيران بدعم الملكيين بالمال، إذ وجد الشاه محمد رضا بهلوي أنّه يجب دعم الإمام محمد البدر حميد الدين الشيعي الزيدي، وسمح البريطانيون بمرور قوافل السلاح عبر أراضي أحد حلفائهم في الجنوب العربي، وهو شريف بيحان الذي كان تحت حماية الإدارة البريطانية في عدن. وقامت الطائرات الحربية البريطانية بعمليات نقلٍ جوّية لإعادة إمداد قوّات الإمام[٣٧].

لم تعترف السعودية بالجمهورية العربية اليمنية إلّا في عام ١٩٧٠، أي في العام الذي توقّف السعوديون عن دعم الملكيين، وعن محاولات القضاء على الثورة والجمهورية، وذلك بعد أن اتّفق الطرفان السعودية ومصر ـ الملك فيصل وعبد الناصر ـ وهما اللّاعبان الرئيسان في ميدان الصراع على الساحة اليمنية على وقف الحرب الأهلية ـ التي دمّرت الكثير، وراح ضحيتها الآلاف ـ وتحقيق المصالحة الوطنية بين المتحاربين التي اعترف بموجبها الملكيون بالجمهورية، وصدر عفو عامّ، باستثناء الأسرة الملكية التي لم يشملها العفو، وكان لهزيمة عام ١٩٦٧ التي لحقت بمصر عبد الناصر الدور الأكبر في إنهاء الحرب الدائرة في اليمن وانسحاب المصريين منها.

بعد اعتراف المملكة بالنظام الجمهوري وتوقّف الدعم عن الملكيين، دعمت المملكة النظام في الشمال بمواجهة النظام الماركسي في عدن، الذي أصبح يمثّل تهديدًا مشتركًا للجانبين، وقيام حربين حدوديتين بين الشطرين ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩، وبذلك «تمتّعت السعودية بعلاقاتٍ جيدة مع الحكومة اليمنية والقبائل طوال السنوات الماضية، لكن حُسن العلاقة لم يكن من دون ثمنٍ مادي كبير استخدمته السعودية لشراء ولاءِ القبائل، وضمان انصياع الحكومة اليمنية لها. وتُظهر الوثيقة رقم 08SANAA1053) ‎<http://www.al-akhbar.com/node/9143>)، الصادرة عن السفارة الأميركية في

(٣٧) «حرب اليمن،» ويكيبيديا ـ الموسوعة الحرة، ‎<http://ar.m.wikipedia.org/wiki/>.

صنعاء، بعض أسلوب التعاطي السعودي مع اليمنيين، إضافةً إلى انتقاد اليمنيين للسعوديين. ووفقًا للوثيقة المؤرّخة في ١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨، استغلّت السعودية قُرب المملكة من اليمن وتاريخهما المشترك، ولا سيما أنّ الكثير من القبائل اليمنية تربطها علاقات مصاهرة مع القبائل السعودية، وقدّمت مبالغ مالية لشيوخ اليمن مقابل الحصول على المعلومات لضمان سيطرتهم على السياسات المحلّية، وكسب ولاء الشيوخ وقبائلهم»[٣٨].

ـ **تصدير الوهابية السلفية إلى اليمن:** سعت المملكة العربية السعودية منذ نشأتها على نشر الوهابية عبر الحملات العسكرية التي كانت تقوم بها، والتي وصلت إلى العراق وأجزاء من اليمن، ولم تنجح في ذلك الوقت في اليمن، لكنّها نجحت مؤخّرًا حيث استغلت المملكة تفوّقها المادّي وظروف الفقر والتخلّف التي يعانيها اليمن وقامت بنشر الدعوة الوهابية السلفية في الشمال منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، عبر إنشاء المعاهد والمراكز الدينية المتطرّفة التي تقوم على تكفير وتبديع كلّ من يخالفها الرأي في مجتمعٍ يتعايش فيه المذهب الزيدي مع مذهب الإمام الشافعي بسلام منذ ما يزيد على الألف عام، «وقد دعمت السعودية الجماعات الوهابية، أو تلك القريبة من الوهابية في اليمن، وذلك بغرض توسيع رقعة التيار لاحتواء كلٍّ من الشيوعية في جنوب اليمن، والفكر الزيدي القريب من الشيعة في شمال اليمن، وكانت جماعة الإخوان المسلمين أبرز الجماعات التي استفادت من الدعم السعودي، سواء بشكلٍ مباشر أو بشكلٍ غير مباشر، من خلال الدعم السعودي لما كان يسمّى بالمعاهد العلمية التي كانت تخضع لسيطرة الإخوان»[٣٩].

تسبّبت السعودية بذلك في إحداث صراعٍ مذهبي لم يعرفه اليمنيون عبر تاريخ الإسلام، تمكّنت من خلاله من إحداث شرخٍ ثقافي واجتماعي وسياسي في بنية المجتمع اليمني وتركيبته، بل تعدّى ذلك لتغزو الوهابية السلفية بعض

---

(٣٨) جمانة فرحات، «المال مقابل الولاء،» الأخبار، ١١/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.al-akhbar.com/node/8948>.

(٣٩) عبد الله الفقيه، «الاقتصاد السياسي اليمني ودوره في تشكيل الجماعات الفاعلة،» الجزيرة نت، ٢٨/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/Portal/Templates/Postings/PocketPcDetailedPage.aspx>.

قطاعات ووحدات الجيش والأمن اليمني ومؤسسات الدولة المدنية، لتصبح الوهابية السلفية المحرّك الرئيس الذي قامت بسببه خمس حروب طاحنة منذ عام ٢٠٠٤، في محافظة صعدة الزيدية المذهب، بعد أن تحالفت أجنحة في السلطة مع الوهابية السلفية المدعومة من السعودية، ثمّ ما لبثت السعودية وبكلّ ما توافر لديها من قوّةٍ من المشاركة المباشرة في الحرب السادسة على صعدة في عام ٢٠٠٩، بعد أن أخفق حلفاؤها في الداخل اليمني ـ الوهابية السلفية والقبائل الموالية للسعودية ـ في القضاء على المذهب الزيدي وعلى الحركة الحوثية، حيث انتهت الحرب السادسة من دون القضاء على الحوثيين، لكنّها قضت على معنويات أحدث جيشٍ في الجزيرة العربية، في مقابل ذلك تؤكّد المؤشرات أنّ الحركة الحوثية أصبحت أقوى ممّا كانت عليه قبل حرب السعودية على صعدة في عام ٢٠٠٩.

وعليه، في ظلّ النتائج التي أسفرت عنها حرب ٢٠٠٩، والتي أدّت إلى تحقيق نتائجَ عكسية بالنسبة إلى السعودية، فإنّ الجارة الكبرى ستظلّ تغذّي كلّ عوامل عدم الاستقرار في اليمن بما في ذلك تغذية الصراع المذهبي، حتى تضمن بقاء اليمن ضعيفًا وغير مستقرّ، ويبقى النفوذ المطلقَ لها وحدها في شبه الجزيرة العربية، وهو ما نستبعد أن يتحقّق لها ذلك، بخاصّةٍ أنّ هناك متغيراتٍ كثيرةً محلّية وإقليمية ودولية، ستحول دون تحقيق ذلك، ولن تكون هي اللّاعب الوحيد كما اعتادت في الماضي، سواء في اليمن أم في غيرها من دول المنطقة.

ـ **الموقف من الوحدة اليمنية:** تمكّن اليمنيون في عام ١٩٩٠ من تحقيق الوحدة اليمنية بين شطري اليمن ودمج الشخصيتين الدوليتين (الجمهورية العربية اليمنية، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) في دولةٍ واحدة، لكن ما يمكن الجزم به أنّ الوحدة اليمنية تمّت في ظروفٍ استثنائية لأكثر من سبب:

الأوّل: انتهاء الحرب الباردة وانهيار نظام القطبية الثنائية مع انهيار الاتّحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية على الصعيد الدولي، ولم تكن هناك خشية من أن تقوم الوحدة بين الشمال المتقارب مع الولايات المتّحدة ودول الغرب، وبين دولة الجنوب التي وجدت نفسها من دون

الاتحاد السوفياتي بين عشيةٍ وضحاها. بل رأت الولايات المتحدة الأميركية أنّ الوحدة اليمنية ستعزّز من حالة الاستقرار في منطقة شبه الجزيرة العربية ومنطقة البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي، وعنصر أمان لتدفّق النفط بخاصّة، وأنّ الشمال، قبل إنجاز الوحدة، أصبح شريكًا لشركات النفط الأميركية «شركة هنت» منذ بداية الثمانينيات، كما أنّ تطميناتٍ أُرسلت إلى الغرب من خلال الزيارة التي قام بها الرئيس صالح إلى الولايات المتّحدة الأميركية في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠، وقبل أشهرٍ من قيام الوحدة من أنّ اليمن الموحّد لن يكون إلا عامل استقرار في المنطقة. وكان أمام الولايات المتّحدة خياران في ما يخصّ الموقف من الوحدة اليمنية، **الأوّل** كما رآه مارك كاتز، أستاذ السياسة في جامعة جورج ماسون، «الحصار والتقويض، بالتطابق مع الرغبة السعودية»؛ **أمّا الثاني** «فكان القبول والاحتواء من خلال الدعم للوحدة، والتأثير في التوجّهات اليمنية في علاقاتها الخارجية سياسيًا وعسكريًا، فاختارت الإدارة الأميركية الخيار الثاني»[٤٠]. ويؤكّد الموقف الأميركي من موضوع الوحدة البيان الصادر عن سفارة الولايات المتحدة الأميركية في صنعاء بتاريخ ٣ أيار/ مايو ٢٠٠٩ الذي جاء فيه: «إن الولايات المتّحدة تدعم يمنًا مستقرًّا موحّدًا وديمقراطيا»، فكانت الولايات المتّحدة من أوائل الدول التي رحّبت بالوحدة اليمنية في عام ١٩٩٠. وفي أثناء الحرب الأهلية في عام ١٩٩٤ كانت الولايات المتّحدة داعمًا قويًا للوحدة اليمنية.

الثاني: تسارع الخطوات في الفترة ما بين توقيع اتفاقية الوحدة في عام ١٩٨٩ وإعلان قيام دولة الوحدة في أيار/ مايو ١٩٩٠ كان مفاجأة لدول المنطقة، وأوّلها المملكة العربية السعودية، ولم يكن أمام المملكة سوى مواجهة الأمر الواقع الذي لم تكن ترغب يومًا في أن تراه تحقّق فعلًا، حيث مثّل قيام الوحدة في عام ١٩٩٠ بالنسبة إليها انتكاسةً لكلّ سياساتها تجاه المحاولات السابقة المناهضة للوحدة اليمنية. حيث وقّع الشطران

---

(٤٠) حمود منصر، «العلاقات اليمنية الأميركية ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠،» ورقة قدمت إلى: **اليمن والعالم: تفاعل اليمن والعالم في العقد الأخير من القرن العشرين**، ترجمة محمود جمال (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٢)، ص ٢٢٣.

اتفاقية الوحدة في القاهرة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢، التي نصّت في عمومها على أنّ الوحدة يجب أن تتحقّق خلال عام واحد[٤١]. كما وقّعت بعد شهر في طرابلس (الغرب) اتفاقية الوحدة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢، ومع أنّ حكومة اليمن الجنوبي في ذلك الحين لم تكن لديها أي نية في تنفيذ بنود الوحدة إلا أنّ الرياض تحرّكت بسرعة لوقف الوحدة، حيث قامت بتوزيع الأموال الوفيرة على الشيوخ وضبّاط الجيش الذين كانوا يعارضون فكرة الوحدة ويهاجمون الاتفاقية علنًا[٤٢].

كما قطعت المساعدات المالية عن حكومة الشمال، وترتّب على ذلك عجز حكومة العيني في ذلك الحين عن سداد المرتّبات، ونجحت السعودية في إجبار حكومة صنعاء على التراجع وعدم التقدّم خطوات صوب تحقيق الوحدة مع الجنوب، وبرزت مؤشرات هذا النجاح عندما عُزِل محسن العيني، مهندس اتفاقية الوحدة، من منصب رئيس الوزراء وتعيين عبد الله الحجري بدلًا منه، وكان الحجري معروفًا بأنّه رجل السعودية الأوّل في اليمن، وقام بوقف أعمال اللّجنة المكلّفة بمناقشة بنود الوحدة، والاتّجاه سريعًا نحو إصلاح علاقات صنعاء مع الرياض. بل ووصل الأمر إلى درجة أنّ الحجري وافق على أن تكون اتفاقية الطائف اتفاقيةً نهائية وغير قابلة للتجديد[٤٣].

يُضاف إلى ذلك الضغوط التي مارستها السعودية عقب القمّة التي عُقدت بين الشطرين في الكويت في ٢٧ آذار/مارس ١٩٧٩، والتي أنهت حالة المواجهات العسكرية التي جرت في شباط/فبراير ١٩٧٩، وانتهت القمّة المشار إليها بالاتّفاق على الوحدة وتشكيل لجنة مشتركة مهمّتها إعداد دستور دولة الوحدة، وعلى أن تنجز هذه المهمّة في غضون أربعة أشهر، وبعدها بستة أشهر تقريبًا يُجرى استفتاء عامّ على تلك الوثيقة في كلّ دولة

---

(٤١) جريجري جويس، **العلاقات اليمنية السعودية بين الماضي والمستقبل: الأبنية الداخلية والمؤثرات الخارجية**، ترجمة سامية الشامي وطلعت غنيم حسن (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٣)، ص ١٦١.

(٤٢) جويس، ص ١٦٤.

(٤٣) جويس، ص ١٦٧.

على حدة، إضافةً إلى تعهّد الجانبين بتنفيذ اتفاقية الوحدة لعام ١٩٧٢ بكامل حذافيرها، حيث قُطع الدعم المالي السعودي الذي كانت تقدّمه إلى الجمهورية العربية اليمنية في منتصف كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، وترتّب على ذلك عجز الحكومة عن دفع رواتب الموظّفين، إضافةً إلى ذلك أوقفت الرياض تسليم اليمن بقية صفقة الأسلحة الأميركية التي اتّفق عليها في فترةٍ سابقة، وبسبب تلك الضغوط أوقفت الحركة نحو الوحدة[٤٤]. وبذلك، كانت السعودية تتدخّل في كل مرة وبكل إمكاناتها لإحباط كلّ جهدٍ لتحقيق الوحدة بين الشطرين، وذلك لأسبابٍ من بينها:

● الرغبة في أن تكون هي القوّة الإقليمية الوحيدة المسيطرة على شبه الجزيرة العربية من دون منازع.

● رغبتها في أن يبقى اليمن ضعيفًا منشطرًا، بحيث يمكنها العمل وفقًا لسياسة الاحتواء المزدوج وبعث التناقضات بين الشطرين كلّما استلزم الأمر ذلك.

● قيام دولة يمنية موحّدة وما ستشكّله من قوّةٍ بشرية وعسكرية واقتصادية قد يُعيد موضوع الحدود مع المملكة إلى ما قبل معاهدة الطائف ١٩٣٤ مع دولة الإمام في الشمال وحرب الوديعة ١٩٦٩ مع دولة الجنوب، وهو ما سيجعل التوصّل إلى حلٍّ لمشكلة الحدود أمرًا بالغ الصعوبة بالنسبة إليها.

● سيكون لهذه الدولة الموحّدة شريطٌ ساحلي كبير يطلّ على واحد من أهمّ الممرّات الملاحية الدولية على البوّابة الجنوبية للبحر الأحمر ذات الأهمّية الاستراتيجية، وهو ما يُعطي اليمن الموحّد اهتمامًا وبُعدًا إقليميًا ودوليًا لن يكون مريحًا للمملكة التي ترغب على الدوام في أن تكون هي القائد في المنطقة، وأن تكون مفاتيح تعاملات دول المنطقة وعلاقاتها مع بقية الإقليم والعالم كلّها بيدها.

ـ **الموقف بعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠**: وما هي إلّا أشهر من قيام دولة الوحدة وإعلان الجمهورية اليمنية في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠ حتى

---

(٤٤) جويس، ص ٢١٩ ـ ٢٢١.

ارتكب النظام العراقي أفدح جريمة تمثّلت في غزو دولة الكويت الشقيقة واحتلالها في الثاني من آب/أغسطس من العام نفسه ١٩٩٠، ونظرًا إلى الموقف الرسمي المتخبّط في الجامعة العربية وفي مجلس الأمن الذي صادف أن كانت بلادنا عضوًا غير دائم فيه عن المجموعة العربية، ولأنّ الوضع لم يكن يحتمل أكثر من حالتين: إمّا الوقوف مع العراق وما أقدم عليه، أو الوقوف إلى جانب الأشقّاء المعتدى عليهم في الكويت، ومع المساعي العربية والدولية التي ناصرتهم. ونتيجة المواقف التي اتّخذتها الدبلوماسية اليمنية في مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص عدم موافقة اليمن على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٧٨ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر١٩٩٠، المتضمّن الإذن باستخدام القوّة ضدّ العراق ما لم ينسحب من الكويت في المهلة المحدّدة، ويلتزم بقرارات مجلس الأمن السابقة، وفي ضوء ذلك الموقف الذي اتّخذته الدبلوماسية اليمنية، تأزّمت علاقة اليمن بالغرب، وكما هي الحال بالضرورة مع دول الخليج العربي، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، وكانت ردّة الفعل كارثية على اليمن ونتائجها على المستوى الاقتصادي كما يلي:

● وقف المساعدات الخليجية كافّة لليمن، والقروض المباشرة وغير المباشرة عبر الصناديق العربية والخليجية.

● تحجيم الدعم الغربي، وخصوصًا الأميركي.

● عودة أكثر من ٧٠٠ ألف مغترب يمني من السعودية ودول الخليج الأخرى وحرمانهم من حقوقهم وامتيازاتهم التي اكتسبوها.

● فقدان اليمن مصدرًا آخر من مصادر الدخل تمثّل بتحويلات المغتربين لأسرهم، وهي تحويلات وصلت في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي إلى نحو ٥٠٠ مليون دولار سنويًا[٤٥].

● خسارة اليمن نحو ٤٠ مليون دولار نتيجة توقّف المبادلات التجارية مع العراق والكويت، وتقدَّر قيمة الضرائب المترتّبة على عدم تصفية وتكرير

(٤٥) خديجة الهيصمي، «العلاقات السعودية اليمنية»، ورقة قدمت إلى: **اليمن والعالم**، ٢٠٠٢، ص ١٧٩ ـ ١٧٨.

النفط العراقي والكويتي في مصفاة عدن بنحو ١٠٠ مليون دولار[٤٦].

كما ازدادت العلاقات السعودية ـ اليمنية تدهورًا بعد أزمة الخليج، بخاصّة بعد تصاعد الحملة الإعلامية بين البلدين، وسحب السعودية سفيرها وطاقم سفارتها من اليمن، مخفّفة من حجم بعثتها إلى أدنى حدّ، وفي الوقت نفسه قامت بترحيل العديد من الدبلوماسيين اليمنيين من الرياض، ولم يتبقّ لليمن في السفارة غير خمسة دبلوماسيين فقط[٤٧].

حاول اليمن مواجهة تداعيات حرب الخليج الثانية وفكّ حالة العزلة التي فُرضت عليه بسبب موقفه من قرار الحرب على العراق، حيث نجح اليمن الموحّد مع سلطنة عُمان في التوصّل إلى تسويةٍ ودّية لمشكلة الحدود المعلّقة بين البلدين، وذلك في عام ١٩٩٢، حيث كانت الحدود مع سلطنة عُمان واحدة من نقاط المواجهة المسلّحة في شبه الجزيرة العربية قبل قيام الوحدة اليمنية.

ـ **الموقف من حرب صيف ١٩٩٤**: على الرغم من القناعة بأنّ حرب عام ١٩٩٤ كانت نتاجًا لأزمةٍ سياسية داخلية بين شركاء الوحدة، إلا أنّ قرار الحرب والانفصال في عام ١٩٩٤ لم يكن بمعزلٍ عن تداعيات أزمة حرب الخليج الثانية وموقف اليمن من قرار الحرب على العراق. وبدأ الموقف السعودي في الظهور علنًا عندما استقبل الملك السعودي نائب رئيس مجلس الرئاسة آنذاك، علي سالم البيض، بعد عودته من عُمان حيث وقّع وثيقة العهد والاتّفاق. ونظر إلى هذا الاستقبال باعتباره دلالةً على أنّ السعودية تدعم جناح البيض بوجه جناح الرئيس صالح. وهو ما تأكّد بعد ذلك عندما اندلعت الحرب وأعلن انفصال الجنوب الذي دعمته السعودية. كما أنّه من المؤكّد أنّها قدّمت أموالًا إلى الجنوبيين مكّنتهم من شراء أسلحةٍ حديثة وعالية الثمن لم يكن بإمكانهم أن يشتروها من مواردهم الذاتية، كما تحرّك السفير السعودي في واشنطن، ومن خلال مجلس الأمن

(٤٦) خديجة الهيصمي، «سياسة اليمن الخارجية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي»، في: محمد الرميحي وفارس السقاف، محرران، **مستقبل العلاقات اليمنية الخليجية** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٢)، ص ١٩٧.

(٤٧) الهيصمي، «العلاقات السعودية اليمنية،» ص ١٧٩.

تمّ إصدار القرار رقم ٩٢١ الذي تضمّن وقف الحرب، كما تحرّكت السعودية عبر مجلس التعاون الخليجي الذي أصدر بيانًا اشتمل على فقراتٍ توحي بما يشبه الاعتراف الضمني بالدولة المعلنة في جنوب اليمن(٤٨).

بتتبّع مواقف دول الخليج من الانفصال فإنّه باستثناء دولة قطر التي كان موقفها واضحًا وداعمًا للوحدة وضدّ الانفصال، جاءت مواقف بقية دول الخليج إمّا متطابقة مع السعودية أو قريبة منها، بل «تواترت حينذاك أنباء أنّ قائدًا خليجيًا توعّد بتقسيم اليمن ليس إلى قطرين وإنّما تمزيقه إلى عدّة أقطار»(٤٩). أمّا بقية الدول العربية فكانت مع الوحدة وضدّ الانفصال باستثناء الموقف المصري الذي عبّر عنه الرئيس مبارك في مقابلةٍ مع إذاعة مونتي كارلو حين «اعتبر أنّ دخول عدن بمنزلة احتلال»(٥٠).

ـ **الحرب على صعدة ٢٠٠٩**: مثّل التدخّل السعودي بالحرب على محافظة صعدة، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ خطأً استراتيجيًا في مسار العلاقات التي تربط البلدين والشعبين في المملكة واليمن، وسبب الحرب وفقًا للرواية السعودية أنّ عناصر من جماعة الحوثي تسلّلت إلى الأراضي السعودية، كما أعلنت السعودية يوم ٤/ ١١/ ٢٠٠٩ «أنّ ضابطًا لقي حتفه وأُصيب ١١ من قوّات حرس الحدود السعودي في هجوم شنّه مسلّحون مجهولون في المنطقة الحدودية مع اليمن، التي يقول الحوثيون إنّهم سيطروا عليها»(٥١).

أكّد الحوثي من جانبه ذلك الخبر لكن من منظار آخر، هو الدفاع عن النفس، حيث ورد في بيانٍ لمكتب الحوثي أنّه «في ١٣ذو القعدة ١٤٣٠هـ قام النظام السعودي بفتح أراضيه للجيش اليمني وتمركز في (موقع جبل

---

(٤٨) عبد الناصر حسين المودع، «الدور الخارجي وأثره على حرب ١٩٩٤ في اليمن،» ورقة قدمت إلى: **اليمن والعالم**، ٢٠٠٢، ص ٣٧٦ ـ ٣٧٧.

(٤٩) علي أحمد العمراني، **اليمن والخليج: إرث الماضي وتطلعات المستقبل** (صنعاء: مطابع وكالة الأنباء اليمنية، ٢٠١٠)، ص ٧٩.

(٥٠) المودع، ص ٣٧٩.

(٥١) «الطيران السعودي يقصف الحوثيين،» موقع بي بي سي عربي، ٥/ ١١/ ٢٠٠٩، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2009/11/091105_wb_yemen_saudi_tc2.shtml>.

الدخان)، وباشر الاعتداء علينا، وقمنا بمواجهته وطردنا الجيش اليمني منه، وبعد مفاوضات مع جنود حرس الحدود السعودي أعدنا الجبل على ألّا يعود الجيش اليمني مرّةً أخرى للاعتداء علينا من الأراضي السعودية. وفي ١٤ ذو القعدة ١٤٣٠هـ عاد الجيش اليمني مرّةً أخرى عبر الأراضي السعودية وتمركز في (جبل الدخان) مرّةً ثانية، وأعلن الجيش اليمني سيطرته على الجبل. وقدّمنا احتجاجًا على هذه الخيانة، وهذا التصرّف، وطلبنا من حرس الحدود مرّةً أخرى إمّا رفع الجيش، أو أننا سنضطرّ لمواجهة العدوان بأنفسنا، ولم يحدث أي تجاوب من قبل حرس الحدود السعودي واضطررنا للمواجهة، وبعون الله اقتحمنا الجبل وطردنا الجيش اليمني منه. وفي ١٦ ذو القعدة ١٤٣٠هـ أطلق حرس الحدود السعودي النار على سيارةٍ تابعة لنا وسقط شهيد وجريح، وباشر الجيش السعودي بإطلاق النار على الأراضي اليمنية بشكلٍ مكثّف استمرّ طوال النهار. وإنّنا إذ نوضّح ملابسات هذه الحادثة ننصح النظام السعودي مرّةً أخرى بألّا يتدخّل في شؤون الحرب الدائرة، وألّا يدخل معنا في مواجهةٍ مباشرة كون ذلك العدوان غير مبرّر، ولا يخدم الشعبين اليمني والسعودي، فالشعوب هي من تدفع ثمن هذه التصرّفات الحمقاء. وإذا استمرّ النظام السعودي في إطلاق النار علينا فإنّ الدفاع عن النفس والكرامة أمر مقدّس وسنستعين بالله الجبّار المنتقم على أي معتدٍ، وسنتّخذ التدابير اللازمة في ما من شأنه الحدّ من هذه الاعتداءات السافرة. وعلى النظام السعودي أن يتحمّل المسؤولية الكاملة والمطلقة بسبب هذا التدخّل الذي بدأه وعمّا سينتج عنه من عواقب وخيمة آثارها لن تكون محدودة أو تحت التصرّف»[٥٢]. يؤكّد رواية الحوثي عن بداية الحرب مع السعودية ما نشرته صحيفة ٢٦ سبتمبر التابعة للجيش اليمني يوم الأحد ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ من أنّ «الجيش يسيطر على جبل الدخان والتباب المجاورة له»[٥٣].

---

(٥٢) بيان صادر عن المكتب الإعلامي للسيد عبد الملك بدر الدين الحوثي، بتاريخ ٤/ ١١/ ٢٠٠٩.

(٥٣) «الجيش يسيطر على جبل الدخان والتباب المجاورة له ووادي الموقد وليه ويستولي على كميات كبيرة من أسلحة الإرهابيين،» موقع ٢٦ سبتمبرنت، ١/ ١١/ ٢٠٠٩، <http://www.26sep.net/news_details.php?lng=arabic&sid=58361>.

لكنّ القراءة المعمّقة للأحداث تشير إلى أنّ السعودية هي من دفع بالحوثيين إلى الأراضي السعودية لمواجهة عمليات الجيش اليمني ضدّ الحوثيين والمنطلقة من جبل الدخان السعودي، وإثر استيلاء الحوثيين على جبل الدخان شنّت السعودية حربًا شاملة على محافظة صعدة ومديريات في محافظتي عمران وحجة، استخدمت فيها القوّات السعودية كلّ أنواع الأسلحة الحديثة والمتطوّرة البرّية والجوّية، لم تسلم منها مديريات صعدة وقراها ومساكنها وطرقاتها ومزارعها ومدارسها ومراكزها الصحية، حيث «بلغ عدد الغارات الجوّية أكثر من ٥٠٠٠ غارة، كما أطلق أكثر من ٧٤٠٠٠ صاروخ»[٥٤]. كما شاركت السعودية بقوّاتٍ بحرية لمراقبة السواحل اليمنية لمنع تزويد الحوثيين بالأسلحة والإمدادات عبر سواحل البحر الأحمر في محافظة حجة، حيث صرّح مستشارٌ حكومي سعودي لوكالة أسوشيتد برس: «إنّ السفن الحربية السعودية تلقّت الأوامر من أجل تفتيش أي سفينة مشتبه بها تبحر قبالة السواحل اليمنية بحثًا عن مسلّحين وأسلحة، ويُعدّ الحصار البحري آخر حلقة من الحملة السعودية على الحوثيين»[٥٥]. وكان يمكن للمملكة تفادي دخولها المباشر في الحرب على الحوثيين، التي لم تكن نتيجتها محسوبة بدقّة، وترك الجانبين اليمنيين المتحاربين (الدولة والحوثيين) يقرّران مصير تلك الحرب، لكن المؤكّد أنّ المملكة كانت قد اصطفّت إلى جانب الدولة اليمنية، حيث تقاطعت مصالح الدولتين في القضاء على الحركة الحوثية، بخاصّة بعد الانتصارات التي حقّقتها الحركة في الحروب الخمس السابقة، وبسط نفوذها وسيطرتها شبه الكاملة على محافظة صعدة وأجزاء من محافظة عمران.

يمكن الإشارة إلى أنّ التدخّل السعودي والحرب حقق نتائج عكسية لما أراد منها:

- عدم تحقيق النتائج المرجوّة من الحرب، والمتمثّلة في القضاء على

---

(٥٤) وفق بيانات صادرة عن المكتب الإعلامي للسيد عبد الملك الحوثي.

(٥٥) «عبد الملك الحوثي: الحرب في اليمن ليست طائفية،» موقع بي بي سي عربي، ١١/ ١١/ ٢٠٠٩، <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2009/11/091110_mek_yemen_saudi_blockade_tc2.shtml>.

الحركة الحوثية، وما أبداه مقاتلوها من مهاراتٍ قتالية عالية بمواجهة الجيش السعودي.

• النهاية التي آل إليها التدخّل العسكري السعودي في صعدة أعادت إلى كثير من اليمنيين اعتبارهم ومعنوياتهم أمام الجارة الكبيرة المتعالية بثروتها وانتصاراتها في كلّ معاركها السياسية والعسكرية مع اليمن.

• اكتسب الحوثيون بعد الحرب السادسة شعبيةً وتعاطفًا داخليًا كبيرًا، وأصبحوا يمثّلون رقمًا مهمًّا، سواء كان ذلك على المستوى المحلّي أم في إطار التوازنات الإقليمية.

• مهّد التدخّل العسكري السعودي في صعدة الطريق لإيران لتعيد حساباتها في شبه الجزيرة العربية واليمن على وجه الخصوص بما يمكّنها في المستقبل من أن تؤدي أدوارًا قادمة أكثر تأثيرًا في ماجريات الأحداث في المنطقة، حيث تدرّجت المواقف الإيرانية من الحرب في صعدة، بدءًا من مواكبة القنوات الإعلامية الإيرانية (العالم، الكوثر..) للأحداث في صعدة، التي كانت مغلقة أمام وسائل الإعلام المحلّية والخارجية كافّة. ثمّ عرض الوساطة بين الحكومة اليمنية والحوثيين، ثمّ ارتفعت حدّة المواقف الإيرانية بشكلٍ ملحوظ، وذلك كردّ فعلٍ على دخول السعودية الحرب، ويتبين ذلك من خلال تصريح وزير الخارجية الإيراني، منوشهر متكي، للصحفيين الذي قال فيه: «على بلدان المنطقة أن تمتنع جديًا عن التدخّل في الشؤون الداخلية لليمن». وأضاف: «إنّ الذين يصبّون الزيت على النار يجب أن يدركوا أنّ الدخان المنبعث سيطالهم». وأضاف: أنّ إيران «على استعدادٍ للتعاون مع الحكومة اليمنية وبلدان أخرى لاستعادة الأمن» في اليمن، داعيًا إلى بذل «جهدٍ جماعي» لتسوية النزاع بين صنعاء والمتمرّدين الحوثيين. وأضاف: «إنّ ذلك يمكن أن يجلب الأمن والسلام لليمنيين وللمنطقة بأسرها». وتابع: «إنّ كلّ إجراءٍ مخالفٍ لهذه المقاربة سيخدم مصالح أعداء البلدان الإسلامية والعربية»[٥٦].

---

(٥٦) «متكي يؤكد استعداد بلاده مساعدة اليمن.. والخارجية اليمنية ترفض الوصاية الإيرانية،» مأرب برس، ١١/ ١١/ ٢٠٠٩، <http://marebpress.net/news_details.php?sid=20016&lng=arabic>.

على الرغم من الاتّهامات غير المباشرة التي وُجّهت إلى إيران لدعمها الحوثيين إلا أنّ أيًا من الجانبين اليمني والسعودي لم يتمكّن من إثبات أنّ إيران زوّدت الحوثيين بالسلاح أو المال، بل «تكشف برقيات «ويكيليكس»، الصادرة عن السفارتين الأميركية في صنعاء والرياض، وجود انقسام بين المسؤولين السعوديين بشأن التدخّل الإيراني في اليمن، وتظهر البرقية (09SANAA2279 <http://www.al-akhbar.com/node/10276>) أنّ عددًا من أعضاء اللّجنة السعودية الخاصّة بشؤون اليمن، التي يرئسها الأمير سلطان، يشكّكون في ادّعاءات صالح بشأن التدخّل الإيراني ورغبته في أقلمة الصراع في صعدة»[٥٧]. كما أشار مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى، جيفري فيلتمان، أمام مؤتمر للأمن الإقليمي في البحرين أنّ إدارته لا تملك دليلًا على أنّ إيران تدعم المتمرّدين الحوثيين في اليمن، وواصل قائلًا: «بكلّ صراحة، لا نملك أدلّة مستقلّة بشأن هذا الموضوع»[٥٨].

خامسًا: الربيع اليمني بين قوى الداخل وأجندات الخارج

في شباط/ فبراير ٢٠١١ خرج الملايين من اليمنيين إلى ميادين وساحات التغيير المنتشرة في أمانة العاصمة ومحافظات الجمهورية، وكان الهدف الجامع والمشترك لجميع الذين خرجوا هو إسقاط النظام، وهو الشعار نفسه الذي تردّدت أصداؤه في ثورتي تونس ومصر اللّتين مهّدتا لثورات الربيع العربي، وشُكّلت في الساحات العديد من الائتلافات الشبابية الثورية، كما أُقيمت الكثير من الأنشطة والفاعليات السياسية والثقافية والإعلامية في إطار الفعل الثوري لشباب التغيير، كما أُنشئت لجان تنظيمية وحراسات أمنية في مداخل الميادين والساحات، وضمّت ساحات وميادين الثورة الشبابية السلمية المكوّنات التالية:

- المستقلّين من مختلف شرائح المجتمع وفئاته.

---

(٥٧) جمانة فرحات، «لا أدلة سعودية على دعم طهران للحوثيين... واقتناع يمني بسلبية دور الرياض،» الأخبار، ١٨/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.al-akhbar.com/node/10228>.

(٥٨) «مسؤول أمريكي: لا دليل على دعم إيران للحوثيين،» موقع نبأ نيوز، ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٩، <http://www.nabanews.net/2009/22692.html>.

ـ أحزاب اللقاء المشترك الذي يضمّ حزب التجمّع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، حزب البعث العربي الاشتراكي القومي، حزب التجمّع السبتمبري، اتّحاد القوى الشعبية، حزب الحقّ.

ـ وحدات منشقة عن النظام والتحقت بصفوفٍ للثورة.

ـ الذين قدّموا استقالاتهم من حزب المؤتمر الشعبي العامّ الحاكم (برلمانيون، قيادات حزبية، دبلوماسيون، موظّفون في جهاز الدولة).

ـ مشائخ وقبائل اليمن التي أعلنت تأييدها للثورة.

ـ الحوثيين.

ـ الحراك الجنوبي المؤيد للتغيير.

١ ـ جمعة الكرامة لحظة فاصلة في الربيع اليمني

بلغت الحماسة الثورية ذروتها بعد مذبحة جمعة الكرامة يوم ١٨ آذار/ مارس ٢٠١١، التي سقط فيها ٥٢ شهيدًا من الشبّان وجرح العشرات، حيث مثّلت تلك الجريمة لحظةً فارقة في تاريخ الربيع اليمني، أعقبها استقالات من الحكومة ومن الحزب الحاكم، كما استقال برلمانيون وقيادات كبيرة في الحزب، وأعقبها انشقاقٌ كبير في الجيش في تاريخ ٢١ آذار/ مارس، حيث أعلن قائد المنطقة الشمالية الغربية قائد الفرقة الأولى مدرع ومعه كثير من قادة الألوية البيان رقم واحد الذي يؤيد ثورة الشباب ومطالبهم المشروعة[٥٩]. وأصبح هناك ما يُعرف بالجيش المؤيد والحامي للثورة، ودان العالم تلك المذبحة البشعة، وترنّح النظام بسبب تداعياتها، وكاد يسقط لكنّ الشبّان بثورتهم السلمية وصدورهم العارية لم يتمكّنوا من اقتناص الفرصة وتحقيق الهدف الذي خرجوا من أجله على الرغم من محاولاتهم الكثيرة تجاوز ساحات الاعتصام والتوجّه بمسيرات صوب بعض الأهداف والمقرّات

(٥٩) أحمد حوزان، «دور الجيش المؤيد للثورة في حمايتها والذود عنها والسعي لإنجاحها (تقرير)،» موقع أنصار الثورة الشبابية الشعبية، ١٥/ ١٢/ ٢٠١١، <http://yaspr.net/nprint.php?lng=arabic&sid=688>.

الرسمية، مثل مقرّ رئاسة الحكومة بتاريخ ١١ حزيران/ يونيو، حيث حوصرت المسيرة بجوار «بنك الدم» قبل وصولها إلى مقرّ الحكومة، وسقط فيها عددٌ من الشهداء والجرحى، وكذلك المسيرة التي اتّجهت إلى الشارع المؤدّي إلى مبنى التلفزيون في العاصمة بتاريخ ٢٧ نيسان/ أبريل، حيث تمّ مواجهة كلّ تلك المحاولات التي قام بها الشبّان من خلال قوّات الأمن والشرطة وقوّات مكافحة الشغب والمدنيين المناصرين للنظام، وهم من اصطلح على تسميتهم بـ «البلاطجة»، وسقط في كلّ تلك المحاولات القتلى والجرحى من شبّان الثورة، سواء في العاصمة أم في المحافظات من دون تحقيق الهدف النهائي المنشود، بل إنّ الساحات في مختلف المحافظات تعرّضت للاعتداءات في محاولاتٍ لفضّ اعتصامات الشبّان المرابطين فيها، وتعرّض بعضها للحريق.

كما حدث بالنسبة إلى إحراق خيام المعتصمين في تعز بتاريخ ٣٠ أيار/ مايو، التي راح ضحيتها عددٌ من الشهداء والجرحى، وتمكّن النظام من تجاوز تداعيات جمعة الكرامة وما بعدها وأعاد ترتيب أوضاعه وبدأ يحشد أنصاره أيام الجمعة مقابل حشود الثوّار التي كانت تُقام أيام الجمعة في ساحات الثورة ليثبت للداخل وللعالم الخارجي أنّ المشروعية لا تزال قائمة، وأنّ أحزاب المعارضة المتمثّلة في اللقاء المشترك هي من يحرّك الشبّان، وأنّ هؤلاء لا يمثّلون أغلبية الشعب، بل إنّ ما يجري ليس ثورة وإنّما محاولة للانقلاب على الشرعية، تقودها أحزاب اللقاء المشترك ومن يقف خلفهم من قيادة الجيش المنشقّ، وبعض المشائخ الطامحين إلى الانقضاض على السلطة.

بذلك تمكّن النظام من خلط الأوراق كلّها، مستخدمًا مختلف الوسائل، مؤكّدًا «أنّ اليمن ليست تونس»، حيث جرى تصوير ما يجري في اليمن والتعامل معه باعتباره أزمة سياسية بين الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العامّ) وأحزاب اللقاء المشترك المعارضة، بشأن جملة من الإصلاحات المتعلّقة بالنظام السياسي وقانون الانتخابات وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات، وأعلن النظام من خلال الرئيس عن مبادراتٍ وإصلاحاتٍ في النظام السياسي للخروج من الأزمة، كان أهمّها تلك التي أُعلنت بتاريخ ١٠ آذار/ مارس ٢٠١١.

في المقابل، وفي ظلّ عدم وجود قياداتٍ كاريزمية شبابية تتولّى توجيه دفّة الثورة، وانعدام الثقة بين مكوّنات العمل الثوري، ومع سقوط المزيد من الشهداء في الساحات أو خلال المسيرات، تباينت رؤى الشبّان بخصوص إمكانية نجاح فكرة الحسم الثوري والزحف بالصدور العارية، وبسبب ذلك حصلت خلافات وانشقاقات داخل الساحات بين مؤيدين ومعارضين للزحف، خدمت النظام الذي ظلّ متماسكًا نسبيًا، بسبب طبيعة تركيبته، وبنائه الخاصّ، وخبرته الطويلة في إدارة الأزمات ورهانه بدرجةٍ كبيرة على عامل الوقت الذي نجح فيه فعلًا إلى حدٍّ كبير. وبسبب انسداد الأفق أمام إمكانية الحسم الثوري وإسقاط النظام على أيدي الشبّان المرابطين في الساحات، وبالنظر إلى حالة الضعف التي يعانيها المجتمع المدني وعدم مقدرته على إنتاج قياداتٍ سياسية شابّة تتمتع بالكاريزمية وتكون محلّ ثقة الثائرين في مختلف الساحات تتولّى توجيه مسار الثورة، قدّمت أحزاب اللقاء المشترك في ٢ نيسان/ أبريل رؤيتها لحلّ «الأزمة السياسية»، تضمّنت خطوات وإجراءات لِما سمّته «الانتقال الآمن للسلطة»، وتبدأ بإعلان الرئيس صالح تنحّيه ونقل سلطاته وصلاحياته إلى نائبه مع خطواتٍ عدّة أخرى منها، تشكيل مجلسٍ وطني انتقالي وحكومة وحدة وطنية موقّتة ومجلس عسكري موقّت ولجنة عليا للانتخابات والاستفتاءات العامّة[٦٠]. ووصف الناطق الرسمي باسم أحزاب اللقاء المشترك المبادرة بأنّها «آخر فرصة للرحيل الناعم للرئيس صالح وإلّا فإنّ الحلّ سيكون تصعيد الأعمال المناوئة والزحف نحو القصر الجمهوري» <http://aljazeera.net/NR/exeres/1DFFC2D3-0724-4AAB-B4E4-8CC58990ACE9.htm>[٦١].

في السابع عشر من آب/ أغسطس ٢٠١١ أعلنت المعارضة اليمنية ـ اللجنة التحضيرية للحوار الوطني وأحزاب اللقاء المشترك ـ تشكيل المجلس الوطني لقوى الثورة السلمية والمكوّن من ١٤٣ عضوًا، ضمّ في عضويته قيادات حزبية وقبلية وعسكرية ورجال أعمال وشخصيات برلمانية وقيادات

---

(٦٠) «اللقاء المشترك اعتبرها الفرصة الأخيرة، مسؤول يمني يُسفّه مبادرات المعارضة،» الجزيرة نت، ٣/ ٤/ ٢٠١١، <http://aljazeera.net/news/pages/1eb4056f-6a5b-4999-aecd-0d0972286447>.

(٦١) «اللقاء المشترك اعتبرها الفرصة الأخيرة».

من الحراك الجنوبي ومعارضة الخارج، وجماعة الحوثي، والشبّان والمرأة. ونصّ مشروع قيام المجلس الوطني لقوى الثورة السلمي على أنّ الهدف من تشكيل المجلس يتمثّل في توحيد وتنسيق الجهد الوطني لكلّ القوى والتكوينات السياسية والاجتماعية المنخرطة في الثورة الشعبية السلمية، التي تُناضل عمليًا من أجل التغيير والانتصار لأهداف الثورة السلمية المشروعة، وفي المقدّمة منها استكمال إسقاط بقايا النظام فاقد الشرعية[٦٢]. حيث لم يكتب النجاح لهذا المجلس، فكان أوّل من انسحب منه الحوثيون الذين مُثّلوا في المجلس بعضو واحد فقط، في حين أنّ قوى أخرى، ومن بينها بعض معارضة الخارج، انسحبت منه، كما لم يعترف به الحراك الجنوبي الذي رأت بعض قياداته أنّه كان من المفترض أن يقوم المجلس الوطني مناصفة بين الشمال والجنوب، كما رأى شبّان في الثورة أنّ المجلس لم يعبّر عن التكوينات الشبابية الموجودة في الساحات... إلى غير ذلك من الانتقادات التي وُجّهت إلى المجلس.

٢ ـ التدخّل الخارجي عبر الحلول والمبادرات

بعد ما يقارب الشهرين على البدايات الأولى لانطلاق الثورة السلمية في اليمن، المنادية بإسقاط نظام الرئيس علي عبد الله صالح، بدأت دول مجلس التعاون الخليجي وبشكلٍ جماعي ـ اتّخاذ قرارٍ حاسم بالانتقال من دور المراقب السلبي للأوضاع اليمنية المتصاعدة إلى التدخل المباشر وممارسة دورها المفترض في إنقاذ البلاد والنأي بها من الدخول في حربٍ أهلية وشيكة، وعلى مدى شهر ونيف من المحاولة بدا وكأنّها تواجه مسارات معقّدة أكثر من اللازم، عقد مجلسها قرابة ستّة لقاءات استثنائية لوزراء خارجيتها، أفضت إلى أربع مبادرات، ظلّت تتطوّر تباعًا[٦٣]، نشير إليها إجمالًا كما يلي:

ـ **المبادرة الأولى**: في ٣ نيسان/ أبريل قبلتها المعارضة لأنّ بند التنحّي كان الأهمّ فيها، ورفضها الرئيس بسبب ذلك.

---

(٦٢) نص مشروع تشكيل المجلس الوطني لقوى الثورة السلمي، المصدر أون لاين، ١٨/ ٠٨/ ٢٠١١، <http://almasdaronline.com/index.php?page=news&article-section=1&news_id=22659>.

(٦٣) عبد الحكيم هلال، «المبادرات الخليجية لإنقاذ اليمن،» الجزيرة نت، ١١/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/analysis/pages/91085b2e-dc05-42ca-8ff0-851bf4309464>.

ـ **المبادرة الثانية**: في ١٠ نيسان/أبريل قبلها الرئيس لأنّ تنحّيه لم يعد واردًا فيها، واقتصر الأمر على أن ينقل الرئيس صلاحياته لنائبه فقط، ولهذا السبب رفضتها المعارضة التي اعتبرتها انتكاسة وتراجعًا مقارنةً بالأولى.

ـ **المبادرة الثالثة**: تُعدّ امتدادًا للمبادرة الثانية، حيث خلَت من التنحّي، لكن الفارق بينها وبين الثانية أنّ الثالثة حدّدت موعدًا زمنيًا لتسليم السلطة إلى النائب، وذلك بعد ثلاثين يومًا من توقيعها، ووافق عليها الرئيس للسبب المشار إليه، ولأنّها تضمّنت بندًا يمنحه ومن عمل معه خلال حكمه الحصانة من الملاحقة القانونية والقضائية، أمّا المعارضة فلم توافق عليها إلا بعد أن طمأنتها الدول الخليجية أنّ الاعتصامات في الميادين والساحات لا علاقةَ لها بالبند الثاني من المبادرة والمتضمّن «إزالة عناصر التوتّر سياسيًا وأمنيًا»، وعلى الرغم من موافقة الطرفين عليها إلا أنّ شرطًا جديدًا وضعه الرئيس للتوقيع وهو أن لا يوقّع بصفته رئيسًا للدولة، بل بصفته رئيسًا لحزبه «المؤتمر الشعبي العامّ»، وأن يكون راعيًا لتنفيذها، كما تحفّظت المعارضة على مشاركتها في تشكيل الحكومة، وأدائها اليمين أمام الرئيس، وعملها معه، ثمّ أعلنت موافقتها لاحقًا.

ـ **المبادرة الرابعة**: وأبرز ما فيها تغيير الصفة التي سيوقّع بها مِن رئيس جمهورية إلى رئيس المؤتمر الشعبي العامّ، وجرى توقيعها من الطرفين في الرياض في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في احتفاليةٍ رعاها الملك عبد الله بن عبد العزيز، وبحضور وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتّحدة الذي قام بتوقيعها باعتبار بلاده رئيس دورة مجلس التعاون الخليجي، وبحضور أمين عامّ المجلس.

أمّا الشبّان في الساحات في عموم المحافظات فرفضوا أي حلولٍ ليس فيها رحيل الرئيس، وكذلك رفضهم موضوع الضمانات وحذّروا قادة المعارضة من توقيعها، وطلبوا من قادة الخليج رفع وصايتهم، لذلك سمّى الشباب إحدى الجمع، جمعة «رفض الوصاية»، في إشارةٍ إلى أحزاب اللقاء المشترك التي دخلت في الحوار لحلّ الأزمة، وفي إشارة إلى التدخّل السعودي والأميركي الداعم للرئيس وللنظام.

من خلال قراءة مواقف أحزاب اللقاء المشترك من الثورة ونزوعها نحو

الحوار والمبادرات، بالإمكان القول إنّها ربّما أدركت أنّ الواقعية تقتضي أن تسلك البلاد طريق الحلول السياسية للوصول إلى التغيير المنشود بدلًا من الحسم الثوري الذي لم يتحقق ولن يتحقّق في الأجل المنظور وفق تقديرها ومعرفتها ببنية النظام وتركيبته والجهات الخارجية الداعمة له. وربّما لأنّها بحكم تجربتها وتقويمها للأطوار التي تمرّ بها الثورة وحالة المراوحة والانسداد التي وصلت إليها العملية الثورية، إضافةً إلى تفجّر الأوضاع العسكرية في أكثر من مكان وتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والمعيشية للمواطنين، وتوجّه دول الخليج مع الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا نحو المبادرات والحلول السياسية، للخروج من الأزمة التي وصلت إليها البلاد، وغياب خيارات أخرى، رأت المعارضة ممثّلةً بأحزاب اللقاء المشترك المضي في طريق الحلول والمبادرات - التي كانت قد بدأتها من خلال مبادرتها ورؤيتها للخروج ممّا سمّته بـ «الأزمة السياسية» التي أطلقتها في بداية شهر نيسان/ أبريل ٢٠١١ - حتى تمّ التوصّل إلى الصيغ التي رضيت بها السلطة والمعارضة معًا، وانتهى الأمر بتوقيع المبادرة مع آلياتها المزمنة وتشكيل حكومة الوفاق الوطني والتوصّل إلى إقرار قانون الحصانة وتزكية مرشح الوفاق الوطني.

تبقى كلّ الخيارات مفتوحة أمام الشبّان المرابطين في الساحات إن أمكنهم الوصول إلى إسقاط النظام، عبر ما أُطلق عليه بالحسم الثوري، وهو ما أشار إليه رئيس حكومة الوفاق الوطني في تصريحه الذي أدلى به من العاصمة السعودية ردًّا على الشبان الرافضين للمبادرة الخليجية وللحصانة الممنوحة للرئيس ولمن عمل معه خلال سنوات حكمه: «قبلنا بالحصانة لأننا نريد أن نجنّب اليمن الدخول في حربٍ أهلية، ونتفادى إراقة مزيد من الدماء»[٦٤].

وعليه، وُقّعت المبادرة الخليجية التي رعتها دول الخليج، وبالأخصّ المملكة العربية السعودية، وبدعمٍ ومباركةٍ من الأميركيين والأوروبيين وممثّل الأمين العامّ للأمم المتّحدة، باعتبارها أفضل الحلول الممكنة

---

(٦٤) «باسندوة: قبلنا بالحصانة لتجنيب اليمن حرب أهلية ومن يريد الحسم الثوري فالطريق أمامه مفتوحة،» يمن برس، ٩/ ١/ ٢٠١٢، <http://yemen-press.com/news5342.html>.

لليمن، وفي هذا السياق أوضح رئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني: «أنّ المبادرة الخليجية تحقّق التغيير الجزئي وهو ما سيقود إلى التغيير الشامل والمنشود من قبل أبناء اليمن جميعًا مع الاحتفاظ لما تبقّى لليمن من مؤسسات ودولة»[٦٥].

أمّا الموقف في ساحات الاعتصام من المبادرة فـ «أعلنت اللجنة الإشرافية العليا لثورة التغيير رفضها المطلق للمبادرة الخليجية، وحذّرت من اتّخاذ خطوات تصعيدية في حال عدم الاستجابة لمطالب الشباب بتنحّي الرئيس». وقال رئيس اللجنة الإعلامية في مؤتمرٍ صحافي: «نحن لا نريد الكشف عن أي خطوات حتى لا تكون مكشوفة»، مؤكّدًا رفضهم لأي مبادراتٍ أو حوارات ما لم تتضمّن الرحيل الفوري لصالح. وأضاف «أنّ أحزاب تكتّل اللقاء المشترك المعارض الذي وافق على المبادرة الخليجية لا يمثّل إلا نفسه»[٦٦].

تنفيذ المبادرة وزيادة التدخّلات الخارجية: لا تزال الأطراف الخارجية ـ السعودية ودول الخليج والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وممثّل الأمين العامّ للأمم المتحدة ـ تتابع مستوى تنفيذ الخطوات والإجراءات المنصوص عليها في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، حيث تمّ بالفعل التقيد بأوّل خطوة المتمثّلة بتنفيذ التفويض الذي أصدره الرئيس لنائبه بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٢٤ لعام ٢٠١١، وبموجبه قام نائب الرئيس بتوجيه الدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة بموجب الفقرة (ب) من الآلية التنفيذية، وتحدد موعدها في ٢١ شباط/ فبراير ٢٠١٢، كما تمّ تأليف حكومة الوحدة الوطنية مناصفةً بين المؤتمر الشعبي العامّ وحلفائه وتحالف أحزاب اللقاء المشترك، وحازت على ثقة البرلمان بتاريخ ٢٨/ ٢/ ٢٠١٢، كما أقرّ البرلمان في جلسته المنعقدة يوم السبت الموافق ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ قانون الضمانات المنصوص

---

(٦٥) «باسندوة: قبلنا بالحصانة لتجنيب اليمن حرب أهلية».

(٦٦) محمد القاضي، «اليمن: شباب الثورة يرفضون المبادرة الخليجية.. ويهددون بالتصعيد ما لم يتنح صالح فورًا،» الرياض، ٢٥/ ٤/ ٢٠١١، <http://www.alriyadh.com/2011/04/25/article626620.html>.

عليه في المبادرة الخليجية، وإقرار المرشح التوافقي للانتخابات المبكرة (عبد ربّه منصور هادي)، وتمّ بالفعل تدشين الحملة الانتخابية لمرشح الرئاسة يوم ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢ بحضور الأطراف الموقّعة كافّة، وسفراء كلٍّ من دول الخليج والدول دائمة العضوية، ودعت أحزاب اللقاء المشترك الذي كان معارضًا لحكم الرئيس صالح في البيان الختامي الصادر عن اللقاء التشاوري الخامس لقياداته في المحافظات «أعضاء المشترك وأنصاره وكافّة أبناء الشعب اليمني إلى الاحتشاد في ٢١ شباط/فبراير والتصويت لمرشح الرئاسة التوافقي عبد ربه منصور هادي بأعلى نسبة ممكنة من أصوات الناخبين كتعبيرٍ عن الإرادة الشعبية في التغيير والنقل السلمي للسلطة». وأكّد البيان «أنّ حشد أبناء الشعب اليمني للتصويت لمرشح الرئاسة التوافقي التزام وطني لا يجوز للمشترك وشركائه والمؤتمر وحلفائه النكوص عنه، واعتبر هذه الانتخابات مقياسًا لمدى التزام أطراف التسوية السياسية بتنفيذ بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية». وأكّد المشاركون في اللقاء التشاوري «ضرورة الشروع في الحوار مع الشباب في الساحات ومع مختلف القوى الوطنية وتهيئة المناخ العامّ لمشاركتهم في العملية الانتخابية»[٦٧].

بالنسبة إلى الانتخابات المبكرة «يدور جدل واسع بشأن جدوى ونتائج العملية الانتخابية بين متفائلين يعلّقون آمالًا بأن تقود الانتخابات إلى تنفيذ ما تبقّى من بنود المبادرة الخليجية بعد عام من الاحتقان السياسي، خصوصًا أنّ أهمّ بنودها الرئيسة لم تنفّذ حتى الآن، ومتشائمين يرون أن الانتخابات الرئاسية بمرشح توافقي يمثّل أحد أركان النظام السابق لن تقدّم جديدًا إلى الثورة الشعبية عدا أنّها ستضمن حضورًا ومشاركةً لبقايا النظام السابق الذين لا يزالون يخططون للعودة إلى الحكم بعد انتهاء الفترة الانتقالية للرئيس الجديد، بين هذا وذلك تراوح مواقف شبّان الثورة بين الرفض الكامل للانتخابات والمشاركة المشروطة، يضاف إليها المواقف المتباينة لدى الأطراف غير الموقّعة للمبادرة الخليجية، وهما الحراك الجنوبي والحوثيون، وهما طرفان أعلنا رفضهما الانتخابات الرئاسية باعتبار أنّها لم

---

(٦٧) «أحزاب المشترك تحذر من أية «حماقات» تعطل إجراء الانتخابات الرئاسية،» موقع التغيير نت، ٥/ ٢/ ٢٠١٢، <http://www.al-tagheer.com/news39678.html>.

تكن يومًا هدفًا من أهداف الثورة الشعبية وربّما تعمل على خلط الأوراق وتفقد الثورة الشعبية مضمونها»[٦٨].

على الرغم من أنّ القوى الإقليمية والدولية تمكّنت من فرض أجندتها في عدم السماح بإسقاط النظام وفرض رؤيتها على الأطراف كافّة حتى لا تتضرّر من نجاح الثورة، وتضمن في الوقت نفسه بقاء مصالحها المتمثّلة في استقرار اليمن الذي ترى أنّه يمثّل عنصرَ استقرارٍ للمنطقة بكاملها، إلا أنّ إيران التي تواجه حملة دولية ضدّها بسبب برنامجها النووي ولقناعتها بخطورة الهيمنة الأميركية على المنطقة من خلال إسرائيل، وكذلك من خلال حليفتها التقليدية السعودية، ستعمل على إعادة خلط الأوراق، وستدعم مواقف الرافضين للمبادرة ولكلّ ما ترتّب عليها وعلى رأس هؤلاء فصائل في الحراك الجنوبي الذين يقتربون من المواقف الإيرانية، والحوثيون المعارضون منذ اللحظة الأولى للمبادرات والتسويات السياسية، الذين يرون أنّ المبادرة «صناعة أميركية»[٦٩]. حيث نشطوا بعد توقيع المبادرة وتشكيل الحكومة وتمكّنوا من تحريك عددٍ من المسيرات الراجلة من تعز إلى صنعاء، أو ما عُرف بمسيرة الحياة، والأخرى التي تحرّكت من الحديدة عبر حجة وعمران، ثمّ صنعاء التي عُرفت بمسيرة الكرامة، وأصبح الحوثيون يتمدّدون إلى المحافظات الأخرى، وهو ما يشكّل قلقًا للسعودية والأميركيين على حدٍّ سواء، كما تمكّنوا من اجتذاب أنصار من الشبّان المستقلّين وبعض الحزبيين في الساحات، وأقاموا تحالفات مع القوى الرافضة للمبادرة، وأهمّ تلك القوى الحراك الجنوبي. وبالتالي يمكن القول إنّ هناك تدخّلات في الشأن اليمني وصراعًا على الساحة اليمنية بين السعودية وأميركا من جهةٍ وإيران من جهةٍ أخرى عبّر عنه السفير الأميركي في صنعاء في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢، حيث أبدى قلق بلاده من أي تدخّلات إيرانية أو أجنبية في اليمن مستغلّة حالة الانقسام التي يعانيها المجتمع اليمني حاليًا، وقال: «سنكون قلقين للغاية تجاه أي تدخّلٍ أجنبي

---

(٦٨) أبو بكر عبد الله، «انتخابات الرئاسة اليمنية وأشباح صالح،» التغيير نت، ٩/٢/٢٠١٢، <http://www.al-tagheer.com/news39845.html>.

(٦٩) موقع الوسط نيوز، ٨/٢/٢٠١٢، <http://www.alwasatnews.com/mobile/news-627514.html>.

في اليمن يهدف إلى خلق مشاكلَ أمنية أو سياسية مستغلاً الانقسامات الحاصلة هنا لتحقيق نتائجَ سلبية»، وجاء ذلك ردًّا على ما يتردّد حول تدخّلات إيرانية في اليمن[٧٠]. ويأتي هذا بعد التصريح الذي أدلى به مؤسس الحراك الجنوبي لصحيفة الشرق السعودية حيث قال: «إنّ التنسيق بين طهران وقوى الحراك الجنوبي منذ فترة»[٧١].

لكن الذي لا خلافَ عليه أنّه «لا مجالَ للمقارنة بين التدخّل الإيراني مع نفوذ الرياض في اليمن، الذي لا يقتصر على الأحزاب ووسائل الإعلام، إذ يمتدّ رأسيًا وأفقيًا ليشمل مختلف القوى الاجتماعية والسياسية في السلطة، وفي المعارضة، وفي المجتمع القبلي والمؤسسات والجمعيات الدينية»[٧٢]. وفي ما يخصّ التدخّل الأميركي القائم حاليًا في اليمن فكشفت عن بعض صوره ما أوردته شبكة برق الإخبارية في صفحتها على الفيسبوك، أو ما قيل عنه إنّه «وثائق سرّية مسرّبة عن السفارة الأميركية بصنعاء تكشف قيام السفير الأميركي بتسيير الأمور في اليمن وإصدار الأوامر العسكرية لوحدات الأمن والجيش، وتوضّح أنّ السفير يمارس دور الحاكم العسكري الفعلي لليمن، وأماطت النقاب عن أوامرَ مباشرة يصدرها السفير أو الملحق العسكري ترتبط بخصوصيات الشأن اليمني، ويقوم الوزراء المعنيون بتنفيذها حرفيًا، ومن الوثائق التي تمّ تسريبها خطابٌ مسجّل برقم (omc-043-12)، بتاريخ ١ شباط/ فبراير ٢٠١٢»[٧٣].

خلاصة القول... **إنّ المبادرة بقدر ما خدمت رؤية وتصوّر الأطراف والقوى السياسية اليمنية الموقّعة عليها للخروج من المأزق الذي تعيشه البلاد منذ الأشهر الأولى من عام ٢٠١١، فإنّها قد عمّقت حالة التدخّل الخارجي في الشأن اليمني، وخدمت المبادرة في الوقت نفسه أيضًا مصالح**

---

(٧٠) «قلق أمريكي من التدخل الإيراني فى اليمن،» موقع عدن الغد، ١٠/ ٢/ ٢٠١٢، <http://adenalghad.net/news/7430.htm>.

(٧١) «مؤسس الحراك الجنوبي: طهران تدرب شبابًا من جنوب اليمن و«الاشتراكي» يستغل المال لدعمها،» الشرق، ٣١/ ١/ ٢٠١٢، <http://www.alsharq.net.sa/2012/01/31/105470>.

(٧٢) عبد الله علي صبري، «حدود وآفاق التدخل الإيراني في اليمن،» موقع إسلام تايم، ٢/ ٢/ ٢٠١٢، <http://www.islamtimes.org/vdcipwazwt1apr2.sect.html>.

(٧٣) صفحة شبكة برق على الفيسبوك.

الأطراف الخارجية التي تبنّتها وصاغت مفرداتها، وبالأخصّ المملكة العربية السعودية التي بذلت ولا تزال تبذل كلّ جهد ومسعَى لعدم إنجاح أي ثورة سواء في اليمن أم في البحرين، وقبل ذلك في تونس ومصر التي وقفت عاجزة عن إيقافهما، ومصالح الولايات المتّحدة الأميركية التي دعمت النظام المتحالف معها في مكافحة الإرهاب، وحرصت على تجنّب إسقاط النظام، والتي ترى أنّ المستفيد الرئيس من ذلك هو تنظيم القاعدة، لكن الدور الأميركي لحلّ الأزمة اليمنية لم يكن بحجم دور المملكة ونفوذها في اليمن، وبالأخصّ في العلاقة مع القوى السياسية المعارضة، والثابت أنّه «حين تتقهقر الدول الكبرى عن التدخّل في الشأن اليمني تتقدَّم السعودية بوصفها الوكيل الحصري لإدارة الأزمات اليمنية المُعقّدة التي يبدو أنّ الإدارة السياسية الدولية تقف عاجِزَةً عن حلّها، رُبَّما نظرًا إلى الطبيعة الشائكة والمتشعّبة التي جُبلت عليها مشكلات هذا البلد، وهو ما يعطي السعودية هذا الدور المحوري والمحير الذي ظلّت تقوم به منذُ ما يقرب من قرن تقريبًا، استنادًا إلى وصية مؤسسها الملك عبد العزيز آل سعود لأبنائه حين قال لهم: «خيركم وشرّكم يأتي من اليمن»، وهو ما ظلَّ يعتمل في عقل آلة الحُكم السعودية التي أصبحت لاعِبًا رئيسًا (ورُبَّما مُرجّحًا) في الواقع السياسي اليمني[٧٤].

أهم الاستنتاجات:

ـ يعاني اليمن التدخّل الخارجي السافر في شؤونه الداخلية وتحوّله في السنوات القليلة الماضية إلى ساحة صراعٍ للقوى الإقليمية.

ـ أخذ التدخل الخارجي في شؤون اليمن أبعادًا مختلفة؛ عسكرية وأمنية وسياسية واقتصادية ومالية وثقافية وإعلامية.

ـ أضرّ التدخّل الخارجي في شؤون اليمن الداخلية بأمنه واستقراره وبوحدته الوطنية، كما شكّل التدخّل الخارجي عائقًا أمام إمكانية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية شاملة.

---

(٧٤) أحمد شوقي أحمد، «المملكة تتوه في اليمن!» السفير برس، ٢٦/ ٧/ ٢٠١١، <http:// as-safeerpress.com/news/>.

- كان التدخّل الخارجي في الشؤون الداخلية لليمن انعكاسًا لاستحكام عوامل الضعف الداخلية في المجتمع، ومنها غياب الديمقراطية وضعف المشاركة السياسية وانعدام الحرّيات وغياب التنمية المتوازنة وانتشار المحسوبية والفساد في أجهزة الدولة المختلفة ومؤسساتها.

- يجري التدخّل في الشؤون الداخلية لليمن وفق عمليةٍ مرسومة ومخطط لها من قبل الأطراف الخارجية، التي تسعى على الدوام إلى جعل اليمن دولة تابعة وضعيفة ومنطقة نفوذ خاصّة بها.

- إنّ السلطة والمعارضة في اليمن هي التي عملت خلال الأشهر الماضية على استدعاء القوى الإقليمية والدولية للتدخّل في الشأن اليمني الداخلي، والتي قامت بدورها بفرض أجنداتها الخاصّة التي تخدم مصالحها.

- سعت القوى الخارجية إلى وأد محاولات التغيير وعدم السماح بنجاح الثورة الشبابية السلمية التي أتت في ظلّ الربيع العربي، والهادفة إلى إقامة نظام سياسي أكثر تحرّرًا، يعتمد الديمقراطية ويكفل الحقوق والحرّيات، بخاصّة في ظلّ جوارٍ تحكمه أنظمة وراثية لا تؤمن بالديمقراطية والانتخابات والتداول السلمي للسلطة، وكنتاج لتلك التدخّلات الخارجية، طال أمد التغيير المنشود في اليمن، وأُصيب المشهد السياسي اليمني بالتأزّم والتعقيد خلال الأشهر الماضية، وأصبحت القوى الإقليمية والدولية هي من يرسم عملية التغيير ويقودها وفقًا لرؤيتها ومصالحها، ودفع اليمنيون نتيجة ذلك الثمن غاليًا من أرواحهم ودمائهم واستقرارهم ومعيشتهم. كما أصبح لمشاريع فكّ الارتباط والمطالبة بالانفصال لاعبون محلّيون مدعومون من الخارج.

القسم الثاني

المسـار السياسـي

الفصل الرابع

المجتمع المدني ودوره في الثورة: «الإصلاح» نموذجًا

عبد الباري الطاهر

مدخل

لن أقف طويلًا على أعتاب «تعريف المجتمع المدني»، ولعلّ عزمي بشارة في كتابه **المجتمع المدني**[1] لاحظ أنّ التطوّر التاريخي للأفكار لا يمكن العودة إليه بالاستدارة إلى الخلف، وإنّما يحتاج إلى حفر معرفي، ومع ذلك فهو قرين الفكر الغربي، لكنه خضع لصيرورة تطوّر تاريخي كانت ذات تعثّرات واستخدامات ليس لها مضمون موحّد. إنّها تعني في كلّ مرّة شيئًا مختلفًا، لأنّها تأتي في سياقٍ متغير بنيويًا وتاريخيًا، يولّد حاجاتٍ جديدة، وأسئلة جديدة ويجيب عنها المفهوم. ولاحظ فؤاد الصلاحي أنّ المجتمع اليمني أكثر المجتمعات العربية تأثّرًا بالتحوّلات الديمقراطية التي ارتبطت بتغيرٍ نوعي في طبيعة النظام السياسي اليمني، تمثّل ذلك بنفي الدولة الشطرية التي استمرّت قرابة ثلاثة عقود. وما رافقها من نهجٍ لا ديمقراطي. ومن جانبه لم يدرس متروك الفالح «الحالة اليمنية» كما يجب، إذ رأى أنّ اليمن على الرغم من اختلاف تجربته وتحوّلاته الديمقراطية لا

---

(١) انظر: عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، ط ٦ (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢).

يبدو على أي حال ذات صلة بمسألة المجتمع المدني. ويربط الفالح بين تلك التنظيمات المهنية والثقافية والمجتمع الريفي والتكوين القبلي أو المذهبي، وهي قراءة غير دقيقة.

يربط الباحثون بين نشأة المجتمع المدني وظهور التعاونيات في حضرموت في الثلاثينيات (من القرن الماضي)، والجمعيات الخيرية والنوادي الأدبية والقروية ذات الطابع التعاوني والثقافي في عدن ومناطق في تعز. والحقيقة أنّ ظهور الصحافة العدنية وصحافة المهجر في الأربعينيات والنقابات، وفي ما بعد الأحزاب والروابط الطلّابية في مصر تحديدًا، مثّلت البواكير الأولى «للمجتمع المدني» الذي اضطلع بدورٍ مهمّ في مقارعة الاستبداد الإمامي في الشمال، والاستعمار البريطاني في الجنوب.

تمثّل التعاونيات التي ازدهرت وانتشرت في عموم اليمن في مراحلَ مختلفة ابتداءً من ثلاثينيات القرن الماضي في حضرموت وامتدّت ووصلت ذروتها في مطلع السبعينيات بعد حركة الـ ١٣ من حزيران/يونيو ١٩٧٤ بزعامة الشهيد إبراهيم الحمدي، ووصلت إلى الريف اليمني. وأحدثت نقلةً مهمّة في التطوير والربط بين المدينة والريف.

الملاحظ أنّ الترابط بين الريف والمدينة، وبين المجتمع الأهلي «القبيلة» والمجتمع المدني تمّ لصالح التمدّن والتحديث وتزكية المجتمع المدني، عكس ما توهّمه متروك الفالح الذي يرى «على الرغم من تشكيل ووجود تكوينات وتنظيمات ذات صلة بمسألة المجتمع المدني» ـ من جمعيات مهنية وثقافية وحتّى قوى سياسية وحزبية تزايدت مع الحالة الوحدوية ما بعد عام ١٩٩٠ لا تختلف كثيرًا عن بنية «مدنها» وقواها وثقافتها عن المدن «الخليجية بشكلٍ عامّ من حيث ارتباطها بالريف والتكوين القبلي أو المذهبي، وإن اختلفت من حيث مظاهر الحداثة الاستهلاكية، والنمط العمراني وبنية العمالة الخارجية، كما في الخليج وبلدانه».

ذاكرة الشعوب لا تموت، فالتعاون الذي عرفته اليمن في عصور سبأ ومعين وحمير، وطريقة إعادة إصلاح السدّ عبر تعاون القبائل، كما يشير نقش إصلاح السدّ زمن أبرهة، لا يزال يُشعّ في الذاكرة الجمعية. ولعلّ في سرعة التحاق القبائل المحيطة بصنعاء وأرياف عدن وتعز وإب وذمار

والحديدة وحجة والمحويت بالاحتجاجات السلمية ما يومئ للمعنى. صحيح أنّ اليمن جزء من نسيج أمّته العربية، ومتداخل أكثر فأكثر مع الجزيرة والخليج باعتباره مكوّنًا حضاريًا، وروابط بشرية وثقافية وسياسية ذات خصوصية لافتة، والإيلاف واحد من هذه العوامل التي قامت بدورها في التكوين العامّ.

للمجتمع المدني جذورٌ عميقة في الانشغال بالتجارة والحرف و«هجر العلم»[٢]، وفي الهجرات وعوائدها خصوصًا بين الحربين الكونيتين، حيث انخرط المهاجرون اليمنيون في جنوب آسيا وشرق أفريقيا في التجارة والحركات الوطنية، وحقّقوا مكاسبَ سياسية واقتصادية تجلّت في تكوين الصحافة والأحزاب والبيوتات التجارية، ومن ثمّ المعارضة للاستبداد الإمامي في الشمال، والاستعمار البريطاني في الجنوب.

روافد المجتمع المدني في اليمن عديدة، في مقدّمها نشأت الطبقة الوسطى وانتشار التعليم الحديث. وبالتالي نشأت الحركة النقابية العمّالية والأحزاب والمؤسسات والجمعيات التعاونية والثقافية والأدبية والخيرية. وحقيقة أنّ اليمن المتأخر لا يزال أثر المجتمع المدني وتأثيره فيه غير حاسم في الحياة العامّة. وقيام النظامان الشموليان في الجنوب والشمال بدور معيق وقامع إزاء تطوّر المجتمع المدني الواعد.

ارتبط قيام أوّل ثورة دستورية في شمال اليمن عام ١٩٤٨ برمزية التحوّل المدني، وأدّت الإضرابات والاحتجاجات ونضالات النقابات العمّالية والأحزاب والطلّاب والنساء دورًا بارزًا في تحقيق الاستقلال في الجنوب عام ١٩٦٧. وفي المتوكلية اليمنية كانت المظاهرات الطلّابية في صنعاء وتعز عام ١٩٦١ إشارة البدء في ثورة الـ ٢٦ من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، وكان لاتّحاد الأدباء والكتّاب اليمنيين دورٌ في تحقيق الوحدة في الـ ٢٢ من أيار/ مايو ١٩٩٠.

---

(٢) «هجر العلم» يقصد بها المناطق الحضرية التي تكوّنت فيها عبر أزمنة بعيدة أربطة التدريس، واعتبرت هجرًا يحرّم الحرب فيها، وأهلها لا يشاركون في الحروب، ولا تطالهم خسائرها.

على الرغم من اختلاف النظام السياسي في الجنوب عن الشمال اختلافًا جذريًا في ظلّ كلٍ من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية، إلّا أنّه لم تكن هناك فرصة حقيقية لتأسيس تنظيمات غير حكومية مستقلّة. وكان أبرز تنظيم غير حكومي في ذلك الحين هو اتّحاد الأدباء والكتّاب اليمنيين الذي تشكّل في كلا الشطرين، وأسس هذا الاتحاد في عام ١٩٧٤ في عدن. وعلى الرغم من أنه كان مموّلًا من حكومتي الشطرين سابقًا بالتساوي، إلا أنه يُعدّ المنظّمة الوحيدة الموحّدة التي عملت على أن تكون مستقلّة. واضطلع الاتّحاد بدور في نشر الفكر العقلاني. وقام بجهود جادّة في اتّجاه الوحدة والدعوة إلى تأسيس مجتمع مدني. وعبّرت مجلة **الحكمة** الناطقة باسمه، التي كانت تُطبع في عدن حيث يوجد المقرّ الرئيس عن هذه التوجّهات. ومنذ سبع سنوات هناك مسؤول عن الحرّيات داخل الاتحاد، وهو معني بالتصدّي للممارسات التي تضطهد الكتّاب بسبب كتاباتهم. وفي أعقاب الحرب الأهلية تمّ احتلال مقارّ الاتحاد في عدن، ونُهبت محتوياته.

لعلّ تسمية التجمّع اليمني للإصلاح ما يشير إلى طبيعة تكوينه، فهو تجمّع سياسي يجمع مكوّنات أساسية عدّة. **الأوّل** «الإخوان المسلمون»، وهم مكوّن أساس من مكوّنات الحركة الوطنية التي نشأت في مصر والمهاجر اليمنية وفي عدن، وساهمت بدورٍ فاعل في حركة ٤٨ الدستورية سواء عبر مشاركة إخوان مصر بواسطة الثائر الفضيل الورتلاني أم عبد الحكيم عابدين صهر المرشد العامّ حسن البنا أم عبر أعضاء يمنيين: المسمري وآخرين. وفي الجنوب لم يكن الإخوان بصفتهم تيارًا بعيدين من التكوينات الأولى، سواء الجمعية الإسلامية أم حزب الأحرار في الشمال أم الرابطة في الجنوب أم حتى الكتيبة الأولى في مصر عام ١٩٣٩. إذ كان الإخوان منذ نشأت الحركة الوطنية في الشمال والجنوب جزءًا من نسيجها العامّ. حيث ساهموا في عام ١٩٤٨ بفاعلية ولم يكونوا بمعزلٍ عن الدعوات والنضال لنيل الاستقلال، ووقفوا إلى جانب الزبيري والقوى الثالثة في الدعوة إلى قيام «الدولة الإسلامية»، مثل وثيقة الطائف في عام ١٩٦٦. بعد الثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر لم يكن الإخوان قد أسسوا بعد تنظيمهم، لكنهم كانوا كتيار فكري وسياسي أقرب إلى القوى التقليدية وكبار المشايخ «الشيخ

عبد الله بن حسين الأحمر ونعمان قايد بن راجح تحديدًا، والزبيري والبعث، وإلى حدٍّ ما بيت الوزير. عارض «الإخوان المسلمون» كأفراد حكم السلال، وانتقدوا هيمنة العسكريين على السلطة ومظاهر الفساد. واستمرار الصراع العسكري المسلّح بين الجمهوريين والملكيين، وهو الصراع الذي رأوا أنّ أخطاء السلطة الجمهورية هي المسؤولة عن استمراره. كما انتقدوا هيمنة المصريين على السلطة في صنعاء وتدخّلها في اتّخاذ القرار السياسي. وانفرادها بالقرار العسكري في اليمن. واعتبروا المشير عبد الله السلال مسؤولًا عن كلّ هذه السلبيات بسبب عبثه وعجزه وفوضويته وتخوّفه وتمسكه بسلطات الدولة كلها.

كانت الجمعية الإسلامية عام ١٩٤٩ في عدن تعبيرًا عن طموحٍ سياسي لخلق تنظيمٍ إسلامي لم يكتب له النجاح، وانفرط عقدها بعد عامٍ تقريبًا، ليندمج أعضاؤها في الجمعية العدنية ورابطة أبناء الجنوب ١٩٥٠.

قد تكون البداية التنظيمية، أو النواة، هي الطليعة العربية الإسلامية منتصف الستينيات في مصر التي أسسها الفقيد عبده محمد المخلافي وطلّاب يمنيون في مصر. وانتقد زيد الوزير في كتابه **محاولة لفهم القضية اليمنية**[٣] التسمية ذات البعد القومي، وكان المركز الإسلامي في تعز (١٩٦٥)، والمركز الإسلامي الثقافي في عدن (١٩٦٦)، وحزب الله في خمر (١٩٦٥)، كلّها روافد على طريق تأسيس التجمّع اليمني للإصلاح عام ١٩٩٠. اهتمّ الإسلاميون بالتعليم باكرًا، وبالمسجد أيضًا. اللافت أنّه ومنذ عام ١٩٦٣ بدأت سيطرة الإسلاميين وبالسمة التقليدية والمحافظة على التعليم وفي ما بعد تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ السيطرة أيضًا على التوجيه والإرشاد، حتى داخل الجيش والأمن والمؤسسات.

المفارقة أنه بعد حركة الـ ١٣ في حزيران/ يونيو التي قادها الشهيد إبراهيم الحمدي عام ١٩٧٤ أقرّ قانون التعليم المستنسخ من نظام الإخوان المسلمين، الذي رفض القاضي عبد الرحمن الإرياني توقيعه. وبهذا القانون فتح الباب واسعًا أمام إعادة صوغ المناهج التعليمية. طمست الموادّ العلمية

(٣) زيد بن علي الوزير، **محاولة لفهم المشكلة اليمنية** (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٧١).

أو أقصتها، وجرى تحزيب التعليم وأدلجته، وإقصاء المرأة وحلّ نظام الفتوة بدلًا من التربية الفنّية[٤]. واحتكر الإرشاد والتوجيه في المساجد والثكنات والمعسكرات والمؤسسات «مكتب الإرشاد» الذي يرئسه الشيخ عبد المجيد الزنداني. وفي حمّى الصراع بين الشمال والجنوب نشأت الجبهة الإسلامية في المناطق الوسطى حينها بمواجهة الجبهة الوطنية المدعومة من الجنوب. وحتّى بعد قيام الوحدة ظلّت السيطرة على التوجيه في المعسكرات في الشمال للتيار الإسلامي. وكلّ هذه الروافد جعلت من التيار الإسلامي قوّة فاعلة ومؤثّرة.

مثّل الإخوان المسلمون، أو بالأحرى التيار الإسلامي، القوّة الحقيقية في المؤتمر الشعبي العامّ الذي أسس في عام ١٩٨٢ حيث تبوّأ ما يقارب من ثلث قيادة المؤتمر (اللّجنة الدائمة) عناصر التيار الإسلامي، ومثّلت الاتّجاهات الأخرى اليسارية والقومية تمثيلًا رمزيًا. فكان الإسلاميون القوّة الحقيقية المؤثّرة. يشير الباحث زيد الوزير في كتابه **محاولة لفهم القضية اليمنية** إلى وجود اتّجاهين في الحركة الإسلامية منذ النشأة منتصف الستينيات، ففي حين تبنّى عبده محمد المخلافي العمل على تأسيس «الطليعة العربية الإسلامية كشكلٍ تنظيمي للإخوان المسلمين، كان الزنداني يتبنّى الدعوة لبناء مجتمعٍ إسلامي»[٥].

أمّا الباحث الفرنسي فرانسوا بورجيا (François Borgia)، فميز بين دعوة الزنداني الذي ظلّ يقود تيارًا وهّابيًا داخل الإصلاح، والداعية عبده محمد المخلافي والداعية عمر سالم طرموم، ويتشكّك في بدء تشكيل الخلية الأولى. وتتباين الآراء والمواقف حول دور وفاعلية الموقف السلبي للإخوان إزاء انقلاب ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧. وحقيقة، شارك في هذا

(٤) وفقًا لوزارة التربية والتعليم، أسّس في عام ١٩٩٧ ما بين ٩٠٠ و١٠٠٠ معهد ديني، يستوعب نصف مليون طالب، وبلغت ميزانيتها في عام ١٩٩٧ خمسة مليارات من الريالات. وتمثّل المعاهد واحدة من المخاطر الرئيسة التي تهدّد الزيدية لانحيازها إلى الشافعية وتثير مخاوف علماء الزيدية. انظر مبحث «زيدية بدون إمام،» في: **اليمن المعاصر**، ص ١٩٩، بتصرّف.

(٥) الوزير، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

الانقلاب حلفاء التيار الإسلامي، مثل كبار المشايخ بزعامة الشيخ عبد الله الأحمر، وزعماء الأحرار بزعامة القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيس الجمهورية. وجسد الانقلاب التحالف مع العربية السعودية الداعم للتيار الإسلامي حينها.

استفاد إخوان اليمن من نشأتهم المندمجة في الحركة الوطنية منذ عام ١٩٤٨، ومن نشاطهم الدعوي العلني، والتماهي مع التيار التقليدي في المعارضة السياسية وزعماء القبائل وحركة الأحرار وعدم الانغماس في العمل السرّي أو العسكري، مستفيدين من تجارب التيارات الإسلامية في المنطقة، وعندما قادوا الجبهة الإسلامية باعتبارها قوّةً سياسيةً وحزبيةً كانوا متحالفين مع الرئيس صالح بمواجهة العدوّ المشترك (النظام في الجنوب وامتداده الجبهة الوطنية الديمقراطية في الشمال) والاتّجاهات اليسارية والقومية. ولاحظ بورجيا أنّ إخوان اليمن ساروا مسارًا يُشبه مسار الإخوان المسلمين في الأردن الذين كانوا يدافعون عن العرش بوجه الموجة الناصرية والبعثية، ما سمح لهم بأن يكونوا قوّةً عقائدية وسياسية محمية من الشكوك التي قوبلت بها المعارضة.

اتّخذ تحالُف الإصلاح مع الرئيس صالح أبعادًا استراتيجية بين مزدوجين. كان الإصلاح يتبنّى ترشيح صالح للرئاسة قبل المؤتمر الشعبي العامّ. ولم ينفرط عقد هذا التحالف إلا بعد إدارة صالح الظّهر وإلحاق المؤتمر الهزيمة بالإصلاح في انتخابات عام ١٩٩٧، وإخراج الإصلاح من التشارك في الائتلاف الحكومي الذي أعقب حرب ١٩٩٤. وجسدت حرب ١٩٩٤ ذروة التحالف بين المؤتمر والإصلاح، بل إنّ الإصلاح انغمس في التحالف بأجنحته المختلفة، الجناح القبلي بزعامة الأحمر، والعسكري بقيادة علي محسن الأحمر، والتيار السلفي المتشدّد ممثّلًا بعبد المجيد الزنداني وعبد الوهاب الديلمي، وهما صاحبا فتوى استباحة دم الجنوبيين واستحلاله بتهمة الكفر والتمترس، أي جواز قتل المسلمين إذا احتمى بهم الكفّار.

يكشف فرانك ميرميه (Frank Mirmiyet) أنه لدى الإسلاميين اليمنيين صفةً ثابتة هي تذبذب إرادتهم، الأمر الذي فرض نموذجًا ثقافيًا يختزل

الخصوصيات المحلّية، ومن ثمّ غياب احترام تنوّع التراث التاريخي، وباتّهامهم بهدم قبور الأولياء، وتوسيع المساجد القديمة من دون مراعاة الأضرار التي ألحقوها بمعمار تلك المساجد، دلّوا بذلك على احتقار التراث المحلّي باسم تراثٍ شمولي. ويستطرد في القول إن الإسلاميين «تحديثيون» على طريقتهم أكثر من كونهم محافظين، وهذا عرف عنهم على المستوى الإقليمي منذ وقتٍ طويل، ويؤكّد تعزيزه على المستوى اليمني حقيقة مشاركتهم في التحديث. وفي حركة التحوّل الاجتماعي المعقّدة، وإن بدرجاتٍ متفاوتة وفق ما إذا كانت القاعدة الاجتماعية في هذا المضمار حضرية أم ريفية، أم قبلية أم عقائدية. إنّ هذا البعد يضعهم في منطقتهم الإسلامية وفي قرنهم أكثر ممّا يستبعدهم.

في مبحثه «الإسلاميون اليمنيون في عملية السير نحو الديمقراطية» يشير لودفيغ شتيفتل بريبة إلى أنّ سير اليمن نحو الديمقراطية لا يزال فكرة تحتاج إلى بعض النقاش. ولذلك يجب الشكّ في وجود مثل هذه الظاهرة. ومع ذلك وُجد في اليمن منذ عام ١٩٩٠ عدد من الأحزاب السياسية، كما أُسست بعض التنظيمات الاجتماعية، وعُقدت انتخابات على الأقلّ لم تكن تمثيلية هزلية، وطُرحت بعض القضايا الأساسية المتعلّقة بمستقبل الدولة والمجتمع للنقاش المفتوح. فلنفترض أنّه يمكن أن تسمّى هذه المجموعة من الحقائق عملية السير نحو الديمقراطية في الجمهورية اليمنية، وليس مصادفةً أن نجد مقالة مكرّسة لدور الإسلاميين اليمنيين في عملية التحوّل نحو الديمقراطية، في حين لا تجد مقالة مثلًا عن دور أقوى حزب يمني، أي المؤتمر الشعبي العامّ في هذا المجال. وهناك أسئلة نموذجية تطرح في كلّ مرّة تظهر فيها على الساحة السياسية مجموعة إسلامية أو حزب إسلامي.

من هذه القضايا النموذجية موقفُ المجموعة المعنية من العنف السياسي وعلاقتها «غير المحددة بدقّة» بالحداثة ومن قضايا المرأة، وآراؤها المتعلّقة بالديمقراطية ووسائلها مثل الانتخابات وحرّية الصحافة. إنّ الإشارة التلقائية لتلك القضايا ـ من دون شكّ دائمًا في كلّ مرّة يخصّ الأمر مجموعة إسلامية ـ لا يبدو أنّها رأي يقبل دائمًا المقارنة مع الطريقة التي

تعامَل بها الأحزاب القومية مثلًا. وقد يعكس رأيًا ملوّنًا بمجموعة من الانحياز الغربي الذي أصبح معروفًا بالاستشراق.

يضيف الباحث شتيفتل: وثاني مشكلة مع هذا النوع من الأسئلة أنها تشير في الدرجة الأولى إلى مواقفَ نظرية عقائدية ومن تتبع على نحو غير مباشر الفكرة الشائعة القائلة إنّ الإسلاميين يتبنّون برنامجًا متشدّدًا نسبيًا وغير قابل للتغيير، ومستمدًّا من الكتاب والسُنّة، وهذا الرأي يقلّل من قيمة البُعد الاجتماعي لمجموعات الإسلاميين. ومن قيمة العناصر البرنامجية والديناميكية لأنشطتهم السياسية. ولذلك يجب توضيح أنّ القضايا التي نتناولها هنا ليست البرامج والمشروعات، إذ لن يكون ذلك ذا أهمّية كبيرة ما دام الاختيار الرسمي للديمقراطية واضحًا لكل الأحزاب اليمنية، إسلاميين وعلمانيين. وفي ما يخصّ الإصلاح من حيث هو حزب الإسلاميين الرئيس بخاصّة، يجب أن نتحدّث عن سلوك حزبٍ متنوّع إلى حدٍّ بعيد، يعيش عملية تحوّل معقّدة، وأحيانًا مفاجئة، ويُخبرنا التاريخ الأوروبي أنّ تطبيق الديمقراطية لم يتمّ بسهولة، لكنّها تطوّرت بالتدريج في مراحلَ اتّسمت بالمساومات السياسية. وجاء القبول «الشعبي» النظري لهذا النوع من القواعد بعد بضعة أجيال في الممارسة العملية.

هكذا يجب أن ننظر إلى سلوك الإسلاميين باعتباره نتيجة تفاعلٍ بين البرامج والذرائعية (البراغماتية)، ومصالح الجماعات، كما هي الحال مع أي حزبٍ سياسي، أو أي مجموعةٍ سياسية.

الواقع أنّ بُنية أغلبية الأحزاب السياسية أإسلامية كانت أم قومية أم يسارية، هي بُنية متنوّعة ومتقاربة، وينتمي أغلبها إلى الطبقة الوسطى، وروافدها كلّها آتية من الطلّاب بالأساس، ومن الفئات الكادحة والفقيرة، ومن أبناء المدينة والحرفيين والمتعلّمين. وتكاد تكون المُعاناة والهموم العامّة والمشتركة واحدة. وهو ما يوحّد المطالب ويدفع بالجميع إلى النضال العامّ والمشترك. وينبغي عدم التقليل من شأن المعاناة المشتركة على الرغم من التباين في العقائد والعصبيات المختلفة التي قد تقوم بدور التفجير والإعاقة في أي لحظة. ويلاحظ الباحث ويتساءل عن الأحزاب اليمنية هل يُعدّ بعضُها إسلاميًا حقًّا، وأي منها لا يُعدّ كذلك؟ إذ ينص

الدستور على أنّ الإسلام دين الدولة، وينصّ القانون على أنْ لا تتناقض برامج الأحزاب مع التعاليم والقيم الدينية، لذا على كل الأحزاب أن تنتمي إلى الإسلام على الأقلّ على نحوٍ عامّ. ويقينًا، تفرض التطورات العامّة وقضايا العصر نفسها على الجميع. إذ هناك قضايا اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية لا يمكن إدارة الظّهور إليها. وتتطلّب الإجابة عن أسئلتها كلّ يوم وساعة.

تكوّن التجمّع اليمني للإصلاح منذ الإعلان في المؤتمر العامّ الأوّل من:

- الجناح القبلي في البداية حاشد ـ الأحمر وبكيل عبد العزيز ناجي الشايف الذي انسحب في ما بعد.

- الإخوان المسلمون، أو بالأحرى التيار الإسلامي الذي يمثّل حجر الزاوية.

- مستقلّون يمثّلون مجموعات التجّار والفئات الاجتماعية المختلفة ـ ومن التكنوقراط وحداثيين وليبراليين.

بالنسبة إلى المشايخ، بغضّ النظر عمّا أشار إليه الشيخ عبد الله من طلب الرئيس صالح البدء بتأسيس الإصلاح، كانت طبيعة المرحلة تدفع إلى تأسيس تجمّع سيكون القوّة الكبيرة في الحياة السياسية اليمنية. إضافةً إلى رغبة الشيخ المحمومة في الحفاظ على تزعّم اليمن الموحّد تحت راية القبيلة حاشد، والحفاظ على النفوذ المطلق في السلطة. وهو ما دأب عليه الشيخ منذ ثورة أيلول/سبتمبر ١٩٦٢.

أمّا **الإسلاميون** فهناك عند التأسيس تيار سلفي تكفيري متشدّد، عبد المجيد الزنداني رئيس مجلس الشورى؛ وعبد الوهاب الديلمي رئيس مجلس القضاء، وتراجع دورهما.

المستقلّون من الفئات المختلفة هم تيارٌ أقرب إلى التجديد والحداثة، وبالأخصّ في قواعد التجمّع، وبتزايدِ دورهم باطرادٍ وإليهم يعود الفضل في التقارب، ومن ثمّ التلاقي مع أحزاب المشترك. ويمثّل المعلّمون والطلّاب النسبة الأعلى في قواعد الإصلاح. من هنا يمكن للامتداد الشعبي لمطلب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية أن يقوى في المجتمع والحياة

العامّة أيضًا. ويرتبط الإصلاح بقطاعٍ واسع من الفئات الشعبية التي لها مطالبها في العدالة الاجتماعية ودولةِ المؤسسات والنظام والقانون، ولها أشواقها إلى الحرّية والديمقراطية. وللإصلاح حضور فاعل في القطاع التجاري، وفي الطبقة الوسطى، ما يجعل الميل يزداد يومًا بعد يوم إلى مطلب الحرّية والعدالة والديمقراطية، وكلّها مرتبطة بالدولة المدنية الديمقراطية والحديثة.

أولًا: اللقاء المشترك

تكوّن اللقاء المشترك في عام ١٩٩٧ عقب الانتخابات، وفي عام ٢٠٠١ اغتيل الشهيد جار الله عمر، مهندس اللقاء المشترك بحقّ، حيث روى بدمه الزاكي وثيقة التحاور بين مختلف فرقاء الحياة السياسية المعارضة من كلّ ألوان الطيف السياسي المعارض، وصولًا إلى «اللقاء المشترك». الذي يتكوّن من «التجمّع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، حزب البعث العربي الاشتراكي، اتّحاد القوى الشعبية، وحزب الحقّ». وأسست في البداية مجلسًا للتنسيق في عام ١٩٩٧، وإعلان المعارضة الرئيسة «اللقاء المشترك» مثّل نقلة نوعية في حياة المعارضة اليمنية، ودفع بالمواجهة السياسية مع الحكم إلى مستوًى أرقى. لكن المساومات السياسية والتحاور غير الجدّي ظلّ المهيمن. وذهب الحكم في الاستهانة بالمعارضة، فذهب نحو التأبيد لرئاسة صالح، وولوج باب التوريث اقتداءً بمصر وسورية وليبيا. وكان التمديد ردًّا على مطالبة المعارضة بتهيئة الأجواء للانتخابات، وإصلاح جداول القيد واعتماد القائمة النسبية في الانتخابات وإجراء بعض الإصلاحات الدستورية. في هذا السياق كانت أجواء اليمن مهيأة لانتفاضة شعبية عارمة.

خروج الإصلاح من الائتلاف مع المؤتمر الشعبي العامّ، وهو ائتلاف الحرب الذي مثّل المرحلة الثالثة في تاريخ الإصلاح، فمن جانبٍ تعاون الإصلاح مع الرئيس، وشاركه في فرض حكمٍ قسري على الجنوب، أطلق عليه في بعض المناسبات «الاستعمار الداخلي»، ومن جانبٍ آخر حاول تقوية مركزه باعتباره حزب كفاية اقتصادية من خلال حلّ التعامل مع الكارثة الاقتصادية التي سبّبتها الحرب، ثالثًا عمل للحصول على موطئ قدم

في الجنوب، وعمل في الوقت نفسه لتصفية بقايا السياسات الاجتماعية التي طبّقها الاشتراكي، وبخاصّة استخدام المنهج التعليمي «العقلاني». أمّا المرحلة الرابعة فتبدأ من انتخابات عام ١٩٩٧ والانتصار الكاسح للمؤتمر، ودعوته للإصلاح بالانتقال إلى المعارضة، لكن الانتقال لم يكن كاملًا لأنّ الشيخ الأحمر بقي رئيسًا لمجلس النوّاب، وفي هذه المرحلة بدأت تصفية الإصلاح من المساجد والتربية والتعليم ومحاولة شقّ الإصلاح بالتعاون مع المشايخ، وإن كانت محاولات الشقّ حاضرة في نهج السلطة في المراحل المختلفة، وإزاء مختلف الأحزاب.

الجدير بالذكر أن روابط الإصلاح مع المجتمع التقليدي قوية، كما أنّه لا يحرم نفسه من التمدّد في المجتمع المدني، وله وجودٌ فاعل وحي في هذا المجتمع عبر حضوره في نقابات قوية ومهمّة مثل نقابة المعلّمين والأطبّاء والصحفيين، والجمعيات التعاونية والطلّاب والجمعيات الخيرية. وحقًّا، فإنّ اللقاء المشترك بين الأحزاب اليمنية مثّل تحوّلًا رائعًا في التحاور والائتلاف السياسي بين اتّجاهاتٍ فكرية وسياسية مختلفة، وهو ما يعني القبول بالمختلف، بل والعمل المشترك. فالإصلاح تجمّع طابعه الإسلامي سياسي بالأساس، وهو تجمّعٌ يميل إلى المحافظة والتقليد مع نزوعٍ إلى البراغماتية. أمّا الحزب الاشتراكي، فذو منحًى يساري يجمع بين الماركسية والقومية في الماضي القريب، وهو حاليًا أمْيل إلى الاتّجاهات الليبرالية في طبعتها العربية. وتجمّع الناصريين يجمع بين الاتجاه القومي والانفتاح الليبرالي مع محافظة موروثة. أمّا حزب الحقّ واتّحاد القوى الشعبية، فهما يتألّفان من المذهب الزيدي بالأساس مع ميلٍ إلى القوى الشعبية الليبرالية، أمّا حزب البعث العربي الاشتراكي فالاتّجاه القومي هو الأجْلى. وأفادت هذه الأحزاب كلّها من التلاقي. وبالأخصّ «الحزبين الكبيرين»، الإصلاح والاشتراكي، فقبولهما بالتلاقي والتحاور والائتلاف بعد الاحتراب أمرٌ غاية في الأهمّية.

المزاج اليمني ذكي وسريع القابلية للتغيرات والتكيف معها ـ استغرب الباحث لودفيغ أن الإصلاح المختلف مع الصوفية والمشارك في حرب ١٩٩٤، يفوز في حضرموت. إنّ أخذ حضرموت مثالًا يوضّح تضارب العلاقات بين المتطرّفين والبراغماتيين. ويمكن للمرء أن يجد ناشطين في

الإصلاح يشاركون في الاضطرابات ضدّ زيارة الأولياء، وضدّ السادة والاشتراكيين، أو يحمون النشاطات العنيفة، أو يحمون أولئك الذين ينفّذونها، وفي الوقت نفسه يتمتّع الإصلاح بشعبيةٍ واسعة في حضرموت تدلّ عليها نتائج انتخابات ١٩٩٣و١٩٩٧، حيث فاز الإصلاح في انتخابات ١٩٩٧ بنصف مقاعد المحافظة. ويضيف قائلًا: «يجب عدم تجاهل حقيقة إحضار ناخبين من الشمال، وأنّ قطاعًا مهمًّا من الحضرميين قد ينكرون تقاليدهم الدينية المحلّية، لكن في كلّ الأحوال نجح الإصلاح كما يبدو بقوّة السمعة الشخصية لمرشحين بتقديم أنفسهم باعتبارهم أكثر اعتدالًا واستحقاقًا للثقة من الحزبيين الشماليين، وباعتبارهم متراسًا يصدّ المتطرّفين الدينيين الذين قاطعوا الانتخابات».

إنّ الوضع معقّد ومختلف من منطقة إلى أخرى، وحتّى داخل كلّ منطقة بمفردها، حيث يمكن أن يوجد عناصر من الإصلاح يدعمون المتطرّفين، وآخرون يحاربونهم. ويوجد على الأقلّ متعاطفون داخل جناح الإسلاميين في الحزب مع المتطرّفين، لكن من الصعب إثبات وجود تعاونٍ رسمي، إضافةً إلى فكرة أنّ المتطرّفين كانوا يمثّلون نوعًا من جهازٍ سرّي للإصلاح. ويوجد تطابق في الأهداف والمعتقد، أو حتى بشأن إعادة أسلمة المجتمع، لكن يوجد اختلاف واضح في الطرق الموصلة إلى ذلك. وفي هذا الخصوص يُعدّ الإصلاح الترياق الإسلامي ضدّ المتطرّفين. ففي حين أعلن السلفيون والوهابيون بقوّة أنّ انتخابات ١٩٩٧ غير شرعية، ودَعوا إلى مقاطعتها، أحضر الإصلاح ناخبين محافظين ومتدينين إلى صناديق الاقتراع.

أصبح من الواضح أنّ الأسئلة صعبة، ما يجعلنا أمام تكهّنات غير يقينية، لأنّ برامج الإسلاميين وعقيدتهم تؤدّي إلى قناعات ديمقراطية وغير ديمقراطية في الوقت نفسه. وقد يفسر التحليل الاجتماعي الاقتصادي التطوّرات الواسعة بطريقةٍ معقولة، لكنّه لا يفسر السلوك الفردي، كما أنّ الخطاب والمصطلحات عميقة الجذور ومنتشرة في اليمن. ووجود المنظّمات يتجاوز الحدود بين الأحزاب، بحيث يكاد يستحيل التفريق بين معسكرٍ إسلامي واضح ومعسكرٍ علماني محدّد، كما سبق، يعطي الانطباع بأنّ موقف الإصلاح من العملية الديمقراطية في اليمن غير متناقضٍ، أو جاء ردّ

فعل الحزب، أو بالأحرى ردّ فعله وفقًا للظروف السياسية. ولا شكّ في أنّه من الضروري توضيح إلى أي مدى تختلف المواقف العقائدية، ومدى تعقيد العلاقات بين العقيدة والأشخاص والفئات، لكن تحت هذه الغاية من الاعتقادات والالتزامات والارتباطات، ما الذي يمكن قوله بثقة إذا كان التيار الغالب في الإصلاح مع الهيكلة الديمقراطية أم ضدّها، وهل توجد منجزات خاصّة أم مخاطر؟!

أوّلًا، لعلّ أهمّ مساهمة للإصلاح في التجربة الديمقراطية في اليمن هي خيار الحزب البراغماتي الواضح المؤيد للنظام الديمقراطي. وهذا ما منع عمليًا الجدل بشأن الشرعية الدينية لهذا النوع من الحكم بين جماعة واسعة من الجمهور، وهكذا أدمج الإصلاح الخطاب الديني في خطابٍ عامّ حرّ ومفتوح إلى حدٍّ كبير. وسيكون هذا صحيحًا حتى لو كان خياره الديمقراطي مجرّد تكتيك.

ثانيًا، يُعدّ الإصلاح من جوانبَ عديدة حزبًا محافظًا بالمعنى الغربي للكلمة، فغالبًا ما يخاف الإسلاميون مثل المحافظين الغربيين من الحريات الواسعة، ويمثلون إلى الحدّ في مجال المخالفة المشروعة. ويحذّر القرآن بوضوح من التفرّق (الآية رقم ١٠٣ من سورة الشورى)(*). كما أنّ فشل أوّل ائتلافٍ شمل الحزب والاشتراكيين قدّم برهانًا مُقنعًا على صحّة هذا التحذير، وعلى الرغم من هذه الأسباب العقائدية، ومن كلّ الحلول الوسطى مع المؤتمر الشعبي العامّ، يبقى الإصلاح المعارضة الجدّية الوحيدة، ومن ثمّ متراسًا يتصدّى للإلغاء العملي لنظام التعدّدية الحزبية لأنّ المؤتمر الشعبي العامّ هو الحزب الذي تحذّر الآية القرآنية من الفرقة التي يمارسها باعتبارها شعاره وليس الإصلاح.

قراءة الباحث متعاطفة وغير مُدركة حقيقة الصعوبات والتعقيدات التي تواجه الإصلاح، فتكوينه المتنوع والمتعدّد يفرض عليه قيودًا شديدة

(*) الآية المشار إليها هي قوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ سورة آل عمران، الآية ١٠٣. والاستشهاد بالآية الكريمة هنا ليس بالأمر الصّائب، فالسياق مختلف تمامًا.

ومتجاذبة باتّجاهات مختلفة، وتحرص القيادة على التوفيق والمواءمة بين أكثر من تيار، وبالأخصّ التيار السلفي المتشدّد، وطبيعة التربية الدينية شديدة المحافظة.

كشفت الثورات العربية تهافت الأدلجة والمقولات اليقينية، سواء إزاء الأحزاب أم الحالة الاجتماعية أم الواقع السياسي، وفتحت أبوابًا للقراءات المغايرة والمختلفة مقدار مغايرة واختلاف طبيعة هذه الثورات المباغتة المتحدّية بأسلحتها السلامية المجنزرات والرصاص الحي وجيوشًا لا تجيد غير القتل. الحدث العظيم ـ الثورة لم يأت من فراغ، إذ سبقته إرهاصات ومعاناة راعبة. لعلّ أخطرها على الإطلاق حرب ١٩٩٤ في الجنوب، وحروب صعدة الستّ. حرب ١٩٩٤ أطاحت الوحدة السلمية، وأقصت الشريك الثاني الحزب الاشتراكي، وحوّلت الجنوب كلّه إلى فيد وغنيمة حرب. شارك الإصلاح في هذه الحرب، بل شاركت جميع ألوان الطيف الإسلاموي، ابتداءً بالإخوان المسلمين وانتهاءً بالقاعدة، وكانت القبيلة العنوان الأبرز لهذه الحرب الكريهة. أشعر الانتصار المعجون بالدم علي عبد الله صالح أنه حقّق أعظم إنجازاته الثأرية، فبدأ في إقصاء حلفائه في الإصلاح.

في انتخابات نيسان/ أبريل ١٩٩٧، على الرغم من أنّ الإصلاح حينها كان يقدّم صالح بصفته مرشحًا وحيدًا له، ويشكّك في ولاء حزب الرئيس للرئيس، إلا أنّ صالح كان يتصرّف بزهوٍ وغرور إلى حدّ الصلف، إذ أدار الظهر للإصلاح، وعمل على إسقاطه في انتخاباتٍ مزوّرة، بل دعا الإصلاح إلى الخروج إلى المعارضة، رافضًا الائتلاف معه. ولعل خروج الإصلاح إلى المعارضة رفد الحياة السياسية بقوّة حقيقية، فقام في البداية مجلس التنسيق في عام ١٩٩٧، ثمّ «اللّقاء المشترك» الذي ضمّ أطراف المعارضة السياسية الفاعلة والحية. أصبح الإصلاح منذ عام ١٩٩٨ هو القائد الفعلي للمعارضة السياسية. ومثّل ذلك تحوّلًا نوعيًا في خطاب المعارضة وأدائها، لكن المساومة السياسية ظلّت هي المهيمن على عمل اللّقاء المشترك. وبسبب وجود الإصلاح في قلب المعارضة لم ينجرّ إلى حروب صعدة. وكان هدف النظام ضمن أهدافٍ أخرى كثيرة، جرّ الإصلاح إلى الحرب لإعطائها البعد الطائفي السنّي الشيعي، لكن الإصلاح كان قد وصل إلى

قطيعة حقيقية مع النظام، وإن ظلّت بعض الصحف وبعض الأقلام المحسوبة عليه تصبّ الزيت على نار الحرب.

ثانيًا: بداية الثورة الشعبية

ليست هناك بداية واحدة بسبب التفكّك الراعب الذي أحدثته الحروب الكثيرة التي تجاوزت الأربعمئة حرب موثّقة بحسب موقع صحيفة الشورى. فعقب حرب ١٩٩٤ بدأت الاحتجاجات في حضرموت، ثمّ في عام ٢٠٠٧ بدأ الاحتجاج السلمي الجنوبي، وامتدّ إلى معظم مدن ومناطق الجنوب. وفي منتصف كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ بدأت الثورة في صنعاء وتعز، ومن ثمّ امتدّت إلى بقية مدن الشمال. وقف اللّقاء المشترك في البداية متردّدًا، لكن شباب هذه الأحزاب، ومنها الإصلاح، التحقت منذ الأسابيع الأولى بالثورة من دون توجيه، وفي خضمّ المواجهات الدامية وتصاعد الثورة السلمية انضمّت الأحزاب، ورمى الإصلاح بثقله. لم يكن موقف قيادة الإصلاح مختلفًا عن مواقف اللقاء المشترك في ما يتعلّق باستمرار المساومات السياسية. ففي حين طرح المستقلّون أهمّية تصعيد الاحتجاجات حتى سقوط النظام، راهن الإصلاح بالأساس، ومعه أحزاب اللّقاء المشترك، على بقاء الباب مواربًا.

أدّت جمعة الكرامة في صنعاء ١٨ آذار/ مارس ٢٠١١ التي سقط فيها أكثر من خمسين شهيدًا إلى انشقاق قائد الفرقة الأولى مدرّع، علي محسن الأحمر، الرجل الثاني في جيش صالح، واليد اليُمنى لصالح في كلّ حروبه، بل يُعدّ محسن الضمير البارز في هذه الحروب كلّها، وبالأخصّ حرب ١٩٩٤ وحروب صعدة الستّ، وكان قائدها الميداني. وانشقّ عددٌ من الوزراء وأعضاء قياديون في المؤتمر الشعبي ودبلوماسيون جلّهم غير بعيدين عن محسن.

انخلع الباب الموارب، وبدأ التضييق على المسيرات، بل تعرّض بعضها للتلجيم والقمع. منذ تأسيس الساحات، وبالأخصّ في صنعاء، سيطر الإصلاح منفردًا على المنصّة (المنبر الإعلامي)، وعلى اللّجان الأمنية والتنظيمية مع مشاركةٍ شكلية لحلفائه في المشترك. وأُقصي المستقلون من قادة الثورة سواء من الطلاب أم من المشاركين في الثورة. طرح المستقلون أمر تشكيل اللجنة

التنظيمية والإعلامية للانتخابات أو توافق الساحات. وتعدد وتنوّع خطاب المنصة وإشراك المرأة في المنصة واللجان، لكن الإصلاح صمّم ومنذ البدء على الانفراد والهيمنة على الساحة حتى إزاء حلفائه، وارتُكبت تجاوزات جمّة.

في البدء أيضًا تشارك الإصلاح وجامعة الإيمان التابعة لعبد المجيد الزنداني، أحد الرموز السلفية المتشدّدة، وحاول السلفيون من الإصلاح: عبد المجيد الزنداني (رئيس شورى الإصلاح)، وعبد الوهاب الديلمي (رئيس مجلس القضاء الأسبق لشورى الإصلاح)، ومحمد الحزمي (عضو مجلس النوّاب عن الإصلاح)، السيطرة على المنصّة، وجوبهوا بردود أفعال قوية حتى من داخل الإصلاح، فتراجعوا، لكن المنصّة ظلّت تحت هيمنة اللجنة التابعة للإصلاح مع وجود استثناءات محدودة.

في ما يتعلّق بالسيطرة على الساحات، وحتّى أكون موضوعيًا ودقيقًا، فإن أهمّ ساحتين في الـ ١٨ ساحة في اليمن هما ساحتا صنعاء وتعز. ففي تعز ظلّت الساحة محلّ تجاذبٍ بين الإصلاح والأطراف الأخرى من حلفائه في المشترك والمستقلّين. ولم تكن هناك سيطرة حاسمة لطرفٍ من الأطراف. واتّسمت ساحة تعز بالتشارك غالبًا، وانفراد موقّت ومحدود للأطراف المختلفة، ما جعل التنوّع والتعدّد السمة الغالبة هناك.

في صنعاء شُكّلت اللجنة التنظيمية والأمنية من أشخاصٍ أغلبيتهم ينتمون إلى الإصلاح. وهناك مِن شباب الإصلاح مَن شكّك بوجود سيطرةٍ خفية على اللجنة التنظيمية «المُعلنة»، وأنّ هناك إدارة «غير معلنة» تتحكّم بالمنصة واللجنة التنظيمية. أمّا السيطرة الإعلامية على الساحة في صنعاء فدار صراعٌ طويل عليها، ورفضت قيادة الإصلاح إيجاد منصّة ثانية، أو التشارك مع الآخرين فيها. واعتُدي ـ أكثر من مرّة ـ على المنصة التي حاول إقامتها سيف حاشد، وهو من قيادات الدعوة والنزول الميداني للاحتجاجات قبل أشهر عدة من التحاق اللقاء المشترك بالاحتجاجات. وجرى تكسير معدّات المنصّة والكاميرات، وهناك شكوى من مصادرة كاميرات ناشطين في الساحة، وتمزيق صحفٍ ومنشورات، والاعتداء على متظاهرين. والأسوأ عدم معالجة قيادة الإصلاح للانتهاكات، أو نقد هذه المواقف سواء بمبادرة

منه، أو من حلفائه في اللّقاء المشترك. ومنذ البدء، اتّفق اللّقاء المشترك والإصلاح على عدم إصدار بياناتٍ منفردة عن الثورة أو الساحات، أو حتى التجاوزات، فتكرّرت الانتهاكات داخل الساحات، وشارك جنود الفرقة الأولى مدرع في هذه الانتهاكات ضدّ الثوّار. ووجدت معتقلات وعناصر تعتدي على الشباب، وتعرّضت الفتيات للإقصاء والضرب ومصادرة الكاميرات ومهاجمة المخيمات ليلًا ومنع الاختلاط.

من جانبه عمل الإصلاح في تشكيل تكويناتٍ ومنسقيات وائتلافات شبابية ذات صفة حزبية أو مغلقة على محازبي الإصلاح والقريبين منه. واقتدى الآخرون من أحزاب اللقاء المشترك بالإصلاح ما أسهم في إقصاء المستقلّين وإضعاف التنوّع والتعدّد، والأخطر صراعات ذات طابع حزبي يُضعف التنوّع والتعدّد وحقّ الاختلاف بدلًا من إثرائه. في هذا السياق لم تقم أحزاب اللّقاء المشترك بنقد نفسها ولا بنقد تجربتها، ولا الجوانب السلبية في علاقتها بالساحات. ويبدو أنّ الخلافات المكبوتة في الرأس القيادي كانت تتفجّر في قاع الساحات لتُعيق مناخات الحرّية والتسامح أو تضيقها فيها، وبالأخصّ في ساحتي صنعاء وتعز.

عقب جمعة الكرامة وانشقاق اللّواء محسن وفرقته الأولى مدرع ذهب الرئيس صالح إلى منزل نائبه عبد ربه منصور هادي ليلتقي بعلي محسن، واتّفقا على الخروج معًا من صنعاء. تلقّفت دول مجلس التعاون الخليجي الفرصة، بناءً على طلب صالح، لتقدّم المبادرة الخليجية. وبدا الانقسام حادًّا بين شباب الساحات واللقاء المشترك والقوّات العسكرية التي انضمّت إلى حماية الساحة. ففي حين قبلت أحزاب اللّقاء المشترك والفرقة بالمبادرة حتى بعد انسحاب قطر وتعديل المبادرة أكثر من مرّة لصالح الرئيس، رفض الشباب المبادرة واعتبروها التفافًا على ثورتهم. وعلى الرغم من أنّ القرار الأممي ٢٠١٤ لم يعط الحصانة لصالح وأعوانه فقد تمسك اللّقاء المشترك بالمبادرة ومنح الحصانة. وتزامن القبول بالمبادرة مع التضييق على المسيرات والاحتجاجات. وكثيرًا ما تعرّض المحتجّون لاعتداء الأمن المركزي والحرس الجمهوري وبلاطجة النظام وجنود الفرقة الأولى مدرع وأعضاء اللّجنة التنظيمية والأمنية.

على الرغم من محدوديتها، أعطت الساحات بُعدًا رمزيًا للنظام القادم الذي ترسمه المبادرة الخليجية وتجسده ممارسة الإصلاح والمشترك وعسكريو الفرقة. فبدلًا من أن تصبح الساحات مناخات للحرّية والتفتّح والإبداع، تتشارك فيها المرأة والرجل، فرضت قيودًا شديدة القسوة والتخلّف. فعقب خطاب صالح بتحريم الاختلاط في الساحات، قام جنود الفرقة وأعضاء في اللّجنة التنظيمية والأمنية بالاعتداء على الفتيات لمشاركتهنّ في المسيرات. ومن الفتيات اللاتي تعرّضن للاعتداء: أروى عبده عثمان قاصّة وكاتبة، وهدى العطاس شاعرة وقاصّة، وسارة جمال ناشطة حقوقية، وسامية الأغبري صحفية وناشطة، وجميلة علي رجاء صحفية وناشطة، وشكا شباب وشابّات الساحات تُهم التخوين والتكفير، تهم البلطجة والأمن القومي والحوثية، وكلّها تُهم تطيح بالرؤوس.

الطرفان ـ أو الإخوة الأعداء: نظام صالح وبعض المنشقّين عنه مارسا أساليب قامعة بمواجهة الآخر وقمع المختلف. فمسيرة الحياة التي شارك فيها مئات الآلاف من ساحة الحرّية في تعز إلى صنعاء، واستمرّت أكثر من ثلاثة أيام، وقطع المحتجّون مسيرة مئتين وسبعين كيلومترًا، قوبلت بالرصاص الحي والغازات المسيلة للدموع في مدخل صنعاء على يد الأمن المركزي والحرس الجمهوري. وبالضرب والاعتداء الجسدي في ساحة التغيير في صنعاء على يد اللّجنة الأمنية والتنظيمية وجنود من الفرقة الأولى مدرع، واستُقبلوا بعدوانية لاتّهامهم بالحوثية. ويشارك دعاةٌ إصلاحيون مع دعاة المؤتمر وخطبائه في استخدام أسلحة التخوين والتكفير ضدّ نشاطي الساحات وشاباتها، وآخرهنّ توكل كرمان، الحاصلة على جائزة نوبل للسلام، وبشرى المقطري أبرز ناشطة في ساحة الحرّية في تعز، التي تعرّضت للتهديد بالقتل.

ثالثًا: «الإصلاح» والدولة المدنية الديمقراطية

تسمية الدولة في اليمن مصطلح أقرب إلى المجاز أو أسماء التيمّن مثل إرثٍ عربي عريق من تسمية الأعمى بصيرًا، والأعرج أبو سريع، والمريض سليمًا. . . إلخ. فالدولة اليمنية سواء المتوكلية اليمنية أم الجمهورية العربية اليمنية أم دولة صالح هي مركّب هجين من الجذر الأساس للقبيلة

«الأسرة»، وتحالفات شائبة مع العسكر الخارجين من رحم القبيلة ومن التجّار الطفيليين ومرتزقة النظام. أقدام النظام في الماضي، حتى البعيد منه لا تزال غائرة، فالدولة القطرية، كما يرى أبو بكر السقاف في كتابه **الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن الشمالي**(*)، أفق الأمل التاريخي في الأقطار العربية التي تميزت بأوضاعٍ اجتماعية واقتصادية أكثر تطوّرًا في اليمن المتوكلي. أمّا في اليمن نفسه، فإنّ هذا الأفق كان على المجتمع أن يحاول الوصول إلى مقحماته قبل الشروع في الحديث عنه، هذا التطوّر المتفاوت للأقطار العربية جعلها تواجه مهمّات مختلفة من قطرٍ إلى آخر.

داخل اليمن، كان التفاوت نصيب أجزائه من الموروث التاريخي وجدران العزلة بينهما يجعل الطموح إلى التجانس والاندماج والوحدة مهمّة تاريخية، وعلى المستوى الوطني العامّ كان وجود الاستعمار البريطاني في عدن وبقية أجزاء الجنوب اليمنية يضع مهمّة تحرير هذه الأجزاء على عاتق الشعب اليمني كلّه في الجنوب والشمال، إذا أراد لتطوّره السياسي أن يسير في طريق الوحدة والتكامل والتقدّم، وإلى جانب الاستعمار البريطاني كانت السعودية ولا تزال قوّة إقليمية متوحّدة بخطط الاستعمار البريطاني، ثم بالاستعمار الأميركي.

تجسدت الأولويات المتباينة كلها والبدايات المختلفة للثورة في مساري «ارحل، والشعب يريد إسقاط النظام»، فعلى هذين الأساسين توحّدت إرادة اليمنيين من سقطرى والمهرة شرقًا، وحتّى حرض والمخا غربًا، ومن صعدة إلى عدن، دمج الشبان الثائرون بين «ارحل»، والشعب يريد إسقاط النظام باعتبارها مهمّة رئيسة وواحدة في مسار بناء «الدولة المدنية الديمقراطية والحديثة»، في حين أنّ قوى تقليدية هاربة من سفينة صالح آيلة إلى الغرق، أو من القوى المحافظة التي لا تريد رؤية دولة مدنية ديمقراطية وحديثة. ولا تقبل بحقّ تقرير المصير للجنوب، ولا تريد الاعتراف بجرائم الحروب الستّ في صعدة، وقفت هذه القوى عند تخوم «ارحل»، ولم تقبل بسقوط النظام بقضّه وقضيضه. واللافت أنّ صالح هو أوّل من طرح مبادرة

(*) وقد نشر الكتاب باسم مستعار (محمد عبد السلام)، انظر: محمد عبد السلام، **الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن الشمالي** (القاهرة: شركة الأمل للطباعة والنشر، ١٩٨٨).

رحيله وعلي محسن في لقائهما في بيت النائب، عقب جمعة الكرامة، وتلقّت السعودية الاتّفاق وطوّرته إلى مبادرة مجلس التعاون الخليجي، وكان الهدف الأساسي رحيل صالح وبقاء النظام مع إعطاء حصانة لصالح وأسرته وأعوانه من المساءلة.

الواقفون على أرضية «ارحل» قبلوا بالمبادرة، أمّا الشبان الثائرون وأغلبية الساحات التي تضمّ الملايين، فربطت بين الرحيل وسقوط النظام والإصرار على بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، رافضين إعطاء حصانة للقاتل وناهب المال العامّ.

- على الرغم من تأييد أوروبا وأميركا للمبادرة الخليجية، إلا أنّهما رفضتا إعطاء الحصانة، وجاء القرار الأممي رقم ٢٠١٤ لتأكيد التزامهما بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومبادئ الشرعية الدولية.

في مقالة لها بعنوان «إدارة التحوّل: دور الأمم المتحدة في العملية الانتقالية السياسية في اليمن»، أشارت جيني هيل إلى أنّ فصائل النخبة المتنافسة في اليمن تنظر إلى الثورة باعتبارها لعبة كَراسٍ موسيقية، حيث يقوم اللاعبون الرئيسون داخل النظام القائم ببساطة بتبادل المواقع، فإنّ أهداف القواعد الشعبية أكثر طموحًا، إذ كرّر المحتجّون اليمنيون استخدام شعارين رئيسين في مظاهراتهم المنظّمة أيام الجمعة: **الأوّل** طالب الرئيس صالح بالرحيل «ارحل»؛ **والثاني** طالب بسقوط النظام «الشعب يريد إسقاط النظام»، إن رؤيتهم تذهب إلى أبعد من نقل السلطة فحسب، إذ يريد النشطاء الشبان المستقلّون نهايةً سلمية للنظام الحالي وكل رموزه. وهم يرون أنّ الثورة تمثّل فرصةً ثمينة لإنشاء دولة مدنية حديثة عن طريق إعادة تعريف العلاقة بين النظام والدولة، وإعادة توزيع السلطة بين الدولة والمجتمع.

باعتباره شرطًا سبق محادثات العملية الانتقالية، ما انفكّ النشطاء الشبان المستقلون يصرّون على خروج صالح الفوري، إلى جانب خروج جميع أتباعه وأقاربه المقرّبين من القيادة والمواقع العليا في المؤسسات العسكرية والمدنية، كما رفضوا أي مقترحاتٍ عن صفقة حصانة للرئيس صالح، ولا يزالون يصرّون على بذل الجهود الرامية إلى مُقاضاة أفراد في حكومة صالح

كانوا رموزًا للفساد، كما أنّهم يُمارسون ضغوطًا من أجل تجميد أصول الرئيس واسترداد الأموال المسروقة من القطاعين العام والمختلط، إضافةً إلى ضمانات لحرية التعبير.

رفض الشبان المستقلون المبادرة الخليجية منذ صدورها، كما دانوا صفقة الحصانة، فضلًا عن تسلسل العملية الانتقالية وترتيبها، وبدلًا من ذلك يريد الشبان المستقلون مدةً انتقالية تستغرق ستة أشهر لإلغاء الدستور وحلّ مؤسسات الدولة الحالية، تحت قيادة مجلس رئاسي موقّت مؤلّف من خمسة أعضاء معروفين بخبرتهم ونزاهتهم وتجربتهم.

يعِد النشطاء الشبّان المستقلّون بالصمود إلى حين تنفيذ الانتقال السلمي إلى سلطة مدنية ووضع دستورٍ جديد يعزّز دور البرلمان، وبموجب هذا النموذج سيحدّ من سلطة الرئيس الجديد بشكلٍ جذري، وسيكون أي رئيس للحكومة بحاجةٍ إلى بناء ائتلافٍ شامل يحاول إقامة توازنٍ بين طيفٍ واسعٍ من المصالح المتضاربة داخل إطار البرلمان، وشرع الشبّان المستقلّون في تنظيم أنفسهم في ائتلافات، وتشكيل آليات للتنسيق وصنع القرار، وكلّما طال الجمود السياسي الراهن ازداد الوقت المتاح للمجموعات الشبابية والكيانات السياسية التقدمية مثل «حزب العدالة والتنمية والبناء» الذي أنشأه محمد أبو لحوم في أجل تنظيم أجندتها وتوحيدها وتوضيحها.

الازدواجية في خطاب الإصلاح آتية من القوى والتيارات التي يتكون منها، فالشيخ حميد الأحمر مثلًا، وهو تاجر كبير وعضو قيادي في الإصلاح، ويرئس لجنة الحوار الوطني، تقدّم ببيانٍ إلى المجلس الوطني يتبنّى فيه الدعوة إلى الدولة المدنية الديمقراطية، وهو موقف يُحسب له، وللجنة الحوار أيضًا، التي تضمّ العديد من شيوخ القبائل، لكن التيار السلفي برموزه المعروفة لا يقبل بمثل هذه الدعوة. وحقيقة، فإنّ البيان السياسي شيء، والممارسة الفعلية هي الأهمّ. ثمّ علينا أن نميز بين خطابٍ خارج السلطة وخطاب في السلطة، والازدواج شاهد الخطورة، أمّا القطيعة بين صالح وأسرته وقيادات الإصلاح فجلية حدّ الاقتتال، لكنّها بين الإصلاح والنظام مشتبكة ومتداخلة، فالأرضية الفكرية السياسية، الاقتصادية

الاجتماعية والثقافية واحدة، والتصارع على اقتسام تركة الرجل الراحل ممكنة في أي لحظة.

سيطرة الإصلاح على الساحات تثير الريبة والشكّ، والسيطرة عليها تعطي مؤشرًا جدّ خطير على الرغبة أو الأنموذج الذي يقدّمه الإصلاح إلى الحكم القادم الذي يتوقّع أن يتبوّأ فيه مركز القيادة، أو الانفراد، إذ يؤكد عدم القبول بالتشارك في الساحات والميادين من باب أولى عدم القبول بالتشارك في الأمر الأهمّ «الحكم». أنّ طموح الإصلاح لوراثة الأغلبية أمر مشروع، لكن ما يُعيب على الإصلاح هو إقصاء الآخر، وعدم السماح بالتشارك في الاحتجاج خارج الحكم.

في اليمن، يصعب، إن لم يكن يستحيل، على طرفٍ أن ينفرد فيه بالحكم حتى لو حقّق الأغلبية البرلمانية، وهو أمرٌ متوقَّع بالنسبة إلى الإصلاح. فالإمام يحيى ١٩١٨ ـ ١٩٤٨، عالم الدين، كان بطل «الاستقلال»، قتل لمحاولته التوريث والانفراد، وابنه أحمد ١٩٤٨ ـ ١٩٦٢ قُتل بسبب قضية التفرّد والتوريث، وحرائق علي عبد الله صالح لم تنطفئ بعد بسبب الانفراد والتوريث. فهل يسير الإصلاح في الدرب نفسه؟! إنّ العظة العظيمة من التاريخ أن لا أحد يتّعظ به، كما يقول هيغل.

ما تقوم به ثماني عشرة ساحة في اليمن تضمّ الآلاف ومئات الآلاف والملايين، صناعة ثقافية جماعية بامتياز، ومطلب الدولة المدنية الديمقراطية والإطاحة بالفساد والاستبداد جوهر هذه الثقافة، وهي الوظيفة الأساس للمثقّف العضوي الذي عبّر عنه غرامشي. طلّاب الجامعات في عدن وصنعاء وحضرموت وذمار وتعز وإب والحديدة، حملوا شعلة سيزيف ليتحدّوْا آلهة الفساد والاستبداد، ويفجّروا طاقات شعب عانى طويلًا طغيان السلاح وجرائم الاحتكام إليه والحكم به.

١ ـ الموقف من الحرّيات العامّة والديمقراطية

أشرت سابقًا إلى النموذج الذي يقدّمه بعض شبّان الإصلاح في اللجان الأمنية والتنظيمية تحديدًا في الساحات. وبالأخصّ في ساحة التغيير في صنعاء وساحة الحرّية في تعز. فالنزعة التقليدية والمحافظة بل والاتّهامية:

ابتداءً بالتكفير والتخوين، تُهم العمالة والبلطجة لرفاقٍ لهم في الساحة والتصادم مع المغاير والمختلف. حيث «اختلفوا» ولا يزالون مع توكل كرمان، وهي الرائدة في ساحة صنعاء، شأن الرائد أحمد سيف حاشد الذي اعتُدي عليه بالضرب أكثر من مرّة. وجرى تكسير المنصّة التي أراد إقامتها. كما جرى الاعتداء على شبّان الحوثيين. وعبّروا عن ضيقٍ بمشاركة المرأة، ومنعوا الاختلاط في المسيرات ويمنعونه، الفاجع أنّهم وفي ساحة التغيير في صنعاء أقاموا سورًا حديديًا يفصل المرأة عن الرجل. ويقينًا، فإنّ الموقف من المرأة في الساحة ذات البعد الرمزي للمجتمع القادم سالبٌ ومفجع، والديمقراطية التي ينادي بها المشترك والإصلاح بخاصّة لن تختلف كثيرًا عن السائد في المنطقة العربية.

٢ ـ الموقف من القضية الجنوبية

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الحراك الجنوبي تراجع كثيرًا لصالح الساحات التي تضمّ لفيفًا من الشبّان يكاد الإصلاح يكون القوّة الكبرى فيها. وهنا من يطرح الدولة الاتحادية «المركّبة» ومن يطرح فكّ الارتباط، وهو اتّجاه ضعيف ولا يلقى القبول، ويحجم الإصلاح عن طرح رأية بوضوح في هذه القضية. كما أنّه لم يقم بنقدٍ جدّي وواضح لمشاركته في حرب ١٩٩٤، بل ومشاركات بعض من قياداته في الفيد، واستباحة دم الجنوبيين بوصم الاشتراكي بالكفر، وتجويز قتل الجنوبيين الذين يحتمي بهم الكفّار، والإصلاح كان أكثر تشدّدًا في رفض الحكم المحلّي كامل الصلاحيات في خطاب المؤتمر الشعبي العامّ. لكن تفرض الثورة على الجميع أمرًا مختلفًا عمّا كانت عليه الحال ما قبل الثورة.

٣ ـ السلفيون والحوثيون و«الإصلاح»

الصراع السلفي ـ السُنّي ـ الحوثي الزيدي صراعٌ طائفي مصطنع آتٍ من أغوار الماضي، غذّاه صالح مستندًا وموظّفًا الصراع الإيراني ـ السعودي، وبداياته بداية الثورة الإيرانية، وأنشأ مركز دماج ١٩٨٠ السلفي، وفي ما بعد الشباب المؤمن وحروب صعدة الستّ، ابتداءً من عام ٢٠٠٤ وانتهاءً بعام ٢٠١٠.

ليس مصادفة أنّ الفرقة الأولى مدرع بقيادة علي محسن القريب للإصلاح والمرتبط بحرب ١٩٩٤ والمتّهم باغتيالاتٍ مهّدت لحرب ١٩٩٤ طالت أكثر من ١٥٠ من نشطاء وكوادر الاشتراكي، هو من خاض الحروب الستّ في صعدة، شاركت السعودية في السادسة بالتدخّل العسكري المباشر. وانتهت الحرب بهزيمة صالح ومحسن والسعودية وكانت إعلانًا مدوّيًا عن انفضاح الصراع المُضمر على خلافة صالح. ولم يكن انضمام اللّواء محسن إلى الساحة في صنعاء في جانب إلا إعلانًا عن صراع مكتوم على الوراثة، بدأ عقب حرب ١٩٩٤ بتقديم صالح ابنه وريثًا، وهو ما فجّر الصراع داخل الحلقة الضيقة في سنحان، الفرع الصغير من حاشد، فامتدّ الصراع إلى قبيلة حاشد.

رابعًا: المبادرة الخليجية وأفق المستقبل

منذ البدء حرصت المبادرة على تنحية صالح والإبقاء على نظامه، وهذا ما أدركه صالح أول وهلة، فتمرّد، ثمّ ناور وماطل، لكنّه قبل في الأخير ليبقى النظام. وهذا ما توخّته الحصانة التي ضمنت خروجًا آمنًا لصالح والإبقاء على نظامه عبر وفاقٍ وطني. ويمكن القول إن الدور السعودي في اليمن جلي بما يكفي، إذ تنظر السعودية، عرّابة المبادرة، إلى الثورة الشعبية السلمية باعتبارها تنازعًا واختلافًا بين الحلفاء، الرئيس ومحازبيه وأولاد الشيخ عبد الله الأحمر وعلي محسن. . وهي ترى أنّ تصالح هذه الأطراف كفيلٌ بإنهاء «الأزمة»!وفي أحسن الأحوال تحرص أطرافٌ نافذة في السعودية على بقاء نظام صالح، ولا تقبل بثورةٍ شعبية تجتثّ جذور نظام صالح، وتقيم دولةً ديمقراطية حديثة وكيانًا يكفل الحرّيات العامّة والديمقراطية، وحرية الرأي والتعبير، يوجِد تعدّدية سياسية وحزبية حقيقية، ويحقِّق المواطنة، ويَصُون الكرامة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن علاقة محسن بالسعودية قديمة، فهو محسوب منذ أمدٍ على التيار الإسلامي، فهو من دُعاة الدولة الإسلامية، وحضر مؤتمر الطائف ١٩٦٥، والأهمّ هناك أرضية مشتركة بينه وبين الإصلاح، حيث خاض الطرفان الحرب معًا ضدّ الجنوب. وكان محسن والأحمر والزنداني والديلمي أكثر الأطراف حماسةً للحسم العسكري في الجنوب، كما أنّ الوقوف عند تخوم «المبادرة الخليجية» قاسم

أعظم بين الطرفين، وإن كانت أحزاب اللقاء المشترك تتقاسم معهم ذلك.

أمّا مسألة الدولة المدنية الديمقراطية والحديثة فلها معارضة واضحة وقوية من التيار السلفي داخل الإصلاح. مع العلم أن خطاب الإصلاح باعتباره حزبًا متعدّدًا ومتنوّعًا إزاء هذه القضية. فالتجّار والشبّان والتكنوقراط وقطاعٌ واسع بين الطلاب والمعلّمين والمهنيين يؤيدون الدعوة إلى الدولة المدنية الديمقراطية. والقضية الجنوبية والفدرالية هي كعب أخيل في رؤية الإصلاح. إذ ينظر تيارٌ واسع في الإصلاح إلى الفدرالية، وقبل ذلك إلى الحكم المحلّي باعتباره مؤامرة ودعوة إلى الانفصال. ولا يزال الإصلاح متخلّفًا في موقفه من القضية الجنوبية والفدرالية ليس قياسًا إلى حلفائه في اللقاء المشترك، وإنّما بالقياس إلى حزب المؤتمر، وللحقيقة فإنّ السعودية لا تمرّر سياساتها من خلال طرفٍ واحد وحيد، حيث علاقاتها بالجميع قوية، سواء في الحكم أم في المعارضة، وسواء المعارضة في الداخل أم في الخارج. صحيح أنّ بعض من في المعارضة يرضخ لهذا النفوذ رهبًا، وآخرين رغبًا، وبعضهم اقتناعًا. وفي المحصّلة، فإنّ النفوذ السعودي بالغ الأثر خصوصًا لدى الأطراف المتقاتلة !

لا شكّ في أنّ صالح أُرغم على الرحيل عقب ثورة المؤسسات المدنية والثكنات العسكرية. وتحاول قوى المبادرة إجراء إصلاحات لم يقبل بها صالح (إجراء انتخابات توافقية لنائب الرئيس عبد ربه منصور وتحسين في مستوى المعيشة وإصلاحات دستورية لنظام الحكم البرلماني، وتبقي على الأوضاع كما هي). ويريد الشعب الثائر محاكمة الفساد والاستبداد، ومحاكمة القتلة وإزاحتهم، وبناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة. فما هي الاتّجاهات أو المسارات التي تريدها الأطراف المختلفة في «المؤتمر الشعبي العامّ»، أو بالأحرى فريق صالح في «الوفاق الوطني»، وأحزاب اللقاء المشترك وقوى الثورة في الساحات المختلفة والحِراك الجنوبي و«الحوثيين» وقيادات الخارج. إذ القيادات القديمة كلّها ميالة إلى الوفاق والتآلف، والمبادرة الخليجية وفّرت أرضيةً مُلائمة ومقبولة للطرفين ولجميع الأطراف القابلة بها، وتلقى السند والدعم الإقليمي والدولي. أمّا شبان الثورة فهم طامحون إلى إحداث تحوّلاتٍ عميقة وجذرية سياسية واقتصادية واجتماعية،

أو بالأحرى ثورة دائمة متعدّدة الأبعاد، فهم يريدون تصفية تركة الماضي كلّه في الشمال والجنوب على حدٍّ سواء، فهم ضدّ الأدلجة والتحزيب الميت والبليد، وضدّ الاستمرار في تجريد أسلحة التخوين والتكفير واستخدامها، يريدون مجتمعًا سليمًا معافى من أوبئة الفتن والحروب والظّلم والغبن الاجتماعي. وهنا نكون إزاء أكثر من احتمال لحسم تلمسار:

الاحتمال الأول: أنْ ينهار النظام ويلتحق جزء كبير منه بأحزاب اللقاء المشترك، وتحديدًا بالطرف المنتصر والأقوى «الإصلاح»، وينحاز جزءٌ من الجيش والأمن لتأييد المنتصر، ويجري تنفيذ بقية بنود المبادرة الخليجية التي تكفل إجراء عمليات جراحية وموضعية تحسن صورة النظام ولا تجيب عن أسئلة الثورة الحقيقية. ومثل هذه الخطوات قد تلقى بعض التأييد والقبول من فئاتٍ وشرائحَ عديدة تعيق الثورة وتجرّ إليها أطرافًا في الساحات، خصوصًا إذا ما أدركنا أنّ المجتمع الدولي، وبالأخصّ أميركا، تريد معالجة الحالة اليمنية عبر المموّل الخليجي، وبالأخصّ السعودي، ورؤية هذه المجموعة لا تتعدّى تقديم مساعدات للتغلّب على الأزمة الاقتصادية، وإجراء إصلاحات دستورية واجتماعية وسياسية تحسن صورة النظام، ومعالجة بعض القضايا التي دفعت وتدفع بالمئات والآلاف والملايين إلى ميادين الثورة السلمية والاحتجاج المدني. وحقًّا، فإنّ التوافق الحالي على انتخاب عبد ربه منصور هادي وتهيئة الأجواء لانتخابات برلمانية توفّر الحدّ الأدنى من النزاهة والسماح بالتشارك، كلّ ذلك كفيل بالإبقاء على النظام بعد إزالة الجوانب الأكثر قبحًا في الصورة.

الاحتمال الثاني: أن تستمرّ الثورة السلمية، وتنقل فعلها وتخندقها في الساحات إلى الأحياء «وتعز أنموذج داهش»، والميادين العامّة في المدن والتجمّعات والأسواق والمساجد، والاستمرار في ثورة المؤسسات والمعسكرات والثكنات والأمن وإعادة صوغ المجتمع ومؤسساته المدنية، بما في ذلك الأحزاب التي أكل الدهر عليها وشرب، أي المضي بالثورة الشبابية الشعبية السلمية للخلاص من تركة الماضي، وما أثقلها في اليمن! ولها جذورٌ غائرة في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية.

الاحتمال الثالث: أن يتصاعد الصراع العسكري في صعدة وحجة والجوف وزنجبار، وأن يمتدّ الصراع الدموي بأبعاده الطائفية والقبلية والجهوية أيضًا إلى أكثر من منطقة، ويجرّ إليه أطرافًا في المشترك، ومثل هذا الاحتمال على بشاعته موجود في الواقع ويغذّى بتغطية إعلامية ملحوظة في بعض صحف أحزاب المشترك، ودعوات التكفير والتخوين تعضد هذا المنحى، وقد تنخرط فيه قوى إقليمية لتفجير صراعاتها في بلدٍ لم يتعافَ بعد من الفتن والحروب المتناسلة منذ أزمانٍ متطاولة، وفتن وحروب صالح لا تزال مشتعلة في أكثر من مكان. فالخوض في مستنقع التخوين والتكفير يقوّي أوبئة الحروب وينشرها، ويطعن سلمية الثورة ويقينًا، فإنّ سكوت حلفاء الإصلاح في اللقاء المشترك، وتغاضي قيادة الإصلاح أو سكوتها هو الآخر سكوت فاجع.

الفصل الخامس

التحديات التي تُواجه الوحدة اليمنية

عيدروس النقيب

مدخل سياسي ـ تاريخي

ظلّ هاجسُ الوحدة اليمنية يُراود مخيلة الأجيال اليمنية المتعاقبة منذ عقودٍ طويلةٍ ـ إن لم نقل منذ قرون، حيث شعر كثُرٌ من اليمنيين أنّ تمزُّق اليمن وانقسامه هو واحدٌ من أهم أسباب التخلف وارتهان اليمن واليمنيين لماضٍ لا يتسم إلّا بالتفكك والفقر والتعارك الداخلي وضعف عوامل التنمية والتأثر على الدوام بمراكز القوى الدولية والإقليمية. وكان يرى كثيرون من روّاد الحركة الوطنية اليمنية في منتصف الخمسينيات وما قبلها أن المدخل الأساس لتقدُّم اليمن وانعتاقه من التبعية، ومن ربقة الجهل والفقر والمرض والأمية ونزاعات الثأر الداخلية، يكمن في وحدة أرضها وشعبها، وجعل هذه الوحدة مدخلًا لكل تقدُّمٍ ونهوضٍ يسعى إليه اليمن.

طوال النصف الثاني من القرن العشرين كان الموقف من وحدة اليمن معيارَ وطنيةِ ونزاهةِ وانتماءِ كل قوةٍ سياسيةٍ تظهر على الساحة شمالًا وجنوبًا. إذ تلاشت واضمحلّت ـ بل وعوملت بالمقت والازدراء ـ كل القوى والتنظيمات التي لم تتبنَ وحدة اليمن أو وقفت ضدها، وجاءت تحوّلات الستينيات من القرن العشرين وقيامِ النظام الجمهوري في الشمال وتحقيق الاستقلال في الجنوب خطوات مهمةً على طريق الاقتراب من يوم تحقيق وحدة اليمن.

إنّ الوحدة التي حلم بها اليمنيون هي تلك التي يكون تحقيقها مدخلًا للنهوض السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالمواطنين، وتحقيق قدر من الحريات والعدالة الاجتماعية، والمشاركة الشعبية في تقرير مصير البلد ومستقبله، وتحقيق الحدِ الأدنى من الأمن والاستقرار في الداخل، ومع بلدان الجوار.

يعلم المطلعون على التاريخ اليمني في النصف الثاني من القرن العشرين، أن اليمنيين كانوا شركاء في النضال ضد النظامين الملكي الإمامي في الشمال والأنجلو ـ سلاطيني في الجنوب. وفي حين كانت عدن وغيرها من مناطق الجنوب ملاذًا لجميع الثوار والمفكرين الهاربين من ظلم الإمامة وتعسفها، كانت صنعاء وتعز وغيرها من مدن الشمال منطلقاتٍ لكثير من المناضلين الوطنيين الجنوبيين ضد الاستعمار وركائزه من السلاطين في فترة الاستعمار البريطاني. واشترك كثيرون من الجنوبيين في تفجير ثورة أيلول/ سبتمبر والدفاع عن الجمهورية في الشمال، كما انخرط العديد من الفدائيين ذوي الأصول الشمالية في الأعمال المسلحة ضد الاستعمار البريطاني، وأبرز كل ذلك إحساس اليمنيين بوحدة القضية ووحدة الطموح والتطلعات والآمال ووحدة المستقبل والمصير.

شهدت فترة الستينيات من القرن الماضي قيام ثورة أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، وإعلان الجمهورية في الشمال، واندلاع ثورة ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣ في الجنوب، وتحقيق الاستقلال في الشطر الجنوبي في الثلاثين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧. وكان كل ذلك خطواتٍ على طريق المشروع الوطني الكبير، مشروع الدولة اليمنية الواحدة.

بغض النظر عن حساسية اللحظة التاريخية التي تحقق فيها الاستقلال في الجنوب، بعد هزيمة ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وإغلاق قناة السويس وما تركه من أثر في اقتصاديات الدولة الفتية في جنوب اليمن، وانسحاب الجيش المصري من اليمن الشمالي، فإن مجرد إقرار بريطانيا العظمى بهزيمتها واعترافها بالنظام الجديد (جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية) عُدَّ لحظة انعطاف تاريخي في التاريخ اليمني المعاصر، وفي طريق النضال اليمني الطويل من أجل الوصول إلى يوم إعلان الدولة اليمنية الواحدة.

للأسف الشديد، لا يزال كثير من المتجنين على حقائق التاريخ يسوقون العديد من التلفيقات والافتراءات التي لا دليل لديهم عليها. ومن هذه الادعاءات أن قيادة الثورة في الشطر الجنوبي التي تسلّمت زمام الأمور بعد الاستقلال ـ ممثلة حينها بالجبهة القومية ـ تعمّدت الهروب من تحقيق الوحدة اليمنية، وأصرّت على قيام نظام شطري ينسب إليه اليوم الكثير من الاتهامات التي لا تمتلك أي سند أو مؤيد سوى تجسيد الكراهية المتراكمة تجاه النهج الذي سار عليه النظام الجديد الذي من المؤكد أنّه لم يكن على وفاقٍ مع كثيرٍ من الأنظمة المُجاورة، بما في ذلك نظام الجمهورية العربية اليمنية خصوصًا بعد انقلاب ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧[١]. بل هناك من ذهب إلى أبعد من ذلك باتهام القيادة الفتية في الجنوب بأنها كانت عميلة للاستعمار البريطاني وإنه ـ أي الاستعمار ـ سلّمها سلطة الاستقلال بالاتفاق معها على استمرار النظام الشطري والحيلولة دون تحقيق الوحدة اليمنية[٢]. بيد أن هناك الكثير مما يؤكد زيف هذه الادعاءات من خلال أحاديث وتصريحات شخصيات قيادية في الجمهورية العربية اليمنية حينها، ففي حين جاء الاستقلال في عام ١٩٦٧ بُعَيد انقلاب شهدته صنعاء على أول رئيس للجمهورية العربية اليمنية، المشير عبد الله السلال، كانت صنعاء تنام وتصحو على حصار ضار فرضته القوى الملكية المدعومة من الشقيقة السعودية، وهو ما صار يُعرف في ما بعد بـ «حصار السبعين يومًا»[٣].

إن الوضع السياسي والاستراتيجي في إقليم اليمن ككل لم يكن ليوفر

---

(١) يجب ملاحظة إن انقلاب ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ في صنعاء، الذي أطاح بالرئيس المشير عبد الله السلال، أول رئيس للجمهورية العربية اليمنية (٢٦/٩/١٩٦٢ ـ ٥/١١/١٩٦٧)، جاء قُبيل استقلال الشطر الجنوبي بخمسة وعشرين يومًا، وجاء الاستقلال في أثناء حصار صنعاء، وهذا ما يؤكد أن النظام الجمهوري لم يكن مكترثًا بقضية قيام الوحدة من عدمه، فهو أصلًا لم يكن ضامنًا بقاءه على قيد الحياة في ظل الحصار الملكي العنيف، وفي ظل صراع الأجنحة الذي كان على أوجّه خلال تلك الفترة، وليس أدل على ذلك من الإطاحة بالرئيس السلال، ثم ما عرف بعد ذلك بأحداث آب/ أغسطس ١٩٦٨ التي جرى فيها ضرب كل القوى التي تصدت لمهمة الدفاع عن الجمهورية وفك الحصار عن صنعاء، وغيرها.

(٢) صالح أحمد الشاعري، مقابلة مع موقع نبأ نيوز، ٢/١٢/٢٠٠٨.

(٣) استمر هذا الحصار منذ الأيام العشرة الأخيرة من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ حتى مطلع شباط/ فبراير ١٩٦٨. وأوشكت معه صنعاء أن تسقط في أيدي الملكيين وأنصارهم.

ظروفًا لقيام دولة موحدة تمكن من قيام منظومة وحدوية متينة، فمن ناحية هناك استقلال الشطر الجنوبي الذي جاء بعد نضال مسلّح دام أربع سنوات متواصلة، وشرع في إقامة دولة فتية لم تكن قد رسخت أقدامها جيدًا على الأرض، ومن ناحية أخرى كانت القوى الملكية تحاصر مدينة صنعاء العاصمة من الجهات الأربع، وأوشكت صنعاء أن تسقط بأيدي المحاصرين بعد أن سقطت العديد من المناطق والمحافظات تحت ضربات الملكيين المسنودين بالمرتزقة من مختلف أقطار العالم، والمدعومين إقليميًا ودوليًا، وجاء انقلاب خمسة تشرين الثاني/نوفمبر ليتضافر مع تلك الظروف ويحول دون توافق طرفي المعادلة الوحدوية وإعلان دولة الوحدة اليمنية، والأكثر من ذلك أن قيادة الشطر الشمالي المحاصرة داخل كيلومترات مربعة عدة في صنعاء لم تكن واثقة من بقاء الجمهورية لأشهر قادمة عدة، ففضلت أن تتخذ من قيام جمهورية في الجنوب خطًا احتياطيًا لحماية البلد من السقوط الكلي تحت سيطرة من كان يطلق عليهم حينها الرجعية وقوى الثورة المضادة.

في هذا الصدد يقول الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، أحد كبار القادة السياسيين والقبليين في الشمال اليمني ورئيس مجلس الشورى والنواب لأكثر من دورة: «إن اعتراف حكومة بلاده باستقلال الجنوب كان نابعًا كذلك من مصلحة حكّام الشمال في حال سقوط صنعاء بأيدي الملكيين، كي تصبح عدن قاعدة خلفية لمقاومة الملكيين». ويضيف: «جاء استقلال الشطر الجنوبي من الاستعمار البريطاني ونحن في بداية الحصار، واستقبلناه كأمر واقع، إذ لم يكن باستطاعتنا أن نعمل شيئًا، وكثير ممن كان معي كان رأينا أن لا نعترف بهم، ولا نهاجمهم إعلاميًا، وكثير من العقلاء رأوا أن الاعتراف بهم فيه حماية لنا في ما لو سقطت صنعاء، فلو سقط النظام الجمهوري في صنعاء ستكون الجمهورية في الجنوب سندًا لنا، كما أن عدم الاعتراف معناه أن نجعل لنا خصمين، وهذا ليس في صالحنا. وقد اقتنعنا بهذا الرأي، وصدر قرار الاعتراف بالنظام في عدن»[٤].

---

(٤) عبد الله بن حسين الأحمر، مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر: قضايا ومواقف (صنعاء: الآفاق للطباعة والنشر، ٢٠٠٠)، ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

كما يؤكد العميد يحيى المتوكل، وهو أحد الضباط «السبتمبريين» والوزير لوزارات عدة، ونائب رئيس وزراء لمرات عدة منذ عهد السلال حتى عام ٢٠٠٠: إنه «بعد حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ حصل الجنوب على الاستقلال، وبدلًا من أن تتم الوحدة وجدنا أنفسنا أمام أمر واقع فُرض علينا، وهو ألا ندخل في معركة مع الأخوة في الجنوب. لهذا تم الاعتراف بدولة الجنوب لتجنب الدخول في معارك أخرى. وكانت التوقعات تؤكد أن المعارك مع الملكيين ستطول، وأن أخطارها كبيرة، لذلك لم يكن هناك من مجال أمامنا سوى التسليم بالوضع الجديد والاعتراف بالدولة في الجنوب، على اعتبار أننا لا نستطيع عمل أي شيء»[٥].

أعلنت القيادة الجديدة للجمهورية الفتية في عدن تمسكها بيمنية الجنوب، وتجلّى ذلك بوضوح في تسمية الدولة الفتية «جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية» التي سُمّيت لاحقًا بـ «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» حتى عام ١٩٩٠، وهو ما يؤكد إصرار القيادة الجديدة في الدولة حديثة الاستقلال على انتماء الشطر الجنوبي إلى اليمن.

فضلًا عن ذلك، وعلى عكس ما يروِّجه المتنكرون لحقائق التاريخ كانت كل الوثائق الرسمية تشير بوضوح إلى عزم القائمين على الحكم في الشطر الجنوبي على النضال من أجل تحقيق الوحدة اليمنية، وتجسد ذلك بوضوح - لا لُبس فيه - في وثائق وشعارات وأدبياتِ مؤتمرات الحزب الحاكم في الجنوب كلها، التنظيم السياسي، ثم التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية، ثم الحزب الاشتراكي اليمني لاحقًا، ومن غير شك كان هذا هو ديدن القوى الوطنية الأخرى كلها، المعلنة أو السرية، المقيمة في الداخل أو النازحة في الخارج، وهو بالتأكيد شعور تغلغل في وجدان المواطنين الجنوبيين الذين نشأوا وتربوا على الثقافة الوحدوية التي لا ترى مستقبل اليمن إلا متّحدًا ببعضه بعضًا ومتكاملًا مع نفسه وحارسًا لمصالحه.

ظل شعار النضال من أجل تحقيق الوحدة اليمنية يتصدر الأدبيات

---

(٥) حوار مع العميد يحيى المتوكل في صحيفة **الأيام** (عدن)، ٨/٢/٢٠٠١.

والوثائق الرسمية ـ الحزبية والحكومية ـ والمراسلات كلها، كما ظلّ طلاب المدارس والكليات الجامعية والمعاهد والكليات العسكرية ووحدات الجيش والأمن، يردِّدون القَسَم في كل طابور صباحي بالعمل من أجل تحقيق الوحدة اليمنية في كل مدينة وقرية في جنوب اليمن(٦). وهذا لم يكن شعارًا تكتيكيًا بقدر ما مثل هدفًا استراتيجيًا لقيادة الجنوب وقواه السياسية على مدى ما يُقارب ربع قرن من الزمان.

أولًا: القضية الجنوبية وثُنائية الوحدة والانفصال

لا يزال مفهوم القضية الجنوبية يثير الكثير من الجدل السياسي والفكري على الساحة اليمنية، وأخذ هذا المفهوم يتّسع مع تنامي الحركة الاحتجاجية الجنوبية المعروفة اليوم بـ «الحِراك السلمي الجنوبي». وتتباين الرؤى حول نشأة القضية الجنوبية، «فهناك من يقول إنها بدأت تتبلور في عام ١٩٩٤ بعد الحرب الظالمة على الجنوب، وهناك من يرى أنها بدأت في عام ١٩٦٧ بعد خروج البريطانيين منها؛ وذلك عندما سُمِّيت الجمهورية الوليدة بجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية. ويرى هؤلاء أنه كان يُفترض أن تحتفظ باسم الجنوب العربي الذي جرى التعارف عليه في الأدبيات الاستشراقية ووثائق حكومة الاتحاد قبيل الاستقلال. وهناك من يُعيد نشأة القضية الجنوبية إلى منتصف الخمسينيات؛ عندما طُرح السؤال: هل الجنوب عربي أم يمني. وقد حسم هذا لدى غالبية الحركات التحررية حينها، التي سمّت نفسها بحركات تحرير جنوب اليمن المحتل»(٧).

مهما يكن من اختلاف في الرؤية والتعريف؛ فإن ما لا خلاف حوله هو أنّ القضية الجنوبية تكرّست وتنامت واتسعت أصداؤها بعد حرب ١٩٩٤ نتيجة

(٦) كان نص الشعار الذي عقدت تحته مؤتمرات الحزب الحاكم في الجنوب: «للنضال من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية وتنفيذ الخطة الخمسية وتحقيق الوحدة اليمنية»، وهو الشعار نفسه الذي يُكرر عند تحية العلم كل صباح في المرافق والمدارس والكلّيات العسكرية والمؤسسات الأمنية والدفاعية. ويتصدر الأدبيات والوثائق والمراسلات حتى عام ١٩٩٠.

(٧) ليندا محمد علي، «مداخلة حول القضية الجنوبية في مرحلة ما بعد صالح،» (ورقة قدمت إلى: ندوة المركز العربي حول المشهد السياسي اليمني ودور المغتربين اليمنيين في دعم التحوّلات على الساحة اليمنية، ليفربول، ٢٧/١/٢٠١٢)، ص ١.

تلك الآثار التدميرية التي انعكست آثارها على حياة مواطني الجنوب، وتعلّقهم بالمستقبل ومستوى إحساسهم بالانتماء إلى الدولة التي أنتجتها تلك الحرب.

كما يقول أحد الباحثين إن القضية الجنوبية هي: «قضية وطنية أصيلة للمواطنين في المناطق الجنوبية، وما يجري من صراع حولها هو ليس صراعًا شطريًا بين الشمال والجنوب. كما أن هذا الصراع ليس طائفيًا سُنيًا شيعيًا، فالقسم الغالب من أبناء الشمال هم من أهل السُنّة شأنهم شأن الجنوبيين، كما أن القضية في جوهرها ليست قضية مطلبية معاشية، ولو كان الأمر كذلك لكان من السهل حلّها. إنّ الصراع في حقيقته وجوهره ومضمونه هو صراع بين ثقافتين للحكم... وحين نقول صراعًا بين ثقافتين؛ فإنما نعني أننا إزاء مشروعين سياسيين لإدارة البلاد، ألا وهما مشروع الدولة المستند إلى النظام والقانون ومشروع القبيلة القائم على القوة والنفوذ والأعراف القبلية»[8].
ويعرّف كثُرٌ من الباحثين والكتّاب والمحلِّلين السياسيين والنشطاء الحقوقيين القضيةَ الجنوبيةَ بأنها تمثل قضية «دولة دُمِّرت، وأرض نُهبت، وحقوق سُلبت، وثروة سُرقت، وهوية تُطمس، وتاريخ يزول، وثقافة سُطحت، ودماء تسيل، وأرواح تزهق»[9]. ويرى أصحاب هذا التعريف أنّ النقطة الأساسية فيه ترتكز على تلك النتائج التي صنعتها حرب ١٩٩٤؛ إذ دارت هذه الحرب على أرض المحافظات الجنوبية، وفيها وقع تدمير أحد طرفي المشروع الوحدوي، الطرف الجنوبي بدولته وأرضه وتاريخه وثقافته وثرواته. ويُستكمل هذا باستمرار التعسف تجاه ناشطيه السياسيين بالتنكيل والقتل والاعتقال والتشريد لكلّ من يرفض نتائج هذه الحرب.

١ ـ ٢٢ أيار/مايو حدث تاريخي أُفرغ من مضمونه

جاء إعلان الوحدة اليمنية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، وتحقيق مضمون هذا الإعلان في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ حتى يجعل أحلام اليمنيين

(٨) باتريك كريجر، «القضية الجنوبية: جوهرها ودورها في الصراع السياسي في اليمن» (تقرير، معهد العلاقات الدولية، المملكة المتحدة، برمنجهام، آذار/مارس ٢٠٠٩)، المكلا برس، ٢٧/٣/٢٠٠٩، <http://www.mukalla-online.com/modules/news/article.php?com_mode=flat&com_order=0&storyid=536>.

(٩) علي، ص ٢.

تتحقق على أرض الواقع، ويُساعدهم على ملامسة طموحاتهم في بناء الدولة اليمنية القوية، وتحقيق قدر من الرفاهية والحرية لمواطني اليمن. وكانت الظروف الدولية والإقليمية مُساعِدة في الوصول إلى ذلك، كما كانت الظروف الداخلية تسمح لليمنيين بالانتقال من الدولة الشطرية إلى الدولة اليمنية الواحدة. وكان ذلك الضامن الأساسي للانتقال إلى المستقبل الأكثر ازدهارًا واستقرارًا وكرامة للوطن والمواطن.

من سوء حظِّ الوحدة اليمنية أنّ إعلانها جاء بين دولتين مختلفتين من حيث الاتجاه السياسي والسياسات الاقتصادية، والموقف من الجوار الإقليمي والاستقطابات الدولية؛ وكذلك من حيث حضور الحياة المؤسسية والتنظيم الإداري، والسياسات الخدمية. فالنظام في الشطر الجنوبي كان يسير على طريق ما سمي بـ «نهج التوجُّه الاشتراكي»؛ وهو نهج يقوم على أساس ملكية الدولة للموارد المادية كلها ومصادر الثروة بمختلف قطاعاتها، واحتكار السلطة للنشاط الاقتصادي، مقابل توفير الخدمات الأساسية (التعليمية والطبّية والتأمينات الاجتماعية لجميع المواطنين). كما أنّه نظام عرف حضورًا نسبيًا لمؤسسة الدولة الإدارية والأمنية والقضائية في مدن وأرياف البلاد كلها؛ وهو ما ساعد على تجسيد احترام المواطن لمؤسسة الحكم واحترام القانون. كما ساعد في إضعاف العلاقات القبلية والعشائرية.

على خلاف ذلك، كان الشطر الشمالي يسير على نهج الانفتاح الاقتصادي وحرية النشاط التجاري؛ مقابل الاعتماد شبه الكُلِّي للمواطنين على أنفسهم في ما يتعلق بالخدمات الأساسية الطبية والتعليمية. هذا مع غيابٍ ملحوظٍ للتعامل مع القانون والنظام، مقابل الحضور الصارخ للأعراف والتقاليد في فضّ المنازعات، وفي القيام بالعديد من وظائف الدولة، وضعف الحياة المؤسسية، وغيابٍ كاملٍ لمؤسسات الدولة الأمنية والقضائية والتنفيذية في معظم الأرياف. الأمر الذي أبقى نزاعات الثأر قائمةً منذ عصور الإمامة وحتى يومنا هذا، وأضعف من الاحتكام إلى المؤسسات الرسمية الحكومية، وأبقى على النفوذ القوي للعلاقات القبلية والعشائرية. ومن وجهة نظري، وكما أشرت في أكثر من موضع ما جرى يوم ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠ كان يتضمّن ـ في داخله ـ مشروعين متباينين في مضمونهما ومختلفين في اتجاههما:

«**المشروع الأول**: مشروع الدولة المدنية الحديثة التي كان يُفترض أن يقع الشروع في التأسيس لها، بعد إعلان الوحدة الاندماجية. وهذه الدولة قد ارتسمت في مخيلة المناضلين والشخصيات الوطنية والأكاديمية؛ بل وحتى المواطنين العاديين على أنها ليست فقط دولة النظام والقانون والمؤسسات المدنية والسلطات المُقنّنة، والتداول السلمي على السلطة من خلال الانتخابات الحرة النزيهة؛ بل دولة المواطنة المتساوية بين جميع أبنائها، فقراء وأغنياء، صغارًا وكبارًا، مدنيين وقبليين وعسكريين، مقيمين أو مهاجرين، بل الأكثر من هذا، أنّه يُفترض أن تمثّل دولة العدالة الاجتماعية، والشراكة الوطنية الضامنة لاستمرار الكيان الوطني الواحد المتجانس، المتعايش والمتكامل»[10].

لا يمكن الزعم أنّ طرفًا بعينه هو صاحب هذا المشروع؛ بل إنه كان مشروعًا لجميع القوى الوطنية، قوى الحداثة والتنمية والديمقراطية؛ وهي موجودة في الشطرين، وموجودة في السلطتين (الشمالية والجنوبية). لكن لا بدّ من الإشارة إلى أنّ قيادة الجنوب دخلت مشروع الوحدة وهي مقتنعة تمامًا بأن الوسيلة الوحيدة للبقاء في السلطة أو الخروج منها هي صناديق الاقتراع، وأنّ من حق الفائز في هذه الصناديق أن يحكم البلد بمفرده، أو بالتحالف مع من يدخل معه في الائتلاف، وأنّ من واجب المهزوم في الانتخابات أن يدع الفرصة لسواه ليدير البلد حتى موعد الانتخابات التالية؛ وإذا ما فقد فيها الأغلبية، فما عليه إلّا أن يُغادر السلطة إلى صفوف المعارضة.

«**المشروع الثاني**: مشروع الضمّ والإلحاق؛ وهو مشروع ظلّ مضمرًا عند الكثير من القوى غير الديمقراطية والطفيلية، المدنية والعسكرية والقبلية التي ظلت تنظر إلى الجنوب على أنه أرض ثرية، ولم يجد أصحابها طريقًا لاستثمارها. وعلى القادرين الدخول إليها لتوظيف ثرواتها، ليس للتنمية والنهوض والتقدم لكلا الشطرين، ولكن لتوسيع الثروات والأملاك التي يتمتع بها الأثرياء من المتنفّذين، والذين أثْروا بفضل تسلُّلهم إلى صف

(١٠) ناصر، ص ١٢.

الثورة والجمهورية، بل وربما بفضل لعبِهم بعض الأدوار الوطنية التي جنَوْا مقابلها ملايين أضعاف ما قدموه للثورة والجمهورية»[١١].

بما أنّ إعلان دولة الوحدة اقترن بنقل العاصمة إلى صنعاء، وبالتالي انتقال جميع كوادر الدولة الجنوبية إلى هناك، فقد كان الانتقال إلى الدولة الجديدة ـ التي يُفترض أن تذوب فيها الشخصيتان الاعتباريتان لدولتي الشطرين ـ يستدعي اعتماد مجموعة من الإجراءات التشريعية والدستورية التي تُعبِّر عن المضمون الجديد لدولة الوحدة. بيد أن ذلك تطلّب فترةً زمنيةً كافية من ناحية، وقدرًا من الثقة بين طرفي المشروع الوحدوي من ناحية أخرى، وجاء الإعلان عن شكل الانتقال من النظام من الدولتين الشطريتين السابقتين إلى نظام الدولة الاندماجية دونما مرور بأي وضع انتقالي يسمح بتذويب الفوارق الشكلية والجوهرية بين النظامين.

في الحقيقة كان الطرفان الشريكان في المشروع الوحدوي قد اتّفقا على التخلِّي عن مضمونهما لصالح المضمون الجديد لدولة ما بعد ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠، لكنّ الفترة الانتقالية بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٣ لم تكن كافية للقيام بمهمة إحداث اندماج وطني حقيقي يُلغي التمايز بين الشكلين السابقين، ويخلق النموذج المأمول من شكل الدولة الجديدة؛ بل على العكس من ذلك، كانت تلك الفترة مكتظّةً بكل ما يُعيق حصول هذا الاندماج، والتفرغ لإنجاز مهمات المرحلة الانتقالية.

كما يرى بعض الباحثين فـ «الوحدة الاندماجية في اليمن قد وضعت النظام الجمهوري في تصادم مع الاستقرار السياسي. ويرجع ذلك إلى أن النظام الجمهوري، يجعل السلطة في متناول جميع أفراد المجتمع؛ ممّا يودّي إلى ازدياد المنافسة عليها. لكنّ الدولة الاندماجية تحصر السلطة في مركز واحد وفي يد عدد محدود من الأفراد. ممّا يحوِّل التنافس السياسي إلى صراع ضارٍ يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي»[١٢].

---

(١١) ناصر، ص ١٣.

(١٢) محمد حسين حلبوب، «دراسة حول القضية الجنوبية: مظاهرها، أسبابها، وسبل حلها،» عدن، ٢٠٠٩.

خلق هذا الوضع غير السوي بين طرفي الوحدة جملةً من الاختلالات، سواء في ما يتعلق بموضوع الملكية، هناك شطر لا يملك أبناؤه شيئًا والدولة هي من يملك نيابة عنهم، وشطر كل مواطن فيه يملك أملاكه ثم يكون شريكًا مع الشطر الآخر في أملاكه التي ورثها عن دولة ما قبل الوحدة. شطر فيه حرية التجارة والاستثمار ما سمح ذلك بنشوء طبقة برجوازية تمتلك من الموارد الكثير، وآخر لا يعرف من الاستثمارات والتجارة إلّا ما تقوم به الدولة، ويكاد أغنى الناس فيه أن يتقاضى أعلى المرتبات الحكومية التي لا تزيد على ألف دولار شهريًا. شطر يُقاد بالأعراف القبلية، وآخر يتعامل مع كل قضاياه بالاعتماد على مؤسسات الدولة القضائية والأمنية المحتكمة إلى النظام والقانون والتقاليد المؤسسية. هذا إضافة إلى ما عرفه الشطر الشمالي من أمراض الاقتصاد المنفتح: من انتشار الرشوة، والمصالح المعلنة والخفية بين مختلف الفئات الطفيلية وغياب كل ذلك في الشطر الآخر. إنّ هذه التباينات كلها بدت جلية خلال الفترة الانتقالية التي لم تكن فترةً لتذويب التباينات، وجسرًا للفجوات بين النظامين والمجتمعين؛ بل فترةً لتأجيج التباينات والتناقضات بين النموذجين السائدين في الشطرين حتى بعد التوحيد.

هكذا، شهدت الفترة التي تلت إعلان الوحدة اليمنية (١٩٩٠) عددًا من المظاهر التي عبّرت عن التعارض بين هذين المشروعين، بدأت بتصاعد عمليات الاغتيال ومحاولات الاغتيال التي استهدفت القادة الجنوبيين الذين قدِموا إلى صنعاء بعد ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠، ولم تنته بإعلان الحرب على الجنوب يوم ٢٧ نيسان/أبريل من جانب رئيس الجمهورية، في خطابه الشهير وما تلا ذلك من اجتياح عسكري تكلّل بالسيطرة على عدن، العاصمة الجنوبية في يوم ٧/ ٧/ ١٩٩٤.

طالت الاغتيالات ـ أو محاولات الاغتيال ـ أكثر من ١٥٠ شخصية قيادية؛ كان أوّلها الشهيد حسن الحريبي الذي كان برفقة رفيقه المرحوم عمر الجاوي، رئيس حزب التجمع الوحدوي اليمني، المنتمي إلى مدينة الوهط الجنوبية (الذي أصيب في الحادثة). كما طالت هذه المحاولات منازل قيادات جنوبية، بينهم رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء،

وعدد من الوزراء ذوي الأصول الجنوبية. وكانت عملية اغتيال الشهيد العقيد ماجد مرشد، مستشار وزير الدفاع، الذي ينتمي إلى منطقة الصبيحة الجنوبية، وهو أيضًا عضو في اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني الذي كان يحكم الشطر الجنوبي. وجرت تصفيته جسديًا في معسكر الأمن المركزي، بعد اعتقاله. كما نذكر محاولة اغتيال وزير العدل عبد الواسع سلام، وسواها من العمليات... كانت هذه الاغتيالات تمثّل صورة من صور التناقض بين فكرين وسياستين وثقافتين ومنهجين في إدارة البلاد. ووصل هذا التناقض إلى مرحلة يصعُب العودة بها إلى شهور العسل الأولى للعرس الوحدوي، ناهيك عن إمكانية السير باتجاه الدولة المدنية المأمولة.

على الرغم من المحاولات التي بُذلت من أجل الحيلولة دون انزلاق البلاد إلى حافة الحرب، كان الاتجاه الدافع نحو الحل العسكري يُسجّل كل يوم نقاطًا جديدة في التقدم على حساب محاولات إحداث انفراج حقيقي يسمح بإزالة حالة التوتر، والاتجاه نحو إنجاز مهمات مرحلة الانتقال. وفي هذا السياق يأتي استهداف القيادات الجنوبية من خلال جماعات مسلحة (مجهولة)، لم تكلّف السلطة نفسها جهد البحث عن الجُناة والكشف عن ملابسات تلك الاعتداءات.

تؤكد هذه الأحداث كلها صحة القول إن «الفترة الممتدة بين يوم توحيد الكيانين في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠ وحتى اشتعال الحرب في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٤ كانت مشحونة بالأحداث المفجعة وأزمات انعدام الثقة المتبادلة بين طرفي صانعي هذه الوحدة؛ أي إنها كانت فترة تتسم بشكل عام بعدم الاستقرار»[١٣].

كانت حرب ١٩٩٤ تجلّيًا واضحًا لهذا الصراع بين هذين المشروعين المتناقضين. وهذا الصراع ـ كما هو معروف ـ انتهى بهزيمة مشروع الدولة المدنية، وانتصار مشروع القَيْد والاستباحة. وتجلّى ذلك بوضوح في ما

---

(١٣) سعودي علي عبيد، «إلينا نحن المعنيين بالأمر»، موقع عدن نيوز، ١١/ ٥/ ٢٠٠٨،
<http://www.adennews.net/n001041.htm>.

تعرّض له الجنوب من تدمير للدولة، ونهب للأرض، واستيلاء على الثروة، ومسخ للهوية، وتزوير لحقائق التاريخ، وإقصاء لكل من ينتمي إلى جنوب ما قبل ١٩٩٤. إذ جرى استبعاد أكثر من ١١٠٠٠٠ موظف من المدنيين والعسكريين ومن أجهزة الأمن، ووقع تفكيك المؤسسات الأمنية والدفاعية الجنوبية كلها، وتحويلها إمّا إلى أفراد وجماعات ملحقة بالأجهزة والألوية الشمالية، أو إلى مُقْعَدين عن عملهم بالإكراه، أو مطرودين خارج البلاد بسبب انتمائهم إلى الجمهورية المهزومة. كما وقع الاستيلاء على أصول المؤسسات الحكومية، ومزارع الدولة والتعاونيات الزراعية والاستهلاكية وموجودات الوزارات الإيرادية من جانب المنتصرين في الحرب. وتحوّلت معظم تلك الأصول المنقولة وغير المنقولة إلى أملاك للنافذين المشاركين في الحرب؛ بينما بقي سكان الجنوب محرومين حتى من حق الحصول على العمل. هذا فضلًا عن الخدمات المجانية التي اعتادوا الحصول عليها لمدّة أكثر من عقدين، التي جرى حرمان المواطنين منها.

لم تقتصر الآثار التدميرية لهذه الحرب على الجنوب: الأرض والإنسان والتاريخ والثروة، بل انعكست على مستوى الانفتاح الديمقراطي الذي شهدته البلاد بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤، من حيث اشتداد حملات القمع وارتفاع حدة الفساد وتضييق الهامش الديمقراطي وتنامي نزعة النهب والسلب، وحصول المزيد من الانفلات الأمني والإداري. وطال القمع والتهميش حتى شركاء نظام علي عبد الله صالح في حرب ١٩٩٤، متمثّلين في العديد من القادة الجنوبيين، وبحزب التجمع اليمني للإصلاح الذي فضّل المغادرة من حكومة الائتلاف الثنائي، والانخراط في صفوف المعارضة. وناله الكثير من التشهير والتضييق.

هكذا، يكون من الجدير بنا ونحن نتحدث عن ثنائية الوحدة والانفصال الإشارة إلى أن الانفصال الحقيقي بدأ يوم ١٩٩٤/٠٧/٧، يوم تحوّل الجنوب بدولته وأرضه ومواطنيه وتاريخه وثرواته وهويته إلى غنيمة حرب بيد المنتصرين. وما التداعيات التالية لذلك التاريخ سوى صدى انفصالي للانفصال الأصلي الذي مارسته سلطة السابع من تمّوز/يوليو، منذ اليوم الأول لاحتلال الجنوب.

٢ ـ القضية الجنوبية والثورة السلمية

يمثِّل اندلاع الثورة السلمية اليمنية لحظة انعطاف في إعادة توزيع القوى على خارطة السياسة اليمنية، إذًا هو يُمثِّل عملية هدم لتلك الخارطة التقليدية التي عرفها الباحثون في الشأن اليمني، من خلال وجود قوتين رئيستين تحتكران الصراع السياسي على الساحة اليمنية «السلطة والمعارضة»، بانخراط قوى جديدة غير تقليدية في ميدان الممارسة السياسية اليمنية. وهي قوى الشباب التي دخلت إلى الساحة برُؤَاها الجديدة وأساليبها ومنهجها الجديد. وخلق اندلاع الثورة ثقافةً جديدةً لم يألفها اليمنيون في تاريخهم الماضي، هي ثقافة النضال السلمي الذي كان قد بدأ في محافظات الجنوب في مطلع عام ٢٠٠٧، وأضاف هذه المرة ملايين القوى الشبابية الجديدة في أكثر من عشرين ساحة ومدينة، وجميعهم ينشدون بناء الدولة المدنية هدفًا، ويتّخذون من النضال السلمي وسيلةً.

عرف المؤرِّخون والمحلِّلون السياسيون اليمن باعتبارها مخزن أسلحة وساحة حروب أهلية ونزاعات الثأر القبلي، ما جعلنا نتخوّف ـ منذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة ـ من مخاطر انزلاقها إلى مربّع العنف الأهلي، كردّ فعل على العنف السلطوي الذي أزهق آلاف الأرواح، لكنَّ رباطة جأش الشباب واستماتَتهم عند الخيار السلمي فوّتَا كلّ فرصة على السلطة لجرِّ الشباب إلى ساحات العنف والعنف المضادّ، وأبهرت العالم حقيقة. فبلدُ الستين مليون قطعة سلاح، يتمسك فيه القبائل بثقافة النضال السلمي، ولا ينزلقون للأخذ بثأر أبنائهم، بمحاربة السلطة القاتلة، واستخدام أسلحتهم التي اطرحوها في قراهم، وجاءوا إلى المدن مجرَّدين إلّا من سلاح الإرادة والإيمان بعدالة القضية التي خرجوا من أجلها، كلُّ ذلك من أجل استعادة الدولة من خاطفيها، وكان لهم ذلك.

اكتسبت القضية الجنوبية بالثورة الشبابية السلمية عنصرَ نصر إضافي، بخاصة أن هناك كثيرًا من العوامل المشتركة بين الحِراك السلمي المعبِّر عن القضية الجنوبية، والثورة السلمية، وأقل هذه العوامل يتمثّل بـ: النضال ضدّ عدوٍّ مشترك هو نظام القمع والاستبداد والطغيان، واتخاذ العمل السلمي وسيلة، واستخدام الطاقة الشعبية أداةً لتحقيق أهدافهم. بيد أنه لا بُدّ من

فضٍّ الاشتباك حول مجموعةٍ من القضايا تتصل بعلاقة الثورة الشبابية بالقضية الجنوبية، وذلك بتأكيد ثلاث قضايا أساسية:

- ليس من الصحيح القول إن الثورة الشبابية شأنٌ شمالي لا علاقة للجنوب والجنوبيين به، إذ عبّرت الثورة عن مطامح ملايين اليمنيين في الشمال والجنوب على حدّ السواء، ولا تزال فاعلياتها تستقطب هذه الملايين في كل يوم، معبّرة عن تطلعاتهم ومستقبلهم، ولا تزال الفاعليات المُنادية بشعارات الثورة تنعقد في العديد من المدن في معظم المحافظات الجنوبية. وبالتالي فإن مقولة: إن الثورة شأن شمالي، لا يصح التعاطي معها من جانب فاعليات الحِراك السلمي، لا من الناحية الاستراتيجية ولا من الناحية التكتيكية.

- إنّ مقولة انتهاء القضية الجنوبية باندلاع الثورة السلمية، هي مقولةٌ غير صحيحة، لأنّ هذه المقولة تنطلق من القول إن المظالم الواقعة على الجنوب، لا تختلف عن المظالم الواقعة على أي محافظة شمالية. وهذا الأمر ليس صحيحًا، حيث كان الجنوب حتى عام ١٩٩٠ دولةً جرى اكتساحها في عام ١٩٩٤ بالحرب والاستيلاء على مواردها من جانب الغاصبين؛ وهو ما لم يحصل مع أي محافظة شمالية، وبالتالي سيكون من المنصف ومن الضروري إقرار موقفٍ حاسمٍ من جانب شباب الثورة؛ يحدِّد فيه الاعترافَ بالقضية الجنوبية، واحترام حق الشعب الجنوبي في تحديد خياراته.

- إنّ كثيرين من الذين شاركوا في حرب ١٩٩٤ على الجنوب التحقوا بصفّ الثورة، وليست المشكلة في التحاقهم أو عدم التحاقهم بالحرب، لكنّنا نشعر أن علاقة الثورة بالقضية الجنوبية - وهي علاقة إيجابية - سوف تُثقَل بحمولةٍ جديدة من الإشكاليات، ما يتطلّب ممن ساهموا في نهب الجنوب، والاستئثار بالكثير من أملاك الجنوبيين، أن يتصرّفوا بشجاعة عالية مع النفس ومع غيرهم، والإعلان عن تسليم كل ما نُهب، إن كان من أملاك المواطنين الخاصة فلتجرِ إعادته إلى المواطنين أصحاب الحق، وإن كان من أملاك الدولة - وهو في الحقيقة حقٌّ للمواطنين الجنوبيين - فليقوموا بإعادته إلى الدولة التي يجب أن تُسخِّر عائداته لتعويض المُعدَمين

من أبناء المحافظات الجنوبية. وهناك عدد من الملاحظات الجديرة بالاهتمام لا بد من تسجيلها ونحن نتناول القضية الجنوبية بتشابكاتها وتعقيداتها وملابسات علاقتها بالقضية اليمنية الكلية، خصوصًا ونحن على أعتاب تحقيق ثورة تغيير وشيكة تشمل كل التركة المحتوية على مخلفات نظام علي عبد الله صالح وآثار حروبه العبثية الكثيرة في اليمن، ومنها حرب ١٩٩٤ على الجنوب. وهذه الملاحظات هي:

● إن القضية الجنوبية ليست صراعًا بين الجنوب والشمال، ذلك أن مثل هذا الفهم ـ وهو ما سعت السلطة إلى ترويجه، وتلقّفه بعض البُسطاء في محافظات الجنوب ـ من شأنه أن يخدم أجندة بقايا نظام علي عبد الله صالح. إذ هو من ناحية يشوِّه جوهر الصراع بين أبطال النهب والفيد ومغتصبي حقوق الجنوب والجنوبيين من جهة، وأصحاب هذه الحقوق من جهة أخرى. وهو فهم يخفي عن أبناء الجنوب الغريم الحقيقي الذي يجب أن يتجه نحوه كل ضحايا السياسات الجائرة في الشمال والجنوب على السواء. ومن ناحية أخرى، إن السير وراء هذا النهج يبدد طاقات القوى التي تنشد التغيير ويجعلها تتصارع في ما بينها تبعًا للانتماء الجغرافي الذي لم يكن ـ ولا يمكن أن يكون ـ سببًا لأي نزاع مهما كانت تعقيداته وملابساته. وبذلك فإن القضية الجنوبية تُكثِّف جوهر الصراع بين أبطال النهب والفيد والغنيمة والسطو والاغتصاب وتجّار الأراضي ووكلاء العبث بالثروات الجنوبية من جهة وضحايا تلك السياسات من أبناء المحافظات الجنوبية من جهة أخرى، ويشاطرهم المظلومية ملايين المواطنين من محافظات الشمال الذين خرجوا علنًا لرفض السياسات المعوجّة والمطالبة بالتغيير الجوهري من أجل استعادة حقوقهم التي صادرتها قوى التسلط والهيمنة والفساد والاستبداد.

● إن الحديث عن مظلومية الجنوب لا يعني أن الشمال كله ظالم، والجنوب كله مظلوم، فمن ناحية لا بد من الاعتراف أن حرب ١٩٩٤ على الجنوب وما تلاها من سياسات الاستباحة والنهب والإقصاء لم تكن من صنع الشمال والشماليين، وإن كانت سلطة علي عبد الله صالح ـ وهو الرئيس للجمهورية العربية اليمنية الشريكة في المشروع الوحدوي مع

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ـ هي من مرر سياسات النهب والفيد والتدمير والإقصاء والاستعلاء تجاه الجنوب، إلا إن كثيرين من المحسوبين على محافظات الجنوب كانوا شركاء مع هذه السلطة، بل تقدموا صفوف غزو الجنوب في تلك الحرب الظالمة. وهم بذلك كانوا شركاء مع من ظلم الجنوب والشمال على السواء، وهم لا ينكرون أصولهم الجنوبيّة، بل إنهم ظلّوا يتفاخرون بتمثيلهم للجنوب في سلطة علي عبد الله صالح ما بعد ٧ تموز/يوليو ١٩٩٤. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إن ضحايا الظلم في الشمال هم بالملايين، وهذا الظلم طال عقودًا طويلة، وبذلك تتأكد مرة أخرى حتمية الشراكة الوطنية بين جميع ضحايا السياسات الجائرة في الشمال والجنوب على السواء. وكانت الثورة السلمية مع مطلع عام ٢٠١١ تكثيفًا لهذه الشراكة بين أبناء اليمن، كل اليمن، في الشمال والجنوب والشرق والغرب، بمواجهة سلطة الظلم والاستبداد والفساد والتطلع إلى المستقبل المشترك لجميع اليمنيين.

● إن على شباب الثورة وحكومة الإنقاذ الوطني والرئيس الانتقالي أن يتعاملوا بجرأة وشجاعة مع موضوع القضية الجنوبية، وليس ضروريًا هنا الاستجابة لكل ما يطالب به الجنوبيون، لأن هذه المطالب تتفاوت وتختلف، ابتداء ممن يقول بعدم وجود قضية جنوبية، وانتهاء بالذين يدعون إلى فك الارتباط والعودة إلى ما قبل ١٩٩٠. لكن ما نعنيه هنا هو فتح ملف القضية الجنوبية وحرب ١٩٩٤، وخوض حوارات معمقة وشجاعة مع جميع المعنيين والكف عن الحديث عن مقدّسات ومحرّمات، لأن سياسة التابوهات لا تؤدي إلا إلى تضخّم الجراح وتنامي الأورام وتحوّلها إلى سرطانات قاتلة، إذ معالجة الجرح في بدايته أفضل ألف مرة من إنكاره، ثم الاعتراف به بعد أن يكون قد صار عصيًا على العلاج.

٣ ـ مخاطر الانفصال

إن مفهومي الوحدة والانفصال، أو الوحدوية والانفصالية، هما مفهومان نسبيان ـ إلى حدٍ ما، فالوحدة في نظر كثيرين من اليمنيين لا تعني بالضرورة ضم الأرض إلى الأرض وخلط البشر مع البشر. ووحدة كهذه لا تعني شيئًا إذا لم تتجسد في مصالح ملموسة في حياة السواد الأعظم من

الناس من خلال الإحساس بأنها جاءت لتعزز حريتهم وكرامتهم وتُعلي من مكانتهم بين الأمم، وتزيد من رفاهيتهم، وتوفّر لهم الأمان والاستقرار والتعليم والخدمة الطبية والخدمات الضرورية من الماء والكهرباء ورعاية الطفولة، وتوفير فرص العمل وحرية التعبير والحركة والتنقل. كما أن الانفصال لا يتحقق بالضرورة من خلال انقسام البلاد المعين إلى وحدتين أو أكثر، إذ قد تظل البلاد قائمة في كيان شكلي واحد، لكن أفرادها ـ ولأسباب تتعلق بالسياسات المتبعة ـ قد يشعرون بالفرقة والابتعاد عن بعضهم بعضًا والتمايز والاختلاف في ما بينهم. وعندما تضاف إلى ذلك مشاعر الغبن والضغينة الناجمة عن التمييز والسلب والنهب والإقصاء، فإن الانفصال يكون متحققًا حتى وإن بقيت البلاد باسم دولة واحدة.

ذلك هو بالضبط ما جرى في اليمن بعد حرب ١٩٩٤، إذ بعد أن تنفّس اليمنيون الصعداء، في عام ١٩٩٠، معتقدين أنهم حققوا أحد الأحلام الجميلة لأجيال متعاقبة، جاءت الأزمة السياسية مع مطلع عام ١٩٩٢، ثم حرب ١٩٩٤، لتطيح بالآمال والتطلعات كلها التي راهن عليها اليمنيون طوال عقود، وتستبدل ثنائيات: التخلف ـ التنمية، الحرية ـ الاستبداد، الفساد ـ النزاهة، والوحدة ـ والتشطير، بثنائيات مختلفة هي ثنائيات: المنتصر ـ المهزوم، الوحدوي ـ الانفصالي، التي تلازمها ثنائيات أخرى هي: الغالب ـ المغلوب، السالب ـ المسلوب، الناهب ـ المنهوب. ولم يكن الشمال هو المنتصر بالضرورة، كما لم يكن الجنوب هو المهزوم بالضرورة، بل كان المنتصرون الحقيقيون في هذه الحرب العبثية هم أنصار مشروع الغنيمة والقوى التقليدية وثقافة السلب والنهب من أي ناحية جغرافية كانوا. وكان الغالب فيها هم المحسوبون على نظام الجمهورية العربية اليمنية، لكن بينهم كثيرين من الجنوبيين الذي تفرجوا على تدمير الجنوب ونهبه وإقصائه، ونالهم بعض المكافآت في صورة مناصب أو غنائم مادية وعينية.

تبع الانتصار الذي حققه الرئيس علي عبد الله صالح في حرب ١٩٩٤ حربٌ نفسيةٌ وثقافيةٌ، بدأت بتصوير الجنوب باعتباره «دار كفرٍ» تم فتحها وإعادتها إلى حظيرة الإسلام، وهو ما يستتبع إباحة سياسة السلب والاستيلاء على أملاك وأموال «الكفار»، وهذا ما جرى بالضبط.

إن السياسات المتبعة بعد الحرب، وبعد حسم الموقف العسكري لصالح القوى المؤيدة للرئيس علي عبد الله صالح، خلّفت لدى مواطني الجنوب حالة من الغبن والإحباط والاغتراب النفسي والمعنوي والسياسي، وتلاشي الشعور بالانتماء إلى الكيان الجديد الذي صار في نظرهم دولة جديدة كانت تحكم الشطر الآخر من اليمن. وظلت مظاهر مقاومة هذا الوضع تتخذ أشكالًا عدة من تشكيل بعض التنظيمات الداعية إلى إصلاح مسار الوحدة، بدءًا بمنظمة «موج» في عام ١٩٩٤، ثم اللجان الشعبية، فحركة تقرير المصير «حتم»، ومنظمة «تاج». وكانت قيادة الحزب الاشتراكي اليمني ومعه أحزاب مجلس التنسيق[١٤]، ثم أحزاب اللقاء المشترك لاحقًا، لكن الحِراك السلمي الجنوبي الذي تفجر في عام ٢٠٠٧ كان أكثر هذه الأشكال وضوحًا، وأوسعها حضورًا. وجاء هذا الحِراك على خلفية دعوة مجموعة من الكوادر العسكرية المستبعدة - التي انطوت تحت مسمى «جمعيات المتقاعدين العسكريين»، وسرعان ما انخرط فيه مئات الآلاف من أعضاء جمعيات المزارعين وجمعيات الشباب وجمعيات العاطلين عن العمل، وتنامت فاعلياتهم لتشمل محافظات الجنوب كلها، وإن تمايزت من حيث كثافة الحضور، لكنها لم تبق مديرية واحدة من مديريات محافظات الجنوب إلا وحضرت فيها.

إن تدرّج مطالب فاعليات الحِراك من المطالب الحقوقية المتصلة بمظالم الحرب والفصل التعسفي لعشرات الآلاف من العسكريين والمدنيين، واستعادة الحقوق والممتلكات المنهوبة، حتى وصلت إلى المطالبة بفك الارتباط والعودة إلى ما قبل عام ١٩٩٠، إنما تكمن وراءه أسباب عدة أهمها:

- التراجع الكبير الذي شهده الجنوب بعد الحرب من خلال هدم التقاليد المدنية والاستغناء عن المؤسسات الرسمية: الإدارية والأمنية والخدمية

(١٤) كانت أحزاب مجلس التنسيق المعارضة تضم إلى جانب الحزب الاشتراكي اليمني، التنظيم الوحدوي الناصري وحزب البعث القومي واتحاد القوى الشعبية وحزب الحق، ثم التحق به لاحقًا التجمع اليمني للإصلاح لينتقل إلى التسمية الجديدة - اللقاء المشترك - ولاحقًا التحق بهذا الأحزاب حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب التجمع الوحدوي اليمني.

واستبدالها بأشكال تقليدية مثل القبلية والمشائخية، وانتشار نزاعات الثأر، وهي مظاهر كانت قد اندثرت في الجنوب منذ ما يقارب ربع قرن.

ـ استفحال المظالم ما بعد الحرب، وامتدادها لتشمل أولئك الذين وقفوا إلى جانب الطرف المنتصر في الحرب بسبب السياسات التمييزية تجاه كل من هو جنوبي، واعتبار الجنوب مجرد «فرع عاد إلى الأصل».

ـ التعامل مع فاعليات الحِراك بالوسائل القمعية، وسقط أكثر من ألفي شهيد وأكثر من ثلاثة آلاف جريح على أيدي قوات الأمن والقوات المسلحة اليمنية، من دون التفكير ـ حتى ولو مجرد التفكير ـ بدراسة أسباب غضب الناس وعوامل سخطهم من الوضع القائم، والاتكاء على نظرية المؤامرة والتعامل مع كل جنوبي على أنه «انفصالي متآمر خائن عميل للخارج».

ـ شعور المواطنين في الجنوب بأن الوحدة بشكلها الراهن لم تحقق لهم أي مصلحة ملموسة ـ مادية كانت أو معنوية، مقابل ما خسروه من المصالح المتمثلة في الخدمات الطبية والتعليمية والأمن وفرص الحصول على العمل، وما كانت تقدمه الدولة من دعم للمواد الغذائية الرئيسة التي ارتفعت أسعارها بعد الحرب عشرات المرات مقارنة مع ما كانت عليه قبل الوحدة، وعلى وجه الخصوص قبل الحرب.

ـ الإحساس الناجم بعد الحرب بأن الوحدة التي أنتجتها تلك الحرب ليست الوحدة التي توافق عليها الطرفان في عام ١٩٩٠، بل هي وحدة تخدم المنتصر وحده وتحافظ على نظامه السياسي الذي كان قائمًا قبل الوحدة.

ـ تعزز لدى الجنوبيين الشعور بالغربة والإقصاء والمعاملة بدونية، وكذا الشعور بانعدام مسؤولية الحكام بعد التداعيات الأخيرة التي شهدتها محافظات الجنوب حينما قامت السلطة وأجهزتها الأمنية والعسكرية بتسليم بعض المحافظات الجنوبية لعشرات المسلحين المنتمين لمنظمات إرهابية من دون مقاومة تذكر، في الوقت الذي كانت تلك القوات (الأمنية والعسكرية) تقتل بالعشرات شباب الثورة السلمية في صنعاء وتعز وإب والحديدة، وهم عزّل من السلاح. وقبل ذلك كانت قد قتلت المئات من

نشطاء الحِراك السلمي الجنوبي، في عدن وحضرموت وأبين وشبوة ولحج والضالع وغيرها من مدن الجنوب. وهذه مفارقة تستدعي عشرات الأسئلة وعلامات التعجب.

قال كاتب هذه السطور مرارًا إن الانفصالي الحقيقي والانفصالي رقم واحد في اليمن، ليس بالضرورة أن يكون ذلك الذي يطالب بفك الارتباط، إنما «الانفصالي الحقيقي هو من ينهب ويسفك الدماء ويقتل الناس على أساس شطري، ويسخّر ثروات شطر لخدمة الطبقة السياسية الفاسدة في البلاد، حتى وإن ادعى أنه يعمل كل هذا للدفاع عن الوحدة، فالوحدة منهم براء»[١٥]. إن المطالبة بفك الارتباط - وما يرافقها من شعارات انفصالية - ليست سوى ردة فعل يائسةٍ تجاه الانفصال الأصلي، وهو السلوك الذي اتخذته السلطات اليمنية منذ ٧ تموز/ يوليو ١٩٩٤.

إن مخاطر الانفصال ستظل قائمة إذا ما ظلّت الحكومات اليمنية تتعامل مع مطالب الجنوبيين بالتجاهل واللامبالاة، أو بمنطق أن «الوحدة خط أحمر»، أو «الوحدة المعمدة بالدم»، أو «الفرع الذي عاد إلى الأصل»؛ لأن هذا سيعني تجاهل النتائج المدمرة لحرب ١٩٩٤، واستمرار نهج علي عبد الله صالح كما كان، حتى وإن غاب شخص علي عبد الله صالح وتولى الحكم بدلًا منه رئيس جنوبي.

إن أولى الخطوات التي يمكن أن تكون مدخلًا لتفادي تقسيم اليمن هي الإقرار بالقضية الجنوبية وإدانة السياسات الاستحواذية والإقصائية لما بعد عام ١٩٩٤، ثم الاعتذار للجنوب والجنوبيين عما ألحق بهم حكم علي عبد الله صالح من أضرار، وما ارتكبه في حقهم من جرائم طوال ما يقارب عقدين من التسلط والتدمير والإقصاء والابتلاع والاستباحة والنهب والسلب وتزوير حقائق التاريخ؛ ومن ثم الشروع في حوار ثنائي (شمالي جنوبي) يجعل الخيارات كلها مفتوحة، ليقرر الطرفان ما يتفقان عليه من بدائل لهذا الوضع الانقسامي والتمزيقي.

يجب تأكيد هنا حقيقة أن فشل الوحدة الاندماجية والوحدة بالحرب

(١٥) ناصر، ص ١٤٥.

يجعل الوضع في اليمن أمام خيارين: إما الذهاب باتجاه العودة إلى النظام الشطري الذي فشل طوال أربعة عقود، أو إعادة بناء المشروع الوحدوي على أسس جديدة تلغي الدولة المركزية الأحادية، وتنتقل إلى الدولة اللامركزية من خلال منظومة اتحادية تحمي اليمن من التفكك والتمزق والانقسام من ناحية، وتلغي ـ من ناحية أخرى ـ المركزية الشديدة، بنقل السلطات إلى برلمانات الأقاليم وحكوماتها. كما تُعيد الحقوق المسلوبة، وتمكّن شركاء المشروع الوحدوي من التعامل الندي والاستفادة المشتركة من العوائد الإيجابية للمشروع الوحدوي، وهي الفوائد التي ألغاها نظام ٧ تموز/يوليو وحوّلها علي عبد الله صالح إلى مكسب شخصي، له ولزبائنه.

ثانيًا: انقسام المؤسسة العسكرية

تتألّف القوّات المسلّحة اليمنية راهنًا من الحرس الجمهوري الذي يضمّ ٣١ لواءً، الفرقة الأولى مدرع وتتكوّن من ٢٣ لواءً، القوّات الخاصّة ١١ لواءً، القوى الجوّية والدفاع الجوّي، والقوّات البحرية ولا يعرف عدد أفرادها بالضبط، وهناك ألوية أخرى تتبع وزارة الدفاع، لا يعرف عددها ولا عدد أفرادها، مثل لواء النقل، ودائرة الهندسة العسكرية، ومصلحة المساحة العسكرية والدائرة المالية، وقد تكون هذه الوحدات والمصالح هي الوحيدة التابعة مباشرةً لمكتب وزير الدفاع وبعضها يخضع مباشرةً لرئاسة الجمهورية، ذلك أنّ بقية الوحدات تتبع مباشرة قادتها الذين يتبعون مكتب رئاسة الجمهورية مباشرة، يتميز الحرس الجمهوري بالقدرة التدريبية العالية ولديه أفضل مستشفى في اليمن، مستشفى ٤٨ المجهّز بأحدث الأجهزة الطبّية، وفيه جهاز الحمض النووي DNA، وبنك الدم الآلي. واستعمل الحرس الجمهوري المناطيد لعمليات تدريب القفز المظلّي، ويتميز تدريب أفراد الحرس والقوّات الخاصّة عن سائر القوّات بالدورات الأكثر كثافةً وتأهيلًا للجندي[١٦]. وبلغ إجمالي الإنفاق العسكري اليمني خلال الفترة بين عامي ١٩٩٠و٢٠٠٨ نحو عشرين مليار دولار. وأكثر مناطق

(١٦) «الجيش اليمني،» موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

استيراد الأسلحة والعتاد اليمنية هي روسيا، وأوكرانيا، وبيلاروسيا، وكوريا الشمالية.

تجب الإشارة إلى أنّ شركاء الوحدة في عام ١٩٩٠ دخلوا المشروع الوحدوي بجيشين مختلفين من حيث السياسات الدفاعية والنهج العسكري والتربية القتالية والبُنية التنظيمية ومنظومتي التسليح والتدريب. حيث كان الجيش في الشطر الجنوبي سابقًا يمثّل جيشًا وطنيًا يضمّ في صفوفه أبناء الشطر الجنوبي جميعهم، وعددًا من الجنود والضباط المنتمين إلى المحافظات الشمالية، ويقوم على البناء التنظيمي الهيكلي الموحّد الذي يخضع لقيادةٍ مركزية واحدة وهيئة أركان واحدة ترتبط بها القوى والوحدات والأسلحة البرّية والجوّية والبحرية والفنّية والقتالية كلها، كما يخضع لنظامٍ مالي وإداري موحّد يتبع هيئة رئاسة الأركان العامّة، وشهد جيش جمهوريةً اليمن الديمقراطية الشعبية تطوّرًا كبيرًا في منظومة التدريب والتسليح، معتمدًا على النهج السوفياتي تدريبًا وتسليحًا، وتخرج معظم قياداته في الأكاديميات والمدارس العسكرية السوفياتية، كما بُنيت الكلّيات العسكرية في الداخل، الكلّية العسكرية، كلّية الطيران، الكلّية البحرية، ومعهد القيادة والأركان بالاستفادة من الخبرات السوفياتية (جرى إلغاؤها بعد حرب ١٩٩٤)، ما جعل الجيش اليمني الجنوبي يتمتّع بقدرٍ عالٍ من الكفاءة والانضباط والانتظام. وكل هذا لا ينفي تلك الأضرار التي لحقت بهذا الجيش من جرّاء الصراعات الداخلية وبخاصّةٍ أحداث كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ التي أدّت إلى انقسام المؤسسة العسكرية وخسرانها الكثير من قياداتها وكوادرها، بين شهداء ونازحين، وتجلّى أثر هذا الضرر لاحقًا في حرب ١٩٩٤ بين طرفي الوحدة.

كان يمكن لهذا الجيش، أو الوحدات والأسلحة والألوية المكوّنة له أن يشكل عاملَ توازنٍ في البُنية العسكرية لدولة الوحدة، وفي إضفاء قدرٍ من الطابع الوطني على المؤسسة العسكرية، غير أنّ ما تعرّض له هذا الجيش بعد حرب ١٩٩٤ أفقده إمكانية القيام بهذه الوظيفة، حيث صار أفراده وقياداته يتوزّعون بين نازحين خارج اليمن، متّهمين في وطنيتهم ووفائهم لليمن، أو مقعدين إجباريًا في منازلهم لا يتقاضون إلا النذر اليسير

من مستحقّاتهم، أو موزّعين بين ألوية ووحدات القوّات الشمالية يخضعون للتوجّهات الرسمية لسلطة ما بعد ٧ تموز/ يوليو ١٩٩٤.

أمّا جيش الجمهورية العربية اليمنية (الشطر الشمالي السابق من اليمن) فبُنيت مكوّناته على أساس عائلي تتبع قياداتها الذين هم إمّا من عائلة علي عبد الله صالح، أو من أتباعه، وهذه الوحدات هنا أشبه ما تكون بالشركات الخاصّة لقادتها الذين لم يتغيروا من مواقعهم لعقود متواصلة، على أنّ الأهم من هذا أنّ تلك التكوينات العسكرية لا تخضع لبناءٍ مؤسسي فنّي ومهني وقتالي ومادّي منتظم، بل إنّ كثيرين من الأفراد لا يحضرون وحداتهم إلا يوم استلام الراتب الشهري، وبعضهم يفوّض من يستلم عنه مرتباته ويرسلها عبر التحويلات، وهناك بعض قادة الألوية من يستلم حقوق جميع أفراد اللواء فيمنح المستحقّات لمن يشاء ويستولي على الباقي، أو جزء منه بمختلف الحجج، إضافةً إلى الاستيلاء الذي تتعرّض له مخصّصات الوحدات العسكرية من أغذيةٍ ووقود وذخيرة وعتاد ومركبات من قبل القيادات العسكرية، ولهذا صار الانتماء إلى شريحة القيادة العسكرية يعني الإثراء السريع والتحوّل إلى طبقة كبار الأغنياء في سنوات، وأحيانًا في أشهر.

خلقت هذه الوضعية للمؤسسة العسكرية حالةً من الانقسام غير المعلن، حيث صار موقف أفراد الوحدة أو المؤسسة العسكرية المعينة هو موقف القائد الذي يمكن أن يتغير بين عشيةٍ وضحاها من النقيض إلى النقيض، تبعًا للمصلحة التي يحقّقها هذا القائد من هذا الموقف السياسي أو ذك، بل إنّ العلاقة بين الوحدات العسكرية تمتدّ إلى العلاقات الشخصية بين القادة وليست قليلة المرّات التي ينشب فيها نزاع مسلّح بين وحدتين عسكريتين على خلفية تنازع القائدين على أرضية أو وكالة تجارية، أو ما شابهها. بشكل عام تبدّدت طاقات القوّات المسلّحة اليمنية في الحروب الداخلية غير المبرّرة في كثير منها، ومن تلك الحروب حرب ١٩٩٤، وهي الحرب التي جرت بين جيشي الشطرين المتحدين في عام ١٩٩٠.

للعلم، أدّت حرب ١٩٩٤ إلى التدمير الكامل للجيش الجنوبي الذي كان يمكن أن يخلق حالةً من التوازن العسكري في إقليم اليمن، لكن الإصرار الشمالي على الحسم العسكري للخلاف بين شريكي الوحدة، أدّى

إلى اجتياح مدن الجنوب بمساعدة العديد من القادة العسكريين الجنوبيين الذين التجأوا إلى الشمال في عام ١٩٨٦، وشكّلوا رأس حربة في الحرب على الجنوب ١٩٩٤، ومثّلوا عاملًا حاسمًا في تقرير نتيجة الحرب، وإذا كانت هذه الحرب قد أسفرت عن انتصار علي عبد الله صالح وأنصاره على الطرف الآخر، وهو الشريك الجنوبي، فإنها للأسف الشديد أفضت إلى تفكيك الجيش الجنوبي، والتعامل مع ما تبقّى من أفراده ووحداته بصفتهم أعداء، يجب استبعادهم من كلّ مشاركة في منظومة الدفاع اليمنية، أنتج هذا الأمر الشعور بالغبن والضيم، ما أدّى إلى تنامي حالة السخط والرفض للوضع الذي أنتجته حرب ١٩٩٤، وهنا نشأت الحركة الاحتجاجية السلمية الجنوبية التي انطلقت في عام ٢٠٠٧، وكان لها الريادة في انطلاق ما جرى التعارف عليه بالحِراك السلمي الجنوبي وانطلاق أوّل ثورة سلمية في الوطن العربي.

أثبت الجيش اليمني جاهزيته العالية عند خوض الحروب الداخلية، لكن هذه الجاهزية لم تكن لتحضر عندما تعرّضت الأراضي اليمنية للانتهاك في عام ١٩٩٥، حين غزت دولة صغيرة ضعيفة القدرات العسكرية حديثة النشأة جزءًا من الأراضي اليمنية في أرخبيل حنيش الواقع في البحر الأحمر(١٧). كان غزو القوّات الإريترية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ لجزيرة حنيش الكبرى محطة اختبار لقدرة الجيش اليمني على خوض حروب الدفاع عن السيادة اليمنية، وتبين أنّ هذا الجيش غير جاهزٍ لمواجهة عشرات الجنود الإريتريين الذين جاءوا من بلدٍ ضعيف العدّة والعتاد،

---

(١٧) في يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، من دون مقدّمات سياسية أو عسكرية، احتلت قوّات عسكرية إريترية جزيرة حنيش الكبرى. وأسفر هذا العمل عن سقوط ثلاثة قتلى من أفراد الحامية العسكرية اليمنية، التي كانت مرابطة في الجزيرة. وصدر تصريح لمصدر يمني مسؤول يستنكر العدوان الإريتري، ويرى فيه انتهاكًا لسيادة الجمهورية اليمنية، على أراضيها ومياهها الإقليمية، وهذا ما جعل الحكومة اليمنية تجري اتصالات على أعلى مستوى مع الحكومة الإريترية بهدف احتواء الموقف. وذلك تأكيدًا لحرص اليمن على علاقاتها مع إريتريا، ورغبتها الصادقة في حلّ أي خلافات على الحدود البحرية مع إريتريا عبر الحوار والتفاوض السلمي، وطبقًا للقوانين والمواثيق الدولية، انظر: الموقع الإلكتروني للمنتدى العربي للدفاع والتسليح: <http://www.defense-arab.com/vb.>

وحديث النشأة والحضور على الساحتين السياسية والعسكرية، لكنّه مع ذلك نجح في احتلال جزيرة حنيش الكبرى ولم يغادرها إلا بعد قرار محكمة العدل الدولية التي قضت بأحقّية اليمن بالجزيرة، لكن بعد أن كلّف ذلك اليمن ملايين الدولارات من أتعاب محاماة وتكلفة الجلسات وتنقّل وغيرها، بينما تجلّت قدرات الجيش اليمني الهائلة عند مواجهة المحتجّين اليمنيين في الجنوب، أو في غيرها من مناطق اليمن.

شكّلت حروب صُعدة الستّ سبب إنهاكٍ واستنزاف شديدين للقوّات المسلّحة اليمنية، فهذه الحرب العبثية التي بدأت في قريةٍ من قرى صعدة بحجّة محاولة إلقاء القبض على القائد الحوثي حسين بدر الدين الحوثي، لم تلبث أن تحوّلت إلى حربٍ امتدّت إلى مديرية، ثمّ عدد من مديريات محافظة صعدة، ولم تأت الحرب السادسة إلا وكان الحوثيون قد سيطروا على كلّ محافظة صعدة، وانسحب الجيش اليمني بكلّ عدّته وعتاده أمام مجموعة من المسلّحين الحوثيين الذين لا يمتلكون عشرة في المئة من الأسلحة والعتاد والتجهيزات التي يمتلكها الجيش الرسمي الذي تقاتلوا معه في حروبهم الستّ، ولا من الأموال الهائلة التي تنفق عليه.

على أنّ الأهمّ من هذا هو ليس مآل الحرب وعنصر النصر والهزيمة فيها، ففي الحروب الداخلية لا يمكن الحديث عن منتصر ومهزوم، إذ إنّ المتحاربين جميعهم مهزومون حتى وإن اعتقد أحدهما أنّه انتصر على الآخر، لكن الأهمّ هو ذلك الدمار النفسي والاقتصادي والبشري الذي ألحقته تلك الحروب العبثية بالمحافظة وأهلها، حيث تبين أنّ الحرب السادسة وحدها خلفت أكثر من ثلاثة مليارات دولار، إضافةً إلى سقوط ثلاثة آلاف شهيد، و١٤ ألف جريح بحسب ما صدر عن نائب رئيس الجمهورية الفريق عبد ربه منصور هادي[١٨]، ولنا أن نقيس على ذلك بقية الحروب الخمس، ولنا أن نتصوّر التبعات التاريخية التي لن تنتهي بانتهاء الحرب، إضافةً إلى أنّ الدمار الذي تُلحقه الحروب بالبُنية التحتية لمحافظة زراعية كلّ اعتمادها على ما

---

(١٨) موقع صحيفة الأهرام (المصرية)، ٢٤/ ١٢/ ٢٠١٠، عن لقاء لنائب رئيس الجمهورية مع قيادات المؤتمر الشعبي العام في العاصمة صنعاء، <http://www.ahram.org.eg/news/2010/12/24/index.aspx>.

ينتجه أبناؤها من محاصيلَ زراعية من مزارعَ جرى تدميرها خلال الحروب الستّ، فضلًا عمّا تخلّفه الحروب من آثار نفسية لدى اليتامى والأرامل والثكالى، وهو ما لا تستطيع تعويضه كلّ كنوز الدنيا وأموالها.

إنّ الانقسام الذي شهدته الفترة الأخيرة الملازمة لفترة الثورة السلمية لم يكن إلا تجلّيًا عمليًا لانقسام فعلي قائم منذ تأسيس تلك المؤسسة العسكرية المبنية على أسسٍ غير وطنية وغير مهنية، بل على أساس التبعية والولاء لهذا القائد أو ذاك، الذي يكون إلى جانب مهنته العسكرية أو الأمنية مستثمرًا كبيرًا في التجارة والتسويق، وفي العقارات والصرافة، وفي الاستثمارات خارج اليمن، وهو ما يعني أنّ الحدّ من حالة الانقسام داخل المؤسسة الأمنية والعسكرية ستظلّ قائمة حتى ولو غادر علي عبد الله صالح وأقرباؤه السلطة السياسية ومواقعهم العسكرية.

يمثّل انقسام المؤسسة العسكرية خطرًا حقيقيًا ليس فقط على وحدة البلد وتماسك نظام الحكم، بل على أمن البلاد أيضًا واستقرارها، ذلك أنّ استمرار هذا الانقسام من شأنه أن يعطل الكثير من الطاقات المادية والبشرية والفنّية ويحوّلها إلى أدوات للتدمير والتنازع الثنائي أو الثلاثي بين الأطراف المتنازعة، كما أنّه يجرّ نفسه على حالة التماسك الاجتماعي والوطني من خلال إحداث حالة من الاستقطاب من قبل الأطراف المتصارعة والمتنازعة، وفضلًا عن ذلك أنّ استمرار مثل هذا الانقسام يحرف المؤسسة العسكرية عن وظيفتها الرئيسة، المتمثلة بصيانة السيادة الوطنية وتعريض أمن البلاد ومصالحها وسيادتها للانتهاك، إذ لا يمكن لجيش منقسم أن ينجح في التصدّي لأعدائه الخارجيين، أو حتى الداخليين، وما حروب صُعدة عنّا ببعيدة.

يستدعي السعي نحو إنهاء حالة الانقسام داخل المؤسسة العسكرية اليمنية إعادة هيكلة المؤسسات من جديد على أسسٍ مهنية وإعادة تأهيل القيادات العسكرية فنيًا وسياسيًا ومهنيًا وتعيين قياداتها من المتخصّصين على أساس الخبرة والكفاءة والأقدمية، وتحريم الخلط بين العمل في الاستثمار والعمل في المؤسسة العسكرية، وبتحريم الممارسة السياسية والحزبية داخل القوّات المسلّحة.

ثالثًا: الحركة الحوثية

تعود الحركة الحوثية في محافظة صعدة اليمنية إلى مطلع التسعينيات من القرن الماضي، عام إعلان اتّحاد شطري اليمن في دولةٍ واحدة، الذي اقترن بالإعلان عن التعدّدية الحزبية، فكان أن أعلن عن حزبٍ يمثّل مصالح التوجّه السياسي والفكري الزيدي في اليمن من خلال حزب الحقّ الذي كان له نوّابه في مجلس الشورى في الجمهورية العربية اليمنية، ومجلس النوّاب الموحّد، ثم مجلس النواب المنتخب في عام ١٩٩٣. وكان الشباب المؤمن الذي تمركز وجوده في محافظة صعدة في أقصى شمال اليمن هو الإطار الدعوي الشبابي القريب من حزب الحقّ، أو فرعه الشبابي، لكن العلاقة بين الشباب المؤمن وحزب الحقّ بدأت تتّخذ شكلًا آخر عندما طغى نشاط الشبّاب على نشاط الحزب الذي ظلّ على موقفه من الدفاع عن أبناء صُعدة، أتباع المذهب الزيدي في كل مرة يتعرّض فيها للتهجّم، أو التضييق.

لا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ تنظيم الشباب المؤمن جاء بعد توسع الحركة الوهابية بإنشاء معهد دماج السلفي على يد الداعية السلفي، مقبل الوادعي، المتأثر بأفكار الشيخ محمد بن عبد الوهاب ورؤاه في صعدة، معقل الزيدية، فكان ظهور الشباب المؤمن بمنزلة ردّ فعل وقائي للتوسع السلفي في تلك المنطقة. ويقسم الباحث اليمني أحمد الدغشي ظهور الحركة الحوثية ونشأتها وتطوّرها إلى مرحلتين:

«**الأولى** خاصّة بالتأسيس والتكوين، التي بدأت منذ إعلان التنظيم عن نفسه في عام ١٩٩٠، في بعض مناطق محافظة صعدة»... «وفي هذه المرحلة تلخّصت أهداف التنظيم بحسب إفادة أمينه العامّ السابق لتنظيم الشباب المؤمن محمد يحيى سالم عزان، كما يقول في: تعليم الشباب العلم الشريف بمختلف فنونه، وتنمية ورعاية المواهب الإبداعية لدى الشباب في شتّى المجالات، وإعداد الداعية إلى الله ثقافيًا وأخلاقيًا وروحيًا، وسلوكيًا بما يُمكّنه من نشر الوعي والفضيلة، كما هدفت إلى تعريف الطالب بإخوانه من الشباب وتمتين أواصر الأخوّة الإيمانية وترسيخ

الوحدة بين المسلمين والبُعد عمّا يثير الخلاف ويمزّق الأمة»[١٩].

المرحلة الثانية هي مرحلة التنظيم المسلّح العلني للشباب المؤمن، أو ما بات يُعرف بجماعة الحوثي، التي بدأت منذ الشهر السادس من عام ٢٠٠٤، حيث تحوّل التنظيم، أو قسم منه، إلى تلك الميليشيات العسكرية ذات البعد الأيديولوجي، التي خاضت خمس حروب مع الجيش اليمني، على مدى يزيد قليلًا على أربعة أعوام، بدءًا من ١٨/٦/٢٠٠٤ وحتّى ١٧/٧/٢٠٠٨»[٢٠]، وحرب سادسة خاضها الحوثيون مع القوّات الحكومية في عام ٢٠٠٩. كانت أقوى حروب صعدة وأكثرها دمارًا دخلت فيها العربية السعودية واستخدم فيها الطيران والمدفعية، وسحقت فيها قرى على من فيها من السكّان من النساء والأطفال والعجزة.

لا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ الحركة الحوثية ممثّلة بالشباب المؤمن حظيت في بداية تأسيسها بعناية ورعاية السلطة والرئيس علي عبد الله صالح شخصيًا، وصرّح أكثر من مرّة بأنه قدّم الدعم الماديّ واللوجستي للشباب المؤمن «طالما اتّجهوا نحو الدعوة الوسطية وتنشئة الشباب بهدف حمايتهم من التطرف والتشدّد». ويُشار هنا إلى الرعاية نفسها التي قدّمها النظام ورئيسه إلى حركة جماعة الشيخ مقبل الوادعي السلفية المتشدّدة تجاه الفرق الإسلامية المخالفة، وبخاصّة الفرق الشيعية، ويرى كثيرون من الباحثين أنّ دعم الرئيس صالح ونظامه للحركتين المتخاصمتين هو استمرارٌ لسياسة إذكاء الصراعات التي اتّبعها مع كثير من المتخاصمين، بمن في ذلك مَن تنازع على خلفية الثأر القبلي والعشائري.

بدأت الصراعات المباشرة بين السلطة والحركة الحوثية في مطلع عام ٢٠٠٤ عندما بدأ روّاد هذه الحركة يتناولون موضوع الحكم من خلال الحديث عن مبدأ الخلافة، أي تولّي إدارة شؤون المسلمين، حيث بدأ زعيم الحركة الحوثية في التأجيج للدعوة من أجل التصدّي للحكّام الجائرين. يقول

---

(١٩) أحمد محمد الدغشي، «الظاهرة الحوثية: دراسة منهجية في طبيعة النشأة وجدلية العلاقة بالخارج ١،» موقع مأرب برس، ١٩/٤/٢٠٠٩، <http://marebpress.net/articles.php?id=5172&lng=arabic>.

(٢٠) الدغشي، «الظاهرة الحوثية».

السيد حسين الحوثي في إحدى محاضراته أمام أتباعه لمناسبة يوم الغدير: «ولقد تعاقب على هذه الأمّة على مدى تاريخها الكثير والكثير ممّن كانوا ينتهزون ولاية أمرها ويتقافزون على أكتافها جيلًا بعد جيل، وإذا ما رأوا أنفسهم غير جديرين بأن يكونوا ولاةً لأمر هذه الأمّة، فإنهم سلكوا طريقة أسهل من أن يكون أحدهم ـ ولن يستطيع أن يكون ـ بمستوى ولاية أمر هذه الأمّة، فسلكوا طريقة أخرى هي تدجين الأمّة لتتقبّل ولاية أمرهم، هي تثقيف الأمّة ثقافة مغلوطة لتتقبّل ولاية أمرهم، فكان الضحية هو المفهوم الصحيح العظيم لما تعنيه ولاية الأمر في الإسلام»[٢١]. ويواصل الحوثي انتقاده لبعض حكّام المسلمين الذين اتّكأوا على أحاديثَ منحولة عن الرسول (ﷺ) منها قولهم: «أطع الأمير وإن قصم ظهرك وأخذ مالك». كم هو الفارق الكبير ـ يستطرد الحوثي ـ بين هذا الحديث المكذوب على رسول الله (ﷺ)، بين تلك الثقافة المكذوبة على رسول الله (ﷺ) التي تقدّم ولاية الأمر بالشكل الذي يكون بإمكان أي طامع، أي انتهازي، أي فاسق، أي مجرم، أي ظالم أن ينالها، في الوقت الذي يقول الله لنبيه إبراهيم بعد أن سألها لذريته: «قال إنّي جاعلك للناس إمامًا قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين»[٢٢]، وهو ما يجعل الكثير من منتقدي الفكر الحوثي ينظرون إلى دعوته باعتبارها محاولة للوصول إلى الحكم.

هناك من يعتقد أنّ تلك كانت بداية التصادم بين الحركة الحوثية والسلطة في صنعاء ممثّلة بالرئيس علي عبد الله صالح، وتزامنت تلك اللحظة مع بداية الترويج لتوريث الحكم، حيث بدأ تعيين نجل الرئيس صالح قائدًا للحرس الجمهوري والقوّات الخاصّة، وهما أقوى مؤسستين عسكريتين، وجرى إبراز النجل الشابّ عبر وسائل الإعلام الرسمية بصفته قائدًا سياسيًا وعسكريًا شديد الحضور وذا قدرات استثنائية مقارنةً مع من هم أعلى منه مرتبةً مثل وزير الدفاع ورئيس الوزراء وحتّى نائب رئيس الجمهورية.

---

(٢١) حسين بدر الدين الحوثي، محاضرة بمناسبة يوم الغدير، ولاية الأمر، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، مدونات ياهو.

(٢٢) الحوثي، محاضرة بمناسبة يوم الغدير.

كثير من الغموض لا يزال يكتنف أسرار الصراع في صُعدة بين الحوثيين والسلطة الرسمية اليمنية، ويقول كثيرون من المحللين إنّ هذه الحرب مصطنعة من قبل الرئيس علي عبد الله صالح الذي كان يهدف من ورائها إشغال الفرقة الأولى مدرع التي ربّما شكّلت مصدر خطر عليه وعلى سعيه لتوريث الحكم لنجله أحمد الذي يرى كثيرون أنّه سعى إلى خطف هذا الاستحقاق من اللّواء علي محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع... كانت حروب صُعدة تعلن فجأةً وتوقف فجأةً، وفي كلّ مرّة كان أعلام السلطة يرى قرار إعلان الحرب أو إيقافها علامة حكمة وصواب في سياسة رئيس الجمهورية. في هذا السياق يمكن القول إنّ عدم معالجة أسباب حروب صعدة يجعل المشكلة الجذرية والأساسية قائمة بما فيها من أخطار على الأمن والاستقرار والتنمية في البلد، وهذا ما يهدّد ليس فقط بقاء الوحدة اليمنية المهدّدة ببقاء سياسات علي عبد الله صالح ونظامه، بل إنّ ذلك خطر يهدّد الأمن والاستقرار من ناحية، واللّحمة الوطنية من ناحية أخرى، كما أنّه يُعيق أهداف التنمية ويُضاعف من حالة الانقسام الوطني على أساسٍ مذهبي وطائفي، ويجعل البلد مرشحًا لمختلف التداعيات التي لا يمكن التنبّؤ بعواقبها.

رابعًا: مقترحات وممكنات

حقّقت الثورة الشبابية اليمنية السلمية، نصف إنجازها بتنحية الرئيس علي عبد الله صالح من خلال نقل صلاحياته إلى نائبه، وهو إجراء أقلّ من مستوى التنحّي الذي طالب به الثوار، وأكبر من بقاء رأس النظام لما يمثّله من خطرٍ على مستقبل اليمن في ما لو بقي على رأس الحكم، لكن النصف الثاني يبقى مرهونًا بمدى مواصلة الإجراءات الإصلاحية الجذرية الهادفة إلى إقامة الدولة المدنية الضامنة للحقوق المدنية المتساوية لجميع مواطنيها، وهو مشروع مؤجّل منذ أكثر من نصف قرن، وهذا النصف يمكن أن يتحقّق من خلال مواصلة الإصلاحات الدستورية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تُعيد عربة مسار اليمن إلى سكّتها لتنطلق نحو مشروع النهوض المنشود الذي أخفق فيه اليمنيون منذ منتصف القرن الماضي.

إنّ النصف الأول من الثورة يمكن أن يصل بها إلى مآلاتها المنشودة من خلال تحقيق جملةٍ من الإجراءات أهمّها:

ـ التمسك بنهج الثورة حتى النهاية عبر اجتثاث ركائز الطغيان من خلال إجراءات تنفيذية تحرّر المؤسسات الحكومية الإدارية والقضائية والأمنية والدفاعية ومؤسسات السلطة المحلية من جميع المرتبطين بالفساد، والمساهمين في تكريس نهج التسلّط العائلي الذي أرساه صالح على مدى ثلث قرن من حكمه لليمن.

ـ إجراء إصلاحات دستورية وتشريعية تضع الأسس لبناء الدولة، وذلك من خلال إرساء نظام المؤسسة بدلًا من العائلة، والقانون والنظام بدلًا من العُرف والعادة، وجعل ذلك هو المعيار الناظم لنشاط مؤسسات السلطة وأجهزتها المركزية والمحلّية.

ـ ترسيخ مبدأ الثواب والعقاب في نشاط الأجهزة التنفيذية والمؤسسات الاقتصادية والدفاعية والأمنية، وجعل الكفاءة والخبرة هي معيار اختيار الكوادر المسؤولة عن تلك الأجهزة والمؤسسات.

ـ إزالة المعوقات الإدارية والبيروقراطية والإجرائية كلها التي تعرقل الانفتاح على النشاط الاستثماري في البلد، وسنّ القوانين والتشريعات التي تخلق عناصر الجذب لرؤوس الأموال المحلية والخارجية للعمل في اليمن على النحو الذي يساعد في خلق انتعاشٍ اقتصاديٍ وإنتاجي يوفّر فرص عمل للقوى الشابّة، ويخلق القيمة المضافة التي تُساهم في تحقيق قدرٍ من الاكتفاء، وتعزّز المركز الاقتصادي للبلد.

ـ التعويض العادل لشهداء الثورة والحِراك السلمي الجنوبي، وتقديم الرعاية الماديّة والمعنوية إلى أُسَر الشهداء والجرحى.

إنّ النصف الثاني من الثورة يمكن أن يتعثّر، وبهذا ستفقد الثورة نصفها الأوّل، وعوامل هذا التعثّر لا تزال قائمة في الحياة السياسية اليمنية، ومنها:

ـ استمرار إنكار القضية الجنوبية والتعامل معها كما كان يفعل الرئيس المخلوع واستمرار سياسة التجاهل، وهو ما يُمكن أن يعمّق الشرخ الوطني، ويضيف المزيد من عوامل عدم الاستقرار.

ـ بقاء الأجهزة الأمنية والعسكرية تحت سيطرة أقرباء صالح وأنصاره.

ـ وجود العديد من مراكز القوّة التي يسيطر عليها جناح صالح في حكومة الوفاق الوطني.

ـ إمكانية استمرار الرئيس بالإنابة على نهج سلفه، وعدم الامتثال لمتطلّبات التغيير.

ـ المليارات من أموال الشعب التي نهبها صالح وأنصاره وإمكانية استخدامها لتغذية بذور الانقسام وشراء الذمم والعبث بالعملية الانتخابية وبالحياة السياسية عمومًا.

ـ محاولة تيار صالح الذي لا يزال حاضرا بقوّة، إعاقة عملية التغيير وخلط الأوراق على النحو الذي يؤدّي إلى فشل حكومة الوفاق والرئيس بالإنابة، وبالتالي استعادة الرئيس المخلوع بحجّة أنّه لا يزال رئيسًا شرعيًا، أو استدعاؤه بعد الانتخابات الرئاسية في ما لو أخفق الرئيس بالإنابة في تحقيق نجاح ملموس يقنع اليمنيين بجدوى التغيير وفائدته.

ـ مواصلة التعاطي مع ورقة الإرهاب من خلال تمكين المنظّمات الإرهابية من السيطرة على المزيد من المواقع والمدن من خلال انسحاب القوّات المسلّحة والأجهزة الأمنية التي يسيطر عليها أقرباء صالح، كما جرى في محافظة أبين ومدينة رداع.

ـ خطورة إثارة الفوضى من خلال مجاميع البلاطجة، كما حصل مع صحيفة الثورة وصحيفة الجمهورية واستخدامهم في البلبلة وزعزعة الاستقرار وإرباك عمل حكومة الوفاق الوطني والرئيس بالإنابة.

التوصيات

١ ـ على صعيد بناء الدولة المدنية

ـ التحضير لمؤتمرٍ وطني عامّ يشارك فيه جميع شركاء الحياة السياسية في اليمن شماله وجنوبه وشرقه وغربه، لوضع برنامج التحوّل الوطني الديمقراطي وإقرار ميثاق شرف لكلّ القوى الوطنية على طريق بناء الدولة المدنية المأمولة.

- إجراء إصلاحات دستورية وقانونية يمكن أن يحدّد المؤتمر الوطني موجّهاتها الرئيسة، وهذه الإصلاحات يمكن أن تتضمّن في ما تتضمّن:

• الفصل الكامل بين السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، واستقلالية كلّ منها عن الأخرى.

• استقلالية كاملة للقضاء وتحريم الممارسة الحزبية والسياسية على جميع المنتمِين إلى الجهاز القضائي، ووضع التشريعات والمحدّدات التي تكفل نزاهة القضاء وحياده واستقلاليته وتستأصل الفساد المنتشر في أجهزته المختلفة.

• اتّباع النظام البرلماني الذي يجعل السلطة التنفيذية بيدِ الحزب أو التحالف الحزبي الحائز على الأغلبية البرلمانية، وجعل السلطة التنفيذية خاضعة لرقابة السلطة التشريعية ومساءلتها، وتحديد صلاحيات رئيس الجمهورية في إصدار المراسيم والقوانين، وتوقيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية كما في كلّ الأنظمة البرلمانية.

• النظام الانتخابي المختلط بين القائمة النسبية والقائمة الفردية بما يمكّن القوى السياسية من الحصول على حقّها الشرعي من أصوات الناخبين، وتمكين الشرائح المستقلّة من الوصول إلى قاعة البرلمان.

• تحديد فترة رئيس الجمهورية بدورتين انتخابيتين مدّة كلٍّ منهما خمس سنوات فقط لا يجوز للرئيس الترشح بعدها إلى هذا المنصب.

- اتّباع سياسة جادّة في محاربة الفساد وتفعيل دور الأجهزة الرقابية والمحاسبية والقضائية في كشف منابع الفساد وتقديم الفاسدين للقضاء واستعادة الأموال المنهوبة لتكون أموال الشعب الذي هو صاحب الحقّ الأوّل والأخير في التصرّف بموارد الثروة الوطنية.

- تحقيق الاندماج الوطني الحقيقي من خلال حقّ المواطنة المحترمة، ومن خلال القوانين والنظم والدستور التي تجعل من الإنسان عمادًا للسياسات الاقتصادية والاجتماعية بغضّ النظر عن جنسه أو انتمائه القبلي والجغرافي وقناعاته السياسية أو الفكرية.

- تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية تسمح للجميع بالانخراط في الحياة

الاقتصادية والإنتاج المادّي الذي يقضي على الفراغ ويحقّق العائد المادّي المجزي الذي يحمي من الفقر ويمكّن المواطنين من الشعور بالانتماء إلى الكيان الوطني الكبير ممثّلًا بالدولة اليمنية.

٢ ـ على صعيد القضية الجنوبية

ـ عقد مؤتمر وطني لكل فصائل الحِراك السلمي الجنوبي ومكوّناته لحسم الخلافات والتباينات وتوحيد الرؤية الناضجة والمقنعة للداخل والخارج للقضية الجنوبية.

ـ إشراك جميع النشطاء السياسيين الجنوبيين من مكوّنات الحِراك السلمي ومعارضين جنوبيين في الداخل والخارج، في الحوار الوطني المزمع إجراؤه عقب الانتخابات الرئاسية التوافقية.

ـ إعادة النظر في بُنية الدولة من خلال الانتقال من الدولة البسيطة القائمة على المركزية المطلقة إلى النظام الفدرالي الذي يسمح من ناحيةٍ بنقل السلطات إلى الأطراف بتوسيع صلاحيات البرلمانات والحكومات المحلّية، ومن ناحيةٍ أخرى قطع الطريق على المخاطر التي يمكن أن تؤدّي إلى تمزيق اليمن إلى أكثر من شمال، وأكثر من جنوب في ظلّ التعقيدات الراهنة الناجمة عن مخلّفات نظام علي عبد الله صالح.

ـ معالجة أضرار حرب ١٩٩٤ من خلال تعويض المتضرّرين من الإبعاد القسري من العمل وتعويضهم عن سنوات الإبعاد القسري، مع حقوقهم في الترقية وغيرها من الخسائر التي ألحقت بهم من جرّاء الحرب الظّالمة.

ـ إعادة الأراضي والمنشآت المنهوبة إلى أصحابها الحقيقيين، وتسليم ما كان مُلكًا للدولة إلى المؤسسات التي أخذ منها، وفي حالة بيعها تكون الأولوية في الشراء لأبناء المحافظات التي تقع فيها تلك المنشآت.

ـ تعويض الذين فقدوا منازلهم وممتلكاتهم عن طريق السطو والنهب، من خلال إعادة تلك الأملاك إلى أصحابها وتعويضهم عن فترة الاستخدام غير القانوني من قبل من أخذها، أو الاتّفاق بين المالك والمستخدم لتلك الملكية على البيع أو التعويض المادّي العادل.

ـ الاتّفاق على نسبةٍ معينة من المقاعد البرلمانية ومقاعد مجلس الشورى لكلّ إقليمٍ من أقاليم البلد لا يكون السكّان هم معيارها، وذلك على النحو الذي يحفظ التوازن السياسي والوطني بين الأقاليم.

ـ أن يكفل نظام الفدرالية قيام برلمانات وحكومات محلية تتمتّع بكامل السلطات المحلّية، كما في الأنظمة الفدرالية كلها، مع قيام الشرطة المحلّية لكلّ إقليم والتوزيع العادل للحصص من الانخراط في الأكاديميات والكلّيات العسكرية والأمنية.

٣ ـ على صعيد بناء المؤسسة العسكرية

ـ إعادة هيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية من جديد على أسسٍ مهنية وإعادة تأهيل القيادات العسكرية فنيًا وعلميًا ومهنيًا بما يضمن تحويل المؤسسة العسكرية إلى مؤسسة محترفة غير متحيزة سياسيًا إلا للوطن وحده.

ـ تسليم قيادة المؤسسة العسكرية للمتخصّصين على أساس الخبرة والتخصّص والكفاءة والأقدمية والنزاهة واعتبار المعيار الوطني هو أساس الانتماء إلى هذه المؤسسة وليس الانتماء المناطقي أو الجهوي أو السياسي.

ـ حظر الخلط بين العمل في الاستثمار التجاري والعمل في المؤسسة العسكرية.

ـ تطبيق النصّ الدستوري القاضي بمنْع الممارسة السياسية والحزبية داخل القوّات المسلّحة[٢٣].

ـ محاربة الفساد في المؤسسة العسكرية والأمنية وإخضاع موازنتها وحساباتها الختامية للجنة متخصّصة في البرلمان تقدّم ما لا يستدعي السرّية منها إلى مجلس النوّاب.

---

(٢٣) تنصّ المادة ٤٠ من دستور الجمهورية اليمنية على ما يلي: «يحظر تسخير القوات المسلحة والأمن والشرطة وأية قوّات أخرى لصالح حزب أو فرد أو جماعة، ويجب صيانتها عن كل صور التفرقة الحزبية والعنصرية والطائفية والمناطقية والقبلية، وذلك ضمانًا لحيادها وقيامها بمهامّها الوطنية على الوجه الأمثل، ويحظر الانتماء والنشاط الحزبي فيها وفقًا للقانون».

٤ ـ على صعيد حلّ قضية صُعدة

ـ احترام مبدأ التعددية الفكرية والعقيدية وحقّ اختيار المذهب الديني الذي يرتضيه الفرد وعدم التمييز بين المواطنين على أساس المذهب أو الطائفة أو الانتماء المناطقي أو الجهوي أو العرقي.

ـ تحريم معالجة الاختلافات السياسية أو المذهبية بالوسائل الأمنية والعسكرية وتكريس ثقافة الاختلاف والحوار واحترام التباين في الرأي والعقيدة.

ـ تعويض ضحايا الحروب في صعدة تعويضًا عادلًا سواء أكان أولئك من أفراد القوّات المسلّحة الذين لا يزال كثيرون منهم مجهولي المصير، أم كانوا من الطرف الآخر الذين تضرّروا من هذه الحروب وقتل منهم الآلاف ومعالجة جرحاها.

ـ تعويض المتضرّرين الذين فقدوا أملاكهم أو منازلهم أو مزارعهم تعويضًا عادلًا وحظْر التعرض للأملاك الخاصّة في أي صراعات سياسية.

ـ تمكين الحكم المحلّي من إشراك أبناء كلّ منطقة من المشاركة في السلطات المحلّية وفي إدارة شؤون المناطق.

ـ إنشاء صندوق إعادة إعمار صُعدة من خلال الاعتماد على مواردَ ثابتة محلّية وإقليمية ودولية تساعد في بناء بُنية تحتية قوية وتحسين الموارد المتعدّدة في محافظة صعدة وتعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية والمصالح المادّية المشتركة بين السكّان بما يجعلهم يشعرون بالانتماء إلى قواسمَ مشتركة لا تقبل التفريط أو التفكيك.

المراجع

الأحمر، عبد الله بن حسين. **مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر: قضايا ومواقف**. صنعاء: الآفاق للطباعة والنشر، ٢٠٠٠.

حلبوب، محمد حسين. «دراسة حول القضية الجنوبية: مظاهرها، أسبابها، وسبل حلّها.» عدن ٢٠٠٩.

سالم، عبده. «مهام المؤسسة العسكرية في الدولة المدنية.» ورقة قدمت إلى: مؤتمر الوطني القاهرة حول «اليمن إلى أين؟»، القاهرة ٢٣ ـ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢.

علي، ليندا محمد. «مداخلة حول القضية الجنوبية في مرحلة ما بعد صالح.» ورقة قدمت إلى: ندوة المركز العربي حول المشهد السياسي اليمني ودور المغترين اليمنيين في دعم التحوّلات على الساحة اليمنية، ليفربول، ٢٧/ ١/ ٢٠١٢.

كريجر، باتريك. «القضية الجنوبية: جوهرها ودورها في الصراع السياسي في اليمن.» تقرير، معهد العلاقات الدولية، المملكة المتحدة، برمنجهام، مارس ٢٠٠٩ .

الفصل السادس

القضية الجنوبية والحِراك الجنوبي... الخلفية والأسباب

فضل الربيعي

مُقدّمة

لم تحظَ القضية الجنوبية والحِراك الجنوبي بالبحث والدراسة المعمّقة من قبل الباحثين ومراكز الدراسات على المستويين المحلّي والعالمي باستثناء بعض التقارير والتحليلات الصحفية التي تُنشر هنا وهناك، على الرغم من أهمّية هذه القضية وحجم تلك الاحتجاجات السلمية التي ينظّمها الحراك السلمي الدائر في جنوب اليمن منذ عام ٢٠٠٧. وما تتعرّض له من قمعٍ وتنكيل بحقّ المتظاهرين سلميًا، حيث سقط خلالها مئات الشهداء والجرحى برصاص قوّات الأمن. وعليه، ينطلق بحث ذلك من رؤيةٍ منهجية شمولية ملائمة لواقع المجتمع والظاهرة، والتعرّف إلى الآليات والمكوّنات المختلفة التي تتحكّم بها، من خلال الإحاطة بجوانبها المختلفة وإماطة اللّثام عن جدليات العلاقة بين مكوّناتها ليتمكّن المتابع من الإلمام بخلفياتها والكشف عن أسبابها وأبعادها المختلفة.

لم تكن ظاهرة الحراك الجنوبي ظاهرة عابرة، إذ لها خلفيتها وأسبابها الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تعود بداياتها إلى ذلك القصور والأخطاء الناتجة من الوحدة الاندماجية الارتجالية بين جمهورية اليمن

الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية، والتي لم تتضمّن أي بنود تحافظ على الوحدة من الانقلاب عليها من قبل أي طرف. وكان للقطيعة مع النظام القديم، الناتجة من قيام نظام جمهوري في الشمال وفي الجنوب، نتائج مختلفة على البيئة الاجتماعية والسياسية حتى من حيث الطبيعة المتناقضة للدولتين اليمنيتين اللتين تولّتا البناء الوطني، حيث ما زالت آثارهما ملموسة في عملية الاندماج الوطني في النظام السياسي في اليمن بعد الوحدة[١].

يعود فهم الوحدة لدى النخب السياسية الحاكمة في الشمال والجنوب إلى طبيعة التنشئة السياسية والثقافية لكلّ منهما، فالوحدة التي سعى إليها الجنوبيون وناضلوا من أجلها وترسخت في نهجهم السياسي هي وحدة تحمل مشروعًا وطنيًا تحديثيًا يقوم على أساس الشراكة المتكافئة، واحترام حقوق الآخرين، وبناء دولة النظام والقانون، بينما الوحدة بنظر السلطة الحاكمة في الشمال قائمة على أساس السلب والنهب والظّلم والعصبية وفقًا لقاعدة التوحيد السبئي «الحرق من الأساس»[٢].

هذا ما كشفته الأيام الأولى للوحدة عندما ظهرت الخلافات بين الطرفين. وكشف الشيخ عبد الله حسين الأحمر في مذكّراته أنّ الرئيس صالح عقب قيام الوحدة، طلب منه هو وحلفاؤه من الإسلاميين تأسيس حزب سياسي يكون رديفًا لحزب المؤتمر الشعبي الذي وقّع اتفاقية الوحدة مع الحزب الاشتراكي في الجنوب، وأن يقوم هذا الحزب الوليد في معارضته للاتفاقيات الوحدوية التي وقّعها الرئيس مع الطرف الآخر الاشتراكي، وذلك من أجل تعطيل تنفيذ اتفاقيات الوحدة، وأن يقوم بخلق توتّرٍ للأوضاع وخلق الأزمات مع الحزب الاشتراكي[٣].

وفي أوّل انتخابات بعد الوحدة في عام ١٩٩٣، برز حزب الإصلاح

---

(١) بول دريش، **الدولة والقبائل في تاريخ اليمن الحديث** (اكسفورد: [د. ن.]، ١٩٨٩)، ص ٢٤٤.

(٢) قادري أحمد حيدر، «رؤية استراتيجية،» **الوسط** (اليمنية)، ٢٢/٧/٢٠١٠.

(٣) انظر: عبد الله بن حسين الأحمر، **مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر: قضايا ومواقف** (صنعاء: الآفاق للطباعة والنشر، ٢٠٠٠).

باعتباره كتلة ثانية في الحياة السياسية، والمتحالف مع الكتلة الأولى «المؤتمر الشعبي العامّ»، وهو التحالف الذي قام على أسسٍ جهوية «شطرية»، حيث أظهرت نتائج الانتخابات عمق الأزمة بين الشمال والجنوب، فحصل الشمال على ٢٤٥ دائرة للمؤتمر والإصلاح، بينما حصل الجنوب على ٥٦ دائرة كلها للاشتراكي، وأحس الجنوب بإقصائه من المعادلة السياسية، وأصبح من الممكن الاستغناء عن الجنوب في أي ائتلاف حاكم، وتعميق الأزمة بين شريكي الوحدة الجنوب ممثّلًا بالاشتراكي، والشمال ممثّلًا بالمؤتمر، وجرى تبادل الاتّهامات بينهم، التي أدّت إلى نشوب الحرب بين جيشي الطرفين في نيسان/أبريل ١٩٩٤، اللذين تعثّر اندماجهما، وإعلان القيادة الجنوبية انفصالها عن النظام في صنعاء، في شهر أيار/مايو، كردّ فعل على إعلان الحرب بحسب تصريحات الساسة في الجنوب. وانتهت الحرب بانتصار الطرف الشمالي بعد مرور شهرين من الحرب. وانعكست نتائج الحرب السلبية على الجنوب، المتمثّلة بتلك الإجراءات التعسفية بحقّ الجنوبيين، التي جعلتهم يشعرون بالضيم والحرمان من حقوقهم المدنية والسياسية، وتعاملت السلطة مع الجنوب بطريقة أشبه بالاحتلال منها إلى الوحدة. وهو ما عبّر عنه الطرف العسكري المنشقّ عن النظام والداعم للثورة الشعبية الحالية عندما جاء في أحد بياناته أنّ النظام استعمر الجنوب. حيث جرى تسريح عشرات الآلاف من العسكريين والمدنيين الجنوبيين من أعمالهم. والاستيلاء على الأراضي وأملاك الدولة في الجنوب من قبل المتنفّذين في السلطة، وخلفت الحرب شروخًا عميقة في الشخصية الجنوبية، فتشكّل لدى الجنوبي وعيٌ بالقهر السياسي نتيجة تلك الإجراءات والممارسات الخاطئة التي تُمارس ضدّ الجنوبيين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

يمكن القول إنّ الحرب أدّت إلى إقصاء الجنوب الشريك الأساسي في معادلة الوحدة والاستحواذ على السلطة والثروة واحتكار الحكم في يد عصبة، وباسم الوحدة والحفاظ عليها تحوّل الجنوب أرضًا وإنسانًا وثروةً إلى غيمة وفيد حرب، كما اعترف بذلك فريقا الصراع الدائر حاليًا في اليمن.

أولًا: الحراك الجنوبي...
حامل القضية الجنوبية

يمكن تعريف الحراك الجنوبي السلمي بوصفه حركة اجتماعية سياسية في المجتمع الجنوبي مناوئة للنظام، ترفض كلّ ما لحق بالجنوبيين من قمعٍ وتعسف وتهميش وإلغاء وتدمير هويتهم وتاريخهم ونهب أراضيهم وثرواتهم وحرمانهم من استحقاقاتهم الحضارية والتاريخية والاجتماعية. وهو حركة سلمية احتجاجية ومشروعة قانونًا ودستورًا لمواجهة الاستبداد والطغيان الذي يُمارَس ضدّ الجنوبيين. يضمّ في صفوفه فئات اجتماعية مختلفة من شخصياتٍ سياسية وعسكرية وأكاديمية وطلّاب وموظّفين وغيرهم من المواطنين الرافضين لكلّ ما لحق بهم من مظالمَ في المراحل السابقة، ويناضلون بكلّ الوسائل السلمية المتاحة لاستعادة حقوقهم وإعادة بناء دولتهم المستقلّة، ونُصرة قضيتهم، «القضية الجنوبية» التي يشار إليها بأنّها المشكلة السياسية للجنوب اليمني.

هذه المشكلة نتاج فشل الوحدة الاندماجية السلمية التي قامت في عام ١٩٩٠ بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الجنوب)، والجمهورية العربية اليمنية (الشمال)، والتي انتهت بالحرب التي استباحت الجنوب وحوّلته إلى غنيمة حرب للنظام، وتسريح مئات الآلاف من الموظّفين العسكريين والمدنيين الجنوبيين من أعمالهم، ونهب ثرواته وعسكرة الحياة المدنية، وزجّ أعداد كبيرة من أبناء الجنوب في السجون تحت مسبّبات مختلفة.

تعمّد النظام طمس الهوية الجنوبية من خلال تدمير الذاكرة التاريخية والمعرفية للثورة الوطنية، وتغيير كثير من المعالم التاريخية والحضارية في الجنوب، ومعاملة الجنوبيين بصفتهم مواطنين من الدرجة الثالثة، ما ولّد لديهم الإحساس بالضيم والقهر بسبب ما لحق بهم من مظالمَ من جرّاء تلك التصرّفات التي تجري تحت مبرّرات الحفاظ على الوحدة. ويُعدّ الحِراك السياسي الاجتماعي الذي يشهده المجتمع في الجنوب مُعبّرًا عن القضية الجنوبية باعتبارها قضية سياسية ووطنية واضحة.

١ ـ الخلفية الثقافية والاجتماعية والسياسية لظاهرة الحراك

يتّصف المجتمع اليمني بأنّه مجتمع تعدّدي في انتماءاته التي تجمع بين البُنى القبلية التقليدية الراسخة والبُنى التحديثية الناشئة، فالتنوّع الثقافي بين الشمال والجنوب ملحوظ في الواقع الاجتماعي مثل التنوّع في العادات والتقاليد الاجتماعية، ولكلٍّ منهما خلفياته ومنطلقاته التاريخية والاجتماعية، ظلّت البنية القبلية التقليدية في الشمال محافظة على آلياتها، في حين تعرّضت البنية القبلية في الجنوب إلى التفكّك في فترة دولة الجنوب قبل الوحدة وبناء مجتمعٍ مدني على الرغم من استمرارها رمزًا ثقافيًا.

لم يؤدّ الحراك السكّاني الذي جرى بعد الوحدة بين الشمال والجنوب إلى الاندماج والانصهار بين المواطنين في بوتقة الدولة الواحدة وخلْق قيم الوحدة التي تعزّز روح الانتماء الواحد في المجتمع، بل على العكس من ذلك، ساعدت السياسات العامّة والممارسات الخاطئة للنظام، ولا سيما بعد حرب ١٩٩٤، في التباعد بين الشمال والجنوب أكثر ممّا كان عليه الوضع قبل إعلان الوحدة، وبقي الجميع محافظين على المشاعر الجهوية، حيث نظر الشماليون إلى الجنوبيين بصفتهم متمرّدين على التقاليد اليمنية بسبب تأثّرهم بالاستعمار وبتجربة الدولة الحديثة، في حين نظر الجنوبيون إلى الشماليين بصفتهم قبائلَ يصعب التكيف معها، إذ لا تزال القبيلة القوّة المؤثّرة في الدولة، كما اعتبروا الهجرة الواسعة من الشمال إلى الجنوب مؤشرًا للسيطرة على الجنوب، وهناك من يستخدم كلمة الاحتلال للدلالة على تلك الممارسات بحقّ الجنوبيين[٤] خصوصًا، وعبّر عن ذلك بعض القيادات الشمالية، مثل تصريح محمد اليدومي، الأمين العامّ لحزب التجمّع اليمني للإصلاح في عام ١٩٩٧، عند مقاطعة الاشتراكي للانتخابات النيابية، في حوارٍ متلفز بينه وبين أمين عامّ الاشتراكي علي صالح عباد مقبل ـ جنوبي ـ حيث قال يمكن أن نزجّ

---

(٤) أحمد يوسف أحمد، «مستقبل الوحدة اليمنية،» الصحوة نت، ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٩، <http://www.alsahwa-yemen.net/view_news.asp?sub_no=2_2009_07_29_71961>.

بمليونين من الشمال إلى الجنوب وتغيير الخارطة الديمغرافية فيه. ولمس الجنوبيون تلك التصرّفات التي تشير إلى إقصائهم من السلطة والاستيلاء على ثرواتهم وأرضهم، يذكر أنّ نسبة ٩٠ في المئة تقريبًا من الموظّفين الذين انتقلوا من الجنوب للعمل في أجهزة السلطة المركزية في صنعاء أو المحافظات الشمالية بعد الوحدة عادوا إلى الجنوب بعد حرب ١٩٩٤، إمّا بسبب إبعادهم من الوظائف القيادية، أو بالتحويل، أو الطرد الذي تعرّضوا له هناك، أو قطع العلاوات المخصّصة لهم مثل نظرائهم الشماليين الذين انتقلوا إلى الجنوب، كما نُقِل بعض الجنوبيين من عدن ومدن أخرى إلى المناطق الريفية النائية بعد الحرب ووضعهم في مواقعَ هامشية أقلّ من درجاتهم العملية والعلمية، خصوصًا الضبّاط في الأجهزة الأمنية والعسكرية، الأمر الذي دفع ببعضهم العودة إلى الجنوب وطلب التقاعد بسبب ذلك الطرد والتهميش الذي يتعرّضون له، فمن أصل نحو ٨٦ مهندسًا وموظّفًا انتقلوا من عدن للعمل في وزارة الأشغال العامّة في صنعاء عند إعلان الوحدة، لم يبق منهم سوى أربعة موظّفين فقط ـ على سبيل المثال لا للحصر ـ وعلى العكس كان في الجنوب، حيث أُسند أغلب الوظائف القيادية في المحافظات الجنوبية للقادمين من المحافظات الشمالية، وعلى وجه الخصوص المواقع الأمنية والعسكرية والمرافق الإيرادية مثل المالية والضرائب والواجبات وغيرها. وتزايد أعداد الموظّفين المدنيين والعسكريين من أبناء الشمال في كلّ محافظات الجنوب ومديرياته بعد حرب ١٩٩٤.

كشفت الحرب وما تلاها من إجراءاتٍ تعسفية بحقّ الجنوبيين أنّ المشكلة هي بين ثقافتين للحكم، التي تعود إلى مفهومهما للوحدة والحكم، فالوحدة بنظر النخب السياسية الحاكمة في الجنوب هي وحدة شراكة وبناء دولة حديثة تستند إلى النظام والقانون، بينما مفهوم الوحدة عند النخبة السياسية الشمالية هي وحدة ضمّ وإلحاق، وهي ثروة وغنيمة تقوم على القوّة والنفوذ وأعرافِ القبيلة التي اغتُصب بها الجنوب، وعُمّمت فيه ثقافة الفساد والتخلّف بعد حرب ١٩٩٤، إذ كان النظام الاشتراكي في الجنوب قد حلّ المشكلة القبلية ونجح في إقامة دولةٍ حديثة ومواطنة حقيقية متحرّرة من التعصّب العشائري، وكذلك بدا

متناقضًا مع دولة الشمال التي ظلّت خاضعة لمشايخ الزيدية[٥]، حيث شجّع النظام بعد حرب ١٩٩٤ على عودة المشايخ القبلية في الجنوب، وقام بتعيين بعض المشايخ موالين له من دون الرجوع إلى تلك البيوت والمرجعيات الأساسية، مثل السلاطين الذين عُرفوا في الجنوب، وبالتالي أدّت عودة النظام القبلي إلى الجنوب إلى إثارة الفتن والحروب القبلية بين الناس، ومحاربة الأشكال المدنية، وتكشف إحدى الدراسات الاجتماعية أنّ احتواءً متبادلًا جرى بعد حرب ١٩٩٤ بين قادة النظام وشيوخ القبائل، وتشكّلت نخبة مركّبة سعت إلى إضعاف الطابع المؤسسي للدولة والقبيلة على حدٍّ سواء، فتبنّى قادة النظام في تعاملهم مع القبيلة استراتيجية تقوم على ممارستين متناقضتين شكلًا، ومتكاملتين موضوعًا، تهدفان إلى إضعاف القبيلة باعتبارها مؤسسة اجتماعية، وتقوية القبيلة باعتبارها منظومةً ثقافية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى شيوخ القبائل، فهم يدعمون النظام ويسعون في الوقت ذاته إلى إضعاف الدولة باعتبارها مؤسسة، وذلك يصبّ في خدمة النخبة السياسية والاجتماعية في آنٍ واحد، فهما نخبتان متكاملتان وليستا نخبتين متنافستين[٦].

ظلّت إدارة الحكم في صنعاء تعتمد على التوافق القائم على أساس مبدأ التحالف القبلي في إطار القبيلة صاحبة النفوذ منذ وصول الرئيس علي عبد صالح إلى السلطة في عام ١٩٧٨ قبل ثلاثة وثلاثين عامًا، وعبّر عن ذلك بنفسه حين قال إنّ من أوصله إلى سدّة الحكم هي المؤسسة العسكرية، ومعروف أنّ هذه المؤسسة كانت بيد القبيلة برموزها القيادية، ويؤكّد اللواء علي محسن صالح ذلك، أنّه وآخرين هم من أعادوا لصالح الحكم ثلاث مرّات منذ تولّيه الرئاسة. وشكّلت القبيلة قوّةً مساندة للسلطة، استفادت منها واستخدمتها لتدعيم نفوذها بسبب افتقادها الشرعية المجتمعية، حيث اتّجهت إلى تقوية الجيش والاستحواذ على مفاصل القيادة فيه، وأصبح

---

(٥) Tareq Y. Ismael and Jacqueline S. Ismael, *P D R Yemen: Politics, Economics and Society; The Politics of Socialist Transformation*, Marxist Regimes Series (London: Lynne Rienner Pub, 1986), pp. 20-29.

(٦) عادل الشرجبي [وآخ.]، «الدولة والقبيلة في اليمن،» دراسة اجتماعية نفذها المرصد اليمني لحقوق الإنسان.

الجيش قادرًا على منح القبيلة دورًا حدّ من نفوذ الدولة المدنية، بل وتعمّقت الروابط بين الجيش والسلطة بتأثير نفوذ القبيلة[7]. بمعنى أنّ مراكز القوى القبلية هي التي تتحكّم بإدارة شؤون البلاد.

عليه، سارت الأمور وفقًا لمنهج القبيلة وأعرافها التي توازي بين مراكز قواها الرئيسة التقليدية والرسمية مثل المؤسسة العسكرية. فهي التي توزّع وتمنح المكانة والثروة، إذ تقوم التعيينات الرسمية بدءًا من مديري النواحي، وانتهاءً بتشكّل الحكومات، على التشاور بين الرئيس وشيخه ورموز المؤسسة العسكرية حتى تسعينيات القرن الماضي عند قيام الوحدة، حيث كانت الوحدة قد أحدثت خللًا في تلك القاعدة، أو التحالف، وأحست هذه المراكز التقليدية بسحب البساط من تحت قدميها. الأمر الذي عبّروا عنه علنًا أنّ الوحدة تشكّل خطرًا على تلك القوى بدخول الطرف الآخر في إدارة شؤون الحكم (الجنوب)، الأمر الذي دفع بمراكز القوى المتحالفة إلى الانقضاض على الوحدة السلمية مع الجنوب، بدءًا بالاتفاق الذي عُقد بين الرئيس والشيخ عبد الله الأحمر، عندما طلب الأوّل من الثاني الخروج من حزب المؤتمر وتشكيل حزبٍ إسلامي معارض يقوم بالانقضاض على اتفاقية الوحدة وعرقلتها وخلق الأزمة مع الشريك الجنوبي وكشفه[8]، وعليه، فإنّ أوّل الخلافات نشأت بين الطرف الجنوبي وتلك المراكز التقليدية التي ظهرت بلباس الحزبية ـ التجمّع اليمني للإصلاح ـ بهدف استعادة دورها القبلي من خلال الأشكال الحديثة، الأحزاب مثلًا.

وصلت تلك الخلافات إلى مرحلة إعلان الحرب التي تحالفت فيها القوى القبلية والإسلامية والعسكرية، وانتهت بإبعاد الشريك الأساس للوحدة «الجنوب»، حيث تمكّنت تلك القوى من إجهاض المشروع المدني للدولة، وإعادة تحالفها القائم على المرجعيات السلطوية «القبلية والدينية والعسكرية». وجرى تفريغ الوحدة من مضامينها السياسية والاجتماعية وعودة

---

(٧) ناصر قائد الذبحاني، «تداخل المرجعيات وأثره في فعالية الشخصية في المجتمع اليمني،» (أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، غير منشورة، جامعة بغداد ١٩٩٩)، ص١٩٨.

(٨) الأحمر، مذكرات الشيخ عبد الله بن الحسين الأحمر.

أسلوب التفكير والإرادة الشمولية التي أنتجها النظام السياسي السابق، نظام الجمهورية العربية اليمنية سابقًا[٩].

ترجع الاحتجاجات العلنية والتظاهرات الجماهيرية في الجنوب إلى تاريخه السياسي والثقافي، الذي يستمدّون منه تلك الروح الثورية المعبّرة عن المواقف السياسية التي صنعها التاريخ الوطني المتميز للجنوبيين في كفاحهم الطويل ضدّ المستعمر الأجنبي، الذي استمرّ قرنًا ونيف من الزمن، وكان له أثرٌ واضح في تكوين الشخصية الجنوبية التي عاشت تحت السيطرة الاستعمارية، والتي غرست فيهم روح المقاومة الرافضة للاستعمار، كما هي عادة جميع الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال، حيث كان الاستعمار يتعامل مع الجنوب ضمن سياسة التجزئة «فرّق تسد»، ولم يدخل في تصادمٍ مباشر مع القبائل الجنوبية، إلّا في حالاتٍ محدودة، وتعامل مع كلّ قبيلة بمفردها، وعمل على تكريس الفرقة بين القبائل، وإخضاع محمية عدن تحت سيطرته المباشرة، وترك القبائل في المناطق خارج عدن تتصارع مع بعضها بعضًا من دون إدخال التنمية إليها بهدف إبعاد خطر تهديده، واستمرّت الاحتجاجات المقاومة للاستعمار حتى نضجت الظّروف التي دفعت نحو تصاعد حركة الاحتجاجات ضدّ الاستعمار في كلّ المناطق، وعند جميع القبائل الجنوبية، وتواصلت لتلتحم في بوتقة سفينة موحّدة، حدّدت هدفها بالنضال التحرّري ضدّ المستعمر، تسندها ثقافة التحرّر الرافض للاستعمار، وتستمدّ قوّتها من كبرياء أبناء الجنوب وكرامتهم، حيث لم يكن شعار «ثورة ثورة يا جنوب» جديدًا على الجنوبيين، فهو الشعار الذي رُفع في ستينيات القرن الماضي ضدّ الاستعمار البريطاني، إذ كان محفّزًا وجامعًا لجميع أبناء الجنوب في نضالهم ضدّ الاستعمار، ويوحي لهم بقوّة انتمائهم إلى الوطن، وتخليصه من الاستعمار والتخلّف، وخلف هذا الشعار تحرّكت المقاومة الشعبية ضدّ الاستعمار البريطاني في الثورة التي انطلقت من ردفان في عام ١٩٦٣.

انخرط فيها الجميع، وعلى وجه الخصوص الشرائح الفقيرة وأبناء

---

(٩) فضل الربيعي، «كيف تمكن الرئيس من تركز السلطة بيده وازاحة الآخرين،» الشارع (اليمنية)، ٢٣/٤/٢٠١١.

الريف والعمال المدنيين والعسكريين العاملين في المؤسسات الاستعمارية، وتبارى الناس في بطولاتهم وأعمالهم الميدانية، وبناءً على ذلك، مُنح الاستحقاق في الدولة الحديثة بعد الاستقلال للقوى المشاركة في الثورة، الجدير بالذكر أنّ تاريخ الصراعات داخل فصائل الثورة في الجنوب بدأ في فترة الكفاح المسلّح، واستمرّ جزءًا من تاريخ مرحلة ما بعد الثورة، ربّما في ما يجري من مماحكات بين مكوّنات الحراك اليوم شبيه بما حدث في الماضي بين مكوّنات فصائل الثورة، وكشفت الأحداث التي شهدها الجنوب في السابق أنّ صراعاتهم تلك كانت على المكانة وإثبات الوجود أكثر منها على المصالح، حيث استشهد العديد من القادة وهم لا يملكون في منازلهم قوت يومهم، وكانت حياتهم عادية لم نلمس فيها مظاهر الغنى والترف، كما هو عند القيادات في مناطق الشمال.

كما أنّ خلفية الحركة الصوفية الدينية التي توجد في الجنوب عرفت بأنّها لا تشجّع على الكسب المادّي والمنافع الذاتية، بل هي حركة تنشد الزهد، وتتّجه نحو كسب المعارف الدينية والظّهور بالمظهر اللائق، إذ لا يتباهى الصوفيون ولا يتفاخرون بحمل السلاح، وإجمالًا الناس في الجنوب لا يفاخرون بالغنى والثروة، وإنّما كان تظاهرهم بالجاه والمعرفة، على عكس الناس في الشمال الذين يجعلون من المال والثروة أساس وجودهم وصراعهم. كانت القبائل الجنوبية تتصارع وتتقاتل في ما بينها على الجاه والسلطة وليس الثروة، حتى إنّ كبار المشايخ والسلاطين لا يمتلكون الثروة، ولا يسمحون لأنفسهم باستغلال نفوذهم للاستحواذ على حقوق الآخرين. كما هو الحال في الشمال.

بالعودة إلى تتبّع نمط ملكية الأرض، لوحظ أنّ الأغلبية في الجنوب بمختلف فئاتهم ودرجاتهم التراتبية والاجتماعية كانوا يمتلكون أرضًا بنسبٍ متفاوتة، وهو دليل على بُعد التوزيع العادل للثروة داخل كلّ قبيلة، على العكس من ذلك، لوحظ أنّ نمط الملكية في الشمال يقوم على التفاوت الكبير بين الناس في المجتمع، الذي يجري بحسب درجاتهم وتراتبهم الاجتماعي، حيث كبار الشيوخ وكبار المسؤولين والضبّاط هم الذين يملكون النصيب الأكبر من الأرض بوصفها أساس الثروة، حصلوا عليها إمّا

بالاستيلاء على أراضي الدولة باستخدام نفوذهم وشراء أراضي الضعفاء بأسلوب الإكراه، وهو الأسلوب نفسه الذي استخدموه في الاستيلاء والاستحواذ على الأراضي في الجنوب بعد حرب ١٩٩٤.

تحترم القبائل في الجنوب شيوخها في إطار العرف الذي ينظّم تلك العلاقة القائمة على مبدأ الاحترام المتبادل ولا تهابهم، وهناك فرقٌ بين الاحترام والهيبة، ولا يذكر أنّ شيوخ القبائل كانت تتحكّم بقبائلها وفقًا لهواها، أو ممارسة التعسف والظّلم بحقّها، كما هو في الشمال. أمّا بعد استقلال الجنوب فخضعت القبائل للنظام والدولة الجديدة طالما هي لمصلحة الجميع، وفي القضايا الخاصّة كان لا يتدخّل المسؤولون أو الشيوخ في الماضي بصورةٍ شخصية في فرض ما يريدونه على المواطن، كما هو سائر اليوم، ولا يعني أنّ الدولة لم تُلحق الضرر ببعضهم، لكن كان ذلك يحصل وفقًا للنظم والقوانين والنهج السياسي، حيث تعرّضت بعض الشرائح والفئات الاجتماعية إلى بعض المظالم التي لا تتّفق مع نهج الدولة، مثل مصادرة الفائض (التأميم) من الأملاك الخاصّة بالتجّار من المؤسسات التجارية والعقارات والأراضي الزراعية وفقًا للدستور والقانون النافذ، مثل قانون التأمين، وقانون الإصلاح الزراعي، لكنّها لم تذهب إلى صالح مراكز النفوذ في السلطة، بل إلى صالح الملكية العامّة، وأُعيد توزيعها على الطبقات الفقيرة، أو مؤسساتٍ تابعة للقطاع العامّ.

ممّا سبق يمكن أن نرسم ملامح الفروق بين مكوّنات كلّ من الشخصية الجنوبية والشخصية الشمالية، التي تستند إلى أبعادٍ نفسية مختلفة، فهناك فرقٌ بين الشخصية الجنوبية والشمالية، وهذا يرتبط بطبيعة الخلفية الثقافية والاجتماعية والسياسية التي أثّرت في بناء الشخصية وتكوينها عبر التاريخ الاجتماعي، ولا سيما من الناحية السياسية. وفي هذا الاتّجاه، يمكن القول إنّ الشخصية الجنوبية هي شخصية راديكالية ثورية تأثّرت بمرحلة الاستعمار البريطاني في الجنوب، التي خلقت شخصية مقاومة للاستعمار، كما أنّها متأثّرة بالتجربة الاشتراكية التي تدعو إلى الثورة الشعبية، ورفع المظالم عن الناس، فهي شخصية مدنية، عكس الشخصية الشمالية القبلية التي تأخذ المواقف بأسلوب المراوغة والمداهنة، ولهذا الأسلوب خلفيته الثقافية

والدينية التي تعود إلى الثقافة المكتَسبة من النظام العثماني وسياسة الإمامة التي تعاملت بها في كثيرٍ من القضايا، حيث لا تظهر ما في باطن الأمور، وإظهار عكس ما في الباطن، وهي شخصية ازدواجية، كما عبّرت عنها تلك الممارسات التي سلكها القادة السياسيون، منذ اتفاقية الوحدة والانقضاض عليها، وما تلاها من سلوكٍ بعد حرب ١٩٩٤.

٢ ـ مسيرة الحراك الجنوبي

تمتدّ تكوينات الحراك الجنوبي إلى تلك المحاولات الأولى التي ظهرت بعد حرب ١٩٩٤، وهي الحرب التي أطاحت بالوحدة السلمية التي قامت بين شطري اليمن في عام ١٩٩٠، وظهرت التكوينات الأولى بعد الحرب مباشرةً، مثل تلك التي بدأت في الخارج: حركة الجبهة الوطنية للمعارضة الجنوبية (موج) التي أُسست في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، وقامت بدورٍ في بداية الأمر عرّفت من خلاله بالقضية الجنوبية وإيصالها إلى المحافل الدولية، وحركة تقرير المصير (حتم) في عام ١٩٩٧. وتلك التكوينات التي ظهرت في الداخل مثل اللجان الشعبية، والمنتديات والملتقيات والتجمّعات الشعبية الرافضة لتلك الإجراءات التي لحقت بالجنوب والجنوبيين بعد الحرب، والمتمثّلة في إقصاء القيادات الجنوبية من مواقعها في أجهزة السلطة، وتسريح عددٍ كبير من العسكريين والمدنيين الجنوبيين من أعمالهم، وعسكرة الحياة المدنية، وكانت الإرهاصات الأولى لهذه الاحتجاجات قد بدأت في عام ١٩٩٥، سواء تلك التي قام بها عمّال المؤسسة العامّة للسياحة عشية عيد الفطر في منطقة التواهي في مدينة عدن، للمطالبة بصرف رواتبهم، وقمعتْهم قوّات الأمن، وقُتل خلالها اثنان على الأقلّ من العمّال المحتجّين، أم تلك التي قام بها طلّاب جامعة عدن في مدينة الشعب، عندما خرجوا في مسيرةٍ احتجاجية على زيادة أسعار النفط، وجرت مواجهتهم بالرصاص الحي، أدّت إلى مقتل أحد الطلاب.

عبّر الجنوبيون في كلّ مكانٍ عن رفضهم لعسكرة الحياة وسلب المواطنين حقوقهم وإذلالهم والنيل من كرامتهم، كما حدث في منطقة السعدي يافع في ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، عندما قامت قوّات الأمن بمهاجمة إحدى القرى بهدف سحب السلاح من أحد المواطنين في القرية،

وتصدّى لهم المواطنون، وراح ضحيتها خمسة من قوّات الأمن، وتواصلت تلك الاحتجاجات بصورٍ مختلفة في عددٍ من المحافظات الجنوبية، أبرزها تلك الاحتجاجات المبكرة التي شهدتها محافظة حضرموت، ومحافظة الضالع، بالخروج في المسيرات السلمية التي تطالب بحقوقهم، ورفض عسكرة الحياة المدنية، وقمعتها السلطات بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين والمحتجّين، راح ضحيتها عددٌ من الشهداء، منهم الشهيد محمد ثابت الزبيدي في الضالع، وبن همام وبارجاش في حضرموت، واعتقال حسن باعوم عام ١٩٩٨، واختفاؤه لفترة عامٍ كامل.

تواصلت تلك المعارضة والاحتجاجات الجنوبية في صورٍ منتظمة، مثل تأسيس عددٍ من المنتديات السياسية والثقافية في عدن على وجه التحديد، وفي آب/أغسطس ١٩٩٨، أُسست اللّجان الشعبية، وجرى مطاردة أعضائها واعتقالهم. والدعوة التي تصدّرها الدكتور محمد حيدره مسدوس، وحسن باعوم، تحت مسمًّى «إصلاح مسار الوحدة»، ولم تستقطب تعاطفًا شعبيًا كبيرًا في بداية الأمر، ربّما لأنّها جاءت من قبل قيادات سياسية عُليا في الحزب الاشتراكي اليمني، كما أنّ هذه الدعوة لم تلق التأييد داخل الحزب نفسه، بل عمّقت الخلاف داخل أطر الحزب، الأمر الذي أدّى إلى ظهور تيارين في الحزب هما: التيار الأوّل، الاشتراكيون الذين يؤيدون دعوة إصلاح مسار الوحدة، وأغلبهم ينتمون إلى الجنوب، والتيار الآخر يعارض ما تضمّنته تلك الدعوة، ويرى أنّ مسألة المظالم هي مسألة عامّة في المجتمع اليمني، ويمثّل هذا التيارَ أغلبيةُ قيادات الحزب الاشتراكي التي بقيت داخل الوطن بعد حرب ١٩٩٤، والأعضاء الشماليون في الحزب، حيث تركّز الخلاف بينهما على ما جاء به مشروع إصلاح مسار الوحدة بتحمّل الحزب الاشتراكي المسؤولية التاريخية تجاه ما لحق بالجنوب باعتباره معنيًا بالتعبير عن القضية الجنوبية وتبنّيه مشروعًا بمطالب معالجة آثار الحرب، وما لحق بالجنوبيين من غبنٍ ومظالمَ، وهي مسؤولية تاريخية بوصفه كان الحزب الحاكم في الجنوب، وهو الذي وقّع اتفاقية الوحدة ويمتلك الشرعية السياسية باعتباره حزبًا سياسيًا مرخّصًا له، يمكن أن يكون الحامل للقضية الجنوبية، إلا أنّ هذا الطرح لم يحظ بأي اهتمام من قبل هيئات الحزب وقياداته، أو من قبل السلطة أيضًا.

الجدير بالذكر أنّ تلك المعارضة لم تنحصر في إطار الحزب الاشتراكي فقط، وبعد انعقاد المؤتمر العامّ الخامس للحزب الاشتراكي في عام ٢٠٠٥، تجلّى موقف الحزب غير الواضح من القضية الجنوبية، لذلك خرجت المعارضة عن إطار الحزب لتنضمّ مع تلك التجمّعات والأصوات المناهضة إلى النظام، خصوصًا بعد تحالف الاشتراكي مع حزب التجمّع اليمني للإصلاح - الشريك الرئيس مع المؤتمر الشعبي في الحرب على الجنوب عام ١٩٩٤ - وشكّلوا ما يسمّى بأحزاب اللقاء المشترك مع بعض أحزاب المعارضة الأخرى، وكلها أحزاب ذات منشأ شمالي، لم تدخل هذا التكتّل الأحزاب السياسية ذات المنشأ الجنوبي، مثل «حزب الرابطة، وحزب التجمّع اليمني الذي كان يرئسه المناضل عمر الجاوي».

في الخارج، أُسست حركة تقرير المصير «حتم» في عام ١٩٩٨، وكذلك حزب التجمّع الديمقراطي «تاج» في تموز/ يوليو ٢٠٠٢، الذي يدعو إلى انفصال الجنوب والعودة إلى الجنوب العربي، وكان لهما تأثير كبير في الداخل بين صفوف الشبّان، حيث اتّسعت مساحة الاحتجاجات المعارضة للنظام في الجنوب لتشمل أطرافًا وتحالفات اجتماعية أوسع، مثل منظّمات المجتمع المدني والوجهات الاجتماعية بصفتها الجهوية «الجنوبية»، وليست الحزبية، حيث توالت بين الحين والآخر تنظيم بعض الاحتجاجات السلمية الرافضة لتلك الأعمال والممارسات التعسفية التي تمارس ضدّ أبناء الجنوب ونهب ثرواته وتجويع أبنائه والمطالبة باستعادة حقوقهم المسلوبة، وظهرت بداية تلك الاحتجاجات المنظّمة في مختلف المحافظات الجنوبية، عبّر عنها عددٌ من التكوينات والتجمّعات الشعبية التي استشعرت مخاطر سياسة النظام ضدّ أبناء الجنوب بصفة عامّة، بمن فيهم الذين تحالفوا مع النظام في حرب ١٩٩٤، عندما بدأ التخلّص منهم في إحالة جزءٍ كبير من القادة العسكريين إلى التقاعد ليلحقوا بإخوانهم الجنوبيين الذين سُرّحو قسرًا بعد الحرب، لذلك أُعلن ما سُمّي بملتقى أبناء الجنوب في صنعاء عام ٢٠٠٢، الذي ضمّ عددًا من الشخصيات السياسية الجنوبية وحدّد جملةً من المطالب الحقوقية لأبناء الجنوب.

جاء إعلان السفير أحمد عبد الله الحسني حق اللجوء السياسي في

بريطانيا عام ٢٠٠٥، الذي كان يشغل منصب سفير اليمن في سورية، وهو من القيادات العسكرية التي تحالفت مع السلطة في حرب ١٩٩٤، وكان قائدًا للقوّات البحرية، حيث شكّل انضمامه إلى المعارضة الجنوبية في الخارج عاملَ دعمٍ قويًا، ونقطة تحوّل في مسار المعارضة الجنوبية التي تقاربت فيها الأجنحة والقوى الجنوبية التي تصارعت في الماضي، والتي دأب النظام في استقلال صراعات الماضي وتوظيفها لمصلحة بقائه في استمرار ممارسة الإقصاء والتهميش للجنوبيين ونهب ثرواتهم وإفقارهم.

استهدفت تلك الممارسات جميع أبناء الجنوب، وساعدت في تقارب فرقاء الماضي جميعًا، ومهّدت لإعلان ما سُمّي بدعوة التصالح والتسامح التي أُعلن عنها من جمعية ردفان في عدن في ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، في ذكرى الحرب التي جرت بين الجنوبيين في عام ١٩٨٦، وكان إعلان التسامح والتصالح في هذه المناسبة بمنزلة رسالةٍ قوية يوجّهونها إلى النظام الذي هاجمها بشدّة، وعزّز ذلك التصالح في مباركة الجنوبيين الموجودين في الخارج، ما دفع إلى تصاعد حركة الاحتجاجات في كلّ مناطق الجنوب، وخصوصًا بعد الاتّصالات المعلَنة التي كان يُجريها بعض الشخصيات الجنوبية في الخارج التي نزحت بعد حرب ١٩٩٤، وتُذاع في المهرجانات التي تُقام في بعض المناطق. يُذكر أنّه عند توقيع اتفاقية ترسيم الحدود مع السعودية، كان اليمن قد اشترط على السعودية قطْع المساعدات التي كانت تقدّمها إلى النازحين الجنوبيين بعد حرب ١٩٩٤، الموجودين في الخارج، وعاد الأغلبية منهم، ولا سيما العسكريين، بعد قطع تلك المساعدات الإنسانية عليهم عام ٢٠٠٣، والتزم النظام بعدم مطاردتهم ومنحهم حقوقهم المسلوبة، إلّا أنّه لم ينفّذ التزاماته تلك بعد عودتهم، الأمر الذي أدّى إلى استمرار تنظيم حركة الاحتجاجات في المجتمع بسبب زيادة حالة الفقر والبطالة والتهميش الذي يُمارَس ضدّ أبناء الجنوب، ونهب ثرواته من قبل المتنفّذين، وعدم الاستجابة للمطالب المشروعة التي يرفعها هؤلاء، وقمع المحتجّين والمتظاهرين سلميًا، وممارسة الحظر الإعلامي على تلك الاحتجاجات السلمية والديمقراطية المشروعة في ظلّ صمت المجتمع الإقليمي والدولي عنها.

بناء عليه، اتّسع نشاط الحراك الجنوبي بانضمام عددٍ من الشخصيات

القبلية الجنوبية إليه، مثل الشيخ طارق الفضلي بعد خلافه الشخصي مع النظام، وهو من الشخصيات التي تحالفت مع صنعاء في حرب ١٩٩٤، والشيخ عبد الربّ النقيب في يافع، والشيخ حسن بنان في شبوة، وغيرهم من المشايخ والشخصيات الجنوبية المؤثّرة في الجنوب، الذين عادوا من دول المنفى خلال السنوات الماضية، وقام العسكريون بتشكيل جمعية للمتقاعدين عام ٢٠٠٦، في عدن، ومن ثمّ في بقية المحافظات الجنوبية، للمطالبة بحقوقهم القانونية، وخرج هؤلاء في أكبر تجمّع نوعي يوم ٧/ ٧/ ٢٠٠٧ في ساحة العروض في مدينة خور مكسر باللّباس العسكري (الجنوبي السابق)، مطالبين بحقوقهم ورفع المظالم التي طالت أبناء الجنوب.

كانت هذه التظاهرات مُفاجِئة للنظام وللجنوبيين أيضًا، حيث كسر حاجز الخوف عند الناس الذين اندفعوا بعد هذا التاريخ إلى تنظيم عددٍ من التظاهرات الاحتجاجية في مختلف محافظات الجنوب، وبعد ثلاثة أيام (١٠/ ٧/ ٢٠٠٧) قام أكبر مهرجان في منطقة يافع في محافظة لحج، حضره كثيرون من مختلف المحافظات الجنوبية، وكان مفتوحًا لم تحاصره القوّات الأمنية، رُفع فيه علم دولة الجنوب السابقة، وأعطى انطباعًا للحاضرين بقدرتهم على استمرار تلك التظاهرات والمهرجانات الاحتجاجية، وجرى تشكيل منظّمات الشباب العاطلين عن العمل، التي التحمت مع جمعيات المتقاعدين.

في حزيران/ يونيو ٢٠٠٧ شُكّل مجلس تنسيق الفاعليات السياسية وهيئات النضال السلمي في المحافظات الجنوبية، التي تدعو إلى تنظيم الاحتجاجات والتظاهرات السلمية المنتظمة في المناسبات الوطنية التي كانت سائدة في عهد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، مثل يوم الشهداء، وثورة أكتوبر، وعيد الاستقلال، وغيرها من المناسبات التي استقطبت مئات الآلاف من المشاركين. ومثّلت تلك الاحتجاجات والتظاهرات عاملَ ضغط كبيرًا على النظام، وبدلًا من الاستجابة لمطالبهم الحقوقية، لجأ إلى إطلاق أيادي العسكر لمواجهة تلك الاحتجاجات السلمية بالرصاص الحي. ودعا مجلس جمعيات المتقاعدين والشباب العاطلين عن العمل إلى قيام أكبر مسيرة احتجاجية في مديرية ردفان يوم ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧، في ذكرى الثورة، وبدأت الجماهير تتوافد إلى مدينة الحبيلين قبل يومين من

إعلان المسيرة من مختلف المحافظات الجنوبية، وأقدمت قوّات الأمن والقطاع العسكري المرابط في المنطقة على منع الناس من الدخول إلى المدينة، واقتحام منصّة الاحتفالات بالقوّة، الأمر الذي أدّى إلى استشهاد أربعة مواطنين وجرح العديد، إلا أنّ القمع والقتل لم يُخمِدا تلك الاحتجاجات، بل على العكس، استمرت التظاهرات بتصاعدٍ كبير على الرغم من قمع قوّات الأمن، حيث سقط فيها مئات الشهداء والجرحى، وزُجّ بالعديد في السجون أثناء تلك الفاعليات، أو تلك الاعتقالات التي كانت تجري قبل قيام التظاهرات بهدف إفشالها، كما جرت محاكمات عدد من قيادات الحراك الجنوبي ونشطائه بتهم الانفصال وإثارة الفتنة وغيرها. كلّ تلك الإجراءات لم تثْن حركة الاحتجاج الجنوبي عن مواصلة مسيرتها الوطنية، بل على العكس زادتها زخمًا وتنظيمًا.

التفّ الناس حول مجلس التنسيق الأعلى لجمعيات المتقاعدين وجمعيات الشباب العاطلين عن العمل، التي نظّمت عددًا من التظاهرات الاحتجاجية في مختلف المديريات التي شملت المحافظات الجنوبية كلها، وقمعتها قوّات الأمن والجيش باستخدام الرصاص الحي، وسقط العديد من الشهداء فيها، وتحوّلت أيام تشييع جثامين الشهداء إلى أيام احتجاجاتٍ واسعة كانت تقام في مختلف المحافظات والمدن وعلى وجه الخصوص في عدن والضالع والحبيلين ولحج وأبين، ومنعت السلطات دفن الشهداء الذين سقطوا في عدن، حيث كانوا يدفنون في مقبرة الشهداء في الحبيلين الذي خُصّصت لشهداء الاحتجاجات السلمية، بعد حادثة المنصّة.

كانت حركة الاحتجاجات تلك قد اكتسبت تأييدًا واسعًا من قبل المجتمع في الجنوب بشكلٍ عامّ والنخب السياسية المعارضة في كلّ أنحاء اليمن، هذا التجاذب الجماهيري الكبير المتمثّل بزخم المشاركين في تلك المسيرات والتظاهرات دفع ببعض اليمنيين نحو التسابق في الإعلان عن تأسيس بعض المكوّنات السياسية للحراك الجنوبي، مثل المجلس الوطني لتحرير الجنوب، والهيئة الوطنية للاستقلال، وهيئة النضال السلمي، وغيرها في زمنٍ متقارب.

فرض النظام حظرًا إعلاميًا على تلك الاحتجاجات والمسيرات الشعبية،

مثل منع مراسلي وكالات الأنباء من مواكبة تلك الفاعليات السلمية، واتّخاذ إجراءات مشدّدة ضدّ الصحف المحلّية التي تنشر أخبار تلك الاحتجاجات والأحداث في المحافظات الجنوبية، كما قام بإغلاق بعض الصحف بسبب تغطيتها الأحداث والمسيرات في المحافظات الجنوبية، التي تدعو إلى فكّ الارتباط، كما جرى مع صحيفة **الأيام** اليومية التي مُنعت من الإصدار منذ عام ٢٠٠٩، وتعرّض مبناها للهجوم العسكري المسلّح بعد عام تقريبًا من إغلاقها، استشهد فيه سلام اليافعي. وفي الخارج واصلت المعارضة الجنوبية نضالها في إيصال القضية الجنوبية إلى المحافل الدولية عبر الوسائل المتاحة، حيث ينظّم المهاجرون والنازحون الجنوبيون مسيرات احتجاجية مماثلة أمام مكتب الأمم المتّحدة في واشنطن، أو في بعض العواصم الأوروبية، تنادي المجتمع الدولي للتدخّل والضغط على النظام لمساعدة الجنوبيين في تحقيق مطلبهم بفكّ الارتباط، كما قامت قناة عدن لايف التي تبثّ من بريطانيا بدور كبير في مساندة حركة الاحتجاجات في الداخل وتغطيتها فاعليات الحراك الجنوبي وإظهار القضية الجنوبية، فضلًا عمّا يبثّ ويُنشر عبر المواقع الإلكترونية الجنوبية المختلفة على شبكة الإنترنت، ومساهمات المهاجرين الجنوبيين خارج الوطن فيها، أو من خلال ما يقدّمونه من دعمٍ مالي يُسهم في معالجة الجرحى الذين تطلق عليهم قوّات الأمن النار في تلك المسيرات، كلّ ذلك أوصل القضية الجنوبية إلى المحافل الدولية، إذ لم تخل المؤتمرات الإقليمية والدولية التي ناقشت مشكلات اليمن في السنوات الماضية من الحديث عن القضية الجنوبية، سواء تلك التي انعقدت في بريطانيا، أم في واشنطن، أم في دول مجلس التعاون الخليجي. على الرغم ممّا يمارسه النظام من أساليب مختلفة، من تضليلٍ للرأي العامّ الخارجي، وقمع تلك الاحتجاجات، والاعتقالات والملاحقات المستمرّة لنشطاء الحراك، محاولًا إخفاء حركة الاحتجاجات التي يقوم بها الحراك الجنوبي عن أنظار العالم، ومنع إقامتها في العاصمة عدن، حيث جرى اللّجوء إلى تنظيم المسيرات والتظاهرات الاحتجاجية في الأرياف منذ عام ٢٠٠٩. يذكر أنّ كثيرًا من الجنوبيين الناشطين سياسيًا، والمتقاعدين والعاطلين والموقوفين عن العمل، تقدّموا بوثيقة وقّعها مئات الناس تطالب النظام بعودة حقوقهم المدنية المسلوبة، ونشرت في الصحف

المحلّية، وحذّدوا فيها اللجوء إلى تنظيم الاعتصامات السلمية في حال عدم الاستجابة لمطالبهم المشروعة في عام ٢٠٠٦.

ثانيًا: الأسباب الرئيسة للقضية الجنوبية

يشير تقرير مجموعة الأزمات الدولية إلى أنّ الوحدة الاندماجية التي أُقيمت بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وجارتها الشمالية الجمهورية العربية اليمنية في أيار/ مايو ١٩٩٠ مثّلت إشكالية منذ البداية، ونجمت عنها حرب أهلية دموية في عام ١٩٩٤ انتصر فيها الشمال، إلا أنّ ذلك لم يُنْهِ الملفّ، حيث وُلدت عقب ذلك روايتان متناقضتان؛ **الأولى** مفادها أنّ الحرب قضت على فكرة الانفصال وعزّزت الوحدة الوطنية؛ **أمّا الثانية**، فمفادها أنّ الحرب قضت على فكرة الوحدة وشكّلت بداية حقبة احتلال الشمال للجنوب[١٠]. وأكّدت ممارسات السلطة الفعلية خلال السنوات الماضية صحّة الرواية الثانية التي تقول إنّ الحرب قد قضت على الوحدة السلمية التي قامت بين الجمهوريتين في عام ١٩٩٠، حيث حوّلت الجنوب إلى ساحةٍ للحرب التي استمّرت ٧٣ يومًا، والتي دعمتها الفتوى الدينية الباطلة التي أصدرها عبد الوهاب الديلمي، وزير العدل في أثناء الحرب، والتي كفّر فيها الجنوبيين، وأجاز قتلهم وأباح ممتلكاتهم، وبموجبها تحوّل الجنوب إلى مغانم حرب لسلطة ٧ تموز/ يوليو التي عبثت بالإنسان والثروة، وفتحت الباب واسعًا لنهب ثروات الجنوب ومؤسساته الاقتصادية وأرضه، والاستيلاء على ممتلكات الآخرين، وفرض نظام عسكري يقوم على مصادرة الحقوق والحرّيات الأساسية للمواطنين، وقمعهم وإذلالهم، ويُعيد إنتاج الصراعات القبلية والسياسية بين أبناء الجنوب، وعمّ المجتمع الفساد والظلم والقهر والبطالة، وتدهورت الأوضاع المعيشية للناس بصورة عامّة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الجنوب، وتبدّل كثير من مظاهر الحياة التي كانت تتميز بالسكينة والأمن والكرامة، وهذا يفسر طريقة الانقضاض على الوحدة السلمية التي قامت في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠، والتي لم تأت على قاعدة التوحّد السبئي، أي الوحدة بالحرب، وصرّح كثيرٌ من القادة الشماليين بأنّ

(١٠) تقرير مجموعة الأزمات الدولية، الشرق الأوسط، ٢٠١١/١٠/٣٠.

الوحدة عُمّدت بالحرب، وفي إحدى خطب الرئيس صالح عام ٢٠١٠ في جامعة عدن قال إنّنا تحارَبنا حرب الأبطال وهزمناكم ـ فأي وحدة تتمّ بالحرب إلّا بنهج هؤلاء ـ وعبّروا صراحةً بعد حربهم على الجنوب عن عودة الفرع إلى الأصل، بمعنى عودة الجنوب إلى الشمال، أيّ إلى أحضان دولة القبيلة «الجمهورية العربية اليمنية» التي فرضت قوانينها ونظامها على الوضع الجديد في الجنوب، وجرى تعديل دستور الوحدة، وتحوّل الجنوب إلى غنيمة حرب استأثر بها زعماء الحرب بقوّة السلطة، حيث تصرّف كثير من المسؤولين المعينين في المحافظات الجنوبية باستغلال مواقعهم القيادية تلك لخدمة مصالحهم الشخصية، ولا سيما في مجال نهب وتدمير ممتلكات الدولة السابقة في الجنوب، التي حافظ عليها أبناء الجنوب سنوات طوالًا، إذ جرى الاستيلاء على الأراضي العامّة والخاصّة، واحتكار الوظيفة العامّة والكسب غير المشروع، ولم تولِ السلطات أي اهتمام بمعالجة تلك الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نشأت بعد حرب ١٩٩٤ وأضرّت كثيرًا بحياة الجنوبيين، على الرغم من شكوى سكّان الجنوب ومطالبتهم المستمرّة بعودة حقوقهم. وممارسة التمييز بين المواطنين، الأمر الذي ولّد استياءً عامًّا في المجتمع الجنوبي خصوصًا عندما كان يحصل الشماليون على الامتيازات في الجنوب بيسرٍ، مثل الحصول على الأراضي والتعيينات القيادية والتوظيف، في الوقت الذي يُحرم منها أبناء الجنوب، وانعكس ذلك التمييز بين أفراد المجتمع، والمتمثّل في سلوك بعض الموظفين في المعاملات العامّة التي توحي باستضعاف أبناء الجنوب والاستخفاف بهم، وتعميم تهمة الانفصال على جميع الجنوبيين والتشكيك في وطنيتهم، وبالتالي حرمانهم من حقوقهم، وتحويلهم من دعاةٍ للوحدة الوطنية إلى عكس ذلك على الرغم ممّا قدّموه من تنازلاتٍ في سبيل الوحدة التي ذهبوا من أجلها إلى صنعاء، بالمقابل يُنظَر إلى الشماليين جميعًا أنّهم وحدويون مخلصون.

ـ الحديث عن الوحدة كان يخفي وراءه مآربَ أخرى، مثل تبرير ممارسة الظّلم ونهب الممتلكات العامّة والخاصّة والفساد، فضلًا عن استبعاد الجنوبيين من الوظائف القيادية المدنية والعسكرية خصوصًا أبناء المناطق التي حسبت على الانفصال، مثل محافظة لحج وعدن والمهرة وحضرموت ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ ولا سيما من المواقع المهمّة في الأمن

والجيش والخارجية وغيرها. وجرى تكريس ثقافة المهزوم مقابل ثقافة المنتصر في المجتمع، التي كرّسها الإعلام والخطاب الرسمي للسلطة، والتي أثّرت سلبًا في الشخصية الجنوبية من النواحي النفسية والاجتماعية، وصولًا إلى الفرز في المواقف السياسية، وتمثّل ذلك في الخلاف الدائر داخل الحزب الاشتراكي بين جناح تيار إصلاح مسار الوحدة الجنوبي والتيار الآخر الشمالي، وانتقل ذلك التأثير إلى داخل المؤسسات الحزبية والنقابية، ورأى الجنوبيون أنّ ما يسمّى بالمعارضة السياسية لأحزاب اللقاء المشترك لا يعنيهم، ولم تتبنّ قضيتهم، وللأسف الشديد لم تُعِر السلطة أي اهتمام بمعالجة القضايا الحقوقية المثارة في تلك الاحتجاجات الأولى للحراك الجنوبي، ولم يستفدْ من تقارير ومقترحات تلك اللجان التي كُلّفت بالنزول إلى المحافظات الجنوبية للاطلاع على الأوضاع فيها.

اتّضح جليًا للجميع عدم جدّية التوجّه نحو معالجة القضايا والمشاكل الناتجة من حرب ١٩٩٤. كلّ ذلك ولّد قناعةً عند كثيرين بأنّه لا يمكن معالجة تلك المشاكل، الأمر الذي حفّزهم نحو تصعيد الحراك الجنوبي ورفع سقف المطالبة بالحقوق السياسية، مثل فكّ الارتباط، واستعادة دولتهم، وذلك بعد أن أصابهم اليأس من وحدة الضمّ والإلحاق وعجز النظام عن معالجة تلك الأزمة على أسسٍ وحدوية، بل مارس سياسة طاردة للوحدة وليست جاذبه لها. عليه، لجأ الجنوبيون إلى الاستمرار في تلك الاحتجاجات في المحافظات كلها، وشكّلت تلك الاحتجاجات الجماهيرية قضية رأيٍ عامّ ظهرت في شكل مسيرات حاشدة، وبأصوات عالية تشير إلى تلك القضايا والمظالم ومعاناة الناس، وترفض أساليب الإقصاء والتهميش وفوضى الإدارة والفساد ورفع أعلام دولة الجنوب السابقة، والدعوة إلى الاستقلال واستعادة الدولة، وأصبحت قضية جميع أبناء الجنوب، خصوصًا بعد مواجهتها بالعنف والقمع الذي راح ضحيته مئات من الشهداء برصاص الأمن والجيش. يمكن القول إنّ أساليب القمع والقتل لم تُحدّ من تلك الاحتجاجات المعبّرة عن عمق القضية الجنوبية، بل على العكس من ذلك كانت دافعًا لاستمرارها.

تعامل كثيرون من قادة العمل السياسي مع مواقعهم أو وظائفهم

القيادية تجاه الجنوب بعيدًا من المسؤولية، حيث اتّجهوا نحو الكسب غير المشروع، فأطلقوا العنان لممارساتهم الخاطئة بإقصاء الجنوبيين من الشراكة الوطنية، حتى وجد كثيرون من أبناء المحافظات الجنوبية أنّ كلّ شيء حولهم أصبح في حكم المستباح. وركّز نظام صنعاء على تعيين جنوبيين في مواقعَ شكلية ملحقين بمراكز اتّخاذ القرار، وليسوا مشاركين في الحكم، بل هم مشاركون في الأخطاء وشاهدو زورٍ على ارتكاب المظالم التي لحقت بالجنوبيين، والتي كانت سببًا رئيسًا لظهور الحراك الجنوبي، وحتّى تبلغ هذه الدراسة أهدافها نرى من المهمّ أن نعرض بالتفصيل بعضًا من تلك المظالم والممارسات التي ارتكبها النظام بحقّ الجنوبيين بعيدًا من الصيغة الإنشائية، وذلك من خلال المؤشرات الآتية:

ـ أقدم النظام على تسريح ما سُمّي بـ «المتقاعدين» الضبّاط والجنود الجنوبيين بعد حرب ١٩٩٤، من أبناء القوّات المسلّحة والأمن، وحرمانهم من مواصلة الخدمة في السلك العسكري، ومن مواقعهم القيادية والعملية في أجهزة الدولة، الذين وصل عددهم إلى نحو ثمانين ألف شخص، منهم خمسة عشر ألف ضابط، تركّز معظمهم في تلك المناطق التي كان العمل العسكري يمثّل محور نشاط السكّان فيها، الأمر الذي ولّد لديهم شعورًا بالغبن والإقصاء من المشاركة الفعلية في السلطة. وساعد في توسع وانتشار البطالة والفقر في تلك المناطق التي أغلقت الدولة مؤسساتها العملية والتعليمية في وجوه الشبان.

ـ أدّت سياسة الإصلاحات الاقتصادية إلى خصخصة بعض المرافق الإنتاجية والخدمية في المحافظات الجنوبية التابعة للدولة، وبيعها بأثمانٍ بخسة لقاء مصالح متنفّذين، بلغ عددها نحو واحد وخمسين مصنعًا ومؤسسة مركزية، خدمية وإنتاجية منتشرة في المحافظات الجنوبية كلها، وتدمير أكثر من مئة وثلاثين مؤسسة اقتصادية وصناعية وتجارية، وأكثر من ٢١ مزرعة دولة، وأدّى ذلك إلى الاستغناء عن أعدادٍ كبيرة من العمّال في هذه المرافق المعتمدين على مرتّباتهم الشهرية في المحافظات الجنوبية، يصل عددهم إلى سبعين ألف عامل وعاملة تقريبًا، الذين لم يعتادوا العمل الخاصّ، وعلى وجه الخصوص في محافظة عدن بحكم طبيعة النظام

الاشتراكي السابق في الجنوب الذي يعتمد اقتصادُه على الملكية العامّة ومنع الملكية الخاصّة. ووصل إجمالي عدد المتقاعدين إلى نحو ٤٥ ألف عامل وعاملة في محافظة عدن وحدها التي يعتمد سكّانها على الوظيفة العامّة، وتضاءلت فرص العمل أمام الشبان الراغبين في الدخول إلى سوق العمل، وتشير التقارير الإحصائية إلى أنّ هناك أكثر من ١٨ ألف خريج جامعي مسجّلين في مكتب الخدمة المدنية في محافظة عدن ينتظرون العمل منذ سنوات عدّة.

- جرى تعيين شماليين في أغلب المناصب القيادية في المحافظات الجنوبية، ووصلت نسبة مديري العموم في المحافظات الجنوبية بشكل عامّ إلى ٨٦ في المئة من أبناء المحافظات الشمالية في السنوات السابقة التي تلت الحرب، وبعض الشخصيات الجنوبية غير المرغوب فيها في الوسط الاجتماعي، ومعظمهم لا يمتلكون الخبرات، وغير مؤهّلين لتلك المواقع، وخلق هذا الوضع حالةً من السخط لدى أوساط المجتمع في الجنوب، في الوقت الذي جرى الاستغناء فيه عن كثيرين من ذوي الخبرة والكفاءات - حملة الشهادات العلمية - وتركهم في البيوت ممّن عُرفوا بحزب «خلّيك في البيت».

- التعامل الذي جرى مع الأراضي العامّة والخاصّة، من خلال البسط والسيطرة على الأملاك العامّة والخاصّة من أراضٍ ومبانٍ جاهزة تابعة لمؤسسات ودوائر حكومية مختلفة في محافظة عدن وبقية المحافظات الجنوبية الأخرى، وجرى صرف وثائق تمليك بها لقيادات عسكرية وأمنية ومتنفّذين أغلبهم من أبناء المحافظات الشمالية بأساليبَ وطرقٍ مختلفة، في الوقت الذي حُرِم كثيرون من الجنوبيين من الحصول على الأراضي بعد حرب ١٩٩٤.

كما جرى الاستيلاء على أراضي الجمعيات الزراعية وعددها أكثر من ٦٠ جمعية تعاونية زراعية تضمّ خمسة وثلاثين ألف عضو من الموظّفين في أجهزة الدولة العسكريين والمدنيين والمواطنين الذين تحصّلوا عليها بموجب وثائقَ شرعية وقانونية، حيث أقدم بعض المسؤولين في الدولة على دفع بعضهم بادّعاءات الملكية وتعميد وثائق البيع والشراء غير المشروعة لهذه

الأراضي، حيث تشير الإحصائيات إلى أنّه تمّ نهب مئة وعشرين ألف فدّان، يكفي هنا أن نذكر أنّ أحد المتنفّذين استولى على أرضٍ بمساحة خمسه آلاف فدّان في محافظة لحج على سبيل المثال. كما أقدمت هيئة الأراضي على تغيير المخططات السابقة والعبث بها وصرف المتنفّسات والخدمات العامّة، وتكرّر صرف الأراضي التي تمّ صرفها سابقًا، وخلق هذا الوضع منازعات عديدة بين الناس.

- الشعور بالاغتراب السياسي بسبب تلك الثقافة التي كرّسها الإعلام والخطاب الرسمي الذي يتّهم أبناء الجنوب بالخيانة والانفصال، وأدّت هذه الثقافة إلى التباعد المجتمعي، وانعكست سلبًا على نفسيات الجنوبيين، وبالتالي حرمان كثيرين من الشبان من الالتحاق بالمؤسسات العسكرية والسيادية والوظائف المدنية والمنح الجامعية، خلافًا لما كان يجري سابقًا. وللمقارنة بين عدد الطلاب المبعوثين للدراسة في الخارج في إحدى الدول العربية، فمن بين نحو ٩٠٠ طالب، يوجد نحو أحد عشر طالبًا من الجنوب فقط.

- تعقيد بعض المعاملات الخاصّة بالاستثمارات المختلفة في المحافظات الجنوبية والضغط على بعض الوكالات التجارية بالتنازل عنها لصالح آخرين من المحافظات الشمالية. كما حصل مع وكالة سامسونغ عندما اعتقل وكيلها في عدن الزبيري بعد تلفيق تهمة أخرى بهدف الضغط عليه للتنازل عن الوكالة، أو كما حصل مع المستثمر بلخدر الذي أرست عليه المناقصة الخاصّة بخصخصة بعض المنشآت الاقتصادية في عدن مثل مصنع الغزل ومصنع البسكويت والمخبز الشعبي، وعندما فاز بهذه المناقصة، جرى تلفيق قضية كيدية له بهدف إلغاء المناقصة وسجنه.

- الاستهداف المقصود لطمس التاريخ الجنوبي الذي تكشفه الإجراءات والممارسات المتّخذة من منهج الإقصاء الذي يُمارَس ضدّ الجنوب، بهدف طمس هويته وثقافته، وهي ممارسات لا تنمّ عن حرص النظام على الوحدة كما يدّعي، واحترام جزء من الكيان الواحد الذي يشكّل الوطن، إذ هي أقرب إلى تصرّف المحتلّ منها إلى نظام دولة الوحدة. إنه استخفافٌ واضح بحقّ الجنوب لا يوجد له مثيل في هذا العصر، لا ندري ما هي الدوافع

التي تقف وراء هذا التصرّف المدمّر الذي يهدف إلى طمس جغرافية وتاريخ، ووأد شعبٍ بأكمله، ويدّعي الحرص على الوحدة.

حوّلوا التاريخ السياسي والثقافي والتراث الكفاحي الوطني لأبناء الجنوب إلى فيد يصاغ وفقًا لثقافة المنتصر، حيث جرى تغيير أسماء المدارس والشوارع والمعسكرات والمؤسسات التي ارتبطت تسميتها بالتاريخ النضالي والحضاري في الجنوب، حملت أسماء الرموز الوطنية، فمتحف الثورة الذي كان يطلق عليه اسم أوّل شهيد للثورة غالب بن راجح لبوزة تغير إلى فرن ٧ يوليو «مخبز» بعد إتلاف محتوياته كلها، وهُدم كثير من المساجد والمباني والمعالم التاريخية، مثل مسجد أبان في كريتر عدن الذي بُني في عهد الخليفة عثمان بن عفان وأعيد بناؤه بنمطٍ معماري آخر، وكتب عليه تاريخ بنائه في عام ١٩٩٧. وقسْ على ذلك من تصرّفات مؤسفة جدًّا هدفت إلى تدمير الذاكرة المعرفية والتاريخية للثورة الوطنية في الجنوب.

ـ لم تسمح السلطات بتأسيس أي منابرَ إعلامية جنوبية من صحف ومجلّات وقنوات تلفزيونية. ولم تسمح بتأسيس أحزابٍ أو منظّمات مدنية يتقدّم بها الجنوبيون حتى إذا كانوا يعملون في السلطة أو أعضاء في الحزب الحاكم. ولم تُمنح تراخيص مراسلي صحف ووكالات أجنبية للمتقدّمين من الجنوب، وكل ذلك مسموح به للشماليين، وفي الوقت نفسه لم تسمح السلطات بإرسال بعثات إعلامية أو أكاديمية أو وفودٍ حكومية من الجنوبيين، إلا إذا كانوا ملحقين بقيادات شمالية، حيث يبقى الجنوبيون في موقع الشكّ في كلّ مكان.

ـ شدّد النظام حصاره الواضح على بعض الشخصيات والفئات الاجتماعية ومنعهم من الالتحاق بالعمل في بعض المجالات السياسية والإعلامية والمراكز البحثية والسلك الدبلوماسي والشركات الأجنبية هذا من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى، جرى تعيين بعض العناصر الجنوبية الضعيفة في بعض المواقع الشكلية في أجهزة السلطة اعتبرهم النظام ممثّلين للجنوب، ولا يحظون بأي احترام في الوسط الجنوبي.

ـ اعتمد النظام على العناصر الجنوبية التي لها مواقف انتقامية أو عدائية مع أطرافٍ جنوبية أخرى، حيث عمل على توظيفها ضدّ الآخرين،

واستخدمهم في كثير من المناسبات والمنابر الإعلانية للردّ على إخوانهم الجنوبيين عندما يطالبون بحقوقهم. وذلك دليل واضح على إحياء وإثارة الخلافات السابقة بين الجنوبيين.

- عمل النظام على تغذية الفتن بين القبائل الجنوبية، كما حصل بين قبيلتي المرازيق والدولة في شبوة، وبين قبيلتي الرداما وآل داؤود في يافع وقبائل الصبيحة في لحج، وقبيلتي آل حسنة والمياسره في موديا محافظة أبين، وقبيلتي آل دمان وآل المجهز في العواذل بمحافظة أبين، وغيرها من تلك الشواهد التي تهدف إلى إثارة الفتن بين القبائل في الجنوب، وتُقدّم بعض الأطراف في السلطة الدعمَ إلى المتصارعين في الجنوب بهدف استمرار إشعال الفتن والتفرقة بين القبائل في الجنوب.

- تُشير الوقائع إلى أنّ السلطة عملت على توظيف بعض العناصر الموالية لها من أبناء الجنوب من ذوي السوابق أو البلطجية في قضايا الإرهاب والقطع والقتل ومحاولة إلصاقهم بالحراك السلمي الجنوبي بهدف القضاء على الحراك وإظهاره للعالم بصورة مشوّهة.

- عمل النظام منذ زمنٍ على تصدير تنظيم القاعدة إلى المحافظات الجنوبية بهدف إظهار الجنوب باعتباره مأوى للقاعدة والإرهاب، ودُفع بعض الشبّان الذين جُنّدوا من قبلهم في وقت سابق في حرب أفغانستان وشاركوا في حرب ١٩٩٤ إلى جانبه، ودفعوا بهم إلى إثارة الخلافات في الجنوب، ووصل ذلك التمادي إلى استهداف المصالح الغربية، كما جرى في أحداث أبو الحسن المحضار الذي اختطف نحو ١٦ سائحًا أوروبيًا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، قتلت منهم قوّات الأمن خمسة على الأقلّ عند محاولة تحريرهم من خاطفيهم، علمًا أنّ هذا الأسلوب لا يتّبع في تحرير المختطفين في المحافظات الشمالية، بل يجري تحريرهم عبر التفاوض بدفع مبالغَ مالية. وحادثة المدمّرة الأميركية «يو أس أس كول» في ميناء عدن في عام ٢٠٠٠، وحادثة الناقلة الفرنسية لمبرج في المكلا عام ٢٠٠٢.

- عدم التحاق الشبان من أبناء الجنوب بالمؤسسات التعليمية العسكرية، مثل الكلّية العسكرية، وكلّية الطيران، وكلّية الشرطة، والأكاديمية الحربية، ومعهد القضاء العالي التي توجد في صنعاء، وإلقاء

الكلّيات المشابهة في الجنوب. الأمر الذي نجم عنه وجود مخرجات جديدة من قيادة القوّات المسلّحة والأمن والقضاء من أبناء المحافظات الشمالية.

خلاصة

دلّت الشواهد كلها على فشل الوحدة الاندماجية التي قامت بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وجارتها الجمهورية العربية اليمنية في عام ١٩٩٠، واستمرار الوضع الحالي في اليمن سوف يدخل البلاد في مزيد من التعقيدات. ولم تؤدّ الانتفاضة الشعبية العارمة في الشمال إلى أي نوعٍ من الاعتراف الواضح والصريح للقضية الجنوبية، ومن المؤسف أنّ بعض الساسة والنخب المثقّفة في المؤسسات الحديثة مثل الأحزاب السياسية ومنظّمات المجتمع المدني لم تحاول أن تتفهم القضية الجنوبية، بأبعادها المختلفة، بل سوّقوا فهمًا خاطئًا عن القضية الجنوبية في الداخل والخارج، وقلّلوا من شأن هذه القضية، وتعاملوا معها بصورة سطحية، ما فتح بابًا لتنامي الإحباط وانعدام ثقة الجنوبيين في أنّ نتائج الثورة قد تحسن أوضاعهم وتُعالج قضيتهم[١١]. وعليه، يمكن القول إنّ هناك ثلاثة اتّجاهات محتملة لمعالجة القضية الجنوبية، تجري مناقشتها بين مختلف الأوساط الاجتماعية والسياسية، تتمتّع بدرجاتٍ متفاوتة من التأييد:

الاتجاه الأوّل: يرى هذا الاتجاه أنّ معالجة القضية الجنوبية تتمّ في إطار الوحدة، وهذا الطرح تدعمه أحزاب اللقاء المشترك ومختلف التيارات السياسية في الشمال، من خلال وجود حكومة مركزية أكثر تعددية وشفافية تخضع للمساءلة ومنح المحافظات صلاحيات أكبر.

الاتّجاه الثاني: يرى أنّ معالجة القضية الجنوبية يتمّ من خلال إقامة دولةٍ فدرالية من إقليمين شمالي وجنوبي، فدرالية مشروطة بزمنٍ محدّد، وبعدها يُستفتى أبناء الجنوب على خياري الوحدة أو الانفصال. **الاتّجاه الثالث**: هو التحرير والاستقلال واستعادة دولة الجنوب، وهو الخيار المتنامي بين صفوف الجنوبيين بصفة عامّة، وفي مقدمهم جيل الشباب.

---

(١١) تقرير مجموعة الأزمات الدولية.

في الأخير، أودّ التأكيد هنا على الاختلاف الجوهري في فهم القضية الجنوبية بأبعادها السياسية والثقافية والأخلاقية بين المتابع والمراقب الخارجي العربي، المشبع بثقافة الوحدة والقومية، وبين من يعيش مرارة وخبرة الواقع في الداخل، الذي اندفع نحو الوحدة تحت التأثير الوحدوي والقومي. فالمتابع للقضية الجنوبية والمهتم بها عليه الإلمام بها، والاطلاع بعمقٍ على التدمير الممنهج الذي لحق بالجنوب، كتاريخٍ وثروةٍ وإنسانٍ، والذي بدأ في فخّ الوحدة والغزو وحرب عام ١٩٩٤ الذي أوصل الجنوب اليوم إلى غيابه الفعلي عن الوجود، وتجريده من كلّ عناصر القوّة العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأقصاه تمامًا من المعادلة والمشاركة السياسية. لذلك جاءت ثورة المقاومة السلمية المتمثّلة في الحراك السلمي الجنوبي الذي تتكالب عليه كلّ القوى اليوم، وفي مقدّمها القوى التي اختطفت ثورة الشبّان، وبقايا نظام صالح.

القسم الثالث

المسار الاقتصادي

الفصل السابع

بُنية الاقتصاد اليمني
والتحديات التي تعترض مسار تطوّره

عبد الله العاضي

مُقدّمة

شهد العقد الأخير من القرن العشرين تغيرات كبيرة شملت معظم ميادين الحياة، سواءً في ميدان السياسة أم الفكر أم الاقتصاد، وأدّت بدورها إلى تغيرات في العلاقات السياسية والاقتصادية، إذ نتج منها العديد من الصراعات والحروب بين الدول، وتأثّرت بذلك بُنيَة الاقتصاد اليمني بسبب عدد من التحدّيات التي واجهها من جرّاءَ ذلك الصراع الذي ترتب عليه اختلالات اقتصادية، وبخاصة في ما يتعلق بالموارد الاقتصادية والموارد البشرية، إضافةً إلى قصور كبير في جودة نظام الإدارة والحكم الرشيد.

ظلّ الاعتقاد السائد لمدة طويلة بأنّ الموارد الطبيعية تمثل دورًا أساسيًا في النشاط الاقتصادي، لكن بعد مرور مزيد من الوقت، وظهور العديد من الأزمات الاقتصادية، وُجد أنّ الموارد البشرية تُسهم في تحقيق المزيد من الرخاء الاقتصادي والاجتماعي. إلا أنّ تدنّي الاستخدام الأمثل لهذين الموردين يُعدّ من التحدّيات الرئيسة للبناء الاقتصادي والاجتماعي.

أولًا: البُنيَة الاقتصادية والخصائص الرئيسة للاقتصاد اليمني

يتطلّب التطور الاقتصادي دورًا فاعلًا في مجالات كثيرة تؤثّر في كفاءة الإنتاج، مثل: التعليم والتدريب للموارد البشرية، واستثمارات الموارد، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة النموّ الاقتصادي لأفراد المجتمع. هذه الاستثمارات في العنصر البشري والمادي، تسمّى المقوّمات الرئيسة للبنيَة الاقتصادية لأي مجتمع، وأهم هذه المقوّمات للاقتصاد اليمني الموارد الطبيعية التي تتنوّع تنوّعًا كبيرًا يساعد في تطوير عدد من الأنماط والنشاطات الاقتصادية، **فالأرض والموارد المائية: أول هذه الموارد وأهمها** حيث تقدّر مساحة اليمن بنحو ٥٥٥ كلم٢، من دون مساحة الربع الخالي، وتصل مساحة الأرض الصالحة للزراعة إلى نحو ١٦٦ كلم٢، أي بنسبة ٣٠ في المئة من إجمالي المساحة الكلية، كما أنّ المساحة المزروعة لا تتجاوز ١٠٧ كلم٢، أي بنسبة ١٩ في المئة من إجمالي المساحة، ومعظم الأراضي الزراعية تعتمد على مياه الأمطار الموسمية، إذ لا توجد أنهار، كما تتوفّر شواطئ بحرية ذات أهمية اقتصادية، تمتدّ على البحر الأحمر وبحر العرب، التي تصبح أكثر الشواطئ العربية طولًا، حيث تصل إلى ٢٥٠٠كلم[(١)]، وتتميز هذه الشواطئ بأنّها ذات قيمة غذائية وتجارية عالية، إذ يتوافر فيها تشكيلات ثرية من أنواع الأسماك، ويقدّر حجم رصيد الأسماك بمليون طنٍّ في عام ١٩٩٥، إلّا أنّ المستغل منها بلغ نحو١٠٠ ألف طن، أي بنسبة قدرها ١٠ في المئة[(٢)].

من جانب آخر تُعتبر المعادن ثاني أهم الموارد الاقتصادية، وتتميز اليمن بتوافر عدد من الموارد المعدنية، وبخاصة النفط والغاز الطبيعي، ويقدر حجم الاحتياطي المؤكد من النفط ٤مليار برميل، ويبلغ الإنتاج الحالي حوالى ١٥٧ مليون برميل سنويًا، يُصدّر منه نحو ٨٢ في المئة،

---

(١) كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٣م (صنعاء: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٤)، ص ٩٦.

(٢) مطهر العباسي، «الاقتصاد اليمني والدور التنموي المتوقع للبنوك الإسلامية،» مجلة كلية التجارة والاقتصاد (جامعة صنعاء)، العدد ١٠ (آذار/ مارس ١٩٩٨)، ص ١٢.

حيث إن صادرات النفط تعدُّ من أعلى الصادرات الإجمالية. أما بالنسبة إلى الغاز الطبيعي الذي يُعدّ من الموارد الحديثة، فتشير البيانات المتوافرة إلى أنّ حجم الاحتياطي بلغ ٢٠ تريليون قدم مكعب(٣).

وفقًا لموقع اليمن الجغرافي اكتسب اليمن أهمية متعاظمة في الآونة الأخيرة من القرن العشرين بعد تحقيق الوحدة، إذ توفّر لها مقومات جغرافية متميزة، بل تشكل أهمية كبيرة بالنسبة إلى تطور حركة النشاط الاقتصادي، وذلك لوقوعه عند التقاء بحر العرب بالبحر الأحمر، وسيطرته على مدخل البحر الأحمر، وكذا وجود ميناء عدن التاريخي ذي الأهمية الاقتصادية على بحر العرب والبحر الأحمر(٤).

على الرغم من توافر عدد من المقوّمات الرئيسة في النشاط الاقتصادي لليمن، ولا سيما في القطاعات الأساسية المتمثلة بـ: القطاع الزراعي والسمكي وقطاع المعادن، إضافةً إلى القطاع السياحي، إلّا أنّ الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية يتسم بالقصور في الكفاءة الإنتاجية، ولعلّ ذلك يرجع إلى غياب سياسات واضحة وملائمة لبناء اقتصاد قوي، وبخاصة في جانب الموارد القابلة للنضوب(٥).

بالنسبة إلى المُناخ يمكن القول: تُغطي الجبال أجزاء كبيرة من اليمن، إضافة إلى الأودية والسهول التي توجد بين السلاسل الجبلية، فتتميز بمناظرها الطبيعية، ويوجد بالقرب من الشواطئ كثير من الجزر الصغيرة؛ لذلك يُعدّ مُناخ اليمن متنوّعًا، حيث يقع ضمن عدد من النطاقات المُناخية الرئيسة، ويتمتّع بمُناخ مناسب للسياحة خلال فصول السنة، إذ تتميز بصيف معتدل وممطر، وشتاء معتدل الحرارة، ويُعدّ هذا المُناخ من أهمّ الأقاليم المُناخية، ومن ثمّ تجذب إليها نسبة كبيرة من السياح، وتنتشر

---

(٣) انظر في ذلك: سيف العسلي، «الاقتصاد اليمني والدور التنموي المتوقع للبنوك الإسلامية،» **مجلة كلية التجارة والاقتصاد** (جامعة صنعاء)، العدد ١٠ (آذار/ مارس ١٩٩٨)، ص ٧٧، و**كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٣م**، ص١٢٠.

(٤) **كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٣م**، ص ٥ ـ ٦.

(٥) لمزيد من الإيضاح انظر: علي شاطر، «الاقتصاد اليمني: رؤية مستقبلية،» **مجلة كلية التجارة والاقتصاد** (جامعة صنعاء)، العدد ١٨ ـ ١٩ (٢٠٠١)، ص ٣٠ ـ ٣٣؛ العباسي، ص ١٢ ـ ١٦، والعسلي، ص ٧٦ ـ ٧٨.

كثير من الأماكن الأثرية في بعض الأجزاء الشرقية والجنوبية لليمن، وتنوّع الشواطئ البحرية التي تنتشر فيها الشعب المرجانية، ما يساعد على جذب السياح الذين يُنشدون الحياة البحرية(٦).

١ ـ الموارد البشرية باعتبارها أهم مورد اقتصادي في اليمن

يتّضح من مراجعة أدبيات الفكر الاقتصادي أنّ دور الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع اتبع أنماطًا واتجاهات، اختلفت باختلاف الفكر السائد وتطوّر الفكر الاقتصادي، إلّا أنّ النظرة إلى العنصر البشري تضمّنت الاهتمام به من خلال توفير الحاجات الأساسية والرغبات التي تؤثر في أدائه وإنتاجيته، لذلك ركّزت الدول الصناعية على الاستثمارات في الموارد البشرية من خلال البرامج الخاصة للتعليم والتدريب لرفع كفاءة العاملين وإنتاجيتهم، وأظهرت عدد من الدراسات التطبيقية(٧) أنّ تطوير قدرات وكفاءة الموارد البشرية يُعدّ شرطًا ضروريًا لتحقيق النموّ الذاتي. إذ تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أنّ النموّ الاقتصادي الذي حدث في ألمانيا واليابان بعد أن دمّرت الحرب العالمية الثانية معدّاتهما المادية، يرجع إلى الاهتمام بالعنصر البشري. وأدركت كثير من الدول النامية أهمية الموارد البشرية، وسعت اليمن مثل باقي الدول الأخرى إلى وضع سياسات وخطط لتنمية مواردها البشرية. ووَفقًا للمنظور السابق يمكن عرض السِمات الأساسية للموارد البشرية في اليمن من خلال تناول توزيع القوى العاملة التي بلغ حجمها حوالى ٤,٢مليون عاملٍ في عام ٢٠٠٤(٨) بحسب المستوى التعليمي، حيث يوضّح ذلك الجدول الرقم (٧ ـ ١).

---

(٦) كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٣م، ص ٥ ـ ٦.

(٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: مسعود ضاهر، النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج، سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٥٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ١٩٩٩)، ص ١٤٧ ـ ١٤٩، و Amartya Sen, *Development as Freedom* (Oxford: Oxford University Press; New York: Knopf, 1999), p. 1.

(٨) علي شاطر، «واقع ومستقبل سوق العمل اليمني والخليجي في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية،» ورقة قدمت إلى: «ندوة تأهيل اليمن للانضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية» (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء، ٢٠١٠)، ص١٢.

الجدول الرقم (٧ ـ ١)

توزيع القوى العاملة بحسب المؤهل الدراسي للأعوام ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٤ وفقًا للمسوحات الرسمية(*)

المستوى التعليمي	١٩٩٩		٢٠٠٤		التغير
	العدد	في المئة	العدد	في المئة	
أمي	١,٧٤٩,٨٣١	٤٨,٣	١,٢٥٩,٠٠٠	٣٥,٤	ـ ١٢,٩
يقرأ ويكتب	٨٧٠,٣٥٢	٢٤,٠	٧٦٨,٠٠٠	٢١,٦	ـ ٢,٤
ابتدائي + متوسط	٤٦٨,٤٦٧	١٣,٠	٦٧٥,٠٠٠	١٩,٠	٦,٠
ثانوية + دبلوم	٣٨٠,٨٨٨	١٠,٥	٥٨٦,٠٠٠	١٦,٥	٦,٠
جامعي+أعلى من الجامعي	١٥٢,١٤١	٤,٢	٢٦٧,٠٠٠	٧,٥	٣,٣
الإجمالي	٣,٦٢١,٦٧٩		٣,٥٥٥,٠٠٠		

المصدر: النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤، التقرير الرئيسي الثالث (الخصائص الاقتصادية للسكان) (صنعاء: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٦)، ص ١٠٠.

(*) ستلجأ الدارسة إلى اعتماد المدّة الزمنية ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠ عند التحليل كلما كان ذلك ممكنًا.

يُبين الجدول الرقم (٧ ـ ١) توزيع القوى العاملة في عام ١٩٩٩ من حيث المستوى التعليمي: أنّ نسبة القُوى العاملة في فئات أمي، ويقرأ ويكتب والابتدائية والمتوسط ٨٥,٣ في المئة من إجمالي القوة العاملة، وهي نسبة مرتفعة جدًّا، ولها آثار سلبية في مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي، كما بلغت نسبة الحاصلين على مؤهلات ثانوية ودبلومات فنية ١٠,٥ في المئة، وعند إضافة هذه النسبة إلى نسبة أصحاب المؤهلات المتوسطة وما دونها تبلغ النسبة ٩٥,٨ في المئة، وهو ما يزيد من خطورة الخلل في توزيع القوى العاملة، نظرًا إلى أنّ هذه الفئات تتسم بمحدودية قدرتها على التعامل مع التطوّرات المتلاحقة ومنجزات العلم المعاصر، كذلك بلغت نسبة أصحاب المؤهلات الجامعية، وأعلى من الجامعية، ٤,٢ في المئة، وهي نسبة محدودة جدًّا مقارنة بالفئات السابقة، ما يؤكد أهمية إعادة النظر في مخرجات العملية التعليمية والسياسة التعليمية المتّبعة بما يتفق ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في عام ٢٠٠٤ انخفضت نسبة القوى العاملة في فئات أمي، ويقرأ،

ويكتب إلى ٥٧,٠ في المئة، أي بمقدار ١٥,٣ في المئة مما كانت عليه عام ١٩٩٩، حيث كانت ٧٢,٣ في المئة من إجمالي القوة العاملة، وفي الوقت نفسه ارتفعت إجمالي نسبة الحاصلين على مؤهلات ابتدائي، ومتوسطة، وثانوية، ودبلومات فنية إلى ٣٥,٥ في المئة، وهي أعلى مما كانت عليه عام ١٩٩٩، حيث كانت ٢٣,٥ في المئة، أي إنها زادت بنسبة ١٢,٠ في المئة، وبمعدّل سنوي ٢,٤ في المئة، كما أنّ أصحاب المؤهلات الجامعية وأعلى من الجامعية زادت نسبتهم إلى ٧,٥ في المئة بعد أن كانت ٤,٢ في المئة عام ١٩٩٩، أي إنها زادت بحوالى ٣,٣ في المئة، وبمعدّل سنوي ٠,٦٦ في المئة.

٢ ـ البُنيَة الهيكلية للاقتصاد

على الرغم من الجهود التنموية التي استمرت أكثر من ثلاثة عقود، ما زال الاقتصاد اليمني يعتمد على النفط الخام باعتباره داعمًا رئيسًا للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن توضيح ذلك من خلال عرض بعض المؤشرات الاقتصادية:

ـ المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي: تُبين المساهمة النسبية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي اعتماد الاقتصاد اليمني على مورد النفط باعتباره مساهمًا رئيسًا في النشاط الاقتصادي، كما يوضّح ذلك الجدول الرقم (٧ ـ ٢).

الجدول الرقم (٧ ـ ٢)

تطورات المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدّة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠

الأعوام	الصناعة الاستخراجية (النفط والغاز)		الزراعة والصيد		الصناعة التحويلية	
	المساهمة النسبية		المساهمة النسبية		المساهمة النسبية	
	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص
٢٠٠٦	١٩,٥	٠	٠	١٢,١	١,٠٦	٣,٩
٢٠٠٧	١٦,٤	٠	٠	١٢,٦	٠,٩	٣,٩

يتبع

تابـع

٢٠٠٨	١٤,٤	٠	٠	١٢,٦	٠,٩	٣,٨
٢٠٠٩	١٢,٩	٠	٠	١٢,٩	٠,٩	٣,٩
٢٠١٠(*)		...	...	...	...	...

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٩م (صنعاء: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٠)، ص٥٧٠ ـ ٥٧٢.

(*) البيانات الخاصة بعام ٢٠١٠ غير متوافرة من الجهات الرسمية.

يوضّح الجدول الرقم (٧ ـ ٢) بعض التغيرات الحاصلة للقطاعات الاقتصادية خلال المدّة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠، حيث تُعدّ مساهمة **قطاع الصناعة الاستخراجية** بالقياس إلى النفط والغاز من أعلى النسب مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وارتبط التغير في هذا الجانب بعدم الاستقرار سواء من ناحية المساهمة النسبية أم معدلات النموّ، إذ نجد أنّ أعلى نسبة مساهمة وصلت إلى ١٩,٥ في المئة عام ٢٠٠٦، في حين بلغت أدنى قيمة لها عام ٢٠٠٩، حيث لم تتجاوز ١٢,٩ في المئة، مع الأخذ بالاعتبار أنّ هذه المساهمة خاصة بالقطاع العام. أما مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي فيسوده الثبات النسبي، إذ وصلت أعلى نسبه له في عام ٢٠٠٩، حيث قُدّرت بنحو ١٢,٩ في المئة، في ما بلغت أدنى نسبة في عام ٢٠٠٦، حيث لم تتجاوز ١٢,١ في المئة. ومن جانبه تُعتبر مساهمة القطاع الصناعي التحويلي منخفضة سواء كان ذلك للقطاع العام أم القطاع الخاص، على الرغم من أن المساهمة النسبية للقطاع الخاص أعلى من القطاع العام، واتسمت المساهمة النسبية لهذا القطاع بالاستقرار النسبي خلال المدّة ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٨، إذ نجد أن أعلى مساهمة نسبية بلغت نحو ٣,٩ في المئة خلال الأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٩، في ما بلغت أدنى قيمة لها ٣,٨ في المئة عام ٢٠٠٨.

ـ **الناتج المحلي الحقيقي**: يعكس النموّ في الناتج المحلي الإجمالي دور العوامل المؤثرة في مكوّنات الناتج، وبخاصة إيرادات النفط، إذ يوضّح الجدول الرقم (٧ ـ ٣) التطوّر في معدّل نموّ الناتج المحلي الحقيقي.

الجدول الرقم (٧ ـ ٣)

تطورات معدّل نموّ الناتج المحلي الحقيقي خلال المدّة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠

الأعوام	معدّل نموّ الناتج المحلي الحقيقي
٢٠٠٦	٤,٦
٢٠٠٧	٤,٧
٢٠٠٨	٤,٥
٢٠٠٩	٤,٧
٢٠١٠	...

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٩م، ص ٥٧١.

يبين الجدول الرقم (٧ ـ ٣) أن معدّل نموّ الناتج المحلي الحقيقي شهد تذبذبًا واضحًا خلال المدّة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠، إذ بلغ أعلى قيمة له حوالى ٤,٧ في المئة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩، في ما وصل إلى أدنى قيمة له ٤,٥ في المئة، في عام ٢٠٠٨، وقد يرجع ارتفاع معدّل النموّ الاقتصادي لبعض السنوات إلى زيادة عائدات النفط الناجمة عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، وانعكس التحسن لمعدّل النموّ للناتج المحلي في نموّ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي، كما يوضّح ذلك الجدول الرقم (٧ ـ ٤).

الجدول الرقم (٧ ـ ٤)

تطورات معدّل نموّ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠

السنوات	نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي
٢٠٠٦	٢٢,٥
٢٠٠٧	١١,٣
٢٠٠٨	١٥,٩
٢٠٠٩	ـ ٢,٨
٢٠١٠	...

المصدر: حسابات الباحث اعتمادًا على بيانات كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٩م، ص ٥٨٤.

يُبين الجدول الرقم (٧ ـ ٤) أنّ معدّل نموّ متوسط نصيب الفرد شهد تذبذبًا واضحًا خلال الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠، إذ وصل إلى أعلى قيمة له

حوالى ٢٣,٢ في المئة عام ٢٠٠٦، بينما بلغ أدنى قيمة له نحو ٧,٣ في المئة عام ٢٠٠٧، في حين وصل في عام ٢٠٠٩ إلى حوالى ـ ٤,٣ في المئة، وقد يرجع النموّ السالب إلى متوسط نصيب الفرد في هذا العام إلى انخفاض العوائد من صادرات النفط، نظرًا إلى انخفاض أسعاره العالمية، الناجم عن الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩).

ـ **إيرادات النفط**: تُسهم الإيرادات العامّة بشكل رئيس في تطوير النشاط الاقتصادي، وتعكس صورة واضحة لمستوى الأداء الاقتصادي، وتؤدي إيرادات النفط في الاقتصاد اليمني دورًا رئيسًا في الجانب الاجتماعي والاقتصادي، ولعل الجدول الرقم (٧ ـ ٥) يُبين تطوّرات إيرادات النفط ومساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي والنفقات الإجمالية.

الجدول الرقم (٧ ـ ٥)
تطوّر إيرادات النفط ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والنفقات الإجمالية خلال الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠

الأعوام	إيرادات النفط (مليون ريال)	نسبة إيرادات النفط إلى الناتج المحليّ الإجمالي	نسبة إيرادات النفط إلى النفقات الإجمالية
٢٠٠٦	٧٩٠٤٨٦,٠	١٧,٦	٥٩,٢
٢٠٠٧	٦١٣٥٠٥,٧	١١,٩	٣٦,٩
٢٠٠٨	٩٠٣٤٣٠,٨	١٤,٦	٤١,٧
٢٠٠٩	٣٩١٩١٨,٩	٦,٨	٢٢,١
٢٠١٠	٣٣٠٠٠٠,٠	٥,٢	١٨,١

المصدر: «التطورات النقدية والمصرفية» (تقرير، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، ٢٠١٠)، ص٣٣، بالنسبة إلى إيرادات النفط.

ـ قام الباحث باحتساب النسب بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والنفقات الإجمالية بناءً على بيانات وزارة المالية، النشرة الإحصائية المالية، العدد ٣٩ (٢٠١٠)، ص ٣ و٦٧.

يُظهر الجدول الرقم (٧ ـ ٥) تذبذبًا واضحًا لإيرادات النفط خلال الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠، إذ بلغت أعلى قيمة لها في عام ٢٠٠٨، حيث تجاوزت ٩٠٣٤٣٠,٨ مليون ريال، في حين وصلت إلى أدنى قيمة لها في عام ٢٠١٠، إذ بلغت نحو ٣٣٠٠٠٠,٠ مليون ريال، وانعكس هذا التقلّب في إيرادات النفط على الناتج المحلي الإجمالي والنفقات الإجمالية، حيث بلغت نسبة إيرادات النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٧,٦ في المئة و٥٩,٢ في المئة

في النفقات الإجمالية عام ٢٠٠٦، حيث شكّلتا من أعلى النسب خلال الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠، أمّا في عام ٢٠١٠، فبلغت هذه النسب أدنى قيمة لها، إذ لم تتجاوز ٥,٢ في المئة في الناتج المحلّي الإجمالي، و١٨,١ في المئة في النفقات الإجمالية، وذلك بسبب انخفاض عائدات النفط الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، وهذا مؤشر يؤكد أهمية إيرادات النفط في المساهمة النسبية للناتج المحلي الإجمالي والنفقات الإجمالية.

٣ ـ الخصائص الرئيسة للاقتصاد

يعكس الاقتصاد اليمني النمط الغالب لاقتصادات الدول النامية، إذ انطبع الاقتصاد بسمات أساسية انعكست دومًا على الوضع الاقتصادي السائد في البلاد، وذلك في: عجز الناتج المتفاقم لتلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع، وتزايد العجز في الموازنة العامّة، وتنامي العجز في الميزان التجاري، وزيادة معدّلات النموّ للدين العام، وفي ما يأتي تبيان ذلك بشيء من التفصيل من خلال عرض الجدول الرقم (٧ ـ ٦).

الجدول الرقم (٧ ـ ٦)
تطورات بعض المؤشرات المرتبطة بالخصائص الرئيسة للاقتصاد
خلال الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠

الأعوام	نسبة عجز/ فائض الموازنة العامّة إلى الناتج المحلي الإجمالي في المئة	نسبة عجز/ فائض الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في المئة	معدّل نموّ الدَين العام الخارجي في المئة
٢٠٠٦	١,٤٤	٢,٩	-
٢٠٠٧	ـ ٥,٦٣	ـ ٩,٣	٦,٤
٢٠٠٨	ـ ٣,٤٨	ـ ٩,٩	١,٢
٢٠٠٩	ـ ٩,١٦	ـ ٩,٧	٢,٥
٢٠١٠	ـ ٧,٦٨	......	٠,٣

المصدر: حسابات الباحث اعتمادًا على بيانات: «النشرة الإحصائية المالية،» وزارة المالية، قطاع التخطيط والإحصاء والمتابعة، العدد ٣٩ (٢٠١٠)، ص ٢ ـ ٣، بالنسبة إلى عجز الموازنة العامّة إلى الناتج المحلّي الإجمالي؛ كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٨م (صنعاء: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٩)، ص ٥٢١؛ كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٩م، ص ٥١٤ بالنسبة إلى عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، و«التطورات النقدية والمصرفية،» ص ٢٩ بالنسبة إلى معدّل نموّ الدين العام الخارجي.

يُبين الجدول الرقم (٧ ـ ٦) بعض التغيرات الحاصلة في جوانب متعددة، أهمها **الموازنة العامّة: التي تتصف** بتباين عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ نجد أن نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ أعلى قيمة له في عام ٢٠٠٩، إذ تجاوز ـ ٩ في المئة، في ما قُدّر بنحو ـ ٣,٤٨ في المئة عام ٢٠٠٨، إلّا أن عام ٢٠٠٦ حقق فائضًا في الموازنة العامّة بلغ حوالى ١,٤٤ في المئة، وقد يرجع ذلك إلى زيادة العوائد من صادرات النفط، نتيجة زيادة الأسعار العالمية للنفط، إضافة إلى استمرار رفع الدعم الحكومي عن كثير من السلع والخدمات التي تقدم إلى أفراد المجتمع.

يُظهر الجدول الرقم (٧ ـ ٦) أيضًا تباين عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ أعلى قيمه له في عام ٢٠٠٨، حيث وصل إلى ٩,٩ في المئة، في حين قدر بنحو ـ ٩,٣ في المئة عام ٢٠٠٧، بينما حقق عام ٢٠٠٦ فائضًا في الميزان التجاري قُدّر بنحو ٢,٩ في المئة، ويرجع ذلك إلى زيادة عوائد صادرات النفط. كما يتبين من خلال الجدول نفسه أن معدّل نموّ الدين الخارجي يسوده عدم الاستقرار، إذ بلغ أعلى قيمة له في عام ٢٠٠٧، حيث وصل إلى ٦,٤ في المئة في حين قُدّر بنحو ٣ في المئة عام ٢٠١٠، وهذا التذبذب يعني أنّ الاقتصاد اليمني يتحمل عبئًا كبيرًا للمديونية الخارجية.

ثانيًا: التحديات المستقبلية التي تُواجه الاقتصاد اليمني

يُواجه الاقتصاد اليمني تحدّيًا رئيسًا يتمثّل في كيفية معالجة تدنّي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية المستديمة التي تستند إلى الموارد المتاحة، لذلك ما زال جهدًا كبيرًا مطلوبًا في هذا الجانب لتفعيل الآليات الاقتصادية وغيرها بغرض جعل الاقتصاد بنيَةً قوية ذات كفاءة اقتصادية، وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل القومي والتقليل من الاعتماد على مورد النفط لإحداث التطوّر الاقتصادي، إضافة إلى التركيز على إعداد الكفاءة البشرية المتميزة والاهتمام ببناء المؤسسات الإدارية الفاعلة.

أهمّ التحدّيات التي يتعرّض لها الاقتصاد اليمني تتمثل بـ: **تدنّي الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية**، حيث يتّصف الاقتصاد اليمني بتدني الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، ما يُقلل من دورهما في زيادة إنتاج السلع والخدمات وتنوّعه. ويرجع هذا التدني إلى سوء استخدام الموارد الإنتاجية المُتاحة، وبخاصة مورّدي النفط والعنصر البشري، وسنتحدث هنا عن ضعف الاستخدام لمورد النفط، ثم الحديث عن المورد البشري. وما زال العديد من الدول النامية، ومنها اليمن، يعتمد على إيرادات النفط في تشييد البنيَة الأساسية اللازمة لعملية التنمية، إلا أن زيادة مساهمة قطاع النفط في الإنتاجية الكلية يعتمد على قدرته في تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك عن طريق ترابط قطاع النفط بالقطاعات الأخرى من خلال الحلقات التي تربطهما، ويمكن تقسيم الحلقات الإنتاجية إلى حلقات خلفية وحلقات أمامية[٩]، فعندما يتّصف قطاع النفط بشدة الترابط مع بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى يزيد من دوره في ارتفاع إنتاج السلع والخدمات، والعكس من ذلك عندما يسود قطاع النفط ضعف في الترابط مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما هو حاصل الآن في الاقتصاد اليمني، ويمكن إيضاح ذلك من خلال قياس درجة التكامل العمودي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة[١٠] لعدد من السنوات، ويتم التركيز عند قياس درجة التكامل العمودي على قياس مدى الترابط بين قطاع الصناعة الاستخراجية (النفط) وكل من القطاع الصناعي التحويلي والقطاع الزراعي، وذلك عن طريق استخدام معيار القيمة المضافة إلى إجمالي الإنتاج[١١].

---

(٩) يقصد بالحلقات الأمامية والخلفية استخدام القطاعات الأخرى لمنتجات قطاع النفط باعتبارها مدخلات إنتاجية، في حين ترتبط الحلقات الخلفية باستخدام قطاع النفط لمنتجات القطاعات الأخرى باعتبارها مدخلات إنتاجية.

(١٠) لمزيد من الإيضاح حول معيار التكامل العمودي، انظر: محمد محمود النصر، «التكامل العمودي في الصناعة الأردنية،» **مجلة دراسات ـ سلسلة العلوم الإنسانية** (الجامعة الأردنية)، مج ٢٠، العدد ٣ (١٩٩٣)، ص٧٠ ـ ٧٢.

(١١) ستلجأ الدراسة هنا إلى إدخال تعديل على معيار التكامل العمودي الذي استخدم في دراسة محمد محمود النصر التي أجريت على الاقتصاد الأردني ليكون ملائمًا ومعبّرًا عن الترابط الاقتصادي للقطاعات المختلفة في الاقتصاد اليمني.

١ ـ الترابط الاقتصادي بين القطاعات الاقتصادية

سيتم قياس التكامل العمودي للقطاعات الاقتصادية باستخدام المعادلة السابقة من خلال الجدول الرقم (٧ ـ ٧).

الجدول الرقم (٧ ـ ٧)

قياس التكامل العمودي للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩

الأعوام	معيار التكامل العمودي للقطاعات الاقتصادية		
	القيمة المضافة لمنتجات النفط المكرر / قيمة الإنتاج الصناعي التحويلي	القيمة المضافة لمنتجات النفط المكرر / قيمة الإنتاج الزراعي	القيمة المضافة للصناعة التحويلية الرأسمالية / قيمة الإنتاج النفطي
٢٠٠٧	٠,٠٠٨	٠,٠٣	٠,٠٠٠١
٢٠٠٨	٠,٠٠٩	٠,٠٣	٠,٠٠٠٢
٢٠٠٩	٠,٠٠١	٠,٠٤	٠,٠٠٠٤

أظهرت نتائج الجدول الرقم (٧ ـ ٧) المعتمدة على بيانات الملحق الرقم (٧ ـ ١) أنّ قوة الترابط بين قطاع النفط والإنتاج الصناعي التحويلي ضعيفة جدًّا، حيث وصلت نسبة القيمة المضافة لمنتجات النفط المكرّر إلى قيمة الإنتاج الصناعي التحويلي ٠,٠٠٩، وهي أعلى قيمة لها في عام ٢٠٠٨. أمّا بالنسبة إلى علاقة القيمة المضافة لمنتجات النفط المكرر إلى قيمة الإنتاج الزراعي فوصلت أعلى قيمة لها ٠,٠٤ في عام ٢٠٠٩، وهي نسبة ضئيلة جدًّا، أمّا علاقة القيمة المضافة للصناعة التحويلية الرأسمالية إلى قيمة الإنتاج النفطي فلم تتجاوز ٠,٠٠٠٤، وهي نسبة ضئيلة للغاية، وهذا يؤكد ضعف الترابط الأمامي بين القطاعات الاقتصادية، إذ إنّ منتجات القطاع النفطي في اليمن تُصدّر إلى الدول الصناعية المستهلكة على شكل نفط خام، حيث يُصنع ويُستفاد منه في تنشيط القطاعات المرتبطة بالنفط، وما زالت الصناعة المرتبطة بمشتقات النفط في الاقتصاد اليمني ذات إسهام محدود، كما أنّ الترابط الخلفي للقطاعات الاقتصادية متدنٍ جدًّا، نظرًا إلى أنّ القطاع النفطي يعتمد في مكوّناته الإنتاجية مثل السلع الرأسمالية والمهارات المتطورة على الدول المتقدمة صناعيًا، لذلك نجد أن مساهمة الصناعات الرأسمالية والوسيطة في الاقتصاد اليمني ما

زالت منخفضة للغاية، ونتج من ضعف الترابط بين القطاعات الاقتصادية الناجم عن تدنّي دور النفط في عملية التنمية الاقتصادية انعكاسات سلبية على توزيع القوى العاملة، إذن تتوزع نسبة كبيرة من القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية الأوّلية، مثل قطاعي الزراعة والتجارة، حيث يبين الجدول الرقم (٧ ـ ٨) توزيع القوى العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

الجدول الرقم (٧ ـ ٨)
توزيع القوى العاملة بحسب مجموعات النشاط الاقتصادي للأعوام ١٩٩٩ و٢٠٠٤ و٢٠٠٦ وفقًا للمسوحات الرسمية

مجموعات النشاط	١٩٩٩		٢٠٠٤		٢٠٠٦	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الزراعة والصيد	١,٣٠١,٠٢٧	٤٣,٩	١,١٠٣,٠٠٠	٣١,٠٣	١,٤٠٦,٠٩٩	٣٣,٨٩
الصناعة الاستخراجية	١٧,٦٩٩	٠,٥٩	١٨,٠٠٠	٠,٥١	١٤,٩٥٩	٠,٣٦
الصناعات التحويلية	١٣٥,٥٠٣	٤,٦	٢١٠,٠٠٠	٥,٩١	٢٢٢,١٣٨	٥,٣٥
الكهرباء والغاز والمياه	١١,٧٣١	٠,٣٩	١٧,٠٠٠	٠,٤٨	١٨,٧٧٣	٠,٤٥
التشييد والبناء	٢٣٨,٢٤٦	٨,٠٣	٣٣٣,٠٠٠	٩,٣٧	٤٨٥,٨٦٤	١١,٧١
النقل والاتصالات	١٢٢,٤٦٥	٤,١٣	١٩٢,٠٠٠	٥,٤٠	٢٣٩,٤٧٧	٥,٧٧
تجارة الجملة والتجزئة	٣٩٤,١٤٤	١٣,٣٠	٦٧٦,٠٠٠	١٩,٠٢	٦٥٠,٨١٤	١٥,٣٩
الفنادق والمطاعم	٤٢,٨٥٧	١,٤٥	٨٠,٠٠٠	٢,٢٥	٧٤,٠٥٤	١,٧٩
الإدارة العامة والدفاع	٣٥٧,٩٠٧	١٢,٠٧	٤٦٩,٠٠٠	١٣,١٩	٤٥٣,٥٣٢	١٠,٩٣
التعليم	٢٠٩,١٩٥	٧,٠٦	٢٨٧,٠٠٠	٨,٠٧	٢٤٦,١٢٩	٥,٩
أخرى	١٠٢,٧٩٥	٣,٤٧	١٧,٠,٠٠٠	٤,٧٨	٣٣٧,٦٠٨	٨,١٤
الإجمالي	٢,٩٦٣,٥٦٩		٣,٥٥٥,٠٠٠		٤,١٤٩,٤٤٧	

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٩م، ص ١١٦.

يوضّح الجدول الرقم (٧ ـ ٨) أنه في عام ١٩٩٩ تركّزت النسبة الكبرى للعمالة في قطاع الزراعة، والصيد، إذ بلغت ٤٣,٩ في المئة من إجمالي قوة العمل، ثمّ في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، وكانت نسبة

العمالة فيه ١٣,٣٠ في المئة إلى إجمالي قوة العاملين، في حين وصلت نسبة القوة العاملة في قطاع الإدارة العامّة والدفاع إلى نحو ١٢,٠ في المئة. وفي عام ٢٠٠٤ تركزت النسبة الكبرى للعمالة في قطاع الزراعة والصيد أيضًا، حيث بلغت ٣١,٣ في المئة بنقص على عام ١٩٩٩، إذ كانت ٤٣,٩ في المئة من جملة قوة العمل، ثمّ جاء قطاع تجارة الجملة والتجزئة والإدارة العامّة والدفاع وكانت نسبة العمالة في كل منهما إلى جملة العاملين ١٩,٠٢ في المئة، و١٣,١٩ في المئة على التوالي، في حين لم تتغير نسبة العمالة كثيرًا في القطاعات الأخرى.

في عام ٢٠٠٦ حققت نسبة العمالة في قطاع الزراعة، والصيد نحو ٣٣,٠ في المئة بزيادة على عام ٢٠٠٤، إذ كانت ٣١,٠٣ في المئة من جملة قوة العمل، ثم يأتي بعد ذلك قطاع تجارة الجملة والتجزئة والتشييد والبناء، وكانت نسبة العمالة في كل منهما إلى إجمالي قوة العمل ١٥,٦٩ في المئة و١١,٧١ في المئة على التوالي، بينما شهد قطاع الإدارة العامّة، والدفاع انخفاضًا واضحًا في نسبة القوى العاملة، إذ بلغت حوالى ١٠,٩٣ في المئة، في حين كانت ١٣,٠٩ في المئة من إجمالي قوة العمل في عام ٢٠٠٤، ومن ذلك يتبين أنّ القوى العاملة في القطاع الزراعي تشكل النسبة الكبرى، على الرغم من التذبذب في معدلات النموّ. يأتي بعد ذلك العاملون في قطاع تجارة الجملة والتجزئة.

يرجع ذلك إلى أنّ هذه القطاعات لا تحتاج إلى العاملين من ذوي المهارات المتقدمة، إضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية البالغة نسبتها ٣٥,٤ في المئة، وتدنّي المستوى التعليمي والمهني، إذ لا يتجاوز نسبة الحاصلين على الثانوية العامّة عن ١٦,٥ في المئة، والجامعيين عن ٧,٥ في المئة في عام ٢٠٠٤، وهذا يؤكد بشكلٍ واضح أن نصيب القطاع الصناعي من إجمالي القوى العاملة في الاقتصاد اليمني محدود مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة والتجارة.

٢ ـ الحلقات المالية

أدّى التطوّر في إيرادات النفط إلى زيادة حجم الإنفاق الإجمالي،

بخاصّة الإنفاق الجاري، إذ انصب تركيز النفقات على توفير الحاجات الاستهلاكية وليس الرأسمالية، ولعلّ الجدول الرقم (٧ ـ ٩) يوضّح كيفية إدارة الموارد النفطية.

الجدول الرقم (٧ ـ ٩)
تطوّر النفقات الإجمالية والمساهمة النسبية للنفقات الرأسمالية والجارية إلى النفقات الإجمالية خلال الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠

الأعوام	النفقات الإجمالية (مليون ريال)	النفقات الرأسمالية (مليون ريال)	النفقات الجارية (مليون ريال)	نسبة النفقات الرأسمالية إلى النفقات الإجمالية	نسبة النفقات الجارية إلى النفقات الإجمالية
٢٠٠٦	١٣٣٦١٠٥	٢٧٤٠١٥	١٠٦٢٠٩٠	٠,٢٠	٠,٧٩
٢٠٠٧	١٦٦٢٤٦٦	٣٠٩٩٧٦	١٣٥٢٤٩٠	٠,١٩	٠,٨١
٢٠٠٨	٢١٦٦٩١٩	٣٠٠٤٢٠	١٨٦٦٤٩٩	٠,١٤	٠,٨٦
٢٠٠٩	١٧٧٤٢٢٣	٢٩٧٧٨٦	١٤٧٦٤٣٧	٠,١٧	٠,٨٣
٢٠١٠	١٨١٩٣٨٢	٣٦٨٠٥٦	١٤٥١٣٢٦	٠,٢٠	٠,٨٠

المصدر: «النشرة الإحصائية المالية،» ص ٦٧. وتمّ احتساب النسب من قبل الباحث.

يوضّح الجدول الرقم (٧ ـ ٩) تجاوز النفقات الجارية النفقات الرأسمالية خلال الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠، حيث وصلت أعلى قيمة لها ١٨٦٦٤٩٩ مليون ريال في عام ٢٠٠٨، أي إنّ نسبة النفقات الجارية إلى النفقات الإجمالية بلغت حوالى ٠,٨٦، وتُعد هذه أعلى نسبة، في حين قُدّرت هذه النسبة بحوالى ٠,٧٩ في عام ٢٠٠٦ الذي شكل أدنى نسبة، في حين لم تتجاوز نسبة النفقات الرأسمالية إلى النفقات الإجمالية ٠,٢٠ باعتبارها أعلى نسبة لها في عام ٢٠٠٦، أي إنّ هناك اتجاهًا في زيادة الإنفاق الاستهلاكي على الإنفاق الرأسمالي الذي يهتم بتنويع مصادر الدخل القومي وأعداد الكفاءات البشرية ذات المهارة المتقدمة لبناء اقتصاد فاعل ومتنوّع يعتمد على عدد من مصادر الدخل القومي، وليس الاعتماد على مورد النفط القابل للنضوب، إذن يوضّح الجدول الرقم (٧ ـ ١٠) اتجاه الإنفاق العامّ.

الجدول الرقم (٧ ـ ١٠)
تطوّرات اتجاه بعض المؤشرات المرتبطة بالإنفاق العام
خلال الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠

الأعوام	نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق	نسبة الإنفاق على الصحة إلى إجمالي الإنفاق	نسبة الإنفاق على الرعاية الاجتماعية إلى إجمالي الإنفاق	نسبة الإنفاق على الدفاع إلى إجمالي الإنفاق
٢٠٠٦	١٣,٦	٣,٩	٠,٢٢	١٤,٩
٢٠٠٧	١٤,٣	٣,٤	٠,٢٤	١٥,٦
٢٠٠٨	١٣,٠	٣,١	٠,٢٣	١٣,٢
٢٠٠٩	١٦,٠	٣,٥	٢,٧	١٦,١
٢٠١٠	١٧,٧	٥,٤	٢٢,٠	١٢,٣

المصدر: «النشرة الإحصائية المالية،» ص ٢ و٧٨ ـ ٨٠.

يوضّح الجدول الرقم (٧ ـ ١٠) تطوّر بعض المؤشرات المرتبطة بالإنفاق العام خلال الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠، حيث يتبين أنّ نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق يسوده التذبذب خلال الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠، إذ نجد أنّ عام ٢٠١٠ حقق أعلى نسبة إلى إجمالي الإنفاق العام، حيث بلغت ١٧,٧ في المئة، بينما نجد أنّ عام ٢٠٠٨ شهد أدنى نسبة بلغت نحو ١٣,٠ في المئة، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط العالمية التي ساهمت بانخفاض حصيلة إيرادات النفط نتيجة حدوث الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨. وتُقدّر نسبة الإنفاق على الصحة في تكوين الإنفاق العام نحو ٥,٤ في المئة في عام ٢٠١٠، في ما لم يتجاوز ذلك ٣,١ في المئة في عام ٢٠٠٨.

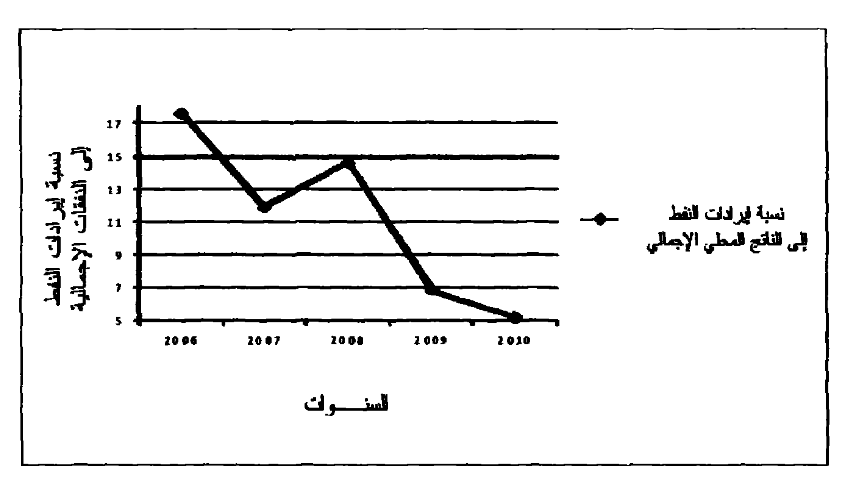
يلاحظ من الجدول الرقم (٧ ـ ١٠) أنّ نسبة الإنفاق على الرعاية الاجتماعية تعادل ما يقارب ٢٢ في المئة من إجمالي الإنفاق العام في عام ٢٠١٠. أما الدفاع فحظي بالاهتمام المستمر، إذ نجد أنّ نسبة الإنفاق وصلت إلى ١٦,١ في المئة من إجمالي الإنفاق العام في عام ٢٠٠٩، في حين قدّرت تلك النسبة بنحو ١٢,٣ في المئة من إجمالي الإنفاق العام في عام ٢٠١٠، وعلى الرغم من التذبذب في نسبة الإنفاق على الدفاع في

إجمالي الإنفاق والناتج المحلّي الإجمالي، إلّا أنها ما زالت تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق مقارنة بنسبة الإنفاق على تنمية الموارد البشرية وتطويرها، وهذا يؤكد اتجاه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات غير الإنتاجية، الأمر الذي من شأنه أن يُضعف دور الاستخدام الأمثل للإيرادات المالية.

نظرًا إلى اعتماد الاقتصاد اليمني على صادرات النفط مصدرًا رئيسًا للدخل القومي، يجعل الاقتصاد دائمًا عرضة للتقلّبات في أسعار النفط والكميات المنتجة له التي تتحدد غالبًا في أسواق النفط العالمية، لذلك حدث بالفعل تراجع للاقتصاد اليمني عندما انخفضت صادرات النفط خلال الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩)، ما أدّى إلى ظهور انخفاض في الإيرادات المالية، الأمر الذي أدّى إلى تقليص الإنفاق الحكومي، وهذا أدّى بدوره إلى انخفاض في نموّ الناتج المحلي الحقيقي. والأشكال البيانية الآتية تبين تلك التغيرات:

الشكل الرقم (٧ ـ ١)

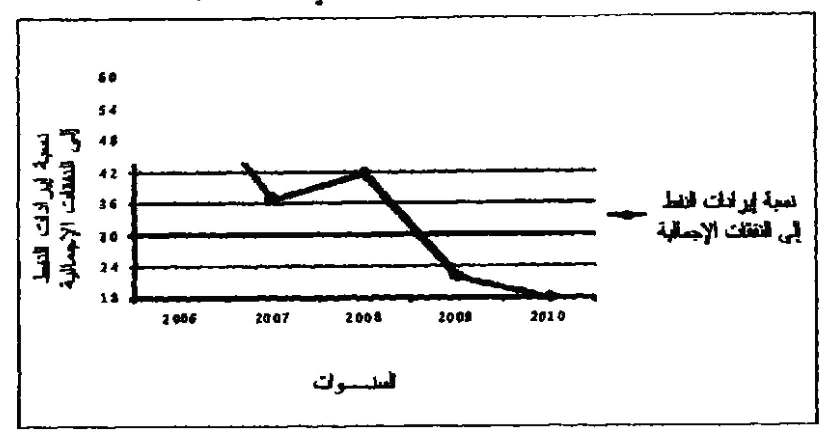
تطوّر الأهمية النسبية لإيرادات النفط في الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: اعتمادًا على بيانات الجدول الرقم (٧ ـ ٥).

الشكل الرقم (٧ ـ ٢)

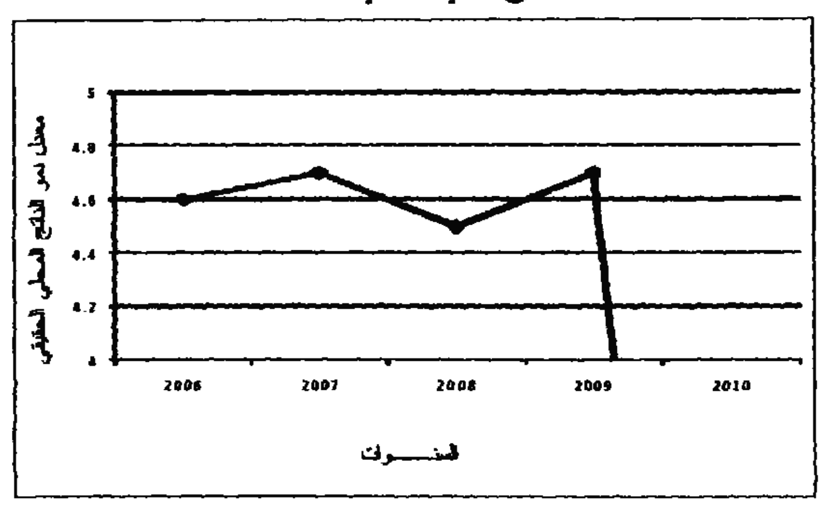
تطوّر الأهمية النسبية لإيرادات النفط في النفقات الإجمالية



المصدر: اعتمادًا على بيانات الجدول الرقم (٧ ـ ٥).

الشكل الرقم (٧ ـ ٣)

تطوّرات معدّل نموّ الناتج المحلّي الحقيقي خلال الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠



المصدر: اعتمادًا على بيانات الجدول الرقم (٧ ـ ٣).

٣ ـ تدنّي الاستخدام الأمثل للموارد البشرية

يقصد بذلك وجود مجموعة من القوى العاملة في حالة بطالة، وهذا ما يعانيه الاقتصاد اليمني، حيث يُبين ذلك الجدول الرقم (٧ ـ ١١).

الجدول الرقم (٧ ـ ١١)

توزيع القوى العاملة بحسب القطاعات الاقتصادية

وَفقًا لمسح عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٤

المهنة الرئيسة	١٩٩٩		٢٠٠٤	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
القطاع العام	٧٠٧,٤٩٨	١٧,٢٩	٩١٥,٠٠٠	٢١,٥٦
القطاع الخاص	٢,٩١٤,١٨١	٧١,٢٤	٢٦٤,٠٠٠	٦٢,٢١
إجمالي المشتغلين	٣,٦٢١,٦٧٩	٨٨,٥٣	٣,٥٥٥,٠٠٠	٨٣,٧٧
المتعطلون	٤٦٩,٠٠١	١١,٤٧	٦٨٩,٠٠٠	١٦,٢٣
الإجمالي	٤,٠٩٠,٦٨٠		٤,٢٤٤,٠٠٠	

المصدر: النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤، ص ٩٩.

يُبين الجدول الرقم (٧ ـ ١١) أنّ نسبة العاملين في الجهات الحكومية «القطاع العام» بلغت ١٧,٢٩ في المئة عام ١٩٩٩ من إجمالي المشتغلين، وفي عام ٢٠٠٤ ارتفعت إلى ٢١,٥٦ في المئة، بزيادة قدرها ٤,٢٧ في المئة. وفي المقابل بلغت نسبة العاملين في الجهات غير الحكومية «القطاع الخاص» ٧١,٢٤ في المئة من إجمالي المشتغلين في عام ١٩٩٩، ثمّ انخفضت إلى ٦٢,٢١ في المئة عام ٢٠٠٤، بنقص قدره ٩,٠٣ في المئة، ومن حيث عدد العاطلين عن العمل بلغت نسبتهم ١١,٤٧ في المئة من إجمالي قوة العمل عام ١٩٩٩، وارتفعت إلى ١٦,٢٣ في المئة عام ٢٠٠٤، بينما تؤكد بعض الدراسات أنّ معدّل البطالة في الوقت الحالي يزيد على هذه النسبة، وتتسم هذه البطالة بخصائص أهمها أنّها تتركز بين الفئة العمرية ١٥ و٢٤، وأكثر من ٢٥ سنة، ما يعني أن الشباب من خرّيجي الثانوية العامّة والجامعات هم الأكثر عرضة للبطالة

والفقر والتهميش الاجتماعي[١٢]، وهي نتيجة سلبية تعكس في جانب منها عدم قدرة المخرجات العملية التعليمية على الوفاء بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل، ولعل من أهمّ أسباب البطالة التي يعانيها الاقتصاد اليمني ما يأتي:

١ ـ الركود الاقتصادي الذي يعانيه اليمن منذ أمد بعيد.

٢ـ معدّل النموّ السكاني الذي يفوق ٣,٥ في المئة.

٣ ـ ضعف مُساهمات القطاعات الاقتصادية في خلق فرص عمل جديدة.

٤ ـ وجود أعداد كبيرة من القوى العاملة غير المدربة، نظرًا إلى ارتفاع مستوى الأمية.

٥ ـ مخرجات التعليم لا تواكب متطلبات سوق العمل[١٣].

لا شك في أنّ هناك انعكاسات سلبية للبطالة على البنيَة الاقتصادية والاجتماعية، وتمثل تحديات كبيرة لصانعي القرار السياسي في المستقبل منها:

١ ـ ارتفاع نسبة الإعالة الاقتصادية.

٢ ـ زيادة الضغط على عرض العمل.

٣ ـ تزايد الطلب على الخدمات الأساسية.

٤ ـ ارتفاع حدوث المشكلات الاجتماعية (الجريمة / أمراض الصحة النفسية).

---

(١٢) للمزيد من الإيضاح انظر: علي شاطر، «واقع ومستقبل سوق العمل اليمني الخليجي والتحديات التي تواجه سوق العمل في الخليج،» ورقة قدمت إلى: **العمالة اليمنية ومتطلبات سوق العمل الخليجي: الفرص والتحديات**، تحرير حفظ الله الأحمدي وماجد حسين سراج (صنعاء: مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٠)، ص١٩٠ ـ ١٩١.

(١٣) انظر في ذلك: شاطر، «واقع ومستقبل سوق العمل اليمني والخليجي في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية،» ص ١٤ ـ ١٥.

٤ ـ الفساد

يُعدّ الفساد ظاهرة عالمية لا يقتصر على مجتمعات أو نُظم اقتصادية وسياسية دون الأخرى، بل تعانيه معظم المجتمعات بدرجات متفاوتة، واليمن مثل سائر هذه الدول تعاني مشكلة الفساد[١٤]، ولا سيما القطاع الحكومي الذي يسود فيه الفساد الإداري والمالي، وبخاصة الرشوة، وضعف الانتماء إلى مؤسسات الدولة يرجع في الأغلب جانب الفساد في اليمن إلى تضافر عدد من العوامل المواتية التي تخلق بيئة مناسبة للفساد، ولعلّ من أهمّها:

ـ **سوء الإدارة**: ويرجع ذلك في الأغلب إلى ضعف البنيّة المؤسسية للدولة، وقصور دور النُخبة المثقّفة[١٥]، وهو نتيجة انتشار ظاهرة الفقر وضعف النظام التعليمي.

ـ **ضعف الكفاءة الإدارية**: يُعزى القصور في الكفاءة الإدارية إلى افتقار النظام التعليمي اليمني إلى البنيّة الأساسية، وبخاصّةٍ ندرةً الوسائل التعليمية، وضعفَ قدرات المدرسين.

ـ **طبيعة النظام الانتخابي**: يرتكز النظام الانتخابي في اليمن على مجموعة من القوى السياسية والشخصيات الاعتبارية ذات النفوذ السياسي، التي تُعنى بتحقيق المصالح الآنية والشخصية من دون الاهتمام بالمصالح العامّة.

ـ **غياب القضاء العادل**: ويتمثل ذلك في قصور أداء القوانين والتشريعات المرتبطة بمكافحة الفساد[١٦].

من جانب آخر، تعدّدت مظاهر الفساد المالي والإداري في اليمن، منها على سبيل المثال:

● **غياب الشفافية المرتبطة بميزانية الدفاع والأمن**، إضافة إلى ارتفاع

---

(١٤) يقصد بالفساد هنا استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة.

(١٥) لمزيد من الإيضاح، انظر: «Yemen Corruption Assessment,» (Report, United States Agency for International Development Usaid, 2006), pp. 43-45.

(١٦) انظر في ذلك: «Yemen Corruption Assessment,» p. 47.

مخصصاتهما. اللجوء إلى استخدام اعتمادات إضافية في الموازنة العامّة للدولة، نتيجة وجود فائض من إيرادات النفط لبعض السنوات. انتشار ظاهرة الرشوة في عدد من مؤسسات الدولة. انعدام الكفاءة البشرية بين أعضاء المجلس التشريعي الذي يقوم بعدد من المهامّ، وبخاصة في جانب المصادقة على الموازنة العامّة للدولة[١٧].

● **الآثار الاقتصادية**: ساهم الفساد بانتشار كثير من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية لعلّ أهمّها: اختلال في الموازنة العامّة: نظرًا إلى ظهور ظاهرة الرشوة، واللجوء إلى الاعتمادات الإضافية في الموازنة العامّة، فإن الدولة تخسر جزءًا من الإيرادات.

● **انخفاض النموّ الاقتصادي**: حيث يتأثر النموّ الاقتصادي من علاقات الفساد، وذلك من خلال الاستثمار، حيث يُستقطع جزء من الموارد الموجهة للمشاريع العامّة إلى الاستهلاك الخاص لأصحاب النفوذ في الأجهزة الحكومية التي تقوم بتلك المشاريع، ما يزيد تكلفتها ويقلّل من نوعيتها[١٨].

ثالثًا: وسائل التغلّب على التحديات المستقبلية

يستلزم تحقيق المعالجة الناجعة للاقتصاد الذي يقوم على الموارد المتجددة للدخل القومي والتنمية المُستدامة **تعميق الترابط بين القطاعات الاقتصادية**، فتستدعي الحاجة تبني سياسات إصلاح اقتصادي لمواجهة التحديات التي تُحد من النموّ الاقتصادي، وبخاصة ضعف القاعدة الإنتاجية المعتمدة على مورد النفط، بمعنى آخر إجراء تعديل على هيكل الإنتاج، ومن ثمّ تنويع مصادر الدخل القومي، وذلك عن طريق تعزيز الإنتاج في القطاعات الاقتصادية الأخرى المتمثّلة في القطاع الزراعي والسمكي، والقطاع الصناعي التحويلي، وقطاع الخدمات. وهذا يتطلّب الآتي:

---

(١٧) انظر في ذلك: سيف العسلي، «جمود السياسة المالية: الحالة اليمنية» (تقرير، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، لجنة سياسات الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخطيط من الفقر (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠)، ٢٠٠٥)، ص ٦ ـ ٧، و «Yemen Corruption Assessment,» p. 9.

(١٨) انظر في ذلك: يحيى صالح محسن، خارطة الفساد في اليمن... أطرافه النافذة (صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ٢٠١٠)، ص ٥٨، و «Yemen Corruption Assessment,» p. 48.

ـ اتّباع سياسات اقتصادية استثمارية لبناء هيكل اقتصادي متنوّع بدلًا من الإنفاق الاستهلاكي.

ـ إيجاد وسائل تعليمية وثقافية تجعل من الإنسان اليمني منتجًا للثروة وليس مستهلكًا لها.

ـ زيادة الإنفاق على جودة التعليم، وبخاصة التعليم الفنّي[19].

ـ إيجاد مراكز تدريب متطوّرة لتدعيم الموارد البشرية بالتقنيات الحديثة اللازمة لإنتاج وتصدير سلع وخدمات متجددة بدلًا من النفط الخام القابل للنضوب والأكثر عرضة للتقلبات الخارجية.

ـ إنشاء صندوق خاص لإيداع جزء من عائدات النفط والغاز لصالح التنمية المستديمة.

ـ تعزيز دور القدرات الخلاقة داخل المجتمع، لإيجاد قيم إنتاجية مستديمة، وذلك عن طريق تحفيز الباحثين والمبدعين.

١ ـ تطوير قدرات الموارد البشرية والحدّ من البطالة

يرتبط مستوى الأداء الاقتصادي بما أُنجز من إعداد كفاءة الموارد البشرية، وذلك من خلال الاهتمام بعوامل التنمية البشرية، ولا سيما التعليم والتدريب والصحة، وبناءً على ذلك يمكن تحقيق عدد من السياسات لمتطلّبات نجاح الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، ولعلّ أهمّ هذه المتطلّبات ما يأتي:

أ ـ المتطلّبات المرتبطة بسياسات التعليم: يُعدّ من الضرورة ربط المناهج العلمية الحالية في الجامعات بحاجات القطاعات الاقتصادية التنموية بغرض خلق فرص عمل جديدة، كما أنّ التوسع في قاعدة التعليم المهني والفنّي وتوجيه عدد كبير من الطلاب للالتحاق في هذا المجال أمرٌ غايةٌ في الأهمية، ولعلّ من أهمّ هذه المتطلّبات ما يأتي:

---

(١٩) Dieter W. Benecke, «Social and Ecological Market Economy-A General Overview,» in: *The Social and Ecological Market Economy-A Model for Asian Development*, Edited by Corinna Küsel, Ulrike Maenner and Ricarda Meissner (Germany: Deutsche Gesellschaftfür, 2008), pp. 36-41.

ـ الحدّ من التوسع في التعليم العالي التقليدي الذي يعزز زيادة البطالة بين المتعلّمين، لذا يكون من أولويات وزارة التعليم العالي والتدريب المهني والفني إعادة النظر في برامجها التعليمية، بحيث يجري التركيز في أعداد الطلاب وَفقًا لحاجات سوق العمل.

ـ الإسهام الفاعل في وضع أسس علمية على خلق الإبداع والابتكار، وذلك من خلال وضع برامج علمية متميزة من قبل وزارتي التعليم العالي والتدريب المهني والفني بما يحقق التعليم النوعي للموارد البشرية.

ـ الاهتمام الجاد بالتعليم العالي النوعي الذي يحقق التطوّر والإبداع في القطاعات والأنشطة المختلفة، وذلك من خلال إعداد البرامج الأكاديمية ذات الجودة.

ـ توفير الإمكانات اللازمة للمنجزات العلمية والبحث.

ـ اعتماد مراكز علمية لتطوير الأداء الأكاديمي في الجامعات اليمنية بغرض رفع مستوى القدرات العلمية لأعضاء هيئة التدريس، وذلك من خلال التدريب على استخدام تقنيات الحاسوب والوسائل الحديثة الأخرى.

ب ـ المتطلّبات المرتبطة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:
يستدعي تغيير سياسات التشغيل في اليمن ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على النحو الذي يحقق التغير الهيكلي للطاقة الإنتاجية، وإعادة النظر في فروق الأجور المتزايدة باعتبار ذلك من أهمّ أسباب الركود الاقتصادي، ولعل من أهمّ المجالات ذات الأوّلوية ما يأتي:

ـ **الجانب الإداري**: السعي الجاد إلى تحقيق الإصلاح المالي والإداري العادل بما يضمن تحقيق مستوى لائق من المعيشة، وتقليص مستوى البطالة، وزيادة النموّ الاقتصادي، وهذا الأمر يستدعي توفير ما يأتي:

● تحديث وتبسيط إجراءات الاستثمار، وذلك من خلال تسهيل الإجراءات الحكومية ووضوحها وشفافية القرارات وتوفير الاطمئنان.

● استقلالية السلطة القضائية ونزاهتها، ويأتي ذلك من خلال تفعيل دور القانون.

• تدعيم العاملين بالأجور المناسبة والعادلة.

• اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمرتكبي الفساد الإداري والمالي لمختلف المستويات.

ـ **الجانب الاقتصادي والاجتماعي**: ترتب على سياسات الإصلاح الاقتصادي التي اتّبعتها اليمن منذ عام ١٩٩٥ زيادة معدّلات البطالة، على الرغم من قيام الحكومة بعدد من الإجراءات الداعمة لإقامة مشاريع صغيرة لتطوير مستوى الدخل للأفراد، إلّا أنّ معدّلات البطالة المتزايدة وما ينجم عنها من أضرار اجتماعية بالغة، يستلزم اتّباع سياسات أكثر مُلاءَمَة للحدّ من البطالة وأثارها الاجتماعية، لعل أهمّها:

• دعم وتمويل المشاريع الإنتاجية، إذ يمكن تحقيق ذلك عن طريق قيام الحكومة بتقديم القروض اللازمة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

• تحفيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تقديم الإعانات للمنتجين وتقليل الضرائب المفروضة على الإنتاج.

• الاهتمام بالأنشطة الاقتصادية ذات الكثافة العمالية، وبخاصة القطاع الصناعي والثروة السمكية والقطاع السياحي، وذلك عن طريق تقديم بعض التسهيلات الحكومية الداعمة للمنشآت ذات الاستخدام الكثيف لعنصر العمل.

• تعزيز بناء البِنيَة التحتية، وذلك من خلال الاهتمام بشبكة الاتصالات والكهرباء والطرق.

• ضرورة السعي لخلق فرص عمل جديدة، وذلك من خلال إعادة هيكلة الإنفاق بما يخدم زيادة الإنفاق الاستثماري، وتقليل الإنفاق الجاري.

• اتّباع سياسات سكانية رشيدة، إضافة إلى تطوير خصائص قوة العمل.

٢ ـ الحد من ظاهرة الفساد

يواجه الاقتصاد اليمني عددًا من التحدّيات، منها الفساد الذي يؤثر كثيرًا في جانب النموّ الاقتصادي، وبخاصة العوامل التي تعيق الاستثمار،

لذلك يستدعي الأمر الحد من مسألة الفساد المالي والإداري، وهذا يتطلّب الاهتمام بالعوامل الآتية:

● إصلاح البناء المؤسسي للدولة، ويتمثل ذلك في تفعيل سيادة القانون، وتسهيل الإجراءات الحكومية ووضوحها وشفافية القرارات.

● دعم الكفاءات والمهارات البشرية المرتكزة على الأداء والإنجاز.

● تعزيز مبدأ فصل السلطات القضائية، التشريعية والتنفيذية بما يضمن وجود مجلس تشريعي ذي كفاءة ونزاهة.

● دعم استقلالية القضاء، ويتمثّل ذلك في فصل المجلس الأعلى للقضاء عن وزارة العدل، بما يضمن تزويد جهاز القضاء بأداء أكثر فاعلية[٢٠].

استنتاجات

توصّلت الدراسة إلى العديد من النتائج من خلال مناقشة أقسامها، ومن أهمّ ما توصلت إليه ما يأتي:

ـ بينت أنّ الاقتصاد اليمني يمتلك عددًا من المقوّمات الاقتصادية، ولا سيما الموارد الطبيعية والبشرية.

ـ أظهرت أنّ الاقتصاد اليمني يواجه عددًا من التحدّيات، لعل أهمها تدنّي الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، ولا سيما النفط والقوى العاملة، إضافةً إلى صعوبات في الإدارة المعاصرة وقضايا الفساد.

ـ بينت أنّ هناك بعض الوسائل يمكن من خلالها التغلّب على التحدّيات التي تواجه الاقتصاد اليمني، وتمثلت تلك الوسائل في ما يأتي:

● تعميق الترابط بين القطاعات الاقتصادية، وذلك من خلال تحفيز الاستثمارات الرأسمالية في القطاعات الإنتاجية مثل القطاع الصناعي التحويلي والقطاع الزراعي.

---

(٢٠) انظر في ذلك: محسن، ص ٢٧٥ ـ ٢٨٠، و «Yemen Corruption Assessment,» pp. 16 et 47.

● تطوير قدرات الموارد البشرية والحد من البطالة عن طريق مزيد من الاهتمام بالتعليم والتدريب.

● الحدّ من ظاهرة الفساد، وذلك عن طريق اتّباع ما يأتي:

- دعم البناء المؤسسي.

- تعزيز مبدأ الكفاءة في الأداء.

- العمل على الإصلاح السياسي والقضائي.

توصيات

تتضمن الإشارة إلى أهمية تعزيز الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وتحديث البنيَة الإدارية والحدّ من قضايا الفساد، ومن ثمّ الحدّ من آثارها السلبية الاقتصادية والاجتماعية، وما يمكن أن يُوصى به هو:

● السعي إلى الاهتمام بجانب الاستثمار لبناء هيكل اقتصادي متنوّع بدلًا من الإنفاق الاستهلاكي.

● ضرورة الاهتمام بإيجاد وسائل تعليمية وثقافية تجعل من الإنسان اليمني منتجًا للثروة وليس مستهلكًا لها.

● التوجّه نحو زيادة الإنفاق على جودة التعليم، وبخاصة التعليم الفني. والبحث لإيجاد مراكز تدريب متطورة لتدعيم الموارد البشرية بالتقنيات الحديثة اللازمة لإنتاج وتصدير سلع وخدمات متجددة بدلًا من النفط الخام القابل للنضوب والأكثر عرضة للتقلّبات الخارجية.

● ضرورة إنشاء صندوق خاص لإيداع جزء من عائدات النفط والغاز لصالح التنمية المستديمة.

● ضرورة السعي إلى البناء المؤسسي في أجهزة الدولة في إطار مبدأ فصل السلطات بما يضمن تحقيق الكفاءة في الأداء.

الملحق الرقم (٧ ـ ١)
قياس التكامل العمودي للقطاعات الاقتصادية
خلال الفترة ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩ (القيمة بالمليون ريال)

السنوات	معيار التكامل العمودي للقطاعات الاقتصادية					
	القيمة المضافة لمنتجات النفط المكرر		القيمة المضافة لمنتجات النفط المكرر		القيمة المضافة للصناعة التحويلية الرأسمالية	
	قيمة الإنتاج الصناعي التحويلي		قيمة الإنتاج الزراعي		قيمة الإنتاج النفطي	
٢٠٠٧	١٦٢٦٦ / ١٨٥٤٦٠٢	= ٠,٠٠٨	١٦٢٦٦ / ٦٠٣٩٤٧	= ٠,٠٣	٢٢٠ / ١٧١٩٨٥٨	= ٠,٠٠٠١
٢٠٠٨	٢٢٠٧٠ / ٢٣٢٩٩٥٢	= ٠,٠٠٩	٢٢٠٧٠ / ٧٠٥١٢٢	= ٠,٠٣	٤٦١ / ٢٠٩٢٦٨٨	= ٠,٠٠٠٢
٢٠٠٩	٣٤٥٢٩ / ٢٩٥٥٢٢٦	= ٠,٠٠١	٣٤٥٢٩ / ٨٣٧٨٣٥	= ٠,٠٤	٥٩٨ / ١٣٤٥٣٦٢	= ٠,٠٠٠٤

المصدر: حسابات الباحث اعتمادًا على بيانات كتاب الإحصاء السنوي.

المراجع

١ ـ العربية

«التطورات النقدية والمصرفية.» تقرير، البنك المركزي اليمني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، ٢٠١٠.

شاطر، علي. «الاقتصاد اليمني: رؤية مستقبلية.» **مجلة كلية التجارة والاقتصاد** (جامعة صنعاء): العدد ١٨ ـ ١٩، ٢٠٠١.

ـــــ. «واقع ومستقبل سوق العمل اليمني والخليجي في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.» ورقة قدمت إلى: «ندوة تأهيل اليمن للانضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية.» مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء، ٢٠١٠.

ضاهر، مسعود. **النهضة العربية والنهضة اليابانية: تشابه المقدمات واختلاف النتائج**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ١٩٩٩. (سلسلة عالم المعرفة؛ ٢٥٢)

العباسي، مطهر. «الاقتصاد اليمني والدور التنموي المتوقع للبنوك الإسلامية.» **مجلة كلية التجارة والاقتصاد** (جامعة صنعاء): العدد ١٠، آذار/ مارس ١٩٩٨.

العسلي، سيف. «الاقتصاد اليمني والدور التنموي المتوقع للبنوك الإسلامية.» **مجلة كلية التجارة والاقتصاد (جامعة صنعاء)**: العدد ١٠، آذار/ مارس ١٩٩٨.

ـــــ. «جمود السياسة المالية: الحالة اليمنية.» تقرير، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، لجنة سياسات الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخطيط من الفقر (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠)، ٢٠٠٥.

العمالة اليمنية ومتطلبات سوق العمل الخليجي: الفرص والتحديات. تحرير حفظ الله الأحمدي وماجد حسين سراج. صنعاء، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٠.

كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٣م. صنعاء: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٤.

كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٨م. صنعاء: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٩.

كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٩م. صنعاء: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠١٠.

محسن، يحيى صالح. **خارطة الفساد في اليمن... أطرافه النافذة**. صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ٢٠١٠.

التتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤، التقرير الرئيسي الثالث (الخصائص الاقتصادية للسكان). صنعاء: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٦.

النصر، محمد محمود. «التكامل العمودي في الصناعة الأردنية.» **مجلة دراسات ـ سلسلة العلوم الإنسانية** (الجامعة الأردنية): مج ٢٠، العدد ٣، ١٩٩٣.

٢ ـ الاجنبية

Sen, Amartya. *Development as Freedom*. Oxford: Oxford University Press; New York: Knopf, 1999.

The Social and Ecological Market Economy - A Model for Asian Development. Edited by Corinna Küsel, Ulrike Maenner and Ricarda Meissner. Germany: Deutsche Gesellschaftfür, 2008.

«Yemen Corruption Assessment.» Report, United States Agency for International Development Usaid, 2006.

الفصل الثامن

دور القطاع الخاص في عملية التطور الاقتصادي في المرحلة المقبلة

علي الوافي

مُقدّمة

عاش اليمن في العقود الخمسة الأخيرة سلسلةً متَّصلة من التحولات التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي اتسم كثير منها بالاضطراب والعنف. وفي ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠ أُعلنت الوحدة بين شطري اليمن، وكانت التجربة الاقتصادية مختلفة لكل شطر، إذ كانت الاشتراكية هي النظام السائد في الجنوب، في حين كان الاقتصاد في الشمال منفتحًا بدرجة ما، تحققت معه بعض المكاسب الاقتصادية؛ وبوجه خاصّ على صعيد الحياة المعيشية للسكان، وإن كانت المكاسب محدودة وطارئةً. ويُعدّ اليمن ـ حاليًا ـ من أفقر البلدان مقارنة ببلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط؛ وهو واحدٌ من أفقر ٢٦ بلدًا في العالم؛ إذ لا يتعدَّى متوسط دخل الفرد ٩٠٠ دولار[1] أميركي سنويًا، ولا يتجاوز معدّل النمو الاقتصادي فيها ٤,٧ في المئة سنويًا خلال الفترة الممتدّة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٠، والمحرك الأساس لهذا النموّ هو قطاع النفط والغاز. وفي ظلّ هذه الوضعية ـ مع توقُّع

(١) البنك المركزي اليمني، النشرة الشهرية الخاصة بالتطورات النقدية، أعداد مختلفة.

نضوب النفط المكتشف بحلول عام ٢٠١٨ ـ تدرك الحكومة ـ تمامًا ـ حاجتها وحاجة البلاد إلى القطاع الخاص، فهو قطاع يُعوَّل عليه في إيجاد الاستثمارات الضرورية لتوسيع قاعدتي الاستثمار والتوظيف، إلى جانب التسريع في عملية النموّ الاقتصادي. الأمر الذي سيؤدي إلى تقليص نسبة الفقر، وإلى تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية المرافقة لعملية النمو الاقتصادي، التي يمكن للقطاع الخاص القيام بدورٍ أكبر فيها مستقبلًا.

بلغ متوسط معدَّل النموِّ السنوي الحقيقي للناتج الإجمالي للقطاع الخاص خلال الفترة بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٩ حوالى ٦,٥ في المئة، مقارنة بحوالى ١,٦ في المئة للناتج المحلّي الإجمالي للقطاع العام. وهو ما يمثل أهمية كبيرة للاقتصاد اليمني، باعتباره المدخل الأساس لتحقيق التنمية والتخفيف من الفقر في اليمن. واستجاب اليمن لوصفة البنك والصندوق الدوليين بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي ابتداءً من عام ١٩٩٥، إلّا أنه فشل في إنجاز كثير من الإصلاحات المطلوبة بسبب تفشي الفساد وغياب الإرادة السياسية لتحقيق الإصلاحات المطلوبة. وهو ما أدّى إلى اتِّساع حجم نطاق مصفوفة الإصلاحات الوطنية التي يجب إنجازها[٢].

لذلك، لا يزال دور القطاع الخاص محدودًا؛ فعلى الصعيد الحكومي لا تزال هناك مصفوفة إصلاحات كبيرة مطلوبة لتمكين القطاع الخاص من قيادة عملية التنمية. ومن جانب آخر، يعاني القطاع الخاص معوِّقات ذاتية عدة، لعلّ أهمّها ضعف الأداء بشكل عام، وهو في الأغلب قطاع غير منظَّم، لمعاملاته وأعماله وحساباته. كما أنه غير مؤهل ـ في الوضعية الحالية ـ لإيجاد شراكة حقيقية مع الحكومة، بخاصةٍ في ما يتعلق برسم السياسات الاقتصادية ومقترحات القوانين ذات الصلة.

واجه القطاع الخاص صعوباتٍ كبيرةً في ظلِّ الأوضاع السابقة، إذ أصبح مُناخ الأعمال والاستثمار منفِّرًا بسبب غياب الحكم الرشيد، وغياب الإدارة الكفوءة، وضعف الخدمات العامة، وضعف البنية التحتية؛ هذا

---

(٢) محمد الأفندي «بيئة الاستثمار في اليمن،» وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء، ٢٠٠٦، ص ١٢.

إضافة إلى تشكُّلِ شبكات مصالح غير مشروعة، أعاقت تنامي دور القطاع الخاص، وفي ظلِّ هيمنة القرار السياسي المطبوع بمصالحه الضيقة والأنانية المُفرطة. الأمر الذي تطلّب إجراء تحوُّلاتٍ عميقة على صعيد تحقيق الحكم الجيد، وإجراء الإصلاحاتِ الاقتصادية الجوهرية التي تؤمِّن الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي، وتعمل على تحسين السياسات الاقتصادية بما يحقِّق بيئة الأعمال المناسبة، ويضمن مناخًا استثماريًا مناسبًا لزيادة الاستثمارات الخاصة. فمن شأن تلك السياسات أن تدفع بعملية النموِّ الاقتصادي إلى الأمام؛ وهو ما يمكن أن توفِّره ثورات الربيع العربي في بلدانها، ومنها اليمن.

أولًا: الوضع الراهن للقطاع الخاص

١ ـ أثر الإصلاحات

مع تسارع التطوُّرات العالمية على الصعيد الاقتصادي خلال العقدين الماضيين، برزت ظاهرة العولمة بأبعادها ومظاهرها المختلفة. وكان لها أثر كبير في إحداث التغيرات الجوهرية على صعيد التجارة والاستثمار الدوليين؛ إذ أدّت تلك التغيرات إلى إزالة الكثير من العوائق في ما وراء الحدود، وزادت من درجة الاندماج في الاقتصاد العالمي إثر تحرير التجارة الخارجية والخصخصة وإزالة العوائق القانونية والإدارية أمام الاستثمارات الخاصة الخارجية. وأدّت هذه السياسات الجديدة إلى تنشيط القطاع الخاص، وإطلاق طاقاته. وكان اليمن واحدًا من الدول التي وجدت نفسها تسلك هذه الطريق؛ إذ بدأ بتنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادي في آذار/ مارس ١٩٩٥، بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في إطار برنامج التثبيت وبرنامج التصحيح الهيكلي.

أحرزت تلك السياسات قدرًا من النجاح في تحقيق التحوُّل نحو القطاع الخاص، بخاصة على صعيد التجارة الخارجية، وعلى صعيد زيادة استثمارات القطاع الخاص في القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية، إلى جانب قطاعات التعليم والصحة والسياحة وغيرها من مجالات الاستثمار. ولذلك تزايدت الأهمية النسبية للقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية

والاجتماعية، وإن كانت الفرص المُتاحة لا تزال كبيرة أمام القطاع الخاص، حيث تُمكّنه من المساهمة بقدر أكبر ـ ممّا عليه الوضع الحالي ـ في الإسهام بفاعلية في عملية التنمية؛ حتى يصبح المحرّك الأساس لها الأقدرَ على مواجهةِ التحديات، وإطلاق الطاقات.

لكي يتحقّق هذا، يتطلب ذلك تحقيق تحوُّلاتٍ عميقة على صعيد الحكم الجيد، وعلى صعيد الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية الشاملة، إلى جانب استكمال البنية التحتية الأساسية. إذ إنّ تحقيق هذه العوامل يُعَدُّ شرطًا أساسيًا لتوفير البيئة المناسبة للأعمال، ولتحسين مُناخ الاستثمار، ذلك المُناخ الذي سوف يدفع بوتيرة النموِّ الاقتصادي، ويُهيئ المزيد من الفرص الاقتصادية لليمن بِمَا يضمن تحسين الأوضاع المعيشية للسكان، وتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لليمن بشكل عام.

استهدفت تلك الإصلاحات تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بخاصة السيطرةَ على عجز الموازنة وعجز الموازين الاقتصادية الخارجية ومعدلات التضخُّم وأسعار الصرف، إلى جانب زيادة المنافسة، وفتح الأسواق، بِمَا يمكِّن القطاع الخارجي من زيادة استثماراته، والإسهام أكثر في زيادة معدّلات النموِّ الاقتصادي.

نتيجة تنفيذ تلك الإصلاحات حدَث تراجعٌ في معدّلات التضخُّم ومعدلات سعر الصرف، وتحسنت بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي، بخاصة معدّلات نموِّ الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت ٥,٥ في المئة في المتوسط، خلال الفترة الممتدّة بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠، مقارنةً بمعدّل متوسط ٣,٧ في المئة، خلال الفترة الممتدّة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥. إلّا أنّ مسار النمو في الفترات اللاحقة اتّسم بالتذبذب، وكان القطاع النفطي هو الدافع لهذا النمو، وهو ما يجعل مستقبل النموِّ مرهونًا بما يحدث لقطاع النفط والغاز. الأمر الذي يعطي مؤشرًا سلبيًا لمُناخ الاستثمار، ويوجب العمل على إيجادِ استراتيجية لتنويع مصادر الدخل.

على الرغم من زيادة الإيرادات العامة في الفترة الممتدّة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١١؛ عادت معدلات التضخُّم إلى الارتفاع، واستمرّ سعر العملة الوطنية بالانخفاض، ما يجعل الأثر في تحسين مناخ الاستثمار متواضعًا

وغير حاسم[٣]. وعلى صعيد آخر؛ فإنّ الزيادة في حجم الإيرادات النفطية التهمتها الزيادة في حجم النفقات العامة الجارية. ولم يرتفع حجم الإنفاق العام الاستثماري بشكل كبير، حتى يُحدث تحسنًا ملحوظًا في البنية التحتية اللازمة لتحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار.

٢ ـ مساهمة القطاع الخاص في تركيب الناتج المحليّ الإجمالي

تُظهر بيانات النموِّ الاقتصادي الصادرة عن الجهات الحكومية الرسمية أنّ الناتج المحلّي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ تميز بالتذبذب الشديد لمعدّل النمو الاقتصادي. وكان متوسط معدَّل النموِّ خلال هذه الفترة هو ٦,٤ في المئة. وبلغت نسبة النموّ الحقيقي لناتج القطاع الخاص خلال الفترة نفسها ٢,١٥ في المئة؛ بينما بلغت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلّي الإجمالي ٥٣,٥ في المئة، وبلغ معدّل النموّ في ناتج القطاع العام نسبة ١١,٧ في المئة، في حين بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو ٤٦,٥ في المئة.

خلال الفترة ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٠ كانت معدّلات نموّ الناتج المحلّي الإجمالي نحو ٣,٦ في المئة، وبلغ المتوسط السنوي الحقيقي لناتج القطاع الخاص ٦,١ في المئة؛ بينما انخفضت الأهمية النسبية للناتج الحقيقي للقطاع الخاص إلى نحو ٤٧ في المئة، وذلك بسبب التحسن الذي طرأ على ناتج القطاع العام، والمتمثِّل بزيادة الإنتاج النفطي خلال الفترة نفسها، إذ بلغت مساهمة القطاع العام في الناتج المحلّي الإجمالي ٥٣ في المئة تقريبًا، وحدث عكس ذلك خلال الفترة اللاحقة ٢٠٠١ ـ ٢٠١٠؛ فبلغ معدّل نموِّ الناتج الحقيقي للقطاع الخاص نسبة ٦,٥ في المئة سنويًا، وبلغت مساهمته في الناتج المحلّي الإجمالي نسبة ٥٤,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. في حين بلغ معدّل نموِّ القطاع العام ٣,٥ في المئة، وكانت أهميته النسبية من الناتج المحلّي الإجمالي خلال الفترة نفسها ٤٥,٥ في المئة، وذلك لحدوث تراجع في مستويات إنتاج النفط، وليس لزيادة حجم الأصول الإنتاجية للقطاع الخاص[٤].

---

(٣) الأفندي، ص ٣٢ ـ ٣٤.

(٤) **كتاب الاحصاء السنوي** (صنعاء: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات مختلفة).

ثانيًا: التحدّيات والصعوبات التي يُواجهها القطاع الخاص

إنّ ما تحقّق من إصلاحات إدارية ومؤسسية لم يكن كافيًا لتحسين مناخ الاستثمار من دون زيادة قدرات القطاع الخاص. إذ إنّ أبرز العوائق والصعوبات التي تواجه القطاع الخاص وتحُول دون قيامه بالدور الأكبر في عملية التنمية؛ لا تزال قائمة، وتتمثل بالآتي:

١ ـ غياب الحكم الجيد ومحدودية النموّ الاقتصادي

تميزت الأوضاع العامّة في اليمن ـ خلال العقود الثلاثة الماضية ـ بغياب الحكم الجيد الذي يعني غياب السلطة التنفيذية القوية وضعف الفاعلية الحكومية وغياب الإدارة الكفوءة، في ظلٍّ ضعف المساءلة البرلمانية للحكومة، وضعف آليات المساءلة الداخلية. وكان نتيجة ذلك كله سوء استخدام الموارد المالية للدولة، وسوء إدارتها، إلى جانب ضعف قدرتها على تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلّي، وانخفاض معدّلات النموّ الاقتصادي، وتدنّي مستويات التنمية البشرية، وارتفاع نِسب الفقر والبطالة. وأثّرت نوعية السياسات الحكومية سلبًا في بيئة الأعمال. ومن خلال تطبيق هذه السياسات، والإشراف الذي تمارسه الجهات الحكومية ذات العلاقة بالقطاع الخاص، وفي ظلٍّ ضعف استقلال القضاء وغياب النزاهة فيه وخضوعه لتوجيهات السلطة التنفيذية، أدَّى ذلك كلّه إلى ضعف بيئة الأعمال، وارتفاع تكاليف الاستثمار، وبالتالي محدودية النموِّ الاقتصادي.

كان العجز في إدارة الحكم السبب الرئيس في النمو البطيء المتحقِّق في اليمن خلال العقود الثلاثة الماضية. وإن التغييرات الجيدة المتوقّعة في الحكم خلال الفترة القادمة سوف تشكّل الأساس المتين والركيزة الأساسية لوجود السياسات الجيدة والإدارة الكفوءة؛ وهو ما سوف يظهر تأثيره الإيجابي في عملية النموِّ الاقتصادي عبر أثره الإيجابي[٥] في مختلف أنشطة القطاع العامّ والقطاع الخاصّ.

نتيجة فشل الحكومات المتعاقبة في إيجاد بيئة مواتية لتعزيز دور القطاع

---

(٥) البنك الدولي، العمل والنمو وإدارة الحكم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ص ٣٥.

الخاص في العملية الاقتصادية، أدّى ذلك إلى تزايد حجم الاختلالات الاقتصادية. ففي ظلّ تفاقم التحدّيات السياسية والأمنية أصبحت الحاجة أشدّ إلى تنفيذ منظومة أوسع من الإصلاحات الوطنية الشاملة. ومع ذلك كان البطء والتردُّد في إنجاز هذه الإصلاحات واضحًا لدى صانعي القرار، ما أفضى إلى زيادة تأزّم الأوضاع بشكل عام. وأخذ المشهد السياسي يزداد قتامةً مع إصرار الحزب الحاكم على المضي قُدُمًا في إجراء انتخابات نيابية في نيسان/أبريل ٢٠١١، من دون مشاركة المعارضة التي اتفقت مع الحزب الحاكم سابقًا على إجرائه العديد من الإصلاحات السياسية والانتخابية قبل إجراء الانتخابات النيابية، فنكص عن ذلك الاتفاق.

في ظلّ هذه الأجواء السياسية المتوتّرة جاءت الثورة التونسية والثورة المصرية، فمثّل هذا الوضع مصدرَ إلهامٍ لليمن - وكذلك لليبيا وسورية - كي تقوم هذه البلدان بثورتها؛ إذ كانتْ الأوضاع في أمسّ الحاجة إلى التغيير. ومع انطلاق الثورة واتّساعها أخذ النظام في ممارسة العقاب الجماعي للشعب من خلال قطع إمدادات الوقود عن السوق المحلّية، وقطع الخدمات (الكهرباء والمياه). وأدّى ذلك إلى وجود سوق سوداء للمشتقّات النفطية، وارتفاع أسعارها إلى أضعاف ما كانت عليه سابقًا قبل بداية الثورة. فتضاعف سعر «الديزل» إلى أكثر من ٧٠٠ في المئة، وتضاعف سعر البنزين إلى أكثر من ٥٠٠ في المئة، وتضاعف سعر الغاز المنزلي إلى أكثر من ٣٠٠ في المئة. وأدّى ذلك إلى ارتفاع كبيرٍ في أسعار الخدمات والسلع كلها، وبالتالي توقف جزءٍ كبيرٍ من العملية الإنتاجية في البلاد؛ ولا سيما مع انقطاع الكهرباء طيلة معظم ساعات اليوم. هذا إلى جانب اتساع حجم الاعتصامات والمسيرات الجماهيرية المطالبة بسقوط النظام.

تأثّر القطاعُ الخاصُّ بصورةٍ شديدةٍ نتيجة هذا الوضع، وبخاصة المُنشآت الإنتاجية والخدمية الصغيرة التي ليس لديها بدائل خاصة بها، وتعتمد على خدمة الكهرباء العامة، ولا تستطيع مواجهة الارتفاع الحاد في الأسعار، بخاصةٍ منها المتعلّقة بأسعار الوقود. الأمر الذي ترتّب عليه توقّف عمليات الإنتاج، وتسريح العمالة التي لديها (أو لدى جزء منها). وزاد هذا الوضع من أعداد العاطلين، إذ فقد عشرات الآلاف وظائفهم، وفقدوا - بالتالي - مصادر دخلهم. وفرض هذا الوضع على كثيرين من الناس تخفيض

استهلاكهم، الأمر الذي قلّص حجم الطلب الكلي المحلي للكثير من السلع والخدمات، وتسبَّب في إلحاق خسائر مالية واقتصادية مباشرة وغير مباشرة لمعظم المصانع والشركات والأعمال التجارية المختلفة.

أسهمت هذه الأوضاع ـ بتداعياتها الأمنية والاجتماعية، فضلًا عن الحالة السياسية ـ في زيادة مخاوف القطاع الخاص. وربّما أدّى ذلك إلى خروج بعضهم بأموالهم إلى خارج البلاد، وتوقُّف مشاريعهم. ولذلك، من الصعب تقويم الآثار الاقتصادية ـ المباشرة وغير المباشرة ـ الناتجةِ من هذه الظروف. ويمكن ـ فقط ـ الإشارة إلى التوقّعات الرسمية وغير الرسمية بخصوص تراجع الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١١. إذ تشير بعض التوقُّعات الرسمية إلى تحقيق الناتج المحلي الإجمالي معدّلات نموّ سالبة بنسبة ـ ٢,٥ في المئة؛ بينما تشير بعض التوقُّعات غير الرسمية الصادرة عن مراكز بحثية إلى تحقيق معدّلات نموّ سالبة، تصل إلى ـ ١٤,٥ في المئة في الناتج المحلّي الإجمالي.

يتوقّع بعض الباحثين تراجعًا أكبر من هذا المعدّل. وبناءً على هذه المتغيرات والمؤشرات ـ التي من غير الممكن تحسنها على المدى القصير ـ من الصعب أن يتمكن القطاع الخاص من النهوض بدوره الفاعل خلال الفترة القصيرة القادمة؛ وهو ما سوف يحتاج إلى بعض الوقت، على الأقل في فترة العامين القادمين. ذلك أنّه يُتوقَّع فيها أن يجري ترسيخ أسس الدولة اليمنية الحديثة، بما يضمن للقطاع الخاص النهوض بدوره الاقتصادي الفاعل؛ باعتباره قاطرةَ التنمية الاقتصادية والاجتماعية لليمن.

٢ ـ التحديات الاقتصادية والمؤسسية والإدارية

أ ـ ضعف البنية التحتية والمؤسسية

لا يزال حجم الاستثمار في البنية التحتية ضعيفًا، بل ومتخلِّفًا عن واقع الاستثمارات العامّة في البلدان النامية الصاعدة، ومنها الدول المجاورة الخليجية. فهناك صعوبة في الحصول على إمدادات الكهرباء والمياه، إلى جانب ارتفاع أسعار هذه الخدمات. وهناك غياب لمجموعةٍ من المكوِّنات الجاذبة للاستثمار على صعيد الطرق والموانئ والمطارات والمدن الصناعية

والمناطق الحرة، وغيرها من المكوِّنات الجاذبة للاستثمار. وعلى صعيد التشريعات والقوانين، لا يزال هناك تضاربٌ في بعض القوانين، وفي كثير من اللّوائح والقرارات، إلى جانب أن هناك تداخلًا في الاختصاصات بين الوزارات والجهات الحكومية المعنية. وهو ما يؤدّي إلى تعقيد الإجراءات وتطويلها، وزيادة كلفة الأعمال، وربّما إلى توقّف المشروع. وعلى صعيد البناء المؤسسي والإداري والتنظيمي للدولة لا تزال هناك اختلالات كبيرة تحدُّ من تطور القطاع الخاص، وتُعِيقُه. ولعلّ ضعف القضاء وطول إجراءاته وضعف تنفيذ الأحكام من أبرز الصعوبات التي تواجه القطاع الخاص، لما لذلك من أثر في حقوق الملكية وزيادة المخاطر المحتملة على المشروعات. كما أن ضعف الجوانب التنظيمية والادارية يؤدِّي إلى تدنٍّي الإنتاجية، وتدنِّي حجم النشاط الاقتصادي الذي يترتب عليه الانخفاض في الدخل والاستهلاك والادخار، وكذلك في فرص النموّ بشكل عام، الأمر الذي يؤدّي إلى اتساع ظاهرة الفقر والبطالة.

ب ـ عدم استقرار البيئة الاقتصادية

يعاني القطاع الخاص قلقًا دائمًا بسبب عدم وضوح السياسات الاقتصادية، وعدم استمرارية هذه السياسات واستدامتها. هذا إلى جانب أنّ ما تحقق من استقرار اقتصادي ـ نتيجة الإصلاحات المالية والنقدية المنفّذة ـ تعرّض لاهتزازات متلاحقة بسبب أنّه كان ناتجًا بدرجة أساسية من زيادة الإيرادات الحكومية من النفط. وإنّ الاعتماد على مورد النفط بدرجة رئيسة يُعرِّض اقتصاد البلد لهزات مستقبلية بسبب تذبذب أسعار النفط العالمية من جهة، وبسبب انخفاض حجم الإنتاج المحلّي الذي يعني انخفاض الصادرات اليمنية من النفط، وبالتالي انخفاض عائدات النفط من جهة أخرى.

من ناحية ثانية، يمثّل تذبذب العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص مؤشرًا آخر على طبيعة التوجُّهات والسياسات الحكومية المتعلقة بالقطاع الخاص. وهو ما يؤدِّي إلى حالة من الغموض وسوء الفهم للسياسات الحكومية. ويفضي ذلك إلى حالة من الشك والترقّب والانتظار، ما يؤثّر سلبًا في بيئة الأعمال، ويشكّل مناخًا منفِّرًا للاستثمار.

عندما تلجأ الحكومة فجأة إلى زيادة أسعار الخدمات، وإجراء تعديلات كبيرة في نسبة الضريبة؛ يؤثّر ذلك في القدرة التنافسية للمنتجات اليمنية،

ويزيد من صعوبة الدخول إلى الأسواق. ولذلك فإنّ الحاجة إلى مزيد من الإصلاحات الاقتصادية ضروري لوقف تدهور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي؛ باعتبار أنّ ذلك ركيزةٌ أساسية لتحسين مناخ الاستثمار، وتمكين القطاع الخاص من القيام بدوره المحوري في عملية التنمية الاقتصادية.

ج ـ ضعف القدرات التمويلية للجهاز المصرفي وارتفاع كلفة التمويل

هناك ضعف في القدرات التمويلية للجهاز المصرفي بسبب تدنّي المدَّخرات المحلية، وضعف دور القطاع المصرفي في تنمية الوساطة المالية من ناحية، وإحجامه عن الإقراض من ناحية ثانية. وهو ما يجعل حصول المشروعات الاستثمارية على القروض صعبًا ومكلفًا بسبب ارتفاع نسب الفوائد على القروض؛ إذ بلغت تلك الفوائد ما بين ١٥ و٢١ في المئة[٦] سنويًا، كما أن هناك منافسةً كبيرةً أمام القطاع الخاص للحصول على الأموال من البنوك، بسبب أذون الخزانة التي مثّلت جزءًا من السياسات المالية والنقدية منذ بداية الإصلاحات في منتصف التسعينيات من القرن الماضي.

كانت أعلى نسبة إقراض من البنوك إلى القطاع الخاص عام ٢٠٠٥ نحو ٢٨ في المئة[٧] من إجمالي الودائع. وبالنسبة إلى المقترضين من صغار التجار والمستثمرين هناك صعوبات أشدّ تواجههم عند رغبتهم في الحصول على تمويلات لمشروعاتهم من البنوك التجارية والإسلامية، وذلك بسبب عجزهم عن تقديم الضمانات المطلوبة. الأمر الذي يؤدي إلى تركّز التمويلات عند القلة من البيوت والشركات التجارية ولدى أصحاب النفوذ، ما يجعل من توسع المشاريع الصغيرة في نشاطها أو دخولها الأسواق أمرًا صعبًا، مثلما يجعل الدور الاستثماري للبنوك متواضعًا في ظلّ غياب البنوك المتخصّصة في تقديم التمويلات لقطاعات معينة. ويتأثر هذا الدور أكثر بسبب السياسات النقدية للبنك المركزي، في ظلّ ضعف الشفافية وضعف الرقابة على البنوك، فضلًا عن محدودية الموارد الخارجية التي تحصّل عليها اليمن؛ وهو ما يتطلّب العمل على توسيع القنوات التمويلية وتسهيل الوصول إليها.

---

(٦) التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٠ (صنعاء: نادي رجال الأعمال اليمنيين، ٢٠١١)، ص ٣٦.

(٧) التقرير الاقتصادي، ص ٣٨ ـ ٣٩.

د ـ ضعف الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة

إنّ أوّل ما تعنيه الشراكة هو تحديد الدور المناسب لكلٍّ من القطاع العام والقطاع الخاص. كما أن الشراكة تأتي عبر الحوار والتوافق، وليس عن طريق إصدار القرارات. إذ يجدر بالقطاع الخاصّ أن يكون مشاركًا في وضع مختلف الرؤى الاقتصادية، وفي الاتجاه الذي يؤدي إلى صوغ قواعد وأسس عامّة تحكم سير العملية الاقتصادية في البلاد. ذلك أن التسريع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتوقف بشكل كبير على طبيعة العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص ونوعيتها. وإنه بقدر ما تتحقّق الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، تتسارع وتيرة النموّ الاقتصادي، ويتعزّز دور القطاع الخاصّ، ويتسع نشاطه وفاعليته في العملية الاقتصادية.

تميزت العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص بالضعف وسوء الفهم، ما أدّى إلى زيادة المخاطر التي يواجهها القطاع الخاص، الأمر الذي أعاق تطوّره وأضعف قدرته على المنافسة، بخاصة عندما يكون هناك انحياز من أصحاب النفوذ إلى أطراف استثمارية محدّدة، بسبب وجود نسيج من المصالح غير المشروعة بين بعض المسؤولين الحكوميين وبعض الأطراف الاستثمارية. الأمر الذي صرف كثيرًا من رجال الأعمال عن الاستثمار في مشروعات وقطاعات مختلفة، لوقوع هؤلاء المستثمرين خارج شبكات المصالح غير المشروعة، وعدم قدرتهم على إيقاف تلك الممارسات، وعزوفهم في الوقت نفسه عن الدخول في شبكات المصالح الفاسدة.

هـ ـ الفساد

يؤدي الفساد إلى زيادة تكاليف المشروعات الاستثمارية المختلفة، ويخفّض ـ في الآن ذاته ـ من إنتاجيتها ونموّها، كما يزيد من قلة اليقين بشأن السياسات الحكومية وتطبيقها. ثمّ إن ممارسات المسؤولين الحكوميين الفاسدة تؤثّر في سلوك رجال الأعمال والمستثمرين المحلّيين والأجانب، نتيجةً ما يواجهونه من عقبات كثيرة في السوق، وفي عمليات التنافس ـ غير الشفّافة ـ في المناقصات، وفي التنظيمات الإدارية المعقّدة، وفي الحصول على المعلومات الدقيقة التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية

المناسبة. ومن أهم مظاهر الفساد التي تتميز بها بيئة الأعمال في اليمن أن المسؤول يمارس التجارة، وكذلك الشيخ والضابط، في مَشهدٍ قلَّ أن يوجد في مجتمع آخر. إذ تمثّل هذه التداخلات الاجتماعية قنواتٍ جديدة لتوزيع الثروة بصورة غير عادلة، عمد النظام إلى تشجيعها لصنع شبكة موالاة واسعةٍ له على حساب التطوُّر الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

يقع اليمن ضمن مجموعة الدول الأكثر فسادًا، ويحتلُّ المرتبة ١٥٤ من بين ١٨٠ دولة[٨]. وأدّى ضعف الإدارة الحكومية وشيوع التعقيدات البيروقراطية إلى تزايد الفساد المالي والإداري، وهو ما زاد من معاناة رجال الأعمال والمستثمرين، بخاصة عندما يصل الأمر إلى السطو على الأرض الخاصّة بهم بغرض ابتزازهم ونهب أموالهم، وفرض شراكة الحماية على أصحاب المشروعات التجارية والاستثمارية، من دون مشاركةٍ لهم في جهد أو مال.

و ـ محدودية العمالة المدرَّبة والماهرة

هناك حاجة كبيرة إلى العمالة المدرَّبة والماهرة بسبب ضعف التعليم الفنِّي وعدم مواكبته متطلّبات السوق. كما أنّ الكوادر المؤهّلة ـ والمتخصِّصة في بعض المجالات الاستثمارية ـ محدودة؛ وهذه العوامل تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب الاعتماد على العمالة المستوردة بأجور عالية. فضلًا عن ذلك يؤدي استخدام العمالة غير المدرّبة بشكل جيد إلى تخلّف الإنتاجية وسوء استخدام تقنيات الإنتاج الحديثة، وهي كلها أسباب تؤدي إلى زيادة التكاليف الإنتاجية، وزيادة المخاطر على المشروعات المحلِّية، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بالتعليم الفنِّي والمهني، وتحسين نوعية التعليم بشكل عامٍّ، وفقًا لمتطلِّبات سوق العمل.

ز ـ التهريب الجمركي والتهرُّب الضريبي

يشكِّل التهريب مشكلة خطيرة على فرص الاستثمار، إذ يتعرض كثير

---

(٨) يحيى صالح محسن، **خارطة الفساد في اليمن... أطرافه النافذة** (صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ٢٠١٠)، ص ٦٣.

من المشاريع الخاصة المحلّية لمنافسة غير عادلة. فهي تدفع الرسوم الجمركية والضرائب، بعكس المشاريع والسلع التجارية التي تأتي مهرّبة، أو التي يتهرّب أصحابها من دفع الضرائب المقرّرة عليهم للحكومة. الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج على المُنتَجات التي يجري دفع الرسوم على مدخلاتها المستوردة، ويقع دفع الضرائب عليها. وهذا يمثِّل منافسة غير عادلة بسبب عدم تكافؤ الفرص بين السلع المحلية والسلع المهرَّبة، ما يؤثِّر سلبًا في نمو القطاع الخاص، وتنعكس آثاره على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال ارتفاع نِسب البطالة والفقر، وزيادة المخاطر الأمنية. ومن شأن هذه الأوضاع أن تُضعف نشاط القطاع الخاص، وتعيق تطوّره؛ وبخاصة في ظل ضعف الإجراءات التي تتخذها الدولة للحد من عمليات التهريب والغش والتقليد التجاري المرتبط بذلك القطاع.

٣ ـ الصعوبات الذاتية للقطاع الخاص

يعاني القطاع الخاصّ الضعف والهشاشة، ويتضح ذلك من خلال الآتي:

ـ اعتماد نشاط القطاع الخاص ـ بدرجة كبيرة ـ على نشاط الدولة وإنفاقها العام؛ فهو المحرِّك الرئيس لنشاط القطاع الخاص. ولم يتوقَّف الأمر عند هذا الجانب، فهناك ضعف تنظيمي وإداري، إذ إن جزءًا كبيرًا من القطاع الخاص غير منظَّم ولا يملك الإدارة الجيدة وتسود فيه العشوائية وتغيب فيه الشفافية، بخاصة مع تخلّف الأساليب المحاسبية التي تتبعها هذه الأنشطة. ويصعب على الجهات الرسمية التعاون السلِس معها، فتنشأ المشاكل والتعقيدات الكثيرة بين الجانب الحكومي وهذه الأنشطة الخاصة غير المنظَّمة. وفي هذا المناخ تبرز تحدِّيات متعدِّدة أمام تطوير عملية الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص[٩].

ـ غياب التنسيق بين منظمات القطاع الخاص، ووجود تكتُّلات متعارضة في إطار رجال الأعمال، ما أدّى إلى ضعف الخدمات المقدَّمة من هذه

(٩) نادي رجال الأعمال اليمنين، «مقالات اقتصادية،» صنعاء، ٢٠١٠، ص ٨٤ ـ ١٠٥.

المنظَّمات لقطاع رجال الأعمال، وتشتّت الجهود المحدودة؛ وبالتالي تضاؤُل نشاط هذه المنظّمات. هذا فضلًا عن أنّ الوضعية القائمة لمنظَّمات رجال الأعمال لا تؤهِّلها للقيام بدور المشارك للحكومة في القضايا الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، ولا تمكّنها من التأثير في مشروعات القوانين والسياسات الاقتصادية ذات الصلة. وعلى الرغم من أنّ للاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية تمثيلًا في الهيئات والمجالس واللجان الحكومية ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي، فإنّ هناك العديد من العوائق التي تحول دون تحقيق الشراكة الفاعلة بين الطرفين. الأمر الذي يتطلب وجود آلياتٍ تنظِّم هذه العلاقة، وتعمل على تسهيل الوصول إلى الحلول المناسبة للتغلّب على الصعوبات المختلفة التي تحدُّ من زيادة أنشطة القطاع الخاص، وبالتالي تعزيز دوره في عملية النموّ الاقتصادي، وتحقيق تكامل الأدوار، وتأمين المنافع المتاحة للطرفين.

ـ محدودية الشركات المساهمة والتضامنية، وغلبة الشركات العائلية والفردية المحدودة في معظم منشآت القطاع الخاص، واعتماد تلك المشروعات على الأساليب القديمة في ممارسة عملها[١٠]. في ظل غياب الخبرة الفنِّية المساعِدة أو محدوديتها، وما يترتَّب على ذلك من صعوبات ذاتية تلازم هذه المشروعات، فضلًا عن صعوبة التعامل مع الجهات الحكومية، وقع التأثير سلبًا على بناء الشراكة مع الحكومة.

ـ غياب الابتكار في إقامة المشروعات، وشيوع التقليد والمحاكاة، بخاصة في المنشآت الصغيرة، ما يُضعِف هذه المشروعات بسبب عدم القدرة على المنافسة ويعرّضها للفشل. علمًا بأنّ المنشآت الصغيرة تمثِّل نسبة ٨٨ في المئة من إجمالي عدد المنشآت، وهو ما يحرمها من الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير المتمثِّل في وفرة الحجم، ويجعلها معرَّضة لشدة المنافسة في ظل الأسواق المفتوحة[١١].

(١٠) منصور البشيري، «دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية اليمنية» (تقرير، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء، ٢٠١١)، ص ٢٦.

(١١) البشيري، ص ٢٧.

ثالثًا: الدور التنموي المتوقع للقطاع الخاص في المرحلة القادمة

١ ـ عوامل نهوض القطاع الخاص

على الرغم من وجود عدد من التحدِّيات والصعوبات التي تواجه القطاع الخاص وتُعيق تطوُّره، وبالتالي لا تمكِّنه من قيادة العمل التنموي والحياة الاقتصادية بوجه عام، يتوافر ـ في مقابل ذلك ـ عدد من العوامل الإيجابية المساعدة في نهوض القطاع الخاص في اليمن، التي يمكن عرضها على النحو التالي:

أ ـ الاتجاهات السياسية الجديدة

هبّت رياح التغييرِ على المنطقة العربية، وجاءت الثورة الشعبية السلمية في اليمن لتشكِّل ظاهرةً بارزةً في الربيع العربي، وأعطت خلال سنة كاملة ـ ولا تزال ـ الكثيرَ من المؤشرات الإيجابية، والمتغيرات السياسية الحداثية على الرغم مما رسخه النظام الحاكم ـ خلال العقود الثلاثة الماضية ـ من مسارات سياسية واقتصادية واجتماعية سلبية عمّقت حالة التخلُّف في البلاد وأشاعت الفساد وأعاقت عملية التنمية الشاملة.

في ظل اختيار المداخل المناسبة للإصلاح الذي تحقّق التماسك المجتمعي وتجعلُه ينعكس إيجابيًا على الأوضاع الأمنية والاستثمارية، تمثّل هذه العوامل كلُّها عناصرَ ايجابيةً كبيرةً تؤمِّن المناخ الاستثماري والتجاري المناسب. وسوف يتعزّز هذا المناخ بتحقيق التداول السلمي على السلطة، وترسيخ مبادئ الديمقراطية والشفافية والمساءَلَة، وإشراك المجتمعات المحلية في صناعة القرارات التنموية؛ ولا سيما بعد تعزيز دور القضاء في حماية الحقوق الخاصة والعامة، للوصول ـ تَبعا لذلك ـ إلى تحقيق الحكم الرشيد.

بتحقيق الاستقرار السياسي سيتحقق الاستقرار الأمني في اليمن، ذاك المرتبط ارتباطًا شديدًا بالأوضاع السياسية، ما سيضيف عنصرًا إيجابيًا آخر. كما إن المناخات السياسية الجديدة سوف تُساعد في إعادة صوغ

المؤسسات الاجتماعية، والقبلية منها بالذات، بما من شأنه أن يساعد في حلِّ مشاكل الثأر.

من جانب آخر، يجدُر بالقطاع الخاص، في ظلِّ التوجُّهات السياسية الجديدة، وعلى صعيد علاقة القطاع الخاص بالأحزاب السياسية، أن يكون عاملًا مؤثِّرًا في مختلف الرؤى الاقتصادية للأحزاب السياسية في الاتجاه الذي يؤدِّي إلى التقريب بينها من أجل الوصول إلى صوغ قواعد وأسس عامة تحكم سير العملية الاقتصادية في البلاد[١٢]. وذلك على نَحْوٍ يُبعد الحكومة من التدخُّل في تفاصيل أنشطة القطاع الخاص، لأنَّ ذلك يشكِّل خطرًا حقيقيًا يُمكن أن يُعيق التنمية الاقتصادية بدلًا من تشجيعها. فالسياسات الجيدة لا تأتي إلّا من خلال الجهود المشتركة والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والأحزاب السياسية وبقية منظمات المجتمع المدني، ومن خلال المحافظة على حوار منتظم بين هذه الأطراف.

يجب أن تكون عملية التأثير متبادلة ومستمرة بين الأطراف الثلاثة، إذ تؤثر الحكومة في الأعمال والأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال القوانين والسياسات والنظُم، وهو ما ينطبق على بقية الأحزاب السياسية عندما تحكم أو تشارك في الحكم. أمّا القطاع الخاص فيُمثِّل المستشارَ الاقتصادي الأول للحكومة بما لدية من خبرةٍ ووفرةٍ في الأفكار والمقترحات التي من شأنها أن تُساعد في معالجة المشكلات الاقتصادية في البلاد. وأكّد برنامج حكومة الوفاق الوطني أهمية الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص[١٣].

ب ـ تضاؤل حجم التحديات الاقتصادية

كانت سلطة الفساد مهيمنةً على العملية الاقتصادية خلال العقود الثلاثة الماضية، إذ حوّلت النشاط الاقتصادي إلى أداةٍ كبيرةٍ لتوسيع دائرة الولاء للحاكم الفرد. ووقع الاستحواذ على جزءٍ مهمٍّ من المال العام، وأُهدرت ـ في الوقت نفسه ـ كثير من الموارد، ووُضعت العوائق أمام الاستثمار،

---

(١٢) مركز المشروعات الدولية ـ واشنطن، بناء البرامج الاقتصادية للأحزاب، ص ٣.

(١٣) رئاسة مجلس الوزراء، البرنامج العام لحكومة الوفاق الوطني، صنعاء، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، ص ١٦.

وأُخضِع القطاع الخاص للنهب والاستيلاء من قبل متنفِّذي السلطة، وأصبح الاقتصاد مرتبطًا بالفساد والفقر والبطالة، كما تراجع الاستثمار، وانخفض حجم المساعدات الخارجية بسبب الفساد الذي أدّى إلى ضعف القدرة الاستيعابية للمساعدات.

في ظل الثورة والرغبة في التغيير سوف يتضاءل حجم التحدِّيات السياسية والأمنية، وتتوافر الفرصة للشروع في الإصلاحات المؤسسية الشاملة؛ بما يؤدي إلى إغلاق الفجوة المؤسسية. ولذلك نتوقع أن يتضاءل حجم التحديات الاقتصادية من خلال رفع كفاءة استخدام الموارد العامة وتحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار وزيادة حجم المساعدات الخارجية. هذا إلى جانب العوامل الإيجابية المتوقَّعة بفعل الثورات العربية الأخرى التي سوف تنعكس بصورة إيجابية على علاقات التكامل الاقتصادي العربي بمستوى معين.

ج ـ زيادة حجم المساعدات الخارجية

كان العامل الخارجي مساعدًا إلى حدٍ كبير في وصول الأطراف السياسية اليمنية إلى اتفاق لنقل السلطة في اليمن، وهو ما عُرف بالمبادرة الخليجية. وبارك المجتمع الدولي هذه المبادرة من خلال صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٠١٤، واعتماد الآلية التنفيذية للمبادرة، برعايةٍ وإشرافٍ من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبّي ودول مجلس التعاون الخليجي وروسيا على الملفات السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها من القضايا التي تضمّنتها الآلية التنفيذية للمبادرة. وكلُّ هذا يؤكِّد حرص المجتمع الدولي على وحدة اليمن واستقراره، وعلى دعم طموحات اليمنيين في التغيير.

هناك ترتيبات قادمة قريبة لتحديد حجم الاحتياجات الاقتصادية والتنموية لليمن. وبحسب تصريحات وزير التخطيط والتعاون الدولي فإن الفجوة التمويلية ـ خلال العامين القادمين ـ تُقدَّر بنحو ٧ ـ ١٠ مليار دولار أميركي. وتشير التوقُّعات إلى أنّ اليمن سوف يحصل على قدر أكبر من المساعدات الخارجية مقارنةً بما كان يحصل عليه في السابق. علما أنّ أكثر من ٤ مليار دولار من تعهدات المانحين في مؤتمر لندن ٢٠٠٦ لم يحصل عليها اليمن حتى هذه اللحظة. وهذا الأمر يشكِّل عاملًا مشجِّعًا على زيادة أنشطة القطاع الخاص، لما سوف يترتَّب على هذه المساعدات من تحسن

في الإنفاق الاستثماري العامّ على مجالات البنية التحتية، بما من شأنه أن يقلِّص من حجم العوائق أمام أنشطة القطاع الخاص واستثماراته.

د ـ الموقع والأمن والفرصة الاقتصادية

استطاع عدد من البلدان أن يحصُل على حصَّة من الاقتصاد العالمي من خلال استغلال موقعه الحيوي وتقديم خدماته إلى بقية العالم. وتبرز أهمية موقع اليمن الجيو ـ سياسي في ظلِّ التحديات التي تهدِّد تصدير النفط الخليجي عبر مضيق هرمز، واحتمالات نشوب الحرب بين إيران والدول الكبرى بسبب الموضوع النووي واستراتيجيتِها في المنطقة. ويشكّل دور اليمن ـ الذي يكتسبه من خلال موقعه الجيو ـ سياسي ـ حاجة استراتيجية لمنتجي النفط ومستهلكيه؛ إذ هو يوجد حلًّا للمشكلة، ويُجنِّب الوقوع في هذه المخاطر. وذلك بتوفيره طريقًا آمنة للنفط الخليجي إلى الأسواق العالمية عن طريق مدّ أنابيب عبر الأراضي اليمنية إلى الموانئ اليمنية الكائنة على شواطئ البحر العربي والبحر الأحمر؛ وهو ما سوف يحقق عوائد اقتصادية مهمة لليمن.

يُتوقع أن يصبح موقع اليمن الجيو ـ سياسي ركيزةً من الركائز الأساسية لتطوير المصالح الاقتصادية فيه؛ وذلك من خلال ربط الموقع بالأمن والفرص الاقتصادية. ولا تزال الجغرافيا السياسية تمتلك كثيرًا من الفرص الاقتصادية في جعبتها، بخاصة حينما نضعها في إطار منظومةٍ أوسع، في ظل عولمة إطارُها التحديات والفرص، ولا سيما أن أكثر من ١٢ ألف سفينة تجارية تعبُر سنويًا مضيق باب المندب، وأكثر من ٣ مليون برميل نفط تمرّ يوميًا من هذا المضيق.

إنّ استغلال الموقع الجيو ـ سياسي لليمن ـ بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي ـ سوف يؤدي إلى زيادة قدرة الأطراف مجتمعةً بمواجهة التحديات والمخاطر التي تواجهها. هذا إلى جانب تعزيز الموارد الاقتصادية لها، بما من شأنه أن ينعكس إيجابيًا على الأوضاع الأمنية للمنطقة، ويؤدّي إلى تأسيس واقع جيو ـ سياسي متين، يزيد من منعةِ واقتدارِ المنطقة تجاه القوى التي تستهدفها. وإنّ الأوضاع غيرِ المستقرة في المنطقة وتزايد المخاوف من القوى الخارجية الأخرى الإقليمية والدولية؛ يُلزم اليمن ودول الجوار بإحداث

نقلةٍ في فهمها ورؤيتها للأوضاع الراهنة والمستقبلية، واستغلال كلّ ما من شأنه أن يزيد من قدرتها على التطور ومواجهة التحديات المتزايدة.

هـ ـ الشراكة التجارية والاستثمارية مع الدول الخليجية

إنّ الطريق إلى القضاء على مشكلات اليمن المختلفة وإحداث التنمية المطلوبة، لن يجري من خلال الجهود الذاتية وحدها، وإنّما أيضًا من خلال العلاقات الاقتصادية المتينة مع العالم الخارجي، وبالذات مع دول الإقليم المجاور (دول مجلس التعاون الخليجي)، لما تتمتّع به هذه الدول من موارد مالية كبيرة، وحاجتها إلى التكامل مع الجوار الجغرافي بهدف توسيع النشاط التجاري الاستثماري وزيادته، وسدِّ نقص العمالة لديها.

تُركِّز الشراكة مع دول الخليج على الفرص الاقتصادية المدعومة بالجوار الجغرافي والحقائق التاريخية والمصيرية، هذه الشراكة سوف تجعل من اليمن سوقًا لجزءٍ مهمٍّ من المُنتجات الخليجية. وبقدر ما تتحسن الأوضاع الاقتصادية لليمن ستتوافر السوق للمنتجات الخليجية. وتشير البيانات الرسمية إلى أنّ حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي يشهد تطوّرًا ملحوظًا في خلال الأعوام القليلة الماضية؛ إذ ارتفع من حوالى ١٤٥ مليار ريال في عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ٥٥٠ مليار ريال في عام ٢٠٠٦. وكان نصيب واردات اليمن من دول المجلس ١١٩ مليار ريال عام ٢٠٠٠، ليرتفع إلى ٤١٦ مليار ريال عام ٢٠٠٦. كما تتوافر لدى اليمن إمكانات وموارد كثيرة غير مستغلة؛ وهو ما ينعكس إيجابيًا على اليمن، من خلال تسريع عملية النمو الاقتصادي ومواجهة التحديات الأخرى.

في المقابل، تمثِّل سوق العمل الخليجي سوقَ عملٍ كبيرةٍ ولعقود طويلة. ويمتلك اليمن فائضًا كبيرًا من الأيدي العاملة غير الماهرة التي يمكن أن تحلّ بصورة تدريجية محلّ جزءٍ من العمالة الآسيوية؛ وبالتالي يقع تحويل جزءٍ من الأموال ـ التي كانت تذهب إلى الدول الآسيوية ـ إلى اليمن، مقابل أجور العمال التي تزيد على ٣٠ مليار دولار سنويًا؛ وذلك بغية تحسين المستوى المعيشي للسكان، وتدوير هذه الأموال في الاقتصاد الخليجي مجدّدًا من خلال تمويل الواردات اليمنية من دول المجلس. وذلك

هو ما يعزِّز مكاسب الاقتصادات الخليجية من مزايا الشراكة مع الاقتصاد اليمني. وهنا تبرز أهمية القطاع الخاص في القيام بدور محوري إلى جانب شراكتها مع الحكومة في إيجاد برامج التعليم والتدريب الهادفة إلى تأهيل العمالة المطلوبة في أسواق العمل الخليجية[(١٤)].

و ـ الأيدي العاملة المهاجرة (القوة الناعمة)

يعمَل مئات الآلاف من اليمنيين في السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي لما لهم من سمعة طيبة هناك؛ وأمضى بعضهم معظم عمره هناك، بل منهم من وُلِد وعاش هناك. وبما أنّهم يمثِّلون قوى ناعمة في إطار الإمكانات المتاحة لليمن، على الحكومة أن توظِّف تلك القوى بخبرتها وعلاقاتها ومصالحها المتشابكة مع المصالح الخليجية، بهدف توسيع المصالح الاستراتيجية لليمن وتمتينها. وإن دولًا عديدة سبقتنا بزمن طويل في ذلك المجال، واستثمرت الوجود الاقتصادي للمجموعات المهاجرة منها والعاملة في البلدان الأخرى، لتوسيع مصالحها الاقتصادية في البلدان المستضيفة لأبنائها المهاجرين؛ وذلك لما لهذه البلدان من شبكة علاقات ومصالح.

الأمثلة كثيرة، لعلَّ أبرزها وجود الصينيين في كثير من دول شرق آسيا، ما جعل الصين تنسج في كثير من دول شرق آسيا علاقات اقتصادية متينة مع تلك البلدان، وترسيخها باستمرار على الرغم من كل الظروف والتقلبات السياسية والاقتصادية. وهذا هو المغزى الكبير من استثمار هذه القوة الناعمة في إطار جعل المصالح مثمرةً. وإنّ الربط بين الجغرافيا والسكان والموارد من جهة، والأمن والاقتصاد من جهة أخرى، يشكِّل بعدًا آخر لهذه الميزة، وركيزةً أخرى لتوظيف الموقع الجيو ـ سياسي لليمن في إطاره الإقليمي.

إن دور هذه القوة الناعمة يمكن أن يتعزَّز أكثر بسبب حاجة مجلس التعاون الخليجي إلى عمالة لا تترتب عليها مخاطر ثقافية واجتماعية، ولا يمتدّ ضررُها إلى الهوية القومية والدينية لشعوبه. ولا سيما أنهم في دول المجلس صاروا يستشرفون مخاطر العمالة الآسيوية في بلدانهم، بعد أن أصبحت تمثِّل

---

(١٤) كتاب الاحصاء السنوي، سنوات مختلفة.

نسبة مهمة من السكان في هذه الدول. وإن أي استزادة من العمالة الآسيوية هي استزادة من تلك المخاطر التي يجب التقليل منها باستبدال جزء منها بعمالة إقليمية، لها الهوية الدينية والقومية نفسها. ومن نافلة القول إنّ اليمنيين هم أكثر الناس تجانسًا وتقاربًا مع أهلهم في الخليج العربي(١٥).

٢ ـ الفرص الاستثمارية في أهمّ القطاعات الاقتصادية الواعدة

ـ يتميز **القطاع السياحي** في اليمن بتوافر العديد من الميزات النسبية؛ إذ يتميز المنتج السياحي بتنوّعه من حيث وجود المواقع الأثرية التاريخية والسياحة البحرية والجزر، إلى جانب الفن المعماري المتميز، والصناعات الحرفية التقليدية، والمناطق الجبلية الجميلة المتميزة بالمدرَّجات الخضراء. وفي ظل التنوّع المناخي والبيئي وتعدّد المنتوج السياحي تتوافر فرص وإمكانات استثمارية متعدِّدة للقطاع الخاص، خصوصًا على صعيد الصناعات الفندقية والمطاعم السياحية، والخدمات والصناعات كلها المرتبطة بالسياحة(١٦).

يتطلَّب هذا الأمر وضع استراتيجية للقطاع السياحي تهدف إلى أن يصبح اليمن قِبلة سياحية عالمية خلال خمس سنوات، وإلى استثمار موارده السياحية المتعددة؛ وذلك حتى يصبح الإنتاج الثقافي مصدرًا مهمًّا للدخل والنقد الأجنبي، وتتولّد فرص العمل. وسيؤدي استغلال موارد اليمن الثقافية إلى تنشيط عدد كبير من الخدمات والصناعات ذات الروابط القوية بالصناعة السياحية، وإلى ازدهار الصناعات الحرفية وعدد من الصناعات الصغيرة، وكذلك إلى الحفاظ على الموروث الثقافي والتاريخي لليمن، وتنمية المناطق السياحية، وتطوير الفولكلور الشعبي، وتحويله إلى سلعةٍ مُدِرَّةٍ للدخل. وبتنفيذ هذه الاستراتيجية، سوف تزيد مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي، بخاصة مع إنجاز المشروعات السياحية الجديدة في جزيرة سقطرى، وفي جزر حنيش، وجزيرة كمران.

---

(١٥) مؤسسة فريدريش إيبرت ومنتدى التنمية السياسية (صنعاء)، **أوراق بيضاء** (صنعاء، ٢٠٠٧)، ص ٤.

(١٦) محمد علي عبده الحجوري، «واقع وآفاق السياحة في الجمهورية اليمنية،» **شؤون العصر**، السنة ١٣، العدد ٣٥ (تشرين الأول/أكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)، ص ١٨٢ ـ ١٩٩.

يُتوقّع نموُّ الحركة السياحية الداخلية بمعدّلات عالية في السنوات القادمة نتيجة تعافي الاقتصاد اليمني، مثلما يُتَوقَّع زيادة معدّلات النمو الاقتصادي، إلى جانب زيادة عدد القادمين المغتربين في دول الخليج العربي لزيارة أسرهم (وهم يمثّلون نسبة ٣٢ في المئة من إجمالي السواح القادمين إلى اليمن حاليًا). وبحسب تقارير مجلس السياحة العالمي، يُتوقّع أن يحقّق اليمن ـ من بين خمس دول في العالم ـ قفزةً نوعيةً في بنيته السياحية خلال العقد القادم، بفضل المشروعات الخليجية الكبرى التي يُخَطط لإنشائها في القطاع السياحي والعقاري في اليمن خلال السنوات القليلة المقبلة. وهي مشاريع ستعزّز النجاحات الأخرى للاستثمارات الخليجية في اليمن، وتحديدًا في هذه القطاعات. وفي كل هذه الصناعات والأنشطة السياحية يتنزّل دور القطاع الخاص في الصدارة، فهو الذي سوف يضطلع بالمشروعات السياحية والأنشطة الاقتصادية كلها المرتبطة بها، ما سيوفر فرصًا غير محدودة لزيادة أنشطة القطاع الخاص.

ـ **المعادن والمحاجر**: يُتوقع أن يشهد قطاع المعادن والمحاجر في اليمن نموًّا عاليًا، وبمتوسط ١٥ في المئة سنويًا، ولا يزال هذا القطاع محلّ اهتمام المستثمرين الأجانب والمحليين. ويُتوقع أن يصبح أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي يَعتمد عليها الاقتصاد اليمني في نموّه خلال العقدين القادمين، بخاصة مع وجود كميات كبيرة من المعادن ذات العائد الاقتصادي الجيد؛ مثل النحاس والنيكل والذهب.

يُضاف إلى ذلك وجود الرخام بكمّياتٍ كبيرة، وأحجار البناء المرغوب فيها عند الخليجيين بصورة متزايدة. ويُتوقع لهذا القطاع أن يستقطب مئات الآلاف من العمّال الجدد خلال العقد الحالي، بخاصّة بعد التعديلات القانونية الضرورية التي سوف تفتح الطريق أمام الاستثمارات الخاصة في هذا القطاع بشكل كامل، واستقرار الأمن في مختلف المناطق اليمنية، وتشكيل لجان قبلية مشتَركة مع الجهات الحكومية الرسمية لحل أي مشكلات أو منازعات بشأن الحقوق المتَنازَع عليها في مواقع المشروعات. يشكّل توافر المواد الخام ـ وبكمّيات تجارية من هذه المعادن ـ مصدرًا للعديد من الصناعات في كل قطاعات البناء والتشييد وغيرها من القطاعات،

ما يُمَكِّن من توفير فرص تصديرية جديدة لرجال الأعمال في اليمن، وغيرهم من المستثمرين الأجانب.

- **الصيد البحري**: في مجال الصيد البحري يُتوقع حدوث تطوُّرٍ كبيرٍ في مجال الاصطياد التجاري، مع تحسين عمليات الصيد التقليدي، والمحافظة على الثروة السمكية. ويُتوقع أن تصل كميات الاصطياد السنوية إلى نحو ٥٠٠ ألف طن في عام ٢٠١٦. وتعتمد هذه التوقُّعات على وجود شواطئ وسواحل وجزر تمتدُّ إلى أكثر من ٢٤٠٠ كلم، وتتوافر فيها ثروةٌ سمكيةٌ كبيرةٌ، وأصناف كثيرة من الأسماك التي تتمتع بطلب محلي وخارجي: مثل أسماك الحبار، والتونة، والشروخ، والجمبري، وعشرات الأصناف الأخرى. . . كما تتوافر إمكانات للاستزراع السمكي، وفرصٌ لإنشاء العديد من الصناعات السمكية، ما يوفر للقطاع الخاص ميزاتٍ نسبية تحفِّز على التوسع الكبير في استثماراته، بخاصة في قطاع الاصطياد السمكي التجاري، وإنشاء المعامل والمصانع الخاصة بتحضير الأسماك وتعليبها.

- **الصناعة**: يُتوقع للقطاع الصناعي - بخاصة على صعيد الصناعات التحويلية - أن يشهد نموًّا كبيرًا في الفترة القادمة بسبب توقُّعات زيادة مستوى الدخلِ الفردي في إطار العوامل المشجِّعة التي ذكرناها سابقًا. وهو ما سوف يشكِّل عاملًا محفِّزًا لزيادة الطلب على السلع. الأمر الذي سوف ينعكس إيجابيًا على مناخ الاستثمار من خلال التوسع في المشروعات الإنتاجية لتلبية الطلب المتزايد، ما سيُسهم في إنعاش الاقتصاد، والخروج من حلقة الركود الاقتصادي.

- **الزراعة**: تتوافر في اليمن ميزات نسبية متعدِّدة في القطاع الزراعي، أهمُّها تنوُّع المُناخ وملاءمته لزارعة محاصيل كثيرة، وبخاصة بعض المحاصيل مثل: البنِّ والخضروات وبعض الفواكه. وهناك إمكانات للتصدير إلى الأسواق المجاورة، وإلى بعض الأسواق الأوروبية، إلى جانب أنّ التطوُّر في القطاع الزراعي سوف يوفِّر إمكانات مختلفة للصناعات الغذائية المعتمدة على المواد الخام المحلية.

- **إنشاء المدن الثانوية والمدن السكنية**: يجب أن تكون هناك استراتيجية لإنشاء المدن الثانوية والمدن السكنية، وأن تكون هذه الخطة واحدة من

ركائز الاستراتيجية التنموية الجديدة. إذ يمكن أن ينشأ في حضرموت عدد من المدن الثانوية خلال بضع سنوات، وسوف تستقطب هذه المشروعات أكثر من نصف مليون عامل في الأعوام الممتدّة بين ٢٠١٣ و٢٠١٨، وأكثر من عشرة مليار دولار، لتنفق في المشروعات السكنية ومشروعات البنية التحتية خلال الفترة نفسها. ويُتوقع أن تشكِّل حصة الاستثمارات الخاصة في هذه المشروعات النسبةَ الأكبرَ من إجمالي تلك المبالغ، ويُتوقع أن يمثِّل رأس المال الحضرمي والسعودي النسبة الأهمّ من حصة الاستثمارات الخاصة. وتأتي بعدها بقية الاستثمارات الخليجية، ثم الاستثمارات المحلية، إلى جانب الاستثمارات التي تخصّ دولًا أخرى عربية وأجنبية. وهناك عدد من المدن الثانوية التي يمكن إنشاؤها في معظم المحافظات، أهمها: المدنُ المتوقعة في محافظة الحديدة، والمدنُ المتوقعة في مثلّث «عدن ـ لحج ـ أبين». وسوف تمثِّل هذه المدن مناطق جذب سكاني، بخاصة مع تزايد الأنشطة الاقتصادية التي توفِّر فرص عمل متنوِّعة.

ـ **تأهيل مدينة عدن**: خلال سنوات قليلة يمكن تحقيق نجاحات مهمَّة على صعيد تأهيل مدينة عدن الكبرى، وإعادة تأهيل مينائها الجوّي ومينائها البحري في مجال تقديم التموينات إلى البواخر والسفن، وعمل الإصلاحات التي تحتاجها، وتقديم مختلف الخدمات الملاحية، وزيادة القدرات في المنطقة الحرة في مجال استضافة المخازن التجارية والمجمَّعات الصناعية، وإعادة التصدير. ومن شأن هذه الإنجازات أن تؤهل عدن لتؤدي دورًا مهمًا في توسيع أنشطة القطاع الخاص، وفي استقطاب الاستثمارات الخليجية التي من شأنها أن تجعل عدن مقصدًا سياحيًا لملايين السياح[١٧].

استنتاجات وتوصيات

١ ـ استنتاجات

ـ أظهرت الدراسة أن دور القطاع الخاص ما زال محدودًا؛ إذ إنّ مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ـ خلال الفترة التي سبقت

(١٧) أوراق بيضاء، ص ٥.

الإصلاحات الاقتصادية ـ بلغت نسبة ٥٣,٥ في المئة. وبعد تنفيذ برنامج الإصلاحات ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٠ إلى ٥٤,٥ في المئة. وحدث تراجع في الإنتاج النفطي، ما زاد من الأهمية النسبية لمساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي. وجرى الاعتماد ـ في النموّ ـ على قطاع النفط بدرجة أساسية خلال معظم الفترة الماضية، ما يجعل مستقبل النمو في البلاد رهين ما يطرأ على قطاع النفط من تطوُّرات إيجابية أو سلبيةٍ. وهو ما جعل ذلك يشكل تحدِّيًا اقتصاديًا كبيرًا أمام استراتيجية تنويع مصادر الدخل، لأنّ الاعتماد على النفط يجعل الاقتصاد معرّضًا للهزّاتِ بسبب تقلُّبات الأسعار العالمية للنفط، وتناقص الكميات المحلية المنتجة من النفط. وهذا يعطي إشارات سلبية إلى رجال الأعمال والمستثمرين الذين ينظرون بقلق إلى المسار المتقلِّب لمعدّلات التضخُّم وأسعار صرف العملة الوطنية. وهو ما يؤثِّر سلبًا في مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال التي يعوَّل عليها لزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الزيادة في المشاريع التجارية والاستثمارية المختلفة، وبخاصة في قطاع الصناعات التحويلية والقطاعات الخدمية والقطاعات الاقتصادية الواعدة مثل: السياحة والمعادن والمحاجر والأسماك. ومن شأن هذه القطاعات والصناعات أن تؤدي إلى وجود مصادر دخل جديدة لليمن، وتقلِّل من اعتماد الاقتصاد اليمني على النفط. ولذلك يتطلَّب تحقيق زيادة كبيرة في التدفُّقات الاستثمارية الخارجية الخاصة إلى اليمن إحداث تحوّلات أساسية في إدارة الحكم باعتبارها خطوة أساسية للتغلُّب على العقبات الاقتصادية والاجتماعية. فهي أدوات لتعزيز مناخ الاستثمار، والتسريع في عملية النمو الاقتصادي. كما أنه يتوجَّب على اليمن في السنوات القادمة إجراء تغييرات جوهرية في المؤسسات، التي تقوم بإدارة مواردها النفطية، فضلًا عن مواردها الغازية التي سوف تعوِّض جزءًا من الدخل الذي قد تفقده البلاد بسبب الانخفاض المستمر في إنتاج النفط. ففي ظلِّ عدم حدوث اكتشافات نفطية مهمَّة يتعين على اليمن إدارة موارد النفط والغاز باتجاه تنويع مصادر الدخل، وبما يؤمِّن الاستقرار الاقتصادي، ويضمن فاعلية النفقات العامة الاستثمارية، بخاصة على صعيد استكمال البنية التحتية وتحسين الخدمات العامّة، وبما يشجِّع على زيادة الاستثمارات الخاصة، ويحول دون تعرُّض الاقتصاد الحقيقي لهزّات كبيرة.

ـ أكّدت الدراسة ضعف حجم التمويلات للقطاع الخاص، بسبب ارتفاع كلفة التمويل، إذ بلغت نسبة الفائدة السنوية على القروض ١٥ في المئة و٢١ في المئة خلال الفترة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٩. هذا إلى جانب منافسة أذون الخزانة للقطاع الخاص على التمويلات؛ إذ بلغت أعلى نسبة إقراض للقطاع الخاص ٢٨,٤ في المئة عام ٢٠٠٥. كما أنّ التمويلات الممنوحة إلى القطاع الخاص تذهب في معظمها إلى تمويل الواردات، والقليل منها يذهب إلى تمويل المشروعات الاستثمارية. وعلى هذا الصعيد، فإنّ إصدار أذون الخزانة ـ بهدف امتصاص السيولة المحلية لتحقيق الاستقرار في العرض النقدي ـ أدّى إلى آثار سلبية في مناخ الاستثمار، بسبب منافسة الحكومة للقطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة للاستثمار، إلى جانب أنها أسهمت بدرجة رئيسة في رفع كلفة الاقتراض. وهو ما أدّى إلى تحجيم أنشطة القطاع الخاص، وزيادة حلقات الركود الاقتصادي.

ـ أظهرت الدراسة حجم الآثار السلبية في القطاع الخاص، بسبب ضعف البنية التحتية والخدمية، والضعف المؤسسي والإداري الحكومي؛ فضلًا عن ضعف القضاء، وطول إجراءات التقاضي. وأدّى ضعف العلاقة بين القطاع الخاص والحكومة، وعدم رسوخ مؤشرات الاقتصاد الكلّي إلى إضعاف حوافز القطاع الخاص بدرجة كبيرة نحو مزيد من الاستثمارات، وإلى توجيه جزء كبير من الاستثمارات إلى الخارج، حيث الفرص الاستثمارية أفضل والمخاطر أقل، وإن ظلّت هناك مجالات استثمارية توفّر فرصًا أفضل في الداخل.

ـ أوضحت الدراسة أن الفساد شكّل العائق الأكبر أمام تطوُّر القطاع الخاص، إذ أدّى إلى عدم تكافؤ الفرص بين المشروعات التجارية والاستثمارية المختلفة، بسبب عمليات التنافس غير الشفافة في المناقصات الحكومية، وبسبب تفشي الرشاوى، إلى جانب الشراكة غير القانونية بين بعض رجال الأعمال وبعض المسؤولين الحكوميين، وفرض شراكة الحماية على المستثمرين. كما أنّ انتشار الفساد في مختلف المؤسسات الحكومية ساهم، إلى جانب العوامل السابقة، في زيادة تكاليف المشروعات الاستثمارية، وأدى إلى وجود مناخ منفّر للاستثمار.

ـ أكدت الدراسة أنّ ضعف العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص أدّى إلى ضعف بيئة الأعمال، وإلى غياب السياسات الحكومية المدروسة والمراعية لوجهة نظر القطاع الخاص. ذلك أنّ العلاقة لم تكن قائمة على أساس حوار دائم ومنتظم بين الطرفين يجري من خلاله مناقشة السياسات الحكومية المختلفة، وبخاصة التوجُّهات الجديدة للحكومة. ولم يكن من شأن تلك التوجُّهات أن تؤثِّر في أنشطة القطاع الخاص كي يتمكن الطرفان ـ من خلال الحوار المستمر ـ من حلِّ النزاعات التي قد تنشأ خلال فترة زمنية قصيرة، وبما يضمن تخفيض التكاليف، وسرعة الإنجاز، وحرص الأطراف الحكومية المختلفة الشديد على إيجاد بيئة مواتية للعمليات التجارية والاستثمارية الناجحة. وكانت العلاقة قائمة على أساس الفساد والابتزاز والشراكة غير القانونية التي أدّت إلى وجود نسيج مصالح غير مشروعة بين بعض المسؤولين وبعض رجال الأعمال، ما أدّى إلى هروب الأموال إلى الخارج، وإحجام كثيرين عن الاستثمارات في الداخل، أو عدم التوسع في مشروعاتهم. وعلى هذا الصعيد تمثِّل شراكة القطاع الخاص مع الحكومة والأحزاب السياسية في المرحلة الجديدة أهميةً كبيرةً في بناء رؤية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي تحقيق الحكم الرشيد، واتخاذ السياسات الاقتصادية الجيدة؛ التي من شأنها أن توفّر فرص العمل، وتزيد من مستوى الدخل، وتجتذب الاستثمارات، وتحسن الخدمات العامة. ويتعين على القطاع الخاص أن يكون عاملًا مؤثرًا في سياسات الأحزاب وبرامجها؛ فالأحزاب السياسية متعدِّدة ومتمايزة في برامجها وأولوياتها وتفضيلاتها. وهنا يكمن دور القطاع الخاص في المشاركة في بناء السياسات، وإيجاد القوانين النوعية المتميزة، والتنظيم الجيد الذي يحفِّز على التوسع في الأعمال والأنشطة الاقتصادية المختلفة. ولكي يستطيع القطاع الخاص أن يشارك بنجاح في صنع السياسات والقرارات الاقتصادية؛ لا بد له من أن يمتلك الأدوات اللازمة لتحقيق ذلك، سواء على صعيد القضايا الكلّية، مثل: التضخّم والسياسات الضريبية وقانون العمل. . . إلخ، أو على صعيد القضايا الصغيرة، مثل: إجراءات تسجيل الأعمال التجارية، أو التقليل من وقت المعاملات الجمركية، أو إزالة التداخلات في الاختصاصات بين الجهات الرسمية وغيرها. ذلك أنّ من شأن هذه القضايا ـ

إجمالًا ـ أن تعيق أنشطة القطاع الخاص، أو أن تساعد في زيادتها. وينعكس ذلك سلبًا أو إيجابًا على العملية التنموية في البلاد.

ـ أظهرت الدراسة أن التهريب والغش التجاري، يلحق بالاقتصاد الوطني أضرارًا كبيرة؛ تتمثَّل في المنافسة غير المشروعة وغير المتكافئة بين السلع المستوردة، عبر المنافذ الرسمية والسلع المحلية من جهة، وبين السلع المهربة من جهة أخرى. الأمرُ الذي يؤثر سلبيًا في مستويات الطلب على السلع المحلية، ويُخفِّض بالتالي الإنتاج المحلي، كما يشوِّه هيكل الأسعار، ويوجد بيئة منفِّرة من الاستثمار. وهذا الوضع يتطلب توجّهًا جادًا وقويًا لمحاربة ظاهرة التهريب والغش التجاري.

٢ ـ مقترحات وتوصيات

ـ تحقيق التطور السياسي للوصول إلى الحكم الجيد، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي لتهيئة المناخ المناسب لبيئة الأعمال والاستثمار؛ وذلك من خلال إصلاح السياسات المالية والنقدية، لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، بما يؤدِّي إلى استقرار الأسعار وسعر صرف العملة المحلية.

ـ زيادة الاستثمارات العامة بهدف تطوير البنية التحتية اللازمة لتحسين مناخ الاستثمارات؛ وبخاصة في مجالات الكهرباء والمياه والطرق والموانئ والمطارات، وإنشاء المدن الصناعية والمناطق الحرة، لدعم المشروعات الاستثمارية والتنموية المختلفة.

ـ التركيز على تنمية القطاعات الواعدة، وفي مقدِّمها السياحة والأسماك وقطاعات الصناعات التحويلية والقطاع الخدمي، وذلك لتنويع مصادر الدخل، والتعويض عن المصادر الناضبة، وإعطاء الأولوية للصناعات ذات المدخلات المحلية. فبذلك تتحقّق الزيادة في مستويات التشغيل في الاقتصاد الوطني، ويقع الحد من معدّلات البطالة والفقر.

ـ أهمية الإسراع بإجراء التحولات الاقتصادية والإصلاحات المؤسسية العميقة التي سوف تؤدي إلى إيجاد فرص عمل جديدة، بخاصة في قطاع الصناعات التحويلية والقطاعات الخدمية، من خلال زيادة الاستثمارات الخاصة الأجنبية والمحلية في هذه القطاعات.

- اعتماد استراتيجية تركِّز على الجوانب الممكنة لتحقيق التنمية البشرية السريعة؛ وذلك باعتبار أن التنمية البشرية هي أساس التنمية الاقتصادية. والتأكيد على أهمية مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في العنصر البشري، وبخاصة على صعيد التعليم والتدريب والتأهيل، وبصورة تتناسب مع احتياجات سوق العمل في اليمن والدول الخليجية. هذا إلى جانب الاهتمام بتحسين برامج الرعاية الصحية والإعانات الاجتماعية، وبرامج الإسكان لذوي الدخل المحدود للتسريع في تحسين بقية مؤشرات التنمية البشرية؛ لأنّ ذلك يشكِّل أساسًا لخفض مستويات الفقر وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

- الإسراع بإنشاء سوق الأوراق المالية للمُساهمة في حلّ مشكلة التمويلات وترشيد إصدار أذون الخزانة بما يتناسب مع السيولة الفائضة لدى الجهاز المصرفي، وبما يحد من منافسة المستثمرين على مصادر التمويل. هذا إضافة إلى إصدار صكوك الاستثمارات الإسلامية للمساهمة في تمويل المشروعات الحكومية.

- إصلاح النظام القضائي، وتحقيق الاستقلالية الكاملة للقضاء، واستكمال تطوير البنية التشريعية للجهاز القضائي، إلى جانب مراجعة القوانين المرتبطة بتحسين البيئة الاستثمارية، واختصار مدّة إجراءات التقاضي، وتفعيل دور التفتيش القضائي.

- إعادة هيكلة أجهزة الدولة ومؤسساتها بما يؤدّي إلى تحديث الإدارة العامّة، وتحديث الخدمة المدنية، ورفع كفاءة الكوادر البشرية في الأجهزة الحكومية، وتعزيز القدرات التدريبية للمؤسسات الحكومية، وكذلك وضع أنظمة كفوءة للتنافس على الوظيفة الحكومية واعتماد أجور منافسة لمستويات الأجور السائدة في الأسواق لاستقطاب الكوادر الكفوءة.

- إيجاد إطار مؤسسي يوطد العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص، بما يضمن إشراك القطاع الخاص بصورة دائمة وفاعلة في وضع السياسات الاقتصادية والبرامج الحكومية، وفي مراجعة ووضع مشروعات القوانين والأنظمة ذات العلاقة بأنشطة القطاع الخاص، وفي وضع رؤية اقتصادية مستقبلية على المدى المتوسط والطويل الأجل، بحيث يكفل قيادة العملية

التنموية. هذا إلى جانب تفعيل تمثيل القطاع الخاص في عضوية مختلف اللجان والهيئات والوفود الاقتصادية.

- تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص ومنظّمات المجتمع المدني ومختلف المنظمات الجماهيرية، وإشراكها أكثر في العملية التنموية من خلال تشجيع أصحاب القدرات والمبدعين، وإعطاء الجماهير الدافعَ الإيجابي والحافز على المشاركة، وبعث الأمل في النهوض والتقدم.

- العمل على بناء شراكة اقتصادية قوية مع دول مجلس التعاون الخليجي من أجل تسهيل عملية التبادل التجاري، وجذب المزيد من الاستثمارات الخليجية إلى اليمن، وتسهيل دخول العمالة اليمنية إلى أسواق العمل الخليجية.

- تعزيز مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، وإيجاد المنظمات الداعمة لها، بخاصة على صعيد التمويلات والمساعدة الفنية، وتقديم التسهيلات الإدارية لتأسيس أعمالها وأنشطتها.

- تحديث نظم الإدارة في شركات القطاع الخاص ومؤسساته، واستيعاب تقنيات الإنتاج المتطورة في أنشطته الإنتاجية، وتشجيع تحويل الشركات والمؤسسات الخاصة الفردية والعائلية إلى شركات ومؤسسات مساهمة للإفادة من وفورات النطاق، ورفع القدرة التنافسية للشركات.

- وضع برامج وخطط استثمارية تستهدف استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص المحلي، بخاصة في القطاعات الاستثمارية الواعدة ذات الميزة التنافسية التصديرية.

- إيجاد قاعدة معلومات وبيانات اقتصادية دقيقة، إلى جانب القيام بالمسوحات الميدانية والدراسات؛ لتحسين قدرة القطاع الخاص على اتخاذ قراراته الاستثمارية.

الفصل التاسع

شركاء اليمن في التنمية
(الشركاء الإقليميون والدوليون)

محمد الأفندي

مُقدّمة

يُواجه الاقتصاد اليمني تحدّيين رئيسين: تحدّي الاستخدام الأكفأ للموارد الذاتية المحدودة. وتحدّي تحقيق التنمية المستدامة والنموّ الاقتصادي المرغوب فيه الذي يضمن استدامة الاستقرار والنهوض الاقتصادي. وتمثّل الموارد المالية من القطاع النفطي الحصّة الأكبر من الموارد المالية لليمن في ظلّ محدودية الموارد المالية غير النفطية مثل الضرائب والجمارك والإيرادات الأخرى، وفي ظلّ ضعف تنمية الموارد البشرية التي تشكّل بالنسبة إلى الاقتصاد اليمني ميزة نسبية ملحوظة، وفي ظلّ ضيق القاعدة الإنتاجية ومحدودية تنوّع مصادر الدخل القومي. وتكمن الإشكالية التي يواجهها اليمن في ردم الفجوتين: الفجوة التمويلية التي تعكس التناقض بين كفاية الموارد الذاتية ومتطلّبات تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البشرية المستدامة اللازمة لمجابهة الفقر والبطالة. والفجوة المؤسسية التي من أبرز مظاهرها سلطة تشريعية وقضائية ضعيفة في ظلّ تغوّل سلطة الفرد وضعف البنيان المؤسسي للدولة. وكذلك انتشار الفساد السياسي والاقتصادي والمالي، ما أدّى إلى سوء إدارة الموارد العامّة

وسوء توزيع الدخل والثروة جغرافيًا وبشريًا، إنّ هذا التناقض والاختلال بين كفاية الموارد الذاتية وحجم الطموحات التنموية عكس نفسه في فجوةٍ تتّسع سنة بعد أخرى، لم يكن ممكنًا إقفالها من دون شراكة وشركاء في التنمية في اليمن.

أدرك صنّاع القرار ولستّة عقودٍ خلتْ أهمّية شركاء اليمن في تحقيق النهوض الاقتصادي وتجاوز التخلّف الاقتصادي والاجتماعي الذي عاناه اليمنيون لعقود. وفي السنوات الأخيرة زادت أهمّية الشراكة في التنمية بسبب تسارع تدهور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية التي وصلت إلى حالة قريبة من الانهيار الاقتصادي الشامل. ما سبّب تفاقم حالة الحرمان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وزعزعة الاستقرار السياسي في اليمن، ووصلت الحال إلى أن أصبحت الدولة اليمنية قريبة من مصاف الدول الفاشلة. ومن الواضح أنّ هذه التداعيات شكّلت جذورًا رئيسة في ثورة الشعب اليمني السلمية التي ما زالت في حالة الفعل الثوري حتى الآن على الرغم من توقيع الأحزاب السياسية اتّفاق تسوية سياسية في اليمن.

كان لهذه التطوّرات السياسية والأمنية تأثيرٌ كبير في زيادة حجم التحدّيات التي تهدّد مستقبل اليمن واستقراره السياسي وأمنه الاقتصادي والاجتماعي. هذه التداعيات كان لها أثرها الكبير في زيادة وتيرة وأهمّية شركاء اليمن في هذه الفترة الحرجة من تاريخه.

أولًا: مفهوم الشراكة في التنمية وطبيعتها

١ ـ في مفهوم الشراكة وأبعادها

الشراكة في إطارها المجرّد هي نسقٌ للتعاون بين أطرافٍ مختلفة (وحدات اقتصادية، منظّمات، أو دول مستقلّة) لتحقيق أهداف مشتركة، أو تعظيم منافعَ متبادلة، أو تفادي صراعات، أو تجنّب فشل، أو انهيار أحد أطراف الشراكة، إذا كان ذلك مهدّدًا لاستقرار الأطراف الأخرى. إذًا الشراكة هي ترتيب تنظيمي معين، أو آلية عمل تتّسم بالكفاءة والفاعلية بمواجهة التحدّيات وحلّ المشكلات وإنجاز المشروعات التنموية التي يتعذّر إنجازها من طرف واحد، ولا تكون الشراكة فاعلة إلا إذا أُسست على

الصدقية وتوفّر لها قناعة مشتركة بالعمل برؤى واستراتيجيات مشتركة وفقًا لإطارٍ تنظيمي وقانوني واضح يحدّد أولويات العمل، وتكامل الأدوار، والتزامات كلّ طرف تجاه الآخر في تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة. وفي إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، ظهر مفهوم الشراكة أوّل مرّة في مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية (CNUCed) في نهاية الثمانينيات[١]. ويرى غاريت (B. Garrette) أنّ الشراكة قد تقترن بالتحالف في ظلّ الحفاظ على استقلال الأطراف الداخلة فيها من أجل تحقيق أهداف مشتركة[٢].

قد تتعدّد مسارات الشراكة وأبعادها، وقد تمضي هذه المسارات إمّا منفصلة أو متزامنة، أو تتّسم بأسبقية بعض مساراتها على الأخرى. إذ الشراكة قد تنشأ لهدفٍ أمني باعتباره هدفًا محوريًا، وقد تنشأ لهدفٍ اقتصادي باعتباره هدفًا محوريًا كذلك، أو قد تنشأ لهدفٍ سياسي باعتباره هدفًا محوريًا، ثمّ تأتي بعد ذلك بقية الأهداف. ومن جانبٍ آخر، فإنّ الإعلان عن إنشاء منظّمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥ باعتبارها مؤسسة ناظمة للعولمة الاقتصادية ورعاية حرية التجارة، جعل مفهوم الشراكة العالمية للتنمية أكثر تداولًا في الاتّجاه الذي يحقّق إنشاء نظامٍ تجاري ومالي يتّسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنويع وعدم التمييز. وأيًا كان الأمر فإنّ التداول العالمي لمفهوم الشراكة أكسبه عبر الوقت مضامين ومقاصد متنوّعة، ما ولّد نماذجَ مختلفة ومتنوّعة للشراكات، لعلّ أهمّها الشراكة الاقتصادية ذات المسارات المتعدّدة.

تتضمّن الشراكة الاقتصادية إعادة توصيفٍ لقضايا ومفاهيم التكامل الاقتصادي وذلك من حيث تعدّد أبعادها ومجالاتها وعدم اقتصارها على الجوانب الاقتصادية، كما هو شأن التكامل الاقتصادي. فالشراكة في بعدها الاقتصادي تعني شراكة تجارية تؤدّي إلى انتقالٍ حرّ للسلع في إطار منطقة حرّة، أو اتّحادٍ جمركي، أو شراكة في قطاع، أو عدد من القطاعات الاقتصادية، كما أنّها قد تعني وحدة اقتصادية كاملة بين الدول المتشاركة،

---

(١) انظر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة <http://www.ar.wikipedia.org>.

(٢) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

وهي بهذا البعد تستهدف رفع كفاءة تخصيص الموارد وتعظيم الرفاهية والمنافع للأطراف الداخلة في هذه الشراكة[٣].

ارتفع شأن الشراكة الاقتصادية بسبب شيوع نظرية «التجارة مولّدة النموّ»، ما أسهم في تعميم مفهوم الشراكة لتغدو شراكة تجارية ومالية ـ أي التبادل الحرّ للسلع ورأس المال. ومن جانبٍ آخر ارتفع شأن الشراكة العالمية في التنمية بمقولة «الاعتماد المتبادل» (Interdependence) التي أطلقها الرئيس الأميركي جون كينيدي في ستينيات القرن الماضي أمام الجمعية العامّة للأمم المتّحدة. حيث جرى إعلان التزام الدول المتقدّمة بتخصيص ١ في المئة من ناتجها القومي لمساعدة الدول النامية، على أن تكون نسبة ٠,٧ في المئة على شكل معونات ميسرة.

بيد أنّ هذا الهدف لم يتحقّق كاملًا. وعلى الرغم من بريق مفهوم الشراكة إلا أنّ آخرينٍ يرون أنّ فكرة المشاركة استُخدمت للتنصّل من عملية إعادة التوزيع التي اتُّخذت أساسًا لتقديم المعونات وترتيبات التفصيل في ظلّ زيادة عدم التكافؤ[٤]. إلا أنّ ذلك التحفّظ لا يؤثّر في تميز مفهوم الشراكة عن مفهوم التكامل الاقتصادي الذي تميز بالبعد السياسي والاجتماعي للشراكة، وهو البعد الذي تجسد في إعلان برشلونة (١٩٩٥) للدول الأوروبية باعتباره نموذجًا جديدًا أو فريدًا من نوعه للتعاون في السياسة الخارجية للمجموعة، وطبقًا لذلك التطوّر فإنّ الشراكة بهذا المعنى تقوم على دمج البعد السياسي بالاقتصادي والاجتماعي، فالبعد السياسي للشراكة يتضمّن احترام الحرّيات الأساسية والتمسك بالديمقراطية والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب بمظاهره المختلفة المهدّدة للاستقرار السياسي. وفي بعده الاجتماعي يركّز مفهوم الشراكة على الحوار الحضاري لحضارات الشرق الأوسط، واحترام الثقافات والأديان،

---

(٣) لمراجعة مفاهيم وصور التكامل الاقتصادي، انظر: محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٠)، ص ١ ـ ٢٣.

(٤) انظر أيضًا: محمد محمود الإمام، «اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي،» **بحوث اقتصادية عربية**، العدد ٧ (ربيع ١٩٩٧)، ص ٦ ـ ٧.

وتنمية الموارد البشرية، والنهوض بنظُم الرعاية الصحّية والتعليم، وترسيخ التواصل بين الشعوب، وإنشاء مؤسسة «أورو متوسطية» للحوار بين الثقافات والحضارات، والتغطية المتوازنة في الإعلام الأوروبي للقضايا العربية، بيد أنّ البعد السياسي في الشراكة اكتسب أهمّية أكبر بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وتبنّي الدول الأوروبية والولايات المتّحدة استراتيجيات الإصلاح السياسي والديمقراطي باعتبارها أساسًا لشراكتها مع الدول العربية ودول الشرق الأوسط. حيث مثل اجتماع قمّة الدول الثماني في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ علامة فارقة في مسار الشراكة ذات البعد السياسي، وجاء ذلك الاجتماع معبّرًا عن موقف الدول الغربية الكبرى من مفهوم الشراكة السياسية بمنظور دولي، حيث صدر عن هذا الاجتماع وثيقة مهمّة حملت عنوان «الشراكة من أجل مستقبل مشترك»[٥] لتحمل دلالة واضحة أنّ الإصلاح السياسي لم يعد قضيةً محلّية خاصّةً بكلّ دولة، وإنّما أصبح قضية شراكة دولية وتعاون في إحداث التغيير والإصلاح الشامل. حملت هذه الوثيقة أفكارًا ورؤًى مشتركة غربية وعربية، فلم يعد جوهر الإصلاح هو مجابهة الإرهاب فقط، بل تعدّاه إلى تحقيق أهداف أخرى، أبرزها تحقيق الاستقرار والتنمية والرخاء، وعلى الرغم من ريبة نظم الاستبداد العربية من هذه الشراكة في بُعدها السياسي، ومحاولتها الالتفاف على قضايا الإصلاح السياسي والديمقراطي الحقيقية، إلا أنّها في حقيقة الأمر لم تكن ترغب في الولوج في هذا النمط من الإصلاح. وقد يرى ذلك واضحًا من طرحها لمفهوم يستبعد الشراكة الدولية بترديدها لمفهوم الإصلاح من الداخل وليس من الخارج. وهو مفهوم حقّ أُريد به باطل، فهذه الأنظمة في حقيقة الأمر لم تعمل شيئًا في التحوّل الديمقراطي، لا وفقًا لإرادة وطنية ولا تفاعلًا مع شراكة دولية، ما أدّى إلى مزيدٍ من الاحتقان السياسي في المجتمعات العربية، الأمر الذي هيأ لثورات الربيع العربي[٦].

---

(٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: **التقرير الإستراتيجي العربي، ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٤)، ص ١١ ـ ١٦.

(٦) لمزيد من التفاصيل، انظر دراستنا: محمد الأفندي، «ثورات الشعوب العربية ـ قراءة في الجذور والدلالات الفكرية،» **شؤون العصر**، العدد ٤٠ (كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس ٢٠١١)، ص ٦٧.

على أي حال فإنّ مبادرات الاتّحاد الأوروبي لتعزيز الشراكة مع العالم الغربي جاءت معزّزة للمفهوم الجديد للشراكة الذي تجاوز كما ذكرنا من قبل مفهوم التكامل الاقتصادي. فالمبادرة التي أصدرها الاتحاد الأوروبي في كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠٠٣ تضمّنت أبعادًا جديدة في الشراكة، أبرزها إعادة التأكيد على قضايا الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العالم العربي، على أن يأتي ذلك الإصلاح من داخل العالم العربي مع التأكيد على دعم الإصلاحات التي تحقّقت في إطار عملية برشلونة، كما ركّزت المبادرة على تعميق الحوار السياسي مع الدول العربية كلّ على حدة، ومع الجامعة العربية، ووضع أطرٍ للتعاون والتنسيق بغية ترسيخ الحوار السياسي بشأن منع الصراعات وإدارة الأزمات ومكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل[٧].

من جهةٍ أخرى تضمّنت المبادرة عنصرًا جديدًا لافتًا، حيث أولت اهتمامًا خاصًّا بإدماج القوى والحركات السياسية الأخرى في الحوار، بما في ذلك التنظيمات كلها التي تنبذ العنف وتلتزم بالعمل السلمي والقواعد الديمقراطية. وثمّة تطوّرٌ لافت في مسارات الشراكة الاقتصادية التي تشكّل أحد التداعيات الكبيرة لثورات الربيع العربي المتطلّعة إلى الحرّية والعدالة والكرامة الإنسانية، ففي إطار تكيف العالم الغربي مع وقائع ومخرجات ثورات الربيع العربي، أعلن وزراء خارجية مجموعة الثمانية في اجتماع دوفيل بنيويورك (٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١) ما سُمّي بشراكة دوفيل[٨]. واستهدفت هذه الشراكة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تشهد عملية تغيير جدّية بالتحوّل إلى مجتمعات ديمقراطية عبر تغيير النظام، أو عبر مسارٍ تطوري، أو تسويات سياسية، وكان لافتًا أنّ هذا النوع من الشراكة يؤكّد عددًا من القواعد والاتّجاهات الجديدة، أهمّها:

ـ بناء شراكة طويلة الأجل مع البلدان التي التزمت بالتحوّل إلى الديمقراطية، وهي شراكة مفتوحة وشاملة تتمّ وفقًا لمنهج الخطوات المتتابعة، وطلب كلّ بلد. وتركّز في هذه المرحلة على الشراكة مع تونس ومصر والمغرب والأردن وليبيا الجديدة.

---

(٧) **التقرير الاستراتيجي العربي**، ص ١٥٣.

(٨) انظر: البيان الختامي لوزراء خارجية مجموعة الثمانية (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠).

ـ إشراك المنظّمات الدولية والمؤسسات المالية في القيام بدورها في الشراكة ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية، وحشدها لتعبئة موارد مالية لهذه البلدان، ورحّبت المبادرة بشراكة الأمم المتّحدة والجامعة العربية والاتحاد من أجل المتوسط ومنظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كما رحّبت بشراكة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتمكين الحكومات من تحقيق تطلّعات شعوبها في النموّ والتنمية الاقتصادية، والتكامل الاقتصادي والاجتماعي والاندماج في الاقتصاد الإقليمي والعالمي والنهوض بالتعليم والصحّة ومكافحة الفقر.

ـ إنّ البعد السياسي لهذه الشراكة ما هو إلا استجابة للطلبات الخاصّة للبلدان بشأن دعمها وتشجيع الإصلاحات المرتبطة بترسيخ سيادة القانون وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد ودعم منظّمات المجتمع المدني وتمكين فئة الشباب والمرأة، والمساعدة في إنجاز الإصلاحات الدستورية والمؤسسية.

٢ ـ تجربة اليمن في الشراكة: دروس الماضي

مع قيام الجمهورية اليمنية في عام ١٩٩٠، تمّ دمج هيكلين اقتصاديين مختلفين في الأسس الفكرية، أحدهما اعتمد على تدخّلٍ مفرط للدولة في الحياة الاقتصادية (تجربة الشطر الجنوبي من اليمن)؛ والآخر على تعدّدية قطاعات الملكية الاقتصادية مع دورٍ نسبي أكبر للقطاع العامّ (تجربة الشطر الشمالي من اليمن). إلا أنّ تلك التباينات لم تمنع التشابه في الأوضاع الاقتصادية، مثل ضعف النموّ الاقتصادي وضيق قاعدة الدخل القومي والاختلالات المزمنة في الموازين الاقتصادية الداخلية والخارجية.

شهدت الفترة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤ تدهورًا سريعًا في المؤشرات الاقتصادية الرئيسة، إذ بلغ الاختلال المالي (عجز الموازنة) نحو ٢٠ في المئة (في المتوسط) من الناتج الذي جرى تمويله بالإصدار النقدي، ما سبّب تصاعدًا سريعًا في معدّل التضخّم الذي بلغ نحو ١٠٠ في المئة في بداية عام ١٩٩٥. أمّا الاختلال الخارجي (عجز الحساب الجاري) فكان قد بلغ نحو ٢٨ في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي. ومن جانبٍ آخر تراكمت مديونية الدولة، وأصبحت الدولة غير قادرة على السداد في الوقت

الذي تصاعدت فيه مؤشرات البطالة والفقر (انظر الجدول الرقم (٩ ـ ١)).

الجدول الرقم (٩ ـ ١)
المؤشرات الاقتصادية الأساسية

مؤشرات اقتصادية واجتماعية	النسبة المئوية
السكان الذين دخلهم أقل من دولارين باليوم	٤٧,٦
السكان الذين لا يحصلون على غذاء كافي	٣٢,١
معدل البطالة بين الشباب	٥٢,٩
معدل الأمية	٤٥,٣
معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الأساسي	٦٥,١
تغطية الطاقة الكهربائية	٤٢
نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه من الشبكة العامة	٧٦
تغطية خدمات الأمن والقضاء والسلطة المحلية	٣٢

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ملخص تنفيذي للورقة الرسمية المقدمة إلى اجتماع لندن.

إزاء تلك الاختلالات الاقتصادية لجأت الحكومة اليمنية إلى شراكةٍ مع المؤسسات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) في برامجَ للإصلاح الاقتصادي. استهدفت الشراكة استعادة الاستقرار الاقتصادي (مرحلة التثبيت) والتكيف الهيكلي من خلال تحويل فلسفة النظام الاقتصادي إلى نظام اقتصاد السوق، وتخفيض دور الدولة، وإفساح المجال للقطاع الخاصّ ليقود النموّ الاقتصادي، أي أنّ شراكة اليمن مع المؤسسات الاقتصادية الدولية اتّجهت نحو إدماج الاقتصاد اليمني في الاقتصاد العالمي، وما يعنيه ذلك من فتح الأسواق لتدفّق السلع ورأس المال وتحرير التجارة وتنفيذ برامج خصخصة القطاع العامّ[٩].

(٩) انظر دراستنا: محمد الأفندي، «تجربة الجمهورية اليمنية في الإصلاح المالي،» ورقة قدمت إلى: **تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الأقطار العربية: أعمال المؤتمر العلمي الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية**، تحرير مهدي الحافظ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٩).

كانت محصّلة برامج الصندوق والبنك هي تحسن المؤشرات المالية والنقدية في ظلّ تذبذب معدّل النموّ الاقتصادي صعودًا وهبوطًا، من دون أن يؤدّي ذلك إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية في مالية الدولة أو الحساب الجاري، بل إن التحسن النسبي في تلك المؤشرات اقترن بتكلفة اقتصادية واجتماعية مرتفعة، حيث استمرّ الركود الاقتصادي وتدهور مستوى المعيشة وتباطؤ النموّ الاقتصادي، وتفاقمت مؤشرات البطالة والفقر.

بيد أنّ هذه الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتلك البرامج لا تفسر فقط بالمضمون الانكماشي لتلك البرامج، أو لا تعزى إلى طبيعة مثل تلك الشراكة، حيث بدا واضحًا أنّ جوهر المشكلة في اليمن هو في سوء الإدارة الاقتصادية التي تعكس اختلالات عميقة في هيكل البنيان المؤسسي للدولة، لذلك كان هناك جدلٌ محموم في اليمن بين القوى السياسية بشأن أولوية الشراكة (أو أولوية الإصلاحات). كان هناك سؤالٌ جوهري: أي إصلاح يسبق الآخر، هل الإصلاح السياسي والمؤسسي أولًا أم الإصلاح الاقتصادي أولًا؟ كان ذلك الجدل أحد أهمّ الدروس الجوهرية التي أثارتها هذه الشراكة. فالحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العامّ) ظلّ يردّد أنّ أزمة اليمن هي أزمة اقتصادية، ومن ثمّ فإنّ شراكة اليمن سواء مع مؤسسات الدولة أم الدول الصديقة يجب أن تركّز على البعد الاقتصادي، من جانبٍ آخر تمسكت القوى والأحزاب السياسية المعارضة وقطاعٌ عريضٌ من النخب الفكرية بأنّ مشكلة اليمن عميقة وذات جذور سياسية أولًا واقتصادية ومؤسسية وأمنية، أي إنّها مشكلة بناء الدولة على أسسٍ صحيحة، ومن ثمّ فإنّ أي شراكة يجب أن تعطي أولوية لبناء مؤسسات قوية فاعلة كي تضمن تحوّلًا ديمقراطيًا حقيقيًا وحكمًا رشيدًا يكفل إدارة كفوءة وفاعلة للموارد الاقتصادية.

أمّا الدرس الآخر، فجدلية العلاقة بين المسار السياسي والمسار الاقتصادي، إذ أظهرت مخرجات تلك الشراكة مع المنظّمات الدولية المعادلة الناقصة في هذه الشراكة، افتقارها إلى رؤيةٍ واضحة للبعد السياسي. فالعلاقة بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي هي علاقة وثيقة وحلقات التفاعل والتأثير في ما بينها هي حلقة دائرية، أي إنّ الشراكة

الفاعلة في اليمن هي التي تقوم على تعدّد المسارات والأبعاد وترابطها، بل إنّ أسبقية المسار السياسي أضحت شرطًا ضروريًا لنجاح المسار الاقتصادي والاجتماعي.

تحقّق المؤسسات السياسية والدستورية القوية والفاعلة استقرارًا وإنجازًا اقتصاديًا مستدامًا، فلا تنمية اقتصادية من دون تنمية سياسية (إصلاح سياسي)، ولا حرية اقتصادية من دون حرّية سياسية وتداول حقيقي سلمي للسلطة، وفي حقيقة الأمر، فإنّ حصاد تجربة الشراكة في تلك الفترة لم تدعم ترابط المسارات وإنّما انفصالها، بل جرى تأجيل المسار السياسي (الإصلاح السياسي).

يقود غياب الإصلاح السياسي (الذي تطوّر مؤخّرًا إلى مطلب بتغيير سياسي في بنية النظام السياسي اليمني) إلى تنمية اقتصادية غير قابلة للاستدامة، وغير منصفة، ولا عادلة في توزيع ثمارها، وبالمثل انتهت التنمية السياسية في ظلّ الفقر والبطالة واختلال موازين العدالة إلى تنمية سياسية زائفة أنتجت مؤسسات سياسية شكلية وضعيفة غير قادرة على ممارسة الرقابة والمساءلة. ولذلك فإنّ الإصلاح السياسي والمؤسسي الشامل هو الرابط الفاعل للتكامل بين التنمية الاقتصادية بمعناها البشري والأخلاقي الواسع، والتنمية السياسية التي تضمن تحوّلًا ديمقراطيًا حقيقيًا. وهذا ما أكّدته الوقائع الاقتصادية والأحداث السياسية التي مرّ بها اليمن في العشرية الأخيرة من القرن الماضي.

كانت الأولوية بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في عام ١٩٩٠ هي بناء الدولة الجديدة الموحّدة، وعندما كان هناك تباطؤ في المسار السياسي، انعكس ذلك سلبًا على المؤشرات الاقتصادية. كان هناك تباينٌ ورؤى مختلفة في مسار الإصلاح السياسي سرعان ما تحوّل إلى صراع سياسي بأدوات عسكرية (انفجار حرب صيف ١٩٩٤)، بعد حرب ١٩٩٤ تحوّل مسار البناء، حيث اتّجهت الحكومات المتعاقبة إلى الانشغال بأولوية الإصلاح الاقتصادي وأزاحت جانبًا مسار الإصلاح السياسي. كانت النتيجة مخيبة للآمال، حيث لم تحقّق العملية الاقتصادية نتائجها المرجوّة القابلة للاستدامة لسبب واضح هو أنّ عملية الإصلاح السياسي جرى تنحيتها جانبًا، وبسبب هذه الانتقائية

في عملية الإصلاح تفاقمت المؤشرات الاقتصادية أكثر، هذه المحصّلة تؤكّد مرّةً أخرى أنّ الشراكة الفاعلة هي التي تقوم على قاعدةٍ عميقة وعريضة من الإصلاحات الشاملة.

في حقيقة الأمر لم تؤدِّ شراكة اليمن مع المؤسسات الاقتصادية الدولية إلى إصلاحٍ سياسي حقيقي، ومن ثمّ إلى تحوّل ديمقراطي حقيقي كما كانت تزعم هذه المؤسسات، من خلال سلطة أقلّ للدولة في النشاط الاقتصادي، وزيادة دور القطاع الخاصّ ومنظّمات المجتمع المدني. فدروس التجربة في اليمن تُظهر أنّ ما حدث هو عكس ما توقّعته هذه المؤسسات، فالآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية وانعكاسها على زيادة مستويات الفقر والبطالة وزيادة حدّة الانقسامات والتناقضات بين شرائح المجتمع قد ولّدت مناخًا طاردًا للتحوّل الديمقراطي الحقيقي، وحفّزت التوتّرات السياسية والاجتماعية الناشئة عن آثار الإصلاحات الاقتصادية السلطة على تبنّي إجراءات وسياسات غير ديمقراطية باللجوء إلى الخيارات الأمنية وتزوير الانتخابات لتتمكّن من تمرير هذه السياسات غير المقبولة شعبيًا. وجرى ذلك من خلال برلمانٍ ضعيف، واتّخاذ تدابير كبح الحرّيات وتقييد الأحزاب السياسية، وهدر حقوق الإنسان[١٠]. وكانت محصّلة الشراكة في بعدها السياسي زيادة تسلّط الدولة، لا تقليله. واستراحت المؤسسات الاقتصادية الدولية إلى التوافق مع الحكّام بقبول الإصلاحات من دون اعتبارٍ للحرّيات وحقوق الإنسان والمواقف الاحتجاجية للمجتمع، ولم تكن هذه حالة خاصّة باليمن وإنّما في كلّ الدول التي دخلت في شراكة من هذا النوع مع المؤسسات الاقتصادية الدولية، ورسخ هذا النمط من الشراكة من قناعة الحكّام بمبادلة الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح السياسي، اعتقادًا منهم بأنّ هذه المؤسسات لا يهمّها إلا تحرير السوق الاقتصادية، ولا شأن لها بتحرير السوق السياسية، فكانت النتيجة أنّه لا ثمار منصفة تحقّقت من الإصلاح الاقتصادي، وليس هناك إصلاح سياسي حقيقي أيضًا أُنجز. كان هذا هو الإرث الثقيل الذي انتقل إلى شراكة يمنية جديدة مع أشقّائها الإقليميين وأصدقائها الدوليين بدأ منذ عام ٢٠٠٦.

---

(١٠) انظر: محمد الأفندي، «ثماني حجج اقتصادية للإصلاح السياسي،» **شؤون العصر**، العدد ٣٦ (كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ٢٠١٠)، ص ١٨٠ ـ ١٩٥.

٣ ـ الوضع الراهن للشراكة

أ ـ بداية الشراكة: المسار الاقتصادي أوّلًا

هيمنت على نموذج البداية في الشراكة الهموم الاقتصادية التي كان الجانب اليمني قد عبّر عنها من خلال الخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠) التي تضمّنت برنامجًا استثماريًا قدّرت كلفته بـ ١٦,٨ مليار دولار، وقدّرت الفجوة التمويلية بـ ٥,٥ مليار دولار التي ارتفعت إلى ٦,٣ مليار دولار بعد إعادة التقدير. ومع ذلك فإنّ دروس الشراكة اليمنية مع المنظّمات الاقتصادية الدولية في تسعينيات القرن الماضي أظهرت أنّ التحدّيات التي يواجهها اليمن هي أكثر عمقًا وحدّةً ممّا تظهره المؤشرات الاقتصادية وحدها، وأنّ الاختلال يكمن في هشاشة الدولة وضعف بنيانها المؤسسي والإداري والسياسي. ما عمق حجم الفجوة بين الموارد والتحدّيات التنموية في ظلّ تصاعدٍ مستمرّ للفساد والاستبداد، وزيادة حدّة الفجوة المؤسسية التي تؤكّد أنّ ترابط المسارات السياسية والاقتصادية هو المدخل الصحيح لتحقيق أهداف الشراكة الفاعلة، وردم تلك الفجوة، وعلى أي حال فإنّ الدول والمؤسسات المانحة أكّدت أهمّية تطبيق الأجندة الوطنية للإصلاحات التي أعدّتها الحكومة اليمنية باعتبارها شرطًا لإنجاح هذه الشراكة. إنّ نقطة البداية في هذه الشراكة جاءت بدعوةٍ من بريطانيا إلى عقد مؤتمر المانحين من أجل اليمن في لندن بين ٦ و١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦، وحظيت هذه الدعوة بدعم وتشجيع إقليمي (من دول مجلس التعاون الخليجي). شارك في هذا المؤتمر نحو ٤٢ جهة مانحة، منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومسؤولي الصناديق الخليجية، وفي ما يتعلق بالجانب اليمني، كانت الحكومة اليمنية قد انتهت من إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠) بعد إدماج أجندة الإصلاحات الوطنية التي تضمّنت أهدافًا رئيسة، واعتبرت بمنزلة محدّدات الشراكة الجديدة، ثمّ أعادت الحكومة إدماج أجندة الإصلاح الوطنية في مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة (٢٠١١ ـ ٢٠١٥) باعتبارها الأسس الرئيسة للمسار السياسي، ومن اللافت أنّ المسار السياسي وفقًا للخطة الحكومية ما هو إلا أداة لتعضيد الإصلاحات الاقتصادية، فهو ليس إلّا مسارًا تابعًا للمسار الاقتصادي وإن بدَا

شكليًا أنّ الجانب اليمني الرسمي يتبنّى ترابط المسارات وليس انفصالها.

شملت عناصر المسار السياسي وفقًا للخطة الحكومية القضايا التالية:

- إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة ومراجعة وظيفة الدولة لتعزيز كفاءة الإدارة الحكومية وفاعليتها وإرساء نظام الحكم المحلّي واسع الصلاحيات.

- استكمال البناء المؤسسي لمكافحة الفساد وبناء نظام للشفافية والمساءلة بغية مكافحة الفساد على مستوى السلطة المركزية والمحلّية.

- تعزيز استقلالية القضاء ودعم المحاكم المتخصّصة وتطويرها.

- إجراء إصلاحات دستورية وسياسية شاملة يجري التوافق عليها في إطار الحوار السياسي.

- تعزيز الحقوق والحرّيات وضمان حرّية الصحافة وتعزيز سيادة القانون وفرص المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدّمها مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والسياسي. من الواضح أنّ هذه الأبعاد التي تضمّنتها الأجندة الوطنية للإصلاحات مثّلت الصورة التجميلية للمسار الاقتصادي الذي رأت فيه السلطة أسبقية على بقية المسارات. فالجانب اليمني قدّم في الأساس أجندة اقتصادية لمسارٍ اقتصادي في المقام الأوّل، واختاره ليكون المجال الرئيس للشراكة الجديدة، ولم تفوّت الحكومة اليمنية الفرصة بالإشارة إلى أنّ الدعم الاقتصادي يُعدّ محدّدًا مهمًّا لضمان أمن واستقرار منطقة الجزيرة والخليج.

من جانبٍ آخر تواصلت اللقاءات التشاورية التي كرّست لمتابعة نتائج مؤتمر المانحين، وتقويم مستوى التنفيذ بدءًا من عملية تخصيص هذه التعهّدات على المشروعات والمجالات المختلفة، وانتهاءً بعمليات السحب، حيث عُقدت ثلاثة لقاءات تشاورية جرى فيها أيضًا زيادة حجم المساعدات والقروض التي تعهّدت بها الدول والمؤسسات المانحة، وبلغت نحو ٦٥٩٩,٣ مليون دولار في نهاية حزيران/ يونيو ٢٠١١.

بيد أنّ اللقاءات التشاورية الثلاثة التي أُجريت خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ أظهرت نتائجَ مخيبة للآمال، حيث بدا واضحًا أنّ أهداف

ومشروعات البرنامج الاستثماري للفترة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠، لم تنجز. وحتّى ذلك الوقت لم توقّع إلا نسبة ٢٠ في المئة من إجمالي التعهّدات، وما جرى سحبه من هذه المبالغ التي وقّعت لا تمثّل إلا نحو ١٠ في المئة[١١].

كان من الواضح أنّ هناك قصورًا إداريًا وصعوباتٍ فنية وكفاءة متدنّية انعكست على تدنّي الاستفادة من هذه التعهّدات. وجوهريًا فإنّها كانت تخفي حقيقة تعثّر المسار السياسي (الإصلاح السياسي) وكونه مجرّد تابع للمسار الاقتصادي.

أظهر هذا القصور حجم الاختلالات الهيكلية العميقة ومستواها في بنية النظام المؤسسي والسياسي للدولة، ومن ثمّ فإنّ أسس الشراكة بحاجة إلى إعادة تقديرٍ وتشخيص أكثر واقعية للتحدّيات التي يواجهها اليمن، كان للمخاوف الأمنية لشركاء اليمن التي برزت بقوّة على السطح عقب الإعلان عن تورّط الطالب النيجيري فاروق عبد المطلب في محاولة تفجير الطائرة الأميركية الشرارة الخطيرة لتحويل اتّجاه شراكة اليمن الإقليمية والدولية إلى اتّجاهٍ آخر، حيث أصبح الهاجس الأمني بعد محاولة تفجير طائرة ديترويت وعلاقته بتنظيم القاعدة في اليمن يتصدّر المرتبة الأولى في اهتمامات شركاء اليمن الإقليميين والدوليين.

نُظر إلى اليمن باعتباره يمثّل خطرًا على الاستقرار الإقليمي والعالمي وفقًا لتصريحات هيلاري كلنتون، وزيرة الخارجية الأميركية، وبالتالي طغى الاهتمام بالجوانب السياسية والاجتماعية على الجوانب الاقتصادية، وأصبحت لها أولوية على غيرها في الشراكة بغية مساعدة اليمن في مواجهة الإرهاب وجذوره السياسية والاجتماعية وفقًا لتصريح وزير الخارجية البريطانية، ديفيد بيليباند[١٢]. بمعنى آخر، أضحى المسار السياسي يتقدّم

---

(١١) اللجنة الاقتصادية في مجلس الشورى، «تقرير عن الشراكة التنموية مع مجتمع المانحين ومجموعة أصدقاء اليمن،» (تقرير، مجلس الشورى، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠)، وانظر أيضًا: محمد صالح قرعة، «مجتمع المانحين ومجموعة أصدقاء اليمن،» **شؤون العصر**، العدد ٤٠ (كانون الثاني/ يناير - آذار/ مارس ٢٠١١)، ص ١٦١.

(١٢) ناصر محمد الطويل، «توظيف السياسة الخارجية لتعزيز الموارد الاقتصادية في اليمن،» **شؤون العصر**، السنة ١٤، العدد ٣٩ (تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠).

اهتمامات شركاء اليمن لعلاقة هذا المسار الوثيقة بالمسار الأمني وترابطهما معًا. وانتهى اجتماع لندن في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى تشكيل مجموعة أصدقاء اليمن، مدشنًا بذلك الانتقال إلى نمطٍ جديد للشراكة مع اليمن يقوم على تخصيص مجموعتين: المجموعة **الأولى** برئاسة ألمانيا والإمارات العربية المتحدة، وتختصّ بالقضايا الاقتصادية والحكم الرشيد. المجموعة **الثانية** برئاسة هولندا والأردن، وتختصّ بقضايا العدالة وسيادة القانون.

لكن الجانب اليمني اتّخذ من حادثة الطالب النيجيري واجتماع لندن مبرّرًا إضافيًا لحثّ أصدقاء اليمن على الاهتمام بالجوانب الاقتصادية التي بدورها تمثّل جذورًا للإرهاب والتطرّف. حيث عرض الجانب اليمني في اجتماع لندن الثاني مؤشرات اقتصادية واجتماعية مثيرة للقلق ودالّة في الوقت نفسه على أهمّية مواجهة التحدّيات الاقتصادية، كما أنّها لا تخلو من انتهازية. ومن بين هذه المؤشرات التي يعرضها الجدول الرقم (٩ ـ ١) تصاعد نسبة السكّان الذين دخْلهم أقلّ من دولارين في اليوم إلى ٤٧,٦ في المئة. بينما وصل معدّل البطالة بين الشبان (١٥ ـ ٢٤ سنة) نحو ٥٣ في المئة، أمّا نسبة من يحصلون على خدمة الكهرباء العامّة فهي لا تتعدّى ٤٢ في المئة، ونسبة من يستفيد من خدمات الصرف الصحّي لا تتعدّى ٢٦ في المئة، وما يزيد الوضع خطورةً هو أنّ نسبة السكّان الذين يحصلون على غذاءٍ كافٍ وصلت إلى ٣٢,١ في المئة.

بطبيعة الحال فإنّ لتعثّر المسار السياسي تداعيات مقلقة على المؤشرات الاقتصادية، وبالتالي ضعف نتائج الإصلاحات الاقتصادية.

تصاعدت مؤشرات الفقر والبطالة، وبلغ عجز الموازنة العامّة نحو ١٠,٢ في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي لعام ٢٠٠٩، وكان متوقّعًا أن تبلغ نسبة الدين العامّ المحلّي والخارجي نحو ٤٠ في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي لعام ٢٠١٠، كذلك تدهورت قيمة الريال اليمني بنسبة ١٥ في المئة في الربع الأوّل من عام ٢٠١٠، وتبعًا لذلك تصاعدت بسرعة جنونية أسعار السلع والخدمات، وبصورة فوضوية وممنهجة معًا، كان من

الواضح أنّ الاستقرار الاقتصادي يمرّ بمنزلقٍ خطير تبعًا لانزلاق مؤشرات الاستقرار السياسي والأمني وتدهورها، ويبين الجدول الرقم (٩ ـ ١) بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية.

لا ريب أنّ حالة التردّد للنظام السياسي في عملية الإصلاح الشامل وضعف المؤسسات الدستورية وزيادة قبضة الرئيس على مفاصل السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وهيمنة عائلته على مفاصل القرار الاقتصادي أيضًا، أوصلت اليمن وأصدقاءه إلى البحث عن اتّجاهٍ جديد للشراكة لتفادي فشل الدولة وانهيارها، شراكة تقوم على أساس المقاربة الشاملة للإصلاح، أو ترابط المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ب ـ أولويات الشراكة: وجهة نظر شركاء اليمن

إنّ توصيف حالة اليمن في هذه المرحلة تنازعته مقاربتان مختلفتان في تكييف أسس الشراكة الجديدة، أو بمعنى أدقّ أسبقية المسارات والأبعاد المختلفة للشراكة.

ـ المقاربة الأميركية التي ترى أنّ التحدّي الاقتصادي هو الأهمّ، وأنّ دعم التنمية من خلال إنشاء صندوقٍ دولي لدعمها في اليمن سيكون فاعلًا في القضاء على جذور الإرهاب والتطرّف، واستراح الجانب اليمني الرسمي لهذه الرؤية لأنّها تنسجم مع توجّهات النظام اليمني في التركيز على الجانب الاقتصادي وتأجيل المسار السياسي، أو الاكتفاء ببعض الصور الشكلية منه.

ـ أمّا الرؤية البريطانية فركّزت على البُعد السياسي للشراكة باعتباره قائدًا للأبعاد الأخرى الاقتصادية والإدارية والمؤسسية والفساد، أي إنّ الرؤية البريطانية كانت تتّجه نحو مقاربةٍ شاملة للتحدّيات التي يواجهها اليمن، وتُنذر بانهيار الدولة إذا لم يتمّ التعامل معها باعتبارها منظومة متكاملة (One Packg).

أيًا كان الأمر، أظهرت تطوّرات الأحداث السياسية والأمنية في اليمن في ٢٠١٠، ثمّ انتفاضة الشعب اليمني في ثورته السلمية في مطلع عام ٢٠١١، أهمّية المقاربة الشاملة لمواجهة التحدّيات في اليمن سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، بل ورفعت سقف المطالب إلى تغيير النظام وبناء يمنٍ جديد، ولم

تكن المقاربة الشاملة في النهاية غائبة عن مسار الشراكة التي تطلّع إليها أصدقاء اليمن، حيث جاء تشكيل مجموعات أصدقاء اليمن ومهامّها المختلفة يؤكّد هذا المسار الجديد للشراكة، مسار المقاربة الشاملة في مواجهة تحدّيات اليمن وتفاديًا لانهيار الدولة، لذلك فإنّ التساؤل المطروح الآن هو ما هي أولويات الشراكة أو مجالاتها كما أفصحت عنها تقارير مجموعات أصدقاء اليمن، يمكن القول إنّ هناك ثلاثة مجالات رئيسة عكستها تقارير أصدقاء اليمن، هي المجال السياسي، والمجال الأمني، والمجال الاقتصادي[13]. ويلاحظ أنّ هذه المجالات تتكامل لتشكّل أساس برنامج شامل للإصلاحات في اليمن، وهي المقاربة الأكثر واقعية وفاعلية في تفادي انهيار الدولة.

(١) ـ **المجال السياسي**: يتضمّن هذا المجال قضيتين رئيستين: زيادة الشرعية والقبول السياسي؛ وقضية العدالة وسيادة القانون.

● في ما يتعلّق بزيادة الشرعية والقبول السياسي، أكّدت تقارير مجموعة أصدقاء اليمن الدخول في حوار وطني شامل، يشمل جميع القوى السياسية والوطنية من دون استثناء بغية الاتّفاق على تحوّلٍ ديمقراطي كبير مدعوم من أصدقاء اليمن، وكذلك على أهمّية تحقيق إجماعٍ بشأن التعديلات الدستورية وإجراء الانتخابات وتطوير النظام الانتخابي وضمان حيادية المال العامّ والإعلام والوظيفة العامّة في المراحل الانتخابية كلّها. كما أكّدت القيام بإجراء توافقٍ على شروط المصالحة التي تمكّن من حلّ مشكلة صُعدة والقضية الجنوبية، إضافةً إلى تمكين المرأة وزيادة مساهمتها في العملية السياسية.

● أما في قضية العدالة وسيادة القانون فيؤكّد أصدقاء اليمن أهمية مكافحة الفساد من خلال تطوير البنية المؤسسية القادرة على التعامل الجادّ في مكافحة الفساد[14]. وكذلك إصدار قوانين ترفع الحصانة عمّن اتُّهم بالفساد من المسؤولين وإخضاعهم للمساءلة، ومن الأهمية إعداد كادر محاسبي ـ مالي يتمتّع بالكفاءة والمهنية والنزاهة في المرافق الرسمية كلها

---

(١٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: تقارير مجموعتي عمل أصدقاء اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، صنعاء، وعرضت التقارير في اجتماع في نيويورك (أيلول/سبتمبر ٢٠١٠).

(١٤) انظر أيضًا: Working Paper for Friends of Yemen, «Working Group on Economy and Governance,» United Arab Emirates, Droff, 31/4/2010.

المركزية والمحلية. إنّ مكافحة الفساد تقتضي إحالة ملفّات قضايا الفساد إلى المحاكم وسرعة البتّ القضائي فيها، فالإجراءات التي اتّخذتها الحكومة لمواجهة الفساد لم تكن فاعلة، أو كافية، كما أنّ الأمر يتطلّب مواجهة ثقافة الفساد التي ترسخت من خلال استغلال المنصب والمسؤولية.

إنّ تحقيق العدالة وسيادة القانون يتطلّبان إزالة العوائق كافّة التي تحول دون الوصول إلى العدالة، ومنها إصلاح القضاء وتحقيق استقلاليته بما يؤدّي إلى تقصير فترة التقاضي واتّخاذ الإجراءات التي تكفل نفاذ الأحكام بعد صدورها، إضافةً إلى إيقاف التدخّلات التي توقف النظر في القضايا المعروضة أوّلًا بتنفيذ الحكم بعد صدوره، ويتطلّب الأمر كذلك توسيع النظام القضائي وإنشاء محاكمَ جديدة في الأرياف ذات الأهمية والأولوية، وذلك يتطلّب تعزيز قدرات وزارة العدل بما يُمكّنها من توسيع نطاق القضاء ومنع نشوب الصراعات وتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي. كما أنّ تعميق الوعي بالقوانين وحقوق المواطنين القانونية من شأنه أن يسهم بفاعلية في تطبيق القوانين بجدّية، وأن يحفظ الحقوق الخاصّة والعامّة، ويشجّع الاستقرار.

(٢) ـ **في الشأن الاقتصادي**: أكّد شركاء اليمن إعداد خطة تنمية يمنية للفترة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥، متضمّنة الأجندة الوطنية للإصلاحات والبرنامج المالي متوسط وطويل الأجل، وبما يمكن من توجيه مساهمة الجهات المانحة إلى البرامج ذات الأولوية في الخطة، على أن تتضمّن الخطة تحقيق الاستدامة المالية وتحقيق الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للخطة والموازنة العامّة للدولة، ما يتطلّب إعادة هيكلة الموازنة بُغية تعزيز النموّ وحماية الفقراء، إنّ إصلاح المالية العامّة هو جزء من إجراءات الإصلاح الاقتصادي والمالي الذي يدعمه صندوق النقد الدولي ويشجّعه أصدقاء اليمن، وفي هذا الصدد يقترح المانحون العمل بضريبة المبيعات وقانون ضريبة الدخل والرفع المتدرّج لدعم الوقود والكهرباء على أن يقترن ذلك بزيادة فاعلية شبكات الأمان الاجتماعي لتحقيق حمايةٍ أفضل للفقراء[١٥].

---

(١٥) انظر: Friends of Yemen, «Working Group on Economy and Governance Draft,» Note on Fiscal Reform and Priorities, 31/5/2010.

(٣) ـ في مجال التعاون الاجتماعي: أولى شركاء اليمن اهتمامًا كبيرًا بقطاع التنمية البشرية وشبكة الأمان الاجتماعي، وبخاصّة قطاع التعليم والصحّة وبرامج التدريب المهني والتقني، وكذلك توفير الدعم لبرامج الحماية الاجتماعية للفقراء بغية تخفيف الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والإسهام في مجابهة مشكلتي الفقر والبطالة. لذلك عكست أولويات تعهّداتهم المالية إيلاء القطاعات الاجتماعية اهتمامًا رئيسًا في برنامج الشراكة.

ثانيًا: تقويم الشراكة في التنمية

١ ـ قضايا أساسية في التقويم

لا ريب أنّ الصدقية والثقة بين الشركاء تؤسس لشراكة فاعلة ومثمرة، وتكفل تعظيم المصالح المشتركة لأطراف الشراكة، وفي الحالة اليمنية إنّ بناء الصدقية هو مسؤولية أكبر تقع على الطرف اليمني من دون أن يقلّل هذا من حقيقة أنّ بناء الصدقية هو مصلحة مشتركة لكلّ أطراف الشراكة، وفي ما يلي تناقش قضايا رئيسة في تقويم فاعلية الشراكة:

أ ـ الفساد مشكلة خطيرة

يُلاحظ شركاء اليمن أنّ مشكلة الفساد مشكلة خطيرة في اليمن وأنّه معيق للتنمية، وسبب لتأخّر تدفّق الموارد وعدم توظيفها التوظيف الصحيح، ما يسبّب حرمان اليمن من الاستفادة المُثلى من المساعدات والقروض، وفي حقيقة الأمر، للفساد المتصاعد في اليمن دورٌ كبير في تعميق حدّة الأزمة الاقتصادية من جوانبَ مختلفة، حيث أسهم الفساد في تدهور كفاءة الإنفاق الاستثماري العامّ، مسبّبًا تدنّيًا سريعًا في البنية التحتية والخدمات الأساسية، فالرشاوى والعمولات فاقمت سوء استخدام الموارد المخصّصة، وأدّت إلى زيادة كلفة المشاريع واختيار المشروعات الرديئة وغير المواتية للمواصفات السليمة. وأسهم الفساد أيضًا في ضعف تدفّقات الاستثمار الخاصّ الأجنبي باعتباره ضريبة جائرة على أعمالهم، وبلغ الفساد حدّه الأقصى بإقحام المتنفّذين في شراكات قسرية مع المستثمرين الأجانب بحجّة حمايتهم بدلًا من حماية القانون والقضاء، ما تسبّب في ضعف

استثمارات القطاع الخاصّ المحلّي وضعف تدفّقات الاستثمار الأجنبي.

كذلك اقترن الفساد في اليمن بتدهور مؤشرات التنمية البشرية بسبب سوء تخصيص الموارد العامّة، فالإنفاق العسكري يتصاعد بينما يتدنّى الإنفاق العامّ على التعليم والصحّة، إضافةً إلى تدنّي كفاءة توظيف الموارد المخصّصة للتنمية البشرية، فضلًا عن هدرها. من جانبٍ آخر أهدر الفساد موارد عامّة كان من شأنها أن ترفد التنمية وتغذّي شريان الاقتصاد الكلّي بما يحقّق نسبًا مرتفعة للنموّ الاقتصادي وخلق فرص عمل للعاطلين بسبب فساد عقود النفط، وعدم الشفافية الكاملة لإيرادات النفط، واستهلاك المشتقّات النفطية وتهريبها إلى الخارج، وضعف الرقابة على حسابات الشركات وتلاعبها بنفط الكلفة، وأهدر من موارد النفط تحت مسمًّى اعتمادات إضافية (إنفاق خارج الموازنة) ما يربو على عشرة مليارات دولار خلال سبع سنوات. لقد قوّض الفساد أسس الحكم الرشيد، وأضعف دور المؤسسات العامّة والخاصّة في تحقيق أهداف التنمية، ما انعكس سلبًا على إدارة الموارد العامّة، وأصبحت المشكلة في اليمن ليست مشكلة موارد وإنّما مشكلة إدارة سيئة للموارد. فلا ريبَ أنّ اقتران الفساد بالاستبداد نجم عنه تزاوج بين السلطة والثروة، وانعكس ببالغ السوء على توزيع الثروة والدخل وضعف النموّ الاقتصادي، وبالتالي تصاعد حدّة مشكلتي الفقر والبطالة.

لعلّ أبرز شواهد الفساد ذات العلاقة بموضوع الشراكة، التي تعيق التدفّق السلس للموارد والتوظيف الأمثل لها هو تدنّي مستوى كفاءة الوحدات الحكومية (الوزارات والهيئات العامّة) في إدارة تنفيذ المشروعات وتشغيلها ومراقبتها، ما انعكس على ضعف الإجراءات التحضيرية اللّازمة لاستيعاب موارد المانحين، مثل بطء إعداد الجدوى والتصاميم، وعدم استكمال وثائق المناقصات كافّة وتأخير إنجازها وإعلانها، ما يسبّب ارتفاع كلفة المشروعات، إضافةً إلى ضعف أو غياب الشفافية في إجراءات المناقصات على الرغم من وجود قانون للمناقصات، الأمر الذي يفتح المجال للتجاوزات والفساد والتدخّلات من أصحاب المصالح. كما أنّ غياب معايير ومدوّنة سلوك تنظيم عمل المقاولين وغياب قائمة سوداء (أو عدم تفعيلها إن وجدت) يفسح المجال للتلاعب والتجاوزات وسوء التنفيذ

للمشروعات. وعلى أي حال، فإنّ مشكلة الفساد هي أحد مصادر التوتّر في شراكة اليمن مع المحيط الإقليمي والدولي، إذ لا تزال الجهات المانحة تؤكّد أهمّية مجابهة الفساد، وأنّ الحكومة اليمنية لم تعمل بما فيه الكفاية للحدّ من تصاعد الفساد، فما اتّخذته الحكومة من سياساتٍ وإجراءات لمكافحة الفساد لم يكن فاعلًا، ولا مؤثّرًا في كبح حجم الفساد، وما زال دور هيئات مكافحة الفساد (الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد) ضعيفًا وشكليًا، ولم تصل الهيئة بعد إلى حالات الفساد الكبير.

ب ـ تلازُم المسارات: قلق ضمني من أداء فعلي

رأى شركاء اليمن أنّ الأجندة الوطنية للإصلاحات التي أصبحت جزءًا من الخطة الخمسية (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠)، وأُعيد دمجها في الخطة الرابعة (٢٠١١ ـ ٢٠١٥)، هي مقياس لمدى جدّية الحكومة في تحقيق تحوّل حقيقي على صعيد الفعل والممارسة. هذا التحوّل من شأنه أن يضمن تدفّق الموارد بانسيابية، ويكفل التوظيف الأمثل لها، لكن سياق تقارير مجموعات أصدقاء اليمن المعروضة في اجتماع نيويورك (أيلول/سبتمبر ٢٠١٠) يُظهر قلق المانحين من مستوى التقدّم المحرز لهذه الأجندة الذي لم يكن كافيًا ولا فاعلًا، كما تزعم التقارير الحكومية. فمؤشرات استيعاب موارد المانحين لا تؤكّد صحّة هذا الزعم، حيث لم تستوعب الحكومة اليمنية حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، إلّا نحو ٢٠ في المئة من تعهّدات المانحين، ما يشير إلى ضعفٍ وخللٍ كبير في أداء الأجهزة الحكومية، ويقلّل من أهمّية مزاعم تنفيذ الأجندة الوطنية للإصلاحات، بل بلغ منسوب القلق لدى شركاء اليمن حد المطالبة بأن يكون اجتماع الرياض القادم محطة محاسبة لمستوى التقدّم المحرز طبقًا لتصريح وزير الخارجية الكويتي.

لهذا القلق والمخاوف وجهٌ آخر لدى شركاء اليمن يكمن في من هو المستفيد من موارد المانحين: النظام أم المجتمع. في المرحلة الحرجة (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠) كانت المخاوف متعلّقة بفشل النظام (السلطة) في تحقيق إنجاز حقيقي، إن في المسار السياسي أم في المسار الاقتصادي، حيث لم يتمكن النظام من التعامل الصحيح والجادّ مع الأزمات والمشكلات التي يواجهها اليمن. وفشل في احتواء الصراعات والانشقاقات السياسية والتفكّك

الجغرافي والاجتماعي، لذلك يشعر شركاء اليمن بقلق من أن تدفّق الموارد إلى اليمن قد لا يُسهم في تحقيق الاستقرار بقدر ما يقوّي من مركز النظام بمواجهة تحدّي مطالب القوى السياسية المطالبة بالإصلاح والتغيير. ما يشجّع النظام على التشدّد وعدم السعي الجادّ في تحقيق الإصلاحات السياسية.

ومن جهةٍ أخرى يرى المانحون أنّ لتأخير الإصلاحات عواقب خطيرةً على الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي وزيادة حدّة الانقسامات السياسية، ما يولّد مناخًا جاذبًا للأنشطة الإرهابية، وتمدّد القاعدة في اليمن. وعلى أي حال هناك معادلة صعبة ومزدوجة تواجه شركاء اليمن تتعلّق بتسريع تدفّق موارد المانحين. فالتسريع في ظلّ نظامٍ مآله الفشل والانهيار قد يعطيه قوّة إضافية تشجّعه على التشدّد إزاء مطالب التغيير والإصلاح، والإبطاء في تدفّق الموارد قد يفاقم الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية، هذه المخاوف ما زالت متداولة وإن لم يفصح عنها الشركاء صراحة، بل يُعبّرون عنها بصورٍ مختلفة، منها الإحالة على القصور الفنّي والمؤسسي. ومرّةً أخرى فإنّ هذه المخاوف تكشف عن المآلات الخطيرة الناجمة عن محاولة فصل المسار السياسي عن المسار الاقتصادي، فضلًا عن محاولة تأجيله.

خلاصة الأمر، لم يتمكّن اليمن من تعظيم استفادته من شراكة المانحين خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠، وأنه بإمكان اليمن أن يتجاوز هذا الإخفاق إذا ما توافرت صدقية وجدّية في حسم القضايا الجوهرية المتعلّقة بفاعلية الشراكة، ومنها تلازم وترابط المسار السياسي والمسار الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي كسب ثقة الشركاء وفق مقاربة شاملة للإصلاح الوطني يحظى بتوافقٍ وطني ناجم عن تسويةٍ سياسية وطنية تحقّق أهداف الثورة اليمنية في بناء يمنٍ جديد.

من جانبٍ آخر، يرى الجانب اليمني أنّ هناك حالة من التردّد والضبابية في رؤية شركاء اليمن في ما يتعلّق بآلية تدفّق الموارد إلى اليمن، وهو تردّد يتراوح بين إنشاء صندوق خاصّ بهذه الدولة أو تلك، أو إنشاء مكتب لإدارة المشروعات المموّلة منها، أو غير ذلك، هذا التردّد له كلفة زمنية متمثّلة في تأخير عملية تدفّق الموارد وتخصيصها. كما أنّ من شأن

هذا التردد أن يسبّب تأخير التوقيع النهائي لاتفاقيات القروض، وبالتالي تأخير تنفيذ المشروعات، وهناك حالة أخرى متعلقة بالفترة الزمنية لفترة تصميم المشروعات وفحص الوثائق، فهي تأخذ وقتًا أطول عند المانحين، ما يُسبّب مشكلتين: مشكلة المواءمة بين فترة تدفّق موارد المانحين، وفترة إعداد الموازنة العامّة للحكومة اليمنية، حيث يتعذّر إدراج هذه الموارد في الوقت المناسب، وبالتالي تظهر مشكلة أخرى وهي تأخّر تحويل هذه الموارد من المانحين، ومن ثمّ تأخّر سحبها، وتكون المحصلة هي تعذّر تشغيل المشروع أو تأجيله.

إلا أنّ غياب آلية فاعلة للتنسيق والمتابعة وفقًا لرؤية شركاء اليمن أضعف الجانب اليمني في الالتزام بقواعد السلوك والإجراءات اللازمة لاستكمال متطلّبات تخصيص وسحب الموارد من المانحين.

لهذا الغياب آثار سلبية، منها مشكلة تبعية المشروع، فتعدّد تبعية المشروع بين جهةٍ حكومية وأخرى يسوق إلى تعثّر المشروع، وكذلك مشكلة الكفاءة عند بعض الجهات الحكومية المتعلقة بمراقبة مستوى التنفيذ، أو أنها غير متحمّسة للمشروع كلّيةً، إضافةً إلى تناقض البيانات والمعلومات لدى الجهات ذات العلاقة بالتمويل الخارجي من القروض والمنح، وهناك مشكلة العشوائية متمثّلة في اختيار تنفيذ مشاريع ليست مدرجة في الخطط والبرامج الاستثمارية، ولا هي في قائمة أولويات المشروعات. حاول الجانب اليمني التغلّب على هذه المشكلات بطرح فكرة إنشاء الإدارات التنفيذية في الجهات الحكومية المستفيدة من موارد المانحين، باعتبارها آلية مستقلّة عن الجهاز البيروقراطي الحكومي على أن يتوافر لهذه الإدارات الكفاءات الإدارية والتقنية المطلوبة لإدارة المشروعات المموّلة في كل مراحلها[١٦]. ومع أهمّية هذه الفكرة إلا أنها ما زالت محدودة، فبعض الجهات الحكومية تحمّست لها (مثل وزارة الأشغال) وبعض آخر ما زال متردّدًا، وأيًا كان الأمر فإنّ المحصّلة هو ضعف استفادة اليمن من موارد المانحين.

---

(١٦) أسهم الباحث في بلورة هذه الفكرة في أثناء نقاشات أعضاء اللجنة الاقتصادية في مجلس الشورى مع وزير التخطيط والتعاون الدولي (عبد الكريم الأرحبي).

ج ـ الشراكة الداخلية وعلاقتها بالشراكة الخارجية

ظلّت الشراكة الداخلية بين الحكومة والقطاع الخاصّ محلّ التباسٍ وتجاذبٍ اقتصادي وسياسي، فمن الناحية النظرية يؤكّد الدستور اليمني والتشريعات الاقتصادية دورًا قائدًا وكبيرًا للقطاع الخاصّ في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنّ هذا الدور ظلّ ملتبسًا في الممارسة العملية، وما زالت هناك مساحة كبيرة من الضبابية في ما يتعلّق بتوزيع الأدوار بين القطاع الخاصّ ودور الدولة، حيث انسحبت الدولة من مجالات كثيرة وتركت العبء على القطاع الخاصّ. تقليديًا، يعمل القطاع الخاصّ في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة، ويساهم في تشغيل نحو ٩٠ في المئة من القوى العاملة، إلا أنّ إسهامه في تكوين الناتج يتضاءل من فترةٍ إلى أخرى، إذ انخفض من ٦٠ في المئة عام ١٩٩٥ إلى ٤٤ في المئة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣، قبل أن يرتفع إلى ٥٠ في المئة عام ٢٠٠٩، ومن جانب آخر تركّزت مجالات الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاصّ على قطاعات البنية التحتية والتعليم والصحّة والرعاية الاجتماعية، إلا أنّ تقويم مستوى فاعلية هذا النوع من الشراكة يشير إلى تعثّرها وتباطئها لاعتباراتٍ وأسبابٍ مختلفة، منها: ضعف البنية التحتية وتدهورها المستمرّ، ما يسبّب ارتفاعًا في تكاليف الإنتاج وإضعاف تنافسية القطاع الخاصّ اليمني. وهذه المشكلة ترتبط بمسألةٍ أخرى هي اعتماد القطاع الخاصّ على الإنفاق العامّ الاستثماري للدولة الذي انخفض باعتباره نسبة من إجمالي الموازنة إلى أقلّ من ٢٠ في المئة في بعض السنوات، ما يسبّب مزيدًا من إضعاف البنية التحتية. ومن جهةٍ أخرى، يمثّل تدهور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي مثل تقلّبات سعر الصرف والفائدة وتصاعد التضخّم مناخًا طاردًا للاستثمار، ويضع عوائق إضافية أمام الشراكة الداخلية، فتدهور هذه المؤشرات يكبح المنافسة في السوق، ويحجّم توسع الاستثمارات الخاصّة ويركّزها في أيدي قلّة من المستثمرين مرتبطين بمصالح مع متنفّذي السلطة، ما يجعل النشاط الاقتصادي الخاصّ رهينة الاحتكار، وهذا مدمّر للشراكة بين القطاع الخاصّ والدولة.

من جانبٍ آخر، فإنّ الأبعاد السياسية للشراكة ليست مشجّعة لشراكة

فاعلة لاعتباراتٍ عدة، منها: غياب رؤية واضحة وجادّة للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاصّ. إذ تهيمن على العلاقة النزوات السياسية الانتهازية، كما يبدو ذلك في تكوين شراكات مشبوهة بين بعض رجال القطاع الخاصّ والمتنفّذين في السلطة في إطار سياسة الجمع بين السلطة والتجارة التي أصبحت من أبرز مظاهر الفساد المتصاعد في اليمن.

من جهةٍ أخرى، أصبحت السياسات الاقتصادية للدولة غير واضحة ومفهومة للقطاع الخاصّ لأنه لا يشارك باعتباره مؤسسة مستقلّة وفاعلة في صناعتها أو مناقشتها، وما يجري من مناقشات أو لقاءات غالبًا ما تنتهي إلى تسويات تحكمها الاعتبارات السياسية الانتهازية وليس الاعتبارات الاقتصادية للشراكة، وممّا لا شكّ فيه أنّ تذبذب الشراكة الداخلية ومعوقات بناء شراكة صحيحة كان له أثرٌ سلبي في صدقية شراكة الحكومة الخارجية، حيث ألقت بظلالها على صدقية السياسات الاقتصادية الحكومية. وبالنسبة إلى القطاع الخاصّ الأجنبي يرى أنّ هناك معوقات أخرى للشراكة، منها استشراء الفساد، وعدم الاستقرار، وضعف القضاء وجهاز التمويل، وتدنّي مهارات القوى البشرية، وكذلك منافسة الموانئ الأخرى للمنطقة الحرّة في عدن. وخلاصة الأمر، فإنّ تعثّر شراكة اليمن الإقليمية والدولية إنّما هو صدى لتعثّر الشراكة الداخلية في أحد أبعادها، ما يؤكّد مرّةً أخرى أهمّية تلازم مسارات الشراكة وترابطها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

على أي حال، تؤثّر المشكلات المرتبطة بشراكة الحكومة مع القطاع الخاصّ سلبًا في شراكة اليمن الخارجية من جوانبَ مختلفة، فالمناخ الضعيف للاستثمار وغير الملائم يرسل إشارةً سلبية لبناء شراكة مثمرة بين القطاع الخاصّ المحلّي والقطاع الخاصّ الأجنبي، كما أنّ البيئة السياسية المحفوفة بالمخاطر تعزّز حالة عدم اليقين والتأكّد ممّا سبّب تدنّي تدفّقات الاستثمارات الخاصّة الأجنبية، وكان لتغييب إشراك القطاع الخاصّ في اتفاقيات التعاون الإقليمي والدولي أن اتّسعت فجوة الشراكة والتعاون بين القطاع الخاصّ المحلّي والقطاع الخاصّ الأجنبي، وهذا ما يبدو واضحًا من أنّ الاستثمارات الخاصّة الأجنبية ما زالت محدودة في القطاعات الإنتاجية والخدمية وفي المناطق الحرّة، وفي القطاعات الواعدة في الاقتصاد اليمني.

لا يختلف الأمر كثيرًا في الشراكة مع منظّمات المجتمع المدني، فعلى الرغم من أنّ معظم هذه المنظّمات تنشط في جوانب الرعاية والخدمات والتنمية المحلية والعمل الخيري، إلا أنّ دورها ما زال محدودًا، صحيح أنّ لها مشاركات ملموسة في جوانب التخفيف من الفقر ومجابهة البطالة، وتوفير فرص عمل في مشروعات صغيرة وأصغر في الريف والحضر، إلا أنّ حضورها في الحضر أكثر من الريف، حيث النسبة الكبيرة من الفقراء تعيش في الريف، ومهما يكن الأمر، فإنّ مشاركة هذه المنظّمات ما زالت غائبة في ما يتعلّق بإعداد البرامج التنموية التي تستهدف المجتمعات المحلية والشرائح الفقيرة على المستوى المحلّي أو المركزي، وكذلك دورها ما زال محدودًا في المشاركة بعملية المتابعة وإعداد تقارير المتابعة الدورية والسنوية للخطط والبرامج والمشاريع الاقتصادية للدولة، ولعلّ ما يفسر قصور مشاركة المجتمع المدني هو ضبابية رؤية المشاركة بين هذه المنظمات والقطاع الخاصّ والدولة في ما يتعلّق بمجابهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أضعف حوافز هذه المنظمات في العمل التشاركي الكامل مع الدولة، مع أنّ الحرص على تحقيق مشاركة كاملة من شأنه أن يجسد دور المجتمع في صنع القرارات والسياسات ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي ـ الاجتماعي، فالشراكة الفاعلة لا تعني أن تظلّ منظّمات المجتمع المدني أداة أو آلية فقط لإسناد النشاط الاقتصادي للدولة، ولكي تحقّق هذه المنظّمات شراكة كاملة مع الجانب الحكومي، يتطلّب الأمر إنشاء آليات فاعلة للتنسيق والتعاون غير المشروط ليس مع الدولة فقط، وإنّما أيضًا مع المنظّمات والجهات الدولية المانحة. وأن تقوم هذه الشراكة وفقًا لمبدأ المساواة بين مختلف أطراف الشراكة من خلال توفير البيئة الاقتصادية المستقرّة، وتشجيع هذه المنظّمات على تطوير هياكلها وإشراكها في النقاشات الواسعة بشأن البرامج والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلّية، إضافةً إلى إشراكها بصورة جدّية في إعداد تقارير المتابعة والإنجاز لبرامج التنمية وبناء شراكتها مع المنظّمات والجهات الدولية المانحة وفقًا لشروط صحيحة ومُنصفة قائمة على الاستقلال وعدم التبعية، وتبعًا لذلك، بالإمكان إعطاء أولوية لمنظّمات المجتمع المدني التي تعمل في مجال

مكافحة الفقر والبطالة في ما يتعلّق بالمنح والمعونات الدولية الموجّهة لمجابهة الفقر والبطالة، إضافةً إلى تحفيز صناديق ومؤسسات الإقراض لإعطاء هذه المنظّمات أولوية في الاقتراض بغية تمكينها من مساعدة الفقراء ومجابهة البطالة.

أيًا كان الأمر، فإنّ ضعف شراكة الدولة مع القطاع الخاصّ ومنظّمات المجتمع المدني من شأنه أن يُضعف شراكة اليمن الخارجية، ويستلزم الأمر عندئذٍ بذل جهد حقيقي لتطوير الشراكة الداخلية من أجل بناء شراكة فاعلة مع شركاء اليمن الإقليميين والدوليين حكومات كانوا أم منظّمات أم قطاعًا خاصًّا. ومن شأن هذا العمل أن يُنجز شراكة تتمتع بصدقية وتحقّق مصلحة جميع أطراف الشراكة، ومرةً أخرى فإنّ إنجاز مثل ذلك الهدف يتطلّب تلازم مسارات التغيير والإصلاح، إنّ النجاح في الشراكة الداخلية بين الدولة والقطاع الخاصّ ومنظّمات المجتمع المدني من شأنه أن يُسهم في ردم توأم الفجوتين ـ الاقتصادية ـ والسياسية.

٢ ـ الشراكة بحسب المؤشرات الاقتصادية

هناك ثلاثة معايير شائعة في تقويم مستوى التقدّم المُحرز في عملية الشراكة بين اليمن وشركائها الإقليميين والدوليين.

ـ **معيار التخصيص**: الذي يبين مستوى الوفاء بالتعهّدات ويحسب باعتباره نسبة من إجمالي التعهّدات للجهة المانحة.

ـ **معيار النفاذ**: وهو مؤشر لقياس سرعة إجراءات تنفيذ التعهّدات المخصّصة من خلال توقيع اتفاقيات تمويل المشروعات التي تمّ تحديد تمويلاتها، ويحسب المؤشر باعتباره نسبة من إجمالي تعهّدات الجهة المانحة.

ـ **معيار التنفيذ**: وهو مؤشر للقدرة الاستيعابية للجهة المستفيدة من التمويل (الحكومة اليمنية)، حيث يبين الشروع الفعلي في تنفيذ المشروع الذي جرى تمويله.

ـ **معيار فاعلية الشراكة المرجّح**: وهو معيار يقترحه الباحث لقياس

مدى فاعلية الشراكة بين الأطراف، ويحسب باعتباره متوسطًا مرجّحًا للمعايير الثلاثة السابقة، مرجّحة بحجم شراكة الجهة المانحة إلى إجمالي حجم تعهّدات جميع الشركاء الإقليميين والدوليين، ومن المتوقّع أن يبين هذا المعيار الوزن النسبي لفاعلية كلّ شريك مقارنةً بالآخر، والجدير بالذكر أنّ هذا المعيار سيحسب على مستوى الجهات المانحة الثلاث مثل: دول مجلس التعاون ـ المؤسسات الإقليمية والدولية ـ والدول الثنائية والصديقة.

أ ـ عرض المؤشرات

وفقًا للجدول الرقم (٩ ـ ٢) بلغ إجمالي تعهّدات دول مجلس التعاون الخليجي نحو ٢٦٨٥,٤ مليون دولار، بنسبة ٤٠,٧ في المئة من إجمالي تعهّدات المانحين، وطبقًا لمعيار التخصيص فإنّ مبلغ التخصيص وصل إلى ٢٣٨٨ مليون دولار، أو بنسبة ٨٩ في المئة من إجمالي مبلغ التخصيص لهذه الجهة. وطبقًا لمعيار التنفيذ (السحب) فإنّ مبلغ السحب هو ٢٢٨,٦ مليون دولار، أو بنسبة ٨,٥ في المئة من إجمالي تعهّدات دول مجلس التعاون الخليجي. ومن الواضح أنّ كلًّا من المبلغ والنسبة تُظهر تدنّي عملية إجراءات التنفيذ.

يلاحظ أنّ ترتيب دول المجلس وفقًا لمعيار التنفيذ هو: سلطنة عُمان ١٦,٥ في المئة، السعودية ١٢,٥ في المئة، الكويت ١٠,٧ في المئة، الإمارات العربية المتحدة ٥,٣ في المئة، وأخيرًا قطر ٤ في المئة. ويلاحظ أنّ هذا الترتيب تأثّر بحجم المبلغ المسحوب إلى الارتفاع النسبي في حجم مبلغ التعهّد، فمثلًا تعهّدت قطر بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار، بينما المسحوب هو ٢,٢ مليون دولار، ما جعل النسبة متدنّية، قارن ذلك بسلطنة عُمان التي تعهّدت بمبلغ أقلّ ١٠٠ مليون دولار، والمبلغ المسحوب ١٦,٦ مليون دولار، ما جعل مؤشر التنفيذ مرتفعًا ١٦,٥ في المئة مقارنة بقطر، وهكذا بقية دول المجلس. وطبقًا لمعيار النفاذ (مؤشر توقيع الاتفاقيات) سيكون الترتيب مختلفًا، حيث عُمان في المرتبة الأولى (١٠٠ في المئة)، السعودية (٧٩ في المئة)، ثمّ الإمارات (٦٩ في المئة)، والكويت (٦٢ في المئة).

الجدول الرقم (٩ ـ ٢)

تعهدات الدول المانحة (بملايين الدولارات)

	تعهدات مؤتمر لندن ٢٠٠٦	التعهدات حتى حزيران/يونيو ٢٠١١
إجمالي التعهدات	٤٧١٠	٦٥٩٩,٣
دول مجلس التعاون الخليجي	٢٣٠٠	٢٦٨٥,٤
النسبة المئوية من إجمالي التعهدات	٤٨,٨	٤٠,٧
المؤسسات الدولية والإقليمية	١٨٣٢	٢٥٢٠,٣
النسبة المئوية من الإجمالي	٣٨,٩	٣٨,٢
الدول الثنائية والصديقة	٥٧٨	١٣٩٣,٦
النسبة المئوية من الإجمالي	١٢,٣	٢١,١

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقارير مختلفة.

ب ـ مؤشرات الشراكة بالنسبة إلى المؤسسات الإقليمية والدولية

يُبين الجدول الرقم (٩ ـ ٣) أنّ إجمالي تعهّدات المؤسسات الإقليمية والدولية حتى حزيران/يونيو ٢٠١١ هو ٢٥٢٠,٣ مليون دولار، أو بنسبة ٣٨,٢ في المئة من إجمالي تعهّدات المانحين، أي إنها تأخذ المرتبة الثانية بعد دول مجلس التعاون في عملية الشراكة. وفي إطار هذه المجموعة يحتلّ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي المرتبة الأولى بمبلغ ٨٢١ مليون دولار، وبنسبة ٣٢,٥ في المئة من تعهّدات المجموعة، ويحتلّ صندوق النقد الدولي المرتبة الثالثة بمبلغ ٣٧٠,٦ مليون دولار ١٤,٧ في المئة، ثم منظّمة الأمم المتحدة في المرتبة الرابعة، والبنك الإسلامي في المرتبة الخامسة. أمّا من حيث معايير الشراكة فنجد ما يلي:

وفقًا لمعيار التخصيص، بلغ إجمالي المخصّص نحو ٢٨٧٣ مليون دولار، وهو مبلغ يفوق إجمالي تعهّدات هذه الجهة بسبب تخصيص كلٍّ من الصندوق العربي للإنماء والبنك الدولي مبالغ أكبر ممّا تمّ التعهّد به سابقًا، ولذلك بلغت نسبة التخصيص نحو ١١٤ في المئة من إجمالي تعهّدات هذه المجموعة، أخذ البنك الدولي المرتبة الأولى في مؤشر التخصيص (١٣١ في المئة)، تبعه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (١٢٩ في المئة)، والبنك الإسلامي للتنمية (٩٧ في المئة)، بينما بلغت نسبة

التخصيص لكلٍّ من صندوق النقد الدولي وصندوق الأوبك والصندوق العالمي لمكافحة الملاريا نحو ١٠٠ في المئة.

من جانبٍ آخر يشير معيار التنفيذ إلى أنّ نسبة المبالغ المسحوبة بلغت نحو ٢٦,٥ في المئة من إجمالي تعهّدات هذه المجموعة، أمّا متوسط نسبة السحب بين أطراف هذه المجموعة فبلغ نحو ٤٠,٧ في المئة، وتأثّر ارتفاع هذا المتوسط بنسبة السحب لكلٍّ من الصندوق العالمي لمكافحة الملاريا (١٠٠ في المئة)، ومنظّمة الأمم المتحدة (٥٧ في المئة) نظرًا إلى تدنّي مبالغ تعهّدات هذه الأطراف. وعلى أي حال فإنّ نسبة التنفيذ كانت مرتفعة لكلٍّ من منظّمة الأمم المتحدة والصندوق العالمي والبنك الدولي وصندوق النقد العربي والبنك الإسلامي، بينما كانت أدنى نسبة سحب في صندوق النقد الدولي ١٤,٤ في المئة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ٦ في المئة فقط. ويعكس تدنّي نسب السحب المشكلات التي عرفناها سابقًا سواء بالنسبة إلى الجانب اليمني، أو إلى الجانب الإقليمي والدولي، وطبقًا لمعيار النفاذ يأتي البنك الدولي في المرتبة الأولى (١٣١ في المئة)، ثم الصندوق العربي للإنماء في المرتبة الثانية (٩٥ في المئة)، وصندوق النقد العربي في المرتبة الثالثة (٩٠ في المئة)، وصندوق النقد الدولي في المرتبة الثانية (١٠٠ في المئة)، ويأتي بعد ذلك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (٧٩ في المئة)، والبنك الإسلامي للتنمية (٦٨ في المئة).

الجدول الرقم (٩ ـ ٣)

التعهدات بحسب الدول والمؤسسات

التعهدات	دول مجلس التعاون	المؤسسات الإقليمية والدولية	الدول الثنائية والصديقة
	٢٦٨٥,٤	٢٥٢٠,٣	١٣٩٣,٦
النسبة المئوية من إجمالي التعهدات	٤٠,٧	٣٨,٢	٢١,١
النسبة المئوية من الفجوة التمويلية	٤٢,٨	٣٩,٧	٢٢,٢
السعودية	١٢٢٧ (٤٤ في المئة)		
الإمارات	٦٥٠ (٢٦ في المئة)		
قطر	٥٠٠ (١٩ في المئة)		

يتبع

تابـــع

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي		٨٢١ (٣٢ في المئة) ٥١٣,٨ (١٩ في المئة)	
البنك الدولي		٣٧٠,٦ (١٦ في المئة)	
صندوق النقد الدولي		٢٢٠ (٠١ في المئة)	
صندوق النقد العربي		٢٠٠ (٠١ في المئة)	
البنك الإسلامي للتنمية			
بريطانيا			٢٣٠ (١٦ في المئة)
ألمانيا			١٩٠ (١٤ في المئة)
أميركا			١٧٤,٤ (١٤ في المئة)
هولندا			١٦٦ (١٤ في المئة)
اليابان			١٦٥,٥ (١٣ في المئة)
فرنسا			١٦٠ (١٣ في المئة)

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، جداول مختلفة، وحسابات الباحث.

(*) النسب بين الأقواس تمثل نسبة من إجمالي تعهدات الجهات.

ج ـ مؤشرات الشراكة بالنسبة إلى الدول الثنائية والصديقة

كما يُبين الجدول الرقم (٩ ـ ٣) أنّ إجمالي تعهّدات هذه المجموعة بلغ ١٣٩٣,٦ مليون دولار، بنسبة ٢١,١ في المئة من إجمالي تعهدات المانحين، بينما وصل حجم المبالغ التي خُصصت إلى ١١٧٠ مليون دولار، بنسبة ٨٤ في المئة من إجمالي تعهّدات هذه المجموعة. وطبقًا لمعيار التنفيذ فهو يشير إلى أنّ نسبة المسحوب بلغت نحو ٤٢,٥ في المئة من إجمالي تعهّدات المجموعة، أو مبلغ ٥٩١,٩ مليون دولار، أمّا متوسط مؤشر التنفيذ بين هذه المجموعة فهو نحو ٤٤,٥ في المئة.

تراوحت مراتب الدول طبقًا لمؤشر التنفيذ في هذه المجموعة، حيث احتلّت اليابان المرتبة الأولى (٩٢ في المئة)، تليها الدانمارك (٧٠ في المئة)، إيطاليا (٦٩ في المئة)، هولندا (٦٨ في المئة)، ألمانيا (٥٧,٤ في المئة)، بريطانيا (٥٣ في المئة)، المفوّضية الأوروبية (٥٣ في المئة). بينما حقّقت فرنسا أدنى نسبة تنفيذ (١,٣ في المئة)، الولايات المتحدة الأميركية (١٢ في

المئة). من جانبٍ آخر، فإنه طبقًا لمعيار النفاذ (مؤشر توقيع الاتفاقيات) يأتي كلّ من الدانمارك وإيطاليا والولايات المتّحدة والصين في المرتبة الأولى (١٠٠ في المئة لكل منها)، ثمّ كل من هولندا وبريطانيا في المرتبة الثانية (٩٠ في المئة لكل منها)، وتأتي كل من ألمانيا (٦٣ في المئة)، والمفوضية الأوروبية (٥٠ في المئة)، وفرنسا (٢٣ في المئة) في المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة على التوالي، بينما حقّقت كوريا أدنى نسبة (١١ في المئة).

د ـ فاعلية الشراكة: تحليل مقارن

يقدّم الجدول الرقم (٩ ـ ٤) تقويمًا لفاعلية الشراكة بأسلوبٍ مقارن بين المجموعات المختلفة المانحة باستخدام معيار الفاعلية المرجّح والمعايير الثلاثة السابقة: معيار التخصيص والنفاذ والتنفيذ. وطبقًا لمعيار الفاعلية المرجّح للشراكة تأتي المؤسسات الإقليمية والدولية في المرتبة الأولى في فاعلية الشراكة (٥٢,٣ في المئة)، ثمّ مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي التي أخذت المرتبة الثانية في فاعلية الشراكة (٣٩,٣ في المئة)، بعد ذلك مجموعة الدول الثنائية التي أخذت المرتبة الثالثة بمؤشر فاعلية بلغ ١٣,٣ في المئة، علمًا أنّ مؤشر أقصى فاعلية للشراكة هو ١٠٠ في المئة لكلّ جهة مانحة. يلاحظ أنّ الترتيب سيكون مختلفًا طبقًا لمؤشر المساهمة (نسبة تعهّد المجموعة) إلى إجمالي التعهّدات: حيث أخذت دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى (٤٠,٧ في المئة)، مقارنة بنسبة ٣٨,٢ في المئة لمجموعة المؤسسات الإقليمية والدولية التي أخذت المرتبة الثانية، ثمّ مجموعة الدول الثنائية التي ساهمت بنسبة ٢١,١ في المئة لتأخذ المرتبة الثالثة. ومن جهةٍ أخرى فإنّ ترتيب هذه المجموعات وفقًا لمعيار التخصيص ومعيار النفاذ هو:

ـ مجموعة المؤسسات الإقليمية والدولية بنسبة ٤٣,٥ في المئة، ٣٦,٨ في المئة للمعيارين على التوالي.

ـ مجموعة دول مجلس التعاون بنسبة ٣٦,٢ في المئة، ٢٤,٩ في المئة للمعيارين على التوالي.

ـ مجموعة الدول الثنائية بنسبة ١٧,٧ في المئة، ١٤,٩ في المئة، للمعيارين على التوالي.

وطبقًا لمعيار التنفيذ (نسبة المسحوب من التعهّدات) فإنّ ترتيب هذه المجموعات يصبح كما يلي:

- مجموعة المؤسسات الإقليمية والدولية في المرتبة الأولى بنسبة ١٠,١ في المئة.
- مجموعة الدول الثنائية بنسبة ٩ في المئة.
- مجموعة دول مجلس التعاون بنسبة ٣,٥ في المئة.

خلاصة الأمر؛ وفقًا للمؤشرات الاقتصادية، إنّ الشريك الأوّل لليمن (وفقًا لمعيار الفاعلية المرجّح) هو المؤسسات الإقليمية والدولية، فمجموعة دول مجلس التعاون باعتبارها شريكًا ثانيًا، ثمّ مجموعة الدول الثنائية والصديقة باعتبارها شريكًا ثالثًا. أمّا وفقًا لمعيار المساهمة فتأتي دول مجلس التعاون شريكًا أوّل، ثمّ المؤسسات الإقليمية والدولية شريك ثانيًا، ثمّ الدول الثنائية شريكًا ثالثًا. وترتيب شراكات هذه المجموعات وفقًا للمعايير المختلفة. ومن جانبٍ آخر فإنّ نسبة المساهمات في المتوسط لكلّ مجموعات الشراكة هي ٣٣ في المئة، ونسبة التخصيص في المتوسط هي ٣٢,٥ في المئة، بينما نسبة النفاذ في المتوسط ٢٥,٥ في المئة، أمّا نسبة التنفيذ التي تفسر نسبة المبالغ المنصرفة فعليًا في المتوسط فهي ٧,٥ في المئة فقط، وتشير النسبة المتدنّية للتنفيذ (المنصرف فعليًا) ضعف القدرة الاستيعابية في الجانب اليمني على الرغم من أنّ نسبة فاعلية الشراكة في المتوسط قُدّرت بـ ٣٥ في المئة.

الجدول الرقم (٩ ـ ٤)

فاعلية الشراكة

الجهات المانحة	التعهدات	النسبة المئوية من إجمالي التعهدات	التخصيص (النفاذ) بالنسبة المئوية	المسحوب معيار التنفيذ بالنسبة المئوية	مؤشر النفاذ (التوقيع) بالنسبة المئوية	معيار الفعالية المركب بالنسبة المئوية
دول مجلس التعاون	٢٦٨٥,٤	٤٠,١٠	٣٦,٢	٣,٥	٢٤,٩	٣٩,٣
المؤسسة الإقليمية الدولية	٢٥٢٠,٣	٣٨,٢	٤٣,٥	١٠,١	٣٦,٨	٥٢,٣
الدول الثنائية الصديقة	١٣٩٣,٦	٢١,١	١٧,٧	٨,٩٧	١٤,٩	١٣,٣

المصدر: حسابات الباحث وفقًا للبيانات الرسمية.

٣ ـ تقويم الشراكة بحسب مجالات التعاون

رأينا من قبل أنّ البُعد الاقتصادي للشراكة مثّل اتّجاهًا محوريًا في برنامج شركاء اليمن، إذ كان الهدف الرئيس لدعم المانحين هو سدّ الفجوة التمويلية للبرنامج الاستثماري الذي عرضته اليمن على المانحين، والذي قُدّر بنحو ٦,٣ مليار دولار للفترة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠. ولا ريب أنّ البُعد الاقتصادي لم يكن إلا عنصرًا من عناصر المقاربة الشاملة لمواجهة التحدّيات التي تواجه اليمن، حيث يُدرك شركاء اليمن أنّ مقاربة الاستقرار في اليمن لا تتحقّق إلا من خلال برنامج شامل للإصلاح الوطني (ترابط المسارات). وبالتالي، يُعدّ التغيير السياسي طبقًا لشركاء اليمن الشرط الضروري لنجاح الشراكة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ما يعني أنّ توظيف موارد المانحين في المجالات ذات الأولوية تشكّل بداية الطريق الصحيحة، في هذا الجزء من الدراسة، نُقيم مجالات التعاون باستعمال ثلاثة مؤشرات هي:

ـ مؤشر التمويل الذي يُبين حجم ونسبة الأموال المخصّصة من موارد المانحين لكلّ قطاع (مجال) قياسًا إلى حجم الفجوة التمويلية في هذا القطاع.

ـ مؤشر الأهمية النسبية الذي يُبين نسبة نصيب القطاع من إجمالي التخصيصات.

ـ مؤشر كفاية التمويل الذي يبين مدى كفاية موارد المانحين التي جرى التعهّد بها بالنسبة إلى الفجوة التمويلية الكلّية للبرنامج الاستثماري وخطة التنمية الألفية.

يُظهر الجدول الرقم (٩ ـ ٥) أنّ قطاع البنية التحتية (الطرق ـ الكهرباء ـ النقل ـ المياه) أخذ المرتبة الأولى في تخصيصات موارد المانحين حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، حيث بلغ حجم التخصيص نحو ١٩٥٨ مليون دولار، بنسبة ٤٧,٦ في المئة من إجمالي التخصيصات. بينما أخذ المجال الاجتماعي الذي يتضمّن بصورةٍ أساسية التنمية البشرية وشبكة الأمان الاجتماعي المرتبة الثانية، حيث خصّص له نحو ١٦٢٨,٥ مليون دولار، بنسبة ٣٩,٦ في المئة من إجمالي التخصيصات، واللافت أنّ الموارد المالية

المخصّصة للقطاع الاجتماعي تمثّل نحو ٨٥ في المئة من الفجوة التمويلية في هذا القطاع، ليأخذ بذلك المرتبة الأولى وفقًا لمعيار نسبة التمويل. وأخذت القطاعات الإنتاجية (الزراعة، الأسماك، النفط) المرتبة الثالثة بمبلغ ٢٧٠,٨ مليون دولار، بنسبة ٦,٦ في المئة من إجمالي التخصيصات، وجاء قطاع الحكم الجيد والإصلاحات المؤسسية في المرتبة الأخيرة بمبلغ ٢٥٧,٣ مليون دولار، بنسبة ٦,٣ في المئة من إجمالي التخصيصات.

الجدول الرقم (٩ ـ ٥)

مؤشرات الشراكة بحسب مجالات التعاون

القطاع	الفجوة التمويلية للإنفاق الاستثماري (٢٠٠٧ ـ ٢٠١٠)	مؤشر التمويل		مؤشر الأهمية النسبية
		إجمالي التخصيصات	التخصيصات إلى الفجوة التمويلية بالنسبة المئوية	
(١) القطاعات الإنتاجية	١٠٧١,٥	٢٧٠,٨	٢٥,٣	٦,٦
ـ الزراعة	٧٣٤,٧	٢٢٩,٣	٣١,٢	
ـ الأسماك	٧٦,٢	٤١,٥	٥٤,٥	
ـ النفط	٢٦٠,٦	ـ	ـ	
(٢) البنية التحتية	٢٨٨٠,٩	١٩٥٨	٦٨	٤٧,٦
ـ الطرق والتحسينات	١٥٢٤,٠٢	٨١٦,٤	٥٣,٦	
ـ الكهرباء	٧٢٩,٥	٥٤١,٤	٧٤,٢	
ـ النقل	٢٦٠,٤	٢٢٦	٨٦,٨	
ـ المياه والصرف الصحي	٣٦٧	٣٧٤,٢	٪١٠٢	
(٣) التنمية البشرية وشبكة الأمان الاجتماعي	١٩١٢,٩٧	١٦٢٨,٥	٨٥,١	٣٩,٦
ـ التعليم	٩٩٠,٣	٥٢٨,٢	٥٣,٣	
ـ الصحة	٣٨٨,٠٣	٤٩٢,٦	١٢٧	
ـ شبكة الأمان الاجتماعي	٥٣٤,٦	٦٠٧,٧	١١٣,٧	

اللافت أنّ قطاعات الحكم الجيد والإصلاحات المؤسسية والقطاعات الإنتاجية لم تحظ بنصيب ملحوظ على الرغم من أهميتها، بالمقابل جاء التخصيص في قطاعي البنية التحتية والتنمية البشرية مقبولاً ومناسبًا، وبتحليل توزيع هذه الموارد في إطار كلّ قطاع، فإنّ الصورة قد تختلف نوعًا ما، على سبيل المثال لم يحظ قطاع الكهرباء بأهمية أكبر مقارنة بالطرق، فالكهرباء في

هذه المرحلة تمثّل قضية جوهرية وفجوة الطاقة الكهربائية كبيرة وتتّسع مع التوسع العمراني وزيادة السكّان والنشاط الاقتصادي، فهي لم تحظ إلا بنسبة ٢٧,٦ في المئة من إجمالي التخصيصات لقطاع البنية التحتية مقارنةً بنسبة ٤١,٧ في المئة للطرق، وهذا يعزى إلى أنّ تقدير الفجوة التمويلية في الكهرباء يعكس التقدير المتواضع لحاجة البلد من الطاقة الكهربائية، مع ملاحظة أنّ ما خصّص للكهرباء يمثّل نحو ٧٤ في المئة من الفجوة التمويلية للكهرباء، مقارنةً بنسبة ٥٣,٦ في المئة من الفجوة التمويلية للطرق، إلا أنّ هذا لا يعكس الأهمّية الكبيرة للكهرباء.

أ ـ مؤشر التمويل

بين مؤشر التمويل، كما ذكرنا سابقًا، مستوى السرعة في سدّ الفجوة التمويلية، وبالتالي فإنه طبقًا لمؤشر التمويل أخذ قطاع التنمية البشرية وشبكة الأمان الاجتماعي المرتبة الأولى في نسبة التمويل إلى حجم الفجوة التمويلية للقطاع، حيث بلغت ٨٥ في المئة، أو ١٦٢٨,٥ مليون دولار، وفي إطار هذا القطاع أخذ مجال الصحّة المرتبة الأولى بنسبة ١٢٧ في المئة من الفجوة التمويلية، بينما قطاع الحماية الاجتماعية ١١٤ في المئة، والتعليم ٥٣ في المئة، وفي ما يلي عرض لترتيب القطاعات طبقًا لهذا المؤشر الذي يعكس فاعلية الشراكة في سدّ الفجوة التمويلية:

- قطاع التنمية البشرية وشبكة الأمان الاجتماعي ٨٥ في المئة.
- قطاع البنية التحتية ٦٨ في المئة.
- قطاع الحكم الجيد والإصلاح المؤسسي ٥٩ في المئة.
- القطاعات الإنتاجية ٢٥,٣ في المئة.

ب ـ مؤشر كفاية التمويل

يُظهر الجدول الرقم (٩ ـ ٦) أنّ التمويل لسدّ الفجوة التمويلية للبرنامج الاستثماري للفترة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠ كان كافيًا، حيث بلغت التعهّدات باعتبارها نسبة من الفجوة ١٠٤,٨ في المئة. لكن المنفذ الفعلي من هذا التمويل (المسحوب) ما زال محدودًا ولا يمثّل إلّا نحو

٢٣,٨ في المئة من الفجوة التمويلية للبرنامج الاستثماري. ومن جانب آخر، فإنّ كفاية التمويل بالنسبة إلى الفجوة التمويلية لخطة التنمية الألفية ٢٠١١ ـ ٢٠١٥، فمحدودة وضعيفة جدًّا، إذ لا تمثّل التعهّدات إلا نحو ١٦ في المئة من الفجوة، أمّا المنصرف الفعلي من هذا التمويل فلا يمثّل إلا نحو ٣,٨ في المئة فقط من الفجوة. أمّا الفجوة التمويلية لخطة التنمية الألفية، فإن اليمن ما زال خارج مسار تحدّي الألفية، ويحتاج إلى مراجعة أولويات خطة الألفية والفترة الزمنية لذلك.

الجدول الرقم (٩ ـ ٦)
مؤشر كفاية التمويل

	التعهدات	التخصيصات	المسحوب
بملايين الدولارات	٦٥٥٩,٣	٦٤٣٠	١٤٨٩,٤
١ ـ النسبة المئوية إلى الفجوة التمويلية للبرنامج الاستثماري (٢٠٠٧ ـ ٢٠١٠)	١٠٤,٨	١٠١,٦	٢٣,٨
٢ ـ النسبة المئوية إلى الفجوة التمويلية للتنمية الألفية (٢٠١١ ـ ٢٠١٥)	١٦,٩	١٦,٤	٣,٨
٣ ـ بنود للتذكرة ● الفجوة التمويلية للبرنامج الاستثماري (٣.٦) ● الفجوة التمويلية للتنمية الألفية (٣٩)			

المصدر: حسابات الباحث وفقًا للبيانات الأصلية الرسمية.

خاتمة

ـ النتائج

● انطلقت الفرضية **الأولى** للدراسة من مقولة مفادها أنّ الأثر الكلّي لجهود شركاء اليمن في التنمية ما زال محدودًا وضعيفًا، وأظهرت المؤشرات التقويمية للدراسة صحّة هذه الفرضية.

إن الشراكة اليمنية الإقليمية والدولية في الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١١ لم تنشأ من ظروف طبيعية، وإنّما كانت تفاعلًا من المجتمع الدولي

مع ظروفٍ استثنائية يمرّ بها اليمن، وهي الحالة الاستثنائية التي أوصلت اليمن إلى شفير الانهيار والفشل، كما يدلّ عليه واقع الحال، وتؤكّده المؤشرات العالمية المختلفة، وإدراكًا من شركاء اليمن الإقليميين والدوليين للمآلات الخطيرة للحالة الاستثنائية على الاستقرار السياسي والأمني محليًا وإقليميًا ودوليًا، تداعى شركاء اليمن إلى عقد مؤتمر لندن للمانحين في عام ٢٠٠٦، وجرى الترتيب لنوع من الشراكة الإنقاذية أو الوقائية، تعهّد فيها شركاء اليمن بدعمٍ مالي بلغ نحو ٤,٧ مليار دولار، تمثل نحو ٧٤,٦ في المئة من الفجوة التمويلية للبرنامج الاستثماري في الخطة الخمسية للدولة (٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠)، ثمّ ارتفعت هذه التعهّدات إلى نحو ٦٥٥٩ مليون دولار حتى حزيران/ يونيو ٢٠١١، التي تمثّل نحو ١٠٤,١ في المئة من الفجوة التمويلية التي أُعيدَ تقديرها بـ ٦,٣ مليارات دولار.

إنّ هذا النوع من الشراكة هو شراكة متبادلة وليس شراكة أحادية تمضي في اتجاهٍ واحد فقط، أي ليست شراكة من المانحين إلى اليمن بتقديم الموارد المالية لسدّ الفجوة التمويلية. وإنّما شراكة أيضًا من اليمن إلى المانحين من خلال التعهّدات بإغلاق الفجوة المؤسسية بإجراء إصلاحاتٍ شاملة سياسية ومؤسسية وإدارية واقتصادية، وفي مقدّمة هذه الإصلاحات اتّخاذ خطوات جادّة وفعلية لمكافحة الفساد والبناء المؤسسي، وإصلاح القضاء والخدمة المدنية، ومن شأن هذه الإصلاحات أن ترفع كفاءة الحكومة في استيعاب هذه الموارد وتوظيفها في المجالات والقطاعات ذات الأولوية، إنّ الحكومة لم تكن جادّة في الوفاء بتعهّداتها في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة واكتفت بإصلاحاتٍ شكلية، كذلك فإنّ شركاء اليمن لم يتمكّنوا من الوفاء بتعهداتهم بصورةٍ فعلية، ومن الواضح أنّ بطء تفاعل شركاء اليمن إنّما يُعزى إلى قصورٍ في الجانب اليمني في المقام الأوّل، فتدنّي مستوى الكفاءة الفنّية والمؤسسية والإدارية في الأجهزة الحكومية، واستمرار الفساد وغياب الآلية التنسيقية الواضحة لاستيعاب موارد المانحين، وغيرها من القضايا، ساقت إلى حصيلةٍ ضئيلة من هذه الشراكة، صحيح أنّه جرى تخصيص موارد المانحين بنسبة ٩٨ في المئة من إجمالي التعهّدات، وجرى النفاذ بتوقيع الاتفاقيات التمويلية بنسبة ٧٨,٧ في المئة من إجمالي التخصيصات، إلا أنّ المسحوب الفعلي من هذه الموارد لم يتعدّ نحو ٢٢,٧ في المئة من إجمالي التعهّدات حتى حزيران/

يونيو ٢٠١١. بل إنّ إجمالي التعهدات حتى هذا التاريخ لا يمثل إلا نحو ١٦,٩ في المئة من الفجوة التمويلية للتنمية الألفية (٢٠١١ ـ ٢٠١٥).

مع ذلك، أظهرت الدراسة الأهمية النسبية لشركاء اليمن، حيث تأتي دول مجلس التعاون في المرتبة الأولى للشراكة، وتأتي المؤسسات الاقتصادية والإقليمية والدولية في المرتبة الثانية، ثمّ الدول الثنائية والصديقة في المرتبة الثالثة للشراكة.

● ومن جانبٍ آخر أظهرت الدراسة صحّة **الفرضية الثانية**، حيث كان لأداء الحكومة اليمنية الضعيف في الالتزام بتعهّداتها بالإصلاحات الشاملة أثره الواضح في تبدّل أولويات الشراكة. بدأت الشراكة بقضية محورية هي مواجهة التحدّيات الاقتصادية، ثمّ تحوّلت القضية الجوهرية إلى البُعد الأمني في اجتماع لندن عام ٢٠١٠، عقب حادثة طائرة ديترويت. ثمّ أصبحت القضية الجوهرية مزدوجة بين البُعد الأمني والبُعد السياسي، بل غدا الإصلاح السياسي والمؤسسي والاقتصادي والأمني أبعادًا متساوية في الأهمية بعد إنشاء مجموعات أصدقاء اليمن، كان لهذا التبدّل المستمرّ على أهميته وموضوعيته كلفة زمنية انعكست على تأخّر إجراءات استيعاب الموارد وتوقيع الاتفاقيات وعلى البحث عن آليات تنفيذية كفوءة لتنفيذ المشروعات المموّلة من موارد المانحين، وهذا يؤكّد صحّة الفرضية الثانية للدراسة التي تشير إلى أنّ التبديل المستمرّ في أولويات الشراكة، إضافةً إلى العوائق المؤسسية أضعف فاعلية الشراكة خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠، إنّ أحد الأهداف الضمنية للشراكة هو تأهيل اليمن اقتصاديًا للاندماج في مجلس التعاون الخليجي، بيد أنّ ضعف فاعلية الشراكة في المرحلة السابقة أطاح بتحقيق هذا الهدف، وما زال هناك وقتٌ طويل ينتظر اليمن.

● من جانبٍ آخر أكّدت الدراسة صحّة **الفرضية الثالثة** المتعلقة بتردّد الجانب اليمني في إغلاق الفجوة المؤسسية الذي كان له أثرٌ سلبي في عدم فاعلية الشراكة في سدّ الفجوة التمويلية، حيث أظهرت الدراسة أنّ الشراكة في سدّ الفجوة التمويلية ليست كافية في عبور اليمن إلى مرحلة الاستقرار الاقتصادي والنموّ المستدام، فهناك الفجوة المؤسسية التي لا تقلّ شأنًا عن الفجوة الاقتصادية، بل إنّها تمثّل شرطًا ضروريًا لاجتياز الفجوة الاقتصادية،

وبينت الدراسة أنّ العمل بجدّية على غلق الفجوة المؤسسية يعتمد على صدقية الجانب اليمني في الشروع في عملية الإصلاح الشامل السياسي والاقتصادي والمؤسسي. إنّ إغلاق الفجوة المؤسسية هو عملية أساسية لفاعلية أي شراكة، وهو ليس متمّمًا حسابيًا لإصلاحات اقتصادية ومالية انتقائية فحسب، فالشراكة لم تنجح لأنّها عمليًا اتّكأت على الفصل بين المسار السياسي والمسار الاقتصادي، وإن كان هناك من الناحية الشكلية اهتمام بترابط المسارات، وإذا كان ذلك ما حدث في الفترة الماضية فإنّ ثورة التغيير السلمية في اليمن فتحت أفقًا واسعًا ومناخًا صحيحًا وصادقًا لتأسيس شراكة فاعلة، تقوم على توأمة إغلاق الفجوة الاقتصادية مع إغلاق الفجوة المؤسسية، أي ترابط جدّي بين مسارات التنمية المختلفة، إنّ مدى سرعة أي دولة في إغلاق الفجوة المؤسسية هو الذي يفسر اختلاف الدول في مستويات الرفاه والتقدّم الاقتصادي وتحقيق التكامل من مبدأ الكفاءة الاقتصادية التي تضمن الاستخدام الأمثل للموارد، ومبدأ الكفاءة الاجتماعية الذي يكفل التوزيع العادل للدخل والثروة وتحقيق مستوى مرتفع من الرفاه للجميع، ثورة التغيير السلمية تفتح هذه الفرصة لإنجاز شراكة من أجل مستقبلٍ أفضل لليمن واليمنيين، وتجاوز إخفاقات النظام، لقد اتّكأت الشراكة اليمنية الإقليمية والدولية في البداية على محورية القضية الاقتصادية المقيدة بفكرة الإصلاح - أي تنفيذ الأجندة الوطنية للإصلاحات التي التزم بها النظام اليمني أمام مؤتمر المانحين، بيْد أنّ الأزمة السياسية اليمنية التي وصلت إلى ذروتها في شباط/ فبراير ٢٠٠٩ باتّفاق أحزاب المعارضة والحزب الحاكم على تأجيل الانتخابات لمدّة سنتين، يجري خلالها الحوار بشأن تطوير النظام السياسي والانتخابي والتوافق على رؤية مشتركة لمواجهة التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية، كانت قد وصلت إلى طريقٍ مسدودة.

هيأ الانسداد السياسي مناخًا سلبيًا ويأسًا من حدوث عملية إصلاح شامل في اليمن في ظلّ النظام الحالي، حيث زاد الاحتقان السياسي في الشارع، وتسارعت مؤشرات التدهور الاقتصادي وسوء توزيع الثروة والدخل مقابل الاستحواذ الاقتصادي على الثروة من القلّة المتنفّذة في النظام، أدّت هذه التداعيات إلى زيادة رصيد المخزون الفكري والقناعات لدى كافة النخب والطبقة الوسطى بأهمية الانتقال إلى مرحلة تغيير النظام وليس الإصلاح في

إطار النظام، فالإصلاح بأسلوب المشاركة مع الحزب الحاكم فشل، وبأسلوب المعارضة والمطالبة بالإصلاح فشل أيضًا، كما أنّ تحفيز شركاء اليمن بالقيام بالإصلاحات فشل، وهذا ما تدلّ عليه مؤشرات تقويم الشراكة.

إنّ هذا الشعور بالفشل هيأ المشهد السياسي اليمني للانتقال إلى مرحلة الدخول في الحالة الثورية التي يقودها شباب اليمن اليوم، وكثمرة من ثمار ثورات الربيع العربي أيضًا.

من الواضح أنّ للحالة الثورية الجديدة دلالاتها العميقة على مسار واتّجاه شراكة اليمن مع محيطه الإقليمي والدولي. ما يتطلّب تغيير نوع الشراكة من شراكة وقائية حرجة إلى شراكة جدّية في بناء اليمن الجديد.

إنّ وصول تحليل النتائج إلى هذه النقطة يتطلّب تحليل سيناريوهات الشراكة الجديدة وأطرها المؤسسية.

ـ سيناريوهات الشراكة في بناء اليمن الجديد

ينتمي هذا السيناريو إلى حقل السيناريوهات المتفائلة الذي يعبّر عن حالةٍ من التفاعل الإيجابي مع مخرجات الثورة الشعبية السلمية في اليمن التي فرضت أجندة سياسية جديدة تقوم على مفهوم التغيير والبناء وليس الإصلاح الذي يجري في ظلّ الأطر التقليدية. والقضية المركزية في هذا السيناريو هي التلازم والترابط بين المسار السياسي والمسارات الأخرى، باعتبار أنّ البُعد السياسي للشراكة الذي فرضته الحالة الثورية كنهج للتغيير السلمي يمثّل قوّة الطرد المركزية الجاذبة لتأسيس شراكة مع اليمن في الأبعاد الأخرى الأمنية والاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية.

المحدّدات السياسية للسيناريو

ـ التكيف السياسي للغرب مع مخرجات ثورات الربيع العربي، ومنها ثورة اليمن، في حتمية التغيير ودور الشعوب من خلال شبابها وقواها السياسية والمدنية في عملية التحوّل الديمقراطي الحقيقي وبناء دولة مدنية حديثة قائمة على العدل والحرية والكرامة، إضافةً إلى مراجعات تجري في الغرب بالتخلّي عن الاستراتيجيات التقليدية القائمة على مقايضة الاستقرار بالاستبداد التي كان الغرب يتبعها في علاقاته مع الأنظمة العربية.

ـ التسوية السياسية في المسار السياسي للثورة اليمنية القائمة على المبادرة الخليجية والآلية التنفيذية لها برعاية الأمم المتّحدة وقرار مجلس الأمن ٢٠١٤ الذي جعلها ملزمة لجميع الأطراف اليمنية التي شكّلت قوّة جذبٍ لهذه الشراكة من ناحيتين:

● توسيع عدد شركاء اليمن حيث شملت، إضافةً إلى دول مجلس التعاون الخليجي، الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن والأمانة العامّة للأمم المتحدة وبقية دول الاتّحاد الأوروبي.

● تعزيز أهمية البُعد السياسي في هذه الشراكة من خلال دعم ومشاركة أشقّاء اليمن وأصدقائه والمجتمع الدولي لإنجاح التسوية السياسية وانخراطهم المباشر في الإشراف على تطبيقها ومتابعتها، الأمر الذي أدّى إلى جذب عددٍ أكبر من المانحين لليمن لمساعدته في إحداث التغيير المطلوب.

ـ توقّع نجاح الحكومة الانتقالية في تنفيذ برنامجها للمرحلة الانتقالية كما ورد في المبادرة من حيث استعادة الاستقرار الاقتصادي والأمني وإجراء الحوار الوطني الشامل مع القوى السياسية كافّة بغية التوافق الوطني على بناء اليمن الجديد وحلّ القضايا الملتهبة في صعدة والجنوب وإجراء التعديلات الدستورية التي تؤسس لدولة المؤسسات والقانون والعدل والمواطنة المتساوية وبناء المؤسسات السياسية والدستورية الجديدة التي تقوم على الشفافية والمساءلة وتطبيق الإصلاحات الوطنية.

ـ توافر إرادة سياسية قوية متوقّعة لحكومة ذات صدقية شعبية قائمة على الشراكة بين القوى السياسية من أجل بناء اليمن، التي بدورها تؤسس لشراكة فاعلة وحقيقية مع أشقّاء اليمن وأصدقائه.

ـ توافر إرادة سياسية دولية وإقليمية للحفاظ على وحدة اليمن واستقراره وأمنه، وباتت هذه القضية محسومة بقرار مجلس الأمن ٢٠١٤ الذي أكّد وحدة اليمن واستقراره.

المحدّدات الاقتصادية للسيناريو:

ـ وجود إدراك لدى شركاء اليمن بالأهمية الكبيرة للتنمية الاقتصادية

المستدامة وضمان نموّ اقتصادي مرتفع من أجل نجاح الحكومة الانتقالية ثمّ الحكومة المنتخبة، وأن تحقيق التقدم الاقتصادي كفيل بضمان الاستقرار السياسي والحفاظ على مكتسبات التغيير السياسي الذي هو بدوره يُعدّ شرطًا ضروريًا لنجاح الإصلاح الاقتصادي، واللافت هو حماسة دول مجلس التعاون الخليجي للدعم الاقتصادي باعتباره ركيزة أساسية لإنجاح المبادرة الخليجية وتحقيق تطلّعات الشعب اليمني في التغيير.

ـ توافر إرادة قوية لدى الحكومة المنتخبة القادمة لمكافحة الفساد والإصلاح المؤسسي والإداري الذي يضمن مناخًا استثماريًا يعمل على بناء الثقة بين اليمن وشركائه والمستثمرين الأجانب. إضافةً إلى خلق مواردَ اقتصادية محلّية، وزيادة الموارد المالية العامّة الناجمة عن مكافحة الفساد والإصلاح المالي والإداري وتوجيهها في خدمة التنمية.

ـ وعود أصدقاء اليمن وشركائه بدعم اليمن في المرحلة الانتقالية وما بعدها، واستعدادهم لتنفيذ وعودهم السابقة وزيادة حجم الدعم في ظلّ مناخٍ عالمي يدعو إلى دعم اقتصادات دول ثورات الربيع العربي. وأفصحتْ المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن تقديم الدعم والإسناد إلى هذه الدول، ومنها اليمن، وبخاصّة في تمويل تنفيذ البرامج والخطط الاقتصادية وزيادة مستوى الدعم المادي.

ـ استعداد الحكومة الجديدة لإعادة تقدير الأولويات الاقتصادية إلى اليمن قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وبما يتّفق مع خطة التنمية الألفية ومتطلّبات الاقتصاد اليمني في ضوء حجم الخسائر الاقتصادية التي تعرّض لها الاقتصاد بسبب الأحداث السياسية في عام ٢٠١١. ما يعني زيادة الاحتياجات التمويلية اللازمة لمواجهة التحدّيات الاقتصادية ذات الأولوية.

المحدّدات الأمنية للسيناريو

ـ إنّ التغير السياسي ورحيل النظام السابق سيُسهم بدرجةٍ كبيرة في اختفاء بؤر التوتّر السياسي والعنف الذي كان يغذّيها النظام باعتبارها جزءًا من استراتيجية تأبيد السلطة وتوريثها، ومن ثمّ فإنّ منسوب التوتّر والعنف سيتلاشى، وسواء كانت جذور هذا العنف قبلية أم مناطقية أم جغرافية أم

سياسية أم مذهبية، ومن المتوقّع أنّ مصادر التطرّف والإرهاب ستنكمش، وتبعًا لذلك سينكمش نشاط القاعدة.

ـ وجود مصلحة مشتركة بين النظام الجديد وشركاء اليمن في تعزيز الشراكة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرّف والقضاء على جذوره السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي دأب النظام القديم على نبشها وتغذيتها وابتزاز شركاء اليمن من خلالها، إضافةً إلى إعداد برنامج فاعل في الحوار الفكري وإدماج عناصر التطرّف في الحياة السياسية الطبيعية والتخلّي عن أفكار التطرّف والإرهاب.

ـ وجود قناعة راسخة لدى القوى السياسية اليمنية بالوصول إلى توافق وطني لحلّ كلّ القضايا الملتهبة ـ صعدة ـ القضية الجنوبية ـ أنشطة الإرهاب والتطرّف، ومن شأن تحقيق ذلك ضمان الاستقرار الأمني.

ـ الشعور بأهمية وضرورة إعادة هيكلة القوّات المسلّحة والأمن على أسسٍ علمية ومهنية وحيادية بما يضمن بناء جيش وطني يتولّى الدفاع عن البلد وحدوده وسيادته والتخلّي عن العمل لصالح فرد أو أسرة أو حزب، ومن شأن إنجاز ذلك ترسيخ الأمن والاستقرار.

الأهداف التشغيلية للسيناريو

إنّ حماسة شركاء اليمن الإقليميين والدوليين في هذه المرحلة وانخراطهم المباشر في الإشراف والمتابعة والتنسيق بين فرقاء الحياة السياسية في اليمن من أجل ضمان تنفيذ آليات التسوية السياسية، يقدّم نموذجًا للبناء عليه وتعميمه في مجال الشراكة الاقتصادية، ومن ثمّ توظيف آليات العمل السياسي وتطبيقها على العمل في المجال الاقتصادي، من خلال الأطر التالية:

ـ الاستفادة من آلية عمل مجلس سفراء دول مجلس التعاون وسفراء الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن في المجال الاقتصادي وإشراكهم في مناقشات أولويات وبرامج اليمن التنموية.

ـ البناء على ما اتُفق عليه سابقًا مع الشركاء في الجوانب الإيجابية وتطويرها بما في ذلك تطوير آليات مجموعة أصدقاء اليمن. من خلال ترتيب اجتماعات دورية لمتابعة برامج الشراكة الاقتصادية.

ـ العمل المشترك مع شركاء اليمن بإنشاء الصندوق الدولي لتنمية اليمن باعتباره آلية لاستيعاب الموارد وتنسيق تدفّقها من المانحين وتوظيفها في برامج التنمية المتّفق عليها.

ـ وضع تصوّر مشترك لتنسيق شراكات بين صناديق التنمية الخليجية والصندوق الدولي لتنمية اليمن وفقًا لبرامج الشراكة وأولوياتها.

ـ إسراع الحكومة اليمنية في إعادة تقدير الأولويات التنموية وبرامج التنمية في تحدّي الألفية وتقدير حجم الاحتياجات التمويلية في ضوء التغيير السياسي والتنسيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والصندوق العربي للإنماء في تحديد الاحتياجات التمويلية، ومن المتوقّع أن تبلغ الاحتياجات التمويلية للفترة الانتقالية نحو عشرة إلى خمسة عشر مليار دولار لمواجهة عجز الموازنة وميزان المدفوعات وإصلاح البنية التحتية التي تضرّرت في أثناء أحداث عام الثورة.

ـ إعطاء أولوية لوفاء المانحين بسحب الموارد التي تعهّدوا بها في الفترة السابقة مع اهتمام الحكومة اليمنية بتطوير آليات الوحدات التنفيذية للمشروعات ورفع كفاءة صندوق التنمية الاجتماعية وبرامج الأشغال العامّة وبرنامج الطرق الريفية للمشاركة بفاعلية في تنفيذ المشروعات ذات العلاقة.

ـ دعم مبادرة الأمانة العامّة لفتح مكتبٍ لها في صنعاء يتولّى التنسيق والإشراف على تدفّق موارد المانحين في برامج التنمية وحثّ شركاء اليمن على فتح مكاتبَ خاصّة بهم للإشراف والمتابعة على تنفيذ المشروعات التي يقومون بتمويلها، وبالتنسيق مع الصندوق الدولي لتنمية اليمن والصناديق التمويلية الإقليمية.

سيناريو الشراكة في الإغاثة الإنسانية

هذا سيناريو متشائم وينطوي على فرضية مؤدّاها فشل التسوية السياسية القائمة على المبادرة الخليجية، وعودة الأوضاع إلى مربّع الصفر. استمرار الحالة الثورية في الميادين والساحات مع استمرار النظام في استخدام العنف وخلق بؤر توتّر وصراع في شكل حروبٍ صغيرة في المحافظات، تارةً باسم مسلّحين، وأخرى باسم حراكٍ انفصالي، وثالثة تحت غطاء القاعدة والإرهاب.

شواهد السيناريو:

ـ توتّر وعنف وصراعات مسلّحة وانهيار شبه كامل للمنظومة الأمنية وقطْع طرق.

ـ انهيار شبه تامّ للخدمات الأساسية (الكهرباء ـ المياه ـ المشتقّات النفطية).

ـ تصدّع كبير في الحكومة المركزية وضعف قبضتها على المحافظات والأطراف، ومحاولة كلّ محافظة أن تدير شؤونها، لكن في ظلّ قدرات ضعيفة وتدهور أمني كبير.

ـ انهيار الاستقرار الاقتصادي وارتفاع الأسعار ونقص السلع وإغلاق المصانع كلّيًا أو جزئيًا.

إنّ شواهد هذا السيناريو مخيفة مقلقة، ونتمنّى ألا يحدث ذلك، بيْد أنّ وقوع بعض هذه الشواهد كليًا أو جزئيًا سيفاقم من الحالة الإنسانية، فمن المتوقّع زيادة حدّة الفقر والبطالة وحدوث مجاعة، وبخاصّة في الريف اليمني وزيادة عدد النازحين واللاجئين من الحروب والانفلات الأمني.

في ظلّ هذه التداعيات سوف يتغير اتّجاه الشراكة وأولوياتها ـ حيث ستحوّل إلى شراكة إغاثة إنسانية تهتمّ بقضايا المساعدات السريعة الإنسانية وفقًا لخطة طوارئ إنسانية مدعومة إقليميًا ودوليًا ومن المنظّمات الدولية.

أمّا الشراكة في بعدها السياسي والأمني فستقتصر على محاولة وقف التوتّر والضغط على الفرقاء المتصارعين بقوّةٍ أو بتدخّل عسكري يُسند بقرار من مجلس الأمن الدولي.

إنّ بقاء الشبّان على ثورتهم السلمية وقدرتهم على الصمود، قد يشكّل عنصرَ ضغط إضافيًا في وقف التدهور والانهيار الكامل الأمني والاقتصادي.

وعندئذٍ تستعيد الشراكة دورها وبريقها وتتجاوز الإغاثة الإنسانية إلى دورٍ أكبر يُسهم في بقاء اليمن موحّدًا ومستقرًّا في ظلّ تغييرٍ سياسي شامل في النظام القديم.

القسم الرابع

المسار الاجتماعي

الفصل العاشر

القبيلة اليمنية
دورها وموقعها في الثورة والتغيير السياسي

عبد الكريم غانم

مُقدّمة

شهدت اليمن خلال العُقود الماضية انفراجًا ملحوظًا في عملية التحديث والتنمية، تخللته حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، سبقت قيام الثورة الشعبية، في شباط/ فبراير من عام ٢٠١١. وانضمَّت إلى تلك الثورة معظم القوى الاجتماعية، بمن فيها القوى القَبلية التي ظلَّت - حتى وقتٍ قريب - تساند النظام السياسي. لذا كان انضمامها إلى صفوف الثورة ومُطالبتها بالتغيير مبعثًا للكثير من التساؤلات حول مستوى تطوّرها الاقتصادي والاجتماعي، ومدى تغير منظومتها القيمية، باعتبار أن الحدث الثوري الذي تشهده اليمن حاليًا لا يجري بمعزلٍ عن محدداته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ففهم مسار التغيير، والوقوف على ملامح النظام السياسي القادم في ظلّ مجتمع قَبَلي، لا ينفصل عن دراسة موقف القبيلة وموقعها من الثورة، ومستوى التغير في منظومتها القيمية التي ظلّت - في السابق - تقاوم التغيير. ووفقًا لذلك ارتأينا القيام باستطلاع ميداني لتشخيص مواقف واتجاهات القُوى الشعبية والقبلية والحزبية المؤيدة للثورة، من أجل الوقوف على طبيعة التحديد الاجتماعي لموقف القبيلة من التغيير، ومبرّرات انضمامها للثورة.

حظيت القبيلة اليمنية باهتمام العديد من الباحثين، ولعلّ أهم ما ركَّزت عليه الدراسات السابقة هو الدور السياسي للقبيلة؛ إذ تتجلى القبيلة باعتبارها قوة اجتماعية لها دورها وفاعليتها في رسم ملامح المشهد السياسي. وهناك من ينظر إلى القبيلة باعتبارها محور تشكُّل الدولة اليمنية القديمة والحديثة؛ إذ رأى فؤاد الصلاحي في دراسته **ثلاثية الدولة والقبيلة والمجتمع المدني في اليمن** أن الدولة اليمنية تتشكل في الأساس من القبيلة القوية التي تستطيع فرض سلطتها على قبائل متعددة. وفي موضع آخر، أشارت الدراسة إلى أن «استمرارية البنية القبلية، ارتبط شرطيًا بضعف الدولة وجهازها الإداري والسياسي»[1]. ويدعم الباحث نتيجته تلك بالقول: «كلما برزت الدولة كجهاز سياسي وإداري قوي، اتجهت التكوينات القبلية إلى الاضمحلال والاندماج في إطار تلك الدولة»[2].

تجدر الإشارة إلى أثر التوجّه السياسي للدولة في تحفيز البنى القبلية على البقاء؛ فالقيم الحربية التي تتمتع بها القبيلة، معزَّزة بالعصبية القَبَلية للدولة، تلك التي أشار إليها الصلاحي. وتلك العصبية تُمثل القوة الحربية غير المعلنة للدولة؛ خصوصًا أن الوصول إلى السلطة لم يتأتّ من خلال قنوات شرعية، بقدر ما جاء عن طريق إخضاع القبائل الأخرى بالسلاح والعصبية القبلية. وقام النظام السياسي في عهد الرئيس صالح بالدور الأبرز في تحقيق التعايش مع القبيلة. ويواصل الباحث توصيفه لموقف القبيلة من التغيير بالقول: «لعب المشايخ دورًا مزدوجًا عبَّر عن فهم ووعي بالعمل السياسي وفقًا لأيديولوجية القبيلة ذات الإطار البرغماتي»[3]. ويُعبِّر الباحث فضل أبو غانم عن ذلك بالقول: «إنّ أبناء القبائل في الوقت الحاضر أصبحوا يطمحون إلى عملية التحضر والنمو وإدخال الوسائل العصرية إلى حياتهم ومصادر إنتاجهم؛ إلّا أنهم ـ في الوقت نفسه ـ مُصرُّون على أن

---

(١) فؤاد عبد الجليل الصلاحي، **ثلاثية الدولة والقبيلة ومنظمات المجتمع المدني في اليمن** (تعز: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان في اليمن، ٢٠٠٢)، ص ٣٨.

(٢) الصلاحي، **ثلاثية الدولة**، ص ٤٠.

(٣) الصلاحي، **ثلاثية الدولة**، ص ٤٣.

تُحترم القيم الاجتماعية والأصول العُرفية التي يتمسكون بها ويلتزمون بالحفاظ عليها»[٤]. فالقبيلة ـ بما هي تنظيم اجتماعي سياسي سابق على ظهور الدولة ـ تميل إلى المحافظة، ولا تتردّد عن توظيف عناصر الحداثة التي تخدم بقاءها. ومن بين الدراسات التي سبقت إلى طرح هذا الموضوع دراسة محمد الظاهري **الدور السياسي للقبيلة في اليمن**، وتناولت الدور السياسي للقبيلة اليمنية وموقفها من التغيير، وخلُصت إلى القول إنّ: «قيم المجتمع القبلي لم تَذُب؛ فرغم النمو السريع للمدن، ورغم ارتفاع نسبة التعليم والتعرض لوسائل الاتصال الجماهيري، ما زالت هذه القيم معيشة ومتأصلة لدى كثير من أبناء الشعب اليمني»[٥]. وفي موضع آخر من الدراسة عَينِها، يشير الباحث إلى أن نسبة الأمية في اليمن بلغت ٧٢ في المئة من إجمالي السكان، إلّا أنّه في مقابل ذلك توصَّل إلى نتيجة مفادها ارتفاع نسبة التعليم؛ وهي نتيجة بدت لنا مبتورة الصلة بسياق الدراسة وبالواقع، فضلًا عن أنّ ارتفاع نسبة الأمية يعكس ـ في الحقيقة ـ تدنِّي مستوى التعليم، إن لم نقل ضعف نِسَبِه. كما أشار الباحث إلى توسع المدن، غير أنّ نتيجته تلك جاءت غير مشفوعة بالمؤشرات والأرقام، الأمر الذي يقلِّل من أهمّيتها العلمية، هذا بالإضافة إلى أنّ التوسُع العمراني في بناء المدن اليمنية لا ينفي الاحتفاظ بالعلاقات والقيم «القبلية» داخلها. ولاحظ الباحث أنّ المدينة تتكون من جُيوب ريفية في معظمها، وأنّ في المُدن اليمنية الكثير من دواوين شيوخ القبائل التي يؤمّها بعض أبناء القبائل لحلِّ المنازعات التي تنشب بينهم، ولِجَنْيِ بعض المصالح من الدولة، من خلال الاستعانة بوساطة ذوي النفوذ في الدولة من شيوخ القبائل.

تجدر الإشارة إلى الدراسة الميدانية التي أجراها فريق من الباحثين بعنوان **القصر والديوان: الدور السياسي للقبيلة في اليمن**، التي توصَّلت إلى نتيجة مفادها أن الدولة تمنح شيوخ القبائل بعض وظائفها بشكلٍ رسمي

---

(٤) فضل علي أحمد أبو غانم، **القبيلة والدولة في اليمن** (القاهرة: دار المنار، ١٩٩٠)، ص ٤١٠.

(٥) محمد محسن الظاهري، **الدور السياسي للقبيلة في اليمن ١٩٦٢ ـ ١٩٩٠** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦)، ص ٢١٥.

وقانوني وبشكلٍ غير رسمي أيضًا، وأنّ الدور السياسي للقبيلة هو ـ في حقيقة الأمر ـ دور سياسي لشيوخ القبائل؛ لتصل بذلك إلى القول: إنّ «شيوخ القبائل يعملون على عدم استكمال بناء الدولة، فهم يحتلّون مواقع في أجهزة الدولة، ويُسَيرونها حسب التوجُّهات في العلاقات القرابية والقبلية التقليدية». وتشير الدراسة عينُها إلى «أنّ الدور السياسي للقبائل يرجع ـ في المقام الأول ـ إلى ضُعف الدولة»[٦]؛ فعَجز الدولة عن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق القبلية، يدفعها إلى كسب وِدِّ شيوخ القبائل بالأموال، كما يؤدّي بها إلى توسيع دورهم السياسي؛ بما يمَكّنهم من السيطرة على أفراد قبائلهم، وتجنيب الدولة ـ من ثمّ ـ تحمّل تبِعات التقصير في وظائفها التنموية. هذا بالإضافة إلى مَيل القبيلة ـ في حال تراجع نفوذ الدولة ـ لملء الفراغ، بما يؤمِّن بقاء تلك القبيلة واستمرار نفوذها. ففي ظل ضُعف عملية التنمية في الأرياف اليمنية وتزايد الحاجة إلى مقومات البقاء الضرورية لحياة أفراد القبيلة؛ يستمر الصراع على الموارد المحدودة، كما تتواصل مُحاولات السيطرة أو التأثير في الحكومة المركزية.

تشير نتائج الدراسة ـ التي أجراها الباحث محمد الظاهري ـ إلى أنّ «القبائل كانت ولا تزال الداعم الرئيسي للسلطة السياسية، وكذا المهدد الفاعل لها، خاصةً في حال إخفاق الدولة في القيام بمهامها تجاه القبيلة والمجتمع»[٧]، فقُوَّة الدولة تُغري شيوخ القبائل بالاندماج معها، توظيفًا لسلطتها، وتجنُّبًا لبطشها. في حين أن ضُعف الدولة يدفع القبائل إلى إعلان براءتها عن مساندة الدولة الآيلة إلى السقوط، والتمرُّد عليها. وبحسب ما جاء في نتائج الدراسات السابقة؛ فالتمرد القَبَلي ضد الدولة «لا يرجع إلى رفض القبائل للنظام السياسي القائم، ولا إلى رغبتها في التغيير؛ بل يرجع إلى رغبتها في الحصول على نصيب أوفر من القوة السياسية، والحصول على منافع مادية مباشرة، أحيانًا أخرى»[٨]. وتخلُص الدراسة ـ المُشار إليها

---

(٦) عادل مجاهد الشرجبي [وآخ.]، **القصر والديوان: الدور السياسي للقبيلة في اليمن** (صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩)، ص ١٥٥.

(٧) الظاهري، ص ٢١٨.

(٨) الشرجبي، ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

- إلى أن من بين أسباب تمرّد القبائل على الدولة، وسعيها لإسقاط الحُكم هو «تجاوز هذا الحاكم والمُحكَّم السياسي لشروط العَقد المُبرم مع شيوخ القبائل، سواءً بسعيه مد نفوذه وسيطرته إلى قبائلهم، أو محاولته إلغاء وجودهم السياسي على مستوى القبيلة والدولة. وهنا فإن هؤلاء المتصارعين والمتنافسين من زعماء القبائل يتعاونون لإسقاط حاكمهم ومُحكَّمهم، ويبحثون عن الحاكم البديل المُلبّي لشروطهم ومطالبهم»[٩].

في ظل ضُعف التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومحدوديتها، يقتصر التغيير - في نظر القبيلة - على إسقاط الحاكم واستبداله بآخر. والسلطات شبه المُطلقة للرئيس صالح جعلت النظام السياسي - في نظر القوى القبلية - مُختَزَلة في شخص الرئيس. إلّا أن هذا الطرح يُغفِل حجم التناقضات المترتِّبة عن اتساع الفوارق الاقتصادية بين المشايخ وغيرهم من أبناء القبيلة؛ فما حققه المشايخ من ثراء جرّاء علاقتهم بالدولة ومشاركتها في الحُكم أسهم في رفع حِدّة التفاوت الطبقي داخل المجتمع القبلي. الأمر الذي حال دون استمرار الولاءات العمودية المعيقة لقيام عملية الفرز الاجتماعي على أُسس اقتصادية وسياسية، تتجاوز الاعتبارات السلالية والقرابية؛ والأخذ بالاعتبار حالة المدّ الثوري التي تجتاح المنطقة العربية، وتتردّد أصداؤها في مُختلف القُرى والأرياف، بفعل ثورة الاتصالات والإعلام والمعلوماتية.

أولًا: التحديد الاجتماعي لموقف القبيلة من التغيير السياسي

شهد المجتمع اليمني اتساعًا وتزايدًا في نمو المدن والمراكز الحضرية، وانتعش الحراك الاجتماعي؛ فتعززت مواقع بعض الشرائح الاجتماعية، مثل الفلّاحين والعمال، بفعل برامج التنمية الاجتماعية وعوائد المهاجرين اليمنيين، مقابل تعرض البنية الاجتماعية التقليدية للكثير من التغييرات، إلّا أن ما تعرّضت له اليمن من صدمات داخلية وخارجية أسهم

(٩) الظاهري، ص ٢١٩.

في توسيع دائرة الفقر، نظرًا إلى انقطاع دخول الأسر المعتمدة على تحويلات المغتربين إثر حرب الخليج الثانية، ولما ترتّب على برنامج الإصلاح الاقتصادي (الخصخصة) من تعثُّر لعملية التنمية، خصوصًا في الأرياف. إذ تبلغ نسبة سكان الريف ٧٤ في المئة من إجمالي سكان اليمن، بما يعنيه هذا الارتفاع من استمرار فاعلية البُنى القَبلية بولاءاتها العمودية التي تَحُدُّ من إحداث التغيير، وتُسهم في إعادة إنتاج ما هو قائم، وتعيق ظهور البدائل الحديثة.

مع تدني أعداد مؤسسات المجتمع المدني، واستمرار «الأدوار المؤثرة للقبيلة في بناء النقابات أو الجمعيات؛ حيث تتداخل العلاقات العَصْبوية مع العلاقات الحزبية العقائدية، وفي بعض الأحيان تسعى القبيلة لتكوين منظمات سياسية حديثة تعمل من خلالها»[١٠]؛ ما يُسهم في استمرار تأرجُح الفرد بين الولاء للقبيلة والولاء للوطن، في ظل هشاشة الطبقة الوسطى وتراجع تأثيرها وفاعليتها خصوصًا في الأرياف. فهناك يتجلّى التفاوت الحاد في الحصول على الخدمات التعليمية بين الذكور والإناث؛ إذ تبلغ نسبة الإناث في المرحلة الأساسية ٤٣ في المئة في مقابل ٥٧ في المئة للذكور. أمّا في المرحلة الثانوية، فتصل نسبة الإناث إلى ٣٨ في المئة، في حين أن تبلغ نسبة الذكور ٦٢ في المئة[١١]؛ وذلك نظرًا إلى استمرار ظاهرة الزواج المبكّر، وعدم تمكّن مجلس النواب ـ حتى الآن ـ من إصدار قانون يمنع زواج الإناث دون سِن الثامنة عشرة. ويظهر التراجع في تعليم الإناث في الريف بشكلٍ أكبر ممّا يبدو عليه الأمر في المدن، إذ تبلغ نسبة الالتحاق بمقاعد الدراسة ٣٠ في المئة، مقابل ٧٣ في المئة للإناث في الحضر[١٢]. ويكاد ينحصر وجود مدارس

---

(١٠) فؤاد عبد الجليل الصلاحي، **الدولة والمجتمع المدني في اليمن** (تعز: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، ٢٠٠١)، ص ١٤٦.

(١١) وزارة التربية والتعليم، المكتب الفني، نتائج المسح التربوي الشامل لعام ٢٠١٠/ ٢٠١١، صنعاء ٢٠١١.

(١٢) «أهداف التنمية الألفية، تقرير اليمن ٢٠٠٣،» (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة بصنعاء، ٢٠٠٣)، ص ١٠ و١٦.

البنات والكوادر التربوية النسائية في المدن والمراكز الحضرية؛ ليستمر التفاوت في تحصيل الخدمات التعليمية بين الريف والحضر موجودًا. فإذا كانت نسبة الأمية في أوساط النساء في اليمن ٧٤ في المئة؛ تصل في الأرياف إلى ٨٤ في المئة، نظرًا إلى استمرار القيم القبلية ـ المقلِلة من أهمية تعليم الإناث ـ في الوجود، إضافة إلى حرص السكان الريفيين على الاستفادة من عمل الإناث في الزراعة والرعي.

وفقًا للمؤشرات الرسمية بلغ مستوى الإنفاق الحكومي على التعليم ٢٠ في المئة من المعدل العام للإنفاق الحكومي في عام ٢٠٠٢. ووصل هذا المعدل ـ في عام ٢٠٠٨ ـ إلى نحو ١٢ في المئة من المعدل العام لنفقات الحكومة[١٣]؛ ما يشير إلى تراجع الإنفاق الحكومي على التعليم، بما يترتّب عليه من بطء في تهيئة المجتمع للتغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

يمكن القول إن النظام القبلي في اليمن هو مكوِّن رئيس من مكوّنات المجتمع، مع حضور ملموس للمكونات الأخرى طبقيًا وطائفيًا، وإن ظلّت فاعليتها أقل من فاعلية النظام القبلي المدعوم سياسيًا من النظام، إلا أن قوة النظام القبلي تتفاوت من محافظة إلى أخرى، فيزداد دَور القبيلة ويتعاظم نُفوذها حيث تتراجع سيادة الدولة وتضعف سُلطتها. وتهيمن حاليًا في اليمن ثلاثة اتحادات قبلية رئيسة: «حاشد» و«بكيل» و«مذحج»، كما يوجد في اليمن ثلاثة أنواع من القبائل: زراعية مستقرة، وبدوية شبه مترحلة، وبدو رُحل. وتعيش الأولى في الجبال والوديان الواقعة جنوب العاصمة صنعاء وغربها وشمالها؛ بينما تعيش الثانية والثالثة في المناطق الصحراوية والمتاخمة لها مثل منطقة «مأرب» و«شبوة» و«الجوف»[١٤]. ومن خلال ما توفّره المؤشرات المُتاحة يمكننا الوقوف على الملامح الأساسية للخريطة القبلية في المجتمع اليمني، فبحسب هذه المؤشرات شهدت اليمن خلال عامٍ واحد ٥٥٦ حالة قطاع قبلي (أي قطع طريق، ومصادرة أفراد قبليين

---

(١٣) كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٨م (صنعاء: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٩)، ص ٣١٠.

(١٤) الموسوعة اليمنية، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٢٣٦٩.

لممتلكات خاصة أو عامة)؛ وتوزَّعت هذه الحوادث بنسبة ٤٩ في المئة في محافظة عمران التي تتصف بتدني مستويات التعليم وأكثر تمسكًا بالقبيلة. أما في «مأرب» فوصلت النسبة إلى ١٨ في المئة، تليها «شبوة» بنسبة ١١ في المئة، أما في محافظة «صنعاء» فبلغت هذه النسبة ٧ في المئة، وفي «صعدة» ٦ في المئة، تليها محافظة «الجوف» بنسبة ٣ في المئة من المعدل العام لحوادث القطاع القبلي. أمّا نصيب محافظة «حجة» فكان ٢ في المئة، وهي النسبة نفسها التي شهدتها محافظة «لحج». وكانت أدنى النسب من نصيب كلٍّ من محافظتَيْ «المحويت» و«ذمار» ١ في المئة[15] لكلٍ منهما. من جانب آخر نلاحظ أن ٨ في المئة من القضايا في أمانة العاصمة جرى حلّها بالصُلح القبلي، وأنّ ٥٦ في المئة منها عُرِضَت على النيابة. وفي «تعز» كانت نسبة القضايا التي وصلت إلى النيابة ٨٢ في المئة، في مقابل ٨ في المئة حُلَّت بالصُلح القبلي. أما في «عدن» فكانت نسبة القضايا التي وصلت إلى النيابة ٨٧ في المئة، ولم تُحل أي قضية عن طريق الصلح؛ في حين بلغت نسبة القضايا التي حُلَّت صُلحًا في محافظة «الجوف» ١١ في المئة، ولم تُحَل أي قضية إلى النيابة. وفي محافظة «صنعاء» بلغت نسبة القضايا التي حُلَّت صُلحًا ٣٣ في المئة، في مقابل ٣٩ في المئة من القضايا المُحالة إلى النيابة. وفي «صعدة» بلغت نسبة القضايا التي حُلَّت صُلحًا ٣٣ في المئة، في مقابل ٢٤ في المئة من المعدل العام للقضايا في هذه المحافظة المُحالة إلى النيابة. وفي «مأرب» كانت نسبة القضايا التي حُلَّت صُلحًا ١٤ في المئة، في مقابل ٢١ في المئة قضية محالة إلى النيابة. أمّا في «عمران» فبلغت نسبة القضايا التي جرى حلُّها صُلحًا ٢٢ في المئة، في حين بلغت نسبة القضايا المُحالة إلى النيابة ٣٢ في المئة. وفي محافظة «شبوة» كانت نسبة القضايا التي جرى حلّها عن طريق الصُلح ١٤ في المئة، يقابلها نسبة ٣٧ في المئة من القضايا المُحالة إلى النيابة. وفي «أبين» بلغت نسبة القضايا المعروضة على النيابة ٦٠ في المئة، و١٨ في المئة من المعدل العام للقضايا في هذه المحافظة حُلّت صُلحًا. وفي «إب» كانت نسبة القضايا المعروضة على النيابة ٧٩ في المئة، ونسبة القضايا التي حُلّت بالصُلح ٧

(١٥) كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٨م، ص ٤٧٣.

في المئة. وفي «حجة» كانت نسبة القضايا التي حُلّت بالصُلح ٣٤ في المئة، مقابل ٤٣ في المئة من القضايا التي جرى عَرضها على النيابة. وفي محافظة «رَيمة» وصلت نسبة القضايا التي حُلّت بالصُلح إلى ٣٣ في المئة، بينما كانت نسبة القضايا المُحالة إلى النيابة ٣٥ في المئة من المُعدل العام للقضايا في هذه المحافظة. أما في «الضالع» فبلغت نسبة القضايا المُحالة إلى النيابة ٦٦ في المئة، في حين كانت نسبة القضايا التي حُلَّت بالصُلح ٢٤ في المئة. وفي محافظة «المهرة» كانت نسبة القضايا التي وصلت إلى النيابة ٧٨ في المئة، أما نسبة ما حُل صُلحًا فوصل إلى ٤ في المئة من المعدل العام للقضايا في هذه المحافظة. وفي «المَحويت» وصلت نسبة القضايا التي أُحيلت إلى النيابة ٣٥ في المئة، أما ما جرى حلّه عن طريق الصُلح فبلغ ٢٤ في المئة. وفي محافظة «لَحج» بلغت نسبة القضايا المُحالة إلى النيابة ٧٤ في المئة، في مقابل ١٢ في المئة حُلَّت من خلال الصُلح. وفي ذمار كانت نسبة ٤٠ في المئة من القضايا معرُوضة أمام النيابة، في مقابل ٤٤ في المئة منها حُلت عن طريق الصُلح. وفي «حضرموت» بلغت نسبة القضايا المُحالة إلى النيابة ٨٠ في المئة، مقابل ٢ في المئة من المعدل العام للقضايا التي حُلّت من خلال الصُلح. وفي «الحُديدة» بلغت نسب القضايا المُحالة إلى النيابة ٧٥ في المئة، مقابل ٨ في المئة منها حُلَّت بالصُلح، وأخيرًا في «البيضاء» كانت نسبة القضايا المُحالة إلى النيابة ٥١ في المئة، مقابل نسبة ١٣ في المئة من التي حلّت صُلحًا[١٦].

من خلال قراءة المؤشرات السابقة نلاحظ أن المحافظات التي يمكن وصفها بالأكثر حضرية مثل محافظة «عدن»، تصل فيها نسبة القضايا التي حُلّت عن طريق الصُلح إلى الصفر؛ بينما تصل نسبة القضايا المنظورة أمام النيابة إلى الصفر في المحافظات الأكثر قَبلية، كما هو الحال في «الجَوف». في هذا السياق يمكن القول: إن الخارطة القَبَلية في اليمن تضم محافظات «الجوف» و«صنعاء» و«صعدة» و«مأرب» و«عمران» و«حَجة» و«المحويت» و«ذَمار» و«شبوة»، إذ تتميز القبيلة بتماسكها الداخلي وقوة تأثير شُيوخها، وتمسكها بالطابع الحَربي، وعلاقتها القوية بالنظام السياسي. كما تحظى

(١٦) كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٨م، ص ٤٧٧.

العديد من القبائل ـ ممثَّلةً بشيوخها ـ بالدعم المالي للسلطة المركزية بالدولة، بينما تشهد القبلية تفسخًا واضحًا لنسيجها في «حضرموت» و«تعز» و«المهرة» و«إب» و«الحُديدة» و«أمانة العاصمة» و«الضالع» و«أبين» و«البيضاء»، وغيابًا تامًّا للقبَلية في مدينة «عدن».

الخلاصة: إنّ النظام القبلي بطابعه العَصَبوي وولاءاته العمودية حظي بتشجيعَ النظام السياسي في عهد الرئيس صالح، لأنّه رأى فيه شريكًا آمنًا في الحُكم، ولدوره في الحَدِّ من إحداث التغيير والإسهام في إعادة إنتاج ما هو قائم، وذلك على نقيض البُنى الطبقية والطائفية التي مثَّلت لديه المُنازع على كرسي الرئاسة. وفي خِضمِّ تسييس النظام لمختلف أنشطة الحياة في المجتمع، بما يكرِّس استمرارية الرئيس في السُلطة؛ تراجع الاهتمام برفع معدَّلات الإنفاق على التعليم، باعتباره منفذًا مهمًّا لتهيئة المجتمع للتغيير السياسي. فتدَنِّي المستويات التعليمية وارتفاع نِسَب الأُمية، يُسهم في اجترار الثقافة التقليدية، بما تتضمنه من مقاومة للتغيير وتعصُّب لما هو قائم. كما أن حرمان الأرياف والبوادي من التنمية، يُسهم في الحفاظ على الحياة الريفية بأساليبها القبَلية المساندة لبقاء النظام؛ فتدنِّي المستوى المعيشي للأفراد في الريف اليمني، يسهِّل انقيادهم وتبعيتهم للمشايخ والوجهاء الذين تمكّنوا من الجَمع بين السلطة والمال.

ثانيًا: المحدِّدات الاقتصادية لمستوى التحوُّل في بنية القبيلة ومنظومتها القيمية

شهدت اليمن خلال العُقود الأربعة الماضية تقدمًا نسبيًا في برامج التنمية. ولم يكن النشاط الزراعي الذي يستوعب ٣٣ في المئة من قوة العمل[١٧] بمنأى عن هذه التطورات، إذ دخلت الآلات الزراعية، والأسمدة والمبيدات والخدمات البيطرية والزراعية إلى الأرياف، إلّا أنّ معدل مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلِّي الإجمالي لم تتجاوز ١٣ في المئة، ما يعكس ضعف الكفاءة الإنتاجية لهذا القطاع. ووفقًا للتقارير الرسمية، بلغ المُعدل الإجمالي للإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي ١,٥ في المئة من

(١٧) كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٨م، ص ١٠٠.

إجمالي إنفاق الحكومة[18]، وهو معدّل ضئيل بالنظر إلى حجم القوى العاملة الكبير، التي تعمل في الزراعة؛ الأمر الذي يعكس هيمنة النشاط الزراعي ـ بطابعه التقليدي ـ على احتواء معظم القُوى العاملة، بما يعنيه ذلك من استمرار القبول بالأوضاع القائمة، وتواصل الاهتمام بشبكة الأدوار والمكانات الاجتماعية، في ظل محدودية نموّ القطاعات الإنتاجية الحديثة. وتشير الإحصائيات إلى أنّ نسبة القُوى العاملة التي يستوعبها القطاع الصناعي لا تتعدى ٦ في المئة[19]، وهذا يعني محدودية القطاع الصناعي عن تشغيل القوى العاملة، ومن شأن ذلك التقليل من فرص تبلور قيم الاستقلالية والتنافس والتطلّع نحو التغيير.

كما يُلاحَظ تدنِّي مستوى الخدمات العامة، وغياب الاهتمام ببرامج تعزيز قدرات السكان المحلّيين ـ الذكور والإناث منهم ـ لتمكينهم من إدارة مواردهم المتاحة. وفي ظل سيادة المصادر الريعية، لا يزال النفط المصدرَ الرئيس للدخل القومي في اليمن؛ إذ يتواصل الاعتماد المتزايد على إيراداته التي بلغت ٥٧ في المئة من معدل الإيرادات العامة. كما أن مُعدَّل صادرات اليمن من النفط والغاز بلغ ٧١ في المئة من إجمالي الصادرات للبلاد[20]؛ بما يعنيه ذلك المؤشر من سيادة العوائد النفطية على مختلف القطاعات، الأمر الذي لم يُتح للدولة الحصول على الإيرادات اللازمة لمواجهة نفقاتها، من دون الحاجة إلى رفع الكفاءات الإنتاجية لباقي قطاعات الاقتصاد؛ وذلك ما حال دون تهيئة المجتمع لعملية التغيير السياسي.

الخلاصة: أسهم استمرار النشاط الزراعي التقليدي في تكريس القبول بالأوضاع القائمة، والقبول بالأدوار والمكانات الاجتماعية القبلية، في ظِلِّ عَجز القِطاع الصناعي والقطاعات الإنتاجية الحديثة عن تشغيل القُوى العاملة، إلا بدرجة متواضعة. الأمر الذي أسهم في التقليل من فُرص تبلور

---

(١٨) كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٨م، ص ٣١٠.

(١٩) كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٨م، ص ١٠٠.

(٢٠) البنك المركزي اليمني، **التقرير السنوي لعام ٢٠١٠** (صنعاء: البنك المركزي اليمني، ٢٠١١)، ص ٣١.

الثقافة الحديثة الحاضنة للتغيير. كما أن سيادة المصادر الريعية ـ المتمثّلة في العائدات النفطية على مختلف القطاعات ـ مكّنت الدولة من الإنفاق على نفسها من دون الحاجة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لرفع الكفاءة الإنتاجية لباقي قِطاعات الاقتصاد؛ وهو ما قلّص ـ بدوره ـ من فُرص تهيئة المجتمع لعملية التغيير السياسي، ولا سيما في ظلٍّ ما تقوم به بعض دول الجوار الإقليمي لليمن ولا سيما السعودية. إذ هي تُشجِّع شيوخ القبائل بوسائل عديدة، وتُسهم في منحهم أدوارًا سياسية كبيرة في اليمن[٢١]، لأنها ترى فيهم وسيلة لإعاقة عملية التغيير السياسي في اليمن، خصوصًا بالنظر إلى ما يمكن أن يترتب عن تلك العملية من انعكاسات على المملكة العربية السعودية وغيرها من دول الجوار التي تحكمها النخب التقليدية.

ثالثًا: المحدِّدات السياسية لموقف القبيلة من التغيير

يعمل بعض شُيوخ القبائل على زعزعة العلاقة بين القوى السياسية وخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي[٢٢]؛ إلا أن تنافس الفاعلين من شيوخ القبائل وصراعهم علي السلطة في ظل التوازن القبلي قد يتيح للغير من خارج المحيط القبلي تولّي السُلطة وفقًا لشروط طرفي الصراع والتنافس. فكثيرًا ما يلجأ هؤلاء الشيوخ في موضوع ترؤُّس الدولة اليمنية إلى طرفٍ ثالث غير قبلي، فيتعاقدون معه، بل ويحتكمون إليه، وينصرونه في حال ترؤُّسه الدولة؛ وذلك في مقابل حُكمه لقبائلهم، وإشراكه إياهم في صُنع قراره السياسي. أمّا عند تجاوز هذا الحاكم والمحكَّم السياسي لشرط العَقد المُبرم مع شيوخ القبائل ـ سواء بسعيه لمدّ نفوذه وسيطرته على قبائلهم، أم محاولته إلغاء وجودهم السياسي على مستوى القبيلة والدولة ـ فإنّ هؤلاء المتصارعين والمتنافسين من زعماء القبائل يتعاونون لإسقاطه، حاكمهم ومحكَّمهم، ويبحثون عن الحاكم البديل الملبِّي لشروطهم ومطالبهم، وهكذا دواليك...[٢٣].

---

(٢١) الشرجبي، ص ٨٧.

(٢٢) الشرجبي، ص ١٥٠.

(٢٣) الظاهري، ص ٢١٦.

لعلّ ذلك هو ما دفع بالرئيس صالح ـ عند وصوله إلى السلطة ـ إلى إعادة تفعيل مصلحة شؤون القبائل. كما عُرف عنه خلال فترة حكمه تسليمه للقبائل مُخصَّصات مالية من خزينة الدولة؛ ما أسهم في تمكين شيوخ القبائل من تحقيق مواقع متقدمة في المجال الاقتصادي، يُسندهم في ذلك وجودهم في السلطتين التشريعية والتنفيذية. بما يعنيه ذلك من تزاوج بين السلطة والثروة والمكانة الاجتماعية بشكلٍ يصعب معه تحقيق الاستقلالية للاقتصاد عن السياسة، وللمجتمع عنهما معًا.

من حيث الحرية الاقتصادية جاء اليمن في المرتبة الخامسة عشرة عربيًا[٢٤]، ومن حيث مستوى الفساد يُعَد اليمن ـ إلى جانب السودان والعراق ـ من أكثر الدول العربية فسادًا[٢٥]؛ ما يترتب عليه صعوبة وصول الأفراد إلى تحصيل حقوقهم، وتحقيق مآربهم، وحماية أموالهم ووجودهم من دون اللجوء إلى المشايخ وطلب الحماية منهم؛ لما يتمتّعون به من حُظوة لدى صناع القرار في الدولة. ولتسليط الأضواء على بعض الملفات الخاصّة بشيوخ قبائل (الذين أعلنوا انضمامهم إلى الثورة) نُلاحظ أن من بينهم من هو صاحب سوابق جنائية؛ صدرت ضده أحكام قضائية لم تتمكن الجهات المختصة من تنفيذها، نظرًا إلى احتمائه بنفوذ أسرته في السلطتين التنفيذية والتشريعية[٢٦].

كما أنّ من بينهم من يقوم بدعم عصابات متمرِّدة على الدولة وخارجة على القانون[٢٧]، والتستر على مجرمين متَّهمين بخطف أشخاص والشروع بالقتل والاعتداء على رجال أمن[٢٨]، وتبنِّي عمليات اختطاف

---

(٢٤) جوردون جونسون ومجيد الهيتي، لعنة النفط: **الاقتصاد السياسي للاستبداد** (بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦).

(٢٥) سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي: مقاربات إلى صناعة الجوع** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، ص ١٣٩.

(٢٦) النيابة العامة، نيابة استئناف الجزائية المتخصصة، رقم القضية (٣٤) ٢٠٠١، ٣١/٥/٢٠٠٦.

(٢٧) إدارة أمن محافظة صنعاء، مذكرة بتاريخ ٢/٨/٢٠٠٥.

(٢٨) وزارة الداخلية اليمنية، مكتب الوزير، مذكرة إلى رئيس مجلس النواب، رقم ١٢٣١، ١/٦/٢٠٠٠.

أطفال[٢٩]، بالإضافة إلى التورُّط في اختلاس مال عام[٣٠]. ويمكن تفسير ذلك بغياب سيادة الدولة عن بعض الأرياف، وضعف هيبة القانون، وما يترتب عليه من تكريس لاستبداد بعض شُيوخ القبائل وميلهم إلى استخدام الترهيب باعتباره وسيلة لإخضاع أفراد القبلية، من خلال إيقاع العقوبة بالخصوم؛ فافتقار بعض شيوخ القبائل للكفاءة والتأهيل للبقاء في المناصب القيادية العليا والسيطرة على مجتمعاتهم المحلية، يدفعهم إلى زعزعة الاستقرار وخلق التوتر، لتزيد حاجة الدولة إلى أدوارهم. كما يُلاحظ أنَّ السلطة السياسية في مرحلة حُكم الرئيس صالح كانت تَعمد إلى تقريب الشيوخ الأكثر شَغبًا في مجتمعاتهم المحلية، لاعتقادها قدرتهم على إخضاع أبناء القبائل من جهة، وسهولة إخضاع السلطة لهم من جهةٍ ثانية، لكثرة خُصومهم بين أبناء القبائل.

يُسهم النظام الانتخابي المتَّبع في اليمن ـ الذي يقوم على الدائرة الانتخابية ـ في الحفاظ على النظام القبلي، إذ يُعَدُّ الفائز في المجلس النيابي ممثّلًا لأهالي الدائرة الانتخابية التي يفوز فيها؛ وهو حلقة الوصل بين السلطة المركزية والمواطنين في الإطار الجغرافي لدائرته الانتخابية؛ ما يمنح شيوخ القبائل ووجهاءها الأولوية في الفوز بالانتخابات. وعلى الرغم مما اتسمت به الممارسات السياسية لنظام حُكم الرئيس صالح من تأرجُح بين بناء الدولة المؤسسية، وتحفيز النظام القبلي للحد من جموح القوى الاجتماعية الساعية نحو التغيير السياسي، فإنّ رغبة المواطن اليمني في التغيير السياسي ارتبطت ـ في معظمها ـ ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإن ظلت عملية التنمية ـ في الأغلب ـ محكومة بمواقف السلطة السياسية ومصالحها، وبمواقف القوى الإقليمية والدولية. إذ دعمت الولايات المتحدة الأميركية ومعظم الدول الأوروبية، النُخب القبلية والتقليدية عمومًا، ودفعت النظام إلى منحها دورًا سياسيًا أكبر[٣١]؛ نظرًا

---

(٢٩) وزارة الداخلية اليمنية، مكتب نائب الوزير، مذكرة إلى مدير أمن محافظة صنعاء، رقم ٥٦٢، ٢٠٠٨/٧/٢٦.

(٣٠) إدارة أمن محافظة صنعاء، مذكرة رقم ٤٤١٣٢٥، ٢٠٠٣/٣/١.

(٣١) الشرجبي، ص ٨٧ ـ ٨٨.

إلى مواقفها المحافظة التي تُقاوم التغيير، وتُسهم في إعادة إنتاج ما هو قائم. بشكل عام يمكن القول: تؤدي الأُطر السياسية لنظام الحكم في اليمن والتدخُلات الإقليمية والدولية دورًا وظيفيًا في المحافظة على بقاء النظام القبلي، وتحقيق استمرارية النفوذ السياسي لشيوخ القبائل؛ إلّا أن برامج التنمية الاجتماعية المُتاحة أفرزت قِطاعًا من المجتمع القبلي خارج إطار عملية التلقين الأيديولوجي للقبيلة، تمثَّل هذا القِطاع بالشباب الذي نال قسطًا من التعليم، وبات يُعوَّل عليه في رسم ملامح التطورات السياسية القادمة.

رابعًا: القبيلة وموقعها في الثورة الشعبية

تظل ساحات التغيير حقلًا مهمًّا للكشف عن طبيعة القيم السياسية الحديثة؛ فهي تضمّ فئة الشباب التي تُعَد الإفراز الأكثر وضوحًا وجلاءً لمخرجات برامج التنمية التي شهدها المجتمع اليمني بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولأنها القوى الاجتماعية الأكثر ارتباطًا بموقع تشكُّل الثقافة الوطنية الحديثة في اليمن، اختيرت عينة الدراسة من أوساط هذه القوى الاجتماعية في ساحة التغيير بصنعاء، وذلك من تسع محافظات يغلُب عليها الطابع القبلي: محافظة الجَوف، صنعاء، صعدة، مأرب، عمران، حَجة، المحويت، ذَمار، شبوة. وكانت المستويات التعليمية لأفراد العينة على النحو التالي: ١ في المئة أمي، ٤ في المئة يقرأ ويكتب، ٦ في المئة يحمل شهادة أساسية، و٤٣ في المئة حاصل على ثانوية عامة، و٩ في المئة يحمل شهادة دبلُوم، و٣٣ في المئة من حَمَلة البكالوريوس، وأخيرًا ١ في المئة من حَمَلة الماجستير.

للكشف عن موقف القبيلة من الثورة، من خلال استطلاع آراء المُستجوَبين، رأى ٧٧ في المئة منهم أن معظم القبائل اليمنية كانت مسانِدة للثورة. حيث ارتفعت المخاوف من احتمالات قيام حربٍ أهلية بعد أن لوَّح بها الرئيس صالح الذي بادر إلى نصب خيام الموالين له في ميدان التحرير، وذلك في خُطوةٍ استباقية لقطع الطريق أمام الشبان الثائرين حتى لا يتمكّنوا من اتخاذ ميدان التحرير ساحة لاعتصامهم. وليُظهر ما يتمتع به من نفوذٍ قَبلي؛ كرّر هذه الخطوة الاستباقية في زياراته التحريضية للقبائل في المناطق

القريبة من العاصمة، أملًا في ضرب القبيلة المعادية بالقبيلة الموالية؛ إلا أن رياح التغيير القادمة من تونس ومصر ـ في ظل التغطية الإعلامية الواسعة ـ كانت كافية لتغيير قناعة معظم القبائل بلا جدوى الوقوف مع رئيسٍ آيلٍ إلى السقوط، إضافةً إلى الاستياء الكبير في الأوساط القبلية من النظام. إذْ أعرب ٦٦ في المئة من المُسْتجوَبين عن أن انضمامهم إلى الثورة كان بهدف تغيير النظام الذي أخفق في تلبية المطالب التنموية المُلِحَّة، ومارس سياسة الإقصاء لبعض شُيوخ القبائل، واستبدلهم بأقارب الرئيس؛ إلّا أن ذلك لا ينفي التباس مفهوم التغيير عند بعض من يختزله في استبدال الحاكم بحاكمٍ آخر. حيث أعرب ١١ في المئة من المُسْتجوَبين عن اعتقادهم بأن التحاقهم بالثورة جاء رغبةً في إسقاط الرئيس. ولعلّ مَرَدَّ هذا الاختزال لمفهوم التغيير ـ في تقديري ـ يكمن في الدور المهيمن الذي مارسه الرئيس صالح ـ بسُلُطاته شبه المطلقة ـ على مختلف المؤسسات، لأكثر من ثلاثة عُقود من الزمن. كما أن جُنوح النظام إلى القتل وسفك الدماء عمل على استدعاء قيم النجدة لدى بعض القبائل، ليحسموا قرارهم بالانضمام إلى الثورة نُصرةً للمعتصمين. ولم يتردَّد ٦ في المئة من المُسْتجوَبين في الاعتراف بأنّ التحاقهم بالثورة كان تلبيةً لدعوة شيوخ القبائل ووجهائها، إلا أن ضآلة النسبة المُشار إليها يُعبِّر عن الانحسار الذي تشهده سُلطات شيوخ ووجهاء القبائل في استدعاء الولاء القَبلي.

للكشف عن دور القبيلة بطابعها التقليدي في الثورة الشعبية ـ من خلال معرفة دور شيوخ القبائل ومدى فاعليتهم في التأثير في مسار الثورة الشعبية ـ أعرب ٣ في المئة من المبحوثين عن اعتقادهم بأن شيوخ القبائل هم القُوى الاجتماعية الأكثر تأثيرًا وفاعلية في تحديد مسار الثورة؛ وذلك في مقابل ٦٣ في المئة ممن أعربوا عن اعتقادهم بأن أحزاب اللقاء المشترك هم القوة الأكثر تأثيرًا في تحديد المسار الثوري حتى الآن. بينما أعرب ٢٠ في المئة عن اعتقادهم بأن الدور الفاعل هو للشباب المُستقل. ورأى ١٤ في المئة بأن الجيش الموالي للثورة هو الأكثر تأثيرًا وفاعلية، ما يشير إلى أن الحضور القبلي في الثورة يتمثّل ـ في معظمه ـ بانخراط أبناء القبائلِ خارج إطار انتماءاتهم القبلية، مقدّمين بذلك أنفسهم بصفتهم شبابًا مستقلّين، أو ضمن أُطر حزبية، وائتلافات عسكرية ومدَنية، وقوات مُسلَّحة حامية للثورة.

والمُلاحظ أنّ تكتُّلات الثوار داخل الساحة، وإن لم تأخذ طابعًا مدنيًا في معظمها، فإنّها تجاوزت الانتماءات القبلية. حيث أُسست الائتلافات الثورية ـ في معظمها ـ وفقًا للتقسيم الحزبي، أو الجغرافي، أو المهني، ما يعكس قوة تأثير الفضاء السياسي والاجتماعي مُمثَّلًا بالأحزاب والمستقلين. الأمر الذي يعبّر عن انحسار الدور القَبلي، وتحديدًا دور شيوخ القبائل، لارتباطهم السابق بالنظام السياسي.

للكشف عن مبرِّرات انضمام شيوخ القبائل إلى الثورة، أعرب ٥١ في المئة من المبحوثين عن اعتقادهم بأنّ انضمام شيوخ القبائل إلى الثورة جاء من أجل تعزيز علاقتهم بالسلطة السياسية الجديدة؛ بما يضمن استمرار سُلطتهم على أقاليمهم شِبه المستقلة عن سِيادة الدولة، وبما يحقق لهم استمرار المشاركة في السُلطة والثروة، ويبقيهم وسطاء بين الدولة والأهالي. وهذا ما يُشير إلى أنّ التحاق معظم شيوخ القبائل بالثورة جاء محاولةً لإنقاذ النظام السياسي الذي يضمن تحقيق مصالحهم والتضحية برأس النظام (ممثَّلًا بالرئيس صالح)، لامتصاص غضب القوى الشعبية الثائرة. فبعض المشايخ ـ في نظر بعض أبناء القبائل ـ هم أساس الظلم وجزءٌ من الفساد؛ وإذا ظل غياب سِيادة الدولة، في الكثير من الأرياف والبوادي مبرِّرًا لوجوب التبعية لهم؛ فإنّ هذا لا ينفي تولُّد القناعة لدى بعض شيوخ القبائل ـ الذين تمكّنوا من تحقيق النجاح في القطاع الاقتصادي ـ بأنّ وجود إصلاحات سياسية من شأنه حماية مصالحهم الاقتصادية، وتجنيبهم مساعي نظام صالح في استهداف نفوذهم.

من أهم الأدوار الإيجابية للقبيلة في خدمة الثورة تجسيد الالتزام بالنظام، وردع القوات الموالية للرئيس صالح من التمادي في قتل الثوار، وإبطال رهانات الرئيس في إشعال حَرب أهلية. يُضاف إلى ذلك النهج السلمي الذي سلكته القبيلة في الساحات؛ ما اضطرّها أحيانًا إلى الرد بالمثل على العنف الذي فرضته القُوات المُسلَّحة الرسمية ومن عُرف بـ «البلاطجة»، في محاولتهم جرّ الثورة السلمية إلى أَتون حربٍ أهلية، من خلال المواجهات المُسلَّحة التي دارت في محيط منزل أولاد الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، ومنزل عدد من رموز القبيلة في مناطق متفرقة من

العاصمة وغيرها من المحافظات. وحمَلت القبيلة على عاتقها مهمة التصدِّي للقوات الرسمية و«البلاطجة»، كما قامت بحماية الثورة، وتقديم الدعم المالي، والتضحية بالأرواح في ساحات الاعتصام وفي مواقع المواجهة المُسلَّحة؛ مستعينةً بالقوى العسكرية للقبيلة في الجيش الموالي للثورة، ومُستفيدةً من القُوى الدينية للقبيلة؛ تلك التي أسهمت في إعاقة القوات الرسمية عن الاقتراب من ساحات الاعتصام.

يمكن القول بحدوث عملية فرز اجتماعي خاضعة لأُسس تنموية رافقت مسيرة الثورة الشعبية في اليمن، وتمثَّلت في بُروز القوى الشَعبية التي تمكّنت من الوصول إلى مستويات تعليمية مقبولة؛ ما أحدث تغيرًا في منظومتها القيمية، وفي اتجاهاتها السياسية. حيث تمثَّل الحضور القبلي في الثورة ـ بمعظمه ـ في انخراط أبناء القبائل خارج انتماءاتهم القبلية. والمُلاحَظ أنّ هذه القوى القبلية تمكنت من تجاوز الانتماءات القبلية إلى الانتماءات شبه المدنية؛ إذ أُسست الائتلافات الثورية ـ في معظمها ـ وفقًا للتقسيم المدني، ما يعكس قوة تأثير الفضاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي ممثَّلًا بالأحزاب والمستقلِّين، والنقابات المهَنية. أسهمت الثورة في تصدُّع القبيلة باعتبارها منظومة عصبوية منكفئة على ذاتها، وغارقة في التخلف والجمود، لصالح بروز شكل جديد لقبيلة سلّمت دورها الفاعل إلى أبنائها الذين يدينون بالولاء للقوى الشعبية المماثلة لهم في المستوى الاقتصادي والاجتماعي، على اختلاف انتماءاتهم القبلية. وتشكلت ثقافة جديدة في ساحات الثورة عمادها السلم، والحاجة إلى العيش بهدوء. والترابط الأفقي على أسس تتجاوز الانتماءات التقليدية، إلى أُطر مدنية.

يمكن تصنيف القوى القبلية المؤيدة للثورة في قسمين:

ـ **شيوخ ووجهاء القبائل**: جاء انضمامهم إلى الثورة ـ بمعظمه ـ لتغيير قيادة النظام السياسي، ممثَّلةً في شخص الرئيس صالح؛ وذلك لميله نحو سياسة الإقصاء لبعضهم. بالإضافة إلى ذلك وُجدت رغبةٌ لدى بعضهم في مد جسور الصداقة مع أركان النظام الجديد.

ـ **أبناء القبائل**: جاء انضمامهم إلى الثورة ـ في الغالب ـ بهدف تغيير

النظام الذي أخفق في تلبية المطالب التنموية المُلِحَّة. ولأن النظام السياسي كان ـ في معظمه ـ مختزلاً بشخص الرئيس، فهناك التباس في مفهوم التغيير لدى بعض القوى القبلية التي اختزلت التغيير برحيل الرئيس صالح عن سُدة الحكم، واستبداله برئيسٍ آخر.

خامسًا: موقف القبيلة من التغيير السياسي

ظلّت القبيلة ببنيتها العَصبوية تتبادل المحافظة على البقاء مع النظام السياسي ممثَّلًا بالرئيس صالح، الذي مكّنها من احتكار التأثير والفاعلية لكبح تطلّعات القوى الشعبية. فتلك القوى تمثّل الأغلبية السكانية في المجتمع، وتحتضن النسيج الاجتماعي للطبقة الوسطى، ليس فقط في المدن والمراكز الحضرية، والمحافظات التي يغلب عليها التحضر، بل وكذلك على امتداد المحافظات الأكثر قبليةً. إذ وجد أبناء هذه القبائل في الثورة الشعبية الملاذ الآمن للخروج من الدائرة المغلقة لمعادلة استمرار التخلف التنموي لأبناء القبيلة. فاستمرار ذلك الوضع يساوي المحافظة على القبلية التي تضمن بدورها استمرار الشراكة في السلطة والثروة بين الحاكم وشيوخ القبائل. ولأن كلا النظامين التقليديين ـ القبلي والسياسي ـ ظل دعامةً للآخر، كان من الطبيعي أن يؤدي السُقوط المريع لرأس النظام السياسي ـ في سبيل مصلحة الأغلبية العُظمى من أفراد الشعب ـ إلى تصدُّع النظام القبلي وسقوط وشيك لأسلوبه العصبوي. فالنظام القبلي اليوم وإن لم يجازف بالتضحية المباشرة بشيخ القبيلة إلا أنه يضعه شيخًا تحت المساءلة، معلنًا استعداده للتخلّي عن النمط العصبوي للقبلية. ولتجديد شرعيته ينتقل إلى شكلٍ جديد من العصبية القبلية، أملًا في تحقيق مصلحة أبناء القبائل، وتجنبًا لسقوط نظامه، عبر الاحتماء بالأحزاب السياسية وبالأطر شبه المدنية.

يمكن القول: إن موقف القبيلة من التغيير السياسي يظل مرهونًا بمدى حُدوث تغير قيمي عميق، يضمن تغيير السلوك السياسي. وفي ظل ما تعرَّضت له البنى القبلية من اهتزازات ثورية في مرحلة الثورة الشبابية، سنحاول الكشف عن مستوى التغير في منظومة القيم القبلية:

ـ نزعة التسلُّح والميل إلى العنف في حل المشكلات: يُعد الميل إلى

العنف والتمسك بالسلاح جزءًا من هوية أفراد القبيلة، أولئك الذين يجيدون القتال، ولا يبالون بسفك الدماء لإخضاع غيرهم، أو للتمرد على الدولة ومنازعتها والحد من نفوذها. ومن المُلاحَظ وجود اعتقاد لدى أبناء القبائل المُنضمِّين إلى الثورة ـ بلغت نسبته ٦١ في المئة ـ بأن القبيلة ستتخلّى عن السلاح. فالدولة المدَنية القادمة، بتحقيقها العدل والمساواة، وإقامة المرافق الحكومية الأمنية والقضائية الكافية لحل قضايا المواطنين، ستعمل على تحقيق الشروط اللازمة لاستتباب الأمن وإنهاء الحاجة إلى حمل السلاح، هذا إضافةً إلى تعميق ثقافة السِلم ونشر الوعي بخطورة حمل السلاح.

أثبتت القبائل اليمنية قدرتها على التخلي عن استخدام العنف، وترجيح الصراع السلمي على الصراع المُسلّح في أثناء الثورة الشعبية، كما أثبتت قدرتها على تناسي الثأر. إذ يبدو أن التسلُح ظاهرة مرتبطة بحاجة القبيلة إلى توفير الأمن والاقتصاص من المعتدين وفق نظرة المجتمع القَبلي، وما ترتب عليها من قيم اجتماعية تُمجِّد حمل السلاح. وتُضاف إلى ذلك الاعتبارات المادية للسلاح الذي يُعد ـ في نظر أبناء القبائل ـ جزءًا من مدّخرات العائلة، وسلعة للمتاجرة قابلة للرواج. وزوال هذه الظاهرة مرهونٌ بتلاشي مبرِّرات وجودها المتمثلة بوجود دولة ذات سيادة على كامل ترابها، وإصدار قانون يمنع حمل السلاح والمَتاجرة به، في الأرياف والمدن على حدٍ سواء، وتحقيق العدالة والمساواة في التعامل مع السكان في مختلف الأقاليم، ونشر ثقافة السِلم ونبذ العنف.

ـ **التمايز الاجتماعي**: يمكن القول إن التمايز الاجتماعي في القبيلة ازدادت حدّته بتولّي شيوخ ووجهاء القبائل مناصب إدارية وسياسية في السلطتين التشريعية والتنفيذية للدولة. فتركُز السُلطة والثروة في أيدي النخب القبلية ضاعف من حِدَّة التمايز بين فئات المجتمع. وفي مقابل المساواتية ـ التي عُرف بها المجتمع القَبلي قديمًا ـ هناك جُنوح نحو التمايز الاجتماعي الذي صنعه المال السياسي. فبدلًا من الولاء بالرضا والقبول؛ صار الولاء بالإلزام، ولم تعد عملية اتخاذ القرارات تجري بالتوافق؛ بل من خلال انفراد الشيخ باتخاذ القرار. ولعلّ ذلك ما يُفسر تبعية أبناء القبائل في ساحات الاعتصام للجماعات المرجعية في القبيلة، حيث أعرب ٧٣ في

المئة منهم عن عدم ميلهم إلى الاعتماد على آراء شيوخ ووجهاء القبيلة لتقرير مواقفهم السياسية، تمسكًا منهم بقيمة الحرية ومبدأ الاعتماد على النفس، ولثقتهم بانعدام الخبرة السياسية لشيوخ القبيلة ووجهائها. الأمر الذي يعكس حالة التصدُّع الذي تعرَّضت له القبيلة المنكفِئة على ذاتها، والغارقة في التخلُّف والجمود، خاضعة لشيخها ومعادية لغيرها، لصالح بُروز تشكُّل جديد لقبيلة سلّمت دورها الفاعل لأبنائها الذين يدينون بالولاء للقوى الشعبية المماثلة لهم في المستوى الاقتصادي والاجتماعي على اختلاف انتماءاتهم القبلية، غير مبالين ـ في ذلك ـ بتعاليم شيخ القبيلة إذا تناقضت مع مصالحهم. وهذا ما يوحي بحجم التفكّك الذي طرأ على طبيعة الولاءات العمودية القبلية التي ظلت في السابق عائقًا أمام عملية الاندماج الاجتماعي والوطني.

يفسر المُستَجوبون ميلهم إلى الاستقلال بالرأي بأسباب في مقدمها التسليم بمبدأ الاختلاف في الرأي والاعتزاز بوجهة النظر، إذ يرون أنها تفوق وجهات نظر شيوخ ووجهاء القبيلة. وهذا ما يشير إلى تطور في قيمة خُضوع الفرد للجماعة إلى قيمة الاعتزاز بالذات، والميل إلى الاستقلالية عن التبعية للقبيلة. ولا شك في أن هامش التعدُّدية السياسية الذي شهدته اليمن، وموجة التغيير السياسي التي تشهدها العديد من دول المنطقة العربية أسهما ـ إلى حدٍ كبير ـ في تفسخ الولاء القبلي، أحدثت تطورًا في مستوى القيم السياسية المتمثلة بالاعتزاز بالذات واستقلالية الرأي، واحترام سيادة القانون. إذ أعرب ٨١ في المئة من أبناء القبائل المساندين للثورة عن استعدادهم لتقبُّل القانون وإن تعارض مع العُرف. والنسبة نفسها منهم أعربت عن رفضها الاعتماد على الوساطة للحصول على بعض المنافع من الدولة، باعتبار أن الوساطة جزءٌ من منظومة الفساد التي قامت الثورة لإسقاطها.

بالرجوع إلى قوة التمسك بالعُرف القَبلي ـ كما ظهر في بعض الدراسات السابقة ـ ومستوى التغير الذي طرأ على هذه القيمة لدى القوى الاجتماعية الجديدة ذات الخلفيات القبلية، وموقف هذه القوى من المساواة في النوع، يتضح مستوى التطور الذي طرأ على منظومة القيم القبلية؛ إذ

تُعد المشاركة السياسية للمرأة ـ بصفتها ناخبة ومرشحة ـ أحد المؤشرات المهمة على السير في اتجاه التغيير السياسي، لما يحمله هذا المُؤشر من دلالات واقعية على مدى النهوض الحضاري والعقلاني في المجتمع. ففي اليمن، وعلى المستوى النظري، ورد في المادتين ٤١ و٤٣ من الدستور، ما ينص على الحق في الترشيح والانتخاب، من دون تمييز على أساس الجنس أو النوع[٣٢]. ويشير القانون إلى المساواة في النوع في ما يتعلّق بالحقوق الانتخابية[٣٣]؛ إلّا أن القيم القبلية السائدة لم تتخلص بعد من النظرة الدونية إلى المرأة، لينعكس ذلك على تهميش دورها ومكانتها، ويُقلِّص من فُرص نيلها حقوقها السياسية.

في معرض رد المُستجوَبين على مدى اعتقادهم بأن للمرأة حقوقًا مدنيةً وسياسيةً مساوية للرجل؛ أعرب ٦١ في المئة منهم عن موافقته على هذا المبدأ. وأعربت النسبة ـ عينُها ـ عن عدم وجود ما يمنعها من ترشيح امرأة، مبرّرين موقفهم بالقول: إن المرأة أثبتت جدارتها في مختلف المجالات، وأن مطالبتهم بالديمقراطية في نظام الحُكم تستوجب القبول بما تمليه الديمقراطية من مساواة بين الرجل والمرأة.

يمكن القول بوجود تغيير في منظومة القيم الاجتماعية القبلية تجاه المرأة، اقتضته التحولات السياسية المرتبطة بالمسار الثوري، وما رافقه من أدوار فاعلة للمرأة أسهمت في تغيير بعض المواقف والاتجاهات الاجتماعية التقليدية. ومن خلال المؤشرات المرتبطة بنسب تشغيل المرأة في الزراعة والرعي، تحتلّ نسبة تشغيل الإناث ٣٣ في المئة من المعدل العام لقوى العمل النسائية، في حين تصل نسبة تشغيل الذكور إلى ٣٤ في المئة من المعدل العام للذكور في سوق العمل. وفي المهن البسيطة تصل النسبة إلى ١٧ في المئة للإناث، مقابل ١٦ في المئة للذكور، وفي المناصب المرموقة والمواقع القيادية تصل نسبة النساء إلى ٢ في المئة، مقابل ٧ في المئة للرجال.

---

(٣٢) دستور الجمهورية اليمنية، الصادر عن وزارة الشؤون القانونية، المقر بتاريخ ٢٠/٢/٢٠٠١.

(٣٣) قانون الانتخابات، قانون رقم ٢٧، سنة ١٩٩٦.

للكشف عن موقف أبناء القبائل المنضمين إلى الثورة من حق المرأة في التعليم والعمل، أعرب ٥٧ في المئة من المُستجوبين عن رفضهم حق المرأة في العمل من دون وصاية الرجُل، معللين موقفهم بأسباب أهمها: أن القَوَامة للرجُل، ما يكشف عن استمرار حرص الذكور على الانفراد بتوجيه الأوضاع الاقتصادية للعائلة، من خلال توظيف المخزون الديني للحد من طموحات المرأة في الاستقلال بقرارها الاقتصادي. كما يرتبط هذا الموقف بمفهوم الشرف الذي يطلبه المجتمع القَبلي من الإناث؛ إلا أن حضور المرأة اليمنية، وفاعليتها في الثورة الشَعبية، غيّر كثيرًا من المفاهيم التي تقلل من شأنها؛ وإن ظلَّت المساواة المطلقة بين الرجُل والمرأة ـ في نظر بعض اليمنيين ـ خرقًا لتعاليم الدين، مثلما ظلّت برأي آخرين مرتبطةً باختلاف طبيعة كل من الرجُل والمرأة. غير أنّ تطور أدوار المرأة مرهونةٌ بقيام الدولة المدنية القائمة على المواطنة المتساوية في المنظور السوسيولوجي، وهو ما عبَّرت عنه الشعارات التي رفعتها بعض النساء في ساحات الحُرِّية والتغيير، والتي نادت بالمساواة، باعتبار أن الحالة الثورية فرصة مواتية لتحقيق ما تعذَّر تحقيقه في المرحلة الماضية.

يمكن القول: إن الموقف الاجتماعي من حق المرأة بالعمل يتقدم بخطوات بطيئة بفعل انخراط المرأة في التعليم؛ ذاك الذي عزز من مكانتها بشكلٍ نسبي. إذ من المُلاحظ أن الضُغوط التي تحدُّ من حُرية المرأة تراجعت عمَّا كان عليه الحال قبل الثورة؛ نتيجة دور المرأة التي أثبتت قدرتها على مجاراة الرجُل في الكثير من المجالات، ومشاركتها الفاعلة في مسيرة الثورة. وما ساعد في ذلك هو إسناد جائزة نوبل للسلام إلى مرأة يمنية.

ـ **الولاء القبلي**: يتجلّى الولاء القبلي في التبعية المُطلقة لشيخ القبيلة ـ وإن كان ظالمًا ـ والانقياد الأعمى لنداء القبيلة ـ وإن تعارض مع الولاء والانتماء للوطن ـ والتمسك بالعُرف وإن تعارض مع القانون، وتقديم عامل القرابة على معيار التأهيل والكفاءة في المعاملات الرسمية داخل مؤسسات الدولة. «فعضو القبيلة لم يتبلور لديه الشعور الوطني، بل ما زال يشعر أن القبيلة هي وجوده الخاص والعام، وأنّه لا يحس بوزنه وقيمته في المجتمع

إلا من خلالها»[٣٤]. فالبنى الاقتصادية في الريف اليمني هي دون المستوى المطلوب لتحرير إرادة الفرد من التبعية للقبيلة. وفي ظل هذه الظروف لم يعد استدعاء الولاء القبلي مقصورًا على المحافظات الشمالية، فالمحافظات الجنوبية هي الأخرى «تشهد عودة ملحوظة إلى كيان القبيلة وشروع لتكوين مجالس إدارتها ودفاع معلن وصريح عن مشروعيتها»؛ ما يُحيل الحراك الثوري - الذي يمكن أن يفضي إلى تغيير السياسي - إلى تنافس قَبلي لا يقود إلى التغيير بقدر ما يقود إلى المحافظة على بقاء التوازنات التقليدية القائمة؛ وذلك في ظل تعايش أنماط الإنتاج القديمة والحديثة، وعجز منظمات المجتمع المدني عن إشباع حاجة الفرد إلى الانتماء، عن طريق تمكينه من الانتماء المكتسب في منظمات عصرية بديلة للنظم القبلية. غير أنّ الحالة الثورية الراهنة أسهمت في تغيير هذه القيمة، ويتجلّى ذلك في القوى القبلية في ساحة التغيير؛ إذ أعرب ٦١ في المئة ممّن أُخذت آراؤهم عن قناعتهم بأن الرابطة القبلية التي تجمع بين الأفراد ليست أقوى من أي رابطة أخرى، مُعلنين عن اعتقادهم بتعارض الولاء القبلي مع عملية الاندماج الوطني. وما يؤكد اقتناع المُستجوبين بهذا الموقف أن ٨٣ في المئة منهم عبَّروا عن رفضهم لتدخل شيوخ القبائل المنضمِّين إلى الثورة في تقرير مستقبل اليمن، معتقدين أن عهد الدولة المدنية لن يُقِرّ بتدخُّل المشايخ في صناعة القرار السياسي. فهم - في نظر بعض أبناء القبائل الذين أُخذت آراؤهم - غير متخصِّصين بالسياسة، وعقلياتهم تنتمي إلى الماضي، ولا تُعبِّر عن التطلُّعات المُستقبلية. وما يشير إلى تراجع قيم الولاء القَبلي هي المؤشرات المُعبِّرة عن نِسب المُستجوبين المقيمين في مخيمات تضم أفراد القبيلة، التي بلغت ٣٧ في المئة، يليها ٣٣ في المئة لمن يقيمون مع أفراد من مختلف المناطق، ونسبة ٣٠ في المئة لمن يعتصمون مع رفاق حزبيين. لذا يمكن القول بحدوث قدرٍ من إعادة التشكّل الاجتماعي على أُسس تتجاوز الانتماءات التقليدية، إلى أُطر مدنية مثل الأحزاب والائتلافات الثورية.

- الغنيمة: عبَّر بول دريش عن موقف القبيلة اليمنية من الغنيمة بقوله

(٣٤) الصلاحي، ثلاثية الدولة.

إنّ القبائل والمشايخ يتنازعون دائمًا حول الثروة والارتباط بالحاكم. إذ إنّ البحث عن الثروة لا يزال قائمًا، ويجب توفير تلك الثروة من أماكن أخرى داخل البلاد، ومن خارجها إذا لزم الأمر. فما هو مستوى التطور الذي طرأ على هذه القيمة لدى الأجيال الجديدة من القوى القبلية المُساندة للثورة؟ ٨٣ في المئة مّن العينة أعربوا عن استعدادهم لتقديم مصلحة الوطن قبل مصلحة مجتمعاتهم المحلّية. فهم يعتقدون أنّ الاستئثار بالمشاريع والمكاسب المادية ـ من دون خطة تنموية تقوم على التوزيع العادل للموارد والثروات الوطنية ـ يُعَد نوعًا من الفساد، ما يشير إلى حدوث تغير في نظرة أبناء القبائل إلى أهمية الحفاظ على المال العام، وأهمية التوزيع العادل للموارد المتاحة، بالإضافة إلى الشعور المتنامي بحجم الأزمة الاقتصادية التي تواجه حكومة الثورة. إلا أن هذا الشعور لا يُعبِّر عن الواقع بقدر ما يعكس حالة من التسامي اقتضتها ظروف اللحظة الثورية.

ـ **الميل إلى المحافظة:** أعرب ٦٧ في المئة من المُستجوبين عن رضاهم بما حققته الثورة الشعبية من تغيير حتى الآن. وهم يعتقدون أنّ جذور النظام السياسي قوية، فبقاء الرئيس على مُدة الحُكم على مدى ٣٣ عامًا عمل على شخصنة مؤسسات الدولة، وإفراغها من وظائفها. كما أن ما تحقق حتى الآن من خلال البدء بتنفيذ بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية من شأنه حقن الدماء والإسهام في إخراج اليمن من الأزمة. وأعرب بعضهم عن ثقته بحكمة النُخب الحزبية في رسم ملامح التغيير، معبِّرين عن ذلك بالقول: إن بداية التغيير تأتي من الأعلى. ويبدو أن الأزمة الاقتصادية التي يشهدها اليمن، وصعوبة تفكيك القوة العسكرية المساندة للرئيس، وخنوع الأحزاب للمبادرة، ورغبتهم في الحصول على مقاعد حكومية خلق قبولًا بالمبادرة الخليجية؛ إلا أن عبارة «بداية التغيير تأتي من الأعلى» توحي بنوايا بعض القُوى الشّعبية المرابطة في الساحات، اعتبار المبادرة الخليجية بداية لمسار تغييري يمكن أن يستمر حتى تحقيق أهداف الثورة؛ ما يُشير إلى أن الميل إلى المحافظة ومقاومة التغيير لم يعُد السِمة المُلازمة للقوى القبلية. فهناك من بات يؤمن بضرورة التغيير السياسي العميق.

ـ **أهم المكاسب الثورية المُتوقَّعة:** للكشف عن أهم الإنجازات الثورية

التي يتوقع المُستجوبون تحقيقها، جاءت المُوَاطَنة المتساوية في المَقام الأول بنسبة ٢٧ في المئة، تليها إعادة هيكلة الجيش والأمن بنسبة ٢٦ في المئة، ثم بناء دولة المؤسسات بنسبة ٢٤ في المئة، وأخيرًا مُحاكمة رموز النظام بنسبة ٢٣ في المئة؛ ما يشير إلى حدوث تغير في موقف أبناء القبائل من القبول بالتغيير السياسي، يتجلى في تمَسكهم باستكمال عملية إسقاط النظام والانتقال إلى الدولة المدنية.

سادسًا: أهمّ المكوّنات الثورية في ساحة التغيير

بالرجوع إلى أرشيف الثورة الشعبية وما يتضمنه من مؤشرات حول المكوِّنات الثورية في الساحة نلاحظ ما يلي:

ـ **المكوّنات الثورية ذات البُعد الوطني والمدني**: من قبيل التحالف المدني، تكتل، وطن، حركة، خلاص... إلخ. تبلغ نسبتها ٧٦ في المئة[٣٥]. وعلى الرغم من طموحات هذه الائتلافات في تحقيق الترابط الأفقي الواسع إلّا أن النسبة الأكبر من أعضائها غالبًا ما تأتي من نصيب حزبٍ سياسي معين، أو من نصيب المستقلين. فوفقًا لما هو مُلاحظ؛ يمكن توزيع النسبة المُشار إليها، باعتماد حجم القوى الثورية في الساحة:

● أحزاب اللقاء المشترك، وأهمها: التجمع اليمني للإصلاح، أكبر هذه الأحزاب وأكثرها حضورًا وفاعلية في ساحة التغيير، يليه الحزب الاشتراكي اليمني، ثم التنظيم الوحدوي الناصري.

● القوى الشَعبية المستقلة: عبَّرت بعض القوى المستقلة عن نفسها بمسمّيات صريحة ـ من قبيل: «شباب مستقلون للتغيير والتنمية» ـ ووصلت نسبة الائتلافات التي حملت مثل هذه المسمّيات إلى ٣ في المئة تقريبًا. غير أنّ القوى الثورية المستقلة في الواقع ـ ووفقًا لما ورد في تقويمات المُستَجوبين لمستوى حضور المستقلين وتأثيرهم في ساحة التغيير ـ تُعَدُّ ثاني القوى الثورية في الساحة. ولتقدير دور القوى الشعبية في تحديد مسار التغيير السياسي في اليمن: يعتقد ٥٧ في المئة من

---

(٣٥) **حياة مدنية**، العدد ٣ (حزيران/ يونيو ٢٠١١)، ص ٢ ـ ٣.

المُستجوبين أن بمقدُور القُوى الشعبية المستقلة في ساحات الحُرية والتغيير مواصلة العمل الثوري، حتى إذا توقف دعم الأحزاب والجيش الموالي للثورة. وبرّروا هذا الاعتقاد بالقول إن لدى هذه القوى الإرادة القوية، وإن انسحابها من الساحات مرهونٌ بتحقق مطالبها، لا بانقطاع الدعم المادي. كما أن للقُوى الشعبية (المُستقلة) مواردها الخاصة ووسائلها التي تُمكِّنها من المُضي في ثورتها حتى تحقيق الأهداف التي خرجت من أجلها. إلا أن هناك عملية استقطاب للنخب الشبابية المستقلة، من جانب الأحزاب السياسية؛ كما أن القُوى الشعبية المعتصمة في الساحات استنفدت الكثير من إمكاناتها المادية والبشرية منذ أن بدأت الثورة وحتى الآن(٣٦). ويمكن القول إنّ القُوى الشعبية لا تنحصر في المستقلين عن الأحزاب السياسية فحسب، حيث كثير من شباب الثورة في ساحات التغيير والحرية عازمون على مواصلة مسار الثورة، وإن كان هذا الموقف يخالف توجهات الأحزاب السياسية.

● المستقيلون من «حزب المؤتمر الشعبي العام» (الحزب الحاكم في عهد الرئيس صالح)، وبعضهم جرى تمثيله بـ «كتلة العدالة والبناء»، التي حظيت بما يقارب ١ في المئة(٣٧) من أعضاء المجلس الوطني.

ـ **القوى القَبلية**: تصل نسبة المكوّنات التي أخذت بُعدًا قبليًا واضحًا إلى ١٠ في المئة، إلا أن هذه النسبة لا تعكس بالضرورة تواضع الحضور القبلي، بقدر ما تُعبّر عن ميل القوى القبلية الجديدة للتشكُّل في أُطر تتخطى القبيلة؛ وذلك من خلال الانضواء في أطر مدنية أو حزبية. وعلى الرغم من أن القوى القبلية ـ مُمثَّلة بشيوخ القبائل ـ هي في الأغلب منضوية في أُطر سياسية؛ إلا أنها حظيت بما يزيد على ٣ في المئة من مقاعد المجلس الوطني(٣٨)، وذلك تحت مُسمًّى شخصيات اجتماعية لها ثِقلها.

ـ **الائتلافات المهنية**: تصل نسبتها إلى ٨ في المئة، منها على سبيل

---

(٣٦) مقابلة مع أمين عام المجلس الوطني لشباب الثورة المستقل، بتاريخ ١/١/٢٠١٢.

(٣٧) **الأولى**، ٣/٧/٢٠١١، ص ٢.

(٣٨) **الأولى**، ٣/٧/٢٠١١، ص ٢.

المثال: ائتلاف العمال والحرفيين، ما يشير إلى وجود وعي نابع من اعتبارات اقتصادية؛ إلا أن هذه النسبة لا تعني أن الاعتبارات المهنية تدخّلت أكثر من غيرها في تصنيف الائتلافات الثورية في الساحة.

ـ **القوى النسائية**: تُقدر نسبة الحركات التي حملت بُعدًا نسائيًا بـ ٢ في المئة تقريبًا، من قبيل «حركة بنات سبأ»، وإن كان حضور المرأة اليمنية ومشاركتها في الثورة أكبر من هذه النسبة. ولعل تدنّي النسبة المُشار إليها يرجع إلى أن بعض النساء الثائرات لا يكترثن بالانتماء إلى حركات أو ائتلافات؛ كما أن النساء اللاتي ينشدن المساواة بين الرجُل والمرأة يفضلن الانتماء إلى حركات غير قائمة على الفصل بين الجنسين.

ـ **القوى الطائفية**: تمثّلت القوى الطائفية بالحوثيين (الجماعة التي تنتمي إلى الطائفة الزيدية)، أطلقت على نفسها ـ في ساحة التغيير ـ تسمية «حركة الصمود». وبلغت نسبة الحركات التي تُمثّل هذا التوجه المذهبي ١ في المئة[٣٩] من النسبة العامة للقوى الثورية. غير أنّ النسبة المُشار إليها أقل من مستوى الحضور الفعلي للمكونات الحوثية في الساحة؛ لأن قوام كل حركة من هذه الحركات يتجاوز ٣٠٠٠ عضوٍ، وفقًا للمعيار الذي حدّده الحوثيون، في حين يصل متوسط عدد أفراد الحركة عند باقي المكونات الثورية في ساحة التغيير إلى ٢٠٠ عضوٍ؛ وهو ما يرفع من النسبة الواقعية للقوى الحوثية في ساحة التغيير، وإن تراجعت عن الأشهر الأولى لقيام الثورة، تحت وقع الصراع مع بعض القُوى السنّية المُمثّلة بأطر سياسية (مثل «التجمع اليمني للإصلاح»، الحزب الذي يُعَد امتدادًا لحركة الإخوان المسلمين، أكبر القوى السياسية المؤيدة للثورة، والخصم الأبرز للحوثيين).

تُعد هذه القوى مبعثًا للقلق، لما يمكن أن تقوم به من تغيير باتجاه الحِراك الثوري، من صراع بين شَعب ونظام حُكم، إلى صراع بين جماعات دينية؛ وذلك في ظل وجود أحزاب دينية لا تزال تمارس العمل السياسي باسم الدين، وأخرى تمارس السياسة من دون الدخول في أُطر حزبية. وهذا

---

(٣٩) حياة مدنية، العدد ٣ (حزيران/ يونيو ٢٠١١)، ص ٢ ـ ٣.

ما يسمح بدخول المال السياسي إلى حلبة الصراع، وما يمكن أن يترتب عليه من إعاقة لمسار التغيير السياسي.

من المُلاحظ أن هذه القوى الشَعبية - في ساحات التغيير - تبدو عازمةً على مواصلة مسار الثورة، حتى تتجلّى ملامح الدولة المدنية المرتقبة في اليمن؛ والتي تلتزم بالعمل المؤسسي، وبالمبادئ الديمقراطية، وسيادة القانون، وتُحقق المواطنة المتساوية، والقبول بالآخر وحرية الرأي والعقيدة والفكر، وتحقيق الأمن للوطن والمواطن وتوفير الاستقرار والتنمية.

المراجع

أبو غانم، فضل علي أحمد. **القبيلة والدولة في اليمن**. القاهرة: دار المنار، ١٩٩٠.

«أهداف التنمية الألفية، تقرير اليمن ٢٠٠٣.» وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة بصنعاء.

البنك المركزي اليمني. **التقرير السنوي لعام ٢٠١٠**. صنعاء: البنك المركزي اليمني، ٢٠١١.

جونسون، جوردون ومجيد الهيتي. **لعنة النفط: الاقتصاد السياسي للاستبداد**. بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦.

الشرجبي، عادل مجاهد [وآخ.]. **القصر والديوان: الدور السياسي للقبيلة في اليمن**. صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ٢٠٠٩.

الشرجبي، قائد. **الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني**. بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٦.

الصلاحي، فؤاد عبد الجليل. **ثلاثية الدولة والقبيلة ومنظمات المجتمع المدني في اليمن**. تعز: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان في اليمن، ٢٠٠٢.

ـــــ. **الدولة والمجتمع المدني في اليمن**. تعز: مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، ٢٠٠١.

الظاهري، محمد محسن. **الدور السياسي للقبيلة في اليمن ١٩٦٢ ـ ١٩٩٠**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.

العبدلي، سمير محمد أحمد. **ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن: دراسة ميدانية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٦٢)

كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٨م. صنعاء: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٩.

الكواري، علي خليفة [وآخ.]. **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٩)

المودع، عبد الناصر حسين. **دليل المصطلحات السياسية**. صنعاء: مركز التنمية المدنية ومؤسسة فريدريش إيبرت، ٢٠٠٦.

الموسوعة اليمنية. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

النجفي، سالم توفيق. **الأمن الغذائي العربي: مقاربات إلى صناعة الجوع**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.

الفصل الحادي عشر

الثورة اليمنية ووسائل التواصل الاجتماعي

يحيى الريوي

مُقدّمة

احتلّت وسائل الإعلام التقليدية من صحفٍ ومجلّات وإذاعة وتلفزيون خلال القرن الماضي موقعها باعتبارها محورًا رئيسًا للوسائل الاتصالية والإعلامية بمضامينها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة التي تستخدم للوصول إلى الجماهير. وساهمت تلك الوسائل في أحداثٍ كبيرة ومتعدّدة شهدها العالم في بقاعٍ متباعدة ومختلفة. وفي منتصف العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين ظهرت تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي، وبرهن نموّها السريع على إمكاناتها في تحقيق نوعٍ جديد من التواصل لطالما افتقرت إليه وسائل الإعلام التقليدية والمواقع الإلكترونية غير التفاعلية على شبكة الإنترنت. وعلى الرغم من أهمية الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام التقليدية، إلا أنّ وسائل الإعلام الجديدة أعادت تشكيل خريطة العمل الاتصالي والإعلامي في المجتمعات المعاصرة، وساهمت في التدفّق المعلوماتي والإعلامي السريع بمحتواه المتنوّع والغني وبصورة لم يسبق لها مثيل بفعل ما يميز تلك الوسائل من خصائص ومميزات فريدة في العملية الاتصالية والإعلامية.

استطاعت وسائل التواصل الاجتماعي خلال فترةٍ زمنية قصيرة إحداث

كثير من التأثيرات الملحوظة على المستويات السياسية والتجارية والاجتماعية والتقنية، التي أصبحت محل دراسة وبحث. وبرزت تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي مثل المدوّنات (Blogs) وفيسبوك (facebook) وتويتر (Twitter) ويوتيوب (YouTube)، وغيرها في تكاملها مع الحواسيب المحمولة وأجهزة الهواتف الذكية مثل الآي فون (IPhone) والبلاك بيري (Blackberry) وغيرها، وكذلك الأجهزة اللوحية مثل الآي باد (Ipad) وغالكسي تاب (Galaxy tab) وغيرها، باعتبارها أدوات لتأمين خدمة التواصل وتفعيلها لمئات الملايين من المستخدمين. بحيث أضحت اليوم من أهمّ الوسائل التي تُساهم في نشر المعرفة والثقافة وتبادل الخبرات، إضافةً إلى التفاعل والحوار الاجتماعي ومدّ جسور التواصل بين المستخدمين في مختلف أنحاء العالم[١]. وتهدف دراستنا إلى تقديم تحليل الملامح الرئيسة لبروز انتشار وسائل التواصل الاجتماعي واستخدامها في سياق انطلاق الثورة الشبابية السلمية اليمنية وسيرها بهدف التناول والتقويم الموضوعي لدور هذه الوسائل في إحداث عملية التغيير التي شهدتها بلدان (ثورات الربيع العربي) والخروج بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات المهمّة في هذا الجانب.

أولًا: أهمّية وسائل التواصل الاجتماعي ومميزاتها المختلفة

تتعزّز أهمّية وسائل التواصل الاجتماعي من خلال انتشار استخدامها في مختلف جوانب الحياة وتحوّلها باعتبارها أداةً للحوار التفاعلي المباشر واللحظي، وإلى شبكة مترابطة لتناقل وتدفّق المعلومات حول العالم بين عددٍ كبير من المشتركين في تلك الوسائل، وتجتذب وسائل التواصل الاجتماعي مئات الملايين من الأشخاص من ثقافاتٍ مختلفة ودولٍ متعدّدة، حيث يمكن عن طريقها نشر قيم الحوار والتسامح، وتناول العديد من القضايا الحياتية والمجتمعية من خلال العدد الكبير الذي يتابع هذه المواقع، وكذا إلغائها الحدود المكانية والزمنية بين المستخدمين، إضافةً إلى إلغائها مركزية المعلومة ورسمية نشرها وتدفّقها.

---

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، «شبكات التواصل والإعلام الاجتماعي وتأثيرها على الربيع العربي،» **نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسيا**، العدد ١٦ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، ص ٢٠.

١ ـ مميزات وسائل التواصل الاجتماعي

يمكن تناول أهمّ المميزات التي تتّصف بها وسائل التواصل الاجتماعي وذلك على النحو التالي:

ـ تتميز وسائل التواصل الاجتماعي بتناميها كقنواتٍ فاعلة وجديدة الأسلوب في التدفّق المعلوماتي خارج مؤسسات النظام الرسمي الذي كان يسيطر بشكلٍ تامّ على تدفّق المعلومات، وأحدثت هذه الميزة انعكاسات كبيرة على قواعد حرية النشر والتعبير، وتدعيم الفكر الديمقراطي وحقوق الإنسان، كما شكّلت تحدّيًا للآليات السلطوية المعنية بالرصد والمراقبة.

ـ تحوّل وسائل التواصل الاجتماعي إلى منصّاتٍ لنشر الأخبار، حيث لم تعد تلك الوسائل أدواتٍ تتيح للمستخدمين نشر تعليقاتهم الشخصية ومشاركة الآخرين فيها فقط، لكنّها أصبحت عند كثير من المستخدمين منصّاتٍ لنشر الأخبار والأحداث في العالم.

ـ تمثّل وسائل التواصل الاجتماعي إغناءً للمحتوى الرقمي بما تحويه من مزيجٍ ثري ووافر من النصوص والصور وملفّات الصوت ولقطات الفيديو. هذا المحتوى متعدّد الوسائط انتشر بشكلٍ هائل خلال السنوات الماضية عاكسًا تعدّد الثقافات والمستويات والأذواق.

ـ وفّرت وسائل التواصل الاجتماعي بيئةً افتراضية آمنة للتجمّع والحوار والنقاش والنقد والتعبير عن واقع الأحداث، من دون الحاجة إلى الالتقاء على أرض الواقع.

ـ تتميز وسائل التواصل الاجتماعي بالقدرة على دمج الاتصالات السلكية واللاسلكية والبيانات الواحدة بأشكالٍ مختلفة.

ـ أضافت وسائل الإعلام الاجتماعي خاصيةً جديدة لا يوفّرها الإعلام القديم وهي التفاعل (Interactivity) وما بعد التفاعل. والتفاعل هو قدرة وسيلة الاتصال الجديدة على الاستجابة لحديث المستخدم تمامًا كما يحدث في عملية المحادثة بين شخصين[٢].

---

(٢) سعود صالح كاتب، «الإعلام الجديد وقضايا المجتمع: التحديات والفرص،» ورقة قدمت =

ـ الدينامية، يتغير المحتوى بصورةٍ مستمرّة ليعكس آخر التطوّرات والاستجابة لمدخلات المستخدم[٣].

ـ قابلية القياس وإمكانية تقويم فاعلية وسائل الإعلام بصورةٍ دقيقة من ناحية وصول الجمهور إليها ومدى تكرار ذلك (من حيث النقر على الروابط/ الزيارات) والمتغيرات الأخرى[٤].

عملت الميزات المشار إليها على الانتشار الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي على الرغم من حداثة ظهورها، وأحدثت طفرةً مدهشة وسريعة من حيث تنوّعها وأعداد مستخدميها الذين أصبحوا يعتمدون عليها للتواصل المهني والشخصي. كما أسهمت في جعل الإنترنت منبرًا للحوار بين فئات المجتمع ومساهمتها في المتغيرات والتطوّرات المتلاحقة التي يشهدها العالم العربي، وهو ما سيتمّ عرضه في هذه الدراسة.

٢ ـ واقع تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في اليمن

صنّف برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي اليمن ضمن الدول منخفضة التنمية البشرية، ووضعها في المجموعة الأخيرة من ترتيب دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١١، بقيمة ٠,٤٦٢.

فقد اليمن الذي يبلغ عدد سكّانه ٢٥مليون نسمة وفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١ أربع مراتب بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١١، حيث حلّت في المرتبة ١٥٤ بين ١٨٧ دولة شملها التقرير. وتعمل اليمن على إيجاد وتطوير الهياكل الوطنية الفاعلة المناط بها وضع السياسات والاستراتيجيات وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتباره قطاعًا من القطاعات الرائدة في الاقتصاد الوطني، حيث يُعدّ المركز الوطني للمعلومات ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات الإطارين الوطنيين المناطة بهما حاليًا تلك المهامّ.

= إلى: «المؤتمر العالمي الثاني للإعلام الإسلامي،» جاكرتا، ١٣ ـ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ص ٦.

(٣) «مشهد الإعلام الرقمي في قطر ٢٠١١» (تقرير المجلس الأعلى للاتصالات وتقنية المعلومات، قطر ٢٠١١)، ص ١٢.

(٤) «مشهد الإعلام الرقمي في قطر ٢٠١١،» ص ١٢.

تتولّى وزارة الاتّصالات وتقنية المعلومات مسؤولية سياسة الاتصالات وأوجه تنظيمها. ولم تؤسس بعد هيئة وطنية مستقلّة تختصّ بتنظيم خدمات الاتصالات ومراقبة جودتها. وهو ما يفرض إعادة هيكلة الوزارة ومهامّها وإنشاء هيئة لتنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات يناط بها مهامّ تنظيم خدمات الاتصالات والمعلومات بحيث يجري الفصل بين رسم السياسات والإشراف والتنظيم والرقابة على تشغيل شبكات الاتّصالات ومراقبة جودتها وحماية حقوق المستهلكين.

كما جاء تأسيس المركز الوطني للمعلومات في منتصف التسعينيات من القرن الماضي باعتباره أولى المبادرات الهادفة إلى بناء وتطوير وإدارة قطاع معلومات وطني وإعداد سياسة واستراتيجية وطنية للمعلومات تتماشى مع المتطلّبات والتوجّهات العالمية. ويتبع المركز الوطني للمعلومات مكتب رئاسة الجمهورية، بينما تتبع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات مجلس الوزراء، ما ساهم في افتقاد تلك الهياكل الوطنية المذكورة للتنسيق والتكامل والمرجعية الموحّدة، كما أدّى ذلك الوضع إلى بروز تداخلٍ وازدواجٍ في المهامّ.

تحتكر الدولة حاليًا سوق خدمة الهاتف الثابت، وذلك عبر المؤسسة العامّة للاتصالات السلكية واللاسلكية المملوكة للدولة. ويستثمر القطاع الخاصّ في شبكات اتصالات المحمول GSM، حيث توجد حاليًا ثلاث شركاتٍ خاصّة هي: شركة سبأ فون، شركة أم تي أن (كانت تُعرف باسم سباستيل)، شركة وآي. كما دشنت شبكة اتّصالات رابعة للمحمول CDMA بوصفها أوّل خدمة من نوعها على مستوى المنطقة العربية عبر شركة يمن موبايل وهي شركة حكومية مساهمة. أمّا خدمة الإنترنت فمتاحة في اليمن منذ عام ١٩٩٦، وظلّ استخدام الإنترنت محتَكَرًا، محدودًا وضئيلًا إلى أن بدأت Yemen Net في تقديم خدمة تزويد الإنترنت عام ٢٠٠٢ باعتبارها مزوّدًا ثانيًا بعد أن أنهى قرار مجلس الوزراء في أيار/ مايو ٢٠٠٠ احتكار الشركة اليمنية للاتّصالات الدولية (تيليمن) Tele Yemen التزويد بالإنترنت.

٣ ـ أهمّ مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات

تكتسب المؤشرات أهمّيةً كبيرة في قياس واقع التطوّر والمقارنة، ويفتقر نظام الإحصاء الوطني في الجمهورية اليمنية إلى منظومة قياسٍ رسمية

متكاملة لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، ولقطاعه الذي يتشكّل، وكذا لقاعدة بياناتٍ وطنية خاصّة بتلك المؤشرات، حيث تتّسم الإحصاءات والمؤشرات الحالية بمحدوديتها واقتصارها على مؤشراتٍ بسيطة للقياس الكمّي للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقط[5]. أمّا المؤشرات التي تبين مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في مجالات الحياة المختلفة مثل التعليم وقطاع الأعمال والصحّة، وكذا في بقية الخدمات الحكومية المتوافرة على الإنترنت فلا يؤمّنها النظام الوطني للإحصاء حاليًا.

تبين إحصاءات الجدولين الرقمين (١١ ـ ١) و(١١ ـ ٢) اتّسام أهمّ المؤشرات الإحصائية لانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات في اليمن بالتدنّي والتواضع بالمقارنة مع مثيلاتها في الدول العربية، وكذا على مستوى العالم، على الرغم من معدّل التزايد الملحوظ (معدّل النموّ)، حيث يتّضح من خلال الجدولين ارتفاع معدّل انتشار كثافة الهاتف الثابت في اليمن لتصل إلى ٤,٣٥ خطا لكلّ ١٠٠ مواطن في نهاية عام ٢٠١٠. وبالنسبة إلى مؤشر كثافة الهاتف المحمول في اليمن للعام نفسه فبلغ ٤٦,٠٩ خطوط محمولة لكلّ مئة مواطن من السكّان. وهما أيضًا مؤشران منخفضان نسبيًا مقارنةً بالمعدّل على المستوى العربي والمعدّل العالمي البالغ ٩٦,٧ خطوط و٨٦,٧ خطوط لكلّ مئة مواطن على التوالي. وبالنسبة إلى الواقع الحالي للإنترنت في اليمن فإنّ معدّل عدد المستخدمين بلغ ١٢,٣٥ مستخدمًا لكلّ مئة مواطن عام ٢٠١٠، وهو من أدنى المؤشرات في البلدان العربية والبالغ معدّله ٢٩,١ مشترك لكلّ مئة مواطن، وبعيدًا من المعدّل العالمي البالغ ٣٤,٧ مستخدمين لكلّ مئة مواطن. ولا تزال خدمة الإنترنت عريض الحزمة محدودةً بين أوساط المشتركين. حيث يبين الجدول الرقم (١١ ـ ١) أنّ من جملة ٥٨٢٠٠٠ مشترك في الإنترنت لعام ٢٠١١ يوجد فقط ٨٤٠٠٠ مشترك في خدمة الحزمة العريضة، ما يعني أنّ النسبة الغالبة الباقية هي لمشتركي الإنترنت البطيء.

---

(٥) يحي محمد الريوي، «واقع منظومة قياس المؤشرات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجمهورية اليمنية،» **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية** (جامعة عدن)، العدد ٢٢، (كانون الثاني/ يناير ـ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨)، ص ١٦.

الجدول الرقم (١١ ـ ١)

تطور انتشار أهم مؤشرات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لأعوام ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠ في الجمهورية اليمنية

المؤشر	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد خطوط التلفون الثابت	٤٢٢,٢٢٨	٥٤٢,٢٠٤	٦٨٤,٨٨٤	٧٩٨,١٣٦	٩٠١٣٨٥	٩٦٨٣٢٨	١,٠٢٢,٠٠٠	٩٦١,٠٠٠	٩٩٧,٠٠٠	١,٠٤٦,٢٦٣
كثافة الهاتف الثابت لكل (١٠٠) من السكان	٢,٢٤	٢,٧٨	٣,٣٩	٤,١	٤,٤	٤,٦	٤,٦٦	٤,٢٥	٤,٢٧	٤,٣٥
إجمالي مشتركي (مستخدمي) الهاتف المحمول	١٤٤,٥٠٠	٤٨٧,٧٠٠	٧٢٦,٨٢٠	١,٤٨٣,٣٣٣	٢,٢٧٧,٥٥٣	٢,٩٧٧,٧٨١	٤٣٤٩٠٠٠	٦,٤٤٥,٠٠٠	٨٣١٣٠٠٠	١١,٠٨٥,٠٠٠
إنتشار المحمول لكل (١٠٠) من السكان	٪٠,٨٩	٪٢,٥١	٪٣,٧٥	٪٧,٥	٪١١,٢	١٤,٢٤	١٩,٨٢	٢٨,٤٨	٣٥,٣٦	٤٦,٠٩
إجمالي مشتركي الإنترنت	٧,٠٣٤	١٢,٧٨٧	٣١,٦٠٧	٧٤,٦١٥	١٠٩,١٢٧	١٥٥,٨١٢	٢١٦,٠٧٦	٣٠٦,٠٠٠	٤٥٦,٠٠٠	٥٨٢,٠٠٠
معدل الإشتراك في الإنترنت لكل (١٠٠) من السكان	٠,٠٤	٠,٠٧	٠,١٥	٪٠,٣٨	٪٠,٥	٠,٧٤	٠,٩٨	١,٣٥	١,٩٥	٢,٤٢
المشتركين بخدمة سوبر يمن نت آي دي إس إل							١١٠٠٠	٢٤٤٥٩		٨٤,٠٠٠
معدل الإشتراك	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٥	٠,١١	٠,٢٣	٠,٣٥
عدد مستخدمي الإنترنت	٤٢٠٠٠	٥٩٠٠٠	١٥٨٠٠٠	٢٢١٠٠٠	٣٣٠,٠٠٠	٤٤١,٠٠٠	٩٥٠٠٠٠		٢,٣٢٣,٤٩٠	٢,٦٠٩,٦٩٨
معدل مستخدمي الإنترنت لكل(١٠٠) من السكان	٠,٢٢	٠,٣٠	,٧٨٠	١,١٢	١,٦٢	٢,١٥	٥,٠١	٦,٨٩	٩,٩٦	١٢,٣٥
كثافة انتشار الحواسيب (جهاز لكل (١٠٠) نسمه)				١,١	١,٣	١,٦	١,٧٤	٠٠	٠٠	٤

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، الجهاز المركزي للإحصاء، الإسكوا، وموقع <http://www.socialbakers.com>.

كما يبين الجدولان الرقمان (١١ ـ ١) و(١١ ـ ٢) أنّ معدّل انتشار عدد الحواسيب بلغ أربعة أجهزة لكلّ مئة أسرة خلال عام ٢٠١٠. وعند مقارنة قيمة هذا المؤشر في اليمن بقيمته في الدول العربية، وكذا بالمتوسط العالمي الذي يصل إلى ٣٠,٧ و٣٨,١ جهاز لكلّ مئة أسرة على التوالي، فإنّه يظهر مدى التدنّي الكبير لمعدّل اقتناء الحواسيب في اليمن، حيث يشكّل معدّل دخل الفرد المنخفض دورًا معيقًا لاقتناء الحاسوب في اليمن وانتشاره.

الجدول الرقم (١١ ـ ٢)
معدّل انتشار أهمّ مؤشرات تكنولوجيا المعلومات لعام ٢٠١٠/ ٢٠١١ في الدول العربية وعالميًا

الدولة	معدّل انتشار خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ من السكّان	معدّل انتشار الهاتف المحمول لكل ١٠٠ من السكان	معدّل استخدام الإنترنت لكلّ ١٠٠ من السكان	معدّل انتشار الحواسيب لكلّ ١٠٠ أسرة
الإمارات العربية المتحدة	١٩,٠٧	١٤٥,٤٥	٧٨	٧٦
البحرين	١٨,٠٧	١٢٤,١٨	٥٥	٨٧
قطر	١٦,٩٥	١٣٢,٤٣	٨١,٦	٩٠
الكويت	٢٠,٦٩	١٦٠,٧٨	٣٨,٢٥	٣٨
المملكة العربية السعودية	١٥,١٨	١٨٧,٨٦	٤١	٥٧
الأردن	٧,٨٥	١٠٦,٩٩	٣٨	٥١
تونس	١٢,٠٣	١٠٦,٠٤	٣٦,٨	١٧
عمان	١٠,١٣	١٦٥,٥٤	٦٣	٤٦
الجزائر	٨,٢٤	٩٢,٤٢	١٢,٥	٢٠
ليبيا	١٩,٣٣	١٧١,٥٢	١٤	٧,٦٠(*)
المغرب	١١,٧٣	١٠٠,٠١	٤٩	٣٤,٢٣
لبنان	٢١	٦٨	٣١	٣٢
فلسطين	١٠	٦٠	٣٧,٤٤	٥٢
سورية	١٩,٩٤	٥٧,٨١	٢٠,٧	٤٠
مصر	١١,٨٦	٨٧,١١	٢٦,٧٤	٣٤
العراق	٥,٠٥	٧٥,٧٨	٢,٥	١٨,٢٠(*)
اليمن	٤,٣٥	٤٦,٠٩	١٢,٣٥	٤

يتبع

تابـع

السودان	٠,٨٦	٤٠,٥٤	٩,٣	٥
موريتانيا	٢,٠٧	٧٩,٣٤	٣	٢,٩٩
المعدّل للدول العربية	٩,٧	٩٦,٧	٢٩,١	٣٠,٧
المعدّل العالمي	١٦,٦	٨٦,٧	٣٤,٧	٣٨,١

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات الإسكوا والاتحاد الدولي للاتصالات.

(*) ٢٠٠٦.

(**) ٢٠٠٨

كما أنّ هناك تدنّيًا كبيرًا لنسبة القادرين على استخدام الحاسوب في اليمن، البالغ ٣,١ في المئة[٦] من السكّان بحسب مؤشرات عام ٢٠٠٦، ما يتطلّب جهودًا كبيرة لزيادة الوعي بأهمّية امتلاك القدرات والمهارات لاستخدام الحاسوب، وتنفيذ برامجَ مكثّفة للتدريب عليه على المستوى الوطني. وتعدّ البنية التحتية المتطوّرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة معدّلات انتشارها واستخدامها، إضافةً إلى تطوير المهارات الرقمية وإنتاج المحتوى الرقمي محليًا عوامل ضرورية ومشجّعة لزيادة انتشار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وهذا ما تفتقده اليمن، حيث يتّضح ضعف معدّلات انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، التي تمثّل المحرّك الرئيس لانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، ما يؤثّر في معدّل انتشار واستخدام هذه الوسائل، وسيكون موضع التناول في النقاط اللاحقة من هذه الدراسة.

ثانيًا: الملامح الرئيسة لوسائل التواصل الاجتماعي في سياق الثورة الشبابية اليمنية

زادت الأهمية التي تكتسبها الإنترنت بوصفها المنصّة التقنية والاتّصالاتية لعمل وانتشار شبكات التواصل الاجتماعي، التي ساهمت في إحداث تغييرٍ جذري في طريقة تواصل الناس وتفاعلهم في ما بينهم في مختلف مناحي الحياة، ومنها ما نلمسه هذه الأيام. وأخذت شعبية وسائل

(٦) موقع المركز الوطني للمعلومات (اليمن): <http://www.yemen-nic.net>.

التواصل والإعلام الاجتماعي تتزايد لتصل إلى مئات الملايين من المستخدمين بالنسبة إلى فيسبوك وتويتر، كما سنتناوله على النحو التالي:

ـ **الفيسبوك**: يظهر التتبّع الإحصائي لمعدّل انتشار واستخدام وسيلة التواصل الاجتماعي فيسبوك عشية ثورات «الربيع العربي»، الذي يتضمّنه الجدول الرقم (١١ ـ ٣) أنّ اليمن سجّلت أقلّ معدّلات الانتشار من بين بلدان ثورات «الربيع العربي» تونس ومصر وليبيا وسورية وغيرها وبفجوةٍ إحصائية كبيرة جدًّا عند مقارنة ذلك بالأعداد المطلقة للمستخدمين في تلك البلدان مقارنةً بالعدد المُناظر لهم في اليمن. وعلى سبيل المثال يمثّل عدد مستخدمي الفيسبوك في تونس ومصر أكثر من عشرة أضعاف وخمسة وعشرين ضعفًا على التوالي لأعدادهم في اليمن. وعند تناول أعداد المستخدمين للفيسبوك في الدول العربية، وتتبّع تطوّرها من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ إلى تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، ووفقًا للإحصاءات والأرقام الواردة في الجدول الرقم (١١ ـ ٣) فإنّه من الملاحظ التزايد المطرد لمعدّلات انتشار الفيسبوك واستخدامه بين أوساط السكّان في الدول العربية كلها من دون استثناء. وشهدت البلدان العربية (بلدان الربيع العربي) تزايدًا في معدّلات استخدام الفيسبوك، إضافةً إلى ذلك، تشير بيانات الجدول الرقم (١١ ـ ٣) إلى أنّه عند مقارنة معدّل ارتفاع عدد المستخدمين في كلّ بلدٍ أثناء فترة الاحتجاجات وبعدها، وفي أثناء الفترة نفسها من العام الذي يسبقها، يلاحظ أنّ هذه المعدّلات تضاعفت، ووصلت إلى ثلاثة أمثالها في بعض البلدان.

الجدول الرقم (١١ ـ ٣)
معدّلات انتشار مستخدمي فيسبوك بالنسبة إلى السكّان
في الدول العربية لعام ٢٠١٠/ ٢٠١١

الدولة	معدل المشتركين في فيسبوك كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠	معدل المشتركين في فيسبوك نيسان/ أبريل ٢٠١١	عدد المشتركين في فيسبوك نهاية ٢٠١١*
الإمارات العربية المتحدة	٤٥,٣٨	٥٠,٠١	٥٦,٦٢
البحرين	٣٤,٢٧	٣٦,٨٣	٤٥,٠١
قطر	٣٣,٩٥	٣٠,٦٣	٥١,٥٢
الكويت	٢٠,٦٤	٢٥,٥١	٣١,٧٨

يتبـع

تابــع

المملكة العربية السعودية	١٢,٢٤	١٥,٢٨	١٩,١١
الأردن	١٧,٠٦	٢١,٢٥	٣٢,١١
تونس	١٧,٥٥	٢٢,٤٩	٢٧,٦٣
عمان	٧,٥٥	٩,٣٧	١٣,٤٤
الجزائر	٣,٩٩	٥,٤٢	٩,١٩
ليبيا	٣,٧٤	٣,٧٤	٦,٦٢
المغرب	٧,٥٥	٩,٧٨	١٣,٢٠
لبنان	٢٣,١١	٢٥,٥٠	٣٤,٦٧
فلسطين	١٠,٧٦	١٣,١٠	٣٣,٨١
سورية	١,٠٧	١,٩٤	٦,٠٠
مصر	٥,٤٩	٧,٦٦	١١,٨٦
العراق	١,٢٦	٢,٢٤	٤,٦٤
اليمن	٠,٧٤	١,٣٧	١,٦٩
السودان	٠,٧٤	١,٠١	١,٦٩
موريتانيا	١,١٩	١,٧٨	٢,٢٢
جيبوتي	٥,٢٤	٥,٨٩	٧,٠٢
الصومال	٠,٠٨	٠,٢٢	٠,٣٤

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات كلية دبي للإدارة الحكومية، الإسكوا، الاتحاد الدولي للاتصالات، وموقع: <http://www.sociabakers.com>.

لتوضيح التزايد في معدّل الانتشار بشكلٍ أكثرَ تحديدًا وبالأرقام المطلقة فإنّ العدد الإجمالي لمستخدمي فيسبوك في العالم العربي كان يبلغ ٤٨٧، ٩٤٥، ١٩ مستخدمًا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ ليرتفع إلى ٢١٣٧٧٢٨٢ مستخدمًا في ٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، ثمّ إلى ٢٧٧١١٥٠٣ مستخدم في ٥ نيسان/ أبريل ٢٠١١، ليصل العدد خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ إلى ٣٦٠١٦٦٦٤ مستخدمًا[٧]، ما يمثّل تزايدًا يقارب الضعف في عدد

(٧) Racha Mourtada [et. al], «Arab Social Media Report: The Role of Social Media in Arab Women's Empowerment,» (Report, Dubai School of Government, November 2011), p. 12.

المستخدمين مقارنةً بعددهم في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠. وتضمّ مصر ربع العدد الإجمالي لمستخدمي فيسبوك في المنطقة العربية. وعند تناول المعدّل العامّ لارتفاع نسب استخدام الفيسبوك يلاحظ ارتفاع متوسط معدّل الاستخدام للفيسبوك على مستوى إجمالي سكّان الدول العربية من ٦ في المئة نهاية عام ٢٠١٠ إلى ٧,٥ في المئة في نيسان/ أبريل ٢٠١١، ليصل إلى ١٠ في المئة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١[٨].

تظهر بيانات الجدول الرقم (١١ ـ ٣) امتلاك كلٍّ من الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، ولبنان، وفلسطين، والأردن، والكويت أعلى معدّلات الانتشار على التوالي في نهاية عام ٢٠١١. وبالنسبة إلى اليمن، على الرغم من التزايد الملحوظ لمعدّل انتشار فيسبوك إلّا أنّ معدّل التزايد ما زال منخفضًا، حيث وصل معدّل الاستخدام إلى ١,٦٩ في المئة، ما يضع اليمن وبالتساوي مع السودان في المرتبة قبل الأخيرة، متقدّمتين على الصومال فقط.

عند مقارنة نسبة عدد مستخدمي فيسبوك بحسب النوع (الذكور إلى الإناث) على مستوى العالم العربي فسنجدها ١ : ٢ لصالح الذكور، وهو وضعٌ يختلف عن الوضع العالمي الذي تشكّل فيه نسبة الإناث الـ ٥٠ في المئة من مستخدمي فيسبوك. وبالنسبة إلى اليمن، هناك هوّةٌ كبيرة بين عدد المستخدمين بحسب النوع، حيث تبلغ نسبة عدد مستخدمي فيسبوك الذكور إلى الإناث ١ : ٣ لصالح الذكور.

بالنسبة إلى العمر احتلّت الفئة العمرية من الشباب (١٥ ـ ٢٩) نسبة ٧٠ في المئة من مستخدمي فيسبوك على مستوى العالم العربي. وبالنسبة إلى اليمن تحتلّ هذه الفئة العمرية نسبة ٨٠ في المئة من إجمالي مستخدمي فيسبوك في البلد. ويفضّل العدد الأكبر من الذكور والإناث على مستوى العالم العربي استخدام اللغة العربية، وتتقارب اتّجاهات الذكور والإناث نحو تفضيل استخدام اللغات في تعاملهم مع فيسبوك. مع تفضيل نسبةٍ أكبر من النساء نحو اللغة الإنكليزية، والعكس بالنسبة إلى

(٨) Mourtada, «Arab Social Media Report» (November 2011), p. 15.

اللّغة العربية، بينما تأتي اللغة الفرنسية في المرتبة الثالثة[٩].

نلاحظ من خلال الجدول الرقم (١١ ـ ٣) نموّ معدّلات استخدام فيسبوك باعتباره تطبيقًا رئيسًا من تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك بشكلٍ متسارع في المنطقة العربية، وبشكلٍ خاصّ شريحة الشباب التي تبدي نحوه اهتمامًا وانجذابًا. وبالاعتقاد أنّ هذا التوجّه نحو التزايد في استخدام الشبكات الاجتماعية في المنطقة العربية سيستمرّ في النموّ مستقبلًا بالنظر إلى الاتّجاهات والخطط التي تمتلكها الدول العربية في تحسين البنية التحتية المعلوماتية، وبالنظر أيضًا إلى وجود العدد الكبير من شريحة الشباب التي لا تزال مرشحةً لزيادة استخدامها هذه الوسائل.

ـ **موقع التدوينات الصغيرة على الإنترنت «تويتر»:** أصبح تويتر من وسائل التواصل الاجتماعي ذات الانتشار المتصاعد من خلال وجود أكثر من مئة مليون مستخدم يبعثون ٢٥٠ مليون تدوينة يوميًا، تتناول المجالات كلها[١٠]. وقُدّر عدد مستخدمي تويتر في العالم العربي مع نهاية شهر آذار/ مارس ٢٠١١ بنحو ٢٨٠، ٥٦٧، ٦ مستخدمًا، منهم ٢٩٢، ١٥٠، ١ مستخدمًا نشطًا ـ المستخدم النشط هو من يتواصل مع التويتر على الأقلّ مرّةً في الشهر ولا يشترط أن يطلق تغريدة أو ينشرها. ونشر هؤلاء المستخدمون النشطون خلال الربع الأوّل من عام ٢٠١١، وتحديدًا في الفترة من ١ كانون الثاني/ يناير إلى ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١١ نحو ٢٢ مليون وسبعمئة ألف تغريدة. وقُدّر عدد هذه التغريدات يوميًا بـ ٢٥٢ ألف تغريدة، أي بمعدّل ١٧٥ تغريدة كلّ دقيقة، أو ثلاث تغريدات تقريبًا كلّ ثانية. وبلغ معدّل التغريدات لكلّ مستخدم نشطٍ خلال تلك الفترة ٨١ تغريدة يوميًا[١١]. وفي نهاية شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ بلغ عدد المستخدمين النشطين لتويتر ٣٣٣، ٦٥٢ مستخدمًا، أطلقوا ونشروا ٥٠٠، ٨٨٩، ٣٦ تغريدة، بمعدّلٍ يومي يصل إلى ٦٥٠، ٢٢٩، ١ تغريدة يوميًا، و٨٥٤ تغريدة لكلّ دقيقة،

(٩) Mourtada, «Arab Social Media Report» (November 2011), p. 16.

(١٠) الراية الاقتصادية (٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢)، ص ٦.

(١١) Racha mourtada and Fadi Salem, «Arab Social Media Report: Civil Movements: The Impact of Facebook and Twitter» (Report, Dubai School of Government, May 2011).

وبمعدّل ١٤ تغريدة في الثانية الواحدة[١٢]. وبهذا تتّضح زيادة التغريدات عمّا كانت عليه في الربع الأوّل من عام ٢٠١١.

يتّضح من الجدول الرقم (١١ ـ ٤) أنّ مصر تأتي على رأس الدول العربية من حيث عدد مستخدمي تويتر بعددٍ يبلغ ١٢٩ ،٧١١ مستخدمًا، متبوعة بالسعودية والكويت، الإمارات والبحرين بواقع ٣٠٤، ١١٧ و٤٦٢، ٩٠ و٣٤٩، ٤٢ مستخدمًا على التوالي، بعد أن كانت الإمارات العربية المتّحدة وقطر ومصر والمملكة العربية السعودية والكويت تحتلّ المراتب الخمس الأولى بين البلدان العربية من حيث عدد مستخدمي تويتر خلال الربع الأوّل من ٢٠١١. ويوضح الجدول رقم (١١ ـ ٤) أنّ عدد مستخدمي تويتر في اليمن لا يزال منخفضًا جدًّا، وفي بداياته الأولى، والاعتقاد أنّه ما زال يغلب عليه الطابع النخبوي.

الجدول الرقم (١١ ـ ٤)

تطوّر معدّلات انتشار تويتر وعدد مستخدميه في الدول العربية لعام ٢٠١١

الدولة	معدّل المشتركين في تويتر متوسط لفترة ١/١ ـ ٢٠١١/٠٣/٣٠	عدد المشتركين في تويتر متوسط لفترة ١/١ ـ ٢٠١١/٠٣/٣٠	معدّل المشتركين النشطين في تويتر أيلول/ سبتمبر ٢٠١١	عدد المشتركين النشطين في تويتر أيلول/ سبتمبر ٢٠١١
الإمارات العربية	٤,١٨	٠٦٠,٢٠١	١,١٠	٤٦٢,٩٠
البحرين	٧,٥٣	٨٦٩,٦١	٣,٣٤	٣٤٩،٤٢
قطر	٨,٤٦	١٣٣,٢٠٩	١,٥١	٢٥,٧٣٣
الكويت	٣,٦٣	١١٣,٤٢٨	٣,٣٧	٣٠٤،١١٧
العربية السعودية	٠,٤٣	١١٥,٠٨٤	٠,٤٧	٤٥٧،١٢٧
الأردن	٠,٨٥	٥٥,٨٥٩	٠,٢٦	٨٨٦،١٦
تونس	٠,٣٤	٣٥,٧٤٦	٠,٠٩	١٥٠،٩
عمان	٠,٢٣	٦,٦٧٩	٠,١١	٤٠٨،٣
الجزائر	٠,٠٤	١٣,٢٣٥	٠,٠٢	٢٦٩،٧
ليبيا	٠,٩٦	٦٣,٩١٩	٠,٠٨	٩١٠،٤

يتبـع

(١٢) Mourtada, «Arab Social Media Report» (November 2011).

تابع

المغرب	٠,٠٥	١٧,٣٨٤	٠,٠٧	٦٦٦،٢٦
لبنان	١,٨٥	٧٩,١٦٣	٠,٤٥	١٩,٢٧١
فلسطين	٠,٢٥	١١,٣٩٦	٠,١٠	٦٦٢،٤
سورية	٠,١٧	٤٠,٠٢٠	٠,٠٣	١٢٨،٦
مصر	٠,١٥	١٣١,٢٠٤	٠,١٥	٧١١،١٢٩
العراق	٠,٠٧	٢١,٦٢٥	٠,٠٣	٧٥١،١٠
اليمن	٠,١٢	٢٩,٤٢٢	٠,٠١	٦٠٩،٣
السودان	٠,٠٢	٩,٤٥٩	٠,٠١	٧٧٣،٤
موريتانيا	٠,٠٤	١,٤٠٧	٠,٠١	٢٢٩
جيبوتي	٠,٤٥	٤,٠٤٦	٠,٠٤	٣٣٦
الصومال	٠,٠٤	٤,٢٤٤	٠,٠١	٩٨٢

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات Racha Mourtada and Fadi Salem, «Arab Social Media Report: Civil Movements: The Impact of Facebook and Twitter» (Report, Dubai School of Government, May 2011), and Racha Mourtada [et. al], «Arab Social Media Report: The Role of Social Media in Arab Women's Empowerment» (Report, Dubai School of Government, November 2011).

ممّا ورد، يتّضح التزايد المستمرّ لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي ـ فيسبوك وتويتر في العالم العربي، حيث ساهم عددٌ من العوامل التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية في النموّ السريع لشبكات التواصل والإعلام الاجتماعي، منها توافر شبكات النطاق العريض على نحوٍ أكبر، وتحسين أدوات البرمجيات، وتطوير أجهزة حاسوب أكثر قوّة، وتعزيز الأجهزة النقّالة. أمّا العوامل الاجتماعية، فتمثّلت في امتصاص أطر التواصل هذه بسرعةٍ فائقة ضمن الفئات العمرية الأصغر سنًّا. وعلى صعيدٍ آخر، تضمّنت العوامل الاقتصادية زيادة القدرة على تحمّل تكاليف أجهزة الحاسوب والبرمجيات، وكذلك الاهتمام التجاري المتنامي في تلك المواقع. ولاحظت الحكومات والشركات على حدٍّ سواء الإمكانات التي توّفرها زيادة انتشار أدوات شبكات التواصل والإعلام الاجتماعي، كما نشأت اتّجاهات جديدة في مجال الحوْكمة والأعمال[١٣].

---

(١٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ص ٥.

بالنسبة إلى اليمن، لم تتحقّق العوامل المشار إليها أو تتوافر بالشكل المطلوب، التي هي عليه في بعض الدول العربية، وبخاصّة أنّ اليمن تصنّف من بين أفقر الدول العربية، وتنتشر فيها الأمية الأبجدية والرقمية بنسب عالية، إضافةً إلى ضعف البنية التحتية وضعف المؤشرات الأساسية لانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، ما يفسر تدنّي معدّلات انتشار وسائل التواصل الاجتماعي في ترابطٍ مع السياق الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

ثالثًا: وضعية الإعلام الفضائي وحقّ الحصول على المعلومة في اليمن عشية الثورة الشبابية

عند عرض مكوّنات منظومة القنوات الفضائية اليمنية عشية الثورة لما لها من ارتباطٍ وثيقٍ بوسائل التواصل الاجتماعي، نلاحظ وجود عددٍ من القنوات الفضائية سواء التي تبثّ من داخل اليمن أم من خارجه، مع ملاحظة تميز هذه المنظومة بتنوّعٍ في حدّه الأدنى، وذلك ضمن معادلةٍ عددية لصالح الإعلام الرسمي، وهو ما يُظهره الجدول الرقم (١١ ـ ٥) الذي يُبين القنوات الفضائية التي كانت تبثّ برامجها المختلفة عشية الثورة الشبابية في أواخر عام ٢٠١٠:

الجدول الرقم (١١ ـ ٥)
القنوات الفضائية التي كانت تبثّ برامجها عشية الثورة الشبابية في أواخر عام ٢٠١٠

الترتيب	اسم القناة الفضائية	ملكيتها	توصيف
١	اليمن	حكومية	
٢	يمانية	حكومية	قناة عدن الفضائية
٣	سبأ	حكومية	
٤	الإيمان	حكومية	
٥	العقيق	حكومية	
٦	عدن لايف	خاصّة	الحراك الجنوبي
٧	سهيل	خاصّة	
٨	السعيدة	خاصّة	

من الجدول الرقم (١١ ـ ٥) يتبين توزّع القنوات الفضائية بين التبعية

الحكومية والملكية الخاصّة، حيث هناك خمس قنواتٍ فضائية حكومية وهي: اليمن، يمانية، سبأ، الإيمان، العقيق، بينما هناك قناتان خاصّتان، حيث تعبّر قناة سهيل عن سياسة حزب الإصلاح، وتحاول السعيدة تقديم نفسها بشكلٍ محايد، في ما تعبّر قناة عدن لايف عن القضية الجنوبية، وتحديدًا توجّه الحراك السلمي الجنوبي الذي يتبنّى فكّ الارتباط. وعكس محتوى وسائل الإعلام عشية الثورة تناولها القضايا والأزمات التي تمرّ بها البلاد والمتمثّلة في: «القضية الجنوبية. الأزمة السياسية التي وصلت إليها البلاد عشية الثورة المرتبطة بالتعديلات الدستورية المقترحة آنذاك وتأجيل الانتخابات النيابية التي كانت مقرّرة في نيسان/أبريل ٢٠١١، إضافةً إلى الحالة الاقتصادية المتردّية والفساد. قضية صعدة».

في ظلّ التضارب في صحّة المعلومة وصعوبة الحصول عليها، من المهمّ الإشارة إلى أنّه وعند تناول حقّ الحصول على المعلومة في اليمن، يمكن التأكيد على أنّ دستور الجمهورية اليمنية لم ينصّ صراحةً على هذا الحقّ، وإنّما ورد هذا الحقّ ضمنًا في سياق أربع موادّ منه: ٦ و٢٧ و٤٢ و٥٨، وهذه الموادّ ذات صلةٍ وثيقة بحقّ الحصول على المعلومة، بل إنّها تتكامل معه باعتباره شرطًا لازمًا لتطبيقها، فهي تدور مع هذا الحقّ وجودًا وعدمًا[١٤]. وعملت السلطة على إعداد مجموعةٍ من القوانين، حيث كانت تهدف من خلالها إلى اتّباع سياسةٍ رقابية وعقابية على حرية الحصول على المعلومات وعلى التضييق على الصحافة الإلكترونية، كما تَرافق ذلك مع غياب إطارٍ وطني ينظّم حقوق المستهلك أو ينظّم الاتّصالات والإعلام الرقمي.

بدلًا من تعزيز الجهود الوطنية لتحقيق حقّ الحصول على المعلومات في الجمهورية اليمنية اتّبع البرلمان سياسة المماطلة في إقرار مشروع قانون الحقّ في الحصول على المعلومات الذي تَقدّم به أحد أعضاء مجلس النوّاب في ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٧، والذي يحوي ٤١ مادّة موزّعة على سبعة فصول، وأُحيل مشروع القانون إلى اللّجنة الدستورية في المجلس لإبداء رأيها، وبعد إجازة اللجنتين الدستورية والثقافية له، وفي سابقةٍ تشريعية، أوعز للحكومة لتقديم

---

(١٤) أحمد مهدي فضيل، «الجهود الوطنية لتحقيق حق الحصول على المعلومة في الجمهورية اليمنية،» مجلة العلوم الإدارية (جامعة عدن)، السنة ١، العدد ١ (٢٠١٠)، ص ٧.

مشروع قانونٍ مقابل أعدّه المركز الوطني للمعلومات التابع لرئاسة الجمهورية، ليدخل المجلس حينها في جدالٍ، ويُعيده إلى لجنة الإعلام والثقافة لصوغ مشروع قانونٍ موحّد، ولا يزال مشروع القانون معروضًا على مجلس النوّاب.

انتقد عددٌ من البرلمانيين والحقوقيين والإعلاميين النصوص القانونية المنتهكة لحرّيات المواطنين والمتناقضة مع نصوص الدستور التي تضمّنها مشروع قانون الاتصالات وتقنية المعلومات المعروض على البرلمان. ووصف المشاركون في ندوة «مشروع قانون الاتّصالات وانعكاساته على الاستثمار والحقوق وشفافية المعلومات» التي نظّمها مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، مشروعَ القانون بأنّه قانون «الجباية والتجسس» نظرًا إلى الموادّ القانونية التي تتضمّن انتهاكًا لخصوصية المواطنين والتنصّت على مكالماتهم، وكذلك تضمين القانون العديد من نصوص الجباية على قطاع الاتّصالات، ومنع الأفراد من إنشاء المواقع الإلكترونية[١٥].

رابعًا: الملامح الرئيسة لوسائل التواصل الاجتماعي في سياق الثورة الشبابية اليمنية

اضطلعت وسائل التواصل الاجتماعي بدور مهمّ ومثير للجدل في التحوّلات التي تكتسح المنطقة العربية منذ نهاية عام ٢٠١٠ وخلال العام المنصرم ٢٠١١. و«تناول عدد كبير من الأدبيات دور الإعلام الاجتماعي في الانتفاضات الشعبية التي اجتاحت العالم العربي خلال عام ٢٠١١، غير أنّ مستوى مساهمة شبكات التواصل والإعلام الاجتماعي في تصاعد هذه الانتفاضات ما زال مثارًا للجدل والنقاش. ويُعدّ تقرير الإعلام الاجتماعي العربي الثاني أوّل دراسة تجريبية تشير إلى نمط نموّ شبكات التواصل والإعلام الاجتماعي في المنطقة العربية، وكذلك تغير اتّجاهات استخدامها التي أدّت دورًا مهمًّا في حشد الجماهير وتمكينها وتشكيل آرائها وتحقيق التغيير»[١٦].

---

(١٥) «انتقادات لمشروع قانون الاتصالات في اليمن ووصفه بأنه قانون للجباية والتجسس،» الاقتصادي، ٢٥/ ٢/ ٢٠١١، <http://www.yemeneconomist.com/index.php?option=com_content&view=article&id=7349:2011-02-24-21-02-24&catid=15:comms&Itemid=26>.

(١٦) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ص ١٢.

ما زال الوقت مبكرًا لوضع تقويم نهائي لدور وسائل التواصل الاجتماعي في انطلاق الحركات الشعبية العربية، أو الدور الذي ستؤدّيه في تغيير الأساليب التي تتفاعل بها الحكومات في المنطقة مع مجتمعاتها. والأمر المؤكّد الوحيد هو أنّه مع وجود نسبةٍ كبيرة من الشبّان في المنطقة العربية وتزايد معدّلات استخدام الإنترنت والإعلام الاجتماعي، سيستمرّ الإعلام الاجتماعي في أداء دورٍ متزايد في التطوّرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية[١٧].

يمكن القول إنّ الفيسبوك مثّل منصّة انطلقت منها الدعوات إلى التظاهر التي لاقت في معظمها استجابةً كبيرة، وعاملًا مهمًّا في حشد الحركات المدنية، من جهة. ونظرًا إلى ضعف انتشار فيسبوك نسبيًا في عددٍ من البلدان العربية، وعلى وجه الخصوص الجمهورية العربية السورية واليمن، يمكن القول إنّ دور هذه الوسائل لم يكن محوريًا في حشد الحركات الاحتجاجية، ويمكن القول أيضًا إنّ الفيسبوك كان أداةً مفيدة لبناء نواة من الناشطين الذين نجحوا في ما بعد في حشد شبكات أوسع عن طريق منصّاتٍ أخرى، أو عن طريق الشبكات الاجتماعية التقليدية الحقيقية التي تتّسم فيها العلاقات بالقوّة فعليًا[١٨].

كما أظهر مسحٌ أجراه معهد دبي للإدارة الحكومية في كلٍّ من السعودية والإمارات ومصر بعد مرور ما يقارب العام على انطلاق «الربيع العربي»، أنّ اتّجاهات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الرئيسة بشكلٍ عامّ تركّزت في البحث عن المعلومات والتواصل مع الأصدقاء والترفيه، بينما أظهرت نسبة أقلّ من المستجوبين باستخدامهم وسائل التواصل الاجتماعي للمساهمة في الأنشطة المدنية والسياسية وللأغراض المهنية والبحث عن وظائف[١٩]. وفي ما يخصّ استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي المرتبطة بالاحتجاجات و«ثورات الربيع العربي»، أظهرت نتائج المسح أنّ أكثر الاستخدامات تمثّلت في رفع الوعي ونشر المعلومات المرتبطة

---

(١٧) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ص ١٣.

(١٨) فضيل، ص ٦.

(١٩) Mourtada, «Arab Social Media Report» (November 2011), p. 6.

بالاحتجاجات والثورة وتنظيم الفاعليات الاحتجاجية وإدارة الناشطين[٢٠].

في إطار الجدل الدائر بشأن مدى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في الثورات السلمية التي شهدتها البلدان العربية واليمن تحديدًا، وما إذا كانت هي المسبّب أو المفجّر الرئيس لها، أم أنّها أداة لتفعيل الحركات المدنية وتجذيرها وتحوّلها إلى ثورةٍ عارمة. بإمكاننا القول إنّ الاحتجاجات الشعبية المشروعة، وتحديدًا في اليمن، سبقت الظهور والانتشار الملحوظ لوسائل التواصل الاجتماعي بسنوات عدّة، ويأتي في طليعتها الحراك السلمي الجنوبي، و«هو الأوّل في العالم العربي الذي تبنّى النضال السلمي يوميًا ومنذ سنوات لتحقيق مطالبه»[٢١]، جرى التعامل معه وقمعه بوحشية من قبل الأجهزة الأمنية للسلطة ونتج من ذلك سقوط آلاف الشهداء والجرحى والمساجين، «فالاحتجاجات في الجنوب هي الشرارة الأولى في الثورة»[٢٢]، لتتعرّض أيضًا بداية اندلاعها في عدن إلى أقسى قمعٍ، سقط نتيجته أوّل شهيد يوم ١٦ شباط/ فبراير ٢٠١١.

يعتقد مراقبون يمنيون أنّ الفيسبوك أحدث فارقًا في تفكير الشبان اليمنيين الذين استفادوا من تجارب الآخرين في التغيير وانتزاع حقوقهم المشروعة. وأن الفيسبوك لم يعد لقضاء وقتٍ ممتعٍ للشباب بقدر ما أصبح مسؤوليةً ثورية لدى الأغلبية الكبرى من متصفّحيه في اليمن، بخاصّة بعد سقوط نظامي بن علي ومبارك. وما سمعوه عن انتفاضة تونس ومصر دفعهم إلى دخول «هذا العالم السحري»، إذ هم يشاهدون شبّانًا يصوّرون مقاطع فيديو بشكلٍ غير معهود ويسبقون الفضائيات في بثّها على الفيسبوك، وهو ما شكّل ضغطًا على السلطات وجعلها تفكّر مليًا قبل الإقدام على أي خطوة، في ما هوّن أستاذ جامعي من تأثير الفيسبوك في مجتمعٍ يغلب عليه طابع الأمية التكنولوجية[٢٣].

---

(٢٠) Mourtada (November 2011), p. 8.

(٢١) محمد علي أبو بكر السقاف، «الحراك الجنوبي. قوة فاعلة غير رسمية،» (تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، ٦ نيسان/ أبريل ٢٠١١).

(٢٢) عبد الباري طاهر، «مسار الثورة الشعبية السلمية: الواقع والتحديات،» (ورقة قدمت إلى مؤتمر اليمن إلى أين؟، القاهرة ٢٣ ـ ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢).

(٢٣) طاهر، «مسار الثورة».

إجمالًا لم يكن تشكّل الوعي الثوري وانطلاق الثورة الشبابية في اليمن بين عشيةٍ وضحاها وبتأثير وسائل التواصل الاجتماعي فقط، بل كان بشكلٍ رئيس نتيجة تراكم المعاناة وشواهد الخبرات النضالية السلمية وتحديدًا تلك التي أظهرها الحراك السلمي الجنوبي، حيث إنّ الظّروف التي كان يعيشها اليمن عشية الثورة مثّلت بيئةً مهيأة أكثر للثورة، كما أدّى قيام الثورتين في تونس ومصر وانتصارهما، دورًا مساعدًا ومحفّزًا في رفع درجة الوعي والحماسة عند الشباب اليمني الثوري، حيث تابع اليمنيون باهتمامٍ وإعجابٍ خطوة محمد بوعزيزي الرمزية، وهم يستلهمون من الشبابَ التونسي والمصري لتحوّلهم إلى ثورة ضدّ منظومتي الاستبداد والفساد في تونس ومصر، ولتسهم بعد ذلك في تنضيج الثورة الشبابية اليمنية وانفجارها واستلهام كثير من التقاليد الاحتجاجية والفاعليات الثورية بما فيها توظيف وسائل التواصل الاجتماعي، بحيث دخلت هذه الوسائل معترك الحياة السياسية في اليمن، وأصبحت المتنفّس والموجّه للشبّان المتطلّعين إلى التغيير، وأخذت مفردة الثورة والتغيير تترسخ وتتكرّر بشكلٍ متزايد.

للدلالة على تقويم النظام الخاطئ للوضع السائد في البلاد، الذي لم يكن يلتمس تطوّر الوعي الاحتجاجي وتسارعه، ولم يكن يعلم إلى أين تتّجه البلاد وأنّ آخر ما كان يتوقّعه النظام هو حدوث ثورةٍ في اليمن، أنّ مستشاري النظام لم يقدّروا أثر وسائل الإعلام الحديثة، بما فيها مواقع التواصل الاجتماعي، ومساهمتها في توفير فضاءٍ عامّ افتراضي بديل من الفضاء العامّ الحقيقي(٢٤). والزعم أنّ اليمن أقلّ الدول العربية نموًّا، ولأنّه أقلّ ارتباطًا بوسائل الاتصال الإلكتروني التي فجّرت الثورات العربية ومستوى الوعي الاجتماعي لدى الشعب اليمني محدود. «الإعلام الفضائي المستقلّ كان في أدنى وجودٍ له، أمّا شبكات التواصل الاجتماعي، فكانت لا تزال في بداياتها، ولم يكن نطاق استخدامها متّسعًا نسبيًا كما هو

---

(٢٤) عادل مجاهد الشرجبي، «المسار الثوري للتحول الديمقراطي ـ تحليل سوسيولوجي لثورة الحرية والتغيير في اليمن،» (ورقة قدمت إلى مؤتمر «اليمن إلى أين؟»، القاهرة ٢٣ ـ ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢).

اليوم، كما أنّ القدرات والخبرات الفنّية لمستخدميها متواضعة»[٢٥].

بدَا جليًا تزايد المجموعات الشبابية المطالبة بتنحّي الرئيس، حيث بلغت ثلاثين مجموعة حتى ٧ آذار/ مارس ٢٠١١، ومن أهمّها «طفشنا خلاص»، و«ليش ساكت»، و«ارحل»، و«شباب التغيير في اليمن»، و«تعز سيتي»، و«أنا الشعب». وتضمّ هذه المجموعات ناشطين حقوقيين وصحفيين وكتّابًا ومحامين ومنظّمات مجتمع مدني وشبّانًا عاطلين عن العمل ممّن يقودون ثورة التغيير في صنعاء وتعز وعدن وإب والحديدة ومدن أخرى[٢٦].

مع اتّساع المدّ الثوري لـ «ثورات الربيع العربي»، وانتشار أخبارها وتداولها في مواقع التواصل الاجتماعي، حاولت السلطة عبر الإيعاز إلى جهاتٍ شبابية وطلّابية تتبعها بتكوين مجموعات من الناشطين على الإنترنت لتحسين صورة النظام وتعداد إنجازاته في المنتديات ومواقع الفيسبوك وغيرها، وأنّ اليمن ليس تونس أو مصر. وإدراكًا منها لخطورة الفيسبوك أقدمت السلطات اليمنية على توظيف العديد من الشبّان برواتبَ مجزية لمراقبة نشاط الشبان على الفيسبوك الداعين إلى تغيير النظام السياسي القائم. ولاحظ عددٌ من مستخدمي المواقع تدفّق شخصيات جديدة ووهمية بأسماء مستعارة، وكثير منها نسائية وشبابية تقوم بالدفاع المستميت والردّ على أي مشاركاتٍ تهاجم النظام اليمني وتطالب بإسقاطه[٢٧].

«وظّف النظام جهازه الإعلامي لإخافة المجتمع من التغيير»[٢٨]، كما خصّت القنوات الفضائية الرسمية المملوكة للدولة التي يبلغ عددها خمسًا بإمكانات مادية كبيرة، وأخضعت كلّيًا لسياسة الحكومة والحزب الحاكم، ونقل الأخبار بشكلٍ متحيز تمامًا إلى درجة تجاهل الثورة تجاهلًا شبه

---

(٢٥) الدكتور عبد الكريم الأرياني المستشار السياسي للرئيس اليمني علي عبد الله صالح في الجلسة الختامية من: مؤتمر الإصلاح ـ والانتقال إلى الديمقراطية، «الإسكوا»، بيروت، ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢.

(٢٦) إبراهيم القديمي، «فيسبوك يعزز الاحتجاجات باليمن،» الجزيرة.نت، ٧/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.aljazeera.net/news/pages/cd0eb40b-8c14-4302-b099-68a4870da6f0>.

(٢٧) القديمي، «فيسبوك يعزز الاحتجاجات».

(٢٨) الشرجبي، «المسار الثوري للتحول الديمقراطي».

كامل، وكأنّها كانت تحدث في بلدٍ غير اليمن، كما تجاهلت تجاهلًا كاملًا المشهد الثوري العربي، وهو ما أفقدها ثقة الجمهور والتأثير الكبير في أوساط الرأي العامّ، في حين طغت مشاهد الثورة الشعبية العارمة على عشرات الساحات في أكثر من ثماني عشرة ساحة وتوالي انخراط مختلف الفئات الشعبية فيها، إذ غاب ذلك المشهد الثوري وحضرت مشاهد التعظيم والتمجيد للنظام، مستخدمةً لذلك مشاهد أرشيفية قديمة لحشودٍ جماهيرية تُظهر الشعبية الطاغية، ونقلت أيضًا مشاهدَ حديثة استُخدمت فيها فنون أجهزة الإخراج التي تظهر الهالة والدعم الشعبي الزائف للقيادة السياسية.

في مقابل التعتيم والتشويه المنهجي المقصود من القنوات الفضائية الحكومية، وجدت الثورة في القنوات غير الحكومية، وتحديدًا «سهيل» القناة التي تنقل أحداث الثورة أوّلًا بأوّل في مشهدٍ متكامل مع الإعلام الفضائي الخارجي وتحديدًا «قناة الجزيرة» وبقية قنوات الإعلام الفضائي ووسائل التواصل الاجتماعي، وفي مقدّمها الفيسبوك منبرًا مفنّدًا لذلك التعتيم والتشويه في عملية تفاعلية تشاركية رائعة تكاملت فيها أدوار الأطراف جميعهم، بما يؤمّن تغطية أحداث الثورة وتعميمها محليًا وعربيًا وعالميًا.

تتمثّل الملامح الرئيسة لاستخدامات شبكات التواصل والإعلام الاجتماعي في أثناء الثورة الشبابية السلمية في اليمن في تجذير الدعوة للثورة، ثمّ لاحقًا وبالتدريج في طرح وإبراز مطالب الشباب، وهي مطالب الشعب في الأساس، والتعريف بها وإيصالها على المستوى المحلّي وإلى المجتمعات العربية والدولية ووسائل الإعلام التقليدية.

مثلما تكوّنت في الساحات المختلفة للثورة مجتمعات حقيقية تضمّ جميع الأطياف والاتّجاهات التي وحّدتها أهداف الثورة، أتاحت شبكات التواصل الاجتماعي للمستخدمين اليمنيين حرّية تعبيرٍ افتقدوها على الواقع، وأسست هذه الشبكات مجتمعًا مدنيًا افتراضيًا على الإنترنت أكثر تحرّرًا وحيويةً من المجتمع المدني الواقعي الموجود في ساحات المحافظات وعواصمها ومدنها المختلفة، أو في وسائل الإعلام التي تسيطر عليها السلطة أو الأحزاب إلى حدٍّ بعيد. واستخدم الناشطون قدرات الإنترنت

ووسائل التواصل الاجتماعي لتقليص المسافات وكسر الحاجز الاجتماعي، وبالتالي دفع الشبّان اليمنيين إلى الخروج والإصرار على التغيير.

كما أمّنت تلك الوسائل تواصل المغتربين المؤيدين والمناصرين للثورة الموجودين في بلدان الاغتراب وحضورهم الافتراضي مع إخوانهم الثوّار ومعايشتهم لمُجريات الثورة، والتضامن والتفاعل مع ما يعتمل في الساحات، ذلك من خلال الدعوة إلى التجمّع والحوار والنقاش والنقد والتعبير عن واقع الأحداث من خلال تلك الوسائل مع تعذّر التحاقهم وانضمامهم إلى الساحات، وكان لهذا التواصل دلالته ورمزيته في الثورة الشبابية اليمنية في ظلّ وجود الملايين من اليمنيين في شتّى بقاع الاغتراب، والافتقار إلى قنواتٍ فضائية تعكس مواقفهم وأحاسيسهم المؤيدة للثورة وتوصلها.

كما عمّقت وسائل التواصل الاجتماعي التواصل والتفاعل بين «ثورات الربيع العربي»، سواء تلك التي كانت قد أنجزت أولى أهدافها، أو تلك التي كانت لا تزال متواصلة أو المستمرّة حتى الآن. ولعلّ أبلغ تعبيرٍ لهذا التواصل أو التفاعل مساهمة النقاشات التي دارت على مواقع وسائل التواصل الاجتماعي في التنسيق لتوحيد شعار جمعة الثورتين اليمنية والسورية ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، تحت شعار «النصر ليمننا ولشامنا»، وهتافات الثوّار المدوية والمعبّرة عن الهمّ الواحد للشعبين ولثورتيه.

كان لوسائل التواصل الاجتماعي دورٌ كبيرٌ في أثناء الثورة بعد أن شدّد النظام الرقابة التقليدية على آليات البثّ والاتصال، والوصول إلى إغلاق مكتب «قناة الجزيرة الفضائية» والتضييق على قنواتٍ أخرى واستهداف مراسليها، في التمكّن من تحميل مقاطع الفيديو والصور مباشرة من الساحات على الإنترنت، وبخاصّة بعد أن سهّلت القنوات الفضائية تحميلها واستقبالها وشجّعت عليه عبر خدمة ورابط شارك SHAREK، بحيث يجري الاستفادة منها وعرضها بحسب السياسة الإعلامية لشبكات الأقمار الصناعية في التغطيات الإخبارية المتزامنة مع سير الثورة اليمنية. ليستقبلها المشاهدون الذين لا يستخدمون الإنترنت، ويستندون إلى القنوات الفضائية للتزوّد بآخر الأخبار والأحداث. كما أمّنت تلك الوسائل المساعدة في التصحيح

والتوضيح وتفنيد المغالطات والادّعاءات والإشاعات التي كانت تنشرها آلة النظام الإعلامية.

تميز المحتوى المعلوماتي والإعلامي لحركة تبادل وتدفّق المعلومات بين مكوّنات وسائل الإعلام الاجتماعي بالتنوّع الغني والتكامل ما بين الصور والبيانات والفيديو والأناشيد وأغاني الراب المستوحاة من تجارب الإخوة في الثورتين التونسية والمصرية، وكذلك المشاهد البطولية المؤثّرة لتضحيات الشهداء وملاحم الشجاعة والفداء التي اجترحوها.

كما تميزت وسائل التواصل الاجتماعي بنقلها شعارات الوقفات الثورية الاحتجاجية الأسبوعية ليوم الجُمع ومضامينها، التي ما زالت مستمرّة، وبلغ عددها حتى تاريخه ٥١ جمعة، والتي تنوّعت وتعدّدت شعاراتها لتعكس الحالة أو المرحلة التي تمرّ بها الثورة من عمرها، أو للتركيز على قضية مفصلية والتأكيد عليها أو عكسها للوفاء تجاه بعض الجهات والشخصيات لدورها ولعطائها. كما ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تسليط الضوء على قادة الثورة والتعريف بشخصياتها من الفئات والبنى التنظيمية المتعدّدة كافّة في الساحات.

إضافةً إلى إسهام وسائل التواصل الاجتماعي في نشر وتعميم أخبار ووثائق وأدبيات وشعارات الثورة في ساحاتها المختلفة التي تعدّت الثماني عشرة ساحة في مختلف محافظات الجمهورية، كان لها دورٌ وإسهامٌ في نشر نوعٍ آخر من المحتوى الثوري عمل على عكس الصورة الحقيقية للنظام وترسيخه في أذهان الجمهور عبر مونتاج وتقديم مجموعة من النكات السياسية والصور والمقاطع الهزلية الساخرة لرموز النظام ولتلك الموادّ التي تتناولهم بشكلٍ نقدي يدلّ على التخبّط والفشل في سياسات النظام الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة.

إجمالًا، شكّلت وسائل التواصل الاجتماعي منبرًا إعلاميًا غنيًا، عمل على تجذير الثورة، ورافدًا مهمًّا ومتدفّقًا أسهم في تقديم وإيصال محتوى معلوماتي رقمي ثري وراقٍ عبّر عن أهداف الثورة السلمية وقيمها وأدبياتها، وأبرز التضحيات والمآثر الوطنية التي اجترحها الثوّار. مع الإشارة إلى أنّ بيئة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في اليمن تمّت في ظلّ ظروف

بالغة التعقيد بالنسبة إلى الحالة اليمنية، منها ضعف البنية التحتية الخدمية المرتبطة، والانقطاعات المستمرّة والمتوالية ولفترات زمنية طويلة للكهرباء، إضافةً إلى نوعية خدمة الإنترنت وبطئها.

استنتاجات

● يتّصف قياس المؤشرات الوطنية الحالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمحدوديته واقتصاره على بعض مؤشرات الحدّ الأدنى لقياس البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات فقط، كما لم تستوعب بعد الإحصاءات المرتبطة بمؤشرات انتشار وسائل التواصل الاجتماعي واستخدامها.

● تتّسم معدّلات انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتواضع والتدنّي مقارنةً بمثيلاتها في الدول العربية وعالميًا.

● تفتقد اليمن قانون الحقّ في الحصول على المعلومات والتشريعات الحديثة في مجال الاتّصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تحفّز انتشار وسائل التواصل الاجتماعي واستخدامها.

● أظهرت الدراسة اتّسام معدّلات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بالمحدودية في اتّساقٍ مع معدّلات انتشار أهمّ أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات وارتباطها بالسياق الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

● هناك فجوة جوهرية في معدّلات انتشار أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات ووسائل التواصل الاجتماعي بين دول «الربيع العربي» الأخرى واليمن.

● هناك فجوة إحصائية كبيرة في معدّلات استخدام الفيسبوك بين اليمن وبقية بلدان «ثورات الربيع العربي»، وعلى سبيل المثال يمثّل عدد مستخدمي الفيسبوك في تونس ومصر أكثر من عشرة أضعاف وخمسة وعشرين ضعفًا على التوالي أعدادهم في اليمن.

● مثّلت وسائل التواصل الاجتماعي رافدًا للثورة الشبابية، وساهمت في إعادة تشكيل خريطة العمل الاتّصالي والإعلامي في اليمن، وتكاملت

مع القنوات الفضائية ووسائل الإعلام الأخرى في توصيل ونشر أهداف الثورة وأدبياتها وملاحمها البطولية وأخبارها اليومية.

المراجع

١ ـ العربية

«الانطلاق إلى عالم الإعلام الاجتماعي.» تقرير، المجلس الأعلى للاتصالات وتقنية المعلومات، قطر ٢٠١١.

تقرير التنمية البشرية ٢٠١١: الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع (واشنطن: برنامج الامم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠١).

الريوي، يحي محمد. «واقع منظومة قياس المؤشرات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجمهورية اليمنية.» **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية** (جامعة عدن)، العدد ٢٢، كانون الثاني/ يناير ـ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨.

السقاف، محمد علي أبو بكر. «الحراك الجنوبي. . قوة فاعلة غير رسمية.» تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، ٦ نيسان/ أبريل ٢٠١١.

الشرجبي، عادل مجاهد. «المسار الثوري للتحول الديمقراطي ـ تحليل سوسيولوجي لثورة الحرية والتغيير في اليمن.» ورقة قدمت إلى مؤتمر «اليمن إلى أين؟»، القاهرة ٢٣ ـ ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢.

طاهر، عبد الباري. «مسار الثورة الشعبية السلمية: الواقع والتحديات.» ورقة قدمت إلى مؤتمر «اليمن إلى أين؟»، القاهرة ٢٣ ـ ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢.

عبد الحميد، محمد. **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**. ط ٢. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠.

عبد المولى، عز الدين. «الإعلام في ثورة الشعب في تونس.» ورقة قدمت إلى: مؤتمر الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، ١٩نيسان/ أبريل ٢٠١١.

العرفج، ناجي بن إبراهيم. «استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كلغة متطورة للحوار.» ورقة قدمت إلى: المؤتمر التاسع لحوار الأديان، الدوحة ٢٤ ـ ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١.

فضيل، أحمد مهدي. «الجهود الوطنية لتحقيق حق الحصول على المعلومة في الجمهورية اليمنية.» **مجلة العلوم الإدارية** (جامعة عدن)، السنة ١، العدد ١، ٢٠١٠.

كاتب، سعود صالح. «الإعلام الجديد وقضايا المجتمع: التحديات والفرص.» ورقة قدمت إلى: المؤتمر العالمي الثاني للإعلام الإسلامي، جاكرتا، ١٣ ـ ١٥ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١١.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). «شبكات التواصل والإعلام الاجتماعي وتأثيرها على الربيع العربي.» **نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسيا**: العدد ١٦، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

ـــــ. «مواقع الإعلام الاجتماعية على الإنترنت والحركات الشعبية العربية.» **نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في غربي آسيا**: العدد ٧، تموز/يوليو ٢٠١١.

«مشهد الإعلام الرقمي في قطر ٢٠١١». تقرير المجلس الأعلى للاتصالات وتقنية المعلومات، قطر ٢٠١١.

نصير، يوسف. «مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم.» ورقة قدمت إلى: مؤتمر اجتماع الخبراء في مجال استخدام وتحصيل بيانات مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والحكومة الإلكترونية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، شباط/فبراير ٢٠٠٧.

«نظرة على الإعلام العربي ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٣.» نادي دبي للصحافة، ٢٠١٠.

٢ ـ الأجنبية

Mourtada, Racha and Fadi Salem. «Arab Social Media Report: Civil Movements: The Impact of Facebook and Twitter. » Report, Dubai School of Government, May 2011.

Mourtada, Racha [et. Al]. «Arab Social Media Report: The Role of Social Media in Arab Women's Empowerment. » Report, Dubai School of Government, November 2011.

الفصل الثاني عشر

ثورة الشباب... محدداتها وآفاقها المستقبلية

ماجد المذحجي

مُقدّمة

انطلقت ثورة اليمن في شباط/فبراير عام ٢٠١١، معتمدةً على شريحة الشباب الذين تصل نسبتهم إلى ٤٣ في المئة من مجموع السكّان، وفقًا للإحصاءات السكانية، ومُستفيدةً بشكل أساسي من الإلهام والزخْم الذي أطلقه نجاح ثورتي تونس ومصر، لتطبع «الربيع العربي» بهُويتها المتمايزة التي شكّلتها على مدى العام الذي استغرقته على الرغم من كون البيئة الاجتماعية والسياسية التي تبلورت فيها تبدو أكثر تعقيدًا من غيرها؛ وحيث يتمظهر النظام الذي ثار عليه اليمنيون في مستويات متعدّدة، بعضها غير منظورة، تتجاوز مستوى القوّة العارية وأدوات القهر والقمع التي اعتمدتها السلطة لإجهاض هذه الثورة.

شكّل استغراق الثورة زمنًا طويلًا قارب العام، عاملًا مهمًّا في تكيفها المستمرّ بمواجهة التحدّيات المتعدّدة، وتطوير المكوّنات الثورية لأدواتهم وإمكاناتهم، إلى جوار القُوى التقليدية من أحزاب وقبائل وكيانات أخرى؛ أصبح بعضها طرفًا في الثورة، بينما وقف بعضها الآخر بمواجهتها، مع احتفاظ الجميع بحذرهم منها. كما شكّل هذا الأمد الزمني فرصةً أكبر لتداخل هذه الثورة بعمق مع المجتمع، متجاوزةً شريحة الشباب الذين

شكّلوا حاملها الأساس، بما خلّفه ذلك من تداعيات على العلاقات والتحالفات بين مراكز القُوى التقليدية في المجتمع التي ارتطمت بها الثورة، حيث تفاجأت هذه القوى بتبلور الشباب باعتبارهم فاعلًا سياسيًا جديدًا وغير تقليدي في قلب هذه التعقيدات كلّها.

تفاعلت الثورة اليمنية مع تدخّلات مُختَلِفة استهدفت إعاقة تشكّل نموذج وطني يمني جديد، يأتي على حامل هذه الثورة. وأُسس انفتاح الجوار الإقليمي على ما يحدث في اليمن تحت عنوان المبادرة الخليجية، استجابةً لاحتمالات متعدّدة، منها: تفتّت الدولة وانهيارها تحت وطأة الانقسام في المؤسسة العسكرية، وما قد يؤدّي إليه ذلك من مشكلات لا حصر لها بالنسبة إلى الخليج والعالم. علاوةً على المخاوف السعودية تحديدًا؛ من تحرير المجال السياسي اليمني من سيطرتها، وهي التي استثمرت طويلًا في النظام السياسي القائم، وفي مراكز قُوىً قبليةٍ وسياسيةٍ متعدّدة، لضمان استمرار مستوى ثابت من الولاء لها. في هذا السياق تحاول هذه الدراسة التعرف إلى المسارات المتعدّدة التي سلكتها الثورة اليمنية خلال عام، مع التركيز على كيفية تطوّر التجربة الثورية والسياسية للشباب اليمني، وطبيعة استجابتهم للتحدّيات التي واجهتها ثورتهم.

أولًا: الخريطة السياسية للثورة خلال عام

تبلورت الفاعلية السياسية للقوى الشبابية الناشطة في ساحات التغيير والحرّية في اليمن، عبر أكثر من إطار تنظيمي ثوري ضمن الهدف المركزي الجامع والقائل بإسقاط النظام، هذه الأشكال التنظيمية من التبلور السياسي للشباب لم تأخذ هُويتها النهائية إلّا بشكلٍ متأخّر نسبيًا على بدء المسار الاحتجاجي الذي انطلق في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بالتزامن مع انتصار الثورة التونسية وبدء تجربة ميدان التحرير في القاهرة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، حيث اتّسم الحضور اليومي للشباب اليمني في الثورة بمزاجٍ مُندفعٍ يُعرّف نفسه بالتناقض الكُلّي مع النظام، ضمن شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» من دون أن يعتني الشباب بتعريف أو تأطير أنفسهم بشكل محدّد في إطار هذا التناقض؛ واتّسم الشهر الأوّل ـ شهر شباط/فبراير ـ من المسار الثوري، بحماسة متصاعدة تغذّت على النجاح الملهم

للثورة المصرية وانتصارها الحاسم في ١١ شباط/ فبراير، حيث خرج حينها آلاف الشباب المُتحمّسين في مدينة «تَعِز» جنوب وسط اليمن، وقاموا بأوّل اعتصام في حينه، وتأسيس أوّل ساحة ثورية في اليمن، التي عُرفت لاحقًا بساحة الحرّية في تَعِز[1]، وشارك الشباب في مدينة عَدَن جنوب اليمن في الزخْم الثوري، وشهدت مظاهراتٍ عدّة، ليسقط فيها أوّل شهيد في الثورة (محمد العلواني)[2].

كان من اللافت أن القوى الشبابية المحسوبة على أحزاب اللقاء المُشتَرك، وهي الأكثر تنظيمًا وفاعليةً، لم تنضمّ بشكلٍ كُلّي إلى الحركة الاحتجاجية والتظاهرات التي كانت تخرج في صنعاء وتَعِز وعَدَن، وهو ما أفصح عن عدم تبلور موقف حاسم لدى الأحزاب تُجاه الحركة الاحتجاجية حينها، التي اكتفت بتنظيم مسيرة جماهيرية كبيرة بتاريخ ٣ شباط/ فبراير، في قلب العاصمة صنعاء، حاولت عبرها استثمار هذا الزخْم الذي بدأ بالتصاعد، وتوظيفه للضغط على النظام، للحصول على تنازلات سياسية أكبر منه. وتميز الحضور الشبابي في تلك المرحلة المبكّرة والحاسمة من الثورة اليمنية بغلبة المستقلّين الذين أتوا من خارج حقل الانتماء الحزبي في معظمهم، وهكذا فإنّ «الأمر اللافت أكثر من غيره، كون هذه الاحتجاجات تقودها وتنظّمها مجموعة جديدة من الشباب وناشطي المجتمع المدني، الذين يعملون بشكل مستقلٍّ عن الأحزاب السياسية الرسمية»[3].

عَقِبَ مسيرة ٣ شباط/ فبراير قامت أوّل نواة لساحة التغيير في صنعاء من شباب وطلاب جامعيين، رفضوا الانسحاب عَقِبَ انفضاض المسيرة مقابل بوّابة جامعة صنعاء، ودعوة أحد قادة المُشتَرك للمشاركين في المسيرة للعودة إلى منازلهم، قائلًا: «انصرفوا راشدين»، وما لبِث أن قامت قوّات الأمن في المساء بفض الاعتصام. وكان هؤلاء الشباب ذاتُهم الذين تصدّروا

---

(١) اتصال هاتفي مع أحد الشباب المشاركين في إقامة ساحة الحرية في تعز، ١٢/ ١/ ٢٠١٢.

(٢) «قائمة شهداء الثورة الشعبية السلمية في اليمن،» (تقرير حقوقي، منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، صنعاء ٢٠١١).

(٣) «اليمن بين الثورة والإصلاح،» (تقرير مجموعة الأزمات الدولية؛ رقم ١٠٢ عن الشرق الأوسط/ شمال أفريقيا، ١٠ آذار/ مارس ٢٠١١).

واجهة المسيرات اليومية التي انطلقت منذ أوّل اعتصام نُفّذ أمام السفارة التونسية في صنعاء، عَقِبَ انتصار الثورة التونسية، وكان يجري تفريقهم بالقوّة من أجهزة الأمن في شوارع صنعاء.

لم يستغرق تشكّل ساحة التغيير في صنعاء عَقِبَ ساحة الحرّية في تَعِز إلّا أيامًا قليلة. وتشكّل التصعيد الاحتجاجي الذي انتهى بتشكّل الساحة في يوم ١١ شباط/فبراير، على خلفية مواجهات متعدّدة بين مجموعة من الشباب الجامعيين، يشاركهم ناشطون مستقلون كانوا يتجمّعون يوميًا أمام بوّابة جامعة صنعاء الجديدة، وما يلبثون أن ينطلقوا في مسيرات صاخبة ومُتحدّية على امتداد الشارع الدائري في قلب صنعاء الذي يضمّ على جانبيه معظم كليات الجامعة، متعرّضين خلال ذلك لاعتداءات متكررة، وعمليات اعتقالٍ من قوّات الأمن(٤).

شكّل تدشين فعل الاعتصام المستمرّ في الساحات النواة الأوّلى لقيام التنظيمات الثورية الأولى، ومواجهة الأسئلة الكثيرة التي تطرح على مستقبل الحركة الاحتجاجية للشباب، حيث كان عليهم البدء بالتفكير في: ماذا يريدون وماذا يفعلون؟ وكانت مستويات النقاشات الأولى متمحورةً حول أهداف الثورة بشكل أساس. وأفرزت تلك النقاشات أوّل مستويات التبلور التنظيمي بين المجموعات الشبابية، على قاعدة اتفاق كلّ مجموعة على الأهداف الثورية، وكان أن نشأت الائتلافات في الساحة بشكل كثيف، قبل أن تبدأ بعض الائتلافات التي تضمّ مجموعات صغيرة في التجمّع مع بعضها ضمن أطر تنظيمية أوسع؛ وكان في الصدارة عددٌ من تلك الائتلافات الكبرى مثل: «تنوّع» و«المنسقية العليا لشباب الثورة» و«التحالف المدني» و«اللّجنة التحضيرية لشباب الثورة» و«شباب الصمود»، علاوة على «اللّجنة التنظيمية» التي شُكّلت بقرار سياسي من أحزاب اللّقاء المُشتَرك؛ وضمّت في عضويتها مُمثّلين من الشباب، ينتسبون إلى أحزاب اللّقاء المُشتَرك؛ بالإضافة إلى بعض الفاعلين المستقلّين الذين حضروا في الواجهة الاحتجاجية الشبابية منذ البداية، مثل: البرلماني المستقل أحمد سيف حاشد، والصحفية

---

(٤) لقاءات مع عدد من المشاركين في الاحتجاجات الأولى التي أفضت إلى تأسيس ساحة التغيير في صنعاء، ١٣ ـ ١٤/١/٢٠١٢.

والناشطة توكّل كرمان، والإعلامية سامية الأغبري وآخرين. وشكّلت اللّجنة التنظيمية الفاعل الأساس في إدارة ساحة التغيير في صنعاء، والمُحرّك لقرار المسيرات الاحتجاجية بمواجهة النظام.

أفصحت سيطرة اللّجنة التنظيمية عن ثقل الحضور الحزبي في الحركة الثورية، واستيلائه على الموقع المركزي في قرارات الثورة، وهو أمر تغذّى على الإمكانات التنظيمية والموارد الكبيرة التي تملكها التنظيمات السياسية، وعلى الرغم من وجود الاستياء تُجاه السيطرة الحزبية، ونشوء صدامات محدودة بين المستقلّين والحزبيين في الساحات، وانسحاب بعض المستقلّين من عضويةَ اللّجنة التنظيمية عَقِبَ فترة قصيرة من تشكيلها[٥]. إلّا أنّ التوازن كان يميل إلى مصلحة الحزبيين، مُرجّحًا في النهاية كفّة الفاعل السياسي الضمني المسيطر والمُتمثّل في اللّقاء المُشترَك الذي أدار المواجهة السياسية مع النظام على خلفية هذه السيطرة، بحسبانها تُرجّح أوراقه التفاوضية أمام الوسطاء الإقليميين والدوليين، وبالأخصّ الولايات المتّحدة والسعودية. «وحدثت الدفعَةُ الأكبر من الانضمام للثورة ومطالبها، بعد المجزرة التي تمّت في حقِّ المحتجّين في ساحة «التغيير» يومَ الجمعة الموافق الثامن عشر من آذار/ مارس ٢٠١١، وسقط ضحيتها ما يزيد عن الخمسين قتيلًا»[٦]. ساهمت مذبحة جمعة الكرامة في تَعزيز الحركة الثورية، وأضعفت بنية النظام بشكل خطير، وشكّلت تداعياتها أبرز تحوّل في الثورة بعد مضي ثلاثة أشهر على اندلاعها. كما شكّل الانشقاق الأبرز في الجيش، الذي قاده اللّواء علي محسن، قائد الفرقة المدرّعة، وإعلانه «الحماية والانضمام السلمي»[٧] إلى الثورة الشعبية، ثِقلًا سياسيًا كبيرًا أضيف إلى القُوى الموجودة في الثورة[٨]، وهو أمرٌ أثار تباينات كثيرة في أوساط الحركة الشبابية الثورية التي رأت فيه ـ مع بعض الأطراف ـ عسكرةً للثورة وحرفًا لطابعها السلمي، حيث يتخوّف

---

(٥) بيان صادر عن عدد من أعضاء اللجنة التنظيمية، أعلنوا فيه استقالتهم من عضوية اللجنة.

(٦) «الجيش والثورة الشعبية في اليمن،» وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٣١/٠٣/٢٠١١، <http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=2fbc8061-7206-4f8b-af70-896c8142d620>.

(٧) بيان صادر عن اللواء علي محسن الأحمر، صنعاء، ٢٣/٣/٢٠١١.

(٨) «الجيش والثورة الشعبية في اليمن».

بعض شباب الثورة من أنّ انحياز علي محسن لها سوف يمس بمدنيتها، ويؤدّي إلى اختطافها من العسكريين. هذا؛ عدا عن كون محسن أحدَ رموز المرحلة السابقة[9]، بينما رأت فيه مجموعات أخرى حماية للثورة من القتل الذي يتعرّض له شباب الثورة؛ حيث إنّ الحلّ الوحيد لحماية الثورة من عنف الجيش والأجهزة الموالية يكمن في انضمام جزءٍ من الجيش[10]؛ وهو انقسام مهمّ ومساهم في إضعاف النظام بشكل رئيس.

من جهة أخرى؛ أعلن السيد عبد الملك الحُوثي، زعيم جماعة الحُوثِيين في صعدة شمال اليمن، انضمام الحُوثِيين إلى الحركة الثورية الشعبية السلمية ضمن هدفها المركزي القائل بإسقاط النظام، والمشاركة بشكل سلمي في الفاعلية الثورية[11]، الأمر الذي يعد تحوّلًا لافتًا في حركة سياسية لجأت باستمرار إلى السلاح بمواجهة حكم الرئيس صالح، على مدى أكثر من ستّ حروب في شمال اليمن.

احتلّت مدينة عَدَن موقعًا مركزيًا في الفاعلية الثورية المتصاعدة منذ البداية، والمناهضة لصالح ونظامه. وشهدت المدينة مظاهرات كبيرة ومتعدّدة، سقط فيها جرحى وقتلى نتيجة القمع الأمني، الأمر الذي جعلها تنتزع صدارة المدن اليمنية في تقديم أوّل شهداء الثورة؛ وكان لافتًا ـ في بداية الأمر ـ صمت قوى الحرَاك الجنوبي السلمي تُجاه الحركة الاحتجاجية التي كانت تتصاعد بشكل متسارع، متحوّلةً إلى ثورةٍ على نظام صالح؛ واكتفت بتصدير مواقف داعمة وخجولة لما يحدث، وبدا الأمر يفصح أنّ هناك خشية لدى بعض قوى الحرَاك، من أن تشوّش الثورة السلمية الموقف من المطالب الجنوبية، حيث يقامر بعض الحرَاكيين بالقضية الجنوبية؛ إذ يضعونها بمواجهة مطالبتهم بإسقاط النظام؛ في لحظة وطنية فريدة وغير مسبوقة[12]،

---

(٩) «الجيش والثورة الشعبية في اليمن».

(١٠) «الجيش والثورة الشعبية في اليمن».

(١١) «السيد عبد الملك في ذكرى المولد النبوي: نحن في طليعة شعبنا حاضرون للقيام بدورنا،» موقع أنصار الله، ١٧/ ٢/ ٢٠١١، <http://www.ansaruallah.net/ar/index.php/reports/2>.

(١٢) «الحراك الجنوبي أمام تحدٍ وجودي جرله ثورة الشباب،» النداء، ٧/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.alnedaa.net/index.php?action=showNews&id=4017>.

الأمر الذي تطوّر في وقت لاحق من الثورة، إلى ما هو أشبه بالانقسام تُجاه الثورة من بعض مكوّنات الحرَاك الجنوبي؛ حيث أفصح الفريق الذي يقوده الرئيس الجنوبي السابق علي سالم البيض، أنّ الثورة في شمال اليمن لا تعنيهم، وأنّ الحرَاك ملتزم تُجاه مطالبه في فك الارتباط مع الشمال، وأنّه «لا للالتفاف على ثورة شعب الجنوب، ولا لأنصاف الحلول، ولا للفدرالية، ولا لطمس دولة الجنوب»(١٣). بينما عبّر فريقٌ يقوده الرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد ورئيس حكومة أوّل وزارة في دولة الوحدة: حيدر أبو بكر العطاس، عن دعمه للثورة الشعبية، بوصفها امتدادًا للحرَاك الاحتجاجي السلمي الذي دشنه الجنوبيون في أوقات سابقة.

شكل التمسك بالسلمية وانتهاج أدوات غير عنفية مُفارقة لنسق التسويات والمحاصصة المهيمن على فضاء السياسة اليمنية الملمح الأبرز للشباب اليمني طوال عام وسط تعقيدات الخارطة السياسية اليمنية. وأربك دخولهم السياسة بشكل عاصف منطق السياسة التقليدي المتماسك في اليمن، وهيمنة أدوات الاستقطاب والحشد الميدانية غير التقليدية التي لجأوا إليها على مزاج وعاطفة جزء كبير من الشارع اليمني، وعلى دينامية الحركة الثورية، ليشكلوا تهديدًا خطيرًا للتوافقات المستقرة في وعي السياسيين اليمنيين التقليديين باعتبارها الوسيلة الأكثر أمانًا للحفاظ على اليمن من الاحتراب الأهلي، أو أي نزاع مدمر في حالة الدخول بمواجهة مع سلطة صالح، كما أستطاعوا زحزحة قناعة كثيرين من اليمنيين بوجود مراكز قوى أبدية مهيمنة على صنع الحدث السياسي وإحداث أي تغيير فيه، وعلى مدى الشهرين الأولين من الثورة شكلوا القوة السياسية الأولى التي تقرر مسار الأحداث قبل أن تبدأ تداعيات جمعة الكرامة في ١٨ آذار/ مارس ٢٠١١ بتغيير مسار الأحداث وتنزل الأحزاب بكامل ثقلها لفرض خياراتها وضبط مسار الحركة الثورية بما لا يهدد مصالح كثيرين من الأطراف المحلية والإقليمية والدولية المتداخلة في اليمن.

---

(١٣) علي سالم البيض، مقابلة تلفزيونية، قناة الحرة الفضائية، ٢٠١١/٣/٣٠، <http:// www. youtube.com/watch?v=9l33YT98pYE>.

ثانيًا: مكوّنات ثورية

تشكّلت كثير من المكوّنات والائتلافات الثورية في ساحات الحرّية والتغيير في المحافظات المُختَلِفة. لكن أهمّها تلك التي تشكّلت في ساحة التغيير في صنعاء، لكون دائرة فعلها الذي تنشط فيه هي العاصمة، مكان وجود مؤسسات الدولة، ومكان ممارسة السلطة بشكل مركزي؛ وهي المكان الذي تتركّز فيه رمزية نفوذ صالح وبقائه، ولكونها موقع إنجاز «الحسم الثوري».

تعتبر المكوّنات الثورية في ساحة الحرّية في تَعِز مهمّة لاعتبارات متعدّدة، منها: اعتبار تَعِز الخزّان المعنوي للثورة، ورافعتها الحماسية؛ ولكون مستوى فاعلية الاحتجاجات فيها، هو المحرّك الذي يمنح زَخْمًا واسعًا لكلّ العملية الثورية على المستوى الوطني.

من أهمّ المكوّنات الثورية في ساحة التغيير في صنعاء اللّجنة التنظيمية التي أُنشئت بقرار سياسي من أحزاب اللّقاء المُشتَرك في الشهر الثاني لبدء الثورة، لتتحمل مسؤولية إدارة القرار والمستوى التنظيمي المباشر في ساحة التغيير، وضبط إيقاع العملية الاحتجاجية. وعلى الرغم من تمثيلية اللّجنة لمُختَلِف مكوّنات اللّقاء المُشتَرك؛ إضافةً إلى ممثّلٍ عن حزب التجمّع الوَحدوي اليمني اليساري، ومُمثّلٍ عن جماعة الحُوثِي، ومُمثّلين مستقلّين من الساحة؛ كانوا من المتصدّرين الأوائل في الثورة... إلّا أنّ اللّجنة تُتّهم بالخضوع لحزب التجمّع اليمني للإصلاح؛ أكبر أحزاب اللّقاء المُشتَرك، الذي يتحمّل العبء الأكبر في ضخّ الموارد المادّية للساحة، ويشكّل أفرادُه القوام الأساس للّجان الأمنية المُكلّفة بحراسة الساحة، والمهامّ الأخرى من تغذية وغيرها[١٤].

إلى جوار اللّجنة التنظيمية قام عدد من المكوّنات الأخرى، مثل: التحالف المدني للثورة الشبابية الذي يعتبر من أبرز المكوّنات المُستَقِلّة، ويتصدّره النائب البرلماني المستقل أحمد سيف حاشد، أحد أوائل من

(١٤) صفحة اللجنة التنظيمية للثورة الشبابية الشعبية بصنعاء على الفيسبوك، <https://www. facebook.com/pages>.

تصدّروا الحركة الاحتجاجية، وعدد من الشباب الذين كانوا في صدارة المظاهرات الاحتجاجية. أُسس التحالف الذي يتّسع تمثيله ليتعدى ساحة التغيير في صنعاء، ليشمل مكوّنات وائتلافات ثورية في كلٍّ من تَعِز وعَدَن في ٢٣ آذار/ مارس ٢٠١١، وهو من المكوّنات النشطة على المستوى الوطني، بحيث بلور موقفًا مناهضًا للمبادرة الخليجية ومسار التسوية السياسية الذي أنتجته[١٥].

يشكّل المجلس التنسيقي لشباب ثورة التغيير (تنوُّع) أحد المكوّنات الثورية المُستَقِلّة المُهمّة والكبيرة كذلك؛ وتميز باعتباره إطارًا ثوريًا جامعًا لعدد كبير من الائتلافات في صنعاء وتَعِز وغيرها من الساحات منذ البداية، حيث أُسس في تاريخ ١١ آذار/ مارس ٢٠١١، وكان من أوائل المكوّنات الثورية التي عملت على المساهمة في بلورة أهداف الثورة وإصدار وثيقة بذلك؛ هي نتيجة حوارات مكثّفة بين عدد من الائتلافات. واستطاع المجلس التنسيقي كذلك الترويج للثورة عبر الشبكات الاجتماعية، حيث يُعتبر موقع «عين اليمن الإخبارية» على الفيسبوك التابع له، من أهمّ مصادر الأخبار عن الثورة. كما استخدم المجلس ـ بكفاءة ـ الوسائط الأخرى كافّة، مثل: اليوتيوب، والتويتر؛ وأدّى دورًا نشطًا في حشد الاحتجاجات الأساسية للساحة. ويعدّ المجلس التنسيقي من المكوّنات التي بلورت موقفًا مناهضًا للمبادرة الخليجية[١٦].

تعتبر اللّجنة التحضيرية لمجلس شباب الثورة[١٧] من المكوّنات الثورية ذات الحضور الكارزمي في ساحة التغيير في صنعاء، وتمتلك حضورًا في الساحات الأخرى مثل تَعِز وإب، حيث تتصدّره الناشطة توكّل كرمان؛ الحائزة على جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠١١. وقامت اللّجنة التي تماهت أنشطتها في الأدوار التي قامت بها توكّل، بالعمل على الدفع بالمسار

---

(١٥) صفحة التحالف المدني للثورة الشبابية على الفيسبوك، <https://www.facebook.com/ccry.ye>.

(١٦) صفحة المجلس التنسيقي لشباب ثورة التغيير على الفيسبوك، <https://www.facebook.com/CCYRC>.

(١٧) صفحة مجلس شباب الثورة ـ اللجنة التحضيرية على الفيسبوك، <https://www.facebook.com/YPRC.Preparatory.Committee>.

التصعيدي للاحتجاج في صنعاء، وتحريك كثير من المسيرات. علاوةً على كونها المكوّن الثوري الذي بادر إلى تأسيس أوّل مجلس انتقالي من عضوية عدد من الشخصيات الوطنية[١٨]، من دون التوافق على ذلك مع المكوّنات الأخرى أو أحزاب اللّقاء المُشتَرك. وعلى الرغم من فشل هذا المجلس، إلّا أنّها خطوةٌ خلقت زَخْمًا وجدلًا سياسيًا وإعلاميًا واسعًا، وأدّت دورًا مُعجِّلًا في تأسيس المجلس الوطني لقُوى الثورة من اللّقاء المُشتَرك.

تشكل المنسقية العليا للثورة اليمنية (شباب) أحد المكوّنات الكبيرة والمهمّة التي أُسست ضمن محاولة لخلق تمثيل واسع من ائتلافات الشباب. وتحسب المنسقية بشكل مباشر على التجمّع اليمني للإصلاح. وهي من المكوّنات النشطة التي تتوافر على إمكانات كبيرة، وتمتلك ثِقلًا واضحًا في الساحات؛ وأثارت جدلًا في العديد من المواقف، حيث كانت من المكوّنات الثورية القليلة التي التقت بنائب الرئيس عبد ربّه منصور هادي، وخرج قياديوها بتصريحات مثيرة للجدل حول الواقعة؛ وكان موقفها من المبادرة الخليجية متّسقًا مع المواقف الشبابية الأخرى المعارضة لها على المستوى العلني، ويمتدّ حضور المنسقية على الساحات كافة في المحافظات[١٩].

يشكّل ائتلاف شباب الصمود المحسوب على جماعة الحُوثي، واحدًا من أهمّ وأنشط المكوّنات الثورية في الساحة، ويستمد امتيازه من كونه استطاع بناء علاقات وتحالفات غير متوقعه مع التمثيلات المدنية ذات النبرة الليبرالية واليسارية في الساحة، وحتى مع المجموعات النسوية الحديثة والمتحرّرة، بشكل يبدو متناقضًا نظريًا مع الموقع الديني المُحافظ والمُعلن القادمون منه؛ حتى وإن بدا ذلك في مستوىً ما، سلوكًا سياسيًا «انتهازيًا» بمواجهة الجماعات الدينية الأخرى في الساحة، وخصوصًا الإصلاح؛ الأقوى بين الجميع[٢٠].

---

(١٨) المجلس الانتقالي اليمني، ويكيبيديا: <http://ar.wikipedia.org/wiki>.

(١٩) صفحة المنسقية العليا للثورة اليمنية (شباب) على الفيسبوك، <https://www.facebook.com/pages>.

(٢٠) صفحة شباب الصمود على الفيسبوك، <https://www.facebook.com/groups/alSmod>.

إضافةً إلى ذلك؛ نشأت العديد من المجموعات ذات الطابع التوحيدي العامّ، التي تستمدّ حضورها من كونها إطارًا تنسيقيًا لائتلافاتٍ كبيرةٍ أكثرَ من كونها مُكوِّنًا ثوريًا مُتجانسًا ومُتمايزًا. كما يحضُر ضمن هذا الوصف المجلسُ المدني الديمقراطي (مدد)، الذي أُسس في شهر أيار/ مايو ٢٠١١، باعتباره إطارًا جامعًا للائتلافات المُستَقِلّة ذات الطابع الليبرالي واليساري، في اتّجاه خلق كتلة جديدة في الساحة؛ إلّا أنّه لم ينجح كثيرًا في تكريس هذه الكتلة الجديدة في مقابل المجموعات السياسية الأخرى ذات الانتماء الحزبي[٢١]. وهنالك الملتقى العامّ للتنظيمات الثورية الذي أُسس في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، ضمن توجُّه تنسيقي موحّد للمجموعات الثورية المحسوبة بشكل أساس على اليسار والليبراليين؛ وانضمت إليه الجماعة الحُوثِية عبر ائتلاف شباب الصمود. وكان الملتقى يستهدف إنشاءَ تكتُّلٍ عريضٍ يقاوم المبادرة الخليجية ومسارها السياسي؛ وبدا أكثرَ جِدِّيةً من غيره، في محاولة إقامة توازنٍ سياسي مع الائتلافات الحزبية، وتحديدًا بمواجهة السيطرة السياسية والتنظيمية للمشترك على الساحات. ونشط هذا الملتقى خارج ساحة التغيير في صنعاء، ليتعدّاها إلى الساحات الأخرى على المستوى الوطني، وخصوصًا تَعِز وعَدَن والحُديدة وإب وذِمار وصَعدة[٢٢].

في تعز برزت بشكل كبير حركة شباب نحو التغيير التي تقودها الكاتبة بشرى المقطري، وهي عضو في مركزية الحزب الاشتراكي اليمني، التي تضم إضافة إليها كتّابًا وصحفيين ونشطاء شباب مستقلين محسوبين على خط اليسار، ووفق منسقة الحركة، فإن أول محضر يوثق تأسيسها يشير إلى تاريخ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ عقب عدد من الاجتماعات التي أتت استجابة لمناخ «الربيع العربي» الذي كانت تداعياته تعصف بمصر بعد نجاح الثورة في تونس، ليكون أول إشهار علني للحركة في ٣ شباط/ فبراير ٢٠١١، حيث قام المنضوون في إطارها بتنظيم مظاهرة انطلقت من ساحة صافر التي عرفت

---

(٢١) صفحة المجلس المدني الديمقراطي (مدد) على الفيسبوك، <https://www.facebook.com/pages>.

(٢٢) صفحة الملتقى العام للتنظيمات الثورية على الفيسبوك، <https://www.facebook.com/GFRGYemen>.

لاحقًا بساحة الحرية، متجهة إلى مقر المحافظة، حيث أعلنت بيانها الشهير حينها «الشعب يريد إسقاط النظام»، وجرى الاعتداء عليها هناك، وحدوث أول واقعة اعتقال لأحد منتسبيها وهو محمد مخارش[٢٣].

في عدن أُسست حركة «شباب ١٦ فبراير» مع سقوط أول شهيد في عدن (محمد العلواني) في مديرية المنصورة، وحمل اسمها تاريخ استشهاده، ونشطت الحركة التي ضمت شبابًا مستقلين في ساحة المنصورة، وتصادمت لاحقًا مع القوى الشبابية المحسوبة على حزب الإصلاح في ساحة كريتر، حيث كانت تريد النشاط هناك وتوحيد قوام الحركة الاحتجاجية الشابة في عدن تحت اسمها باعتباره يحمل دلالة رمزية، واشتهرت الحركة برسم شعار الشعب يريد إسقاط النظام تحت توقيعها على الجدران في شوارع مدينة عدن، وما لبثت الحركة أن تخلّت عن مطلب إسقاط النظام لتنضم إلى قوى الحراك الجنوبي بعد توقيع المبادرة الخليجية[٢٤].

كما برزت في عدن أيضًا حركة اتحاد منتديات شباب عدن للتغيير التي أُسست في شهر نيسان/ أبريل ٢٠١١، وعُرفت من خلال اجتماع تأسيسي جرى الانتخاب فيه وتوزيع بيان على الساحات ووسائل الإعلام، ويرئس الحركة عادل باعشن، والحركة انطلقت بشكل أساس من ساحة «النور» في مديرية الشيخ عثمان وفي ساحة كريتر، وكانت مقرّبة من حزب الإصلاح[٢٥].

شكلت حركة شباب عدن واحدة من أبرز الحركات المستقلة في المدينة، حيث كانت تضم عددًا من المثقفين والنشطاء والفنانين الشباب، أبرزهم المخرج المسرحي الشاب والمعروف عمرو جمال. وأُسست الحركة في شهر نيسان/أبريل ٢٠١١، حيث أعلنوا عن أنفسهم في اجتماع تأسيسي عقد في مدينة عدن، وتميزت الحركة بتنظيم أنشطة فنية وتوعوية في الساحات، حيث كانت تقوم بعرض المسرحيات والعروض العامة، وتصادمت الحركة المعروفة بمزاجها الاستقلالي مع الفاعليات المحسوبة على الحراك

---

(٢٣) بشرى المقطري (منسقة حركة شباب نحو التغيير في تعز)، مقابلة عبر الهاتف، صنعاء، ١٤/٤/٢٠١٢.

(٢٤) جهاد جميل، مقابلة عبر الهاتف، عدن، ١٤/٤/٢٠١٢.

(٢٥) جميل، مقابلة عبر الهاتف.

الجنوبي والأخرى المقرّبة من الإصلاح الإسلامي، والتزمت باستمرار خيار إسقاط النظام، لكنها أيضًا تبنت خيار الفدرالية باعتباره خيارًا ملائمًا لحل القضية الجنوبية[٢٦].

ثالثًا: ملامح انقسامات الحركة الاحتجاجية خلال الثورة

تصدّر الشبابُ الحالة الثورية في اليمن، وأكّدوا ـ منذ البداية ـ استقلاليتهم تُجاه الفاعلينِ السياسيين التقليديين، وخصوصًا الأحزاب. وصدّر الشباب شعارًا مركزيًا يؤكّد هذه الاستقلالية لاحتجاجاتهم، وهو: «لا حزبية ولا أحزاب، ثورتنا ثورة شباب». خلق هذا الاتّجاه زَخْمًا للعملية الاحتجاجية، وأدّى إلى الدفع بأعدادٍ كبيرةٍ من مُختَلِف الأعمار والفئات إلى الانخراط في العملية الثورية، ودعم مسار الثوّار الشباب؛ إلّا أنّ الثوّار الشباب القادمين من خارج حقل السياسة، الذين تصدّروا مواجهة أدوات القهر والقمع لسلطة صالح بشجاعة، وجدوا أن فرصهم في السيطرة على مسار الثورة تتضاءل تمامًا، خصوصًا بعد الانخراط الكثير فيها من مُختَلِف الفئات الاجتماعية والعُمرية والمكوّنات الأخرى، الأمر الذي تفاقم بعد إعلان أحزاب اللّقاء المُشتَرك الانضمامَ إلى الثورة، ودفعها أنصارَها للانضمام بشكل كثيفٍ إلى ساحات التغيير والحرّية في مُختَلِف المحافظات، وهكذا بدأ الشباب المستقلّ الذي تصدّر المسار الثوري يتحوّل إلى أقليةٍ ترافقت مع ضعف إمكاناتهم التنظيمية، حيث تحتاج إدارة الثورة إلى قدرات عالية، ولذلك تمّت إدارتُها بقدرات أكبر حزب سياسي يقود المعارضة، واستطاع من حيث الإدارة أن يحقّق نجاحًا كبيرًا، إلّا أنّه لم يستطع أن يحافظ على وحدة الصفّ من الداخل، بسبب اليمين المتطرّف «المتشدّد»، وكذلك بعض الممارسات التي أثارت حفيظة شباب الثورة من كلّ التيارات والأجنحة الأخرى[٢٧].

كانت أولى الوقائع التي بلورت الانقسام بين الشباب المستقلّ والحزبي

---

(٢٦) جميل، مقابلة عبر الهاتف.

(٢٧) «ميادين التغيير.. حراكٌ سياسيٌّ غاصب يغضب الثوار وتكتلات تولد وأخرى تختفي،» الميدان، ٨/ ٧/ ٢٠١٢، <http://www.al-maydan.net/?ac=3&no=7694&d_f=1&t_f=0&t=5&lang_in=Ar>.

في ساحة التغيير في صنعاء هي الصراع على «المنصّة» في الساحة، التي تشكّل العمود الفِقَرِي لعملية صناعة القرار وتوجيه مسار المعتصمين، واستطاع الشباب الحزبيون، وخصوصًا المنتمين إلى التجمّع اليمني للإصلاح ـ أكبر أحزاب اللّقاء المُشتَرك ـ السيطرة على المنصّة واللّجان ذات الأدوار المهمّة في تسيير أعمال الساحة، مثل: اللّجنة الأمنية، والتنظيمية، والمالية، ولجنة التغذية. وأُسست سيطرة الشباب الحزبي على انضباطهم وتوافرهم على الموارد المالية التي تأتي من أحزابهم، ومن متبرّعين مقرّبين منهم أيديولوجيًا؛ وذلك في مقابل ضعف تنظيم الشباب المستقلّ، وانخفاض قدرتهم على تحصيل الموارد المادّية. هذا؛ وبدأت ملامح انقسام في الأشهر الأولى للساحة، قامت به مجموعات من الشباب المستقلّ؛ يتصدّرها النائب البرلماني أحمد سيف حاشد. . أحد الذين تصدّروا قيادة المظاهرات في أوّل الثورة، الذي سبق وأن أعلن استقالته من اللّجنة التنظيمية بسبب سيطرة الأحزاب عليها.

إنّ أوّل ما فعله النائب أحمد سيف والمجموعة المشار إليها هو إنشاءُ منصّةٍ جديدةٍ في موقع آخر، يبتعد نسبيًا عن المنصّة الرئيسة؛ في محاولةٍ لإنشاء مستوىً تنظيمي وقيادي جديدٍ خارجَ السيطرة الحزبية.

لم يمضِ الأمر كما خُطط له بحسب أحمد سيف حاشد، حيث جرى الاعتداء على المنصّة الجديدة وتكسيرها من شباب ينتمون إلى حزب الإصلاح[٢٨]. وبدا الأمر وكأنّه بداية توجُّه غير معلن لإخضاع الساحة لقرار مركزي، يقع على رأسه المنظّمون سياسيًا من الأحزاب، وبما يضمن السيطرة على التحرّك الثوري في الساحة، وبما قد يفاجئ أحزاب المُشتَرك التي تدير المستوى السياسي للثورة بمواجهة النظام، وتستخدم هذه الساحات بوصفها إحدى أوراق الضغط والتفاوض المُهمّة[٢٩].

---

(٢٨) «القيادي في الثورة الشبابية أحمد سيف حاشد يشرح تفاصيل اعتداء عناصر الإصلاح والفرقة عليه في ساحة الاعتصام،» الجمهور نت، ١/١/٢٠١٢، <http://www.aljumhor.net/portal/news-8842.htm>.

(٢٩) «كيف حولت الأحزاب الثورة إلى أزمة.. الوسط ترصد كبوات أثقلت كاهل الثورة وأطالت في عمر النظام الحاكم،» الوسط (١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)، <http://www.alwasat-ye.net/index.php?ac=3&no=32251&d_f=20&t_f=0&t=5&lang_in>.

تعدّدت مستويات الخلافات بين الطرفين لتشمل من بينها مسألة مُهمّة، هي: «التصعيد الثوري»؛ حيث افترقا على خلفية الموقف منها. وعلى الرغم من كون الشباب الحزبي، وخصوصًا في تعبيره الأهمّ «اللّجنة التنظيمية»، وبعض الائتلافات الشبابية الكبرى؛ كأن تُعلن عن وقوفها مع التصعيد، إلّا أنّها كانت تُخضع الأمر ـ وبشكلٍ غيرِ رسمي ـ لقيودٍ كثيرة، ولا تسمح بسهولة؛ بخروج مظاهرات شبابية يتصدّرها مستقلّون نحو مناطق خطرة أمنيًا. لكنّها قد تسمح بذلك أو تُسهّل له حينما يمكن توظيف الأمر سياسيًا لصالح أحزاب اللّقاء المُشتَرك، واستخدامه للضغط على النظام، وما صاحب ذلك من وقائع دامية، مثل: قتل المحتجّين الشباب أمام بنك الدم في صنعاء أثناء توجُّههم إلى مقرّ رئاسة الوزراء، في مظاهرةٍ قادتها الناشطة توكّل كرمان، رغمًا عن اللّجنة التنظيمية، ومن دون توافق مع القُوى السياسية في الساحة، أو حتى باتفاق مع التكوينات المُستَقِلّة كافة[٣٠].

هذه الوقائع الدامية كانت سببًا في تصاعد الانقسامات بين الشباب، سواءً بين المستقلّين والحزبيين أم بين المستقلّين أنفسهم الذين لم يُنجزوا تفاهمًا واضحًا حول أهداف وخطوات التصعيد الثوري، وكيفية التنفيذ لذلك والحشد لتحقيقه. كما أبدت المجموعات المُستَقِلّة من الشباب غضبها من نتائج مسيرات متعدّدةٍ قُتل فيها كثيرون من المحتجّين الشباب، نتيجة دعوةٍ من اللّجنة التنظيمية التي أشرفت على تنظيمها وتحديد مساراتها. ومن المسيرات التي أثارت ردود الفعل تلك التي توجُّهت إلى حي ملعب الثورة... بجوار مقرّ التلفزيون الحكومي، وسقط فيها عددٌ من القتلى. والأخرى التي توجُّهت إلى حي باب القاع... المُسيطر عليه من أنصار النظام وقوّاته الأمنية؛ حيث أفصحت مجموعات مستقلة عن غضبها تُجاه ما حدث في المسيرات بالقول: إنّها استثمار رخيص لدماء الشباب، وتوظيفها سياسيًا من المُشتَرك عبر اللّجنة التنظيمية، من دون أن تكون لهذه المسيرات جدوىً فعلية، ضمن أجندة محدّدة للتصعيد الثوري[٣١].

---

(٣٠) «توكل كرمان تقود الشباب نحو الزحف وتنهي وصاية علي محسن والمعارضة اليمنية على مسار الثورة،» يمن برس، ١٢/ ٥/ ٢٠١١، <http://yemen-press.com/news1779.html>.

(٣١) لقاءات مع عدد من الشباب المستقل في ساحة التغير في صنعاء، ٨/ ٢/ ٢٠١٢.

في مستوى آخر للانقسام والتجاذبات بين القُوى الشبابية المُختَلِفة، أدّى انضمامُ اللّواء علي محسن الأحمر إلى خلق استقطاب واسع على صعيد المواقف بينها، وإلى الخشية من التشويش على الطابع السلمي للثورة، والتحوّل نحو عسكرتها والسيطرة عليها، ولا سيما أنّ اللّواء الأحمر يُعد أحد أهمّ رموز النظام السابق. ومن جانب آخر أدّت مستويات التنسيق العالية بين أفراد الفرقة الأولى المدرّعة التي يقودها اللّواء الأحمر ـ الذي أعلن حماية الثورة والساحات ـ وبين أفراد اللّجان الأمنية في ساحة التغيير في صنعاء، إلى المزيد من الاحتقان. إنّ عضوية هذه اللّجان تابعة في معظمها إلى شبابٍ ينتمون إلى حزب الإصلاح. ونشير في هذا السياق إلى واقعة الاعتداء على عدد من الناشطات البارزات. . . من بينهن أروى عبده عثمان، وهدى العطاس، وسارّة جمال، وأُخريات، من جنود يتبعون للفرقة، وأعضاء من اللّجان الأمنية، في أثناء إحدى المسيرات، فقط لكونهنّ رفضن الفصل التقليدي بين النساء والرجال خلال المسيرة. تلك الواقعة ما هي إلّا أنموذج لاستبداد مصغّر ينشأ في الساحات، ويؤكّد مخاوف بعض التيارات الشبابية المُستَقِلّة واللّيبرالية في الثورة من التحالف المحافظ الذي يريد السيطرة على الثورة، ويعبّر عن نفسه من خلال اللّواء الأحمر ومشايخ القبائل والإسلاميين[٣٢].

أدّت واقعة الاعتداء على الناشطات إلى المزيد من الجدل وتسليط الضوء ـ بشكلٍ أكبر ـ على مخاوف المستقلّين وجماعة الحُوثي الناشطة في الثورة ـ التي خاضت مواجهات مع قوّات اللّواء علي محسن في أثناء تولّيه قيادة المعارك في صعدة ضدّهم قبل الثورة ـ من تحوّل الفرقة الأولى إلى أداة قهر للثورة والقوى المُستَقِلّة فيها، بالتنسيق مع حزب الإصلاح الإسلامي المحافظ الذي تعدّدت الروايات عن علاقته الأيديولوجية والتنظيمية السرّية والقديمة مع اللّواء علي محسن.

نجح الشباب المحسوبون على أحزاب اللّقاء المُشتَرك (حزب الإصلاح

---

(٣٢) «د. المتوكل: الاعتداء على الناشطات في ساحة الجامعة يجعل المخاوف من حكم طالبان محل اعتبار وتصديق،» الجمهور نت، ١/ ٥/ ٢٠١١، <http://www.aljumhor.net/portal/news-5929.htm>.

خصوصًا) في السيطرة الكلّية على ساحة صنعاء، وبشكل أقلّ في ساحة تَعِز. وأنتج التصادم في بداية الأمر بين المستقلّين والشباب الحزبيين، علاوةً على الصدام بين المكوّنات الشبابية لأحزاب اللّقاء المُشتَرك ذاتها، حالةَ تسويةٍ في إدارة الساحة والعملية الاحتجاجية في تَعِز؛ تمخّض عنها تمثيلٌ نسبي لمُختَلِف القُوى، على الرغم من غلبة القادمين من أحزاب المُشتَرك. وكان الفارق هو انخفاض دور الشباب المحسوبين على الإصلاح في السيطرة على الساحة. كما أنّ هناك دورًا ملحوظًا وقياديًا لشباب الحزب الاشتراكي والتنظيم الوحدوي الناصري(٣٣). ومع ذلك؛ انقسمت الساحة ضمنيًا في تَعِز، خصوصًا بعد واقعة اقتحامها من القوات الأمنية، وحدوث ما أطلق عليه «محرقة ساحة الحرّية»؛ حيث تبلور تيار سمّى نفسه «شباب الحسم»، بقيادة أحد الناشطين الاشتراكيين، واسمه محمد أحمد عبد الرحمن صبر، والقيادية الشبابية بُشرى المقطري. تبنى هذا التيارُ خيار التصعيد بشكل مُفارقٍ لنسق إدارة ساحة الحرّية في تَعِز، وتنظيم الاحتجاجات فيها خارج الإرادة السياسية لأحزاب اللّقاء المُشتَرك. وبدا هذا التيار وكأنّه في واجهة أعمال تصعيد الاحتجاجات في تَعِز، وتمثّله المجموعة ذاتها التي تبنّت ونظّمت لاحقًا ما عرف بمسيرة الحياة إلى صنعاء.

عَقِبَ الزخْم الاحتجاجي اللافت الذي شهدته عَدَن في بداية الاحتجاجات، تشكّلت ساحة الحرّية في حي كريتر في عَدَن، وشهدت أحياء المعلّا والمنصورة تشكّلاتٍ احتجاجيةً أخرى ظلّت مستمرّةً ولم تتبلور باعتبارها ساحاتٍ في حينها. كما صعدت إلى السطح مقدّمات احتقان في ساحة كريتر - موقع الاحتجاج الرئيس في عَدَن - بين الناشطين الشباب المحسوبين على أحزاب اللّقاء المُشتَرك، وخصوصًا الإصلاح الأكثر تنظيمًا وحضورًا، والشباب المحسوبين على الحرَاك الجنوبي. وظلّ هذا الاحتقان يُنفّس عن نفسه باحتكاكات محدودة، حتى بدأت تتوسع وتؤدّي إلى انقسام الساحة في عَدَن بالتزامن مع تطوّر المسار السياسي للثورة، وخصوصًا المتعلّق منه بالمبادرة الخليجية، وتشكيل المجلس الوطني لقوى الثورة، الذي شعرت قُوى الحرَاك أنّه يُعيد إنتاج الاستبعاد السياسي نفسه للجنوبيين،

---

(٣٣) اتصالات هاتفية مع عدد من الشباب في ساحة الحرية في تَعِز، ٨/ ٢/ ٢٠١٢.

ولا يأخذ بمطلبهم في التمثيل المتساوي بين الشمال والجنوب في عضويته، وهو ما أنتج في الأخير انقسامًا كلّيًا في الحرَاك الاحتجاجي في عَدَن، التي انقسمت إلى ساحتين: إحداهما محسوبة على الحرَاك الجنوبي في حي المنصورة، إضافة إلى تجمّعات متفرّقة في حي المعلّا، أغلقت الشارع الرئيس فيه، بينما ظلّت ساحة الحرّية في حي كريتر محسوبةً على أحزاب اللّقاء المُشتَرك.

رابعًا: عام على الثورة: مواقف متضاربة

بعد مضي عام على الثورة، وعَقِبَ توقيع المبادرة الخليجية وبدء المسار التنفيذي للمبادرة، تبلور موقفان لدى الشباب، أُسسا على خلفيتهم السياسية؛ حيث تدفع المكوّنات الثورية المحسوبة على اللّقاء المُشتَرك، إلى التهدئة بشكل ضمني في مسار الاحتجاجات، وقصرها على وجود الساحات من دون أي نشاط خارجها. هذا على الرغم من المحافظة على لهجةٍ ثوريةٍ عالية، ومنح الفرصة للمسار السياسي، وصولًا إلى الانتخابات الرئاسية في ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠١٢، مع عدم وضوح موقفهم من المرحلة اللّاحقة لذلك، والاكتفاء بالتأكيد على كون الساحات ستبقى لحماية الثورة وهدفها في إنشاء «الدولة المدنية الحديثة» من دون تحديد آفاق زمنية لبقاء هذه الساحات التي يتغذّى بقاؤها على الدعم المادي المباشر من اللّقاء المُشتَرك. وعلى الرغم من كون اللّجنة التنظيمية المحسوبة كُليًا على اللّقاء المُشتَرك أعلنت على لسان أحد أعضائها أنّ موقفها سيتحدّد بعد اعتراف نائب الرئيس عبد ربّه منصور ـ المرشح الرئاسي التوافقي وَفقَ المبادرة الخليجية ـ بالثورة[٣٤]. إلّا أنّ مُكوّنًا شبابيًا آخر محسوبًا على التجمّع اليمني للإصلاح، أعلن أنّه يدعم بشكلٍ صريحٍ الانتخاباتِ الرئاسية، ويدعو إلى المشاركة فيها[٣٥]،

---

(٣٤) تصريح عضو اللجنة التنظيمية مانع المطري للمركز الإعلامي لساحة التغيير في صنعاء، موقع ثورة اليمن، ٦/ ٢/ ٢٠١٢، <http://yemen4all.com/index.php/news/sanaa/3901-2012-02-06-19-24-14>.

(٣٥) «رفض واسع لشباب الثورة إعلان المنسقية الدعوة إلى الانتخابات مؤكدين على موقفهم الرافض للمبادرة الخليجية والانتخابات،» صحافة نت، ٦/ ٢/ ٢٠١٢، <http://sahafah.net/details604687.html>.

من دون أن يحدّد الطرفان ما سيكون عليه موقفهما «الثوري» عَقِبَ هذه الانتخابات.

في المقابل، تؤكّد المكوّنات الشبابية المُستَقِلّة، وتلك المحسوبة على مكوّنات سياسية أخرى مثل الحُوثِيين رفضها المسار السياسي الجديد عَقِبَ المبادرة، وبعد مضي عام من الثورة، وعلى ضرورة عدم التفريط في الثورة. وحاول بعضها إنشاء تكتّلات جبهوية جديدة، مثل: «جبهة إنقاذ الثورة» التي ضمّت ممثّلين لقُوىً مستقلّة ومحسوبين على الحرَاكيين والحُوثِيين[٣٦]، باتجاه خلق دَفعةٍ جديدة للثورة خارج مسار المبادرة الخليجية التي أعلنت هذه الجبهة موقفًا حاسمًا منها، وقالت: إنّها ترفض رفضًا قاطعًا التسوية السياسية المشوّهة والشبيهة بنظام صالح أكثرَ من انتمائها إلى الثورة[٣٧]، من دون أن تتضمّن رؤيتُها تفصيلًا واضحًا لكيفية إدارتها لهذا الرفض وتطويرها، خارج الدعوة إلى اصطفافٍ وطني واسعٍ حولَ الثورة اليمنية، وتكوين جبهة ثورية وطنية لإنقاذ الثورة، عبر إعادة صوغ التسوية السياسية، بالانطلاق من أولويات وطنية تتّفق مع مشروع الدولة المدنية الذي يحقّق مطالب اليمنيين، ويحقّق نقلة نوعية في شكل النظام، ومسؤولية السلطة، ومعايير تقويمها ومحاسبتها، وتحديد آليات واضحة لحماية ذلك قانونيًا وسياسيًا واجتماعيا[٣٨].

يتجلى التباين والانقسام بشكل واضح في المواقف السياسية للمكوّنات الثورية، وخصوصًا بين المحسوبة على اللّقاء المُشترَك وغير المنتمين إليه، بعد مضي عام على الثورة؛ لكنّ المدى الذي سيصل إليه هذا الانقسام ما زال غامضًا ومثيرًا لسؤالٍ هو: كيف سينعكس على الثورة؟ وماذا ستفعل هذه الأطراف لحماية مواقفها والدفع بها، مع المُضي في تنفيذ المبادرة.

---

(٣٦) ماجد الشعيبي، «اليمن: الإعلان عن جبهة إنقاذ ثورية ضمت ممثلين عن الحَرَاك والحوثي ومستقلون،» التغيير نت، ٢٩/ ١٢/ ٢٠١١، <http://al-tagheer.com/news37925.html>.

(٣٧) «رؤية «جبهة إنقاذ الثورة»،» موقع الجبهة، ٢٦/ ١٢/ ٢٠١١، <http://enkath.blogspot.com/2011/12/normal-0-false-false-false-en-us-x-none.html>.

(٣٨) «رؤية «جبهة إنقاذ الثورة»».

خامسًا: موقع الشباب من الفاعلين السياسيين

شكّل اقترابُ الشباب الثوري اليمني من اللّقاء المُشتَرك ـ الفاعل السياسي التقليدي المعارض لصالح والأقرب لهم ـ محلَّ شدٍّ وجذبٍ، بحسب موقع هذا الفاعل من النظام وطبيعة إدارته للمسار السياسي الجديد الذي أتى محمولًا على ظهر العملية الثورية، وكيفية تفاعله مع الثورة وأحداثها. وشكّلت محطات مُختَلِفة في مسار الثورة، نقاط اقتراب وابتعاد بين الطرفين، حكمتها ـ أساسًا ـ طبيعة مقاربة اللّقاء المُشتَرك للحدث. وفي ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠١١، شكّلت دعوةُ أحزاب اللّقاء المُشتَرك لأنصاره للانضمام إلى الشباب في مظاهرتهم ضدّ النظام، إيذانًا رسميًا بدخوله في العملية الثورية، والتماهي مع مطالب الشباب الداعية إلى إسقاط النظام. كان قرار اللّقاء المُشتَرك الرسمي بدعم حركة الاحتجاج الشبابية، متغيرًا نوعيًا ومهمًّا في المسيرة الاحتجاجية المتصاعدة، مع وجود اختلافات مهمّة بين الأحزاب والمحتجّين من مُختَلِف الأوساط الذين انخرطوا في المظاهرات عبر الشوارع. وكانت النقطة الأكثر أهميةً هي أنّ اللّقاء المُشتَرك لا يزال يترك الباب مفتوحًا للمفاوضات والحوار، في حين أنّ أغلبية المتظاهرين من الشباب وأعضاء المجتمع المدني ليسوا كذلك[٣٩].

شكّل إبقاء المُشتَرك باب الحوار مواربًا مع السلطة، نقطة التوتّر الأساسية التي ألقت بظلّها على العلاقة بين الثوّار الشباب والمُشتَرك. وظلّت مسارات هذا الحوار وأجندته محلّ هجوم مستمرّ من مُختَلِف المكوّنات الثورية الشبابية على أحزاب المعارضة. لا ريب أنّ المرونة التي أبداها المُشتَرك واستعداده الضمني والمعلن لإجراء حوار مع النظام، شكّلا مصدر خيبةٍ وإحباطٍ للثوار من الشباب؛ وظهر ذلك بوضوحٍ في إحدى اللّافتات التي يرفعها المتظاهرون من طلّاب الجامعات، إذ تقول: «لا حوار، لا أحزاب»[٤٠].

لم ينشئ الطرفان آليةً وسيطةً وواضحةً، يُمكنها أن تُشكّل مفتاحًا لإدارة

---

(٣٩) «اليمن بين الثورة والإصلاح».

(٤٠) «اليمن بين الثورة والإصلاح».

موقف موحّد إزاء تطوّرات الثورة والمواقف السياسية؛ وحتى اللّجنة التنظيمية ـ وهي قناة الاتّصال الأكثر وضوحًا بين المُشتَرك والشباب ـ لم تخلق تفاعلًا سياسيًا بين الطرفين، ولم تستطع أن تدير الفاعليات الثورية بشكل مُرضٍ للشباب المتحمّس لفكرة الحسم الثوري بعيدًا من أي حوارات سياسية يجريها المُشتَرك مع النظام. ومن حين إلى آخر ظلّت اللّجنة التنظيمية محلّ هجوم من كثير من القُوى الشبابية التي كانت تنظر إليها بوصفها أداةَ قهرٍ ضمنية للثورة، وعطلت بالتالي فرصًا كثيرةً لتطوير العمل الثوري، لكونها تنتمي في الأخير إلى أدوات اللّقاء المُشتَرك، ومقيدة ضمنيًا بمخاوفه وأجندته السياسية، حتى ولو أعلنت عكس ذلك(٤١).

على مستوىً آخر شكّلت العلاقة بين الشباب والقُوى القبلية المنضمّة إلى الثورة أحدَ المستويات السياسية غير المُعرّفة بشكلٍ واضح، حيث أعلنت القُوى القبلية أنّها جزء من الثورة، ولا تستهدف سرقتها من الشباب(٤٢). كان هذا الإعلان محاولةً لطمأنة الشباب الذين تشكّلت لديهم هواجس متعدّدة تُجاه أغراض هذه القُوى التي كانت إلى عهد قريب جزءًا من النظام؛ وهي بعد انضمامها إلى الثورة، تمتلك كثيرًا من أسباب القوّة التي تمكّنها من التحكّم بمسار الثورة، وفي المرحلة الجديدة لليمن ما بعد علي صالح؛ ويمكن لها ـ ببساطة ـ أن تعيد تجديد نفسها على رأس السلطة ضمن صيغة جديدة من الشراكات، تنظّمها وتضمنها المبادرة الخليجية. وهي علاوةً على ذلك ذات موقف محافظ، وتخشى من أن يتبلور الاندفاع الثوري على المستويات الاجتماعية، بما يُهدّد سلطاتها التقليدية التي تمدّها بأسباب الشرعية والقوّة، باعتبارها طرفًا في الحكم ومستفيدًا مستمرًا من السلطة.

---

(٤١) من لقاء أجراه الباحث مع أحد شباب الثورة في ساحة التغيير في صنعاء، ١٨/ ٣/ ٢٠١١.

(٤٢) «أود أن أؤكّد لكم، أنّنا لن نسرق ثورتكم نهائيًا، فالثورة ثورتكم، ومن يريد أن يشوّه أو يوقع الخلاف بيننا وبينكم فهو محتال كذّاب أرعن..»، من كلمة للشيخ صادق بن عبد الله بن حسين الأحمر، شيخ مشايخ قبائل حاشد، ألقاها أمام شباب ساحة التغيير في صنعاء، بتاريخ ٢٢/ ٣/ ٢٠١١، «الشيخ صادق الأحمر لشباب ساحة التغيير: الثورة ثورتكم ولن يسرقها منكم أحد، وسنكون درعًا لكم بإذن الله،» أخبار اليوم، ٢٣/ ٣/ ٢٠١١، <http://www.akhbaralyom.net/news_details.php?sid=37765>.

إلى جوار العلاقة مع المكوّنات السياسية التقليدية تتمظهر التعبيرات ذات الطابع المناطقي والطائفي التي تستولي على حيز واسع من شكل إدارة العلاقة بين المكوّنات الاجتماعية اليمنية، بسبب اعتداء النظام على النسيج الوطني وتمزيقه له لضمان البقاء. ولم تتعامل المكوّنات الشبابية الثورية بشكلٍ مباشر مع هذه التعبيرات النشطة في المكوّنات الاجتماعية لليمنيين، لكونها لم تنجز مواقف واضحة منها. كما استفادت هذه المكوّنات من الروح الوطنية التي بعثتها الثورة، لتعمل على إزاحتها جانبًا بشكلٍ موقّت من أولوياتها خلال تفاعلات الحدث الثوري. ويبعث تجاهل الثوّار لهذه التعقيدات مؤشرات مقلقة وغير واضحة عن إمكاناتهم على التعامل مع هذه التعقيدات الاجتماعية اليمنية التقليدية والخطرة، التي سيحكم مستقبل نموّها أو ضعفها وتفاعلها في ما بينها، طبيعة المرحلة السياسية الجديدة، وشكل النظام القادم على خلفية الثورة، وفي إطار المبادرة الخليجية.

سادسًا: المبادرة الخليجية واستجابة الثوّار الشباب

في تاريخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠١١، عرض المجلس الوزاري لدول الخليج في دورته الاستثنائية الحادية والثلاثين مبادرته الرامية إلى حل الأزمة في اليمن على مستوى السلطة والمعارضة، في ما عرف لاحقًا بـ «المبادرة الخليجية». استغرق الأمر أكثر من شهرين قبل أن تقرّر دول الخليج التدخّل في اليمن، بعد أن ظلّت تراقب الأمر من بعيد، متمسكةً بحذرها التقليدي من إعلان مواقف سياسية تُجاه أي أحداث تدور داخل أي بلد عربي. وفي تاريخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠١١، زار وفد من المعارضة اليمنية العاصمةَ السعودية، لنقاش موضوع المبادرة مع المجلس الوزاري الخليجي. وبعد الانتهاء خرجت المعارضة لتعلن تمسكها بمبادرة الثالث من نيسان/أبريل، الداعية إلى «تنحّي» صالح عن الرئاسة بشكلٍ صريح[٤٣]. وكان ذلك أوّل إعلان رسمي من المعارضة بقبولها المبادرة الخليجية التي ما لبثت أن خضعت لكثير من التعديلات والتغييرات، في

(٤٣) عبد الحكيم هلال، «المبادرات الخليجية لإنقاذ اليمن،» الجزيرة نت، ١١/٥/٢٠١١،
<http://www.aljazeera.net/analysis/pages/91085b2e-dc05-42ca-8ff0-851bf4309464>.

محاولة من دول الخليج تفكيك مقاومة صالح الاستجابة لها والتوقيع عليها.

حرصت أحزاب اللّقاء المُشتَرك في إطار التفاوض حول تعديلات المبادرة الخليجية على عدم المساس بموضوع الاعتصامات التي يقوم بها الشباب، خصوصًا أنّ أحد بنود المبادرة ينصّ على إزالة أسباب التوتّر سياسيًا وأمنيًا، ولا سيما بعد أن تلقّت تلك الأحزاب تأكيدًا بعدم دخول الاعتصامات الميدانية ضمن هذا البند، لتُعلن موافقتها بشكل رسمي[٤٤]. كان اللّقاء المُشتَرك يدرك تمامًا أنّ المبادرة الخليجية ستشكّل عنصرَ تفجيرٍ في علاقتها مع شباب الثورة في اليمن الذين أعلنوا بشكل واضح موقفهم الرافض لهذا المسار السياسي الذي يعتبرون أنّ الغرض منه تحويل الثورة الشعبية إلى أزمة سياسية، وهو أمر يستحيل عليهم قبوله، بعد أن سقط الشهداء وكسر الناس حاجز الخوف. علاوةً على ذلك فإنّهم يدعون دول الخليج إلى التوقّف عن إنقاذ نظام متساقط[٤٥]. كلّ ذلك استدعى من المُشتَرك أن يكون حريصًا على توضيح أن موافقته على هذه المبادرة، لا يعني اقترابه من حقّ هؤلاء الشباب بتَاتًا، في ممارسة الفعل الثوري على طريقتهم، وتجنّبه الدخول في جدل مباشر. . مع رفض الشباب الحاسم لهذه المبادرة.

أعلنت معظم التكوينات الثورية موقفها الرافض للمبادرة، وإدارة خطابها الإعلامي بمواجهة ما اعتبرته محاولةً لتمكين صالح من الإفلات من العقاب؛ واعتبر الشباب القَبول بالمبادرة خيانةً لدماء الشهداء. واللافت في الأمر أنّه بينما كانت أحزاب اللقاء المُشتَرك تمضي في إطار المفاوضات حول المبادرة الخليجية وتعديلاتها، كان موقف اللّجنة التنظيمية في ساحة التغيير بصنعاء ـ والمحسوبة على المُشتَرك ـ تعلن رفضها القاطع للمبادرة، حيث اعتبروا أنّ المبادرة بشكلها النهائي أثبتت صحّة موقف الشباب المعلن سابقًا، والرافض لأي مبادرة لا تنطلق من الساحات، كونها لن تلبي طموحات شباب الثورة، ولن تمثّل إرادة الشعب اليمني، وعلى رأسها تنحّي الرئيس وأقاربه فورًا،

---

(٤٤) هلال، «المبادرات الخليجية».

(٤٥) هلال، «المبادرات الخليجية».

ومحاكمتهم مع جميع المتورّطين في جرائم قتل أبناء الشعب[٤٦].

لم يستطع الشباب الرافض للمبادرة تصدير موقف متماسك يجعل اللّقاء المُشتَرك والأطراف الإقليمية والدولية تُعيد النظر في المبادرة، وتعمل على الضغط على صالح للتنحّي خارج أي اتفاق سياسي، وباستثناء الإعلان المتكرّر عن رفضهم لها، ورفع الشعارات المعادية لها، فإنّه لم يتبلور في الميدان ما يجبر أي طرف على الإصغاء إلى هذا الرفض، خصوصًا أنّ هناك تقديرًا من الأطراف الراعية للمبادرة، يرى أنّها الوسيلة الأنسب والأكثر أمانًا، لكي لا تنزلق اليمن إلى أي شكل من أشكال العنف الأهلي، خصوصًا بعد انقسام الجيش بين السلطة والمعارضة، إضافةً إلى معالم تفكّك سلطة الدولة في العديد من المناطق والمحافظات اليمنية، واحتمال انهيار مؤسسات الدولة، بما سيخلقه ذلك من حالة فوضى مدمرة، ستلحق ضررًا بالغًا بمصالح مُختَلِف الأطراف، فهي حرصت على الدفع بهذه المبادرة حتى الحدّ الأقصى، وبأقلّ قدر من الإصغاء إلى الاعتراضات عليها، سوى من الشباب أو الجماعات السياسية الأخرى مثل الحُوثِيين والحرَاك، الذين أعلنوا رفضهم لها لأسباب متباينة.

سابعًا: مسيرة الحياة / ثورة المؤسسات: هل هناك موجات في ثورة الشباب؟

في يوم ٢٠ كانون أوّل/ ديسمبر ٢٠١١، تحرّكت مسيرة شبابية راجلة من تَعِز، جنوب وسط اليمن، إلى صنعاء[٤٧]، كانت أعداد المشاركين في بداية الأمر لا تتعدّى الثلاثة آلاف، في أثناء مغادرتهم المدينة، في ما عُرف بمسيرة الحياة، لتصل إلى عشرات الآلاف عند دخول مدينة صنعاء، عَقِبَ أربعة أيام من المسير المستمرّ؛ مرّت خلالها بكلٍّ من مدينة إب ومدينة ذِمار، قاطعةً حوالى ٢٥٠ كلم، ليسقط عشرة قتلى من المشاركين فيها عندما هاجمت قوّات الأمن الآلاف من المشاركين في المسيرة بصنعاء، مستخدمةً خراطيم

(٤٦) بيان صادر عن اللجنة التنظيمية في ساحة التغيير في صنعاء، ١١/ ٤/ ٢٠١١.

(٤٧) ««الحياة»: مسيرة راجلة، انطلقت من ساحة الحرية بتعز باتجاه صنعاء،» موقع الصحوة نت، ٢٠/ ١٢/ ٢٠١١، <http://www.alsahwa-yemen.net/arabic/subjects/1/2011/12/20/14786.htm>.

المياه والغاز المسيل للدموع، قبل أن تفتح النار عليهم آخر الأمر[٤٨]!

أتت هذه المسيرة خارج الإيقاع المعتاد الذي اتّسم بالنمطية في ساحات الثورة في كلٍّ من صنعاء وتَعِز وبقية المحافظات اليمنية خلال أكثر من عشرة أشهر، لتشكّل تكتيكًا جديدًا في العمل الثوري الشبابي، استطاع به أن يعيد الحماسة إلى الثوار بعد توقيع المبادرة الخليجية من أطراف العمل السياسي اليمني، وبدت المسيرة باعتبارها سلوكًا ثوريًا جديدًا أعاد الاعتبار إلى قدرة الشباب على الخروج بشكل مفاجئ، وخارج التوافقيات السياسية التي أبقت الساحات الثورية في اليمن قيدَ التجميد، وأشبه بورقة ضغط يستخدمها المُشتَرك للضغط على النظام لا أكثر.

لم تعلن مسيرة الحياة أهدافًا واضحةً، لكن سلّط المتظاهرون الضوء وبشكل رئيس، على عدم رضاهم عن جزءٍ من اتّفاق نقل السلطة الذي يعطي الرئيس المنتهية ولايته علي عبد الله صالح الحصانة من المحاكمة. وطالب المتظاهرون بالانتقال فورًا إلى الديمقراطية، وإلغاء التسوية مع صالح، ومحاكمة جميع الأشخاص المسؤولين عن العنف ضدّ المتظاهرين المسالمين على مدار العام الماضي[٤٩].

تعدّت دلالة هذه المسيرة المطالب المباشرة الخاصة بإلغاء الحصانة، ورفض مسار التسوية السياسية القائم على أساس المبادرة الخليجية، لتصبح ـ بمستوىً ما ـ موجةً ثانيةً في الثورة اليمنية، أكّدت وجود فرصة لاستعادة الشباب القرارَ الثوري من يد الأحزاب التي كانت تسيطر ضمنًا على الثورة وتتسلّط على قرارها بشكلٍ غير معلن، ذلك أنّ مسيرة الحياة تكونت في الأصل من الثوّار المستقلّين والحزبيين المتحرّرين من التبعيات الحزبية العمياء[٥٠].

---

(٤٨) انظر: «اليمن: لجنة حكومية للتحقيق في الهجوم على مسيرة الحياة،» في ٢٧/ ١٢/ ٢٠١١ على موقع CNNARABIC, <http://arabic.cnn.com/2011/yemen.2011/12/25/yemen.dennounce/index.html>.

(٤٩) «اليمن: لجنة حكومية للتحقيق في الهجوم على مسيرة الحياة».

(٥٠) «مسيرة الحياة على فيسبوك: عن اللصوص والحماية ودواجن الغراسي والتغذية والقات والقبيلة،» مادة صحفية عن حوارات في الفيسبوك عن مسيرة الحياة، أعدها للنشر أحمد الولي، موقع حشد نت، ٣٠/ ١٢/ ٢٠١١، والنص مقتبس من تعليق للصحفي نبيل سبيع: <http://www.hshd.net/news12694.html>.

أثارت المسيرة استقطابًا واسعًا على مستويات عدّة؛ ووصفها السفير الأميركي بأنّها خارجةٌ على القانون، الأمر الذي أثار غضب كثيرين من الأطراف. كما كان للمسيرة تداعياتٌ في أوساط الثوّار الشباب عَقِبَ وصولها إلى صنعاء، ومنحت زَخْمًا قويًا للشباب الذين يعارضون مسار التسوية السياسية من مُختَلِف التوجُّهات. وأدّت من جهةٍ إلى توتر كبير في ساحة التغيير في صنعاء، حيث يسيطر أنصار المُشتَرك، وتصاعد مستوى الاحتقان إلى حدٍّ الاشتباكات داخلَ الساحة من جهةٍ أخرى.. حيث ذكر ناشطون أنّ ٢٠ شخصًا على الأقلّ أصيبوا خلال الاشتباكات التي قال ممثّل للحوثيين عنها: إنّها اندلعت عندما هاجم أنصار حزب الإصلاح خيمةً نُصبت لانتقاد الاتّفاق الذي بموجبه يتنحّى صالح عن السلطة(٥١).

عَقِبَ مسيرة الحياة توالى العديد من المسيرات الراجلة من المحافظات إلى صنعاء. وكان من أبرز تلك المسيرات: مسيرة الكرامة، القادمة من الحُديدة، التي مرّت بمحافظتي حِجّة وعِمران وصولًا إلى العاصمة، وانطلقت ضمن الهدف والشعارات ذاتها التي رفعت في مسيرة الحياة، علاوةً على كونها أتت من خارج السيطرة الحزبية للّقاء المُشتَرك على الساحات، وبدعمٍ من جماعة الحُوثِيين المُستبعدة من التسوية السياسية التي تضمّنتها المبادرة الخليجية.

بشكلٍ متزامنٍ ـ تقريبًا ـ مع مسيرة الحياة الراجلة، اشتعلت في العاصمة صنعاء وفي العديد من المحافظات معالمُ انتفاضة مؤسسية طالت القطاعين المدني والعسكري في مؤسسات الدولة، عُرفت لاحقًا بثورة المؤسسات، حيث خرج الموظّفون في عددٍ من الإدارات الحكومية مطالبين بتغيير قياداتهم الذين كان معظمُهم محسوبين على حزب المؤتمر الشعبي العامّ الحاكم، ضمن اتّهامات متعدّدة لهم، تصدّرها الفسادُ المالي والإداري. كانت أولى الوقائع ـ في ذلك ـ انتفاضة موظّفي مصلحة الأحوال المدنية ضدّ رئيس المصلحة، ثمّ انتفاضة طلّاب كلّية الطيران والدفاع الجوي ضدّ عميد الكلية. لكنّ الواقعة الأخطر والأكثر إثارةً للانتباه تمثّلت

---

(٥١) «تشابك بالأيدي بين أنصار ومعارضي خطة نقل السلطة في اليمن،» رويترز، ٢٧/ ١٢/ ٢٠١١، <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE7BQ06220111227>.

في امتداد تلك الانتفاضات إلى جهاز التوجيه المعنوي للقوّات المسلّحة الذي يترأسه العميد ركن علي الشاطر، أحد أفراد الدائرة الضيقة المحيطة بالرئيس صالح، وخروج أفراد هذا الجهاز يوم ٢٠١١/١٢/٢٦ في اعتصام، مطالبين بتغييره وهو الذي كان يتولّى إدارة التوجيه المعنوي منذ أكثر من ٣٦ عامًا[٥٢].

تمدّدت ظاهرة ثورة المؤسسات لتشمل عددًا من الألوية العسكرية والمكاتب التنفيذية للوزارات في عدد من المحافظات، شكّل تداعيًا جديدًا من تداعيات الثورة اليمنية، حتى وإن لم يرتبط بشكلٍ عضوي مباشر بتكويناتها الثورية، حيث إنّ قطاعاتٍ جديدةً من المواطنين اليمنيين ـ وصفت لفترة طويلة بالفئة الصامتة ـ انضمّت إلى الثورة عبر بوّابات مؤسساتهم... بالثورة على الفساد والمحسوبية فيها.

اتهمت قيادات في النظام أحزاب اللّقاء المُشتَرك بأنّها الطرف الذي يقف خلف ما يحدث في المؤسسات لتقويض المبادرة الخليجية ـ وباستثناء هذا الاتّهام ـ لم يكن هنالك ما يؤكّد ذلك، خصوصًا أنّ هذه الثورة طالت بعض القطاعات التي تخضع لسيطرة قوىً محسوبةٍ على الثورة؛ كان من أبرزها اللّواء ٣١٢ ميكا في محافظة مأرِب[٥٣]، الذي انشقّ عن النظام بعد تداعيات جمعة الكرامة في ١٨ آذار/مارس، حين انشقّ اللّواء علي محسن الأحمر عن النظام.

شكّلت مسيرة الحياة وثورة المؤسسات تعبيرات جديدة للثورة اليمنية خارج أدواتها التقليدية، وتحديدًا الاعتصامات والمظاهرات في إطار المدن. وبدت المسيرة وكأنّها محاولة من الثورة للإفلات من مسار التسوية السياسية الذي تضمّنته المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية؛ ووقفت خلفها

---

(٥٢) مأرب الورد، «ثورة التغيير تطارد عتاولة الفساد في المؤسسات الحكومية،» موقع الاقتصاد نيوز، ٢٠١١/١٢/٢٦، <http://aleqtisadnews.net/index.php?ac=3&no=2152&d_f=101&t_f=0&t=5&lang_in=&vo=1>.

(٥٣) «المئات يتظاهرون في اللواء ٣١٢ ميكا بمأرب ويغلقون بوابات مقره للمطالبة بإقالة أركان حرب اللواء،» المصدر أونلاين، ٢٠١١/١٢/٢٨، <http://almasdaronline.info/index.php?page=news&article-section=1&news_id=27045>.

إراداتٌ مُختَلِفةٌ من ثوّارٍ شباب وقُوىً سياسية ومواطنين استبعدتهم العملية السياسية الجديدة. وعلى الرغم من الزخْمِ والحماسة اللّذين أثارتهما هذه الموجات الجديدة للثورة، وأنّها أثبتت ـ في مستوىً ما ـ إمكانية استعادة المبادرة الشعبية من أطراف آخرين لا ينتمون إلى اللّقاء المُشتَرَك، إلّا أنّ آثارها ما زالت غير واضحة، خصوصًا في قدرتها على إنتاج واقعٍ سياسي جديدٍ يُعطل مسار التسوية الذي أنتجته المبادرة الخليجية؛ علاوةً علَى إعادة الاعتبار إلى الثوار والقُوى المُستبعدة التي ترى أنّ نُخب النظام السابق أعادت إنتاج نفسها عبر المبادرة.

ثامنًا: هل ساهمت الثورة في بلورة الشباب بصفتهم فاعلًا حقيقيًا؟

شكّلت الثورة اليمنية فرصة نوعية واستثنائية لإدخال الشباب اليمني إلى حقل السياسة ـ حيث كانوا مستبعدين منه ـ إلى جوار القُوى التقليدية التي تهيمن عليه، مثل القبائل والأحزاب؛ حيث بدا أنّ أهمّ ما يميز الثورة اليمنية هو دخول الشباب بصفتهم فاعلًا جديدًا في المشهد اليمني بوصفه قوّةً اجتماعيةً سياسيةً فرضتها الأجواء السياسية الجديدة في الوطن العربي بعد ثورتيْ تونس ومصر[٥٤]. شكل ذلك متغيرًا جديدًا في أوزان القوّة السياسية لم يجر تقدير أبعاده بعد، خصوصًا أنّ الثورة اليمنية لم تعمل فقط على تجنيد الشباب في الاحتجاجات... لكنّها ساعدت في المدى الزمني الطويل الذي استغرقته على بناء تقديرات وخبرة سياسية لديهم في ما يخصّ أوضاع بلادهم، وأداء القُوى المُختَلِفة فيها، علاوةً على كون الزمن الطويل الذي استغرقته الثورة اليمنية ـ قياسًا إلى الثورتين التونسية والمصرية، سمح بإمكانية تنظيم الشباب لأنفسهم بشكل أوّلي في إطار تنظيمات وائتلافات ثورية متعدّدة، تملك الإمكانية على تنظيم الاحتجاجات والمظاهرات، ومُختَلِف أشكال الفعل الميداني والتنظيمي والحوارات. لكنّ

(٥٤) «اليمن ما بعد علي عبد الله صالح،» وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٩/ ٦/ ٢٠١١، <http://www.dohainstitute.org/release/31ac346c-6569-4655-8e3a-c7372c29a325>.

الأهمّ من ذلك كلّه، هو أنّ الثورة مكّنت من تشكيل تكتّلات شبابية تتجاوز الفاعلين التقليديين[٥٥].

إن اختبار إمكانية أن يصبح الشباب اليمني فاعلًا جديدًا ـ على المستويين الاجتماعي والسياسي ـ ما زال أمرًا تقديريًا، خصوصًا مع الجهود الكبيرة التي بُذلت من القُوى التقليدية لاستيعاب تداعيات الثورة ومحرّكيها من الشباب القادمين من خارج العملية السياسية اليمنية كُلّيًا التي أدركتها الشيخوخة، وسيطرت عليها فئاتٌ وقُوىً مُحدّدة لا تزال تعيد إنتاج نفسها منذ الثورات اليمنية في الشمال والجنوب في عامي ١٩٦٢ و١٩٦٣.

شكّلت المبادرة الخليجية الوسيلة الأهمّ لامتصاص هذا الفائض الثوري والسياسي الجديد والمندفع، كي لا يربك الصيغة السياسية اليمنية التي تفاجأت به، وبدا أنّها تريد فقط أن يقتصر ضرر هذه الثورة على رأس النظام من دون أن يهدّد بقية الجسد الذي تُشكّل الأحزاب والقُوى القبلية ومراكز القُوى من طرفي السلطة والمعارضة جزءًا منه. إضافةً إلى ذلك بات الدور الإقليمي الذي تصدّرته السعودية تحت غطاء المبادرة الخليجية[٥٦] يستجيب للمخاوف ذاتها من واقع جديد في اليمن بسبب الثورة، قد يسبب لها كثيرًا من المشاكل لاحقًا ولا سيما أنّها تخشى قيام جمهورية يمنية جديدة، يصعب التحكم بها، كما تخشى أن يمتدّ زَخْمُها إلى الداخل السعودي. ولذا تعمل السعودية على ضبط الأوضاع في اليمن، لضمان قدوم نظام مُوالٍ لها، والحيلولة دون حدوث عملية تحوّلٍ ديمقراطي تجهل نتائجها[٥٧].

إنّ إحدى مشكلات الشباب تتأتّى من عدم وضوح الرؤية لديهم تُجاه الوضع السياسي الذي نجم عن الثورة، واقتصار فاعليتهم الثورية وتنظيماتهم الجديدة على تصدير خطاب سياسي مُعادٍ للنظام والمبادرة الخليجية من دون

---

(٥٥) «اليمن ما بعد علي عبد الله صالح».

(٥٦) في لقاء للباحث مع أحد الدبلوماسيين الخليجيين العاملين في صنعاء، أشار على نحو واضح إلى أن المبادرة هي سعودية الشكل والمضمون، بينما استُخدم مجلسُ التعاون الخليجي غطاءً لها فقط؛ من دون أن يكون لأعضائه الآخرين أي دور فعلي فيها.

(٥٧) «اليمن ما بعد علي عبد الله صالح».

أن يتطوّر ذلك إلى أداءٍ سياسي جامع، يأخذ في زَخْمِهِ شرائح ومكوّنات اجتماعية متعدّدة كانت مُستبعدةً باستمرار، ويتّسم موقفهم بالتشوّش تُجاه أطراف العملية السياسية، خصوصًا المنضمّ منها إلى الثورة، التي كانت جزءًا من النظام حتى فترة قريبة، وهي تشكّل نموذجًا لمراكز القُوى التقليدية التي استفادت من سوء إدارة البلد لفترات طويلة، وتركّزت لديها مصالح واسعة تخشى عليها وتدفعها إلى اتّخاذ مواقف حذرة من أي عملية تغيير عميقة تمس بها، هذا إضافة إلى عدم قدرة الشباب على بلورة موقفٍ للتعامل مع المخاوف الإقليمية والدولية التي كانت المحرّك للتدخل الأميركي والسعودي؛ حيث يتحرّك الأوّل ضمن اعتباراته الأمنية، وخشيته من تدهور الأوضاع في البلاد، وتوسع نفوذ القاعدة؛ بينما يتحرك الثاني على خلفية خشيته من نظام جديد لا يقع ضمن سيطرته، وهو الذي نسج علاقاتٍ ونفوذًا واسعًا مع القُوى المهمّة في اليمن كافّة، والقبلية منها على وجهٍ أخصّ.

اتّسمت العملية السياسية اليمنية ما قبل الثورة بالكهولة والافتقاد للحيوية، حيث الشبابُ عادةً خارج أدواتها ومناخها واحتمالاتها، ثمّ إنّ سبب انصراف الشباب عن العملية السياسية الوطنية متعلّقٌ بأسباب متعدّدة، منها: طبيعة التكوينات الحزبية، ونمط التفاعلات فيها، وبنيتها التنظيمية القديمة ذات التراتُبية الهرمية التي لا تحتمل التغيير، وإغلاق دائرة صنع القرار فيها على دوائر ضيقة. هذا إضافةً إلى الشكل الكلي للممارسة السياسية في اليمن؛ حيث تبدو مخرجات العملية السياسية وأدواتها محسومةً ومحتكرةً لصالح مراكزَ وقُوى ونمطٍ من التمثيل الاجتماعي، يقع في معظمه خارج الأحزاب كليًا[٥٨].

انسحب هذه المناخ الطارد للشباب من السياسة في فترة ما قبل الثورة، على وإمكاناتهم وفرصهم في إنشاء تجربة سياسية متماسكة خلال الثورة، يُمكن أن تشكّل رافعة لهم في العمل الوطني، وتمكّنهم من التحوّل إلى طرف قوي في المعادلة السياسية ـ بعد رحيل صالح ـ يمتلك شرعية الثورة وامتيازها الوطني والأخلاقي الجامع لليمنيين. كما يخلق ذلك عصبية

---

(٥٨) ماجد المذحجي، «خارج السياسة.. الشباب والمجتمع والعمل الحزبي في اليمن،» (ورقة قدمت إلى: ندوة الشباب والسياسة، مؤسسة حوار للتنمية الديمقراطية، صنعاء).

حديثة وجذّابة، تضعف الولاءات والقُوى القبلية والطائفية والمناطقية التي احتكرت - باستمرار - التمثيل السياسي، وتسلّطت - وهي في الظلّ - على إدارة اليمن والتصرف فيه. وعلى الرغم من أنّ الثورة ومداها الزمني الطويل، إلّا أنّ ذلك شكّل ورشة عمل مكثّفة أعادت إدماج الشباب في السياسة بشكل غير مسبوق في التاريخ اليمني الحديث، لكنّها لم تكن كافية لمراكمة خبرة تنظيمية موازية تتعدّى الائتلافات وعمليات التنسيق للحشد والمظاهرات والاعتصامات، الأمرُ الذي يجعل الفرصة السياسية للشباب للتبلور بصفتهم فاعلين مهمّين ومؤثّرين في المستقبل المنظور لليمن احتمالًا غير محسوم وضعيف على الأرجح.

تاسعًا: ما بعد المبادرة... خيارات ثورة الشباب

في تاريخ ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، وقّع الرئيس علي عبد الله صالح واللّقاء المُشترَك في العاصمة السعودية الرياض برعاية العاهل السعودي وبحضور إقليمي ودولي واسع، على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل الثورة اليمنية، تضعها أمام تحدّيات جديدة ونوعية، يقع على رأسها الانقسام والتجاذب بين أطراف الثورة تُجاه المبادرة ذاتها، وما أسسته من تسوية ومصالحة بين نظام صالح وشركاء الثورة من أحزاب اللّقاء المُشترَك. وهكذا اقتسموا السلطة كحاصل لها من دون المساس بشكل كلّي بالنظام الذي خرج اليمنيون في ثورتهم ضدّه، على مدى أكثر من عشرة أشهر؛ واقتصر الأمر على إخراج الرئيس صالح من الموقع الأوّل على رأس النظام، ضمن سياق زمني متدرّج، وتقليصٍ لإمكانية سلطة صالح على التحكّم بمقدّرات اليمن ومواردها بشكلٍ نسبي. كما يفترض أن يؤدّي ذلك إلى الحدّ من قدرتها على استخدام أدوات القوّة لقمع الشعب، في مقابل تأمين خروج مشرّف للرئيس صالح عبر انتخاباتٍ رئاسية مبكّرة، والحصول على ضمانات داخلية بعدم المساءلة والملاحقة القانونية، وبقاء النخبة الحاكمة والحزب الحاكم قوة مشاركة في السلطة[٥٩]؛ لتبدو المحصّلة

---

(٥٩) «الثورة اليمنية بعد المبادرة الخليجية: المسارات المحتملة،» مركز الجزيرة للدراسات، ٤/١٢/٢٠١١، <http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2011/12/2011124104422772557.htm>.

الأوّلى للثورة أشبه بعملية إصلاح مُتحفّظة ومُتدرّجة، تُراعى فيها مصالح الجميع، على الرغم من تأكيد أطراف المبادرة ورعاتها على أنّهم يسيرون في طريق الاستجابة لثورة الشباب وأهدافها في التغيير وإنشاء الدولة المدنية الحديثة.

تُشكِّلُ حقيقةُ كون «اللّقاءِ المُشتَرَكِ» و«المجلسِ الوطني» هما طرفي المبادرة الخليجية، أحدَ أهمِّ أسباب ضعف خيارات الثورة في مرحلتها الجديدة، لكونهما جزءًا أساسيًا من قُواها. وبشكلٍ ضمني اختُصر التمثيلُ السياسي للثورة عبرهما على امتدادها الزمني، ولذلك فإنّ أي سيناريو للتصعيد والتصادم معهما من مُكوّنات الثورة الأخرى سيفضي حتمًا إلى المزيد من إضعاف الثورة وانقسامها وتفتيتها، بل وإخراجهما بشكلٍ ضمني من قوامها، الأمر الذي سيجمّد الثورة في نقطة الانقسام والغضب، من دون التقدّم خطوةً إلى الأمام، خصوصًا مع المُضي في المرحلة الانتقالية التي تستمر لعامين، بشكل يُرسي واقعًا جديدًا تَضعُف الثورة فيه مع تقدّم الزمن، مع الاكتفاء بالمكاسب النسبية ذات الطابع الإصلاحي المُتدرّج للمبادرة الخليجية.

ما أضعف الرهان على المبادرة هو عدم قدرة القُوى الشبابية في الثورة على المُضي في خيار «الحسم الثوري» على مدى الوقت الذي استُغرق قبل التوقيع عليها، وأثار ذلك شكًا عميقًا حول تلك القُوى وإمكاناتها الفعلية في أن تقرّر لوحدها المُضي في أي مسارٍ جديدٍ من دون اللّقاء المُشتَرَكِ.

على الرغم من أنّ كثيرًا من هذه القُوى يُحمّلُ أحزاب اللّقاء المُشتَرك المسؤولية عن تجميد خيار «الحسم الثوري» عبر أنصاره في الساحات، واستخدامه أدوات مُختَلفةً بمواجهة العمل التصعيدي، إلّا أنّ ذلك كشف بشكل ضمني ضعفًا عميقًا في استقلالية الساحات السياسية والتنظيمية، وعدم قدرتها على التحرّك بشكل منفصل عن المُشتَرك. ويبدو - حتى الآن - أنّ أي خيارات تبلوُرٍ سياسي يريد استكمال مسار الثورة في مرحلة ما بعد التوقيع على المبادرة، وعلى قاعدة أنّ نتائج هذا الاتّفاق السياسي تشكّل تحايُلًا وانحرافًا عن أهداف الثورة ومطالبها، ما زالت ضعيفةً ومُربكةً من القُوى الأخرى، مثل الشباب المستقل والحُوثيين وغيرهم.

تتوازى أزمة خيارات ثورة الشباب في التعامل مع مرحلة ما بعد المبادرة

الخليجية وعدم قدرتها على إنتاج موقف موحّدٍ من نتائجها ومساراتها، مع ضعف الخيارات لدى الصيغة السياسية الائتلافية الجديدة في فترة ما بعد المبادرة، التي يفترض فيها أن تتعامل مع تعقيدات الوضع اليمني، سواءٌ ذلك المرتبط بالتدهور الاقتصادي المريع والانهيار الحادّ في ظروف المعيشة في اليمن، وقدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء والمُشتقّات النفطية، أم ذلك المُتّصل بتدهور الأوضاع الأمنية والاحتقان العسكري المُؤَسس على الانقسام في مؤسسة الجيش بين أبناء وأقرباء صالح واللّواء علي محسن الأحمر. وهي تعقيدات تفصح في محصّلتها عن واقع قاسٍ يعانيه اليمنيون، وهو واقع يتطلّب معالجاتٍ سريعةً لتخفيف حدّته.. وإلّا فإنّ الشعب سيفقد الثقة في «حكومة الوحدة الوطنية» برئاسة السياسي محمّد سالم باسندوة، باعتبار أنّ إنجاز ذلك هو ما يُخفّف من كُلفة القَبول بالمبادرة الخليجية لدى المواطنين، ويمنحهم الأمل في مستقبل أفضل.

بالطبع، ما زالت مسارات الثورات الأخرى في «الربيع العربي» تشكّل حافزًا حماسيًا للثوار في اليمن، ويبدو الخروج المصري الثاني في ميدان التحرير بمواجهة المجلس العسكري فعلًا مُلهمًا للثورة اليمنية... يمنحها الدافع للاستمرار، على الرغم من التجفيف السياسي الذي تتعرّض له بعد توقيع المبادرة. ومازالت إمكانية أن ينتج الشباب مفاجآتهم الثورية بعيدًا من الأحزاب أمرًا مُحتملًا، بحسبان أنّ هذه الثورة قامت كُلّيًا باعتبارها مفاجأة، ليست للنظام فقط، بل وخارج توقّع المعارضة.

يمكن أن يشكل استبعاد الشباب من المسار السياسي الجديد حاضنًا فعليًا لِتَخَلُّقِ ظروف الثورة الحالية نفسها في وقت لاحق، خصوصًا إن أعادت الصيغة السياسية الناجمة عن المبادرة بتقاسم النظام والمُشتَرك للسلطة، إنتاجَ الشكل نفسه من الاستبعاد الاجتماعي والسياسي للمكوّنات الوطنية الأخرى، واقتصر المسار الإصلاحي على الاكتفاء بمزايا التقاسم بين الطرفين، وتمّت إدارة البلاد بالأدوات القمعية نفسها، مع استمرار تدهور الوضع الاقتصادي، وتفسخ وجود الدولة وأجهزتها في المحافظات المُختلِفة، خصوصًا النائية منها، علاوةً على كون الراعي والضامن الإقليمي للمبادرة المتمثّل في السعودية، ليس طرفًا حريصًا على أن تتشكّل حالة

وطنية مستقلّة عن قرارته في اليمن؛ ويُمكنه أن يعطل أي اتّجاه نحو ذلك، عبر الدور التحكيمي الذي تمنحه إياه المبادرة، أو من خلال أدوات تَسَلُّطِها التقليدية على اليمن، من مراكز قُوىً سياسية، وأطراف قبلية متوزّعة على الطرفين المُوقِّعَين على المبادرة.

بالطبع يُمكن أن تشكل مقاومة المجموعات الشبابية المستقلة الرافضة للمبادرة الخليجية عنصرًا مؤرقًا للتوافق السياسي بين القوى السياسية على الرغم انخفاض خياراتهم، ويأتي التعقيد من تمسك كثير منهم بالبقاء في الساحات وإمكانية أن يشكل ذلك عائقًا في ظل المضي قدمًا بتنفيذ المبادرة الخليجية التي ستؤدي في المحصلة إلى طرح خيار تصفية الساحات بسحب الأحزاب للمجموعات المحسوبة عليها ووقف مصادر تمويلها على الرغم من كون ذلك يبقى تحديًا حقيقيًا، حيث يبقى استمرار العملية السياسية في دائرة مغلقة على الأطراف نفسها السياسية والأدوات التقليدية أحد عناصر الغضب الشبابي، كما تتغذى شرعية المواقف التي يعلنها الشباب المستقلون من المبادرة الخليجية على بقاء صالح وأفراد عائلته في اليمن يمارسون أدوارًا سياسية ووظيفية في المؤسسة العسكرية والأمنية حتى بعد انتخاب عبد ربه منصور هادي رئيسًا توافقيًا في المرحلة الانتقالية.

كما يُشكل موقف الشباب المستقل من الحوار الوطني تعقيدًا إضافيًا، حيث يؤسس موقفهم القطعي من المبادرة الخليجية قاعدة لموقفهم من الحوار الوطني المقرر في المرحلة الانتقالية بعد انتخاب الرئيس التوافقي، الأمر الذي سيضعف كليًا من قيمة هذه العملية التي يُفترض بها أن تستجيب بشكل كلي للأصوات القادمة من خارج مسار التسوية السياسية وتشكل مفتاحًا عبر ذلك لحل المشكلات الوطنية، ومن بينها القضية الجنوبية وتداعيات حروب صعدة شمالاً.

إن غياب الشباب من التسوية السياسية القائمة حاليًا في اليمن يتأسس في إحدى مستوياته على كونهم قدموا بأدوات مختلفة في العمل العام عن ما عهدته الأحزاب السياسية في اليمن، التي تميل إلى الإبقاء على أدوات عملها التقليدية في إدارة الحياة السياسية، وتخشى من كون أي تغيير جوهري قد يؤدي إلى الإخلال بالتوازنات السياسية والاجتماعية التي تضبط

ضمنيًا المجال العام في اليمن، وبالتالي قاومت الأحزاب تمثيلًا فعليًا للشباب يأتي على خلفية ريادتهم للثورة، وعملت على ضبط إيقاعهم ومصادرة تأثيرهم في مسار الأحداث عبر إحلال عناصرها في واجهة الحدث الثوري وتمكينهم من السيطرة على الايقاع العام للحركة الثورية بما يكفل لها أن تسيطر عليها من خلف الستار.

إضافة إلى ذلك لم تعمل الأحزاب التي انضمت إلى الحركة الثورية على تقديم التزام جدي بمنح فرص فعلية لفاعلين جدد في الشأن العام، علاوة على كونها ارتكبت أخطاء متعددة ضربت الفرص الضئيلة المتوافرة ابتداءً بطبيعة التشكيل والتمثيل في المجلس الوطني للقوى الثورية الذي استعاد روحية المحاصصة والتوازنات القديمة نفسها، ما شكل مؤشرًا حادًا على الاستبعاد الذي تُمارسه هذه الأحزاب تجاه الفاعلين الجدد، ومن بينهم الشباب.

فشل الشباب في فرض خياراتهم على القوى السياسية المحسوبة على الثورة قياسًا إلى قدرتهم على فرض خيار التغيير، نسبيًا، على السلطة الحاكمة «المُثار» عليها، ويعود ذلك في مستوى ما إلى كون الواقع السياسي اليمني مكشوف بشكل كبير وينشط فيه فاعلون متعددون سواء كانوا محليين، إلى جوار الأحزاب، أو إقليميين أو دوليين، وهو ما يجعل من آخر الهموم الاستماع إلى الشباب بوجود كل هذه التعقيدات المتداخلة وفق تقديرات الأحزاب التي ترى أنها تتحمل المسؤولية السياسية عن الثورة، لتتقلص بذلك فرص حضور الشباب في مرحلة التسوية السياسية ما بعد المبادرة الخليجية إلى أحد أشكال المعارضة السياسية بعد الاندماج الذي أحدثته المبادرة بين مكوّنات سلطة صالح وأحزاب اللقاء المشترك في شكل سلطة جديدة حتى وإن كانت انتقالية.

ارتطمت الثورة اليمنية الحالية بشكلٍ قاسٍ بنظام صالح، وبمراكز القُوى المتعدّدة في المجتمع، وبجوارٍ إقليميٍ متحفّزٍ وقلقٍ، وبأولويات أمنية دولية تنظر إلى اليمن فقط باعتباره أحد ساحات الحرب الدولية على الإرهاب، واستطاعت أن تزحزح نسبيًا هذه الأوزان الثقيلة التي كانت تغلِقُ الأبواب كُلّيًا أمام المستقبل اليمني، واستطاع الشباب والمكوّنات الوطنية التي كانت جزءًا من الثورة إعادة الاعتبار إلى المجتمع والفكرة الوطنية التي

كانت خارج الحسابات، وإضافة متغير جديد في القرار السياسي الوطني سيؤخذ بالاعتبار في مرحلة ما بعد صالح، على الرغم من أنّ مراكز القُوى التقليدية التي تعتمد على الروابط القبلية والطائفية والمناطقية وتتمتّع بمزاج محافظ مُناوئ للثورة ستقاوم إحداث أي تغيير كامل، وستعمل بشكل كُلّي على إعاقة ترسيخ القانون والمؤسساتية في الدولة وحماية مصالحها التي تمّت إدارتها وتنميتها باستمرار في المستويات غير المنظورة والفاعلة من علاقات القوّة والتحكّم بالمجتمع والدولة اليمنية.

خلاصة

يشكّل مسار التحدّيات القاسي الذي واجهته الثورة اليمنية، والظّروف التي تعاملت معها خلال أكثر من عام نموذجًا بالغ الدلالة حول عبء الاستبداد، وميراث تاريخ طويل من المُمارسات الشمولية، والتدخّلات الخارجية التي أفسدت السياسة في اليمن، وضربت المكوّن الوطني الجامع فيه. ومع ذلك نجحت الثورة في كسر الشروط القاسية التي كانت تحول دون انطلاقها، مستفيدةً من المُناخ الإيجابي والحماسي الذي ولّده «الربيع العربي» في المنطقة، لتتعامل بشكلٍ جيدٍ مع فرص الحشد والتعبئة الاجتماعية، واستخدام أساليب النضال المدني بمواجهة الأدوات القمعية التي استخدمها النظام في محاولة إجهاضها، متمسكة بخيار السلمية باعتباره منطلق وعنوان أساسي لصناعة التغيير الذي تنشده، وضمانة لحماية الحدث الثوري من الانحراف نحو حالة نزاع مسلّحة مع النظام، خصوصًا أنّ التمسك بقيمة السلم في مجتمع مسلّح بشدّة مثل اليمن، تُشكّل تحدّيًا حقيقيًا، علاوةً على المُضي فيه بمواجهة المحاولات المتكرّرة لجرّ الثورة خارجه.

استطاعت الثورة اليمنية انتزاع الشرعية الشعبية، والمبادرة إلى إحداث حرَاك وطني واسع على قاعدة التغيير؛ متقدّمةً بذلك على الأحزاب السياسية التقليدية ذات الوزن الكبير في المجتمع اليمني، وأعادت إلى واجهة العمل الوطني مكوّنات اجتماعيةً وسياسيةً طالما استُبعدت من الشراكة والسياسة، مثل: الشباب والمرأة والحرَاك الجنوبي والحُوثيين. كذلك أحدثت حالة وحدة وطنية جديدة وغير مسبوقة في بلد قسمته الحروب الصغيرة، وأُنهك بسبب تمزُّق هُوِيتِه وانفراط لُحمته الأهلية. إلّا أنّ هذه الوحدة ما زالت

تواجه كثيرًا من التحدّيات الصعبة بسبب المخاوف والشكوك المتبادلة بين المكوّنات الوطنية المُختَلِفة، والمسار الذي انتهت إليه التدخّلات الإقليمية والدولية التي قامت بفرض المبادرة الخليجية، وإنتاج مسار تسوية سياسيةٍ اقتُسمت فيه السلطة بين «المُشتَرك» والنظام؛ الأمرُ الذي جعل جزءًا كبيرًا من القُوى السياسية والاجتماعية المُختَلِفة التي أشعرتها الثورة بالشراكة الوطنية في البداية، تستعيد مخاوفها وحذرها لاحقًا، خشيةَ أن تقتصر نتائجُ المبادرة على إعادة إنتاج الصيغة الحاكمة نفسها ـ التي مارست تُجاهها الإقصاءَ والاستبعاد سابقًا ـ وتجديد شرعيتها عبر الثورة فقط.

على الرغم من نجاح الثورة اليمنية في الاستمرار والصمود أمام أدوات القمع والإكراه التي لجأ إليها النظام، فهي ما زالت تواجه مستويات تحدٍّ متعدّدة؛ ليس أقلّها المحافظة على التماسك الوطني الذي اعتدى النظام عليه، وتشوّشت بسببه الوحدة الوطنية في اليمن، لتتصاعد بشكل غير مسبوق دعوات فكّ الارتباط بين الشمال والجنوب من بعض مكوّنات الحرَاك الجنوبي بقيادة الزعيم الجنوبي علي سالم البيض. بالإضافة إلى التعقيدات ذات الطابع الطائفي لقضية صعدة والحُوثِيين، وغيرها من القضايا. كما يحضر بشدّة تحدِّي إعادة إشراك المجتمع في السياسة، وترسيخ أدوار لاعبين جُدد؛ أفرزتهم الثورة في العملية السياسية التي احتكرتها القُوى السياسية التقليدية ومراكز القُوى القبلية وغيرها. . . وهي التي ستقاوم ـ بشدّة ـ تَشكُّلَ قُوى سياسيةٍ حديثة، يُمكنها أن تفكّك سيطرتها على المكوّنات الاجتماعية عبر مشروع وطني جديد، وصولًا إلى مقاومة أي تهديد لمصالحها التي تريد إعادة إنتاجها على قاعدة التسوية الجديدة في المبادرة الخليجية. كلّ ذلك يتجاور مع تحدِّي أن تتعدّى عملية التغيير في اليمن الأفراد في مؤسسات الدولة، لتطال المؤسسات ـ ذاتها ـ وتعمل على مأسستها بشكل فعلي يُخرجها من سلطة مصالح الفساد ورموزه، ويُرسخُ سلطة الدولة الحديثة بتجلّياتها القانونية والمؤسسية في مجتمع تقليدي تهيمن وتنشط فيه مكوّنات قبلية وطائفية ومناطقية، علاوةً على بسط سلطة الدولة ونفوذها بشكل فعلي على كامل الجغرافيا الوطنية.

فهرس عام

ـ أ ـ

آسيا: ١٣١

الإباضية: ٤٢

أباظة، فاروق عثمان: ٧٨، ٨٨

إبراهيم باشا: ١٣٩

أبرهة بن الصباح الأشرم (ملك الحبشة): ١٣٢

ابن الأزرق، أبو عبد الله: ١٠٩

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد: ٣٢، ٥٩

ابن رضوان: ١٠٩

ابن المقفع، عبد الله: ١٠٨

أبو غانم، فضل: ٣٧٢

أبو لحوم، محمد: ١٨٨

اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين: ١٦٩-١٧٠

الاتحاد الأوروبي: ١٥٩، ٣٠٩، ٣٢٨، ٣٦٤

الاتحاد السوفياتي: ١٤٢-١٤٣

الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية: ٣٠٦

اتحاد القوى الشعبية: ١٥٣، ١٧٧-١٧٨

الاتحاد من أجل المتوسط: ٣٢٩

اتفاقية ترسيم الحدود اليمنية مع السعودية (٢٠٠٠): ٢٤٧

اتفاقية الوحدة اليمنية (١٩٧٢): ١٤٤-١٤٥

الأحادية الفكرية: ٨٣

احتجاجات عمال المؤسسة العامة للسياحة في منطقة التواهي في عدن (١٩٩٥): ٢٤٤

احتجاجات مديرية ردفان (١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧): ٢٤٨-٢٥٠

أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (الولايات المتحدة): ٣٢٧

أحداث ٢١ آذار/مارس ١٩٦٨: ٧١

أحداث ٢٣-٢٤ آب/ أغسطس ١٩٦٨: ٧١

أحداث كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦: ٢١٧

أحمد بن يحيى حميد الدين (إمام اليمن): ٣٦، ١٣٨، ١٨٩

الأحمر، حميد: ١٨٨

الأحمر، عبد الله بن حسين: ٤٨، ١٧١، ١٧٣، ١٧٦، ١٧٨، ١٩١، ١٩٨، ٢٣٤، ٢٤٠، ٣٨٧

الأحمر، علي محسن: ١٧٣، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٧، ١٩١، ٢٢٥، ٢٣٩، ٤٣٣-٤٣٤، ٤٤٤، ٤٥٥، ٤٦١

الأحمر، محمد صالح: ١٠٥

الإخوان المسلمون في الأردن: ١٧٣

الإخوان المسلمون في مصر: ٣٧، ١٧٠

الإخوان المسلمون في اليمن: ٣٦، ١٤١، ١٧٠-١٧٣، ١٧٦، ١٨١، ٣٩٨

الإدريسي، محمد: ١٣٦

الأردن: ٣٢٨، ٣٣٧، ٤١٢

الإرياني، عبد الرحمن: ٣٧، ١٧١، ١٧٣

أزدمر باشا: ١٣٤

الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (٢٠٠٨): ٢٧١-٢٧٢، ٢٧٩-٢٨٠

الاستثمار: ٣٠٨-٣٠٩، ٣١٧-٣١٨، ٣٢٠، ٣٤٦

الاستثمارات الأجنبية: ٣٤٢، ٣٤٧

الاستثمارات الخليجية: ٣١٦، ٣٢٢

الاستثمارات المحلية: ٣١٦

الاستشراق: ١٧٥

الاستعمار البريطاني لجنوب اليمن (١٨٣٩-١٩٦٧): ١٣٥-١٣٦، ١٦٩، ١٨٦، ١٩٦-١٩٨، ٢٤١، ٢٤٣

استقلال اليمن الجنوبي (١٩٦٧): ٣٨، ٨٧، ١٦٩، ١٩٦-٢٠٠

استقلال اليمن من الاحتلال التركي (١٩١٨): ٣٥، ٧١، ٨٧

إسرائيل: ١٦١

الإسكندر الكبير: ١٣١

الإسلام: ٦٠، ٧٥، ١٣٣، ١٤١، ١٧٦

أسلمة المجتمع: ١٧٩

إسماعيل، عبد الفتاح: ٣٨

الإسماعيلية: ٦٤

الإصلاح الاجتماعي: ٣٢٨

الإصلاح الاقتصادي: ٢٨٨، ٢٩٤-٢٩٦، ٣٠١، ٣١٧، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٢-٣٣٤، ٣٤٠-٣٤١، ٣٦٠-٣٦٢، ٣٦٥، ٣٧٦
الإصلاح الأمني: ٣٦١
الإصلاح الديمقراطي: ٣٢٧
الإصلاح السياسي: ٢٩٩، ٣٢٧-٣٢٨، ٣٣١-٣٣٣، ٣٣٥-٣٣٦، ٣٤٤، ٣٦٠-٣٦٢
إصلاح القضاء: ٣٤٠
الإصلاح المالي: ٣٠١، ٣٤٠، ٣٦٥
الإصلاحات الإدارية: ٢٩٨، ٣٦٠، ٣٦٥
الإصلاحات الدستورية: ٣٣٥
الإصلاحات المؤسسية: ٢٩٨، ٣٠٩، ٣٢٠، ٣٣١، ٣٦٠-٣٦٢، ٣٦٥
الإصلاحات الوطنية: ٣٦٤
الأصنج، أحمد سعيد: ٨١
الاعتماد المتبادل: ٣٢٦
الإعلام الرقمي: ٤١٧
الإعلام الفضائي: ٤١٦، ٤٢١، ٤٢٣-٤٢٤، ٤٢٧
ـ قناة الجزيرة: ٤٢٣، ٤٢٤
ـ قناة العالم: ١٥١
ـ قناة الكوثر: ١٥١
ـ القنوات اليمنية الخاصة
ـ ـ قناة سهيل: ٤١٧، ٤٢٣
ـ ـ قناة عدن لايف: ٢٥٠، ٤١٧
ـ القنوات اليمنية الرسمية
ـ ـ قناة الإيمان: ٤١٧
ـ ـ قناة سبأ: ٤١٧
ـ ـ قناة العقيق: ٤١٧
ـ ـ قناة يمانية: ٤١٧
ـ ـ قناة اليمن: ٤١٧
إعلان برشلونة (١٩٩٥): ٣٢٦
إعلان الجمهورية العربية اليمنية (١٩٦٢): ٨٩
الأغبري، سامية: ١٨٥، ٤٣٣
أفريقيا: ١٣١
الأفندي، محمد: ٣٢٣
أفغانستان: ١٣٠
الاقتصاد الخليجي: ٣١١
اقتصاد السوق: ٣٣٠
الاقتصاد العالمي: ٢٠، ٢٩٥، ٣١٠، ٣٣٠
الاقتصاد الكلي: ٢٩٨
الاقتصاد الوطني: ٣٢٠، ٤٠٤
الاقتصاد اليمني: ٢٦٣-٢٦٤، ٢٦٨، ٢٧٢-٢٧٥، ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٢-

٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٨-٢٨٩، ٢٩٤، ٣١٢، ٣١٤، ٣١٧، ٣٢٣، ٣٣٠، ٣٤٧، ٣٦٥

ألتوسير، لوي: ٣١

ألمانيا: ٢٦٦، ٣٣٧، ٣٥٣-٣٥٤

الإمارات العربية المتحدة: ٣٣٧، ٣٥٠، ٤١٢، ٤١٤، ٤١٩

الإمامة: ٢٠، ٥٣، ٥٧، ٦٣، ٦٥-٧٨، ٨١، ٨٣-٨٤، ٨٧-٨٩، ٩٣-٩٤، ١٩٦، ٢٠٢

الإمبراطورية الرومانية: ١٣١-١٣٢

الإمبراطورية العثمانية: ١٢٥، ١٣٥

امرؤ القيس بن حجر الكندي: ١١٠

الأمم المتحدة: ١٢٢، ١٢٥-١٢٦، ٣٢٩، ٣٥١، ٣٦٤

- الجمعية العامة: ١٢٢-١٢٣، ٣٢٦

- مجلس الأمن الدولي: ١٤٦، ٣٦٨

-- القرار الرقم ٦٦١ (١٩٩٠): ١٢٣

-- القرار الرقم ٦٧٨ (١٩٩٠): ١٤٦

-- القرار الرقم ٩٢١: ١٤٨

-- القرار الرقم ٢٠١٤: ١٨٤، ١٨٧، ٣٠٩، ٣٦٤

- الميثاق: ١٢٢-١٢٣

الأمن الغذائي: ١٢٦

الأمية: ٢٨٣، ٣٧٣

الأمية الأبجدية: ٤١٦

الأمية الرقمية: ٤١٦، ٤٢٠

أميركا انظر الولايات المتحدة

الإنتاج الثقافي: ٣١٣

الإنتاج الزراعي: ٢٧٥

الإنتاج الصناعي التحويلي: ٢٧٥

الإنتاج النفطي: ٢٧٥، ٢٩٧، ٣١٧

الانتخابات الرئاسية اليمنية (٢٠٠٦): ١٠١

الانتخابات المحلية اليمنية (٢٠٠٦): ١٠١

انتفاضة جهاز التوجيه المعنوي للقوات المسلحة (٢٠١١): ٤٥٥

انتفاضة طلاب كلية الطيران والدفاع الجوي (٢٠١١): ٤٥٤

انتفاضة موظفي مصلحة الأحوال المدنية (٢٠١١): ٤٥٤

الانتماء الوطني: ٤٧

الاندماج الاجتماعي: ٢٣، ٤٦-٤٧، ٣٩١

الاندماج الوطني: ٤٦-٤٧، ٣٩١، ٣٩٤

الإنفاق الاستثماري العام: ٢٩٧، ٣١٠، ٣١٧، ٣٤١، ٣٤٦

الإنفاق الاستهلاكي: ٢٨٦، ٢٩٠
الإنفاق العام: ٢٧٨-٢٧٩
الإنفاق العسكري: ٣٤٢
انقلاب ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ (اليمن): ١٧٢-١٧٣، ١٩٧-١٩٨
الانقلاب الدستوري في تركيا (١٩٠٨): ١٣٥
الانقلاب الدستوري اليمني (١٩٤٨): ٣٥-٣٦، ٨٠، ١٦٩-١٧٠
الانقلاب اليمني (١٩٦٨): ٣٨
أوروبا: ١٣١، ١٥٨، ١٨٧
أوكرانيا: ٢١٧
الأيدي العاملة المهاجرة: ٣١٢
ائتلاف «شباب الصمود»: ٣٩٨، ٤٣٢، ٤٣٨-٤٣٩
ائتلاف العمال والحرفيين: ٣٩٨
إيرادات النفط: ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٨٠-٢٨١، ٢٨٥، ٣٤٢
إيران: ١٢١، ١٢٨، ١٤٠، ١٥٢، ١٦١، ٣١٠
إيطاليا: ١٣٦، ٣٥٣-٣٥٤

- ب -

باسندوة، محمد سالم: ٤٦١
باعشن، عادل: ٤٤٠
باعوم، حسن: ٢٤٥
باكستان: ١٣٠، ١٤٠
البحر الأحمر: ١٢١، ١٢٦، ١٢٨-١٢٩، ١٣٣، ١٣٨، ١٤٣-١٤٥، ١٥٠، ٢٦٤-٢٦٥، ٣١٠
بحر العرب: ١٢١، ١٢٦، ١٢٨، ٢٦٤-٢٦٥، ٣١٠
البحرين: ٤١٢، ٤١٤
البرلمان اليمني
- قانون الضمانات (٢٠١٢): ١٥٩
- مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات: ٤١٧-٤١٨
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): ٤٠٤
البرنامج النووي الإيراني: ١٦١
بريطانيا: ١٣٦، ١٩٦، ٢٥٠، ٣٣٤، ٣٥٤
بشارة، عزمي: ١٩، ١٦٧
البطالة: ٢١، ٣٣، ٥٠، ٢٨٢-٢٨٣، ٢٨٦-٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٣٠-٣٣٢، ٣٣٧، ٣٤١-٣٤٢، ٣٤٩
بلاد الشام: ٨٩، ٩٥

البلقان: ١٢٥
بن راجح، نعمان قايد: ١٧١
بن شملان، فيصل: ١٠٢
بن علي، زين العابدين: ٤٢٠
البنا، حسن: ١٧٠
بنان، حسن: ٢٤٨
البنك الإسلامي للتنمية: ٣٥١-٣٥٢
البنك الدولي: ٢٩٤-٢٩٥، ٣٢٩-٣٣١، ٣٣٤، ٣٥٢، ٣٦٥، ٣٦٧
البنك المركزي اليمني: ٣٠٢
بورجيا، فرانسوا: ١٧٢-١٧٣
بوردو، جورج: ٣٠
البوعزيزي، محمد: ١٠١، ٤٢١
بولانتزاس، نيكوس: ٣١-٣٢
بيحان، شريف: ١٤٠
البيض، علي سالم: ٣٨، ١٤٧، ٤٣٥، ٤٦٥
بيضون، عباس: ١١٩
بيلاروسيا: ٢١٧
بيلياند، ديفيد: ٣٣٦

- ت -

التبادل التجاري: ٣١١، ٣٢٢
التجارة الخارجية: ٢٩٥
التجارة الدولية: ١٢١
التجمع الديمقراطي الجنوبي (تاج): ٢١٣، ٢٤٦
التجمع الوحدوي اليمني: ٤٣٦
التجمع اليمني للإصلاح: ١٠٥، ١٦٧، ١٧٠-١٧١، ١٧٣، ١٧٥-١٨٥، ١٨٨-١٩٤، ٢٠٧، ٢٣٤-٢٣٥، ٢٤٠، ٢٤٦، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤١٧، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤٤٠-٤٤١، ٤٤٤-٤٤٦، ٤٥٤
ـ التيار السلفي: ١٨١، ١٨٨، ١٩٢
ـ المؤتمر العام (١: ١٩٩٤): ١٧٦
التحالف المدني للثورة الشبابية: ٤٣٢، ٤٣٦-٤٣٧
التحديث: ٤٦، ٤٨
التحديث الاقتصادي: ٤٩
التحديث السياسي: ٤٩
التحول الديمقراطي: ٣٩، ١٦٧، ٣٢٧، ٣٣٣، ٣٦٣
التداول السلمي للسلطة: ٩١، ١١٥، ١٦٤
التدخل الإنساني: ١٢٥-١٢٦
التدفق المعلوماتي: ٤٠٣
التعددية: ٩١، ٩٣
التعددية الحزبية: ٤٩، ٨٢-٨٣، ٢٢٢

التعددية السياسية: ٨٢-٨٣، ٨٧، ٣٩١
التعددية الطائفية: ٨٣
التعددية الفكرية: ٨٣، ٢٣١
التعددية القبلية: ٨٣
التعليم الإلزامي والمجاني: ٤٥
التعليم العالي: ٢٨٧
التغيير الثوري: ١٠٦، ١١١
التغيير السياسي: ٣٧٥، ٣٨٠-٣٨٢، ٣٨٤، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٥-٣٩٦، ٣٩٩
التكامل الاقتصادي: ٣٢٥-٣٢٦، ٣٢٨
التكامل الاقتصادي العربي: ٣٠٩
تكنولوجيا الاتصالات: ١١٣، ٤٠٤-٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٦، ٤٢٦
تكنولوجيا المعلومات: ١١٣، ٤٠٤-٤٠٩، ٤١٦، ٤٢٦
التمايز الاجتماعي: ٣٩٠
التمايز السياسي: ٤٦
التمدين الديمقراطي: ٥٥
التنظيم السبتمبري الديمقراطي: ١٥٣
التنظيم السياسي الموحد (الجبهة القومية): ٣٨، ٩٧، ١٩٧، ١٩٩
تنظيم الشباب المؤمن: ٢٢٢-٢٢٣
تنظيم الضباط الأحرار: ٨٤
تنظيم القاعدة: ١٠١، ١٦٣
تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية: ١٢١، ١٢٧، ١٣٠، ١٨١، ٢٥٨، ٣٣٦، ٣٤٤، ٤٥٨
التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري: ١٥٣، ١٧٧-١٧٨، ٣٩٦، ٤٤٥
التنمية الاجتماعية: ٢٦٧، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣١٩، ٣٢٣، ٣٤٦، ٣٧٤-٣٧٥، ٣٨٢، ٣٨٤
التنمية الاقتصادية: ١٢٦، ٢٦٦-٢٦٧، ٢٧٦، ٢٩٥، ٣٠٠، ٣٠٢-٣٠٣، ٣٠٨، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٣٢، ٣٤٦، ٣٦٤، ٣٧٤-٣٧٥، ٣٨٢، ٣٨٤
التنمية البشرية: ٢٨٦، ٢٩٨، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٤١-٣٤٢، ٣٥٦-٣٥٨، ٤٠٤
التنمية السياسية: ٣٣٢، ٣٧٥
التنمية في اليمن: ٢٣، ٤٧، ٣٢٤
التنمية المستديمة: ٢٧٣، ٢٨٥-٢٨٦، ٢٩٠، ٣٢٣
التنوير الفكري: ٨١
تهامة: ١٣٤، ١٣٦
التهرب الضريبي: ٣٠٤

التهريب الجمركي: ٣٠٤-٣٠٥، ٣٢٠

تونس: ١٠١، ١١٩، ١٥٤، ٣٢٨، ٣٨٦، ٤١٠، ٤٢١، ٤٢٦

التيار الإسلامي: ١٧٢-١٧٣، ١٧٦، ١٩١

تيار شباب الحسم: ٤٤٥

- ث -

الثعالبي، عبد العزيز: ٧٤-٧٦، ٧٨

الثقافة التقليدية: ٩١

ثقافة الحزب الواحد: ٩٣

ثقافة السلم: ٣٩٠

الثقافة السياسية: ٣٩

ثقافة «طاعة ولي الأمر»: ١١٥

ثقافة القبيلة: ٤٠، ٩٣

الثقافة المدنية: ٢٢

الثورات العربية: ١٩، ٤٠، ١١٧، ١١٩، ١٥٢، ١٨١، ٢٩٥، ٣٠٩، ٣٢٧-٣٢٨، ٣٦٣، ٤١٠، ٤١٩-٤٢١، ٤٢٤

الثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩): ١٩٠

ثورة أيلول/ سبتمبر اليمنية (١٩٦٢): ٣٧، ٦٣، ٦٦، ٧٤، ٨٥-٨٩، ٩١، ٩٧-٩٩، ١١١، ١٢٤، ١٣٩، ١٦٩-١٧٠، ١٧٦، ١٩٦، ٤٥٧

الثورة البحرينية (٢٠١١): ١٠٠، ١٦٣

ثورة تشرين الأول/ أكتوبر اليمنية (١٩٦٣): ٣٧، ٨٥، ٨٧، ٩٧-٩٩، ١١١، ١٩٦، ٢٤١، ٤٥٧

الثورة التونسية (١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١): ١٠٠-١٠١، ١٥٢، ١٦٣، ٢٩٩، ٤٢٠-٤٢١، ٤٢٥، ٤٢٩-٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٩، ٤٥٦

الثورة السلمية: ١٠٠، ٢٠٨-٢٠٩، ٢٢١

الثورة السورية (٢٠١١): ١٠٠، ٤٢٤

الثورة الليبية (٢٠١١): ١٠٠-١٠١

الثورة المسلحة: ١٠٠

الثورة المصرية (٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١): ١٠٠-١٠١، ١٥٢، ١٦٣، ٢٩٩، ٤٢٠-٤٢١، ٤٢٥، ٤٢٩-٤٣١، ٤٥٦

ثورة المؤسسات: ١٠٤-١٠٥، ١٩٢، ٤٥٤-٤٥٥

- ج -

جالوس، إيلوس: ١٣١

جامعة الإيمان: ١٨٣

جامعة الدول العربية: ١٤٦، ٣٢٨-٣٢٩

الجاوي، عمر: ٢٠٤، ٢٤٦

جبل الدخان (السعودية): ١٤٨-١٥٠
الجبهة الإسلامية: ١٧٢-١٧٣
جبهة إنقاذ الثورة: ٤٤٧
الجبهة الوطنية: ١٧٢-١٧٣
جدة (السعودية): ١٣٣
الجراكسة: ١٣٤
جزر حنيش: ٣١٣
جزيرة سقطرى: ١٣٣، ٣١٣
الجزيرة العربية: ٨١، ٩٥، ١٣٠، ١٦٩
جزيرة كمران: ١٣٤، ٣١٣
الجلال اليمني، الحسن بن أحمد: ١١٠
جمال، سارة: ١٨٥، ٤٤٤
جمال، عمرو: ٤٤٠
جمعيات المتقاعدين العسكريين: ٢١٣
الجمعية الإسلامية: ٨١، ١٧٠-١٧١
جمعية ردفان: ٢٤٧
الجمعية العدنية: ٨١، ١٧١
الجمعية اليمانية الكبرى: ٨٠
الجمهورية العربية اليمنية: ١٤٠، ١٤٢، ١٧٠، ١٨٥، ١٩٧، ٢١٠، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٥٢، ٢٥٩
جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية: ١٩٩-٢٠٠
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية: ١٤٢، ١٧٠، ١٩٦، ١٩٩، ٢١١، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٥٩
جهاز إذاعة وتلفزيون الخليج: ١٢٨
جودة التعليم: ٢٨٦، ٢٩٠
جيبوتي: ٤٢
الجيش الروماني: ١٣١
الجيش السعودي: ١٣٨، ١٤٩، ١٥١
الجيش اليمني: ١٣٨، ١٤٨-١٥٠، ١٥٣، ٢١٩-٢٢٠، ٢٢٣، ٢٣٩-٢٤٠، ٤٦١
الجيش اليمني الجنوبي: ٢١٧-٢١٩
الجيش اليمني الشمالي: ٢١٨

- ح -

حادثة اختطاف السيّاح الأوروبيين (١٩٩٩): ٢٥٨
حادثة تفجير الناقلة الفرنسية لمبرج في المكلا (٢٠٠٢): ٢٥٨
حادثة محاولة تفجير طائرة ديترويت الأميركية (٢٠٠٩): ٣٣٦، ٣٦١
حادثة المدمرة الأميركية «يو أس أس كول» في ميناء عدن (٢٠٠٠): ٢٥٨
حاشد، أحمد سيف: ١٧٦، ١٨٣، ١٩٠، ٤٣٢، ٤٣٦، ٤٤٢
الحبشة (إثيوبيا): ١٣٢

الحجاز (السعودية): ٦٤

الحجري، عبد الله: ١٤٤

الحداثة: ٦٣

الحداثة الاجتماعية: ٨١، ٩١

الحداثة السياسية: ٢٣، ٤١، ٤٩، ٨١، ٩١

الحدود السعودية - اليمنية: ١٣٩، ١٤٥

حدود اليمن الطبيعية: ١٣٧-١٣٨

الحراك الاجتماعي: ٥٨، ٣٧٥

الحراك الثوري: ٣٩٤، ٣٩٨

الحراك السلمي الجنوبي: ١٥٣، ١٥٦، ١٦٠-١٦٢، ١٩٠، ١٩٢، ٢٠٠، ٢٠٨-٢٠٩، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٤٩-٢٥٠، ٢٥٣-٢٥٤، ٢٥٨، ٢٦٠، ٤١٧، ٤٢٠-٤٢١، ٤٣٤-٤٣٥، ٤٤٠، ٤٤٥-٤٤٧، ٤٥٢، ٤٦٤-٤٦٥

الحرب الأهلية اليمنية (١٩٩٤): ٦٣، ٧١، ٩٠-٩٣، ١١٢، ١٤٣، ١٤٧، ١٧٣، ١٧٨، ١٨١-١٨٢، ١٩٠-١٩١، ٢٠٠-٢٠١، ٢٠٤-٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٩-٢١٢، ٢١٤-٢١٥، ٢١٧-٢١٩، ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٣٧-٢٣٩، ٢٤٣-٢٤٨، ٢٥١-٢٥٥، ٢٥٨، ٢٦٠، ٣٣٢

الحرب الباردة: ١٤٢

حرب الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١): ١٤٥-١٤٧، ٣٧٦

الحرب السعودية - اليمنية (١٩٣٤): ١٣٧

الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨): ٧٠، ١٣٦، ٢٦٦

الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٦٧): ١٤٠، ١٩٦

حرب المقاطرة (١٩٢٤): ٧١

حرب الوديعة (١٩٦٩): ١٤٥

الحرس الجمهورية اليمني: ٢١٦

حرس الحدود السعودي: ١٤٨-١٤٩

الحرس الوطني السعودي: ١٤٠

حركة ١٣ حزيران/يونيو التصحيحية (١٩٧٤): ٣٨، ١٦٨، ١٧١

حركة اتحاد منتديات شباب عدن للتغيير: ٤٤٠

حركة الأحرار اليمنيين: ٧٩-٨٢، ١٧٣

حركة بنات سبأ: ٣٩٨

حركة تقرير المصير (حتم): ٢١٣، ٢٤٤، ٢٤٦

حركة الجبهة الوطنية للمعارضة الجنوبية (موج): ٢١٣، ٢٤٤

الحركة الحوثية: ٢٠، ١٤٢، ١٤٨، ١٥٠-١٥١، ١٥٦، ١٩٢، ٢٢٢-٢٢٤، ٣٩٨، ٤٣٤، ٤٣٦، ٤٣٨-٤٣٩، ٤٤٤، ٤٤٧، ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٦٤-٤٦٥

حركة شباب ١٦ فبراير: ٤٤٠

حركة شباب عدن: ٤٤٠

حركة شباب نحو التغيير: ٤٣٩

الحركة الصوفية الدينية: ٢٤٢

حركة القوميين العرب: ٨٣، ٨٥

الحركة الناصرية: ٣٦

الحركة الوطنية اليمنية: ٣٥-٣٧، ٨٢، ١٧٠، ١٧٣، ١٩٥

الحركة الوهابية: ٢٢٢

الحركة اليسارية: ٣٦

حروب صعدة (٢٠٠٤-٢٠١٠): ٦٧، ١٨١-١٨٢، ١٨٦، ١٩٠-١٩١، ٢٢٠-٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٣١، ٣٣٩، ٣٦٤، ٣٦٦، ٤١٧، ٤٤٤، ٤٦٢، ٤٦٥

- الحرب السادسة (٢٠٠٩): ١٤٢، ١٤٨، ١٥٠-١٥١، ٢٢٠، ٢٢٣

الحريبي، حسن: ٢٠٤

حزب الله في خمر: ١٧١

حزب الأحرار اليمنيين: ٧٩، ٨١-٨٢، ١٧٠

الحزب الاشتراكي اليمني: ٣٥، ٣٨، ١١٢، ١٥٣، ١٧٧-١٧٨، ١٨١، ١٩٩، ٢٠٦، ٢١٣، ٢٣٤-٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٥-٢٤٦، ٢٥٣، ٣٩٦، ٤٣٩، ٤٤٥

- المؤتمر العام (٥: ٢٠٠٥): ٢٤٦

حزب الأمة: ١١٥

حزب البعث العربي الاشتراكي (العراق): ١٢٤

حزب البعث العربي الاشتراكي (قطر اليمن): ٨٣، ٨٥، ١٧١، ١٧٧-١٧٨

حزب البعث العربي الاشتراكي القومي: ١٥٣

حزب الحق: ١٥٣، ١٧٧-١٧٨، ٢٢٢

حزب الرابطة اليمنية: ٢٤٦

حزب العدالة والتنمية والبناء: ١٨٨

الحزمي، محمد: ١٨٣

الحسني، أحمد عبد الله: ٢٤٦

حسين باشا الكردي (الأمير): ١٣٣

الحسين بن علي بن أبي طالب (الإمام): ١٠٨

الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة (٢٠٠٧): ١٢٣

الحصار الدولي على العراق: ١٢٣

حصار السبعين يومًا (حصار صنعاء) (١٩٦٧-١٩٦٨): ١٩٧

حضارة حمير: ٢٠، ٣٤، ٩٥، ١٦٨

حضارة سبأ: ٢٠، ٣٣-٣٤، ٩٥، ١٦٨

حضارة العراق القديمة: ٩٥

حضارة قتبان: ٢٠

حضارة مصر القديمة: ٩٥

حضارة معين: ٢٠، ٣٤، ٩٥، ١٦٨

الحضارة اليمنية: ١٣٢

حماية الأقليات: ١٢٥

الحمدي، إبراهيم: ٣٨، ١٦٨، ١٧١

الحملة التركية الأولى على اليمن (١٥٣٨-١٦٣٥): ١٣٤

الحملة التركية الثانية على اليمن (١٨٧٢-١٩١٨): ١٣٥

الحميري، أبو الفتح علي بن الفضل بن يعلى الجدني الخنفري: ٦٤

الحميري، نشوان بن سعيد: ١١٠

الحوثي، حسين بدر الدين: ٢٢٠، ٢٢٤

الحوثي، عبد الملك بدر الدين: ١٤٨-١٤٩، ٤٣٤

الحوكمة: ٤١٥

حيدر، قادري أحمد: ٥٣

حيدروس، محمد حيدره: ٢٤٥

- خ -

الخدمات التعليمية: ٣٧٦-٣٧٧

الخصخصة: ٣٧٦

خليج عدن: ١٢٦، ١٢٨-١٢٩، ١٤٣

الخليج العربي: ١٢٦-١٢٨، ١٤٦، ١٥٨-١٥٩، ١٦٨-١٦٩، ٣١٣

- د -

الدانمارك: ٣٥٣-٣٥٤

دائرة التوجيه المعنوي: ١٠٤

دريش، بول: ٤٩، ٣٩٤

دستور الجمهورية العربية اليمنية (١٩٧٠): ١١٣، ٣٩٢، ٤١٧

الدغشي، أحمد: ٢٢٢

دول شرق آسيا: ٣١٢

دولة آل يعفر: ٦٤

الدولة الإسلامية: ١٧٠، ١٩١

دولة بني زياد: ٦٤

دولة الجراكسة: ١٣٣
الدولة الحديثة: ٢٧-٢٨، ٣٢، ٣٦-٣٧، ٤٠-٤١، ٤٥-٤٦، ٤٨-٥٠، ٢٤٢، ٤٦٥
الدولة الحميرية: ٢٨، ٥٣
دولة الخلافة: ٢٨
الدولة الرسولية: ٨٦
الدولة السبئية: ٢٨، ٥٣
الدولة الصليحية: ٨٦
الدولة الطاهرية: ٨٦، ١٣٣
الدولة العثمانية انظر الإمبراطورية العثمانية
الدولة الفارسية: ١٣٢
الدولة القاسمية: ٧٢
دولة القانون: ٣٢
الدولة القتبانية: ٢٨، ٥٣
الدولة الليبرالية: ٣٢
الدولة المدنية: ٢٢، ٣٩-٤٠، ٥٠-٥١، ٢٠٦، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٤٠، ٣٩٣-٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٤٧
الدولة المدنية الحديثة: ٥٢، ٧٤، ٩٠، ١٠٤، ١١٥، ٢٠٣، ٣٦٣، ٤٤٦، ٤٦٠
الدولة المدنية الديمقراطية: ٢٠، ١١٨، ١٨٥، ١٨٨-١٨٩
الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة: ٥٥، ٨٥، ١٠٦، ١٧٧، ١٨٦-١٨٧، ١٩٢
دولة المدينة اليونانية: ٣٠
الدولة المركزية: ٤٦
الدولة المعينية: ٥٣
الدولة الوطنية الحديثة: ٤٧، ٦٧
الديمقراطية: ٢٣، ٣٥، ٤١، ٤٧-٤٩، ٩١، ٩٣، ١٢٢، ١٢٦، ١٦٤، ١٧٤-١٧٥، ١٩٠، ٣٩٢
الديلمي، عبد الوهاب: ١٧٣، ١٧٦، ١٨٣، ١٩١، ٢٥١
الدَين الخارجي: ٢٧٣
الدَين العام: ٣٣٧

ـ ذ ـ

ذو نواس الحميري (الملك): ١١٠، ١٣١-١٣٢

ـ ر ـ

رابطة أبناء الجنوب العربي: ٨١-٨٣، ١٧١
الرابطة القبلية: ٤٣
رابطة الكومنولث: ٨١
الربيعي، فضل: ٢٣٣
رجاء، جميلة علي: ١٨٥

الرسي، يحيى بن الحسين القاسم: ٥٣، ٦٣، ٦٥-٦٦، ٦٩

الرشوة: ٢٨٤-٢٨٥

الركود الاقتصادي: ٢٨٣، ٢٨٧

روسيا: ٢١٧، ٣٠٩

الريع النفطي: ٤٧

الريوي، يحيى: ٤٠١

- ز -

الزبيدي، محمد ثابت: ٢٤٥

الزبيري، محمد محمود: ٨٠، ١٧٠-١٧١، ٢٥٦

زنجبار: ١٩٤

الزنداني، عبد المجيد: ١٠٦، ١٧٢-١٧٣، ١٧٦، ١٨٣، ١٩١

زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (الإمام): ٦٤

- س -

ستوكي، ر. و.: ٧٣

السعودية: ١١٣، ١٢٤، ١٢٦-١٢٨، ١٣٠، ١٣٧-١٤٨، ١٥٠-١٥١، ١٥٨-١٥٩، ١٦١، ١٦٣، ١٧٣، ١٨٦-١٨٧، ١٩١-١٩٢، ١٩٧، ٢٢٣، ٢٤٧، ٣١٢، ٣٥٠، ٣٨٢، ٤١٤، ٤١٩، ٤٣٣، ٤٥٧، ٤٦١

سعيد بن جبير: ١٠٨

سعيد، خالد: ١٠١

السقاف، محمد علي أبو بكر: ١٨٦

سكان اليمن: ٤٢، ٦٢

السلال، عبد الله: ٣٧، ١٧١، ١٩٧

سلام، عبد الواسع: ٢٠٦

سلطان بن عبد العزيز (الأمير السعودي): ١٥٢

سلطنة عمان: ٨١، ١٢٦، ١٢٨، ١٤٧، ٣٥٠

سليمان باشا: ١٣٤

سليمان بن سليم بن بايزيد (السلطان التركي): ١٣٤

سنان باشا: ١٣٤

السنة الشافعية: ٤٢-٤٣، ٨٥، ١٤١

السودان: ٤٢، ٣٨٣، ٤١٢

سورية: ٤٢، ٨٩، ١١٩، ١٧٧، ٢٩٩، ٤١٠، ٤١٩

سوق العمل الخليجي: ٣١١-٣١٢، ٣٢٢

سياسة الاحتواء المزدوج: ١٤٥

سياسة «فرّق تسد»: ٢٤١

سيف بن ذي يزن (ملك اليمن): ١١٠، ١٣٢

- ش -

الشاطر، علي: ٤٥٥

الشايف، عبد العزيز ناجي: ١٧٦

الشباب التونسي: ٤٢١

شباب مستقلون للتغيير والتنمية: ٣٩٦

الشباب المصري: ٤٢١

الشباب اليمني: ٤٥٧

شبكة الأمان الاجتماعي: ٣٥٦، ٣٥٨

شبكة برق الإخبارية: ١٦٢

شبه الجزيرة العربية: ١٢٦، ١٤٢-١٤٣، ١٤٥، ١٤٧، ١٥١

شتيفتل، لودفيغ: ١٧٤، ١٧٨

الشراكة الاقتصادية: ٣٢٥-٣٢٦، ٣٢٨، ٣٦٦

الشراكة السياسية: ٢١٧

الشراكة اليمنية الإقليمية: ٣٥٩، ٢٦٢

الشراكة اليمنية الخارجية: ٣٤٦-٣٤٧، ٣٤٩

الشراكة اليمنية الداخلية: ٣٤٦-٣٤٧، ٣٤٩

الشراكة اليمنية الدولية: ٣٥٩، ٣٦٢

الشرق الأوسط: ٢٩٣، ٣٢٨

شركة أم تي أن (سباستيل): ٤٠٥

شركة سبأ فون: ٤٠٥

شركة الطيران اليمنية: ١٠٤

شركة هنت الأميركية: ١٤٣

شركة الهند الشرقية: ١٣٥

شركة وآي: ٤٠٥

شركة يمن نت: ٤٠٥

شركة يمن موبايل: ٤٠٥

الشركة اليمنية للاتصالات الدولية (تيليمن): ٤٠٥

الشعب اليمني: ٦٢، ٩٩، ١١٢، ٤٥١

الشعبي، قحطان: ٣٨

شمال أفريقيا: ٢٩٣، ٣٢٨

الشمولية: ٤١، ٩١

الشهاري، محمد علي: ٦٥

الشوكاني، محمد بن علي: ١١٠

الشيعة: ٦٦

الشيعة الزيدية: ٤٢-٤٣، ٥٤، ٦٣-٦٥، ٧٣، ٧٦، ٧٨، ٨٥، ١٤١

الشواطئ البحرية: ٢٦٤، ٢٦٦

الشيوعية: ١٤١

- ص -

صادرات النفط: ٢٧١، ٢٧٣، ٢٨٠

صالح، أحمد علي عبد الله: ٢٢٥

صالح، علي عبد الله: ٣٨، ٩٨، ١٠١، ١٤٣، ١٤٧، ١٥٢، ١٥٥-١٥٦، ١٦٠، ١٧٣، ١٧٦-١٧٧، ١٨١-١٨٢، ١٨٤-١٩٢، ١٩٤، ٢٠٧، ٢١٠-٢١٣، ٢١٥-٢١٦، ٢١٨-٢١٩، ٢٢١، ٢٢٣-٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٥٢، ٢٦٠، ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٨٠، ٣٨٣-٣٨٩، ٣٩٧، ٤٣٤-٤٣٦، ٤٤١، ٤٤٧-٤٥٥، ٤٥٨-٤٥٩، ٤٦١-٤٦٤

الصحافة الإلكترونية: ٤١٧

الصحف اليمنية

- صحيفة الأيام: ٢٥٠
- صحيفة الثورة: ٢٢٧
- صحيفة الجمهورية: ٢٢٧
- صحيفة صوت اليمن: ٨٠
- صحيفة فتاة الجزيرة: ٨٠-٨١
- صحيفة *Aden Journal*: ٨١

صحيفة الشرق السعودية: ١٦٢

الصراع الإيراني ـ السعودي: ١٩٠

الصراع السلمي: ٣٩٠

الصراع المسلح: ٣٩٠

الصلاحي، فؤاد عبد الجليل: ٢٣، ٢٧، ١٦٧، ٣٧٢

صندوق أوبك للتنمية: ٣٥٢

صندوق التنمية الاجتماعية: ٣٦٧

الصندوق الدولي لتنمية اليمن: ٣٦٧

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: ٣٥٢

الصندوق العالمي لمكافحة الملاريا: ٣٥٢

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: ٣٥١-٣٥٢، ٣٦٧

صندوق النقد الدولي: ٢٩٤-٢٩٥، ٣٢٩-٣٣١، ٣٣٤، ٣٤٠، ٣٥١-٣٥٢، ٣٦٥، ٣٦٧

صندوق النقد العربي: ٣٥٢

الصومال: ١٢٨-١٢٩، ٤١٢

الصيد البحري: ٣١٥

الصين: ٩٦، ٣١٢، ٣٥٤

ـ ط ـ

الطاهر، عبد الباري: ١٦٧

الطائفية السياسية: ٨٥

طرموم، عمر سالم: ١٧٢

طريق، محمد صالح: ١٠٤

ـ ظ ـ

الظافري، مرجان: ١٣٣

ظاهرة التسلح: ٣٩٠

ظاهرة الثأر: ٨٧

الظاهري، محمد: ٣٧٣-٣٧٤

- ع -

عابدين، عبد الحكيم: ١٧٠

العاضي، عبد الله: ٢٦٣

عامر بن داود بن عامر بن طاهر (السلطان التركي): ١٣٤

عامر بن عبد الوهاب (الملك اليمني): ١٣٤

عائدات النفط: ٢٧٠، ٢٧٢، ٣٠١، ٣٨١-٣٨٢

العبادي، أحمد عوض: ٨١

عبد الله بن عبد العزيز آل سعود (الملك السعودي): ١٥٧

عبد الحميد الثاني (السلطان العثماني): ١٣٥

عبد العزيز آل سعود (الملك السعودي): ١٦٣

عبد الكريم (سلطان لحج): ٧٦

عبد المطلب، فاروق: ٣٣٦

عبد الناصر، جمال: ٣٦، ١٣٩-١٤٠

عبده، محمد: ١٠٩

عثمان، أروى عبده: ١٨٥، ٤٤٤

عثمان بن عفان (الخليفة): ٢٥٧

العراق: ٨٩، ١٢١، ١٤١، ١٤٦-١٤٧، ٣٨٣

عزان، محمد يحيى سالم: ٢٢٢

العصبية: ٣٢، ٤٣، ٥٧

العصبية القبلية: ٣٤، ٣٧٢، ٣٨٩

العصبية الوطنية: ٥٩

عصرنة المجتمع: ٤٨

العطاس، حيدر أبو بكر: ٤٣٥

العطاس، هدى: ١٨٥، ٤٤٤

العلاقات الدولية: ١٢٣

العلاقات السعودية - اليمنية: ١٣٧، ١٤٧-١٤٨

العلاقات القبلية: ٤٩

العلواني، محمد: ٤٣١، ٤٤٠

علي بن أبي طالب (الإمام): ١١٥

علي، سالم ربيع: ٣٨

العمالة الآسيوية: ١٢٧، ٣١١-٣١٣

العمالة الخليجية: ٣١١

العمالة اليمنية: ١٢٧، ٢٧٦-٢٧٧، ٣٠٤، ٣١٢، ٣٢٢

عمر، جار الله: ١١٢، ١٧٧

العولمة: ٤٧، ٥٥، ١١٢، ٢٩٥

العولمة الاقتصادية: ٣٢٥

العيني، محسن: ١٤٤

- غ -

غاريت، ب.: ٣٢٥

غانم، عبد الكريم: ٣٧١

غرامشي، أنطونيو: ٣١، ١٨٩

الغزو البرتغالي لليمن (١٥٠٧): ١٣٣

الغزو الحبشي لليمن (٥٢٥): ١٣١-١٣٢

الغزو الروماني لليمن (٢٤ ق. م.): ١٣١

غزو القوات الإريترية لجزيرة حنيش الكبرى (١٩٩٥): ٢١٩-٢٢٠

الغشمي، أحمد حسين: ٣٨

غليون، برهان: ٤٩

غيفارا، أرنستو تشي: ١١٥

ـ ف ـ

الفالح، متروك: ١٦٧-١٦٨

الفدرالية: ١٩٢

فرنسا: ٣٥٣-٣٥٤

فروق الأجور: ٢٨٧

الفساد: ٢٨٤-٢٨٥، ٢٨٨-٢٩٠، ٢٩٤، ٣٠٣-٣٠٤، ٣٠٩، ٣١٨، ٣٤١-٣٤٣، ٣٤٧، ٣٦٠، ٤٥٥

الفساد الإداري: ٢٨٤، ٢٨٩، ٣٠٤، ٤٥٤

الفساد الاقتصادي: ٣٢٣

الفساد السياسي: ٣٢٣

الفساد المالي: ٢٨٤، ٢٨٩، ٣٠٤، ٣٢٣، ٤٥٤

الفضلي، طارق: ٢٤٨

الفقر: ٢١، ٣٣، ٥٠، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٣٠-٣٣٢، ٣٣٧، ٣٤١-٣٤٢، ٣٤٩

فلسطين: ٤١٢

فيبر، ماكس: ٣١

فيصل بن عبد العزيز آل سعود (الملك السعودي): ١٤٠

فيلتمان، جيفري: ١٥٢

ـ ق ـ

قانون التعليم: ١٧١

القانون الدولي: ١٢٥

القبائل اليمنية

ـ قبائل الصبيحة: ٢٥٨

ـ قبيلة آل حسنة: ٢٥٨

ـ قبيلة آل داؤود: ٢٥٨

ـ قبيلة آل دمان: ٢٥٨

ـ قبيلة آل المجهز: ٢٥٨

ـ قبيلة الدولة: ٢٥٨

ـ قبيلة الرداما: ٢٥٨

ـ قبيلة المرازيق: ٢٥٨

ـ قبيلة المياسره: ٢٥٨

القبلية: ٧٨، ٩٠، ٣٨٠

القبلية السياسية: ٩١

القبلية المشيخية: ٦٦

القبيلة اليمنية: ٢٠-٢٢، ٤١، ٤٨-٥٠، ٥٧، ٦٢-٦٣، ٦٧-٦٩، ٨٨-٨٩، ٢٣٩-٢٤٠، ٣٧١-٣٧٤، ٣٧٦-٣٧٧، ٣٧٩-٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٥، ٣٨٧-٣٩٠، ٣٩٤

القرامطة: ٦٤

القرصنة البحرية: ١٢١، ١٢٧، ١٢٩

القذافي، معمر: ١٢٤

القرن الأفريقي: ١٢٧، ١٢٩

القضية الجنوبية: ١٩٠، ١٩٢، ٢٠٠-٢٠١، ٢٠٨-٢١١، ٢١٥، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٤٤-٢٤٦، ٢٥٠-٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٩-٢٦٠، ٣٣٩، ٣٦٦، ٤١٧، ٤٣٤، ٤٤١، ٤٦٢

قطاع البنية التحتية: ٣٥٦-٣٥٨

قطاع الحكم الجيد والإصلاحات المؤسسية: ٣٥٧-٣٥٨

القطاع الخاص: ٢٦٩، ٢٩٣-٣٠٣، ٣٠٥-٣١٠، ٣١٢-٣١٩، ٣٢١-٣٢٢، ٣٣٣، ٣٤٦-٣٤٧، ٣٤٩

القطاع الزراعي: ٢٧٤، ٣١٥، ٣٨٠

القطاع السياحي: ٣١٣-٣١٤، ٣١٧

قطاع الصناعة الاستخراجية: ٢٦٩، ٢٧٤

قطاع الصناعة التحويلية: ٢٦٩، ٢٧٤-٢٧٥، ٣١٥، ٣١٧

القطاع الصناعي: ٣١٥، ٣٨١

القطاع العام: ٢٦٩، ٢٩٧، ٣٠٣، ٣١٧

القطاع العقاري: ٣١٤

قطاع الكهرباء: ٣٥٧-٣٥٨

قطاع المعادن: ٣١٤، ٣١٧

القطاعات الإنتاجية: ٣٥٧-٣٥٨

قطر: ١٤٨، ١٨٤، ٣٥٠، ٤١٢، ٤١٤

القمة اليمنية (١٩٧٩ : الكويت): ١٤٤

القوى العاملة: ٢٦٧، ٢٧٦-٢٧٧، ٢٨٢، ٣٨١

قوى العمل النسائية: ٣٩٢

القوى القبلية: ٤٤٩

القوات المسلحة اليمنية: ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٣١

القوسي، محمد: ١٠٥

القومية التركية: ١٣٥

القيم القبلية: ٣٩١-٣٩٢

- ك -

كاتز، مارك: ١٤٣

كاسيرر، إرنست: ٢٩

كرمان، توكل: ١٨٥، ١٩٠، ٤٣٣، ٤٣٧، ٤٤٣

كسرى (ملك الفرس): ١٣٢

الكفاح المسلح: ٢٤٢

كلنتون، هيلاري: ٣٣٦

كناكيس، رودو: ٣٤

كوريا الشمالية: ٢١٧

الكويت: ١٤٥-١٤٦، ٣٥٠، ٤١٢

كينيدي، جون: ٣٢٦

- ل -

لبنان: ٤٢، ٨٩، ١٢٥، ٤١٢

لبوزة، غالب بن راجح: ٢٥٧

اللجان الشعبية: ٢١٣، ٢٤٥

لجنة الحوار الوطني: ١٨٨

اللغة الإنكليزية: ٤١٢

اللغة العربية: ٤١٢-٤١٣

اللغة الفرنسية: ٤١٣

اللقاء المشترك: ١٥٣-١٥٥، ١٥٧-١٦٠، ١٧٦-١٧٨، ١٨١-١٨٥، ١٩٠، ١٩٢-١٩٤، ٢١٣، ٢٤٦، ٢٥٣، ٢٥٩، ٣٨٦، ٣٩٦، ٤٣١-٤٣٣، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤٤١-٤٤٩، ٤٥١-٤٥٦، ٤٥٩-٤٦١، ٤٦٣، ٤٦٥

- اللجنة التنظيمية: ٤٣٢-٤٣٣، ٤٣٦، ٤٤٢-٤٤٣، ٤٤٩، ٤٥١

لقمان، محمد علي: ٨٠-٨٢

لويس الرابع عشر (ملك فرنسا): ٧٩

ليبيا: ١١٩، ١٢٤، ١٣٥، ١٧٧، ٢٩٩، ٣٢٨، ٤١٠

- م -

ماركس، كارل: ٣١

الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد: ١٠٩

المبادرة الخليجية (٢٠١١): ١١٧، ١٥٧-١٦٢، ١٨٤-١٨٥، ١٨٧-١٨٨، ١٩١-١٩٣، ٣٠٩، ٣٦٤-٣٦٥، ٣٦٧، ٣٩٥، ٤٣٠، ٤٣٧-٤٤٠، ٤٤٥-٤٤٧، ٤٤٩-٤٥٧، ٤٥٩-٤٦٣، ٤٦٥

مبارك، حسني: ١٤٨، ٤٢٠

مبدأ الخروج على الحاكم: ٥٣، ٦٤، ٦٩-٧٠، ١١٥

مبدأ السيادة: ١٣٠

مبدأ عدم التدخل: ١٢٥

مبدأ الكفاءة الاجتماعية ٣٦٢

مبدأ الكفاءة الاقتصادية: ٣٦٢

مبدأ المواطنة المتساوية: ٤٤، ٤٦، ٥١، ١١٥

متكي، منوشهر: ١٥١

المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم بن محمد (الإمام): ٧١، ٧٣، ٨٤، ١١٠، ١١٢

المتوكل على الله يحيى شرف الدين (الإمام): ١٣٣-١٣٤

المتوكل، يحيى (العميد): ١٩٩

المجتمع الأهلي: ١٦٨

المجتمع التقليدي: ١٧٨

المجتمع الدولي: ١٩٣، ٢٥٠، ٣٠٩، ٣٥٩، ٣٦٤

المجتمع القبلي: ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٨٥، ٣٩٠، ٣٩٣

المجتمع المدني: ٣٤، ٤٩، ٩٠، ١١٦، ١٥٥، ١٦٧-١٦٩، ١٧٨، ٣٢٢، ٣٣٣، ٣٤٨-٣٤٩، ٣٧٦، ٤٢٣، ٤٤٨

المجتمع اليمني: ٢٣، ٢٧، ٣٢-٣٣، ٤٢، ٤٥، ٥٦-٥٧، ٦٢، ٦٨، ١٤١، ١٦١، ١٦٧، ٢٣٧، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨٥

المجتمعات العربية: ١٩، ٣٢، ٣٢٧

مجزرة جمعة الكرامة (آذار/ مارس ٢٠١١): ١١٤

المجلس الانتقالي اليمني: ٤٣٨

مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ١٢١، ١٢٨، ١٤٨، ١٥٦، ١٨٤، ١٨٧، ٣٠٩-٣١٢، ٣٢٢، ٣٣٤، ٣٥٠-٣٥١، ٣٥٤-٣٥٥، ٣٦١، ٣٦٤-٣٦٥

- قمة المجلس الأعلى (٢٩: ٢٠٠٨: مسقط): ١٢٨

- المجلس الوزاري: ٤٥٠

- هيئة التقييس: ١٢٨

- هيئة المحاسبة والمراجعة: ١٢٨

مجلس التنسيق الأعلى لجمعيات المتقاعدين والشباب العاطلين عن العمل: ٢٤٨-٢٤٩

المجلس التنسيقي لشباب ثورة التغيير (تنوع): ٤٣٢، ٤٣٧

مجلس السياحة العالمي: ٣١٤

مجلس شباب الثورة

- اللجنة التحضيرية: ٤٣٢، ٤٣٧

المجلس العسكري المصري: ٤٦١

المجلس المدني الديمقراطي (مدد): ٤٣٩

المجلس الوطني لتحرير الجنوب: ٢٤٩

المجلس الوطني لقوى الثورة السلمية: ١٥٥-١٥٦، ٤٣٨، ٤٤٥

المجلس الوطني اليمني: ٣٩٧، ٤٦٠، ٤٦٣

- كتلة العدالة والبناء: ٣٩٧

مجموعة الأزمات الدولية: ٢٥١

مجموعة أصدقاء اليمن: ٣٣٧، ٣٣٩-٣٤٠، ٣٤٣، ٣٦١، ٣٦٦

مجموعة الثماني

- اجتماع دوفيل (٢٠١١: نيويورك): ٣٢٨

-- شراكة دوفيل: ٣٢٨

- اجتماع القمة (٢٠٠٤): ٣٢٧

المحافظات اليمنية

- محافظة إب: ٢١٤، ٣٧٨، ٣٨٠، ٤٣٩، ٣٥٢

- محافظة أبين: ٩٢، ١٣٠، ٢١٥، ٢٢٧، ٢٤٩، ٢٥٨، ٣١٦، ٣٧٨، ٣٨٠

- محافظة البيضاء: ١٣٦، ٣٧٩-٣٨٠

- محافظة الجوف: ١١٧، ١٩٤، ٣٧٧-٣٧٩

- محافظة حجة: ١٥٠، ١٩٤، ٣٧٨-٣٧٩، ٤٥٤

- محافظة الحديدة: ١٣٦-١٣٧، ٢١٤، ٣١٦، ٣٧٩-٣٨٠، ٤٣٩، ٤٥٤

- محافظة حضرموت: ٥٩، ٨٠، ٩٢، ١٠٢، ١٣٢، ١٦٨، ١٧٨-١٧٩، ١٨٢، ٢١٥، ٢٤٥، ٢٥٢، ٣١٦، ٣٧٩-٣٨٠

- محافظة ذمار: ٣٧٨-٣٧٩، ٤٣٩، ٤٥٢

- محافظة ريمة: ٣٧٩

- محافظة شبوة: ٩٢، ١١٧، ١٣٠، ٢١٥، ٢٥٨، ٣٧٧-٣٧٩

- محافظة صعدة: ٦٣-٦٦، ١١٧، ١٣٧، ١٤٢، ١٥٠، ١٩٤، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٣١، ٣٧٨-٣٧٩، ٤٣٩

- محافظة الضالع: ١٠٢، ١٣٦، ٢١٥، ٢٤٥، ٢٤٩، ٣٧٩-٣٨٠

- محافظة عمران: ١٥٠، ٣٧٨-٣٧٩، ٤٥٤

- محافظة لحج: ٥٩، ٨٠، ١٠٢، ٢١٥، ٢٤٨-٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٥٨، ٣١٦، ٣٧٨-٣٧٩

- محافظة مأرب: ١١٧، ١٣٠-١٣١، ٣٧٧-٣٧٩، ٤٥٥

- محافظة المحويت: ٣٧٨-٣٧٩

- محافظة المهرة: ٢٥٢، ٣٧٩-٣٨٠

- محافظة يافع: ٢٥٨

محرقة ساحة الحرية في تعز (٢٠١١): ٤٤٥

المحضار، أبو الحسن: ٢٥٨

المحطوري، عبد السلام يحيى: ١٢١
محكمة العدل الدولية: ٢٢٠
محمد البدر حميد الدين (إمام اليمن): ١٤٠
محمد بن سعود: ١٣٩
محمد بن عبد الوهاب: ٢٢٢
محمد توفيق الأول (خديوي مصر): ١٠٩
محمد رضا بهلوي (شاه إيران): ١٤٠
محمد علي باشا: ١٣٩
محمد، علي ناصر: ٣٨، ٤٣٥
المحيط الهندي: ١٢١، ١٢٨-١٢٩، ١٤٣
مخارش، محمد: ٤٤٠
المخلافي، عبده محمد: ١٧١-١٧٢
المدن الثانوية: ٣١٥-٣١٦
المدن السكنية: ٣١٥
مديرية الشيخ عثمان (عدن): ٤٤٠
مديرية المنصورة (عدن): ٤٤٠
المدن اليمنية
- مدينة تعز: ٨٣، ١٠٣، ١٠٦، ١١٧، ١٣٤، ١٦٨، ١٨٢-١٨٥، ١٩٣، ١٩٦، ٢١٤، ٣٧٨، ٣٨٠، ٤٣١-٤٣٢، ٤٣٦-٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤٥، ٤٥٢-٤٥٣
- مدينة الجبيلين: ٢٤٨-٢٤٩
- مدينة رداع: ٢٢٧
- مدينة زبيد: ١٣٤
- مدينة صنعاء: ٦٢-٦٣، ٧٨، ٨٤، ١٠١-١٠٢، ١٠٥-١٠٦، ١١٧، ١٣٢-١٣٤، ١٧١، ١٨٢-١٨٥، ١٩٠، ١٩٦-١٩٨، ٢٠٤-٢٠٥، ٢١٤، ٢٢٤، ٢٣٨، ٢٥٢، ٣٧٨-٣٧٩، ٤٣١-٤٣٢، ٤٣٦-٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤٤-٤٤٥، ٤٥١-٤٥٤
- مدينة عدن: ٣٥، ٥٩، ٧٩-٨١، ٨٣-٨٥، ٩٢، ١٠٢، ١٣١-١٣٥، ١٣٧، ١٣٩-١٤٠، ١٦٨، ١٧٠، ١٩٦، ١٩٨-١٩٩، ٢١٥، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٥، ٣١٦، ٣٧٨-٣٨٠، ٤٣١، ٤٣٤، ٤٣٧، ٤٣٩-٤٤٠، ٤٤٥-٤٤٦
مدينة جيزان (السعودية): ١٣٨
مدينة القاهرة (مصر): ٣٥
مدينة نجران (السعودية): ١٣١-١٣٢، ١٣٨
مذبحة جمعة الكرامة (آذار/ مارس ٢٠١١): ١٥٣، ٤٣٣
المذحجي، ماجد: ٤٢٩
المرأة اليمنية: ٣٩٣، ٣٩٨

مرشد، ماجد: ٢٠٦
المركز الإسلامي الثقافي في عدن: ١٧١
المركز الإسلامي في تعز: ١٧١
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي: ٤١٨
المركز الوطني للمعلومات: ٤٠٤-٤٠٥، ٤١٨
المساعدات الخارجية: ٣٠٩
مسجد أبان في كريتر عدن: ٢٥٧
مسقط (عمان): ٨١
مسيرة الحياة (٢٠١١): ١٠٦، ١٨٥، ٤٥٢-٤٥٥
مسيرة الكرامة (٢٠١١): ٤٥٤
مصر: ٨٩، ١٠١، ١١٩، ١٤٠، ١٦٨، ١٧١، ١٧٧، ٣٢٨، ٣٨٦، ٤١٠، ٤١٤، ٤١٩، ٤٢١، ٤٢٦، ٤٣٩
مصفاة عدن: ١٤٧
مضيق باب المندب: ١٢٩، ٣١٠
مضيق هرمز: ١٢٨، ٣١٠
المظاهرات الطلابية في تعز (١٩٦١): ١٦٩
المظاهرات الطلابية في عدن (١٩٦١): ١٦٩
المعارضة التقليدية: ١٠٥-١٠٦
المعارضة السياسية: ١٨١، ٤٦٣
المعارضة اليمنية: ١٠٥، ١٥٥-١٥٨، ١٧٧، ٤٥٠
معاهدة دعان (١٩١١): ٧٠
معاهدة الصداقة الإيطالية ـ اليمنية (١٩٢٦): ١٣٦
معاهدة الصداقة البريطانية ـ التركية (١٩١٥): ١٣٦-١٣٧
معاهدة الصداقة والتعاون السوفياتية ـ اليمنية (١٩٢٨): ١٣٦
معاهدة الطائف (١٩٣٤): ١٣٨-١٣٩، ١٤٤-١٤٥
معاوية بن أبي سفيان: ١٠٨
معدلات التضخم: ٢٩٦، ٣١٧، ٣٢٩، ٣٤٦
معهد دبي للإدارة الحكومية: ٤١٩
المغرب: ٤٢، ٣٢٨
مفهوم الانتماء: ٥٧، ٩٤
مفهوم التدخل في شؤون الدول: ١٢٢
مفهوم الحضور التاريخي: ٥٣-٥٤، ٥٧-٦٣، ٦٨، ٧٠، ٧٤، ٧٩-٨٧، ٨٩-٩١، ٩٣، ٩٥-٩٧، ٩٩، ١٠٧، ١٠٩-١١١، ١١٣، ١١٩
مفهوم الخصوصية: ٦٠-٦٦٣

مفهوم الدولة: ٢٨-٣٢، ٣٥، ٥٠-٥١
مفهوم الشراكة: ٣٢٤-٣٢٦، ٣٢٨
مفهوم الولاء: ٥٧، ٩٤
المفوضية الأوروبية: ٣٥٣-٣٥٤
المقالح، عبد العزيز: ٩٥
المقاومة اليمنية: ١٣٥
مقبل، علي صالح عباد: ٢٣٧
المقبلي، صالح بن مهدي: ١١٠
المقطري، بشرى: ١١٦، ١٨٥، ٤٣٩، ٤٤٥
المكاربة: ١١٠
مكافحة الإرهاب: ١٠١، ١٢٣، ١٣٠، ١٦٣، ٣٦٦
مكافحة الفساد: ٣٣٩-٣٤٠، ٣٤٣، ٣٦٠، ٣٦٥
مكتب الخدمة المدنية: ٢٥٥
ملتقى أبناء الجنوب: ٢٤٦
الملتقى العام للتنظيمات الثورية: ٤٣٩
مليبان، رالف: ٣١
المملكة المتوكلية اليمنية: ٣٥، ٧٠، ٧٨، ٨٩، ١٣٦، ١٦٩، ١٨٥
المنسقية العليا لشباب الثورة: ٤٣٢
المنصور بالله، عبد الله بن حمزة: ١١٠
منصور اليمن، جعفر بن الحسن: ٦٤
منطق الغنيمة: ٤٠، ٤٨، ٧٢
منطقة الصبيحة: ٢٠٦
منظمة التجارة العالمية: ٣٢٥
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): ٣٢٩
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية: ١٢٨
الموارد الاقتصادية: ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٧٣، ٢٩٠
الموارد البشرية: ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٦-٢٨٧، ٢٨٩-٢٩٠، ٣٢٣
الموارد الطبيعية: ٢٧٤، ٢٨٩
الموارد المالية: ٣٢٣
الموارد المعدنية: ٢٦٤
الموازنة العامة: ٢٧٢-٢٧٣، ٢٨٥، ٣٣٧
المواطنة: ٢٢، ٣٢، ٣٧، ٥٠، ٩٠، ٩٣
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: ٣٢٥
المؤتمر الشعبي العام: ١٥٣-١٥٤، ١٥٧، ١٥٩، ١٧٢-١٧٤، ١٧٧، ١٨٠، ١٩٠، ١٩٢، ٢٣٤-٢٣٥، ٢٤٠، ٢٤٦، ٣٣١، ٣٩٧، ٤٥٤
مؤتمر الطائف (١٩٦٥): ١٩١

مؤتمر مانحي اليمن (٢٠٠٦: لندن): ٣٠٩، ٣٣٤-٣٣٥، ٣٦٠، ٣٦٢

موريتانيا: ٤٢

المؤسسة الاقتصادية اليمنية: ١٠٤

المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية: ٤٠٥

المؤسسة العسكرية: ٢١٦-٢١٨، ٢٢١، ٢٣٠، ٢٣٩-٢٤٠، ٤٣٠

المؤيد بالله، يحيى بن حمزة: ١١٠

الميثاق الوطني المقدس: ٨٠

ميرمييه، فرانك: ١٧٣

الميزان التجاري: ٢٧٣

ميناء عدن: ٢٦٥

- ن -

الناتج القومي الإجمالي: ٢٧٠

الناتج المحلي الإجمالي: ٢٦٨-٢٦٩، ٢٧١-٢٧٣، ٢٨٠، ٢٩٤، ٢٩٦-٢٩٧، ٣٠٠، ٣١٣، ٣١٦-٣١٧، ٣٢٩، ٣٣٧، ٣٨٠

الناتج المحلي الحقيقي: ٢٦٩-٢٧٠، ٢٨٠-٢٨١

نادي الأدب العربي: ٨٠

الناصر المطهر بن شرف الدين (الإمام): ١٣٤

النجاشي (ملك الحبشة): ١٣٢

نشار، مصطفى: ١٣٤

النصرانية: ١٣٢

نظام الإحصاء الوطني: ٤٠٥-٤٠٦

النظام الانتخابي: ٣٨٤

نظام الجباية: ٧٣

النظام الحزبي: ٤٨

النظام الديمقراطي: ١٨٠

النظام السعودي: ١٤٩

النظام السياسي اليمني: ٢٣، ٤١، ٤٦، ٤٨، ١٥٤، ١٦٧، ٣٣٢، ٣٣٨، ٣٨٩، ٣٩٥

النظام القبلي: ٤١، ٢٣٩، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣٨٤-٣٨٥، ٣٨٩

نظام القطبية الثنائية: ١٤٢

نظرية «التدخل العسكري لأجل الديمقراطية»: ١٢٥-١٢٦

النعمان، أحمد محمد: ٨٠

النفط الخليجي: ٣١٠

النفقات الإجمالية: ٢٧١-٢٧٢، ٢٧٨، ٢٨١

النفقات الجارية: ٢٧٨، ٢٩٧

النفقات الرأسمالية: ٢٧٨

النقيب، عبد الرب: ٢٤٨

النقيب، عيدروس: ١٩٥

النمو الاقتصادي: ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٨٥، ٢٨٧-٢٨٨، ٢٩٣-٢٩٨، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣١١، ٣١٤، ٣١٧، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٩-٣٣١، ٣٤٢، ٣٦٥

النمو السكاني: ٢٨٣

نهج التوجه الاشتراكي: ٢٠٢

ـ هـ ـ

الهاتف الثابت: ٤٠٦

الهاتف المحمول: ٤٠٦

هادي، عبد ربه منصور: ١٦٠، ١٨٤، ١٩٢-١٩٣، ٢٢٠، ٤٣٨، ٤٤٦، ٤٦٢

هدسون، مايكل: ٤٩

الهند: ٩٦، ١٣٣

هولندا: ٣٣٧، ٣٥٣-٣٥٤

الهوية الوطنية: ٤٥

الهوية اليمنية: ٩٦

هيغل، فريدريش: ١٨٩

هيل، جيني: ١٨٧

هيئة النضال السلمي: ٢٤٩

الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد: ٣٤٣

الهيئة الوطنية للاستقلال: ٢٤٩

ـ و ـ

الوادعي، مقبل: ٢٢٢-٢٢٣

الوافي، علي: ٢٩٣

وثيقة الأزهر الشريف: ١٠٦

وثيقة الطائف (١٩٦٦): ١٧٠

الوحدة الإسلامية: ٨١

الوحدة الدينية: ٨٥

الوحدة العسكرية: ٨٥

الوحدة اليمنية (١٩٩٠): ٦٣، ٨٢، ٨٤-٨٥، ٩٠، ٩٣، ٩٧، ١٤٢-١٤٣، ١٤٥، ١٤٧، ١٦٩، ١٩٥-١٩٧، ١٩٩-٢٠٦، ٢١٤-٢١٥، ٢١٧، ٢٢٥، ٢٣٣-٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٤-٢٤٥، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٥٩-٢٦٠، ٢٩٣، ٣٠٩، ٣٣٢، ٣٦٤

الورتلاني، الفضيل: ١٧٠

الوردي، علي: ١١٣

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات: ٤٠٤-٤٠٥

الوزير، زيد بن علي: ٦٨، ٧١، ١٧١-١٧٢

الوزير، عبد الله: ٧١

وسائل الاتصال الإلكتروني: ٤٢١

وسائل الإعلام التقليدية: ٤٠١، ٤٢٣

وسائل الإعلام الحديثة: ٤٠١، ٤٢١

وسائل التواصل والإعلام الاجتماعي والإنترنت: ٢١، ١١٣، ٤٠١-٤٠٦، ٤٠٩-٤١٠، ٤١٣، ٤١٥-٤١٦، ٤١٨-٤٢٦

ـ تويتر: ١١٣، ٤٠٢، ٤١٠، ٤١٣-٤١٥، ٤٣٧

ـ فيسبوك: ١١٣، ٤٠٢، ٤١٠-٤١٣، ٤١٥، ٤١٩-٤٢٠، ٤٢٣، ٤٢٦، ٤٣٧

ـ ـ موقع «عين اليمن الإخبارية»: ٤٣٧

ـ الملونات: ٤٠٢

ـ يوتيوب: ١١٣، ٤٠٢، ٤٣٧

وكالة أسوشيتد برس: ١٥٠

وكالة سامسونغ: ٢٥٦

الولاء القبلي: ٣٩١، ٣٩٣-٣٩٤

الولايات المتحدة: ٣٧، ١٤٢-١٤٣، ١٥٨-١٥٩، ١٦١، ١٦٣، ١٨٧، ١٩٣، ٣٠٩، ٣٢٧، ٣٥٣-٣٥٤، ٣٨٤، ٤٣٣

الوهابية: ١٤١-١٤٢

وهب بن منبه: ١١٠

ـ ي ـ

اليابان: ٩٦، ٢٦٦، ٣٥٣

اليافعي، سلام: ٢٥٠

يحيى بن الحسين (الإمام): ١١٠

يحيى بن محمد حميد الدين (إمام اليمن): ٣٦، ٦٦-٦٧، ٧٠-٧٣، ٧٨، ١٣٥-١٣٨، ١٨٩

اليدومي، محمد: ٢٣٧

اليهود: ٤٢

اليهودية: ١٣١-١٣٢

اليونان: ١٢٥

هذا الكتاب

تمثّل الثورة اليمنية ظاهرة بارزة في الربيع العربي، ما يجعل دراستها وتحليلها والتعرف إلى تداعياتها المستقبلية أمرًا مهمًا على صعيد البحث العلمي، بهدف استنباط الدروس والعبَر الفاعلة في واقع اليمن ومستقبله اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا وقانونيًا. بخاصة أن الثورة أفرزت وجوهًا جديدة على الساحة، وظهر فاعلون غير رسميين لهم أدوارهم في الفعل السياسي، إلى جانب الوجوه التقليدية في الداخل والخارج.

لأن الواقع اليمني بمكوّناته الحداثية لم يترسّخ بعد، حيث مفاعيل البنى التقليدية لا تزال حاضرة في الدولة والمجتمع، ولأن إمكانات اليمن المادية أهدرت من خلال نظام شكّل وجودُه عدوانًا على المجتمع، فإن هدف هذا الكتاب هو التحليل الموضوعي للمسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي المحدد لمستقبل اليمن وفق معرفة فاحصة لمكوّنات المجتمع ومدى فاعلية القوى الرسمية والأهلية، وتقديم رؤية معمّقة إلى طبيعة مسار اليمن السياسي بعد التغيير، من خلال التركيز على ممكنات التحوّل السياسي وبناء الدولة. وهنا تكمن الاستفادة مما ورد بين أوراق هذا الكتاب وما تم التوصل إليه من استنتاجات واستخلاصات.

السعر: ١٤ دولاراً

ISBN 978-9953-0-2532-2

